وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد درايعية_ أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د)

شعبة: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: مالية المؤسسة

العنوان:

فعالية دراسة الجدوى في المؤسسات المالية لتمويل المشاريع البيئية

دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية

إعداد الطالبة:

الدهبي أمـــــال

إشراف الأستاذ الدكتور:

بن الدين أمحمـــــــد

أعضـــــاء لجنـــة المناقشـــة:

اللقب والإســـم	الرتبة	الجامعــة	الصفة
أ.د/ بوكـــار عبد العزيز	أستـــــــاذ	جامعـــــــة أدرار	رئيسا
أ.د/ بن الدين امحمـــــد	أستـــــــاذ	جامعـــــــة أدرار	مشرفا ومقررا
أ.د/ لخديمي عبد الحميد	أستـــــــاذ	جامعـــــــة أدرار	ممتحنا
د/ سيد اعمـــــر زينب	أستاذ محاضر"أ"	جامعـــــــة أدرار	ممتحنا
د/ طـــروبيا نديـــــر	أستاذ محاضر"أ"	جامعـــــــة أدرار	ممتحنا
د/ خطيب سيدي محمد	أستاذ محاضر"أ"	جامعـــــــة تلمسان	ممتحنا

الموسم الجامعـــــي: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿... رَبَّنا لا تؤاخِذنا
إنْ نسِينا أوْ أخطأنا ...﴾

الآية 286 من سورة البقرة

الملخص:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على واقع دراسات الجدوى في المؤسسات المالية الجزائرية لتمويل المشاريع البيئية من خلال دراسة اشكالية تتمحور حول ما مدى فعالية دراسات الجدوى المطبقة في تلك المؤسسات في اتخاذ قراراتها التمويلية، وقد تم الاعتماد في هذا الإطار على أدة الاستبيان كوسيلة لإستقصاء أفراد العينة المبحوثة وجمع المعلومات ثم تحليلها واختبارها عن طريق برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss.

وقد كشفت الدراسة على أنه يوجد توجه عام لدى الجزائر لدعم البيئة حالياً ومستقبلياً من خلال التشجيع على انشاء جملة من المشاريع البيئية على المستوى الوطني، غير أن مجال الدراسة الذي شمل حيز جغرافي متثمل في عينة من ولايتين من الجنوب الكبير وهما أدرار وبشار، فقد أوضحت وجود قصور كبير وواضح في انشاء مشاريع ذات صبغة بيئية تساهم في تحقيق تنمية مستدامة بكافة أبعادها بالنظر لعدة أسباب.

وعليها قامت الدراسة من أجل تجاوز ما تم ذكره، بتقديم مجموعة من الاقتراحات أهمها تفعيل دور المجتمع المدني والربط بين جميع الفاعلين بدءاً من المواطن البسيط الى الجمعيات والباحثين وغيرهم، لنشر الوعي لدى الشباب والمؤسسات للتحفيز على الخوض في مشروعات على علاقة وطيدة الصلة بالتنمية المستدامة على مستوى الولايتين محل البحث بصفة خاصة وعلى المستوى الوطني بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، دراسات الجدوى، المؤسسات المالية، المشاريع البيئية، التنمية المستدامة

Summary:

The study aimed to shed light on the reality of feasibility studies in Algerian financial institutions to finance environmental projects through a problematic study centered on the effectiveness of the feasibility studies applied in these institutions in making their financing decisions, and in this context, the questionnaire was relied on as a means of surveying the members of the sample surveyed Information was collected, then analyzed and tested through the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

The study revealed that there is a general tendency in Algeria to support the environment now and in the future by encouraging the establishment of a number of environmental projects at the national level. Significant and clear shortcomings in establishing projects of an environmental nature that contribute to achieving sustainable development in all its dimensions, given several reasons.

Accordingly, in order to overcome what was mentioned, the study presented a set of suggestions, the most important of which is activating the role of civil society and linking all actors, starting from the simple citizen to associations, researchers and others, to spread awareness among young people and institutions to motivate them to engage in projects on a close relationship with sustainable development at the level of the two states The subject of research in particular and at the national level in general.

Keywords: environment, feasibility studies, financial institutions, environmental projects, sustainable development

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل على توفيقه لاتمام هذا العمل الذي ندعوا الله أن يجعله عملا متقبلاً، كم أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذ المشرف بن الدين أمُحَمَّد على قبوله الاشراف على هاته الرسالة وعلى توجيهاته القيمة، من دون نسيان كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد بدءاً من المسؤول الأول عن الكلية الى نوابه ورئيس فريق التكوين وجميع الأساتذة الأفاضل جزاهم الله عنا خيراً.

اهداء

قبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي لولا فضله لما وفقت في عملي هذا الذي أهديه الى:

روح والدي رحمة الله عليه، والى أمي الفاضلة وإلى كل من رافقني فيه إلى هاته اللحظة التي توجت باخراجه على الشكل المطلوب و القيام بايداعه.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(**1–3**)	**أنواع الصكوك الاسلامية**	237
(**1–5**)	**متغيرات الدراسة**	344

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	فروع المحاسبة البيئية	96
(4-1)	بعض المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية للمدة **1993-2000**	268
(4-2)	حجم رؤوس الأموال حسب المصدر للفترة **2002-2012**	280
(4-3)	تطور الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة للفترة **2001-2012**	280
(4-5)	تطور نسبة البطالة للفترة **2001-2012**	281
(4-6)	تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة **2001-2012**	281
(4-7)	تطور سعر البترول الخام في الأسواق العالمية	282
(4-8)	بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة **2015-2020**	283
(4-9)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة **1992-2015**	289
(4-10)	هيكل الميزان التجاري في الجزائر للفترة **1992-2015**	290
(4-11)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة **1992-2015**	292
(4-12)	تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر للفترة **1992-2015**	293
(4-13)	تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة **1992-2015**	294
(4-14)	تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة **1992-2015**	295
(4-15)	تطور نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الجزائر للفترة **1992-2015**	295
(4-16)	الترجمة الرقمية للأهداف المحددة للتنمية السياحية في الجزائر على المدى المتوسط	305
(4-17)	مصادر الطاقة المتجددة المخطط لها ضمن آفاق **2030**	307
(4-18)	حصة الإستهلاك الفردي من المياه في الجزائر م3/السنة خلال الفترة **1990-2025**	312
(4-19)	تطور الاستهلاك الوطني للطاقة – مليون طن- خلال الفترة **1990-2025**	312
(5-1)	صيغة التمويل الثنائي لوكالة دعم وتنمية المقاولاتية	337
(5-2)	صيغة التمويل الثلاثي لوكالة دعم وتنمية المقاولاتية	337
(5-3)	صيغة التمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	340

(5-4)	صيغة التمويل الثلاثي لصندوق التأمين على البطالة	341
(5-5)	عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستجابة للمؤسسات محل الاستقصاء	343
(5-6)	درجات مقياس الدراسة	343
(5-7)	نتائج ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة	345
(5-8)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	346
(5-9)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	347
(5-10)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	348
(5-11)	سنوات الخبرة لأفراد العينة	349
(5-12)	توزيع افراد العينة حسب الوظيفة	350
(5-13)	نتائج التحليل الاحصائي لمدى تطبيق المؤسسات المالية لدراسات الجدوى الإقتصادية	351
(5-14)	نتائج التحليل الاحصائي لعناصر وأبعاد تمويل المشاريع البيئية	353
(5-15)	نتائج التحليل الاحصائي الاجمالي لأبعاد متغير آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية	357
(5-16)	توزيع مجموعتي الجنس للعينة، متوسطيها، وانحرافيها المعياريين	358
(5-17)	اختبار T-TEST لمتغير الجنس حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية	358
(5-18)	جدول توزيع فئات السن للعينة، متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية	359
(5-19)	اختبار تجانس التباين بين مجموعات السن	359
(5-20)	نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف آراء العينة حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية وفقا لعامل السن	359
(5-21)	توزيع مجموعات الأفراد حسب المستوى التعليمي	360
(5-22)	اختبار تجانس التباين بين مجموعتي المستوى التعليمي	360
(5-23)	نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف اراء العينة حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية وفقا لعامل المستوى التعليمي	360
(5-24)	نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة لفئات المستوى التعليمي حول فقرات المحور الأول	361
(5-25)	جدول توزيع مجموعات الأفراد حسب متغير سنوات الخبرة	362
(5-26)	اختبار تجانس التباين بين مجموعات سنوات الخبرة	362

(5-27)	نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف آراء العينة حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية وفقا لعامل سنوات الخبرة	362
(5-28)	جدول توزيع مجموعات الأفراد وفقا لعامل الوظيفة	363
(5-29)	اختبار تجانس التباين بين مجموعات الوظائف	363
(5-30)	نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف اراء العينة حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية وفقا لعامل الوظيفة	363
(5-31)	توزيع مجموعتي الجنس للعينة، متوسطيها، وانحرافيها المعياريين	364
(5-32)	اختبار T-TEST لمتغير الجنس حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية	364
(5-33)	جدول توزيع فئات السن للعينة، متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية حول متغير الدراسة: آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية	365
(5-34)	اختبار تجانس التباين بين مجموعات السن	365
(5-35)	نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف آراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية وفقا لمتغيرات السن	366
(5-36)	توزيع مجموعات الافراد حسب المستوى التعليمي	366
(5-37)	اختبار تجانس التباين بين مجموعات المستوى التعليمي	367
(5-38)	نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف اراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية وفقا لعامل المستوى التعليمي	367
(5-39)	جدول توزيع مجموعات الأفراد حسب متغير سنوات الخبرة	367
(5-40)	اختبار تجانس التباين بين مجموعات سنوات الخبرة	368
(5-41)	نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف اراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية وفقا لعامل الخبرة	368
(5-42)	جدول توزيع مجموعات الأفراد حسب متغير الوظيفة	369
(5-43)	اختبار تجانس التباين بين مجموعات الوظيفة	369
(5-44)	نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف اراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية وفقا لعامل الوظيفة	369
(5-45)	معامل الارتباط ودرجة المعنية للفرضية الفرعية الأولى	370
(5-46)	معامل الارتباط ودرجة المعنية للفرضية الفرعية الثانية	371

(5-47)	معامل الارتباط ودرجة المعنية للفرضية الفرعية الثالثة	372
(5-48)	معامل الارتباط ودرجة المعنية للفرضية الفرعية الرابعة	373
(5-49)	نتائج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل دراسة جدوى والمتغير التابع فعالية تمويل المشروع البيئي بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد الاقتصادي	374
(5-50)	نتائج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل دراسة جدوى والمتغير التابع فعالية تمويل المشروع البيئي بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد الاجتماعي	375
(5-51)	نتائج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل دراسة جدوى والمتغير التابع فعالية تمويل المشروع البيئي بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد البيئي	376
(5-52)	نتائج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل دراسة جدوى والمتغير التابع فعالية تمويل المشروع البيئي بالمؤسسة المالية فيما يخص الأبعاد السابقة مجتمعة	377

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء		
كلمة شكر		
قائمة المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
مقدمة		أ–ك
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للبيئية والتنمية المستدامة		
تمهيد		12
المبحث الأول	ماهية البيئة	13
المطلب الأول	تعريف البيئة	13
المطلب الثاني	مكونات البيئة والموارد الاقتصادية	15
المطلب الثالث	البيئة في الفكر الاقتصادي	21
المطلب الرابع	نظريات حماية البيئة في المنظور الاقتصادي	24
المطلب الخامس	طبيعة المشاكل البيئية	26
المطلب السادس	الادارة البيئية واهدافها	39
المطلب السابع	سياسات حماية البيئة	41
المبحث الثاني	الاطار المفاهيمي للتنمية	46
المطلب الاول	ضبط مفهوم التنمية وبيان خصائصها	46
المطلب الثاني	قضايا أساسية في التنمية	52
المطلب الثالث	سياسات التنمية الاقتصادية	58
المطلب الرابع	برامج التكييف والتثبيت الهيكلي	63
المبحث الثالث	ماهية التنمية المستدامة	70
المطلب الاول	مراحل التطور التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة	71
المطلب الثاني	مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها	77
المطلب الثالث	مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	81
المطلب الرابع	أبعاد التنمية المستدامة	84
المطلب الخامس	مؤشرات التنمية المستدامة	88
المطلب السادس	المحاسبة البيئية	94

خلاصة الفصل الاول		100
الفصل الثاني	التأصيل النظري لدراسات جدوى تمويل المشاريع البيئية وانعكاساتها على التنمية المستدامة	101
تمهيد		102
المبحث الاول	الإطار المفهومي لدراسات الجدوى التمويلية للمشاريع البيئية	103
المطلب الاول	التعريف بالمشاريع البيئية	103
المطلب الثاني	ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية	106
المطلب الثالث	دراسة الجدوى التمويلية ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية	120
المبحث الثاني	انعكاسات دراسات جدوى المشاريع البيئية على التنمية المستدامة	125
المطلب الاول	ماهية التخطيط الاقتصادي	125
المطلب الثاني	ماهية التخطيط البيئي ومكانته بين أنماط التخطيط	133
المطلب الثالث	الأسس العامة للتخطيط البيئي ومرتكزاته	139
المطلب الرابع	دراسة جدوى المشاريع البيئية	145
المبحث الثالث	ماهية الاقتصاد الأخضر والمشاريع البيئية مع عرض نماذج	151
المطلب الاول	ماهية الإقتصاد الأخضر	151
المطلب الثاني	التخطيط البيئي للتنمية الحضرية والريفية المستدامة	154
المطلب الثالث	نماذج من المشاريع البيئية	162
خلاصة الفصل الثاني		192
الفصل الثالث	مفاهيم وآليات تمويل المشاريع البيئية وانعكاساتها على التنمية المستدامة	193
تمهيد		194
المبحث الاول	الإطار المفهومي لتمويل المشاريع	195
المطلب الاول	التمويل، أهميته وخصائصه	195
المطلب الثاني	مصار التمويل التقليدية	198
المطلب الثالث	مصادر التمويل الحديثة	209
المطلب الرابع	صيغ التمويل الإسلامية	213
المطلب الخامس	مشاكل مصادر التمويل	217
المبحث الثاني	التمويل البيئي – الأخضر –	219
المطلب الاول	تعريف التمويل البيئي وخصائصه	219
المطلب الثاني	التمويل التقليدي الأخضر	223
المطلب الثالث	التمويل الإسلامي الأخضر	227
المطلب الرابع	ماهية الصكوك الإسلامية الخضراء	232

المبحث الثالث	آليات التمويل المشاريع البيئي وانعكاساته على أبعاد التنمية المستدامة	238
المطلب الاول	آليات التمويل المحلية للمشاريع البيئية	238
المطلب الثاني	آليات التمويل الدولية للمشاريع البيئية	243
المطلب الثالث	انعكاسات التمويل البيئي على أبعاد التنمية المستدامة	249
خلاصة الفصل الثالث		255
الفصل الرابع	جهود الجزائر للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال دعم المشاريع البيئية	256
تمهيد		257
المبحث الاول	خصائص الإقتصاد الجزائري المرتبطة بالخيارات الإقتصادية المنتهجة	258
المطلب الاول	خصائص الإقتصاد الجزائري	258
المطلب الثاني	الإصلاحات المنتهجة في الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال	260
المطلب الثالث	الاصلاحات المنتهجة في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989–2000	266
المطلب الرابع	الإصلاحات المنتهجة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001–2013	269
المطلب الخامس	الأزمة الاقتصادية للفترة 2013–2018 وضرورة اعتماد نموذج التنويع في الإقتصاد الجزائري	282
المبحث الثاني	واقع تبني المشاريع البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر	289
المطلب الاول	واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال التقارير والمؤشرات الدولية	289
المطلب الثاني	تصميم الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر و أهدافها	296
المطلب الثالث	دوافع توجه الحكومة الجزائرية إلى الإقتصاد الأخضر	299
المطلب الرابع	الإجراءات التحفيزية التي توفرها الجزائر في سبيل الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة	299
المبحث الثالث	التوجهات الجديدة في الجزائر نحو ارساء التنمية المستدامة	302
المطلب الاول	المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة آفاق 2030	302
المطلب الثاني	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في اطار التنمية المستدامة في الجزائر مع آفاق سنة 2030	304
المطلب الثالث	برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية آفاق 2030	306
المطلب الرابع	استثمارات خضراء أخرى محققة في الجزائر	308
المطلب الخامس	العوامل المساعدة على بعث التنمية المستدامة في الجزائر	311
المطلب السادس	تحديات التنمية البيئية المستدامة في الجزائر	316
خلاصة الفصل الرابع		321

الفصل الخامس	تحليل فعالية دراسات الجدوى المطبقة في المؤسسات المالية الجزائرية لتمويل المشاريع البيئية	322
تمهيد		323
المبحث الأول	تقديم مجتمع الدراسة وأداتها	324
المطلب الاول	مجتمع الدراسة ودوافع اختياره	324
المطلب الثاني	تقديم أداة الدراسة	343
المطلب الثالث	الاختبارات الخاصة بأداة القياس	344
المبحث الثاني	التحليل الوصفي لاجابات افراد العينة حول محاور الاستبيان	345
المطلب الأول	التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة	346
المطلب الثاني	التحليل الوصفي لاجابات افراد العينة حول المحور الاول: دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية	351
المطلب الثالث	التحليل الوصفي لاجابات افراد العينة حول المحور الثاني: اليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية	353
المبحث الثالث	اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج	357
المطلب الأول	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى الخاصة بالمتغيرات الشخصية	357
المطلب الثاني	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية – فرضية الارتباط–	370
المطلب الثالث	اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة – فرضية الانحدار–	374
خلاصة الفصل الخامس		382
الخاتمة		383
قائمة المراجع		387
قائمة الملاحق		410

مقدمة عامة

أولا: تمهيد

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي فرضت القضايا البيئية نفسها بقوة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وفي مختلف الأنشطة، بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدوداً حرجة أوشكت على الإختلال ولم تعد تلك القضايا تشكل هاجساً يهدد المستقبل وحسب، بل أصبحت واقعاً يهدد حياة الأجيال الحاضرة والمستقبلية، فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب والتنوع البيولوجي مهدد بالإنقراض وظواهر التغيرات المناخية تزداد في صور موجات حادة من الجفاف والفيضانات وغيرها من مظاهر الإختلالات البيئية.

وعلى هذا الأساس أصبحت الدراسات البيئية والفهم المستمر للوسط البيئي الطبيعي والحضاري من أبرز التطورات العلمية التي ظهرت في التسعينات من القرن الماضي، والتي تزايدت أهميتها العلمية من خلال ترجمتها إلى مشاريع تنموية بيئية تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دوراً هاماً في ضمان استدامة التنمية الإقتصادية، ولهذا أصبح الاتجاه السائد اليوم سواءاً بين الدول المتقدمة أو النامية هو تحسين مناخ الإستثمار الأخضر، والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الإستثمارية البيئية والعمل على ايجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها.

وبما أن التمويل يمثل عصب وشريان الحياة الإقتصادية، لذا فان كل مشروع يحتاج من أجل سريان نشاطه إلى هذا العنصر الهام، وهو ماجعل الحكومات وأصحاب المشاريع والمؤسسات تهتم به، لاسيما ما يسمى بالتمويل البيئي أو الأخضر، ولتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل التحول إلى المشاريع البيئية مما يتطلب توحيد كل الجهات الفاعلة الخاصة والعامة للخروج من نفق الإقتصاد ذو المورد الواحد والسعي نحو تنوع قاعدة الإقتصاد وتحقيق التوسع الإقتصادي والسعي نحو تحقيق تنمية مستدامة تضمن تحقيق الأبعاد الثلاثة لها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ثانيا: إشكالية الدراسة

تعد الجزائر واحدة من بين الدول المهتمة بالبيئة والمحيط خاصة مع بروز مفهوم التنمية المستدامة، لذا فقد تدخل المشرع الجزائري بالتنظيم والتوجيه لكل المسائل المتعلقة بالبيئة وحمايتها من كل ما يؤثر فيها، فقام بإصدار القوانين المنظمة لمختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والعمرانية والخدماتية وغيرها والتي يمكن أن يترتب عليها تلويث البيئة، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتمت الحكومة الجزائرية بالجوانب المالية لسياستها الحمائية وذلك من خلال اعتماد نظام تمويل وتكريس صرح مؤسساتي له لمختلف المشاريع الاستثمارية المستدامة بيئياً والتي من شأنها أن تعمل على تحقيق مستويات أداء عالية.

وعلى أساس ما تقدم تبرز معالم إشكالية البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى فعالية دراسات الجدوى المعتمدة في المؤسسات المالية الجزائرية في اتخاذ قراراتها التمويلية للمشاريع البيئية ؟

ولتوضيح معالم الاشكالية الرئيسية والاجابة عنها، قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بدراسات جدوى المشاريع، وفيما تتمثل أهميتها وأهدافها؟
- فيما تتمثل مجالات تطبيق دراسات الجدوى، وما هي أقسامها، وما أهم معاييرها؟
- ما المقصود بالتمويل البيئي أو التمويل الأخضر، وفيما تتمثل أهدافه وسياساته؟
- إلى أي مدى تؤثر دراسات الجدوى المطبقة في المؤسسات المالية الجزائرية في منح التمويل للمشاريع البيئية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

في محاولة للاجابة على الاشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- يشكل ارتفاع تكاليف انشاء الاستثمارات الخضراء عائقا امام تمويل المشاريع البيئية في الجزائر،

2- أدى ضعف المنظومة المصرفية في الجزائر الى فشل تمويل المشاريع البيئية،

3- ضعف توحيد الرؤى والجهود ما بين كافة الفاعلين في المجتمع السبب الأول في عدم التوجه نحو انشاء المشاريع البيئية.

رابعا: أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع مهم يتمثل في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية والقرارات، والتي تعتبر من أهم الضوابط التي تحكم العلاقة بين الأنشطة التنموية من جهة، والبيئة المحيطة بها من جهة أخرى، وذلك لضمان عدم حدوث أي خلل ينعكس سلبا على صحة الانسان أو سلامة البيئة ومواردها، كما تعتبر هذه الدراسات ضرورية لتقييم جدارة المشروع لإتخاذ القرارات الصائبة بشأنه لاسيما القرارات التمويلية وذلك بالترابط مع الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية.

وتزداد الأهمية خاصة في كون الدراسة تم القيام بها في المؤسسات المالية كإحدى أهم مصادر التمويل للمشاريع الاستثمارية.

خامسا: أهداف الدراسة تسعى الدراسة الى:

- تقديم تأصيل مفاهيمي للبيئة والتنمية الاقتصادية وصولا الى التنمية المستدامة،
- تسليط الضوء على مفهوم دراسات الجدوى في المؤسسات المالية وانعكاساتها على التنمية المستدامة،
- تسليط الضوء على الاطار المفاهيمي للمشاريع البيئية وآليات تمويلها،
- محاولة قياس مدى فعالية دراسات الجدوى المنتهجة في المؤسسات المالية كوسيلة يبنى عليها قرار تمويل المشاريع البيئية، من وجهة نظر مسؤوليها والقائمين عليها،

- تقدم بعض التوصيات بناءا على نتائج الدراسة والتي يأمل الباحث من خلالها الى تحسين الاستثمار في المشاريع البيئية والعمل على سبل تفعيلها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

سادسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

هناك عديد الدوافع التي جعلت الباحثة تخوض في هذ الموضوع، أهمها:

- الميول الشخصي للباحث ورغبته في التطرق لموضوع البيئة والتنمية المستدامة،
- محاولة الاشارة الى أهمية المشاريع البيئية كنوع بديل للمشاريع الملوثة، تقود عملية التنمية الإقتصادية وتحمي البيئة ومقدراتها على المدى القريب والبعيد،
- محاولة الاشارة الى أهمية التنويع الاقتصادي والخروج من مفهوم الدولة الريعية وتحقيق مكاسب تنموية هامة،
- محاولة التعرف على مدى معرفة وإدراك المؤسسات المالية لأهمية المشاريع البيئية ومدى اهتمامهم بها وادخالها لحيز وخارطة المشاريع التنموية، من خلال دراسة جدواها الاقتصادية،
- التحسيس بجدية الموضوع وأهميته البالغة في تغيير ثقافة المجتمع الجزائري ونظرته نحو بيئته من خلال زيادة وعي الافراد والمؤسسات بكافة اشكالها الى ثقافة التنمية المستدامة.

رابعا: الدراسات السابقة

تم الاعتماد في الدراسة الحالية على عديد الدراسات السابقة التي لها علاقة بشكل أو بآخر بمتغيرات الدراسة الحالية نذكر منها:

1- **دراسة أوس نايف الطيف: أطروحة دكتوراه** بعنوان دراسات الجدوى ومسؤولية ادارة المشروعات ازاء اتجاهات التغيير والتطوير للفرص الاستثمارية (أطروحة مقدمة الى جامعة سانت كليمنتس العالمية لنيل شهادة الدكتوراه في ادارة المشاريع) **2010/2009**، توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن دراسة الجدوى وتقييم المشاريع تعد مرفقا حيويا ذا تاثير وفاعلية في الحياة المعاصرة برمتها، حيث تعمل على تمكين متخذ القرار من اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، أما عن التوصيات فقد تمحورت حول:

- ضرورة توخي الحذر والدقة في دراسة ونتائج أي مرحلة من مراحل دراسات الجدوى ذلك ان أي خطأ في أي مرحلة من مراحل دراسات جدوى المشروع الاستثماري المقترح يعني بالضرورة وجود خطا في بقية المراحل، وعليه الوصول الى نتائج خاطئة في الدراسة الام يعطي صورة غير واقعية عن اقتصاديات المشروع المقترح،
- الدراسة القائمة للجدوى لابد ان تحقق افضل مستوى من التوازن بين الاهداف الخاصة والعامة المرجوة، حيث تمكن المستثمر من اضافة الى حساباته تلك التكاليف الاجتماعية التي قد يتحملها المشروع نتيجة حدوث

بعض الاثار الجانبية من مشروعه على البيئة المجاورة، وكما هو معروف فان الموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرف المجتمع نادرة ومحدودة مما يفرض بالضرورة تحقيق افضل استخدام ممكن لها والعمل على المحافظة عليها قدر المستطاع من سوء الاستخدام او الضياع والتلف.

2- **دراسة عصمت عبد الحليم المصطفى: أطروحة دكتوراه** بعنوان دراسة الجدوى الاقتصادية وأثرها في اتخاذ القرار التمويلي، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاسلامية بالأردن، **2018/2017**، أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي للدراسة القانونية والاجتماعية والبيئية والمالية والفنية والتسويقية في اتخاذ القرار التمويلي في المصارف عينة الدراسة، ومن أهم المقترحات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة هي التأكيد على ضرورة استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار التمويلي للوصول الى اقصى جودة للقرار وتشغيل أمثل لمخصصات التمويل، كما اوصت الدراسة بضرورة العناية بالدراسات التابعة لدراسة الجدوى وانشاء وحدات متخصصة لها على مستوى المصارف لاعداد وتقييم المشاريع المقترحة للانشاء.

3- **دراسة عبيد وهيبة: أطروحة دكتوراه** بعنوان دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وامارة دبي، جامعة سطيف، **2018/2017**، هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على واقع الاستثمار في المشاريع البيئية ومدلى مساهمة جهاز القروض المصغرة في تمويلها من خلال دراسة اشكالية مهمة تتمحور حول علاقة التمويل البيئي عن طريق القروض المصغرة بالتنمية المستدامة، وقد كشفت الدراسة انه توجد جملة من المشاريع البيئية التي مولت بقروض مصغرة لتحسين بيئة المواطن الجزائري والمساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية، وقد توصلت نتائج الدراسة الى جملة من التوصيات كان ابرزها اهمية تفعيل دور المجتمع المدني وضرورة الربط بين جميع الفاعلين بدءا من المواطن البسيط الى الجمعيات والباحثين وغيرهم من المدافعين عن النظام الايكولوجي لحماية البيئة، والسعي لتطوير منتجات التمويل البيئي عن طريق حتمية قيام البنوك بتمويل البرامج الغير ملوثة الى جانب تحفيز الشباب ودفعه الى الاستثمار والخوض في مشروعات ذات صلة بالتنمية المستدامة.

4- **دراسة تمجغدين نور الدين: أطروحة دكتوراه،** بعنوان دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منطقة الجنوب الشرقي، جامعة بسكرة، **2019/2018**، حيث تناولت الدراسة مدى اهمية دراسات الجدوى كركيزة ضرورة لتقييم واتخاذ قرار التمويل من عدمه فيما يخص انشاء المشاريع المقترحة، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمحورت كلها حول وجود اختلاف وتفاوت في مستوى الاقبال والوعي باهمية دراسات الجدوى بين القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة من جهة ، ومن جهة أخرى تبين ان هذه

الدراسات لا تتم بالمستوى المطلوب فضلا عن وجود معوقات تحد من اعدادها واستخدامها، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ضعيفة ذات دلالة احصائية بين الاقبال على دراسات الجدوى ومستوى اعدادها واداء المشروعات واخيرا شكلت اعتبارات الحصول على التمويل البنكي عاملا رئيسيبا في الاقبال على هذه الدراسات، وبناءا على ما سبق فقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والاقتراحات تمثلت في ضرورة وجود مثل هذا النواع من الدراسات الاقتصادية التي تساعد الجهات المختصة في اتخاذ القرار السليم، العمل على تطوير نظام تقييم واختيار المشاريع من خلال رفع كفاءة اساليب التقييم والاختيار وتحسين نظم المعلومات المرتبطة بها والاهتمام بتوفير الخبرات والاختصاصين في هذا المجال، كما اوصت الدراسة على ضرورة تطوير مهنة الاستشارات ودراسات جدوى المشروعات في الجزائر عن طريق فتح فروع وتخصصات جامعية في هذا المجال: انشاء المؤسسات- الاقتصاد المقاولاتي- تصميم ودراسة المشاريع.

5- **دراسة بن حركو غنية: رسالة ماجستير** بعنوان واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر، جامعة أم البواقي **2011/2010**، يتمحور موضوع البحث حول دراسات الجدوى والتقييم المالي للمشاريع الاستثمارية والتي تعتبر الأساس في الاختيار والمفاضلة بين متخلف المشاريع، حيث تؤدي دراسات الجدوى إلى اقتصاد سليم مبني على الكفاءة الإقتصادية وقادر على تحقيق أهداف التنمية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أجمعت كلها على أن واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر سيئ ومبرر قوي لعدم فعالية المشاريع الضخمة التي أقامتها الجزائر، حيث وإن تم اعدادها فهي غالبا لا تتضمن كافة الدراسات ولا تجرى على أسس علمية صحيحة، اضافة إلى اعتبار هذه الدراسات مجرد وثيقة لاستكمال ملف اداري لا أكثر، وعليه بنيت أهم توصيات الدراسة على ضرورة الإهتمام الجدي بهذا الجانب والحرص التام على اتمام العملية وفق أسس وقواعد علمية صحيحة.

6- **دراسة بن زغدة حبيبة: رسالة ماجستير** بعنوان دراسة الجدوى البيئية والإقتصادية للمشاريع الإستثمارية المستدامة، جامعة سطيف، **2011/2010**، جاء محتوى هذه الدراسة ليلقي الضوء على دراسة الجدوى البيئية والاقتصادية ومدى فائدتها في عملية اتخاذ القرارات بخصوص تمويل وانشاء المشاريع الاستثمارية المقترحة، ومن أجل القيام بدراسات جدوى بيئية واقتصادية بصورة صحيحة لابد **أولا** من ايجاد صيغة مفاهيمية ترتكز على التنمية المستدامة، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: ضرورة الوصف الدقيق لمختلف مراحل المشروع بما يساعد على ادماج المعايير الخضراء بالشكل الصحيح، ومن بين التوصيات: حتى تكون المشروعات الإستثمارية مستدامة يجب أن تكون ذات مسؤولية اتجاه حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد التام على اهمية وضرورة القيام بالمتابعة والرقابة على المشاريع المنجزة.

7- **دراسة مساعد أحمد مساعد القطيبي: رسالة ماجستير** بعنوان دراسة الجدوى الاقتصادية ودورها في الحد من تعثر المشروعات الإستثمارية، عدن، **2013/2012**، هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة ما بين دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية وبين تعثر هذه الأخيرة، وبعد دراسة وتحليل النتائج تبين وجود علاقة ارتباطية كبيرة بينهما، ذلك أن اعتماد دراسات الجدوى يساهم في تخفيض نسبة تعثر المشاريع أي وجود علاقة عكسية بينهما، وبناءا على النتائج المتوصل إليها خرجت الدراسة بجملة توصيات نذكر أهمها: الزامية فرض الهيئة العامة للإستثمار أصحاب المشاريع الإستثمارية بعمل دراسات جدوى اقتصادية لمشروعاتهم قبل اعطاءهم التراخيص وفق دليل تم اعداده من ذات الهيئة، كما أوصى الباحث أنه وبالنظر لتكاليف القيام بدراسات الجدوى وجب أن تقوم الهيئة العامة للإستثمار بتقديم تسهيلات مالية لتلك المشاريع مقابل الزامها بإعداد تلك الدراسات بشكل متكامل ومفصل وأن تنشأ جهة متخصصة لدى الهيئة تعنى بمراجعة هذه الدراسات للتأكد من توافقها مع الدليل الذي تم اعداد سلفا.

8- **دراسة فاطمة بخيت عبد الله دليل: رسالة ماجستير** بعنوان أثر دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات الإنتاجية على أداء المشروع الإنتاجي، جامعة النيلين بالسودان، **2019/2018**، هدف البحث إلى التعرف على دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وابراز دور قطاع المشروع في رفع معدل النمو وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، زيادة فعالية المشروعات والبرامج التنموية، تخطيط مسار أنشطة المشروع ووصولها في التوقيت المناسب من أجل اتخاذ القرارات الصائبة من مختلف المستويات الإدارية للمساعدة في حل أي مشاكل تواجه المشروع والعمل على التغلب على الصعوبات التي تعترض مسار تنفيذ الأنشطة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تنمية وتطوير مختلف المشاريع التنموية وزيادة فعاليتها نحو تحقيق الأهداف التي انشأت من اجلها ومدى قدرتها على تلبية احتياجات أفراد المجتمع يتطلب وجود تخطيط جيد ومبني على أسس علمية سليمة، وقد تمثلت توصيات الدراسة في ضرورة الاستمرار في تدريب الطاقم العامل في ادارة المشاريع على متابعة وتقييم المشاريع وأن ترصد المؤسسات جزء من موازنة المشاريع لعملية التقييم والمتابعة والمراقبة.

9- **دراسة فروحات حدة: مقال** بعنوان استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، **2010**، حاولت الباحثة من خلال دراستها ابراز دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع ذات الصبغة البيئية وهو ما يعرف بالتمويل البيئي أو الأخضر من خلال التعرف على حقيقة وأبعاد هذه الإستراتيجية لكي تتمكن المؤسسات المالية الوطنية من الإستفادة منها، حيث تعرضت لبعض المفاهيم العامة حول المشاريع البيئية ثم تحديد استراتجيات التمويل البيئي ليتم في الأخير اسقاط ما سبق على المستوى الوطني من خلال التطرق لواقع التمويل البيئي في الجزائر، ويتقاطع موضوع

المقال مع مداخلة للباحثة في نفس السياق وكانت الإشارة فيه إلى مشروع الجزائر البيضاء كدراسة حالة وخرجت منه بجملة من التوصيات أهمها: ضرورة اعطاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لإنجاز وتنفيذ مشاريع حماية البيئة، ضرورة الموازنة بين مختلف الأهداف الإقتصادية والإجتماعية من جهة والأهداف البيئية من جهة أخرى لأنه يمكن للتدهور البيئي أن يعيق النمو الإقتصادي ورفاهية المجتمع، ضرورة قيام الدولة بتطوير وإعادة هيكلة الصناديق القائمة والمخصصة لتمويل المشاريع البيئية بما يتماشى والأوضاع البيئية الراهنة فضلا عن استحداث نظام معلومات بيئي يساعد في تبادل المعلومات يتصف بالسرعة والدقة بغية استخدامه في مواجهة المخاطر البيئية.

10- **دراسة ابراهيم بورنان: مقال** بعنوان التمويل البيئي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الاغواط، **2012**، تناول الباحث من خلال هذا المقال مفهوم التمويل البيئي واستراتيجيته القائمة على محاولة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين الاستخدام العقلاني والرشيد والمستدام للموارد الطبيعية، وقد أكد الباحث في نهاية دراسته على ضرورة اعطاء الاولوية لمثل هذا النوع من التمويل على المستوى الوطني لانجاز وتنفيذ مشاريع حماية البيئة، ترقية الوعي البيئي في الجزائر الى درجة اكبر من خلال توسيع قاعدة المجتمع المدني في حماية البيئة، مع التاكيد في عدة نقاط على الاتجاه نحو تبني سياسات بيئية اكثر فعالية وكفاءة في المحافظة على البيئة من خلال دعم الاطار المؤسساتي والتشريعي، اضافة الى ادخال تدريجي للادوات الاقتصادية والقانونية ومن ثم العمل على تطوير مجموعة من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تطور التنمية في اتجاه الاستدامة واجراء تقييم دوري لتوجيه مساراتها.

11- **دراسة جرومني أسماء: مقال** بعنوان تمويل الإستثمارات البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة أم البواقي، **2018**، حاولت هذه الدراسة تبيان مدى أهمية تمويل الإستثمارات البيئية كمحرك أساسي وعنصر فعال من أجل تحقيق تنمية مستدامة بأبعادها الثلاث، لما تلعبه من دور يدفع للإستجابة لإحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بمقدرة الوفاء باحتياجات الاجيال القادمة، وقد خرجت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها ضرورة إعطاء الدولة إعفاءات ومحفزات أكثر للمؤسسات الساعية لتحقيق وتبني مفهوم التنمية المستدامة، أيضا لابد من توفير نظام مالي قوي لأي مؤسسة ذلك أن معظم الإستثمارات البيئية ذات تكاليف مرتفعة.

12- **دراسة فتح الدين مُحَمَّد حميدة، مقال** بعنوان تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، جامعة مستغانم، **2020**، تناوزل الباحث من خلال مقاله آليات تمويل المشاريع البيئية بالإضافة إلى التطرق إلى الآليات القانونية ودراسة الجدوى البيئية وأهم نماذج المشاريع البيئية، وتكمن أهمية الدراسة في معرفة تكريس القواعد القانونية المنظمة لحماية البيئة وعلاقتها ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة ومدى مساهمة أيضا المشاريع البيئية في

تحقيق المعادلة ما بين المحافظة على التوازن البيئي ودفع عجلة النمو الإقتصادي بفعل الإستثمار في المشاريع التي تجني أرباح مالية دون الإخلال بالجانب البيئي، وبناءا على ما سبق خرج الباحث بتوصيات أهمها ضرورة القيام بدراسات جدوى اقتصادية للمشاريع، مع ضرورة التركيز على دراسة الجدوى البيئية كشرط من بين الشروط والضمانات للمصادقة على المشاريع المقترحة للإنجاز.

ثامنا: منهجية الدراسة: انطلاقاً من الإشكالية المطروحة، وبغية الوقوف على صحة أو خطأ الفرضيات التي تم وضعها، اعتمد الباحث على المناهج العلمية التالية:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والأبحاث والدوريات والمؤتمرات ومواقع على الأنترنت والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة إشكالية الدراسة؛
- **المنهج الوصفي:** وذلك لوصف وتقديم مختلف المقاربات النظرية لمتغيرات الدراسة،
- **المنهج التحليلي:** لتحليل البيانات المستقاة من العينة المبحوثة حول استمارة الدراسة وتحليل اتجاه العلاقة بين المتغيرات في الدراسة التطبيقية.

تاسعا: مصادر المعلومات

تم الوصول والحصول على المعلومات من عدة مصادر يمكن ايضاحها كمايلي:

أ- المصادر الثانوية:

وذلك من خلال الاعتماد على الكتب، ورسائل الدكتوراه، ومذكرات الماجستير، والمقالات العلمية وكذا الأبحاث...، وكلها ساهمت بشكل كبير في صياغة الانظار النظري،

ب- **المصادر الأولية:** وتتمثل في:

- **الاستبانة:** حيث تعتبر وسيلة جمع للمعلومات من خلال تويعها على المسؤولين والقائمين والعاملين بالمؤسسات والدوائر محل البحث، وقد تم تحكيم الاستبانة من أجل تحقيق الهدف المرجو وذلك من خلال عرضها على مجموعة من الاساتذة لإبداء الرأي، وعلى ضوء وجهات نظرهم تم ادخال التعديلات المطلوبة.

- **المقابلة:** تعتبر وسيلة جد هامة في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالموضوع من خلال التقرب من الاشخاص ذات العلاقة المباشرة، حيث تم توجيه مجموعة من الاسئلة كانت على قدر مقبول لتوضيح الرؤية.

وللتحقق من صدق وثبات الاستبانة، وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، فقد تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS، بالنظر لتوفره على امكانيات تساعد في قياس العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة.

- **عاشرا: حدود الدراسة**

حدد الإطار المكاني في مجتمع الدراسة في البنوك والمؤسسات المالية بولاية أدرار والمتمثلة في بنك BADR- BNA-CPA-BDL-EL SSALAM-AGB+ANJEM-ANSEJ-CNAC، ومثيلاتها في ولاية بشار، بينما حدد الإطار الزماني من 2018-2022 وهي فترة الإعداد للدراسة .

- **إحدى عشر: صعوبات الدراسة**

يمكن اجمال الصعوبات...، في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب من مصادرها.

إثنا عشر: هيكل الدراسة

تم تقسيم الأطروحة الى خمسة فصول، أربعة منها للجانب النظري، والفصل الأخير للجانب العملي، بحيث:

خصص الفصل الأول لتسليط الضوء على أسس ومبادئ اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة من خلال تقسيمه لثلاثة مباحث: حيث تناول المبحث الأول ماهية البيئة ونظرياتها وكذا المشاكل التي تعاني منها والسياسات المعدة لحمايتها، وجاء المبحث الثاني ليتناول ماهية التنمية الاقتصادية وسياساتها وكذا الأسس التي تقوم عليها، ثم المبحث الثالث المعنون بالتنمية المستدامة الذي جاء محتواه ليربط بين تحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاة البيئة والحفاظ على مقدراتها من أجل تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مع الحفاظ على البيئة وثرواتها واستغلالها بالشكل الذي يوازن بين حقوق ومكتسبات الاجيال الحالية والأجيال القادمة.

وتضمن الفصل الثاني ثلاث مباحث: تناول المبحث الأول الاطار المفهومي لدراسات الجدوى التمويلية للمشاريع، ثم جاء المبحث الثاني ليشير إلى انعكاس دراسات جدوى المشاريع البيئي على التنمية المستدامة، ليأتي المبحث الثالث ليشير الى ماهية الاقتصاد البيئي والمشاريع البيئية والتي يطلق عليها أيضاً تسمية المشاريع الخضراء نسبة لكونها مشاريع تنموية بيئية بالدرجة الأولى وتختلف عن بقية المشاريع التقليدية في كونها غير مضرة بالبيئة لا على المدى القريب ولا البعيد فضلا عن أن ايجابياتها أكثر من سلبياتها مع عرض لأهم نماذجها.

هذا وتضمن الفصل الثالث المعنون بآليات تمويل المشاريع البيئية وانعكاساتها على أبعاد التنمية المستدامة لتبيان ماهية التمويل بصفة عامة والتمويل البيئي بصفة خاصة، حيث تم تقسيمه على النحو الآتي: المبحث الأولى تم التطرق فيه الى الاطار المفهومي لتمويل المشاريع، المبحث الثاني تم التطرق فيه الى التمويل البيئي و أنواعه التقليدي والإسلامي، ثم جاء المبحث الأخير ليتناول آليات تمويل المشاريع البيئية وانعكاساتها على أبعاد التنمية المستدامة.

الفصل الرابع تمت عنونته بجهود الجزائر للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال دعم المشاريع البيئية فقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، تناول فيها المبحث الأول خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالخيارات الاقتصادية المنتهجة، ثم جاء المبحث الثاني ليتناول واقع تبني المشاريع البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، وأخيراً جاء المبحث الثالث ليتطرق إلى التوجهات الحديثة في الجزائر نحو ارساء التنمية المستدامة.

وفي الأخير نجد الفصل الخامس والذي يمثل الفصل التطبيقي للدراسة، تمت هيكلته أيضاً وفق ثلاث مباحث، خصص فيه المبحث الأول لتقديم مجتمع الدراسة وأداتها، المبحث الثاني تناول التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول محاور استبيان الدراسة، ثم المبحث الثالث الذي تم من خلاله اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبيئية

والتنمية المستدامة

تمهيد:

في ظل تفاقم المشاكل البيئية الناتجة عن الصناعة بوجه عام، بدأ الوعي بخطورتها يزداد والدعوة إلى ضرورة التحلي بالوعي البيئي كذلك، وتمت المناداة بضرورة تبني أدوات وأساليب ناجعة لحماية البيئة ومقدراتها، وعليه يأتي هذا الفصل لتسليط الضوء على أسس ومبادئ اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة من خلال تقسيمه لثلاثة مباحث: حيث تناول المبحث الأول ماهية البيئة ونظرياتها وكذا المشاكل التي تعاني منها والسياسات المعدة لحمايتها، وجاء المبحث الثاني ليتناول الإطار المفاهيمي للتنمية وسياساتها وكذا الأسس التي تقوم عليها، ثم المبحث الثالث المعنون بالتنمية المستدامة الذي جاء محتواه ليربط بين تحقيق التنمية الإقتصادية مع مراعاة البيئة والحفاظ على مقدراتها من أجل تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مع الحفاظ على البيئة وثرواتها واستغلالها بالشكل الذي يوازن بين حقوق ومكتسبات الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

1- **المبحث الأول**: ماهية البيئة،
2- **المبحث الثاني**: الإطار المفاهيمي للتنمية،
3- **المبحث الثالث**: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية البيئة

البيئة مصطلح شائع الإستخدام في الأوساط العلمية، كما هو شائع الإستخدام عند عامة الناس، وفي ضوء تلك العمومية نجد عديد التعاريف التي تختلف باختلاف علاقة الإنسان بالبيئة، فالمدرسة بيئة، والجامعة بيئة، والمصنع بيئة، والمجتمع بيئة، والعالم كله بيئة، ويمكن النظر إلى البيئة من خلال مجمل النشاطات البشرية المختلفة كأن نقول البيئة الزراعية، الصناعية، الإجتماعية، السياحية، الثقافية وحتى الروحية[1].

المطلب الأول: تعريف البيئة

الفرع الأول: التعريف اللغوي

تتعدد تعريفات البيئة لغة، ومن التعريفات اللغوية المتعددة نختار بعض التعريفات المعجمية التي تتفق في معظمها على معنى لغوي محدد، حيث يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الفعل بوأ، والذي أخذ من الفعل الماضي باء، حيث قال ابن منظور في معجمه لسان العرب باء إلى الشيء يبوء بوءا، أي رجع ولوا بتضعيف الواو أي سدد، ومنه قولهم بوا الرمح نحوه أي سدده نحوه وقابله به وتبوأ: نزل وأقام[2].

كما جاء في المعجم الوجيز أباء فلانا منزلاً أي هيأه له وأنزله، وتبوأ المكان به نزل، وأقام به، وما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما، كما يقال بيئة طبيعية، بيئة صناعية، بيئة اجتماعية، بيئة ثقافية، بيئة سياسية، وغيرها...إلخ[3].

كما تعني البيئة لغويا: الوسط والاكتناف والاحاطة[4].

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

ترجمة كلمة بيئة Ecology إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة التي وضعها العالم الألماني ارنست هيجل عام 1566، بعد دمج كلمتين يونانيتين هما Oikes ومعناها مسكن، Logos ومعناها علم، وعرف هيجل علم البيئة بالعلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضاً دراسة العوامل الغير حية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء)، والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء[5].

إن مصطلح البيئة لا يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات ولكن بصورة أكثر شمولا يبحث في كافة العوامل الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي لها تأثيراً مباشراً على الإنسان وعلاقته بالكائنات

---

[1] فتيحة محمد الحسن، **مشكلات البيئة**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2006، ص 07.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، بيروت، 1994، ص 39.

[3] حسن حميدة، **التخطيط البيئي كألية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري**، رسالة دكتوراه، جامعة سحد دحلب البليدة، 2009، ص 26.

[4] سهيل ادريس، جبور عبد النور، **قاموس المنهل، فرنسي- عربي**، دار الأدب، بيروت، ص 934.

[5] سحر أمين كاتوت، **البيئة والمجتمع**، مصر، دار دجلة، ط1، 2009، ص 7-8.

الأخرى[1]، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، بأنها رصيد الموارد المادية الإجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[2].

الفرع الثالث: التعريف القانوني

هناك من اعتبر أن مفهوم البيئة لا يحتوي على أي مفهوم قانوني وذلك لأنه يمثل الوسط الذي ينشأ فيه نظام قانوني وسياسي أو اقتصادي ويستمر بفعل مجموعة من القوى المختلفة[3].

- ✓ فالقانون الليبي يعرف البيئة بأنها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية وهو يشمل: الماء والهواء والتربة والغذاء،
- ✓ القانون المصري يعرف البيئة بأنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط به،
- ✓ القانون الجزائري: أول ما يلفت الإنتباه هو أنه في التشريع الصادر تحت رقم 10/03 لأول مرة بخلاف القانون 03/83 الملغي وقد حدد بعض المفاهيم مثل البيئة، التلوث، تلوث المياه، التلوث الجوي...،الخ، وقد جاء في نص المادة 04 منه أن البيئة تتضمن الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية والجو والماء والأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التلوث بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[4].

وما نلمسه هنا أن المشرع الجزائري أدرك أهمية تحديد البيئة من خلال القانون 10/03، وذلك لارتباطهما بمجال الحماية القانونية، فقد أضاف مفاهيم جديدة لأول مرة منها المجال المحمي، الفضاء الطبيعي، المدى الجغرافي في التنمية المستدامة، التنوع البيولوجي، النظام البيئي...إلخ.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا مدى العلاقة الوثيقة بين الإنسان والبيئة، فهي اطار وجوده ومحدودية أنشطته ومستويات معيشته، ولذا ينبغي على الإنسان أن يكون عاملاً ايجابياً يؤثر في البيئة حتى يحافظ على محيطه ووجوده، وعليه نجد أن البيئة تقسم إلى قسمين:

1- البيئة الطبيعية:

يقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية وليس للإنسان أي دخل في وجودها، وتختلف البيئة الطبيعية من منطقة إلى أخرى وذلك حسب المعطيات المكونة لها[5].

---

[1] جمال عويس السيد، **المكونات الكيميائية البيئية**، مصر، دار الفجر للتوزيع والنشر، ط1، 2000، ص5.

[2] http://pf-mh.uvt.rnu.tn/729/1/env-developpement-durable.pdf.H.B.Brahim.Environnement Et Devloppement Durable.Cours Management Intégére de la Qualité, la sécurité et l'Environnement.consulté le 20/01/2020, p:15.

[3] حميدة جميلة، **النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 27.

[4] المادة 04، **القانون: 10/03** المؤرخ في 2003/07/19، **المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 2003/07/20.

[5] زين الدين عبد المقصود، **البيئة والانسان علاقات ومشكلات**، الكويت، دار البحوث العلمية، 1981، ص 7.

2- البيئة الإجتماعية:

يقصد بها ذاك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية حياة الإنسان مع غيره كما يمكن تعريفها على أنها ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات بين أفرادها بعضهم ببعض، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الإجتماعية، وقد استحدث الإنسان من خلال حياته بيئة حضارية تتحدد في جانبين، الجانب الأول مادي: وهو كل ما استطاع الإنسان أن يصنعه كالأكل ووسائل النقل...، أما الجانب الثاني غير مادي: ويشمل العادات والتقاليد، الثقافة وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان الفطرية والمكتسبة[1].

المطلب الثاني: مكونات البيئة والموارد الإقتصادية

تتكون البيئة من مكونات حية وغير حية تتفاعل فيما بينها بشكل متكامل ومتناسق فلا يمكن أن يؤدي أي عنصر عمله بمعزى عن العنصر الآخر مما يحفظ التوازن في النظام البيئي.

الفرع الأول: مكونات البيئة

أولا: المكونات غير الحية للبيئة:

1- الماء:

الماء هو الحياة وهو السائل الضروري للكائنات الحية بشتى أنواعها وفي مقدمتها الإنسان ويمكن تعريفه كمايلي: هو مركب كيميائي ينتج عن تفاعل غاز الأكسجين مع غاز الهيدروجين ويتميز بخواص كيميائية[2].

2- الغلاف الجوي:

هو الغلاف الذي يحيط بالكرة الأرضية ويجعلها صالحة للحياة بفعل تركيبه وسمكه، ويتكون الغلاف الجوي من غازات النتروجين ب 70% و 21% من الأكسجين و 11% غازات خاملة كالصوديوم وكمية أكسيد الكربون تصل إلى 0.33% ، كما يحتوي على غازات تتغير حسب الشروط المحلية.[3]

3- القشرة الأرضية:

أو اليابسة وهو نطاق يمثل ذلك الجزء الخارجي الصلب للأرض سمكها تحت القارات 35 كلم، وتحت المحيطات 7 كم تعيش بها كائنات مختلفة[4].

---

[1] فراس أحمد الخرجي، **الإدارة البيئية**، الاردن، دار كنوز المعرفة، 2007، ص 15.

[2] سامح غرابية، يحي الفرحان، **المدخل الى العلوم البيئية**، الأردن، دار الشروق للنشر، ط3، 2000، ص 35.

[3] علياء حاتوع، بوران محمد حمدان أبو دبة، **علم البيئة**، دار الشروق، ط2، 1996، ص 224.

[4] ابراهيم ابو عواد، **المرجع السهل في علوم الأرض والبيئة**، الأردن، دار اليازوردي، 2007، ص 265.

ثانيا: المكونات الحية للبيئة:

1- العناصر الحية المنتجة:

تضم الكائنات الحية النباتية وهي التي تصنع غذائها بنفسها من عناصر غير حية مثل الماء،

2- العناصر الحية المستهلكة:

تضم الإنسان والحيوان وهي كائنات لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها وإنما تتغذى على الكائنات الحية،

3- العناصر المحللات أو المفسخات:

وهي التي تقوم بتحليل المواد العضوية إلى مواد يسهل امتصاصها وتضم كلاً من البكتيريا والفطريات وتعتمد هذه الكائنات في استهلاكها على بقايا النباتات والحيوانات، وتكون هذه الكائنات سلسلة تسمى السلسلة الغذائية.

الفرع الثاني: الموارد الإقتصادية ودواعي الإهتمام بها

أولا: مفهوم الموارد الإقتصادية

الموارد الإقتصادية هي تلك الموارد التي تتسم بالندرة النسبية، اضافة إلى كونها محل طلب، وهذا الطلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات المستمدة منها، وجوهر الطلب على هذه الموارد يكمن أو يرتبط بحجم المنافع المستقاة منها، وعليه فسعر المورد الإقتصادي يرتفع بزيادة الطلب عليه[1].

ثانيا: تصنيفاتها

يمكن تقسيم الموارد الإقتصادية إلى عدة أصناف نبرز منها:

- **الموارد العامة والموارد الخاصة:**

تصنف الموارد حسب ملكيتها إلى موارد عامة وأخرى خاصة، فالموارد العامة هي تلك الموارد التي تتواجد في الطبيعة بكميات هائلة، كما أن الجميع يستفيد منها دون استثناء، وليس لها سعر معين يعكس ندرتها كما هو عليه الشأن بالنسبة للموارد الأخرى، ومن أمثلتها نذكر: الهواء، الشمس، الماء...الخ، أما الموارد ذات الملكية الخاصة فهي تلك الموارد التي تعود ملكيتها للأفراد أو الدولة وتشهد نوعاً من الندرة النسبية لها كما نجد لها سعراً وتخضع بناءاً عليه لآليات العرض والطلب[2].

- **الموارد المادية والموارد البشرية:**

الموارد المادية هي تلك الموارد الطبيعية أو المصنعة، في حين أن الإنسان يمثل المورد البشري ويعتبر في الحقيقة عامل مهم من عوامل الإنتاج، بل المحرك الرئيسي للنشاط الإنتاجي، كما أنه من جهة أخرى يعد المستهلك الأول لمخرجات الأنشطة الإنتاجية.

---

[1] ايمان عطية ناصف، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 09.

[2] علي سالم الشواورة، **المدخل الى علم البيئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2012، ص 48.

وتزداد أهمية الموارد البشرية في العملية الإنتاجية بازدياد عدد العمال ومهارتهم المكتسبة وكذا مستويات التعليم والتدريب والمعرفة الفنية والتكنولوجية التي يحوزونها، وهو ما ينعكس بصورة واضحة على سيرورة النشاط الإقتصادي ومن ثم تحقيق معدلات نمو عالية، وخير مثال نطرحه نجد أن بلد مثل اليابان استطاع وبفضل التأهيل العالي للقوى العاملة فيها تحقيق مستويات تقدم اقتصادي مبهرة بالرغم من النقص الفادح الذي تعانيه في الثروات والموارد الطبيعية، وهذا مايؤكد لنا بجلاء مدى الأهمية التي تحتلها الموارد البشرية كمورد اقتصادي[1].

- **الموارد المتجددة والموارد الغير متجددة**

✓ **الموارد المتجددة:**

نقول عن الموارد الطبيعية أنها متجددة إذا كانت لديها القدرة على النمو وإعادة انتاج ذاتها[2]، مع ملاحظة أن تجدد هذه الموارد لا يعني أنها غير معرضة للنفاذ، كما أنها تنقسم إلى قسمين منها الفصائل الحية مثل الماشية والطيور، الاسماك...إلخ، والتي تتسم بقدرتها الطبيعية على النمو والتكاثر، ومنها الأنظمة الغير حية كالماء، الهواء، التربة والتي تتجدد بفعل العمليات الكيميائية والفيزيائية.

فاذا كان معدل استغلالها عمليا أكثر من معدل تجددها طبيعياً فان هذا يؤدي لا محالة إلى نضوبها فالمياه الجوفية مثلا تعتبر مورداً طبيعياً متجدداً، لكن اذا فاقت معدلات سحبها من الآبار معدلات تجددها فهذا قد يؤدي لا محالة إلى نفاذها.

✓ **الموارد غير المتجددة:**

وهي في الغالب عبارة عن مواد تشكلت في الطبيعة تحت تأثير عمليات جيولوجية عديدة، وهذا لفترات زمنية طويلة قد تمتد لملايين السنين وتتواجد هذه المواد في الطبيعة بكميات محدودة بحيث أن ما يستخدم منها لا يمكن تعويضه بمعنى أنها قابلة للنفاذ، وتسمى أيضاً بالمواد المستنفذة وتتمثل أهم نماذج الموارد الغير متجددة في موارد الطاقة الأحفورية كالنفط والغاز والفحم و اليورانيوم...إلخ[3].

وكما هو معلوم فإن مخزون أو رصيد الموارد الغير متجددة يتناقص بفعل عمليات الإستغلال، فالبترول مثلا تتناقص الكميات المتاحة منه بزيادة عمليات الإستخراج وهذا بالرغم من عمليات البحث والتنقيب المتواصلة والتي تهدف لزيادة حجم الإحتياطات، لكن ما ينبغي الإشارة إليه أن النفط يعد بطبعه من الموارد الناضبة بغض النظر عن الإحتياطات المكتشفة لكونه غير متجدد بشكل آلي في الطبيعة، غير أننا نشير أيضاً أنه ليس كل مورد غير متجدد يعد بالضرورة ناضباً وليس كل مورد غير متجدد يعتبر بالضرورة غير قابل للنضوب، فالمورد غير المتجدد قد

[1] ايمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] السيد محمد السريتي، **اقتصاديات الموارد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 25.

[3] Taladidia thiombiano, **économie de l'environnement et des ressources naturales**, édition l'harmattan, paris, 2004, P 62.

لا يتعرض للنفاذ بفضل الإكتشافات الجديدة، أما المورد المتجدد فقد يتعرض للنفاذ إذا كان معدل استغلاله أكبر من معدل تجدده أو نموه الطبيعي.

- **الموارد الملموسة والموارد غير الملموسة:** ونميز هنا بين[1]

✓ **الموارد الملموسة:** وهي تلك الموارد التي لها كيان مادي ملموس وعليه فكل المواد المصنعة والموارد الطبيعية سواءا كانت متجددة أو غير متجددة تعتبر موارد ملموسة،

✓ **الموارد الغير ملموسة:** وهي تلك الموارد التي ليس لها كيان مادي ملموس، غير أنها تؤثر بشكل واضح على ميكانيزمات النشاط الإنتاجي للدولة، مثل الموقع الجغرافي، المناخ العام السائد في البلد، الوضع الديمقراطي، درجة الأمان للافراد، رؤوس الأموال، وكذا مستوى الإستقرار السياسي...، كل هاته العوامل ذات تأثير واضح على سيرورة النشاط الإنتاجي ومستويات الدخول بالدولة.

ثالثا: دواعي الاهتمام بالموارد الاقتصادية

هناك اهتمام بالغ بالموارد الطبيعية والإقتصادية وهذا راجع للأسباب التالية[2]:

- **الندرة النسبية للموارد الإقتصادية**

إن جوهر المشكلة الإقتصادية كما هو معروف يرجع بالأساس إلى ندرة الموارد الإقتصادية المتاحة من جهة، وتزايد الحاجات والرغبات لأفراد المجتمع من جهة أخرى، لكن ما يزيد المشكلة الاقتصادية تعقيداً في الدول النامية هو أن معدل النمو في الموارد يقل عن معدل النمو السكاني مما يؤدي إلى تدهور انتاجية العديد من الموارد الطبيعية وهذا بسبب استغلالها الكثيف واللامدروس، وازاء هذا الوضع تظهر الحاجة الملحة للمجتمعات في استخدام الموارد المتاحة بأكثر كفاءة اقتصادية وعقلانية في الإستغلال، وهذا ما يسمى ب التخصيص الأمثل للموارد المتاحة بحيث يتم توزيعها على القطاعات الإنتاجية التي تحقق أقصى ناتج ممكن من وجهة نظر المجتمع.

- **ضرورة الحفاظ على الموارد المتاحة**

إن الموارد المتاحة لا تعتبر ملكاً للجيل الحالي فقط، بل هي أيضا ملك للأجيال القادمة، لهذا يتوجب استخدامها بشكل عقلاني يضمن للأجيال المستقبلية نصيبها منها، وعليه تظهر لنا الأهمية البالغة لضرورة حماية تلك الموارد والعمل على انماءها، وهذا يتطلب أولاً التحديد الدقيق لها وحصرها مع بيان الأنماط الملائمة لاستغلالها، كما يجب سن القوانين والتشريعات اللازمة لضمان الحفاظ عليها، وتضطلع الدولة هنا بدور فعال في مجال صيانتها وهذا من خلال البرامج والسياسات الإقتصادية البيئية التي تضعها والتي تهدف من وراءها لتحقيق الأستغلال الأمثل لها.

[1] السيد محمد السريتي، **مرجع سابق**، ص 31.

[2] السيد محمد السريتي، **مرجع سابق**، ص 31.

- **التنمية الاقتصادية**

تسعى في الوقت الحالي العديد من الدول لكسب رهان التنمية والتقدم وهذا من خلال رفع مستويات المعيشة وزيادة حجنم الرفاه الإقتصادي، وهذا الأمر لن يكون متاحاً إلا بتوفر قدر معتبر من الموارد، وعليه يتوجب على الدول قبل أن ترسم خططها التنموية القيام بحصر شامل ودقيق لمواردها الطبيعية والإقتصادية لكونها تعد كأرضية صلبة يرتكز عليها لوضع الخطط الإقتصادية الناجحة، فالدول المتطورة حالياً هي تلك الدول التي تمكنت من تحقيق الإستغلال الأمثل لمواردها بما يكفل تحقيق أهدافها الإنتاجية والإنمائية وبالتالي تحسين مستويات المعيشة لمجتمعاتها، وعلى العكس من ذلك نجد أن العديد من الدول المختلفة وبالرغم من ما تمتلكه من موارد وثروات هائلة إلا أنها تعيش في أوضاع مزرية بسبب سوء التخطيط في الإدارة والتسيير والإستغلال الأمثل لتلك الموارد.

الفرع الثالث: التوازن البيئي وعوامل اختلاله

أولا: مفهوم النظام البيئي

النظام البيئي هو مساحة من الطبيعة توجد فيها الكائنات الحية سواء كانت بحرية، أرضية، نباتية، أو حيوانية، وتشتمل كذلك على المواد غير الحية[1]، حيث توجد علاقات بينها مبنية بالأساس على تبادل الطاقة والمادة، ثم إن التفاعلات بين مكونات النظام البيئي هي عملية مستمرة، تؤدي في نهاية المطاف إلى احتفاظ الأنظمة البيئية بتوازنها، مالم يطرأ عليها أي تغيير طبيعي أو حيوي، يؤدي إلى الإخلال بهذا التوازن، وإذا اختل توازن نظام بيئي فإن الوصول أو العودة إلى توازن جديد يحتاج فترة زمنية تطول أو تقصر تبعا للتأثير الذي أحدثه الإختلال.

ثانيا: خصائص النظام البيئي

للنظام البيئي خصائص كثيرة ومتنوعة نبرز أهمها فيمايلي[2]:

- **تعدد المكونات:** تتعدد مكونات النظام البيئي بتعدد مكونات البيئة التي تتمثل في الكائنات الحية والموجودات غير الحية،
- **التعقيد:** يميل النظام البيئي إلى التعقيد الذي يرجع إلى تعدد مكوناته، تفاعلاته، مقوماته،
- **استيعاب الفضلات:** إن عملية استيعاب الفضلات تعتبر من أهم خصائص النظام البيئي، فبواسطتها يستطيع الحفاظ على توازنه و استمراريته، ومن أمثلة ذلك استيعاب التربة لفضلات الحيوانات وجثثها وبقايا النباتات لكي تقوم الكائنات المجهرية بتحليل تلك الفضلات و أكسدة النشادر الناتجة منها لتحول إلى نترات مذابة في الماء يستخلص منها النبات عنصر النيتروجين، مع الإشارة إلى أن النظام البيئي له قدرة معينة على استيعاب الفضلات فإذا ازدادت الفضلات عن حد معين أو احتوت على مواد غير قابلة

[1] هاني عبيد، الإنسان والبيئة: **منظومة الطاقة والبيئة والسكان**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2000، ص 164.

[2] زكريا طاحون، **ادارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، المكتب العربي للبحوث والبيئة، ط1، القاهرة، مصر، 2005، ص 73.

للتحلل كمخلفات البلاستيك فإن النظام البيئي يعجز عن استيعابها مما يؤدي إلى اختلاله وبالتالي اختلال توازن البيئة، كما قد ينشأ اختلال التوازن في النظام البيئي نتيجة لتغير الظروف الطبيعية كدرجات الحرارة أو الأمطار أو التربة...، ولتغير بعض الظروف الحيوية المبنية على علاقات الكائنات الحية التي تعيش في البيئة، كادخال كائن حي جديد إلى البيئة أو انقراض كائن يعيش في النظام البيئي، أو ينشأ هذا الإختلال في التوازن إلى تدخل الإنسان المباشر في تغيير ظروف البيئة، بالنظر لعديد الممارسات مثل تجفيف البحيرات، بناء السدود، ردم المستنقعات...، إلخ، والتي تؤدي في معظمها إلى أخطار جسيمة تنذر بتدمير البيئة[1].

- **التوازن:** يكون النظام البيئي متوازنا كلما كان قادراً على العودة الى وضعه الأول بعد كل تغيير يطرأ عليه ويرجع الفضل في توازن النظام البيئي لى تعدد مكوناته وتعقده، فكلما ازداد تعقد النظام البيئي كلما كان اشد توازنا.

ثالثا: عوامل اختلال التوازن البيئي

يرجع الإختلال في التوازن البيئي إلى أسباب طبيعية وأخرى بشرية سنوضحها فيمايلي:

- **الأسباب الطبيعية:** وهي أسباب طبيعية المنشأ أي تعود في تكوينها وسيرورتها إلى تفاعلات البيئة الطبيعية في حد ذاتها، مثل الكوارث الطبيعية من أعاصير، زلازل، سيول، حرائق، والتصحر الذي يعتبر من أبرز الأسباب الطبيعية المخلة بالتوازن البيئي فهو يعمل على أحداث تغيير في خصائص البيئة مما يؤدي إلى فقدان الأراضي الزراعية وما تنتجه من غذاء فضلا عن الأضرار التي تلحق بالكائنات الحية التي تعيش على هذه الأراضي كاستفحال أمراض العيون الناجمة عن هبوب الزوابع الرملية في المناطق الآهلة بالسكان[2].
- **الأسباب البشرية:** إن مما لاشك فيه أن علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية علاقة قديمة قدم التاريخ نفسه، فقد بدأ تأثير الإنسان في البيئة منذ الأيام الأولى لوجوده، إلا أن شدة هذا التأثير تختلف باختلاف مراحل التطور البشري، حيث بدأ الانسان جامعاً للثمار وأوراق النباتات...إلخ، ثم انتقل إلى مرحلة الصيد والرعي والزراعة، ولم يكن حينها التأثير جسيماً على البيئة في هاتين المرحلتين بالنظر لقلة السكان على وجه الأرض مما نتج عنه محدودية و ضآلة رغباتهم بالقياس إلى ما كانت تزخر به البيئة من موارد وقتها، إلا أنه ومع الإزدياد المتسارع للسكان وبلوغ التطور البشري مرحلة التصنيع أدى ذلك إلى اختلال التوازن البيئي، ولم يكتفي الإنسان بتسخير الطبيعة لتلبية حاجياته بل تدخل حتى في آليات عملها وتناسق

[1] محمد العودات، **النظام البيئي والتلوث**، الرياض، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، 2000، ص 15-16.

[2] محمد ابراهيم حسن، **التصحر والتلوث البيئي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002، ص 100.

أنظمتها، فنجده في العديد من المرات يقوم بإدخال نبات أو حيوان جديد إلى بيئة متوازنة مما يؤدي إلى اختلال التوازن وهناك العديد من الأمثلة التي نذكر منها[1]:

- ✓ في عام 1788، تم ادخال نبات التين الشوكي إلى استراليا، أين وجد البيئة المناسبة والغذاء الوفير فنمى وتكاثر، ولعدم وجود أعداء طبيعيين له انتشر انتشاراً كبيراً أدى إلى موت النباتات الأخرى وهروب الحيوانات،
- ✓ أدخلت الأرانب إلى جزيرة ليان وهي إحدى جزر هاواي سنة 1890، أين وجدت الغذاء الوفير من الأعشاب والحشائش فتكاثرت بشكل سريع لإنتفاء وجود الأعداء الطبيعيين، مما أدى إلى خلو الجزيرة من النباتات عام 1923، وبذلك لم تجد الأرانب الغذاء فهلكت جوعاً، أما الطيور فمات بعضها وهاجر البعض الآخر.
- ✓ وقد أسهم التطور العلمي الحديث بشكل أو بآخر في زيادة حدة الإختلال البيئي، بحيث أن تدخل الإنسان في البيئة طال حتى المكونات الجينية للكائنات الحية، فمن خلال علم الهندسة الوراثية تمكن الإنسان من تعديل الخصائص الطبيعية للحيوانات ومنتجاتها من اللحوم والألبان والدواجن...إلخ، وإذا كان الهدف من ذلك هو توفير الغذاء بأكبر كمية ممكنة وذو جودة عالية، إلا أنها بالمقابل تنطوي على أخطار كبيرة لكونها تزيد من حدة الإضطراب في البيئة كما أنها تؤثر على صحة الإنسان[2].

وعليه فإن اختلال التوازن البيئي مرده بشكل عام إلى تسارع النشاط الإقتصادي الذي يعد المصدر الأساسي للتلوث وتدمير البيئة، لهذا فإن الأنشطة الإقتصادية يجب أن تراعي الإنشغالات البيئية بشكل يضمن الحفاظ على البيئة، ويقلل في ذات الوقت من خطر تدهورها، وهذا هو مجال اهتمام الفرع الجديد للإقتصاد المتمثل في اقتصاد البيئة

المطلب الثالث: البيئة في الفكر الإقتصادي

اقتصاد البيئة أو ما يسمى بالإقتصاد الأخضر يمكن تعريفه على أنه ذلك العلم الذي يعني بدراسة تأثير الإقتصاد على البيئة وأهمية البيئة للإقتصاد والطريقة الملائمة لإدارة النشاط الإقتصادي بما يحقق الموازنة بين الأهداف البيئية والإقتصادية والإجتماعية[3].

كما يعرف أيضاً على إنه العلم الذي يتناول بالدراسة من منظور اقتصادي الموارد البيئية بظواهرها المختلفة وتأثير الأنشطة الإنسانية عليها، كما أنه يبحث عن حلول للمشاكل البيئية التي تواجه الإنسان[4].

---

[1] عبد المولى محمود، **التلوث البيئي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 12-13.

[2] عيسى علي ابراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، **جغرافية التنمية والبيئة**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص 315.

[3] شارلس د كولستاد، **الإقتصاد البيئي**، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الجزء الأول، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2005، ص 01.

[4] محمد مسعودي، **اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة الأسس والمبادئ النظرية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ط1، 96.

الفرع الأول: مراحل تطور الفكر البيئي

أولا: مرحلة الفكر التقليدي

في هذه المرحلة لم تحظى البيئة باهتمام خاص من طرف الإقتصاديين التقليديين، حيث كانت منحصرة في نظرهم في عنصر الأرض وكان النشاط الإقتصادي يعتمد على ثلاث عناصر وهي العمل، الأرض، رأس المال، وقد كانت الأرض بمثابة عنصر إنتاجي ومورداً هاماً من موارد البيئة، حيث ارتكز التعامل معها على شكل الملكية سواء كانت عامة أو خاصة وتحديد سعرها وثمن خدمتها، لكن هذا لا ينفي وجود بعض المساهمات الفكرية للإقتصاديين التقليديين فقد أظهر الفكر الإقتصادي التقليدي أن الإقتصاديين الأوائل تنبهوا لبعض المشاكل البيئية، مثل مساهمة القس الانجليزي الاقتصادي توماس روبرت مالتس (1834/1766) فقد كان من الأوائل اللذين تنبهوا إلى خطورة الإستهلاك الزائد عن الحد للموارد الطبيعية، كما تناولها أيضاً الإقتصادي الكلاسيكي دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وهي مشكلة نفاذ الموارد[1].

ثانيا: مرحلة الفكر الحديث

في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين بدأت النظرة إلى العلاقة بين الإقتصاد والبيئة تتغير خاصة مع زيادة حدة المشاكل وزيادة تأثيرها وزيادة اعتماد الإقتصاد على البيئة وعلى موارده، حيث باتت البيئة موضع اهتمام دولي عقدت حوله العديد من الإتفاقيات التي تتعلق معظمها بالتنمية والبيئة وأبرزها مؤتمر عرف بقمة الأرض عام 1992 الذي انبثق عنه مصطلح جديد يعرف بالتنمية المستدامة، والذي تطرق إلى موضوع استنزاف الموارد والتلوث والتنمية، وكذا حقوق الأجيال القادمة، كما نشأ من تطور العلاقة أيضاً بين الإقتصاد والبيئة فروع جديدة للإقتصاد منها الإقتصاد البيئي، اقتصاد حماية البيئة...الخ[2].

الفرع الثاني: أقسام علم اقتصاد البيئة

يميز الإقتصاديون بين مستويين لإقتصاد البيئة وهما[3]:

أولا: اقتصاد البيئة الجزئي

- **على مستوى المؤسسة:** يعتبر اقتصاد البيئة الجزئي جزءًا من اقتصاد المؤسسة الحديثة والذي يهتم بتحليل علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة وكذا أثر السياسات البيئية على المؤسسة، فعلى هاته الأخيرة أن تدخل الإنسان في الحسبان عند اتخاذ أي قرار لأي مشروع استثماري عنصر البيئة بالموازاة مع العوامل التقليدية المتمثلة في العامل السياسية والقانوني والإقتصادي والإجتماعي وحتى التكنولوجي، حيث نجد لإقتصاد البيئة على مستوى المؤسسة مهام يمكن ايجازها فيمايلي:

---

[1] رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، **اقتصاديات الموارد البيئية**، مصر، الدار الجامعية، 2007، ص 257.

[2] زين الدين عبد المقصود، **مرجع سابق**، ص 27.

[3] محمد مسعودي، **مرجع سابق**، ص98-100.

- ✓ دراسة وتحليل مختلف الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة،
- ✓ تكييف طرق الإنتاج مع ما تقتضيه التوجيهات والتعليمات واللوائح البيئية،
- ✓ دراسة وتقييم وتشجيع جميع الإستثمارات البيئية التي تحد من أخطار التلوث.

➢ **على مستوى الأسرة:** ويقصد بها العائلة وهي ذلك العون الإقتصادي المستهلك في الحلقة الإقتصادية، والذي يفترض فيه تميزه برشادة استهلاكية تهدف إلى تعظيم المنفعة التي تلبي حاجياته المتعددة بأقل ثمن وبأقل ضرر على البيئة، كما تقتضي الرشادة وجود ثقافة بيئية لدى العائلات أو الأسر في استهلاكهم وتتمثل هذه الرشادة الاستهلاكية في النقاط التالية:

- ✓ اقتناء قدر الإمكان منتجات أكثر ديمومة بدلًا من تلك التي ترمى بعد كل استعمال،
- ✓ شراء منتجات مغلفة ببساطة مع تجنب من الأفضل تلك المغلفة بالبلاستيك،
- ✓ التقليل قدر الإمكان من استعمال الأكياس البلاستيكية واللجوء إلى الأكياس الأكثر ديمومة،
- ✓ الإقتصاد في استعمال الطاقة وخاصة الطاقة الكهربائية،
- ✓ الإقتصاد في استعمال الماء لأن المياه الصالحة للشرب تعد موردًا ثمينًا يتطلب الحفاظ عليه.

ثانيا: اقتصاد البيئة الكلي

يعالج اقتصاد البيئة الكلية مشاكل البيئة على مستوى الإقتصاد ككل، ومن أهدافه الوصول إلى أعلى مستويات الرفاه الإجتماعي المستدام والذي يأخذ بعين الإعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات مثلى، حيث نجده يهتم ب:

- ✓ التقييم المادي والنقدي للأضرار البيئية،
- ✓ تقييم التحسينات البيئية الناجمة عن انتهاج أو تطبيق سياسات بيئية سواءا في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص،
- ✓ تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الإقتصادية الكلية، وكذا الصلات القائمة ما بين السياسات الإقتصادية والسياسات البيئية.

الفرع الثالث: محاور علم اقتصاد البيئة

تدور الدراسات في هذا المجال حول محاور عديدة نبرز أهمها في النقاط التالية[1]:

➢ يهتم بدراسة الموارد الإقتصادية المختلفة سواءاً المتجددة أو الغير متجددة، كما يحاول اعطاء القيمة الإقتصادية الحقيقية لمختلف الموارد والأصول البيئية حتى يتم تداولها في السوق بكفاءة،

[1] محمد عبد الكريم، محمد عزت، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 47-49.

- دراسة تاثير الأساليب المختلفة لاستغلال تلك الموارد ودرجة الإستفادة منها والبحث عن أفضل السبل المؤدية لتعظيم تلك الإستفادة من أجل الوصول إلى المستويات المثلى للإستخدام بما يضمن عدم استنزافها والحفاظ عليها أطول فترة زمنية ممكنة،
- المساهمة في اتخاد القرارات البيئية التي ترتكز على أسس اقتصادية سليمة، لأن البيئة تتضمن موارد اقتصادية نادرة تكون موجهة لأنشطة تؤثر و تتأثر بالبيئة، ويتم التقييم الإقتصادي والبيئي لمختلف الأنشطة من خلال القياس النقدي لكل المنافع والتكاليف سواءا المباشرة أو الغير مباشرة بكل نشاط من تلك الأنشطة،
- العمل على تحليل وايجاد مختلف الأساليب للحد من السلوك السلبي المؤدي إلى تلوث البيئة وتتنوع هذه الأساليب بين ماهو اقتصادي مثل فرض الضرائب والغرمات...، و بين ماهو تنظيمي كوضع المعايير البيئية والإعتماد على الإلتزام باستخدام التشريعات والقوانين البيئية، مع ضرورة اجراء عملية تقييم لهذه الأساليب للوقوف على السلبيات والإيجابيات بما يكفل رسم سياسة مثلى لحماية البيئة وتحسينها،
- يؤكد علم الإقتصاد البيئي على ضرورة أن تأخذ الحسابات الوطنية الأبعاد البيئية بعين الإعتبار حتى يتسنى معرفة حقيقة العائد الصافي من النمو والتنمية في الدولة، وهذا ما يعني أن عملية التنمية أو النمو لابد وأن تاخذ في اعتبارها التأثيرات على الموارد البيئية حتى يمكن لها أن تحقق الإستمرارية،
- كما يتسع مجال اقتصاد البيئة ليشمل المبادلات الدولية أي التعاملات السلعية وغير السلعية بين الدول ومدى تأثيرها وتأثرها بالبيئة، وهنا يجب التمييز بين جانبين: الجانب الأول يتمثل في مدى تأثر البيئة بالسياسات التجارية والمبادلات الدولية للسلع والخدمات، بينما يرتبط الجانب الثاني بتأثير الإعتبارات البيئية بما في ذلك الإتفاقيات البيئية الدولية على اتجاهات التجارة العالمية.

المطلب الرابع: نظريات حماية البيئة في المنظور الإقتصادي

الفرع الأول: نظرية الموارد المستنفذة

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات التي ناقشها الإقتصاديون باختلاف مدارسهم، بداية من رواد الفكر الكلاسيكي الأرثدوكسي واللذين وصفوا المشكلة الإقتصادية منذ البداية بأنها مشكلة الندرة، وقد كان النقاش القائم يدور على كيفية حفظ الموارد الناضبة أمام تنامي التطور التكنولوجي وزيادة الإنتاج تبعا للزيادة المتزايدة لعدد السكان، حيث رأى مالتوس سنة 1798 بأن ظاهرة تناقص الغلة تعود بالأساس لندرة الأراضي أمام تنامي عدد السكان بشكل مستمر، مما يؤدي إلى الحد من النمو ووافقه في ذلك كل من دافيد ريكاردو سنة 1817.

وبالرغم من تناول هؤلاء الإقتصاديون لمسألة نفاذ الموارد إلا أن أفكارهم لم يكن لها تلك الأهمية الكبيرة التي لاقتها أعقاب الحروب العالمية واستفحال مظاهر اختلال التوازن الناتج عن الموارد المحدودة وحاجيات الأفراد المتزايدة في ظل التطور التكنولوجي الهائل، أين عصفت موجة من الدراسات للمواضيع التي تبين العلاقات

الإرتباطية بين البيئة والإقتصاد في محاولة لشد انتباه حكومات العالم لتغيير نظرتها للبيئة، فكان هوتلينغ سنة 1931 سباقا في تقديم نظريته حول الموارد المستنفذة من خلال مقاله حول اقتصاديات الموارد الناضبة، أين أشار إلى أن سعر المورد المستنفذ يساوي سعر السوق مطروحا منه نفقة الإستخراج الحدية، ففي حالة ارتفاع سعر المورد الناضب بوتيرة بطيئة يؤدي ذلك لزيادة الإنتاج واستنفاذه بوتيرة سريعة، أما إذا ارتفع سعره بوتيرة سريعة كالفائدة المركبة فان ذلك يجعله ذو عوائد رأسمالية مستقبلية مما يؤدي بالمنتجين إلى تخفيض الإنتاج[1].

الفرع الثاني: نظرية الآثار الخارجية

يعتبر مفهوم الآثار الخارجية مفهوم قديم يعود إلى القرن التاسع عشر، ابتكره ألفرد مارشال سنة 1890 من خلال وصفه بالإقتصاد الخارجي، واستفاض فيه بيجو سنة 1920 مركزاً على دراسة الفروقات بين التكاليف الحدية الخاصة والتكاليف الحدية الإجتماعية، وارتباطه بالرفاه الإجتماعي، حيث قدم تحليلاً عن فشل السوق الذي ينجم عن الآثار الخارجية واقترح بيجو استخدام بعض الأدوات الإقتصادية مثل الضرائب والإعانات حيث تعكس تلك الضرائب أو الرسوم والتعويضات التي يدفعها المسؤولون عن التلوث، كما تخصص الإعانات لتغطية مجمل الأشغال لتجميل المحيط والبيئة، وتمكن النماذج الإقتصادية من تحديد المبلغ الأمثل للرسوم التي يدفعها كل من يساهم في التلوث، وكل المبالغ التي تخصصها السلطات العمومية الموجهة نحو اعادة استعمالها لمكافحة التلوث وهذا من أجل الوصول إلى نقطة الكفاءة الإقتصادية التي تعبر عن الحد الأمثل للتلوث من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق موقع توازن تنافسي واحد لكل مورد اقتصادي[2].

الفرع الثالث: نظرية حقوق الملكية

قبل الحديث عن حقوق الملكية لابد من توضيح أن سبب الإهتمام بها هو اعتبار البيئة كسلعة عامة من منظور اقتصاد البيئة، حيث تتميز السلع العامة عادة بعدم الإقتصار بمعنى أنه من غير الممكن أو أنه من المكلف جدا منع استخدامها من قبل من لا يدفعون، مثل المناظر الطبيعية، وكذا عدم المنافسة أي أن استهلاكها من قبل الفرد(أ) لا يمنع استهلاكها من قبل الفرد (ب) مثل المعرفة التكنولوجية، ونتيجة للسلع العامة يصبح من المستحيل وضع حقوق ملكية حصرية، لذا فليس هناك حوافز لتوفير السلع العامة بشكل خاص نظراً لأن المتعاملين في القطاع الخاص سوف يجدون أنه من غير المربح توفير سلعة يمكن للآخرين استخدامها دون الدفع مقابل استخدامها، وهنا تكمن النتيجة النهائية في انخفاض توفير السلع العامة.

ويقصد بحقوق الملكية حقوق استغلال واضحة تسمح باستخدام الموارد وكذلك امكانية تأجيرها أو بيعها للغير، وعادة ما تتحدد هذه الحقوق بناءا على القوانين أو العادات والتقاليد والأعراف المتبعة، وتتراوح اشكالها ما بين الملكية الخاصة وحقوق الإنتفاع على المشاع أي غير المحددة للموارد بمعنى أنها تكون متاحة لجميع الأفراد،

[1] عائشة سلمة كيحلي، أمال رحمان، **حماية البيئة في الفكر الاقتصادي بين التنظير ومبادرات التنفيذ**، ص 32.

[2] دوناتو رومانو، **اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2000، ص 96.

ولكن تؤدي حقوق الملكية غير المحددة للموارد عادة إلى تدهور واستنفاذ تلك الموارد في حالة ما إذا قام كل فرد بإجراء حساباته على أساس منفعته وتكاليفه الخاصة، من دون النظر إلى تأثير قراراته على باقي الأفراد المستفيدين من تلك الموارد[1].

* مثلت هذه النظريات الخطوات الأولى لدراسة العلاقات الإرتباطية بين البيئة والإقتصاد، وأفرزت مسميات جديدة لعلم الإقتصاد، فظهر ما يسمى باقتصاد الموارد الطبيعية، اقتصاد البيئة، الإقتصاد الإيكولوجي...إلخ، والملاحظ إن النظريات والأسس التي تناولها الباحثون إلى غاية ستينات القرن العشرين كانت ترتكز في مجملها على محاولة اعطاء أهمية للبيئة من خلال تخصيص الموارد الطبيعية باعتبارها أحد عناصر الإنتاج، ومن ثم ايجاد التوليفة المثلى لتعظيم النشاط الإقتصادي وتحسين كفاءته في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، لذا لم تلقى هذه النظريات الإهتمام في تلك الحقبة بقدر ما لاقته بعد انفجار أزمة الطاقة في سبعينات القرن الماضي، واستفحال مظاهر التلوث البيئي التي نتجت عن جشاعة الأنظمة الإقتصادية التي لم تهتم بعناصر البيئة كمدخلات فحسب، وإنما راحت تلقي بمخرجاتها التدميرية في الوسط الذي تقتات منه، بالإضافة لما خلفته الحروب من تدهور بيئي مس جل دول العالم، كل هذا جعل من النظريات السابقة محل اهتمام العديد من المفكرين الإقتصاديين سواءاً من خلال اسهاماتهم العلمية أو من خلال الخوض في نقاشات جعلت حماية البيئة عنوانا لها.

المطلب الخامس: طبيعة المشاكل البيئية

تعد المشكلة البيئية من المشاكل المتعددة الأوجه والأبعاد، وهي محصلة التفاعل بين عوامل عديدة سياسية، اقتصادية، بعضها يتعلق بالإنتاج والتطور والبعض الآخر يرتبط بالإستهلاك وأنماطه، وتتسم بأنها ذات طبيعة تراكمية حيث تكونت بمرور السنين والعقود[2]، وبدأت تبرز آثار هذا التفاعل على البيئة مع ازدياد العلاقة التفاعلية للإنسان معها خاصة مع ازدياد استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

الفرع الأول: مشكلة التلوث البيئي

تعتبر مشكلة التلوث البيئي من الأمور التي باتت البيئة تعاني منها، وهي أحد أهم المشاكل التي تشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.

أولا: تعريف التلوث

يعرف التلوث البيئي بأنه التغيرات غير المرغوبة فيها، والتي حظيت باهتمام كبير من طرف حكومات دول العالم، منذ النصف الثاني من القرن العشرين وهي احدى أهم المشاكل البيئية الملحة التي تأخذ أبعاد اقتصادية

[1] دوناتو رومانو، **المرجع نفسه**، ص 96.

[2] أحمد عبد الخالق السيد، **السياسات البيئية والتجارة الدولية**، دار الكتاب، المنصورة، ط2، 1994، ص 07.

واجتماعية وبيئية، والتي يعتبر مصدرها حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة غيرت من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة مما أثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها[1].

1- التعريف اللغوي:

كلمة التلوث بمدلولها اللفظي تدل على الدنس والفساد والنجس، فالتلوث يعني فساد الشيء وتغيير خواصه[2]، كما نقول أيضا لوث الشيء بالشيء أي خالطه أو اختلط به.

2- التعريف الاصطلاحي:

يعرف التلوث بأنه حدوث تغير وخلل في الحركة التوافقية التي تتم بين العناصر المكونة للبيئة، بحيث تشل فاعلية هذا النظام وتفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات[3].

ويعرف التلوث أيضاً على أنه كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة على استيعابه دون أن يختل توازنها، والتغير الكمي هو زيادة نسبة بعض المكونات الطبيعية عن النسبة المعتادة، أما التغير الكيفي فيحدث من جراء اطلاق مركبات صناعية غريبة عن الأنظمة البيئية الطبيعية ودوراتها وسلاسلها[4].

كما عرفه مؤتمر ستوكهولم التلوث سنة 1972 على أنه أي خلل في أنظمة الماء والهواء والتربة مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الكائنات الحية ويلحق ضررا بالممتلكات الإقتصادية[5].

أما التعريف الوارد في قاموس المصطلحات البيئية فيعرف التلوث على أنه افساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة مثل تفريغ أو اطلاق أو ايداع نفايات أو أي مادة من شأنها التاثير على الإستعمال المفيد[6].

وعليه فإن التعريف الشامل للتلوث هو كل تغير ناتج عن تدخل الإنسان في انظمته البيئية، بحيث يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية بشكل مباشر أو غير مباشر[7].

---

[1] عبد التواب معوض، **جرائم التلوث**، منشا المعرف، الاسكندرية، 1986، ص 09.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، الجزائر، دار الابحاث، الجزء 12، ط1، 2008، ص 340.

[3] زين الدين عبد المقصود، **البيئة والانسان علاقات ومشكلات** ، مرجع سبق ذكره، ص 99-100.

[4] علي السيد الباز، **ضحايا جرائم البيئة دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية**، الكويت، مجلس النشر العلمي، 2005، ط1، ص33.

[5] محمد ابراهيم ابو سعدة، **التلوث البيئي**، مصر، دار الفكر العربي، 2000، ط1، ص29.

[6] حميدة جميلة، **النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 60.

[7] أحمد ابراهيم حسن، **التباين البيئي وأنواع التلوث**، مصر، مؤسسة الشباب الجامعية، 2002، ص 190.

ثانيا: أنواع التلوث

أولا: أنواع التلوث بالنظر الى طبيعته

- **التلوث البيولوجي:**

يعتبر التلوث البيولوجي من أقدم صور التلوث البيئي التي عرفها الإنسان وينشأ نتيجة وجود كائنات حية، مرئية، نباتية، أو حيوانية في الوسط البيئي كالماء أو الهواء أو التربة، كالبيكتيريا والفطريات وغيرها، وهذه الكائنات تظهر أما على شكل مواد منحلة أو مؤلفة من ذرات، واما على شكل اجسام حية تتطور من شكل لآخر في دورة متجددة باستمرار، وينجم التلوث البيولوجي عادة عن الرواسب الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الزراعية وكذا عن النفايات الناتجة عن الصناعات التي تعالج مواد عضوية وما شابه ذلك.

- **التلوث الاشعاعي:**

ويعني تسرب مواد مشعة إلى أحد مكونات البيئة من ماء أو هواء أو تربة، ويعتبر التلوث الإشعاعي من أخطر أنواع التلوث البيئي في عصرنا الحاضر، حيث أنه لا يرى ولا يشم ولا يحس، وفي يسر وسهولة يتسلل الإشعاع إلى الكائنات الحية في كل مكان دون أي مقاومة، ودون ما يدل على تواجده، وبدون أن يترك أثر في بادئ الأمر، وعندما تصل المادة المشعة إلى خلايا الجسم تحدث بها أضرار ظاهرة وباطنة تؤدي في غالب الأحيان بحياة الإنسان، ومصدر هذا التلوث الأشعة الصادرة من الفضاء الخارجي والغازات المشعة المتصاعدة من القشرة الأرضية أو من مصادر صناعية تحدث بفعل الإنسان كمحطات الطاقة النووية أو المفاعلات النووية والنظائر المشعة المستخدمة في الصناعة أو الزراعة أو الطب أو غيرها[1].

- **التلوث الكيميائي:**

يعتبر التلوث الكيميائي من أشد انواع التلوث خطرا وذلك لإزدياد المواد الكيمياوية في عصرنا الحاضر وتنوعها بدرجة خيالية، وانتشارها في أرجاء المعمورة واختراقها لكل الحواجز، كما قد تتحدد بعض هذه الكيمياويات مع بعضها مكونة من مركبات أكثر سمية وأشد خطورة على حياة الكائنات الحية، ومن أهم المركبات الكيمياوية الملوثة للبيئة والضارة بصحة الإنسان وسلامة البيئة، ومركبات الزئبق ومركبات الكاديوم والزرنيخ، المبيدات الحشرية، الأسمدة الكيمياوية...إلخ[2].

ثانيا: أنواع التلوث بالنظر الى مصدره

- **التلوث الطبيعي:**

وهو التلوث الذي يجد مصدره في الظواهر الطبيعية التي تحدث من حين لآخر كالزلازل والبراكين والصواعق وخلافه، كما تسهم بعض الظواهر المناخية كالرياح والأمطار في إحداث بعض صور التلوث البيئي، وعليه فإن

[1] محمد ناصف قمصان، **أبعاد التلوث الاشعاعي للبيئة الناتج عن استخدامات الطاقة النووية**، عالم الفكر، 1991، ص 85.

[2] Lexion universal encyclopedia, Op.Cit, P 410.

مصدر هذا التلوث طبيعي ولا دخل للإنسان فيه، ومن ثم يصعب مراقبته أو التنبؤ به أو السيطرة عليه تماما، وهو موجود مند القديم[1].

- **التلوث الصناعي:**

وهو الذي ينتج عن فعل الإنسان ونشاطه أثناء ممارسته لأوجه حياته المختلفة وهذا التلوث يجد مصدره في أنشطة الإنسان الصناعية والزراعية والخدماتية وغيرها، وفي الإستخدامات المتزايدة لمظاهر التقنية الحديثة وابتكاراتها المختلفة[2].

ثالثا: أنواع التلوث بالنظر إلى نطاقه الجغرافي

- **التلوث المحلي:**

ويقصد به التلوث الذي لا تتعدى آثاره الحيز الإقليمي لمكان مصدره، بمعنى أنه التلوث المحصور سواء من حيث مصدره أو من حيث آثاره، في منطقة معينة أو اقليم معين أو مكان محدد...الخ[3].

- **التلوث بعيد المدى:**

وهذا التلوث كما عرفته اتفاقية جنيف سنة 1979 بشأن التلوث بعيد المدى، فهو الذي يكون مصدره العضوي موجود كلياً أو جزئياً في منطقة تخضع للإختصاص الوطني لدولة، ويحدث آثاره الضارة في منطقة تخضع للإختصاص الوطني لدولة أخرى[4].

رابعا: أنواع التلوث بالنظر لآثاره على البيئة

- **التلوث المعقول:**

وهو درجة محددة من درجات التلوث لا تكاد تخلوا منطقة من مناطق العالم منها، ولا يصاحب هذا النوع من التلوث أية مشاكل بيئية رئيسية أو أخطار واضحة على البيئة أو على الإنسان وصحته أو على الكائنات الحية[5].

- **التلوث الخطير:**

وهذا النوع من التلوث يمثل مرحلة متقدمة لا تتعدى فيها كمية ونوعية الملوثات خط الأمان البيئي الحرج، وتبدأ في التأثير السلبي على العناصر البيئية الطبيعية أو البشرية بشتى اشكالها، وهذه الدرجة من التلوث تبرز بشكل واضح في الدول الصناعية، حيث الملوثات الصناعية والمنتجات الحديثة غير قادرة على تدوير نفسها والنشاط التعديني والتوسع الهائل في استخدامات المصادر المختلفة للطاقة وما شابه ذلك من أنشطة تساهم في

---

[1] اسماعيل عبد الفتاح، **تلوث البيئة مشكلة العصر**، القاهرة، 1984، ص 21-22.

[2] نبيلة عبد الحليم كامل، **نحو قانون موحد لحماية البيئة**، دار النهضة العربية، 1993، ص 276.

[3] احمد عبد الكريم سلامة، **قانون حماية البيئة دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية**، دار النهضة العربية، 1993، ص 11.

[4] La convention de Geneve du 13 dec, **la pollution atmospherique transfrontiere a long distance**, 1979.

[5] عبد الله رمضان الكندري، **التلوث الهوائي والأبعاد البيئية والإقتصادية**، مجلة العربي، الكويت، العدد 405، 1992، ص 91.

تفاقم مشكلة التلوث البيئي وتزخر الأحداث العالمية بشواهد عن كوارث بيئية تمثل نماذج حية مؤسفة لدرجة التلوث الخطير*، وغير ذلك من الكوارث البيئية المختلفة[1].

- **التلوث المدمر:**

وهو أخطر أنواع التلوث حيث تتعدى فيه الملوثات الحد الخطر لتصل إلى الحد القاتل أو المدمر فيه، فينهار النظام الإيكولوجي ويصبح غير قادر على العطاء نظراً لاختلال التوازن البيئي بشكل جدري وتجدر الإشارة غلى أن حادثة تشيرنوبل التي وقعت في المفاعل النووي السوفيتي في سنة 1986 خير مثال للتلوث المدمر[2].

خامسا: أنواع التلوث بالنظر إلى نوع البيئة التي يحدث فيها

- **تلوث الهواء**

هو ادخال مباشر أو غير مباشر لأي مادة في الغلاف الجوي بالكمية التي تؤثر على نوعيته وتركيبته بحيث ينتج عن ذلك آثار ضارة على الإنسان والأنظمة البيئية وعلى امكانية الإنتفاع بوجه عام ولقد حدث في السنوات الأخيرة عدة تغيرات للغلاف الجوي وخاصة الطبقة الملاصقة لسطح الأرض بسبب وجود العديد من الملوثات، وهو يتميز بسهولة انتقاله وانتشاره من منطقة إلى إخرى وفي فترة زمنية وجيزة[3].

وينشأ عن التلوث الهوائي أضراراً عديدة منها: الضباب الدخاني، المطر الحمضي، والتي من شأنها أن تخلف أضراراً على مستوى صحة الإنسان كأمراض القلب والتنفس التي تسببها زيادة ثاني أكسيد الكربون في الجو، وحتى الموارد الطبيعية كتفتت الصخور ورفع درجة حموضة المياه وتلف المحاصيل الزراعية والغابات ...إلخ[4].

- **تلوث المياه**

إذا كان الماء نقيا عند بدء تكوينه فان دوام الحال من المحال وهناك عدة أسباب تؤدي إلى تلوثه نذكر منها:

- ✓ **النفط:**

يعتبر النفط من أهم أسباب تلوث المياه بالنظر لكثرة استخداماته اليومية، ويحدث هذا النوع من التلوث نتيجة حدوث تسربات في الأنابيب، أو مواقع الإستخراج أو إلقاء المخلفات في الأنهار والمحيطات، وأخطرها هو الذي ينشأ عن غرق الناقلات وتصادمها، ومن أهم حوادث التلوث البحري في العالم حادثتي توري كاينون وسانتا باربرا، وقد حدثت المأساة الأولى على شواطئ كورونول في انجلترا عام 1967 أين حدث اطلاق ما يقدر ب 100 ألف طن من الزيوت مما أدى إلى تلوث النظم البيئية في تلك المنطقة، أما المأساة الثانية فحدثت في شواطئ

[1] عبد الحكيم عثمان، **أضرار التلوث البحري بين الوقاية والتعويض**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1992، ص 07.

[2] محمود بركات، زكي الشعراوي، **حماية البيئة والإستخدامات السلبية للطاقة النووية**، المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين، 1992، ص 52.

[3] زين الدين عبد المقصود، **مرجع سابق**، ص 16.

[4] محمد منير حجاب، **التلوث وحماية البيئة من منظور اسلامي**، دار الفجر للتوزيع والنشر، 1999، ص 92.

كاليفورنيا عام 1969 عندما تسربت عشرة آلاف طن من الزيت الخام من بئر محدثة تلوثاً ضخماً وأدت إلى تدمير عديد المناطق السياحية والبحرية[1].

✓ **الأسمدة الكيمياوية:**

يشكل تلوث المسطحات المائية بالأسمدة الكيميائية المستخدمة لتغذية المزروعات خطراً كبيراً يؤدي إلى تهدم النظم البيئية المائية وبذلك يهدد الحياة الطبيعية، حيث تصل هذه الأسمدة إلى بعض المسطحات المائية القريبة من الأراضي الزراعية[2].

✓ **الصرف الصحي:**

تعد مياه الصرف الصحي من المياه التي أصبحت غير صالحة للإستعمال البشري وهي تلك المياه التي يتم استخدامها في عمليات الصناعة والتنظيف والغسيل وغيره من الإستخدامات بحيث أصبحت غير صالحة للإستعمال ويتم التخلص منها عن طريق قنوات الصرف الصحي الموجودة في المنازل والأماكن الصناعية وغيرها من مرافق الحياة نحو المياه؛ حيث يتم صرف هذه المياه عادة في الأنهار والبحار والمحيطات[3].

➢ **تلوث التربة**

يمكن تعريف تلوث الأرض بأنه أي تغيير فيزيائي أو كيميائي تتعرض له ويؤدي إلى تدهور قيمتها، ويصعب من عملية استغلالها، وتتمثل أهم ملوثات التربة في الأسمدة الزراعية، المبيدات الكيميائية، المخلفات الصلبة[4].

✓ **تلوث الأغذية**

يمكن تعريف تلوث الغذاء بانه فساد الأغذية وتلفها بسبب احتوائها على جراثيم أو فيروسات أو مواد كيميائية أو مشعة، أو تعرضها لإحدى هذه المواد مما يؤدي إلى حدوث تغير في تركيبها أو خواصها بما يؤدي إلى الأضرار بمن يتناول تلك الأغذية[5].

✓ **التلوث بالضوضاء**

يعرف التلوث الضوضائي بأنه تلك الضوضاء التي زادت حدتها وشدتها وخرجت عن المألوف والطبيعي، وذلك إلى الحد الذي يسبب الأذى والضرر للإنسان والحيوان و النبات وكل مكونات البيئة[6].

---

[1] سعدية عاكول الصالحي، عبد العباس فضيح الغريري، **عداء الإنسان للبيئة**، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 80.

[2] حسين وحيد عزيز، حنان عبد الكريم عمران، كفاية حسين هيثم، **تلوث المياه في جدول كفل**، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 19، جامعة بابل، العراق، 2015، ص 598.

[3] http://www.ts3a.com ، **مياه الصرف الصحي، طرق معالجتها واعادة اصلاحها**، تاريخ الاطلاع:2020/02/20 على الساعة 09:30.

[4] محمد مسعودي، **مرجع سابق**، ص 69-75.

[5] سامية سرحان، **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية- دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية -**، اطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 06.

[6] سامية سرحان، **المرجع نفسه**، ص 06.

الجدير بالذكر إلى أن تلوث الماء والهواء والتربة يشكل حلقات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وبالإضافة إلى هذه الأنواع الثلاثة يوجد بعض المشاكل البيئية الخطيرة ذات الطابع العالمي تهدد العالم ككل وتتمثل في:

- **تآكل طبقة الأوزون:**

طبقة الأوزون ناتجة عن تواجد معظم الأوزون المتواجد في الجو على شكل طبقة تتراوح ارتفاعها بين 10-50 كلم من سطح الأرض، ولهذه الطبقة دور كالمصفاة، فهي تحجب الأشعة فوق البنفسجية الآتية من الشمس والتي تضر بالكائنات الحية[1]، وقد بدأ القلق بشأن هذه الطبقة عندما أثبتت الدراسات العلمية تناقص طبقة الأوزون في طبقات الجو العليا مما يؤدي إلى زيادة كمية الأشعة فوق البنفسجية النازلة إلى الأرض، بسبب زيادة كثافة الكربون والنتروجين التي تنتج من استهلاك مواد الطاقة الأحفورية[2].

- **ظاهرة الإحتباس الحراري:**

يشكل الاحتباس الحراري ظاهرة تتمثل في ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغير في تدفق الطاقة الحرارية من البيئة وإليها، وعادة ما يطلق هذا الإسم على ظاهرة ارتفاع درجات حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي، وحسب اللجنة الدولية لتغير المناخ فإن أغلب الزيادات الملحوظة في معدلات درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين تبدو وبشكل كبير نتيجة لزيادة غازات الإحتباس الحراري التي تبعثها نشاطات العنصر البشري[3]، وقد أكد الباحثون في هيئة الأرصاد وجامعة آيست انجليا البريطانيتين بدء ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل فعلي، حيث يؤكدون أن درجة تركيز الغازات بعد الثورة الصناعية زادت بشكل كبير وخطير على النظام البيئي للأرض[4].

- **مظاهر تدهور التنوع الحيوي:**

التنوع البيولوجي يعني تباين الكائنات الحية من جميع الأصول بما في ذلك النظم الإيكولوجية[5] الأرضية والبحرية والبحرية والمائية، ويعاني التنوع البيولوجي في وقتنا الحالي من مشكلات عديدة أثرت على مكوناته نذكر منها:

- ✓ زيادة معدلات انقراض السلالات وما ينجم عنه من خسائر اقتصادية بسبب الاستغلال المبالغ فيه مثل الصيد الجائر والتلوث، هذا وتشير الأمم المتحدة للبيئة إلى انقراض واحد من الكائنات الحية كل ساعة من الزمن ويعتقد أن حوالي مليون كائن حي انقرض سنة 2000،
- ✓ تقلص الغابات الإستوائية التي تعتبر بمثابة الرئة التي يتنفس بها العالم، ففي العقود الستة الماضية تقلصت غابات هذه المناطق إلى أكثر من 60%، أما ثلثا المساحة المتبقية فهي مقطعة وغير متصلة، وهذا ما يجعلها في خطر متزايد من التدمير على الرغم من كثير من الحملات بواسطة المنظمات غير الحكومية

---

[1] محمد عبد الكريم علي عبد ربه، محمد عزت محمد ابراهيم غزلان، مرجع سابق، ص 268.

[2] رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، **اقتصاديات الموارد البيئية** ، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3] **الإحتباس الحراري**، متوفر على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%8A% تاريخ الاطلاع: 2021/10/15، على الساعة 17:00.

[4] حمد بن محمد ال الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، الرياض، مكتبة العبدان، ط1، 2007، ص 56-57.

[5] http://www.wipo.int **اتفاقية التنوع البيولوجي**، الأمم المتحدة، 1993، ص 109، تاريخ الاطلاع: 2021/10/15، على الساعة 17:00.

وجمعيات التوعية الداعمة لحماية الشجر، وترى منظمة الفاو أن 13 مليار هكتار من غابات العالم أي ما يعادل مساحة انجلترا تقطع كل سنة[1]،

- ✓ التصحر ظاهرة تحدث بسبب انتشار الجفاف في الأراضي الصالحة للزراعة، مما يؤدي إلى القضاء على البيئة الحية فيها، وينتج عنه تدهور في التنوع البيولوجي، فتفقد التربة كافة الخصائص الحيوية بها فتقتل معظم الكائنات الحية الدقيقة، ومن ثم يتوقف نمو النباتات لتموت تدريجيا، وتتحول التربة إلى تربة صحراوية[2].

- ➢ **الأمطار الحمضية:**

ويقصد بها تلك الأمطار الملوثة بالمواد الكيميائية خاصة ثاني أكسيد الكبريت، وأكسيد النتروجين والهيدروكربونات، حيث تختلط هذه العناصر الكيميائية مع الرطوبة الجوية فيتكون المطر أو الربد أو الثلج الممزوج بأحماض الكبريت والنترات، وهذا التساقط الحمضي له انعكاسه الخطير على حموضة مياه الانهار والبحيرات والمسؤول عن تدهور التربة والتدمير الذي تتعرض له الغابات ومصائد الأسماك حتى صارت الأمطار الحمضية من أخطر المشكلات البيئية التي يواجهها العالم في وقتنا الحالي، ويعتبر حرق الوقود والملوثات الصناعية، والصناعات الكيمياوية من بين المسببات لهذه الظاهرة وهي تحدث منذ القدم، لكنها لم تعرف بشكلها الحالي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين[3].

الفرع الثاني: مشكلة استنزاف الموارد البيئية

تعتبر مشكلة استنزاف الموارد البيئية من أهم المشاكل الإقتصادية لكثير من دول العالم، وتولي هذه الدول أهمية كبيرة لها نظراً لأن الموارد البيئية تعتبر من أهم مصادر التنمية الإقتصادية، ويقصد بمصطلح استنزاف الموارد ذلك الإستخدام غير الرشيد لها، أي التبذير في استخدامها على نحو يعرضها للنفاذ أو فقدان القدرة على التجدد قبل ايجاد بدائل كافية لإحلالها[4].

إن استنزاف الموارد يؤثر على عملية التنمية الإقتصادية من الناحية الاقتصادية حيث أن هذه الأخيرة تعتمد بالكلية على وفرة الموارد وحسن استغلالها، وفقدان مورد ما دون وجود البديل يعني عرقلة عمل الإقتصاد الوطني وهذا التأثير يلاحظ مثلا على حساسية اقتصاديات العالم نحو مورد النفط، فأي توقع لنقص كميته ينعكس مباشرة على أسعاره، وهناك جملة من الأسباب والعوامل التي تساهم في إحداث استنزاف الموارد وتفاقمه، نذكر منها:

---

[1] http://www.saudiaramco.com **معاينة غابات الأرض**، مقال مقتبس من دراسة للدكتور ابراهيم محمد عارف والدكتور لطفي ابراهيم الجهني من قسم الإنتاج النباتي بكلية الزراعة بجامعة الملك سعود بعنوان، ماضي وحاضر الغابات الطبيعية والصناعية في المملكة العربية السعودية، تاريخ الاطلاع: 2021/10/15، على الساعة 17:00..

[2] www.Mawdoo.com ،**أسباب تدهور التنوع البيولوجي**، تاريخ الاطلاع: 2021/10/15، على الساعة 17:30.

[3] سامية سرحان، **مرجع سابق**، ص 17.

[4] محمد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين، القاهرة، 2003، ص 59.

أولا: ضغط الإنفجار السكاني

يعرف تزايد السكان عبر العالم وتيرة مذهلة ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم حوالي 2 مليار و 500 مليون نسمة، وفي سنة 2000 بلغ سكان العالم حوالي 6 مليار و 261 مليون نسمة، المرجح أيضا أن يصل عدد سكان العالم إلى 10 مليار نسمة بحلول سنة 2025[1]، وذلك الإرتفاع الهائل للسكان سيؤدي حتما إلى استغلال الموارد البيئية وتدمير البنى التحتية وعدم التوازن بين الإثنين نظرا للتضخم السكاني من جهة يقابله عدم توفر الموارد والغذاء والسكن الملائم من جهة أخرى[2].

ومع استمرار برامج التنمية وتوسيع النشاط الإقتصادي فإن هذه الزيادة في عدد السكان ستزيد من الطلب العالمي على المنتجات الزراعية بنسبة 50% مقارنة بالمستويات الحالية، وهذا سيؤدي إلى عدم قدرة البشر على اطعام أنفسهم بسبب الضغط الشديد على الموارد الطبيعية، وتزايد عدم المساواة بالإضافة إلى آثار التغير المناخي حيث أن حوالي نصف الغابات التي غطت الأرض في يوم من الأيام قد اختفت تماما، بينما تنضب مصادر المياه الجوفية بسرعة ويتآكل التنوع البيولوجي بشكل كبير ونتيجة لذلك فمن الممكن جداً أن يتم تجاوز قدرة كوكبنا على التحمل إذا ما ظل التوجه الحالي على حاله[3].

ثانيا: سوء الاستغلال

كثيرا ما يؤدي سوء استغلال الموارد من خلال جهل السكان وتخلفهم الحضاري إلى تلف وتدمير الموارد بشكل واضح، ومما يزيد من حدة المشكلة أن معظم سكان العالم 70% ينتمون إلى دول العالم الثالث أو المتخلفة تكنولوجيا، والتي يتحكم في استغلال مواردها طرق بدائية وأساليب غير متطورة، هذه الدول النامية رغم فقرها وتخلفها التكنولوجي تمتلك موارد كثيرة ووفيرة[4]، مثل البترول، المعادن...إلخ.

إن سوء استغلال الموارد الطبيعية لا يتوقف على الدول النامية، فالدول المتقدمة كذلك تقوم بإستغلال الموارد بطريقة غير عقلانية، ومن أمثلة ذلك التخلص من الفوائض فتقوم كثيراً من الدول المتقدمة باتباع اجراءات عبثية غير انسانية، هدفها التخلص من فائض الإنتاج بإغراقه إو احراقه بهدف توفير الشروط اللازمة للحفاظ على مستويات الأسعار المرغوبة[5].

ثالثا: المديونية الخارجية

يعتقد بعض أنصار البيئة أن تقديم القروض إلى الدول النامية قد أدى إلى تعاظم حجم ديونها وتدهور البيئة، وهم يرون أن التغييرات التي تجريها الدول في سياستها الداخلية من أجل الحصول على أموال لتسديد ديونها، والتي تتم غالبا تحت ضغط من الصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، قد تعجل بنضوب الموارد البيئية، كما أن عدد

---

[1] نزار عوني البدي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، الأردن، دار دجلة، 2015، ص 143.

[2] http://ressourcescrisis.com عمر المنصور، **أزمة الموارد النمو السكاني المتسارع وأثره على البيئة**، تاريخ الاطلاع: 2019/01/15، على الساعة 09:30.

[3] http://www.fao.org تقرير بعنوان: **مستقبل الأغذية والزراعة توجهات وتحديات**، فيفري 2017، تاريخ الأطلاع: 2021/01/10 على الساعة 09:00

[4] رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، **مرجع سابق**، ص 13.

[5] محمود سحنون، **الإستخدام الأمثل للموارد رؤية بديلة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان، 2000، ص 89.

كبير من الدول النامية تقوم بتسديد ديونها الخارجية عن طريق التقايض بالغابات والأخشاب، مما يؤثر على هذا المورد الأساسي بالنسبة للعديد من السكان[1].

رابعا: طبيعة ملكية الموارد البيئية

إن جعل الأصول البيئية مورداً عاما يتم استخدامه على الشيوع دون مقابل ودون تحديد المسؤولية على هذه الأصول، أسفر عن خلق ما يسمى بالآثار الخارجية المتعدية إلى الآخرين، إذ أن استغلال بعض المنتجين لهذه الأصول قد يحرم بعضهم منها، أو يحملها تكلفة نفقات اضافية لم يتسبب هو فيها، وهذا ما يطلق عليه الإقتصاديون فشل السوق في تثمين الأصول والموارد البيئية، فالهواء المحيط بنا والأنهار و البحيرات تكون متاحة لكافة الأفراد المقيمين في منطقة معينة وبصفة مجانية أو بتكلفة منخفضة لا تعبر عن قيمة المورد أياً كان، نتيجة لذلك يعمد الأفراد إلى الإساءة لهذه الموارد بل ويسرفون في استهلاكها[2].

خامسا: التلوث

يعد التلوث بكافة أنواعه من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تدمير الموارد واندثار الموارد البيئية، بحيث تتحول من موارد ذات قيمة اقتصادية إلى موارد لا قيمة لها اقتصاديا، فتسمم الأسماك مثلا نتيجة لتلوث المياه يجعل هذا المورد المهم يفقد قيمته الإقتصادية ويصبح غير مستغل في الأنشطة الإقتصادية[3].

سادسا: التنمية الاقتصادية

أدت التنمية في الكثير من الأحيان إلى الإخلال بالتوازن البيئي، وذلك من خلال استنزاف الموارد البيئية ذلك أن أهداف التنمية الإقتصادية غالبًا ما تكون على حساب الموارد فتحقيق الرفاهية التي تعد من أهم أهداف التنمية الإقتصادية، وهي واقع ملموس في البلدان المتقدمة وأمل منشود في الدول النامية، حيث تسمى اقتصاديات الدول المتقدمة باقتصاديات الرفاهية، أي اقتصاديات الوفرة والجودة، حيث تتوافر السلع والخدمات في أسواق هذه البلدان ولا تتعرض لنقص او اختناق وهي في متناول طلب السكان لإرتفاع مستويات دخلهم، والرفاهية بهذا المضمون هي حصيلة لضخامة الإنتاج ورقي مستوى جودته، والإنتاج بهذه المقومات لابد أن يقوم على ضغط متواصل على الموارد الطبيعية[4].

سابعا: الأسباب القيمية

إن الكثير من المشاكل البيئية سببها الرئيسي هو التخلي عن القيم التقليدية المتوارثة والمرتبطة بالتعاليم السماوية، والتقاليد التي تعد الموارد الطبيعية نعما استخلف عليها الإنسان، ومن واجبه المحافظة عليها لأن الموارد

---

[1] علياء حاتوع، بوران محمد حمدان أبو دية، **مرجع سابق**، ص 245.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، ايمان محمد زكي، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مصر، مركز الاسكندرية للكتاب، 1995، ص 242.

[3] جودي ليلى، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص 13.

[4] محمد بديع، **مرجع سابق**، ص 64.

الطبيعية كافية لتأمين حاجات الكائنات الحية فيما لو تم توزيعها بشكل عادل وتمت المحافظة عليها واستغلالها بشكل عقلاني، بعيدًا عن اللإسراف والهدر، وهذا ما أكدت عليه الكتب السماوية وفي مقدمتها القرآن الكريم، ذلك أن عامل الأخلاق مهم جدًا في حماية البيئة والإنسان، وله دور ايجابي فعال جدًا في هذا المجال[1].

الفرع الثالث: الأسباب الإقتصادية للمشاكل البيئية

إذا كانت الممارسات البشرية قد أدت إلى الإخلال بتوازن عناصر النظام الإيكولوجي، فإن المشكلة البيئية لها مفهوم آخر هو المفهوم الإقتصادي ويتعلق بهذا المفهوم أضرار وخسائر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، بعضها يظهر ويمكن تحديده الآن والبعض الآخر لا تظهر آثاره إلا في المستقبل[2]، وفي هذا السياق يمكن تحديد جملة من الأسباب نذكر منها:

أولا: الإستغلال الجائر للموارد الطبيعية

إن استغلال الموارد الطبيعية لتحويلها إلى موارد اقتصادية يتسبب في تلوث البيئة، كعمليات استخراج النفط من أجل استخدامه كمورد طاقة واستغلال التربة كمورد اقتصادي مهم في التنمية الزراعية عن طريق اضافة بعض الأسمدة مما يؤدي إلى تلوث هذه الأخيرة[3].

ثانيا: النشاط الإقتصادي

النشاط الاقتصادي هو نتيجة التفاعل بين النشاطين الإستهلاكي والإنتاجي كمايلي:

- **النشاط الإستهلاكي:**

إن ارتفاع معدلات استهلاك المنتجات المختلفة يعد من أهم اسباب تدهور البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية وترديها، فمع الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة ازداد الإستهلاك زيادة كبيرة على حساب سلامة البيئة، وفي عصرنا الحاضر أصبح الإستهلاك السمة الرئيسية وأصبح الترويج له أحد أهم الصناعات التي تنفق فيها مبالغ طائلة وتعد من أجهلها البحوث والدراسات المختلفة مما أدى إلى زيادة معدل التلوث باطراد مع زيادة حجم التلوث[4].

- **النشاط الإنتاجي:**

يعتبر الإنتاج ذلك النشاط الإقتصادي الذي يستخدم العمل البشري والموارد الطبيعية كالإرض والمواد مصنعة كرأس المال لخلق سلع جديدة ذات منفعة، فتؤدي هذه العملية إلى ظهور مخلفات يتسبب تلوث البيئة وتدخل بتوازنها، ومن ذلك يتبين أن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي والتي تقاس بالحجم الحقيقي للدخل القومي، لا تمثل المنفعة الصافية، حيث يقابل ذلك تكاليف اجتماعية تلغى من أثر تلك المنافع وتتمثل هذه

---

[1] ضياء عبد المحسن محمد، **دراسة في نظم المعلومات الجغرافية**، الأردن، دار غيداء، 2016، ص 75.

[2] سامية سرحان، **مرجع سابق**، ص 10.

[3] محمد منير حجاب، **مرجع سابق**، ص 86.

[4] https://encusco.blogspot.com، **تأثير الاستهلاك على البيئة**، تاريخ الاطلاع: 2020/01/18، على الساعة 10:00.

التكاليف في معدل افساد البيئة الطبيعية وبذلك فإن الزيادة الكبيرة في الإنتاج يمكن أن تكون منبعاً للقلق عوض أن تكون منبعاً للإطمئنان[1].

ثالثا: النمو الصناعي

أشارت دراسة أجرتها لجنة التعاون البيئي في عام 1996 أن تلوث البيئة المصاحب للإنتاج الصناعي يعتمد على ثلاث مؤشرات[2]:

- **آثار المنتج ذاته:**

فبعض السلع والمنتجات توصف بأنها صديقة للبيئة مثل الإلكترونيات والبعض الآخر يعتبرها عدو لها مثل تكرير البترول.

- **آثار الحجم:**

إن التوسع في النمو الصناعي يعني الزيادة في معدلات المخلفات، واستهلاك الموارد وقد أثبتت دراسة لعينة مكونة من 16 دولة صناعية أن حجم الإنتاج الصناعي قد تزايد 60 مرة في هذه الدول منذ عام 1820 وحتى بداية الثمانينات وأن نصيب الفرد من هذا الإنتاج قد زاد 13 مرة.

- **آثار هيكل الانتاج:**

فالتوسع في النشاط الصناعي قد يكون مركزاً على تنمية ما يسمى بالصناعات الملوثة للبيئة أي الصناعات كثيفة الإستهلاك للطاقة الحفرية والمواد الخام.

رابعا: الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات منظمة يزيد رقم أعمالها او مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار وتمتلك تسهيلات أو فروعا انتاجية في ست دول أجنبية أو اكثر[3]، وينطوي قرار الإستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات في الدول النامية على العديد من العوامل منها: القرب من الموارد الخام، توافر اليد العاملة، معدل نمو السوق...الخ، إضافة إلى ذلك مدى التشدد في السياسات والضوابط البيئية، ورغم أن هذه الشركات ساهمت في نقل عدد من المنافع، فإنها استطاعت كذلك نقل التلوث بدلالة نقل الإنتاج من مواقعها الأصلية الأم إلى الدول النامية، بعبارة أخرى استطاعت أن تنقل التلوث من البيئات ذات المعيارية العالية والتضبيط المتشدد اتجاه البيئات أو إلى الدول ذات معيارية منخفضة لتنظيمها البيئي واجراءاتها الأقل تشدداً[4].

---

[1] أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، **المشكلات الإقتصادية للموارد والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996، ص 20.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى ابراهيم، ايمان محمد زكي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مصر: جامعة الإسكندرية، 2005، ص 253.

[3] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 100.

[4] سرمد كوكب جميل، **الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**، الأردن، دار الحامد، ط1، 2001، ص 282.

خامسا: التطور الإقتصادي للدول المتقدمة

تتحمل الدول المتقدمة المسؤولية الكبيرة في مشكلة التلوث مع أنهم يشكلون نسبة أقل من 25% من سكان العالم لكنهم يستهلكون 75% من المواد الخام والطاقة وينتج عنهم 75% من المخلفات الصلبة و 55% من الغازات، وعليه فإن الدول الصناعية وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية تساهم بالنصيب الأكبر في تلويث البيئة الطبيعية بشكل عام، ومشكلة الإحتباس الحراري بشكل خاص، فهذه الدول التي يسكنها أقل من ربع سكان العالم تنتج ثلاثة أرباع فضلاته أي 5.2 مليار طن سنوياً وبمعدل 6.1 طن للفرد سنوياً وبذلك فليس من المستغرب إذا عرفنا أن هذه الأرقام تعادل عشر أضعاف ما يعود إلى الدول النامية، فضلاً عن ذلك فقد بلغ استهلاك دولة متقدمة واحدة كالولايات المتحدة الأمريكية من مصادر الطاقة مايعادل 26% من الإستهلاك العالمي في العام 2000 بينما وصل غاز ثاني أكسيد الكربون فيها نسباً كبيرة تعادل 24% من مجمل الإنبعاثات العالمية، وبكمية بلغت 7.5 مليار طن، أما الدول الأوروبية فساهمت ب 4 مليار طن من مجمل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون العالمية في العام 2001[1].

وبالرغم من القوة الإقتصادية للدول المتقدمة إلا أنها لازالت غير قادرة على التعامل مع التلوث ومعالجته نظراً لارتفاع تكاليف المعالجة، لذلك لجأت إلى طريقة رخيصة وهي دفنها في أراضي الدول النامية التي تتميز بالتبعية الإقتصادية لها، حيث في عام 1988 وقعت 10 دول افريقية اتفاقيات دفن نفايات سامة بها، ومن بين هذه الدول: السنغال، الكنغو، نيجيريا...إلخ.

سادسا: فشل آلية السوق

أثبتت آلية السوق الخاصة بتحديد أسعار السلع والخدمات فشلها في ادراج عناصر التكلفة الخارجية التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث، دون أن تدخل في حسابات المنشأة أو الحسابات الإقتصادية الوطنية عند تحديد اجمالي التكاليف للإنتاج وحساب الأسعار، فميكانيكية جانبي الطلب والعرض لتحديد الأسعار تهمل أثر السلبيات التي تتعرض لها بعض القطاعات وتتعرض لها البيئة المحيطة عامة، وهذه السلبيات تمثل عنصراً اضافيا من عناصر التكلفة الإجمالية[2].

سابعا: البيئة سلعة عامة

إن البيئة الطبيعية ملكية عامة مفتوحة أمام الجميع، أي عدم وجود مالك محدد للموجودات البيئية وتتصف هذه السلع بسمتين أساسيتين هما[3]:

[1] جمال كمال العبايجي، عادل مشعان ربيع، **الإحتباس الحراري**، الأردن، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2009، ص 151.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى ابراهيم، ايمان محمد زكي، **مرجع سابق**، ص 227.

[3] دونار رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، سوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2003، ص 93.

- **عدم الإقتصار:**

أي أنه من غير الممكن أو أنه من المكلف جداً منع استخدامها من قبل من لا يدفعون مثل المناظر الطبيعية.

- **عدم المنافسة:**

أي الاستهلاك من قبل الفرد (أ) لا يمنع استهلاكها من قبل الفرد (ب)، ونتيجة لذلك يصبح من المستحيل وضع حقوق ملكية حصرية، لذا فليس هناك حوافز لتوفير السلع العامة بشكل خاص لأن المتعاملين في القطاع الخاص سوف يجدون أنه من غير المربح توفير سلعة يمكن للآخرين استخدامها دون الدفع مقابل استخدامها.

ثامنا: فشل القطاع الحكومي في كبح جماح التلوث

وهذا يرجع إلى العديد من العوامل نذكر منها[1]:

- ✓ بعض الحكومات تعمل على تحقيق وضمان مصالح فئات معينة داخل الإقتصاد القومي، حيث تتصرف الحكومة بالأسلوب الذي يرضي أطراف الضغط،
- ✓ لا تتوفر للحكومات المعلومات الكاملة أو الصحيحة التي تساعدها على تتبع الآثار الكاملة للسياسة البيئية وفي أحيان أخرى كثيرة تتعارض السياسات البيئية التي تضعها الحكومة مع سياسات أخرى، ذات أهمية بالغة للاداء الإقتصادي في الأجل القصير والمتوسط والطويل،
- ✓ يصعب ترجمة السياسات الموضوعة إلى اجراءات عملية، وذلك بسبب عدم توفر الخبرات،
- ✓ في العديد من الدول النامية تؤدي سياسات الدعم وغيرها من السياسات السعرية التي تتبعها الحكومات إلى تعطيل أو ارباك أو خفض كفاءة آلية السوق في تحديد الأسعار.

إن مجمل الأسباب التي ذكرت سابقاً ما هي إلا عوامل التنمية الإقتصادية، وهذا ما يؤكد على ضلوع هذه الأخيرة في مشكلة التلوث، فلقد أدت التنمية على المدى الطويل إلى تفاقم مشكلة التلوث حيث كانت تتحقق في الغالب على حساب البيئة.

المطلب السادس: الإدارة البيئية و أهدافها

الفرع الأول: مفهوم الإدارة البيئية في المؤسسة

إن نظام الإدارة البيئية هو مجموعة القواعد والسياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة للتماشي مع المعايير الدولية الرسمية، وتحديد الإيزو 14000 ومشتقاته، حيث تنظر المؤسسة إلى المشاكل البيئية كفرص لتقوية مركزها التنافسي تجاريا أو الإستفادة من المزايا الحكومية المشجعة للإقتصاد البيئي.

وعليه فمن الطبيعي أن تكون الإدارة البيئية للمؤسسات خاضعة للتشريعات التي تسنها السلطات الحكومية المختصة في البيئة، أو التي على عاتقها كل ما يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة أمور البيئة فهي التي تضع

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، السيدة مصطفى ابراهيم، ايمان محمد زكي، **مرجع سابق**، ص 227-230.

السياسة العامة للبيئة والتشريعات البيئية المناسبة، لذلك فالخطط الإقتصادية للدولة يجب أن تراعي المشاكل التي تعانيها المؤسسات وتأخذها بعين الإعتبار في عملية التنمية المستدامة، ومن المهم أن تصاحب الدولة عملية التحول نحو الإقتصاد النظيف بجملة من التحفيزات والسياسات المشجعة لإعتماد المؤسسات لنظام الإدارة البيئية، بدلاً من الترسانة الكبيرة من التهديدات والعقوبات، خاصة المؤسسات التي تتكبد تكاليف كبيرة لتحويل نشاطها المضر بالبيئة[1].

الفرع الثاني: أهداف الإدارة البيئية في المؤسسة

عموماً توجد عدة أهداف يجب الحرص على تحقيقها من طرف المؤسسة المعنية بالمشاكل البيئية أهمها[2]:

- تحديد مصدر الإنبعاثات والمخلفات التي يمكن أن يمتد تأثيرها على الهواء والمياه السطحية والجوفية والتربة،
- تحديد جميع الموارد التي تؤثر أو يحتمل أنها ستؤثر على البيئة،
- تحديد النشاطات التي لها تأثير على البيئة أو مخاطر أمنية،
- تحديد المنتجات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة أو الصحة عموماً،
- تحقيق مكاسب مادية ومعنوية للمؤسسة، كتحسين الصورة والتصدير ودعم الميزة التنافسية،
- الرقابة والمراجعة المستمرة للنظام البيئي للمؤسسة.

الفرع الثالث: أهمية نظام الإدارة البيئية في المؤسسة

لا يختلف اثنان على مالنظام الإدارة البيئية في المؤسسة من أهمية بالغة في تحسين الأداء البيئي بشكل عام، وذلك لكونه يمكن المؤسسة مما يلي[3]:

- مراجعة الأوضاع البيئية وكذا الإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الكفيلة بالحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية،
- تحقيق الإلتزام بالقوانين واللوائح البيئية،
- تشجيع استخدام المواد الغير ملوثة والعمل على ادخال تعديلات على معدات الإنتاج وتصاميم المنتجات بالشكل الذي يحد من الإنبعاثات الملوثة،
- العمل على تنمية الوعي البيئي لدى العمال وتقديم حوافز لتشجيع كل الأعمال والمبادرات الطوعية لمكافحة التلوث،

[1] حنيش الحاج، **التخطيط البيئي دعامة للتنمية المستدامة مع الإشارة لقانون البيئة الجزائري**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والخمسون، 2018، ص 108.

[2] حنيش الحاج، **مرجع سابق**، ص 108.

[3] محمد مسعودي، **مرجع سابق**، ص 182.

- تعزيز مبدأ المسؤولية الإجتماعية والبيئية داخل المؤسسة،
- الحصول على حصص سوقية أكبر لكون أن منتجات المؤسسات مطابقة للمواصفات البيئية،
- تحسين النتائج الإقتصادية نظراً لتبني التحسينات الهيكلية والتكنولوجية المرافقة لعمليات التاهيل البيئي للمؤسسة.

المطلب السابع: سياسات حماية البيئة

الفرع الأول: ماهية السياسات البيئية

إن حالة التدهور والإختلال الذي تعاني منه البيئة في العالم بأسره حتى لو كان بدرجات متفاوتة أدى بالساسة واصحاب القرار إلى اتخاذ التدابير اللازمة سواءاً كان ذلك على المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي من أجل الحد من التلوث وتقليل آثاره الضارة، وجاءت هذه الإجراءات على شكل سياسات بيئية متعددة وإن اختلفت هذه السياسات في طبيعتها ومدى صرامتها فهي تتفق في الهدف الذي يتمثل في الحفاظ على البيئة.

أولا: مفهوم السياسات البيئية

تعرف السياسة البيئية بأنها تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات المحددة لأسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح للأليات التصحيح والتنمية[1].

كما يمكن تعريفها بأنها وضع أساسيات النظام وعلاقته مع جميع مفردات الأداء البيئي، وهي تزود اتجاهات الأنظمة بالأحساس والإلتزام نحو البيئة وعمل الهيكل من أجل تحقيق الأهداف والأغراض[2].

بالاضافة إلى كونها عنصر من السياسة العامة، يتمثل في التوجيهات والغايات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما شركة، مجتمع، مؤسسة، جمعية، هيئة... يتم املاؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة[3].

وتعرف أيضاً على أنها مجموعة الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الدولة لإدارة الانشطة البيئية، وذلك بهدف منع الآثار الضارة في الطبيعة والموارد الطبيعية أو تقليلها وتخفيفها، وضمان عدم تسبب التغيرات الناجمة عن الإنسان في احداث آثار ضارة به وبباقي الكائنات[4].

---

[1] بوذريع صاليحة، **دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الإقتصادية على حماية البيئة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017، ص 97.

[2] محمد صلاح الدين عباس، **نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية ايزو 14000**، ط1، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1998، ص 152.

[3] LAURENCE BINET, CAROLINE LIVIO, **Guide vert a l'ausage des enterprises**, les éditions d'organisation,paris, 1993, p 112.

[4] Mc Cormick, John, **Environmental Policy in the European Union**, The European Series, 2001, Palgrave,P21.

ثانيا: مميزات السياسات البيئية

تتميز السياسات بالبيئية بمجموعة من المميزات وتتمثل في[1]:

- الواقعية أي التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات،
- انعكاس الأهداف البيئية المختلفة على كافة المستويات الرسمية المحلية والعالمية،
- التوافق والتكامل بين مختلف السياسات المستخدمة للحفاظ على البيئة في كل المجالات الصناعية، الزراعية، السياسية...الخ،
- ترشيد وتعديل السلوك سواءاً على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الإقتصادية أو الخدماتية أو في نواحي الحياة الإجتماعية الأخرى بحيث تحقق القناعة بأهمية البيئة والحفاظ عليها،
- مرونة وقابلية التنفيذ حيث تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والإلتزام الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية،
- وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات حيث تعطي لها الإستمرارية وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الإلتزام، على أن تراجع هذه التشريعات بصفة دائمة لتنقيحها بما يفسر التطبيق العملي للسياسة البيئية مع عدم استصدار تشريعات جديدة قد تتضارب أو تتكرر مع تشريعات قائمة،
- كفاءة المورد البشري القائم على تنفيذ ومتابعة السياسة فلابد من تنمية الموارد البشرية القائمة على تنفيذ السياسات البيئية.

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ السياسات البيئية

أولا: أهداف السياسات البيئية

تنبع أهداف السياسة البيئية من جوهر أهداف حماية البيئة وصونها، لذا كانت جل الأهداف المسطرة من طرف الدول أو الهيئات الدولية عاكسة لفحوى الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة، حيث تلبي في مجملها[2]:

- الموازنة ما بين الفوائد التي تنتج عن النشاطات الإقتصادية وما بين الأضرار الناتجة عن التلوث الذي خلفته،
- المطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان،
- ايجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته وقيمته من كافة أشكال التلوث،

[1] Colloque International sur le Développement Local, عاشور مزريق، **دور الجماعات المحلية في احلال تنمية بيئية متوازنة**، الملتقى الدولي للتنمية المحلية: gouvernance et réalité de l'écinomie nationale, les 26 et 27 avril 2005, Centre Universitaire Mustapha Stambouli de mascara, P: 12.

[2] سعيداني محمد السعيد، رحماني يوسف، **السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الامتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 169.

- تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان،
- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائي الحيوية بما يكفل استمرارية قدراتها الإستيعابية والإنتاجية قدر الإمكان،
- مراعاة البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشاريع الإقتصادية والإجتماعية.

ثانيا: مبادئ السياسات البيئية

طبعاً لا يكون لتلك الأهداف معنى أن لم تتظافر جهود الحكومات والمجتمع المدني والأفراد للتنفيذ والتأسيس لبرنامج تتعاقد فيه هذه الاطراف وتتعهد بالإلتزام بجانبها من المسؤولية، لذا وجب معرفة أهم المبادئ التي تستند عليها الحكومات والهيئات الدولية لتضمن التطبيق السليم للسياسات المتبعة والتي تختلف تطبيقاتها من دولة لأخرى، نحصر أهمها فيمايلي[1]:

- **مبدأ الملوث الدافع:** والذي يعد أهم مبدأ تبنته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية سنة 1972، وينص على أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الهادفة إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة، بمعنى أن الحكومة تجبر المتسبب في التلوث على دفع نفقات ازالة أضرار التلوث وفي الواقع فإن هذا المبدأ يعتبر بمثابة حافز لتقليل الإنبعاثات الملوثة لأنه يقر أن التكلفة البيئية هي تكلفة القيام بالأعمال الملوثة، وعلى هذا الأساس فإن من يجب عليه الدفع هو من يقوم بعملية التلويث الأمر الذي يحفز هذا الأخير للتقليل من الإنبعاثات والبحث عن استراتيجيات التخفيف من التلوث الأقل تكلفة والأكثر فعالية، ويقضي بتحميل تكاليف التلوث للمتسبب فيه، أي أن من يستخدم الموارد البيئية أو يخل بها يجب أن يدفع مقابلاً أو تعويضاً، ويتطلب ذلك تحديد مسؤولية الملوث أو المخل بأحد عناصر البيئة مالياً عن الضرر الذي تسبب فيه سواءاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهذا المبدأ ليس مرادفاً تماما للضرائب المفروضة على الملوثين حيث من الممكن تطبيقه بطرق مختلفة منها الغرامات والرسوم،
- **مبدأ تحمل التكاليف للمستفيد من حماية البيئة:** يقضي هذا المبدأ بأن يقوم المستفيدون من حماية البيئة من التلوث بتحمل التكاليف المترتبة على تقديم هذه الخدمات فمثلا المستفيدون من قيام مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة ما يجب أن يشاركوا في تمويل هذا المشروع،
- **مبدأ الحيطة:** يقوم هذا المبدأ على اساس تقليل المخاطر وأسوا النتائج المحتملة خاصة عند التعامل مع مواد أو تكنولوجيا لم يتم التعرف عليها بدقة وعلى آثارها البيئية،

[1] سعيداني محمد السعيد، رحماني يوسف، **مرجع سابق**، ص 169.

- **مبدأ اللامركزية أو الاقليمية:** يقضي هذا المبدأ بوجوب تحديد الإجراءات البيئية ووسائلها بواسطة أدنى مستوى من مستويات السلطة والتي تتناسب مع علاج مشكلة بيئية معينة في منطقة معينة، وتساعد اللامركزية في التخفيف من مشاكل الروتين والبيروقراطية عند تنفيذ السياسة البيئية وبالتالي تضمن استمرار ونجاح هذه السياسات،
- **مبدأ تقييم الآثار البيئية:** إن فكرة تقييم الآثار البيئية ظهرت لأول مرة عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون السياسة الوطنية للبيئة عام 1969، وبعد هذا التاريخ أخذت بها العديد من الدول في قوانينها البيئية، وتعد حالياً من المتطلبات الأساسية لتخطيط السياسات التنموية أو البيئية الناجحة، ويؤكد هذا المفهوم على أن المحافظة على البيئة من المقومات الأساسية والضرورية لإنجاح المشاريع التنموية واستمرارها، كما أنه يعني ضرورة تقدير وتقييم تأثير أي نشاط، مشروع أو سياسة على البيئة قبل البدء في تنفيذ هذا النشاط فاذا تبين أن له تاثير ضار على عناصر البيئة يتم تعديله لتفادي هذا الضرر، ولهذا فإن فكرة تقييم الآثار البيئية لا تعتبر وسيلة في حد ذاتها ولكن الغرض الأساسي منها هو تقديم العون والمساعدة وتوفير المعلومات لصانعي القرارات والسياسات،
- **نشر الوعي:** ويأتي ذلك من خلال اشراك الفرد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، إذ يعتبر أحد الاطراف الفاعلة في تحديد المشكلات البيئية وايجاد البدائل إذا ما توفر على وعي بيئي كاف، كما انه يصعب فرض القرارات واملائها عليه دون أن يشارك فيها مما يقلل من اقتناعه بها وحماسه لتنفيذها.

الفرع الثالث: مؤشرات تقييم السياسة البيئية

يقصد بتقييم السياسة ذلك النشاط المنظم الذي يستند لمنهجية علمية تهدف الى التعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بها وباثارها وبالبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ ومعرفة الانعكاسات السلبية والايجابية المترتبة عن تنفيذها وتاثيراتها ومدجى نجاعتها وفاعليتها، ومن الافضل ان ترافق كافة مراحل تنفيذ السياسة البيئية فهي تعمل على تصحيح الأخطاء اثناء الانجاز ان وجدت، ومنه تجنب أي احتمال لفشلها والتمكن من معرفة مواطن النقص والضعف، وكذا معرفة العوامل التي أدت إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة من السياسة المطبقة إن كانت هناك نتائج سلبية.

وفي واقع الأمر أن تقييم السياسة البيئية مثلها مثل تقييم أي سياسة عمومية فهو يستند على مدى تحقق الأهداف المنشودة من خلال الأدوات المستخدمة ويتحدد ذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تكفل ذلك ويمكن جمعها فيمايلي[1]:

[1] كيحلي عائشة سلمة، **التقييم الإقتصادي للآثار والسياسات البيئية، دراسة حلالة الجزائر للفترة ما بين 1971-2016**، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص 39-41.

أولا: مؤشر ملائمة الأدوات

يسمح هذا المعيار من التحقق مما إذا كان الأجراء المتخذ يتوافق مع المشكل المطروح أو يلائم الإحتياج المحدد، وهنا يجب أن تكون أدوات السياسة البيئية المستخدمة ملائمة لوضعية البلد الذي تطبق فيه،

ثانيا: مؤشر تجانس الأهداف

من خلاله يتم قياس مدى تماسك اجراءات السياسة البيئية فيما بينها وبين الوسائل المستخدمة وفق الأهداف المسطرة مسبقاً، حيث يراعى وجود توافق بين مجموعة الأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف المرجوة،

ثالثا: مؤشر الفعالية البيئية

من منطلق مفهوم الفعالية الذي يتمحور حول تحقيق الأهداف المسطرة ومضاعفة النتائج النهائية للمنظمة من خلال الإستخدام الأمثل والأقل لكافة الوسائل المتاحة، فإن الفعالية البيئية تعرف بأنها: المستوى الذي يتم عنده تجسيد الأهداف البيئية تزامناً مع الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والطاقة، وتتحقق الفعالية البيئية بين المخرجات والنتائج والآثار الناتجة عن الأهداف المسطرة، ويعد مؤشر الفعالية المحدد الأهم لتقييم السياسة المنتهجة ولتحليل فعالية أداة من أدوات السياسة البيئية لابد من الإجابة على بعض الأسئلة مثل: هل المستوى المثبت للأهداف البيئية واضح؟ هل يمكن تحقيق الأهداف البيئية المسطرة؟ كيف يمكن قياس نتائج هذه الأداة؟...الخ،

رابعا: مؤشر الكفاءة الإقتصادية

يشير مصطلح الكفاءة الإقتصادية إلى الإستخدام الأمثل للموارد، وذلك بهدف تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات، ويمكن القول أن أي نظام اقتصادي يعتبر أكثر كفاءة مقارنة مع نظام آخر إذا كان يمكن تقديم المزيد من السلع والخدمات للمجتمع دون استخدام مزيد من الموارد، وتعرف الكفاءة بأنها النسبة بين النتائج المحققة بالنسبة للوسائل المستخدمة، ومن منظور اداري تعني القدرة على تحقيق الأهداف المحددة في زمن محدد مع مراعاة جودة المخرجات، وهو من مقاييس نجاح المؤسسات أو هي الإستغلال العقلاني والأمثل والإقتصادي لموارد المؤسسة،

خامسا: مؤشر الإستدامة

يستخدم هذا المؤشر في الحكم على مدى التقدم نحو تحقيق الحماية المستدامة للبيئة من خلال تبني مصفوفة الحماية المستدامة لها، وذلك بناءا على أربعة عناصر رئيسية متمثلة في وجود رؤية للحماية المستدامة، وتقديم تكنولوجيات بيئية جديدة، ومحاولة منع وتقليل التلوث وأخيرا إدارة المنتج.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية

تعنى التنمية بتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية وكل ما من شأنه العمل على تحسين معيشة أفراد المجتمع وضمان تحقيق أفضل حياة لهم، وهذا ما يتناوله هذا المبحث من خلال الإشارة إلى مجموعة من المفاهيم الخاصة بها مع الإشارة إلى مجموعة من المصطلحات المشابهة لها، بالإضافة إلى تبيان خصائصها وأهدافها وكذا وسائل تهيئة الإطار الملائم لتحقيقها.

المطلب الأول: ضبط مفهوم التنمية وبيان خصائصها

الفرع الأول: المفاهيم التقليدية للتنمية

تتمثل المفاهيم التقليدية لمفهوم التنمية في النظرة المادية إلى مضمونها، إذ من خلاله تعد التنمية عبارة عن حاجات مادية للإنسان يتعين تلبيتها كحاجته إلى المأكل والملبس[1]، ووفقاً لهذه النظرية كانت التنمية لا تتجاوز في نطاقها الإقتصادي التقليدي كونها عملية يتم بموجبها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، ولعل ذات المفهوم هو المعتمد في النماذج التنموية المختلفة لما يسمى سابقا منظومة العالم الثالث أو الدول النامية، وقد ورثت هذه الأخيرة عقب استقلالها أوضاعاً اقتصادية و اجتماعية وسياسية في غاية التعقيد لم يكن لها أن تتجاوزها، وقد أضحت اقتصادياتها تواجه قضايا مثيرة لتعلق فيها بطئ وتيرة التنمية وسوء التسيير والفساد الإداري، وعجز آلة الانتاج عن التجاوب مع الإحتياجات المتزايدة والتبعية للخارج في الميادين الإقتصادية والتقنية والمالية وحتى الثقافية، وذلك يشكل تهديداً حقيقيا لوحدة الشعب وتماسكه وامكانية تشكيل تصور مشترك لبعث الطموح وبناء الأصل المشترك، ومما زاد في اتساع دائرة بؤس الدول النامية اعتماد الكثير منها على الصناعة باعتبارها بوابة لإمتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها وتطويرها، ومن ثم توفير متطلبات السوق المحلية من سلع وخدمات وامتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الإستقلال الإقتصادي وغيرها، وكان ذلك الإهتمام على حساب قطاعات أخرى تشكل العمود الفقري لإقتصادات بعض الدول كالزراعة والصناعات التقليدية التي كانت تعتمد على التقنيات المحلية، وأن ذلك جعل النظرة لمفهوم التنمية ترتكز على الجانب المادي للإنسان وكانت الفكرة السائدة وفق هذه النظرة تقول بأن الإنسانية يجب تقييمها بما تنتجه، ومن ثم فإن التنمية وفق ذات المنظور قد أغفلت جوانب لها دورها الجوهري في حياة الإنسان حاضراً ومستقبلاً، وبعبارة أخرى أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فقط لإشباع حاجاتها، وإنما يجب التفكير في كيفية

[1] سعيدي الشيخ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية**، مكتبة رشاد للطباعة والنشر والتوزيع، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2007، ص 20.

استفادة الأجيال القادمة أيضا، وهذا ما يعبر عنه بمفهوم التنمية المستدامة والتي تمثل التطور الحاصل على مستوى مفهوم التنمية.

الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة للتنمية

اختلف المفكرون في اعطاء مفهوم جامع للتنمية باختلاف مدارسهم، وعلى ضوء ذلك فإننا نسرد المفاهيم التالية:

- ✓ **يتمثل المفهوم الحديث للتنمية حسب الاستاذ علي غربي**[1]: في أنها عملية معقدة وشاملة تضم جميع الجوانب مع عدم اهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى وكذا الدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة،
- ✓ **ويعرفها الدكتور مُحَمَّد شفيق**[2]: إن التنمية تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته، والعمل على إزالة العقبات وتحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو،
- ✓ **يعرفها الأستاذ منير حجاب**[3]: إن التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييراً في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا بتغيير نوعي وكمي في صور العلاقات الإجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع،
- ✓ **وعرفها الفقيه فرنسوان بيرو**[4]: على أنها مجموعة من التغيرات التي تحدث في الهياكل الداخلية والعادات الإجتماعية التي تسمح بزيادة حقيقية في الناتج القومي، مع شرط تفوق معدل النمو الداخل القومي على معدل نمو السكان قصد ضمان استمرارية الزيادة في متوسط الدخل الفردي، وأن يكون تركيز التنمية على قطاعات اقتصادية هامة تعبر عن التقدم وتمثله فهي كما أقر كين ديبرجي زيادة في الناتج القومي في فترة زمنية معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات القائمة أو التي ينتظر انشاؤها.

---

[1] جمال زيدان، **ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ط1، ص 14-16.

[2] سليمان الرياشي، **التنمية الإجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1993، ط1، ص 19.

[3] محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2000، ط2، ص 32.

[4] طلعت السروجي، **التنمية الإجتماعية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002، ص 15.

الفرع الثالث: تمييز مفهوم التنمية عن المفاهيم المشابهة

كثيرا مايقع الخلط بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم القريبة منه، وفيمايلي تمييز موجز بينه[1]:

- **التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي:**

✓ النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في انتاج السلع الإقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الإنسان في كافة المجالات،

✓ النمو عملية تغيير تلقائي، بينما التنمية جهد هادف وارادي مقصود،

✓ النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية،

✓ يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية.

- **التنمية الإقتصادية والتطور الإقتصادي:**

إن أصل التطور تقدم الإقتصاد نحو تحقيق أهداف محددة مسبقاً، وبذلك فهو مفهوم يشير إلى التغيير والحركة، ولكنه غالباً ما يستعمل للتعبير عن الحالة الإقتصادية أو الإجتماعية أو غيرها، لأن مفهوم التطور لا يختص بالمجال الإقتصادي لبلد ما أو قطاع ما بعد مرور فترة زمنية معينة، مثل التطور من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث، وعليه فالتطور هنا غير مرادف للنمو، إذ يمكن أن يحدث تطور في المجال الصناعي ولكنه بوتيرة أقل من تزايد السكان مما يعني عدم وجود نمو، كما أنه غير مرادف للتنمية إذ يمكن أن يحدث تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوباً بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية هذا التطور[2].

- **التنمية الاقتصادية ومفاهيم أخرى[3]:**

✓ **التنمية والتغير:** إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم، فقد تتغير الأشياء إلى السالب بينما تهدف التنمية إلى احداث تغيير نحو الأفضل،

✓ **التنمية والتقدم:** لا يشير التقدم إلى الحركة في العملية التنموية بل الى المرحلة النهائية التي تستهدفها،

✓ **التنمية والتحديث:** ينصرف مفهوم التحديث إلى جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية تجهيزات تكنولوجية، سلع، انماط استهلاكية، وهو لا يشير في الحقيقة إلى حدوث تنمية، لأن نظريات التحديث ظلت أسيرة النموذج الغربي متجاهلة الخصائص المميزة للمجتمعات النامية.

---

[1] طلعت السروجي، **مرجع سابق**، ص 51.

[2] مصطفى زرزوني، **النمو الإقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 10-11.

[3] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية**، الملتقى الوطني حول: الإقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 12-2009/12/13، ص 4-5.

الفرع الرابع: خصائص التنمية و أهدافها

أولا: خصائص التنمية: مجموعة من الخصائص أهمها[1]:

- هي ظاهرة انسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهيته،
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول،
- هي عملية مجتمعية شاملة،
- هي عملية تغيير مقصودة،
- هي عملية تتم بأساليب مرسومة مخطط لها،
- تتضمن الإستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية،
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

ثانيا: أهداف التنمية : للتنمية مجموعة من الأهداف والتي يمكن ذكرها كمايلي[2]:

- **زيادة الدخل القومي:** حيث يعتبر من أهم أهداف التنمية، لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها، وارتفاع معدل نموها الديموغرافي، وزيادة الدخل الوطني تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة في السكان والإمكانيات المادية والفنية والتكنولوجية المناسبة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبير كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج والإنتاجية لو وظفوا بشكل واع مع التدريب،
- **رفع مستوى المعيشة:** وهو من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة ليتعذر عليها تلبية الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة أمام الزيادة المستمرة في النمو السكاني، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا الدخل مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة والعكس صحيح، ولا يتحقق ذلك إلا إذا حدثت زيادة في الدخل الوطني تكون مصحوبة بتغيير مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عند زيادة الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل،
- **تقليل التفاوت في الدخل والثروة:** تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة، إذ أن فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثروة بينما لا تتحصل غالبية أفراد المجتمع إلا على النسبة

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 59-67.

[2] فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012، ص 59.

الأضعف منها، وهذا الإختلاف والفارق الكبير بين الفئتين يؤدي إلى شعور الأغلبية بعدم وجود العدالة الإجتماعية، ولهذا فالهدف من التنمية هو ايجاد أطر مؤسساتية وسياسية تعمل على تحقيق العدالة،

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:** حيث تعاني أغلب الدول النامية من انخفاض الدخل الوطني ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، وتعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير منه، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدول وتباينت،
- **التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني:** يجب أن تسعى التنمية الإقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الإقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية، ويتميز البنيان الإقتصادي في الدول المتخلفة بهيمنة القطاع الزراعي، مما جعلها تتعرض لكثير من التقلبات الإقتصادية نتيجة للتقلب في الإنتاج والأسعار، لذلك يجب على الدولة التوسع في الهيكل الانتاجي وبناء صناعات تحويلية تمد الإقتصاد الوطني بالإحتياجات اللازمة.

الفرع الخامس: محددات التنمية الإقتصادية، منافعها وأعباءها

أولا: محددات التنمية الاقتصادية: تتوقف التنمية الإقتصادية على العديد من المتغيرات والمحددات والتي من بينها[1]:

- ✓ كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ استثمارات جديدة،
- ✓ حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية،
- ✓ درجة الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي،
- ✓ المزايا التي تمنح للمستثمرين الأجانب،
- ✓ درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الإجتماعية،
- ✓ درجة تحسن نوعية الإستثمار الإجمالي،
- ✓ درجة تغير الهيكل الإقتصادي ومرونته.

[1] أحمد علي دغيم، **الطريق إلى المعجزة الإقتصادية**، المكتبة الاكاديمية، ط1، القاهرة، 2006، ص 27.

ثانيا: منافع التنمية الاقتصادية وأعباءها

نتيجة لعملية التنمية يمكن للمجتمع أن يحقق العديد من المنافع التي تعود بالإيجاب على رفاهيته وتقدمه، وفي المقابل فقد أكدت تجارب الكثير من الدول خاصة الصناعية أن للتنمية الإقتصادية أعباء وتكاليف إلى جانب ما تحققه من منافع، ويمكن للتنمية الإقتصادية أن تحقق ثلاث منافع متميزة وذلك من خلال ما تتركه من آثار على كل من: مستوى المعيشة، نمط المعيشة، توزيع الدخل الوطني[1].

أما بالنسبة للأعباء فلعل من أهمها تلك التضحيات التي يتوجب على المجتمع تحملها في الحاضر في سبيل الحصول على منافع التنمية في المستقبل أو مايسمى تكلفة الفرصة الضائعة للتنمية، ضف إلى ذلك ما تتسبب به التنمية أحيانا من أعباء اجتماعية وأخرى فردية، فالتنمية تخلق ضغطاً على الموارد المتاحة، وتتطلب استثمارا مكثفاً لها في سبيل إنتاج السلع والخدمات وتطوير وتحسين التعليم والصحة والبنية التحتية، ولا يتوقع لهذه الإستثمارات أن تعود على المجتمع بمنافع فورية وإنما لتعكس مدى استعداد الجيل الحاضر في المجتمع للتضحية في سبيل منافع تجنيها الأجيال اللاحقة في المستقبل وتعتبر هاته التضحية بمثابة التكلفة الرئيسية لعملية التنمية، ومما يصاحب عملية التنمية ازدياد الأعباء والتكاليف الإجتماعية كالبطالة وسوء توزيع ثمار التنمية[2].

الفرع السادس: تهيئة الإطار الملائم لعملية التنمية

إن تحقيق التنمية الإقتصادية ليس بالأمر السهل، فلابد من وجود اطار اقتصادي واجتماعي وسياسي ودولي ملائم، ولابد من القيام بخطوات تتضمن تهيئة الإطار الملائم للتنمية، ويشمل ذلك مايلي[3]:

- **ازالة معوقات التنمية:** من خلال:
  - ✓ ازالة مظاهر الإقتصاد المزدوج: تزامن قطاع تقليدي مع قطاع حديث متطور،
  - ✓ تغيير الأنماط السلوكية المضادة للتنمية: كالانفاق البذخي والإكتناز،
  - ✓ تهيئة البيئة السياسية الصالحة، بهدف تحقيق الإستقرار السياسي.
- **انشاء البنية الأساسية:**

إن انشاء هذه البنية يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية سريعاً إلى الأمام، ويترتب عليها وفورات خارجية تنتفع بها المشروعات، وتتمثل البنية الأساسية في:

- ✓ انشاء المؤسسات التي تهتم بالتعليم والتدريب والبحث العلمي،
- ✓ توفير وسائل النقل والطرقات والمواصلات،
- ✓ توفير معدات الطاقة والتخزين،

---

[1] أسامة بشير الدباغ، اتيل عبد الجبار الجومرد، **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، دار المناهج، الأردن، 2002، ص 411-415.

[2] أسامة بشير الدباغ، اتيل عبد الجبار الجومرد، **المرجع نفسه**، ص 411-415.

[3] علي لطفي واخرون، **محاضرات التنمية الإقتصادية**، القاهرة، 2002، ص 254-285.

- ✓ انشاء وتطوير البنوك وشركات التأمين.
- ➢ **تغيير البنيان الإقتصادي للدولة:** وذلك من خلال:
- ✓ زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي وزيادة نسبة العاملين فيه،
- ✓ زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات،
- ✓ تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج،
- ✓ كبر حجم الوحدات الإنتاجية وتنوع الإنتاج،
- ✓ اتساع نطاق الحضر.

المطلب الثاني: قضايا أساسية في التنمية

الفرع الأول: السكان والتنمية الاقتصادية

تعتبر مسألة النمو السريع للسكان في العالم من حيث أسبابها وآثارها على جهود التنمية في البلدان النامية من أكثر القضايا المثيرة للجدل بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة، وقد عقدت عدة مؤتمرات برزت فيها وجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع والمنطلق في هذه القضية هو الإيمان بأن الزيادة في عدد السكان بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الدخل الوطني تؤدي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يؤدي إلى بعض الآثار السلبية التي تعرقل خطوات التنمية الإقتصادية ومنها[1]:

- ➢ انخفاض مستوى المعيشة،
- ➢ انخفاض المدخرات الوطنية،
- ➢ ضعف المقدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية،
- ➢ تفاقم عجز ميزان المدفوعات،
- ➢ زيادة حدة البطالة.

اضافة إلى نتائج أخرى: كزيادة عدد الأميين، صعوبة تنفيذ البرامج الصحية، تضخم المدن...، إلا أن الدارس لمختلف البحوث والآراء المطروحة حول تأثير النمو السكاني على التنمية الإقتصادية، يدفع إلى قناعة مفادها أن نمو السكان لا يمكن أن ينسب إليه تأخر التنمية في العالم النامي، أو أن يعتبر عقبة أمامها، وإنما هو مورد هام محرض للنمو متى ما توفر الإطار الملائم لاستغلاله وتوجيهه نحو الإلتفاف حول خطة تنموية طامحة إلى التقدم، ولا أدل على ذلك من تجربة الصين، فلا توجد دولة مزدحمة بالسكان في العالم مثل الصين، وبرغم ذلك فهي اليوم تحقق أعلى مستويات النمو الإقتصادي والقوة التي استمدتها من حسن توظيف قوتها البشرية الهائلة وفق ما يخدم ازدهارها ومكانتها الدولية، وفي نظرة ايجابية يترجمها راي ماوتسي تونغ أن الإنسان يولد ومعه فم واحد ويدان

[1] محمود يونس محمد، عبد المنعم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 465-493.

اثنتان، وهذا يعني فيما يعنيه أن الإنسان ينتج عادة أكثر مما يستهلك، وتلك حقيقة حيث أشارت دراسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فاو، أن الفرد في الزراعة كان ينتج في الثمانينات كمتوسط عالمي ما يكفيه ويكفي أربعة أشخاص آخرين.

الفرع الثاني: التعليم والتنمية الإقتصادية

إن مساهمة التعليم في التنمية متعددة، وقد تكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فهو ينتج القوى البشرية المتعلمة ويغرس القيم اتجاه العمل والتنظيم والمجتمع، ويساهم في رفع الإنتاجية والإستثمار والإدخار، كما يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى المساعدة على التغيير التقني والمساعدة على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع[1].

ولقد عملت عديد الدول النامية بعد استقلالها إلى التركيز على اعطاء أولوية خاصة للتعليم والصحة بهدف القضاء على الجهل والمرض بعد نجاح النضال ضد الإحتلال، وقد حرصت على توفير التعليم المجاني بتدخل كبير للدولة في هذا المجال، وقد عرف النصف الثاني من القرن الماضي ارتفاع معدلات انفاق هذه الدول على الخدمات التعليمية بصورة كبيرة، حيث ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف في آسيا وإلى الضعفين في افريقيا وامريكا اللاتينية خلال عقدي الستينات والسبعينات، وتراوحت نسبة الإنفاق على التعليم في العديد من هذه البلدان بين 15% و 27% من مجموع الإنفاق الحكومي في نهاية عقد الثمانينات[2].

كما تعاني البلدان النامية في معظمها من مشكلة عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات السوق ومتطلبات التنمية، حيث لا تسير مناهج التعليم ومحتوياته في مسار موافق ومدروس استراتيجيا مع منحنى النهوض التنموي، بالإضافة إلى نوعية مخرجات التعليم حيث أن الشهادات التي يحصل عليها خريجو النظام التعليمي لا تقدم الكثير من المعلومات عن خصائص الطالب وتلك التي يرغب فيها رب العمل، مما يجعل القدرات العالية لبعض الطلبة أقل تقييما في السوق من حقيقتها، وبالرغم من أن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 يشير إلى تحسن كبير في الإلتحاق بالمدارس وفي المساواة بين الجنسين وفي الإنفاق على التعليم بالدول النامية، **إلا أن هذا التحسن لازالت ترافقه بعض السلبيات أهمها**[3]:

- ✓ ضعف النوعية حيث لا تتماشى نوعية التعليم مع تلك المقدمة في دول متقدمة،
- ✓ لاتزال نسبة الأمية تطال فئة كبيرة من السكان،
- ✓ ضعف مردودية التعليم العالي مقارنة بالتكاليف الباهظة وذلك نتيجة لضعف ارتباط المخرجات باحتياجات سوق العمل،

[1] عدنان وديع، **اقتصاديات التعليم**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 68، ديسمبر 2007، ص 2-3.

[2] Emanuele Baladacci et autres, **Que faire pour aider les pauvres**, Fiance et Développement,FMI,V 42,n02,2005,P21.

[3] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، ص188.

✓ الهدر التعليمي المتمثل في صور التسرب المدرسي، هجرة الكفاءات...الخ.

الفرع الثالث: الزراعة والتنمية الإقتصادية

تؤدي الزراعة دورا مهما في التنمية الإقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي والنمو الاقتصادي والتوظيف وتوفير العملة الصعبة، وبروابطها مع باقي القطاعات، وتتجلى دور الزراعة في التنمية من خلال العناصر التالية[1]:

- بسبب المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية فإن تحقيق أهداف التنمية يعتمد بشكل كبير على مدى نجاح أ فشل التنمية الزراعية، ويساهم القطاع الزراعي في توفير الغذاء الذي يعد أحد المشاكل الأساسية في الدول النامية لإنه يعمل على استنزاف الكثير من مواردها،
- يتميز القطاع الزراعي بعلاقاته مع بقية القطاعات، فكثير من فروع الصناعة التحويلية تعتمد على المواد الأولية الزراعية ويحتاج الإنتاج الزراعي إلى الكثير من المنتجات التي تقدمها فروع القطاع الصناعي،
- إن من التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية هي مشكلة الأمن الغذائي، إذ تواجه هذه الدول احتياجات غذائية متزايدة مقابل قصور في الإنتاج المحلي، ويتحدد مفهوم الأمن الغذائي بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والإستراتيجية والسياسية وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع، فهو يتمثل في قدرة المجتمع على توفير الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء للأفراد اللذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الإستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية[2]،
- يعد الدخل الوطني وتقسيماته من بين المؤشرات التي توضح مدى التقدم الإقتصادي في أي بلد، ويتشكل الدخل الوطني بمساهمة مجموعة من القطاعات حيث يعد القطاع الزراعي في أغلب الدول النامية من أكبر المساهمين، وازدياد مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني تزيد من مقدرة المجتمع على الإدخار، وبالتالي التمويل اللازم للإستثمار،
- يستطيع القطاع الزراعي أن يلبي الكثير من احتياجات التنمية الإقتصادية والتي منها الموارد النقدية والعملة الصعبة، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية والتي بدورها تحتاج إلى استثمارات يتم تمويلها بالموارد النقدية التي يوفرها القطاع الزراعي، وإذا تم تحقيق فائض في القطاع الزراعي يخصص للتصدير فسيؤدي إلى زيادة دخول المزارعين والدخل الوطني وزيادة القدرة على الإدخار، وبالتالي القدرة على تمويل التوسع في الإستثمار الزراعي والتنمية والتأثير على عجز ميزان المدفوعات.

---

[1] عدنان فرحان الحوارين، **هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الإقتصادية**، الحوار المتمدن، العدد 3389، 2011/06/07، على الرابط WWW.ahewar.org

[2] السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية**، رؤية اسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 20.

الفرع الرابع: التصنيع والتنمية الإقتصادية

يعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات الأساسية في الإقتصاد فهو يؤدي دوراً هاماً في التنمية الإقتصادية كما يؤدي إلى حدوث تحولات اقتصادية، اجتماعية، سياسية كبيرة في المجتمع، وقد تأثر اقتصاديو التنمية الأوائل في عقد الأربعينات والخمسينات بالفكر الكلاسيكي فكانو شبه مجمعين على تأكيد أهمية التصنيع، وبخاصة الصناعة التحويلية كقائد للنمو، ويرى الفكر النيوكلاسيكي أن الصناعة تمتلك روابط قوية ببقية قطاعات الإقتصاد الوطني وتتمتع بالإنتاجية العالية مما يجعلها القطاع الأسرع نمو والعنصر الأساسي لزيادة الدخل وأداة لتوفير السلع وزيادة الصادرات[1].

إن معظم التحليلات التنموية أشارت إلى أهمية التصنيع في تحقيق تنمية اقتصادية رائدة في دول العالم الثالث، اعتباراً لعدة أسباب أهمها[2]:

- تجربة الدول المتقدمة والتي ساهم فيها التصنيع بالجزء الهام من التنمية،
- التصنيع هو السبيل الرئيسي لحل مشكلة البطالة،
- التصنيع أداة تنويع الصادرات وحل مشكلة عجز موازين مدفوعات الدول النامية الناجم عن احتلال معدلات التبادل الدولي بسبب تخصص هذه الدول في تصدير المنتوجات الأولية،
- التصنيع يحسن الإنتاجية وبالتالي الكفاءة الإقتصادية، لاسيما وأن مستوى الإنتاجية منخفض في معظم الدول النامية،
- التصنيع أداة احداث التغيير الهيكلي وهو يقاس بعدة مؤشرات أهمها:
- ✓ زيادة حصة الصناعة التحويلية خصوصاً في الدخل الوطني،
- ✓ انتقال العمالة من النشاطات منخفضة الإنتاجية إلى النشاطات عالية الإنتاج أي زيادة قوة العمل في النشاط الصناعي على حساب الزراعة،
- ✓ مؤشر بنية هيكلة الصادرات،
- ✓ التصنيع هو مسار تحقيق الإكتفاء الذاتي،
- ✓ يؤثر التصنيع في المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، تبعا للروابط الأمامية والخلفية النشطة التي تفرضها الصناعة.

[1] عبد الوهاب الامين، **التنمية الإقتصادية**، المشكلة والسياسات المقترحة مع اشارة الى البلدان العربية، الاردن، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 2000 ص، 209-238.

[2] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص156-157.

الفرع الخامس: التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية

إن الإتجاهات الراهنة تشير إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الإقتصاد العالمي، وإلى ظهور الكثير من المتغيرات التي انعكست على التجارة الدولية وعقدت من وضع الدول النامية كالسياسات الحمائية في الدول المتقدمة والسيطرة الشاملة للشركات متعددة الجنسيات وتحولت التجارة الدولية من محرك إلى قيد على النمو بفعل السياسات التجارية للبلدان الصناعية، ولقد مورست على الدول النامية العديد من الضغوطات من جانب المؤسسات والمنظمات الدولية من خلال تبني برامج الإصلاح والتحرير الإقتصادي وفتح أسواقها أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة وادماجها في الإقتصاد العالمي، وازدياد هذا الاتجاه بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة وما ترتب عنها من تغييرات جذرية في طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية وازدياد حدة التنافس التجاري بين الدول وارساء قواعد للتعامل تغطي جميع المجالات الإقتصادية.

وبالرغم من مجموعة المبادئ التي تحكم عمل المنظمة العالمية للتجارة والتي منها[1]: مبدأ تحرير التجارة العالمية، مبدأ عدم التمييز، مبدأ المنافسة العادلة، مبدأ الشفافية، مبدأ دعم اقتصاديات الدول النامية...إلخ، وبالرغم أيضا من الآثار الإيجابية التي تتوقع الإقتصاديات النامية الحصول عليها من انضمامها لهذه المنظمة والتي منها[2]: الإستفادة من النفاذ إلى الأسواق الدولية، تحقيق الكفاءة الإنتاجية المرتبطة بالتخصص في الإنتاج مما يؤدي إلى توظيف أمثل للموارد الإقتصادية، الإستفادة من امكانيات المنظمة في مجال التطوير والتدريب خاصة البرامج المصممة لتحسين الإقتصاديات النامية، حماية البيئة وتشجيع الإبداع...الخ، إلا أن العديد من العقبات تقف أمام استفادة الدول النامية من النظام التجاري العالمي الذي تسير هذه المنظمة دفته التي تحول دون استفادتها من الإنضمام إليها **ومن هذه السلبيات نذكر**[3]:

- ✓ ارتفاع حدة المنافسة الدولية مما يشكل تهديداً للصناعات المحلية وبالتالي تراجع الناتج وازدياد البطالة،
- ✓ الغاء برامج الدعم والإعانات الذي من شأنه أن يرفع أسعار السلع والخدمات خاصة الغذائية منها ويؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري،
- ✓ مزاحمة الشركات الدولية للإستثمار الوطني والسيطرة عليه،
- ✓ فرض واجبارية تعميق تخصص الدول النامية في انتاج السلع الأولية.

[1] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **التكامل الاقتصادي العربي في ظل تحديات العولمة الاقتصادية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلة صادرة عن جامعة حلوان، القاهرة، العدد 03، 2001، ص 08-10.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2000، ص 48.

[3] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص163.

الفرع السادس: التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية

إن مفهوم التنمية البشرية يشكل تطوراً بارزاً في مفهوم التنمية، وهو يرتكز على مقولة أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وبالتالي فإن غاية التنمية ينبغي أن تركز على توسيع خياراتهم وتحقيق رفاهيتهم بالدرجة الأولى، لذلك عرف في تقرير PNUD الصادر سنة 1990 وهو أول تقرير عن التنمية البشرية، بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وتشمل بالأساس العيش بحياة طويلة صحية، والحصول على المعارف والموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشة ملائم.

وبذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يقوم على جملة من المرتكزات أهمها[1]:

- **المرتكزات الإقتصادية:** استثمار الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاهية الإجتماعية وتكوين البنى التحتية والقضاء على البطالة،
- **المرتكزات الإجتماعية والثقافية:** المساواة الإجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم، الضمان الإجتماعي...الخ،
- **المرتكزات السياسية:** تحقيق الإستقرار في النظام السياسي، البناء المؤسساتي، احترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مرتكزات أخرى كالمرتكزات البيئية وغيرها.

إن الإهتمام بالتنمية البشرية هو أساس الإزدهار الإقتصادي في الدول النامية، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية دون توفر يد عاملة مؤهلة ومتعلمة وبصحة جيدة تحرص على تعظيم الإنتاجية والطموح إلى الإبتكار والتجديد ويحافظون على الإنجازات، كما أنه لا يمكن تصور توفر مناخ ملائم لتنفيذ الخطط التنموية في بيئة تتسم بارتفاع لمعدلات البطالة بين الشباب خصوصاً وبتدهور للحريات وحرمان من الحقوق وإن هذه المواصفات متى توفرت في المجتمع لمدة طويلة تدفع إلى عدم الثقة في البرامج التنموية وإلى كثرة التوقعات الخائبة التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى تاجيج مشاعر الإحباط وإلى الإضطرابات الداخلية، ويرجع كثير من المحللين إلى أن ما تعيشه البلاد العربية من اضطرابات يرجع إلى ارتفاع معدلات البطالة والعمالة بين الشباب المتعلم، حيث أن نصف السكان في البلدان العربية هم دون سنة 25 سنة، ومعدلات البطالة بينهم هي ضعف المعدل العالمي تقريبا، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 25% من خريجي الجامعات في مصر و 30% في تونس لا يستطيعون ايجاد فرصة عمل بدوام كامل.

الفرع السابع: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية

يتميز العالم اليوم بشكل جديد من التطور المجتمعي الذي يعتمد في سيطرته ونفوذه على المعرفة عموما والعلمية منها بشكل خاص، حيث يتعاظم فيه دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية في بناء

[1] ماجد مالك الرزامي،**التنمية البشرية والأمن القومي العربي، دراسة حالة دول الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه، دمشق، 2009، ص 18.

الإقتصاديات الحديثة، وهو ما يسمى باقتصاد المعرفة الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة وهذا يعني أن المعرفة تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية ويزداد النمو بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وهو ما يساهم أيضا في خلق الثروة حيث نجد أن أهم ما يميز هذا النوع من الإقتصاديات هو تقنية المعلومات ورأس المال الفكري.

يقدر الإقتصاديون أن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في دول OCED مبني على المعرفة، فقد ازدادت الصناعات المبنية على المعلومات في معظم الدول المتقدمة بالنسبة إلى مجمل الصناعة وبشكل ملحوظ، ويتبين ذلك من زيادتها في صادرات هذه الدول حيث تراوحت هذه الزيادات لتصل إلى 36% في حال اليابان و37% للولايات المتحدة و 43% في ايرلندا و 32% في المملكة المتحدة...إلخ، ويزداد استثمار الدول في المعرفة والمعلومات من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والتطوير في القطاعين العام والخاص، فالإستثمار في المعلومات أصبح أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية كما يزيد في فرص العمل، ومن مؤشرات اقتصاد المعرفة نذكر[1]:

- **مؤشرات العلم والتكنولوجيا:** وهي بالتحديد البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية واحصائيات براءات الإختراع، والمنشورات العلمية، وميزان المدفوعات التكنولوجية...إلخ،
- **المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الإبتكار** أي حماية الإبتكارات التكنولوجية ومهارات الإبتكار...إلخ،
- **المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية،** ومنها التعليم والتدريب، الكفاءات والمهن.

الفرع الثامن: التنمية والتنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية وتعرف على أنها تلك التنمية التي تسعى إلى الإستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون الحاق الضرر بالأجيال المستقبلي، وهو ما سنتطرق إليه بنوع من التفصيل في المبحث الموالي[2].

المطلب الثالث: سياسات التنمية الإقتصادية

الفرع الأول: سياسة التنمية الزراعية الريفية

تتلخص هذه السياسة التنموية فيما يسمى بالثورة الخضراء، حيث سمح التقدم التكنولوجي والإكتشافات العلمية الحديثة في مجال علم الأحياء والكيمياء بفتح آفاق لتطوير الزراعة من خلال ابتكار أصناف محسنة من البذور واستخدام الأسمدة والمبيدات والآلات المتطورة، مما سمح بزيادة الإنتاجية أضعافاً كثيرة في القطاع الزراعي ومواجهة النمو السكاني ومشكلة ندرة الأرض.

[1] مرال توتليان، **اقتصاد المعرفة**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006، ص 21-33.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الإقتصادي**، القاهرة، 2006-2007، ص75-80.

إن هذه الإستراتيجية التي اعتمدتها العديد من الدول النامية وبعض الدول الأخرى مثل الصين، الهند، باكستان، المكسيك واندونيسيا لم يكن الهدف من ورائها فقط تحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية من خلال اعادة توزيع الأراضي، وانما احداث انطلاق اقتصادي عن طريق استراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة التي تسمح ب[1]:

- ✓ توفير الإحتياجات الغذائية،
- ✓ توفير سوق للسلع الغير زراعية تبعا للإرتفاع المسجل في مداخيل المزارعين وبالتالي ارتفاع الطلب الإستهلاكي،
- ✓ توفير مدخلات للإنتاج الصناعي.

إن تجربة التحول الزراعي التي خاضتها الدول النامية أبرزت جملة من الإنتقادات الموجهة للثورة الخضراء منها[2]:

- ✓ التبعية القوية للخارج بسبب أن الأنواع الجديدة من البذور التي تنتج في المخابر الاجنبية، وكذا الأسمدة والآلات والتجهيزات اللازمة للزراعة تأتي كلها من الخارج وتهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات،
- ✓ أدت مكننة القطاع الزراعي إلى تضخيم معدلات البطالة،
- ✓ زادت الثورة الخضراء من حدة عدم العدالة الجهوية والإجتماعية بسبب تركيز الإنتاج الثروة والسلطة.

الفرع الثاني: سياسة الصناعات المصنعة

إن محور هذه الإستراتجية أو السياسة هو اعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وهي تشكل تطبيقاً واقعياً لنظرية النمو غير المتوازن، حيث تعطى الأولوية في الإستثمار لإقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال لحراك اقتصادي بنشوء صناعات تكاملية للصناعات الموجودة من قبل، ويرى ج.د دبرنيس اعتماداً على نظرية أقطاب النمو أن الصناعات المصنعة كقطب نمو كفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة انتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى اعادة هيكلة الإقتصاد، لما لها من آثار دفع عجلة التنمية إلى الأمام ، وهو يرى أن هذه الصناعات في الفروع التالية:

- ✓ مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى،
- ✓ الفروع الكبيرة للصناعات الكيمياوية،
- ✓ انتاج الطاقة الصناعات البيتروكيمياوية.

وكمثال على هذه التجربة فإن الجزائر اعتمدت هذه السياسة 1966-1977 بإقامة صناعات ثقيلة في ميدان المحروقات: التعدين، الميكانيك، الكهرباء، الالكترونيك...، تميزت بالخصائص التالية[3]:

---

[1] داود محمد صبح، **استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الإقتصادية في الأردن**، مذكرة ماجستير، جامعة الأردن، 1995، ص 4-5.

[2] Matouk BELATTAF,**économie du développement**, edition office des publications universitaires, Alger, P 123.

[3] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص 101.

- ✓ هي صناعات كثيفة رأس مال وبالتالي ضعيفة لخلق فرص العمل،
- ✓ ذات تبعية تكنولوجية كبيرة للخارج،
- ✓ تتجاوز القدرة الإنتاجية مما ضخم التكاليف وسبب سوء استخدام الموارد، وبالتالي التوجه لطلب دعم الدولة وتفاقم المديونية الخارجية.

ولقد تم التخلي عن هذه السياسة منذ عام 82/1981 ونهائياً منذ 1988 مع حركات اعادة الهيكلة، ثم تبني برامج التكييف الهيكلي لاحقا، وقد أفضى تطبيق سياسة الصناعات المصنعة في كثير من البلدان النامية إلى نتائج متواضعة بسبب العراقيل التي واجهتها ومنها[1]:

- ✓ اعتماد الصناعات الثقيلة على تكنولوجيا كثيفة رأس مال، وهو ما يطرح الحاجة لرؤوس أموال ضخمة لا تتوفر للدول النامية،
- ✓ انعدام مرونة العلاقة بين استيعاب الإستثمار والعمالة، وهو ما يجعل هذه السياسة تستنزف القدرات المالية دون أثر بارز على تخفيض البطالة،
- ✓ تحتاج الصناعات الثقيلة لتأطير عال في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهو مايستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات والمتمثلة في تكوين الإطارات، وقبل التمكن من ذلك على الدول النامية أن تستعين بالخبرات الأجنبية، وهذا معناه زيادة العبء المالي.

وتبعاً لذلك فإن سياسة الصناعات المصنعة لم تحقق الأهداف المرجوة منها وكان من آثارها[2]:

- ➢ أنها لم تكن في مستوى طموحات الدول النامية لأنها تجمع العديد من التناقضات كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الإستيراد، واعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع انتشار البطالة، وارتفاع أسعار المعدات والتجهيزات مع الإفتقار إلى رؤوس الأموال الضرورية،
- ➢ أقامت الدول التي طبقت هذه السياسة قاعدة صناعية تعتمد كلياً على الخارج، مما جعل أغلب المشاريع المقامة على كاهل هذه الدول، وهو ما زاد من الإنفاق الحكومي وسبب عجزاً في الميزانية العمومية مع ارتفاع في معدلات التضخم،
- ➢ زادت من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، وكان لذلك تأثيراً سلبياً على القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى مشاكل اكتظاظ المدن بالمهاجرين.

الفرع الثالث: سياسة احلال الواردات

تستلهم هذه السياسة التي طبقتها دول امريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعض دول جنوب شرق آسيا بداية من السبعينات نظرية النمو المتوازن بالتركيز على احلال الواردات بالتصنيع المحلي، مع تطبيق اجراءات

[1] زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 08، 2010، ص 170.

[2] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية ، **مرجع سابق**، ص 102.

دعم واجراءات حمائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية من أجل رفع القوة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية، ومن بين الأهداف الموتخاة من تطبيق هذه السياسة نجد[1]:

- ✓ زيادة معدلات الإدخار والإستثمار من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالإنتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية، فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع فيرتفع معدل الإدخار والإستثمار،
- ✓ اقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة،
- ✓ توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطية أو الرأسمالية.

إن سياسة احلال الواردات وان كانت قد سمحت لبعض الدول النامية بتحقيق الإكتفاء الذاتي في الصناعة سنوات الستينات كالبرازيل مثلا التي غطى انتاجها المحلي تسعة أعشار الإحتياجات من المنتوجات الصناعية، إلا أنها فشلت في احداث انطلاق الإقتصادي المأمول في العديد من الدول النامية وذلك لعدة أسباب نذكر منها[2]:

- ➢ ارتفاع حدة عدم العدالة الإجتماعية، فقد بينت دراسات ميدانية أجريت على بعض الدول التي طبقت هذه السياسة أنها أدت إلى تعميق التفاوت في الدخل بين طبقة العمال والفلاحين، وطبقة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال، حيث أن هذه الأخيرة انصب استهلاكها على السلع الإستهلاكية المستوردة من الخارج مما دفع بالإنتاج الصناعي الإحلالي إلى انتاج هذه السلع، ولكن دون جدوى لأن نمط الإستهلاك لدى هذه الطبقة لم يسمح برفع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية من هذه السلع، بسبب رغبة تلك الطبقة في شراء ماهو مستورد،
- ➢ لم تساعد في حل مشكلة البطالة بسبب أن تخفيض تكلفة رأس المال شجع الصناعة على الإعتماد المكثف على رأس المال على حساب اليد العاملة،
- ➢ تعميق التبعية للدول الرأسمالية في مجال السلع الرأسمالية، وبالتالي لم تحقق هذه السياسة هدفها في تقليل الواردات بل أحدثت فقط تغييراً في هيكلها بانخفاض حصة الواردات من السلع الإستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطية والرأسمالية،
- ➢ اهمال القطاع الزراعي مما نجم عنه عدم قدرته على تلبية احتياجات القطاع الصناعي من الغذاء ومن المواد الخام،
- ➢ اصطدام التوسع في الإنتاج بضيق السوق المحلية مع عدم امكانية ولوج الأسواق الخارجية إما بسبب الحماية أو المنافسة الدولية الشديدة،
- ➢ مشكل التمويل الذي ظل يعتمد على الإقتراض والمساعدات الخارجية والتمويل بالعجز،

[1] داود محمد صبح، **مرجع سابق**، ص 12.

[2] داود محمد صبح، **مرجع سابق**، ص 13.

- استيراد التكنولوجيا الأجنبية بدل السعي إلى انتاجها.

الفرع الرابع: سياسة ترقية الصادرات

ترتكز هذه السياسة على انشاء صناعات تحويلية تعتمد كمدخلات المواد الخام المتواجدة بوفرة في البلدان النامية، وتنتج سلعاً استهلاكية مصنعة أو نصف مصنعة إلى الأسواق الدولية للإستفادة من القيمة المضافة العالية المحققة، لذلك يطلق على هذه السياسة أحياناً سياسة احلال الصادرات، أي احلال الصادرات الحديثة المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية، وتمتاز هذه السياسة عن سابقتها ب[1]:

- ✓ توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير،
- ✓ الإستفادة من وفورات الحجم لكونها متوجهة نحو الخارج، بمعنى آخر تعتمد على الأسواق الخارجية عكس سياسة احلال الواردات المتوجهة نحو الداخل باعتمادها على السوق المحلية،
- ✓ تحقق أهداف زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل.

إن الخلفية النظرية لهذه السياسة التي تسمى أيضا سياسة التصنيع من أجل التصدير وتستلهم روح الرأسمالية لاسيما نظرية الإمتيازات المقارنة لريكاردو التي تنصح بأن يتخصص كل بلد في انتاج السلع التي يمتلك فيها مزايا نسبية وغزارة في العوامل، ونموذج هارود–دومار الذي يعتبر قطاع التصدير قطاعا قائداً للنمو، بالإضافة إلى العديد من الدراسات التطبيقية التي أثبتت العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كدراسة بلازا عام 1978 التي أجراها على 11 دولة نامية استطاعت أن تنجز قاعدة صناعية، وبينت أن نمو الصادرات بنسبة 25% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي بمقدار 01% ، وايضا دراسة رام سنة 1987 التي أجراها على 88 دولة نامية وأثبتت هي الأخرى صحة العلاقة الإيجابية بين المتغيرين المذكورين وتعمل هذه الإستراتيجية أي التصنيع من أجل التصدير وتحقيق الأهداف التالية[2]:

- ✓ رفع معدل النمو الإقتصادي عن طريق زيادة التصدير،
- ✓ تنويع الصادرات،
- ✓ ديناميكية الإستثمارات الأجنبية داخل القطاعات الموجهة للتصدير،
- ✓ اعطاء الأولوية لنمو القطاعات الصناعية التجهيزية،
- ✓ الإستفادة من القيمة المضافة العالية الناتجة عن التصنيع،
- ✓ الإعتماد على الميزة النسبية للدول النامية فيما يخص وفرة مدخلات الصناعة من المواد الأولية،
- ✓ التغلب على ضيق السوق المحلية والتوجه نحو الأسواق الدولية،
- ✓ استيعاب التكنولوجيا والبحث عن تطويرها محلياً،

[1] داود محمد صبح، **استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الإقتصادية في الأردن** ، مرجع سبق ذكره، ص 14–15.

[2] داود محمد صبح، **المرجع نفسه**، ص 17–18.

- ✓ توفير العملة الصعبة،
- ✓ انشاء قاعة صناعية قوية.

إن هذه الإستراتيجية التي رصدت لها الدول النامية حزمة كبيرة من الإجراءات القانونية المشجعة للإستثمار المحلي والأجنبي، وموارد كبيرة، عرفت جملة من الصعوبات ميدانياً نشير إلى بعضها فيمايلي[1]:

- ➢ عدم قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب ظروف التبادل الدولي، وممارسات الشركات متعددة الجنسيات، مما أثر سلباً على ايرادات الدول النامية من العملة الصعبة،
- ➢ اختلال الهيكل الاقتصادي وظهور الإزدواجية فيه حيث يظهر قطاع متقدم تكنولوجياً قطاع التصدير وقطاع متخلف قطاع اشباع الحاجات الداخلية بشكل يجعل النمو المحقق في القطاع المتقدم لا تنسحب ثماره على بقية القطاعات وبالتالي لا يتمكن الإقتصاد من تحقيق الإنطلاق،
- ➢ تبعية الدول النامية تكنولوجيا للدول المتقدمة التي تحرص دائماً على اعتماد تكنولوجيا أكثر تطوراً من تلك تصدرها،
- ➢ ارتباط انتاج هذه الصناعات بتقلبات الطلب على منتجاتها في اقتصاديات الدول الأجنبية،
- ➢ التمويل باعتماد القروض الخارجية وما نجم عنه من تفاقم المديونية،
- ➢ الوقوع في فخ التضخم، اذ لجأت الدول النامية من أجل زيادة صادراتها إلى تخفيض عملتها الوطنية، ومعلوم أن هذا الإجراء لا يكون فعالاً إلا في حالة تمتع السلع المصدرة بمرونة طلب عالية،
- ➢ تعتمد هذه السياسة على عمل نشيط للشركات الدولية التي عملت على اقامة صناعات ضعيفة التوليد للقيمة المضافة وكثيرة التلويث للبيئة مستفيدة من وفرة الطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، مع عملها على توزيع التكنولوجيا في شكل حلقات على عدد من الدول وبالتالي لا تستفيد الدول النامية إلا من حلقة تكنولوجية واحدة.

المطلب الرابع: برامج التكييف والتثبيت الهيكلي

لم تحقق الإستراتيجيات والنماذج التنموية التي تبنتها العديد من البلدان النامية طيلة عشريات الخمسينات والستينات والسبعينات نجاحاً كبيراً، بل أوصلتها الى مأزق تنموي أبرز مظاهره ارتفاع حدة الفقر وتفاقم المديونية الخارجية، لذلك وبداية من الثمانينات بدأ التوجه نحو البحث عن الإنطلاق الإقتصادي بتبني سياسات جديدة لكن هذه المرة تحت مظلة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهي السياسات التي أطلق عليها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي[2]، وتشير هذه البرامج إلى مجموعة السياسات الإقتصادية التي يطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدول النامية بتبنيها بوصفها شرطاً مسبقًا للحصول على القروض.

[1] زوزوي محمد، **مرجع سابق**، ص 229.

[2] Matouk BELATTAF, op.cit. p132-134.

الفرع الأول: سياسات التثبيت الهيكلي (الإستقرار الإقتصادي)

تتضمن مجموعة من الإجراءات القصيرة الأجل والهادفة لتسوية العجز الخارجي ومكافحة التضخم الداخلي في غضون 12 إلى 18 شهر، وغالباً ما يقوم صندوق النقد الدولي بالإشراف على وضع هذه السياسات ومراقبة تنفيذها، وهي توظف ثلاث جوانب للسياسة الإقتصادية وهي[1]:

أولا: السياسة المالية:

تهدف هذه السياسات إلى تخفيض عجز الميزانية بتقييد النفقات الجارية للحكومة مع اعتماد تغييرات في النظام الضريبي لزيادة حصيلة الضرائب ورفع القدرة الشرائية للسكان وزيادة الموارد، وأهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار:

- توسيع الوعاء الضريبي والغاء بعض الامتيازات الضريبية أو خفضها، مع رفع المعدلات الحدية للضرائب في الأجل القصير، والإنتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي مع فرضها على الأجور والزيادات في الإشتراكات الموجهة للضمان الإجتماعي، ورفع الرسوم على المنتجات البترولية، مع ضرورة أن يواكب ذلك اصلاح في النظام الضريبي وتحسين لأداة الإدارة الضريبية،
- تخفيض النفقات الجارية لحكومة وتغيير بنيتها من خلال: تقييد الأجور في القطاع العام وتجميد حجم الإستخدام، مراجعة نظام الضمان الإجتماعي ومعاشات التقاعد، تخفيض النفقات ذات الطابع الإجتماعي، الغاء كل أشكال الدعم سواء الموجه إلى الخدمات الإجتماعية، أو المواد الغذائية الأساسية، أو دعم الصادرات...إلخ،
- تجنب دخول الدولة في المشاريع الإستثمارية التي يمكن للخواص القيام بها، وإلغاء الدعم الممنوح للوحدات الإنتاجية التي تحقق خسارة في القطاع العام.

ثانيا: السياسة النقدية

تهدف هذه السياسة إلى خفض الطلب الكلي عن طريق تقييد الائتمان المحلي، وأهم الإجراءات اللازم اتخاذها في هذا الإطار:

- اصلاح هيكل أسعار الفائدة ورفع القيود التي تحول دون التحرك الحر لسعر الفائدة، مع ضرورة أن يتم تبني نظام التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بالخصوص إذا كان مناخ الإقتصاد الكلي غير مستقر، وهذا لتفادي الآثار السلبية المحتملة للإلغاء الفجائي لأنظمة سعر الفائدة،
- زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لزيادة مستوى الإدخار،

[1] ابراهيم اديب ابراهيم، **برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الإقتصادية للدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 2004، ص 6-13.

- وضع حدود عليا للإئتمان المصرفي، أو ما يسمى بالسقوف الإئتمانية،
- اصلاح النظام البنكي وتأهيله لتحريك مستوى الإدخار،
- تقليل معدلات السيولة.

ثالثا: سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة سعر الصرف إلى معالجة عجز ميزان المدفوعات وتوفير الإيرادات اللازمة لمواجهة خدمات الدين الخارجي، وهو ما يشكل الهدف المحوري برامج التثبيت الهيكلي، ويرى صندوق النقد الدولي أن العديد من البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات تقوم بتحديد أسعار صرفها بطرق تحكمية مبالغ فيها ولا تعكس حالة السوق، وهو ما يؤثر سلباً على تنافسية صادرات البلد في الأسواق الخارجية بالنظر لإرتفاع أسعارها، وبالتالي فهو يؤثر سلباً على ميزانها التجاري بسبب انخفاض الصادرات، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ذلك الوضع يشجع على ظهور الأسواق الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة ويكون لها سعران: السعر الرسمي الذي تعلنه الحكومة والسعر غير الرسمي السائد في السوق السوداء، وفي هذا الإطار ينصح بتخفيض قيمة العملة الوطنية.

إن الدافع وراء المناداة بهذا الإجراء هو أن المغالاة في قيمة العملة سبب من أسباب تهريب رؤوس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء، وعامل من عوامل عزوف المستثمرين الأجانب عن الإستثمار داخل البلد، لذلك فإن إجراء تخفيض قيمة العملة ستكون له نتائج في الإتجاه المقابل، كما أنه يعمل على توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموزاية، وعلى إحداث آثار على الصادرات والواردات وتدفق رأس المال وتحويلات العاملين بالخارج، تصب كلها في جهة تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: سياسات التكييف الهيكلي

وتتضمن هذه السياسات مجموعة الإجراءات متوسطة الأجل أي من 03 الى 05 سنوات، وتهدف إلى تحقيق النمو المستمر، وغالباً ما يتولى البنك الدولي الإشراف على وضع هذه السياسات ومراقبة تنفيذها، وتركز هذه السياسات على مبدأ الحصول على الأسعار الحقيقية من خلال الحد من تدخل الدولة والتحرير والخصخصة وغيرها من الإجراءات المطبقة على جانب العرض، وأهمها[1]:

أولا: الخصخصة

تهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتقليل دور القطاع العام، لاسيما وأن تبني الكثير من الدول النامية للنموذج الإشتراكي سابقاً الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع العام يتعارض وفلسفة البنك الدولي التي تنظر إلى القطاع الخاص بوصفه القطاع الأكفأ في تخصيص الموارد وبالتالي فإن الموارد يجب تحويلها إليه لزيادة كفاءة الإقتصاد، كما أن الممارسات السابقة لمؤسسات القطاع العام المتسمة بضعف الإنتاجية وهدر الموارد حمل ميزانية

[1] ابراهيم اديب ابراهيم، **مرجع سابق**، ص 6-13.

الدولة تكاليف باهظة دون مردود، لذلك تتضمن هذه البرامج تصفية هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص وفق جدول ومني متدرج، مما يسمح بتخفيف أعباء الميزانية وتوفير موارد تستخدم لسداد الديون.

ثانيا: التحرير

ويعني في شكله العام رفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية والإنفتاح على الإقتصاد العالمي، وأهم الإجراءات في هذا الشأن نجد:

- تحرير التجارة الخارجية وازالة العوائق الإدارية والتسعيرية أمام الصادرات والواردات كتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات والغاء المؤسسات الحكومية العاملة في مجال تسويق الصادرات، مما يسمح بتحقيق الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بسبب المنافسة، والبحث عن أسواق جديدة،
- التخلي عن سياسة حماية الصناعات المحلية،
- الغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية،
- رفع الأسعار وعدم تدخل الدولة في آليات العرض والطلب،
- الشفافية وحرية حركة العملة الصعبة داخل الدولة وخارجها.

ثالثا: الحد من تدخل الدولة

ويهدف هذا البند إلى فتح المجال أمام آليات اقتصاد السوق وذلك من خلال:

- تقليص دور الدولة في مجال النشاط الإقتصادي وحصره فقط فيما تعجز عنه الأسواق كالتعليم والدفاع والبنية التحتية...الخ،
- ازالة كل تقييدات النشاط الخاص وتوفير البنية المؤسساتية والقانونية الملائمة لعمله،
- اخضاع نشاط الدولة للمراقبة والمساءلة والتدقيق.

الفرع الثالث: تقييم برامج التثبيت والتكييف الهيكلي

إن برامج التثبيت والتكييف الهيكلي المنبثقة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي كانت في بداياتها تحترم خيارات الدول التي أضفت على القطاع العام دوراً رئيسياً في التنمية وفرضت رقابة على الأموال الأجنبية تحولت منذ بداية عقد الثمانينات إلى سياسة ليبيرالية تطبق فلسفة واحدة على جميع الدول مهما اختلفت ظروفها، وتنطلق من مبدأ أن الإختلالات التي تعاني منها الدول النامية على وجه الخصوص ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل اختلالات هيكلية تحتاج مدة أطول لمعالجتها.

وبالرغم من التحسن الطفيف الملاحظ في المؤشرات الإقتصادية للبلدان التي طبقت تلك البرامج، إلا أن تلك الإصلاحات لم تمر دون آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة أهمها:

- تركزت الإصلاحات على اعطاء الأهمية الكبرى لدور السوق في الإقتصاد والثقة الكاملة في ميكانيزماته لتحقيق التوازن وفقا للفلسفة الليبرالية التي تسهر مؤسسات برتون وودز على نشرها، والواقع أن الظروف

الإقتصادية للبلدان النامية تفتقر لمقومات كفاءة عمل السوق، حيث تعاني من ضعف المؤسسات المالية والنقدية والدور التدخلي للدولة والإحتكار...إلخ،

- بينت التجارب أن التحرير المالي لم يؤت نتائجه المتوقعة بسبب أن الإدخار لا يستجيب آنيا في هذه الدول لارتفاع معدلات الفائدة، بل يرتبط أساسا بتبنى توزيع الدخول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاختلالات الخارجية لا يمكن تصحيحها فقط من خلال رفع الصادرات وتقليص الواردات في المدى القصير، وتنويع الهياكل في المدى الطويل، حيث عملياً يصطدم اعادة التوازن بضعف مرونة الصادرات وصلابة الطلب على الواردات، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية لا يعملان إلا على تعميق العجز الخارجي،
- إن تحقيق استقرار على مستوى المؤشرات الكلية في بعض الدول كان على حساب تدهور اجتماعي معتبر من جراء تخفيض الأجور ورفع أسعار المنتجات الأساسية بسبب خفض العملة والغاء الدعم، وقد أدى كل ذلك إلى اضعاف القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع، من جهة أخرى أدت الخوصصة إلى تسريح عدد هائل من العمال، وأدى رفع تكاليف التمدرس إلى تنامي ظاهرة التسرب المدرسي لاسيما بالأسر الفقيرة،
- إن الظروف السابقة تؤدي على المستوى السياسي إلى ظهور اضطرابات ومظاهرات واسعة واضطرابات متتالية مما يهدد بوقوع الدولة في دوامة من الفوضى السياسية،
- إن هدف خفض معدلات التضخم لم يتحقق واقعياً من تلك البرامج بل بالعكس فقد أدى تطبيقها إلى نتائج عكسية حيث ارتفع معدل التضخم إلى مستويات كبيرة جداً، وقد كان تبرير صندوق النقد والبنك الدوليين إلى أن الضغوط التضخمية آثارها مؤقتة، في حين أثبتت التجربة أنها لمدة طويلة، ويرجع ذلك إلى تلك البرامج وإن كانت ناجحة في الضغط على الطلب الكلي من خلال تقليل المعروض النقدي إلا أنها غير قادرة على زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، وبالتالي فإن السياسة الإنكماشية المنتهجة تكرس التضخم نتيجة انخفاض العرض، وتزيد الهوة الإجتماعية في توزيع الدخول من جهة أخرى، فضلاً على عن أن آلية تحرير الأسعار تعتبر قناة للنقل المباشر لآثار التضخم العالمي إلى الإقتصاديات النامية[1]،
- إن عمليات اعادة الجدولة في الحقيقة تعتبر بمثابة تسكين مؤقت للحاجة الملحة إلى التمويل، لتعود هذه الحاجة للظهور بعد فترة قصير ومستوى أكثر الحاح فيما بعد،

[1] بن بلقاسم سفيان، **تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 115-116.

- معالجة خلل ميزان المدفوعات عن طريق خفض سعر الصرف يستند إلى افتراض لا يتوفر في حالة الدول النامية، وهو افتراض مرونة الطلب والعرض حيث تعاني هذه الدول من أحادية صادراتها وتنوع وارداتها في ظل التقسيم الدولي للعمل المفروض عليها،
- إن سياسات احتواء التضخم ومعالجة العجز المالي وفتح الأسواق للمنافسة الخارجية، قد تصلح لتحسين التوازن الإقتصادي، وتعتبر شرطاً لازماً ولكنه غير كاف لتحقيق النمو والإستقرار السياسي والإجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم تجانس الدول يقتضي بشكل موضوعي أن يقوم كل بلد بسياسته الإصلاحية التي تنطلق من خصوصية وضعه وتلائم واقعه ثقافياً وحضارياً ودينياً[1]،
- يمكن القول أن برامج التثبيت والتكييف الهيكلي تهدف إلى اعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بما يخدم مصالح الدول المتقدمة من حيث استمرار تدفق سلعها اليها، ومن ثم تحويل صاف الاموال عن طريق تقنية الاسعار وتدهور شروط التبادل وارتفاع تكاليف خدمات الدين الخارجي[2]،

* لذلك هاجم المفكر الاقتصادي الكبير ستيجليتر بشدة برامج الصندوق والبنك الدوليين، معتبرا اياها مساهمة في صناعة ازمات دول العالم الثالث من خلال الوصفات الغير مناسبة، وقد بين في كتابه خيبات العولمة كيف ساهمت تلك السياسات والبرامج في انهيار عديد الإقتصاديات النامية كالأرجنتين ودول افريقيا جنوب الصحراء، ليخلص إلى أنه في العموم أن حالات اخفاق تلك السياسات أكثر بكثير من الحالات التي حققت فيها نجاحاً[3].

الفرع الثالث: التطورات و الأهداف الجديدة للتنمية (الأهداف الإنمائية للألفية):

لقد تم تضمين الأهداف الدولية للتنمية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، بالأضافة الى هدف آخر يتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية والتي تحتوي على ثمانية أهداف أو غايات رئيسية وثمانية عشر هدفاً فرعياً، وقد اتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية لكل هدف من تلك الأهداف، ومما يسجل في هذا الإطار[4]:

- يعكس اختيار أهداف الألفية العالمية ومؤشراتها، الأولوية التي اعطاها المجتمع الدولي للبلدان الأقل نمواً، لذلك فإن أوضاع هذه البلدان كانت حاضرة بقوة في خلفية التفكير عند وضع هذه الأهداف، التي تم النظر إليها باعتبارها تشكل الأولويات الأكثر الحاحاً على الصعيد العالمي،

---

[1] عفيف عبد الكريم صندوق، **دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه، دمشق، 2005، ص 25.

[2] عفيف عبد الكريم صندوق، **مرجع سابق**، ص 118.

[3] زرزار العياشي، **الإطار النظري لسياسات الاصلاح الإقتصادي بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية**، ملتقى وطني: قراءات حديثة في التنمية، يومي 12-13 ديسمبر، 2009، جامعة باتنة، الجزائر، ص 16.

[4] علي عبد القادر علي، **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 05، العدد02، جوان 2003، ص 32-33.

- بالنسبة للدول الأقل نمو وبالخصوص أين يتم تسجيل نسب فقر مرتفعة، ومؤشرات الصحة والتعليم متدينة يمكن لأهداف الألفية أن تشكل الإطار العام الموجه لاستراتيجية التنمية الوطنية،
- التعامل مع الأهداف والمؤشرات بذكاء، واكتشاف دلالاتها المختلفة حسب البلدان أمر ضروري لمعرفة الواقع بشكل علمي وللتمكن من تحديد الأولويات بشكل صحيح وتصميم التدخلات المناسبة لمعالجة المشكلات.

الفرع الرابع: الأهداف الثمانية التي يجب تحقيقها وتتمثل في[1]:

- **القضاء على الفقر والجوع:** حيث يجب تخفيض نسبة الأشخاص اللذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد أو اللذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015، ولا يعني الفقر والحرمان المادي فقط ولكنه يضم انعدام المسكن الغير ملائم، عدم القدرة على الحصول على العلاج أو الذهاب إلى المدرسة، عدم معرفة القراءة والكتابة، البطالة...إلخ،
- **تحقيق التعليم الإبتدائي للجميع:** يجب أن يكمل جميع الأطفال الذكور أو الإناث التعليم الإبتدائي بحلول عام 2015، باعتبار التعليم ركن أساسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ويوسع الخيارات والمهارات لدى أفراد المجتمع،
- **تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم المرأة:** يجب القضاء على التفرقة بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والمتوسط وفي جميع المراحل التعليمية،
- **خفض عدد وفيات الأطفال:** يجب خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث،
- **تحسين صحة الأمهات الحوامل:** يجب خفض نسبة الوفيات بين الأمهات في فترة الحمل والولادة إلى الربع، فوجود أمهات مريضات أو عدم وجود أمهات للأطفال الرضع يشل عملية نمو الاسرة بأكملها،
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وجميع الأمراض الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها،
- ضمان بيئة جيدة ودائمة أي يجب وقف فقدان الموارد البيئية،
- خفض عدد الأشخاص اللذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب نظيفة إلى النصف،
- تحقيق تحسن ملحوظ في حياة أكثر من 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول 2020،
- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

[1] علي عبد القادر علي، **مرجع سابق**، ص 30-33.

الفرع الخامس: نحو استراتيجية ملائمة للتنمية الإقتصادية

انطلاقاً مما سبق من الضروري وضع اطار فكري وتنظيمي يعمل على تفعيل مختلف الظروف لصالح تحقيق التنمية والإستفادة منها بما يتماشى ويتناسب مع خصوصية كل بلد، ويقوم هذا الإطار على مجموعة من المبادئ والأسس وهي[1]:

أولا: مبدأ توفير البنية الملائمة للتنمية الإقتصادية: والذي يعد شرطاً أولياً من شروط نجاح برامج التنمية في البلدان المتخلفة، وأن عناصر البيئة الملائمة متعددة أهمها: تغيير البناء الإجتماعي، الإستقرار السياسي، الإيمان بامكانية تحقيق التنمية الشاملة ومشاركة الجماهير،

ثانيا: مبدأ اعطاء الاولوية في الإهتمام للعنصر البشري: لاعتباره استثماراً طويل الأجل وهو العنصر المجدد لعملية التنمية،

ثالثا: مبدأ تدخل الدولة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية: وذلك بسبب أوضاع الدول النامية والعوائق التي تعترض التنمية وبسبب عجز القطاع الخاص أو الادخار الفردي عن تمويل جميع برامج التنمية التي يتطلبها الإقتصاد والافتقار إلى العنصر المنظم والبنية التحتية،

رابعا: مبدأ التعاون والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص،

خامسا: مبدأ الاستخدام العلمي لآلية التخطيط ولالية السوق: وذلك على إعتبار أن التنمية لا يمكن أن تتحقق مرة واحدة أو في فترة زمنية قصيرة، وإنما تتم على مراحل ينتقل فيها المجتمع من مستوى إلى آخر أكثر تقدماً وهذا لابد من وجود أجهزة لتوجيه النشاط الإقتصادي وضمان تحقيق أهداف التنمية مع أقل ما يمكن من الأخطاء والإستفادة القصوى من الموارد والإمكانيات الوطنية المتوفرة،

سادسا: مبدأ حماية التنمية الإقتصادية من الآثار السلبية للتجارة الدولية: وذلك نتيجة اللاتكافؤ في العلاقات الإقتصادية الدولية والمخاطر التي تواجه البلدان النامية.

المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية ادراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداماً، بعد أن ارتبط نمط الحياة الإستهلاكي المنبثق عن أزمات بيئية خطيرة، مما دفع بالعديد من منتقدي هذا النموذج التنموي إلى الدعوة الى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الإنسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة والعمل على حماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى، ونتيجة لذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يعالج قضايا البيئة وعلاقتها بالموارد الطبيعية والإقتصادية وكذا الإجتماعية والتكنولوجية من أجل صيانتها والمحافظة عليها للأجيال

[1] عبد الحسين وادي العطية، **الإقتصاديات النامية أزمات وحلول**، دار الشوق للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2001، ص 206-229.

الحاضرة والمستقبلية، حيث يتناول هذا المبحث الأطر النظرية للتنمية المستدامة من خلال ثلاث مطالب أساسية...

المطلب الأول: مراحل التطور التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة

تطورت التنمية المستدامة تاريخياً نتيجة لقصور مفاهيم التنمية سابقاً، ونتيجة أيضا للتدهور البيئي الخطير الذي عرفته الكرة الأرضية بسبب النشاطات غير المسؤولة، بسبب الإستعمال اللاعقلاني للطاقة ومختلف الموارد الطبيعية في العمليات التصنيعية الملوثة للبيئة.

ومع بداية سبعينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على العديد من مشاكل التدهور البيئي الذي أصبح يهدد الحياة البشرية، وكان هذا طبيعياً في ظل اهمال التنمية للجوانب البيئية طوال السنوات الماضية، وعليه كان لابد من ايجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، فعقدت الكثير من القمم والمؤتمرات التي عنيت بالبيئة وبكيفية تحسين النشاطات الإقتصادية بالشكل الذي يتماشى مع متطلبات البيئة، وقد ساهمت هذه المؤتمرات العالمية والإتفاقات الدولية المصاحبة لها في تطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل كبير، والذي يمكن تقسيمه الى مرحلتين:

الفرع الأول: مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي وبداية الاهتمام بحماية البيئة 1950-1987

- **سنة 1950** ظهرت أول فكرة للاهتمام بالبيئة، حيث نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة وهي منظمة عالمية أنشئت سنة 1948 ومقرها بسويسرا، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية وهدف في محتواه إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد اعتبر هذا التقرير رائداً خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الإقتصاد والبيئة في ذلك الوقت[1].
- **في سنة 1968** أنشئ نادي روما حيث ضم عديد من العلماء والمفكرين والإقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعى هذا النادي الى ضرورة اجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[2].
- **في سنة 1971** نشر نادي روما تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الإقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2100، ولعل من أهم نتائجه هو أنه سيحدث خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيره[3]، كما تم نشر دراسة لجاي فورستر بعنوان حدود النمو، والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف

[1] **تقرير الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة عن التنمية المستدامة**، على الموقع:
https://cte.univ setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=6189، تاريخ الاطلاع 2020/01/20، على الساعة 10:21.

[2] عمار عماري، **اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص02.

[3] Dubigeon Olivier, **Mettre en pratique le développement durable**, 2 édition, Editions Village Mondial, Paris, 2005, P218.

الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث سجلت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على كوكب الأرض، وذلك لمدة ثلاثين سنة[1].

- **في سنة 1972** انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، ركزت على المسائل البيئية ودعت إلى انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإلى اعتماد اعلان ستوكهولم بناءاً على مايلي:

لقد أصبح الدفاع عن البيئة البشرية للأجيال الحاضرة والمستقبلية وتحسينها هدفاً ملحاً للجنس البشري، أي هدفاً يتعين العمل معاً على تحقيقه بالتناغم مع الأهداف المحددة والأساسية للسلام والتنمية الإقتصادية من حول العالم، وبهدف تأمين ادارة أكثر رشداً للموارد، وبالتالي تحسين البيئة، وعلى الدول أن تعتمد مقاربة متكاملة ومنسقة لتخطيطها الإنمائي حتى تتلاءم التنمية مع الحاجة إلى حماية البيئة وتحسينها[2].

- **في سنة 1982** وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات احصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 الف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الإنقراض، وأن ألوفاً غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائياً، كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس السنة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الاخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية، وان الجنس البشري هو جزء من الطبيعة[3].

- **الفرع الثاني: مرحلة ظهور مفهوم التنمية المستدامة والإهتمام به بشكل صريح ورسمي**

- **في سنة 1987** قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريراً بعنوان مستقبلنا المشترك، ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث أظهر فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الإستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للإستمرار ومن دون ضرر بيئي[4]، واضافت هذه اللجنة والأجهزة التابعة لها أن هناك حاجة ماسة لتغيير مفهوم التنمية، لذلك نبهت رئيسة وزراء النرويج في ذلك الوقت باعتبارها رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى مخاطر المشاكل البيئية العالمية المتفاقمة من عام لآخر، نتيجة للنشاطات البشرية غير المسؤولة، وكذا نبهت إلى ضرورة محاربة كافة أشكال الفقر في العالم، كما نبهت إى ضرورة محاربة مختلف المشاكل الأخرى المتعلقة

---

[1] عمار عماري، **مرجع سابق** ، ص36.

[2] رمزي سلامة، **التنمية المستدامة تطور المفهوم من وجهة نظر الأمم المتحدة**، مؤسسة الفكر العربي، متاح على: http://www.arabthought.org/node/673 تاريخ الاطلاع: 2019/01/27، على الساعة 11:00.

[3] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 18.

[4] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص 427.

بشتى مجالات التنمية من الإنتاج والإستهلاك، لهذا يعتبر تقرير برنتلاند نقطة التحول الأساسية لبلورة المفهوم المحدد والدقيق للتنمية المستدامة[1].

- **في سنة 1992** انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بريو ديجانيرو، أو مؤتمر قمة الأرض، الذي أسس لعلاقة تربط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بحماية البيئة، حيث تم تخصيص استراتيجيات وسياسات تحد من الأزمات البيئية في اطار تنمية قابلة للإستمرار وملائمة بيئياً، ومن أهم نتائج المؤتمر[2]:

- **وضع اتفاقية التغير المناخي**: تحدد اتفاقية الأمم المتحدة بشان تغير المناخ اطار عاما للجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحدي الذي يمثله تغير المناخ، وتنص الإتفاقية على أن هدفها النهائي هو تثبيت انبعاثات غازات الإحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون الحاق الضرر بالنظام المناخي، حيث تلزم الإتفاقية الأطراف الموقعة عليه بإعداد تقارير دورية تحتوي على معلومات عن اتبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والخطوات التي اتخذتها في سبيل التحكم في تلك الغازات، كما تنص الإتفاقية على تشجيع واستخدام تكنولوجيات لا تلحق ضرر بالمناخ،
- **وضع اتفاقية التنوع البيولوجي**: تسعى هذه الإتفاقية الدولية إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي حفظ التنوع البيولوجي، الإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد البيولوجية، فالهدف العام الذي تهدف إليه هو تشجيع الأعمال التي تقود إلى مستقبل مستدام خاصة مع تزايد الإعتراف بأن التنوع البيولوجي هو أحد الأصول العالمية ذات قيمة كبيرة للأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- **اعلان ريو**: هدف هذا الإعلان الذي أقرته قمة الأرض إلى إقامة شراكة عالمية جديدة ومنصفة عن طريق ايجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية لحماية النظام العالمي للبيئة والتنمية حيث أقر هذا الإعلان 27 مبدأً لتوجيه العمل البيئي والتنموي، بعض هذه المبادئ تتناول الإهتمامات التنموية في التركيز على الحق والحاجة إلى التنمية ومكافحة الفقر،
- **جدول أعمال القرن 21**: تعد أجندة القرن 21 انجازا تاريخياً هاماً من حيث أنها أدمجت الإهتمامات البيئية والإقتصادية والإجتماعية في اطار واحد للسياسات، وتحتوي الأجندة على مجموعة واسعة النطاق من توصيات العمل حيث تضم 2500 توصية، بما في ذلك مقترحات مفصلة لكيفية الحد من أنماط الإستهلاك اللاعقلاني للموارد وتشجيع الزراعة المستدامة وحماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي.

---

[1] BAADACHE Farid,Le developpement durable tout simplement, Edition Eyrolle, Paris, 2008, P09.

[2] حجاوي أحمد، **اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001، ص 30.

- **في سنة 1997** أقر بروتوكول كيوتو الذي اعتمد على مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، حيث تتحدد أهداف البروتوكول بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، بتثبيت مستويات غازات الإحتباس الحراري عند مستوى يحول دون حدوث تداخل خطير مع النظام المناخي من خلال آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، اضافة إلى زيادة المصبات لامتصاص الغازات الدفيئة، وقد التزمت 38 دولة بتخفيض الغازات الدفيئة بنسبة 52% إلى غاية 2012، بالمقارنة بالمستويات التي سجلت خلال سنة 1990، حيث امتنعت الولايات المتحدة الامريكية عن المصادقة على البروتوكول على الرغم من أنها تعد أكثر الدول اصداراً للإنبعاثات الإحتباس الحراري، كما أقر بروتوكول كيوتو انشاء آلية التنمية النظيفة، وتقوم الدول الصناعية بموجبها بتمويل مشاريع في الدول النامية، على أن يحسب أي تخفيض في الإنبعاثات نتيجة لتنفيذ تلك المشاريع كجزء من تنفيذ الدول الصناعية الممولة لإلتزاماتها المنصوص عليها في البروتوكول، ومن أهم الإجراءات والتدابير التي نص عليها البروتوكول والتي يتوجب على الدول الصناعية اتخاذها لتنفيذ التزاماتها سواء بالتعاون أو بالتنسيق فيما بينها كمايلي[1]:
  - ✓ رفع كفاءات الطاقة في جميع القطاعات الاقتصادية،
  - ✓ حماية مصارف غازات الإحتباس الحراري كالغابات وزيادة مساحات الغطاء الأخضر وتحسين أساليب الزراعة،
  - ✓ التوسع في زيادة استخدام مصادر الطاقة البديلة وتطوير تقنيات التخلص من غاز ثاني أكسيد الكربون،
  - ✓ الحد من انبعاثات غاز الميثان في عمليات انتاج ونقل وتوزيع الطاقة،
  - ✓ تخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ وكذلك الآثار الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، خاصة على الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول التي تعتمد في اقتصادها على الوقود الأحفوري.
- **في سنة 2002** تم التأكيد في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبورغ على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005، وقد أكدت مقررات جوهانسبورغ على أن أولويات التنمية المستدامة والتي تتركز في المسائل التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، والتنوع البيولوجي بالإضافة إلى الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم والبحوث[2]،
- **في سنة 2007** انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، والذي انعقد ببالي باندونيسيا، حيث اتفقت 187 دولة على الشروع في عملية للتفاوض الرسمي طيلة عامين لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى

[1] رولا نصر الدين، **آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 124، 2008، ص 181.

[2] **تقرير مركز التنمية البيئية والإجتماعية بخصوص قمة جوهانسبورغ لعام 2002 بخصوص التنمية المستدامة**، على الموقع https://www.etccmena.com/2002/

مواجهة مشكلة الإحتباس الحراري، ومن القضايا الرئيسية قضية تهيئة سبل للتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة، وايجاد طرق لنشر التكنولوجيا التي تعمل على التكيف مع تغيرات المناخ وتقديم الدعم المالي للدول النامية كما تضمنت الخطة مخططا طموحاً لبلوغ اتفاق عالمي طويل الأجل في مؤتمر كوبنهاغن لعام 2009.[1]

- **في سنة 2009** انعقد مؤتمر كوبنهاجن بالدنمارك ويعد هذا المؤتمر نتيجة لعملية تفاوضية مكثفة استمرت سنتين والتي بدأت في عام 2007، في سياق اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ في بالي، ويهدف هذا المؤتمر التوصل إلى اتفاق بشأن المناخ يمكن أن يسري عقب انقضاء فترة الإلتزام الأولى لإتفاق كيوتو التي تنتهي مع نهاية 2012، وقد شهد هذا الحدث نزاعاً حول الشفافية والعملية ذاتها، وقد أعلنت مايزيد على 140 دولة دعمها لإتفاق كوبنهاجن، كما قدمت ما يزيد على 80 دولة معلومات حول أهداف أو اعمال التخفيف لديها، وفي ديسمبر 2011 عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كانكون، المكسيك حيث قامت الأطراف المشاركة باعتماد اتفاقيات كانكون التي ساهمت في انشاء مؤسسسات وعمليات جديدة وتشمل الصندوق الأخضر للمناخ[2]،
- **في سنة 2010** عقد مؤتمر كانون في المكسيك بشأن التغيير المناخي، حيث هدف إلى تحقيق العديد من النقاط أهمها:
  - ✓ تقليل الإنبعاث الحراري المسبب للتغير المناخي لمنع حدوث ارتفاع خطير في درجات حرارة الأرض،
  - ✓ بحث توفير الأموال اللازمة للتعامل مع ماسياتي من كوارث بسبب الإرتفاع المستمر في درجات حرارة الأرض،
  - ✓ محاولة التوصل إلى حلول ترضي مختلف الأطراف وخاصة الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية حول بروتوكول كيوتو، والتي لم توقع عليه وترفض باستمرار خفض انبعاثات الغازات خاصة غاز ثاني اكسيد الكربون[3].
- **في سنة 2011** الدورة السابعة عشر لمؤتمر الاطراف COP17، في ديربان بجنوب افريقيا تؤسس الفريق العامل المتخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل على استحداث بروتوكول أو وثيقة قانونية أخرى أو نتيجة

---

[1] الأمم المتحدة، قمة بالي باندونسيا لسنة 2007، على الموقع: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/10624/K0760628_a-GC-24-12%20_Proceedings_Final.pdf?sequence=2، تاريخ الاطلاع: 2019/01/10، على الساعة 08:44.

[2] حميدة رابح، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية الإقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2001، ص 48.

[3] راشي طارق، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الإيزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 10.

يتم الإتفاق عليها، لها قوة قانونية بموجب الإتفاقية ويتم تطبيقها على جميع الأطراف بحلول عام 2015[1]، وتدخل حيز التنفيذ عام 2020،

- **في سنة 2012** تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الدوحة، وقد نتج عن هذا المؤتمر حزمة من القرارات يشار إليها، ب بوابة الدوحة للمناخ، وتتضمن هذه القرارات تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة التزام ثانية 2013-2020، والإتفاق على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الإلتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو، ويشمل أيضا الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية وانهاء المفاوضات بموجب خطة عمل بالي،
- **في سنة 2015** عقد مؤتمر تغير المناخ في باريس بفرنسا، اتفقت 195 دولة على أول اتفاقية دولية من نوعها تطبق على مستوى العالم، وذات طبيعة ملزمة قانونياً بشان تغير المناخ، فالمفاوضات حول اتفاق باريس قد استمر لمدة أربع سنوات، بالرغم من وصف اتفاق باريس بصفة عامة على أنه انتصار لمبادئ تعددية الأطراف وتحقيق أفضل نتيجة ممكنة، إلا أنه لن يحول في حد ذاته دون إحداث تغيرات كارثية في المناخ، وهذه التغيرات الكارثية لن نستطيع تجنبها، إلا اذا نجحت الدول والأطراف الغير دولية في تنفيذ الإتفاق على مستوى العالم، وقد ركز المؤتمر على أربعة عناصر رئيسية وهي[2]:
  - ✓ الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة تحت مستوى 2 درجة مئوية،
  - ✓ الإبقاء على التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية واعطاء المرونة للدول لإتخاذ تدابير أكثر طموحاً بمرور الوقت، باعتبار أن الدول المتقدمة هي من تساهم في الحجم الأكبر من انبعاثات الغازات الدفيئة،
  - ✓ انشاء نظام يهدف إلى تشجيع الدول على تبني أهداف متزايدة واستعراض التقدم الجماعي نحو تحقيق أهداف بعيدة المدى.

نجح اتفاق باريس في التغلب على العراقيل التي كانت تواجه المبدا الأساسي في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وهو وضع مسؤوليات مشتركة مع مراعاة قدرات الدول من خلال الإبقاء على الإلتزامات الحالية المفروضة على الدول المتقدمة، مع ترك الباب مفتوحاً لزيادة المساهمات من جانب الدول النامية التي تنتج انبعاثات على وشك أن تتخطى الإنبعاثات التي تنتجها الدول المتقدمة.

[1] ماري لومي، **اتفاق باريس بشأن تغير المناخ**، اكاديمية الإمارات الديبلوماسي، الإمارات، 2015، ص 04.

[2] ماري لومي، **مرجع سابق**، ص 04.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها

مر مفهوم التنمية المستدامة بمراحل عديدة، بحيث كان ينظر للتنمية على أنها الإرتفاع في مستوى دخل الفرد، ثم تزايدت الدعوات إلى مراعاة الأبعاد الإجتماعية للتنمية، خاصة قضايا الفقر والبطالة، بعدها بدأت القضايا البيئية تحتل حيزاً متزايداً في الإهتمامات الدولية، خاصة مع تحول العديد من جوانبها إلى قضايا عالمية وثيقة الصلة بالسلوك البشري، وأدى الجمع بين البعد البشري والبيئي إلى ظهور مصطلح التنمية المستدامة، والذي يرتبط بمدى مقدرة الإطار البيئي على تلبية الإحتياجات البشرية عبر الأزمنة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة حديث رغم أن جذوره تمتد إلى الماضي البعيد، بالنظر لعموميته وحداثة طرحه وتنوع معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع المفهوم كرؤية أخلاقية والبعض الآخر يتعامل معه كنموذج تنموي جديد، وهناك أيضا من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، وهذا ما اضفى على التنمية المستدامة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك لابد من التعمق في مفهوم التنمية المستدامة من خلال مجموعة من التعاريف:

أولا: تعريف المنظمات والهيئات الدولية

يعتبر التعريف الذي ورد في تقرير برنتلاند الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة Groharlem Bruntland، بمثابة أول تعريف صريح ومؤسس للتنمية المستدامة، حيث تم تعريفها على أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، ويتضمن هذا التعريف مبداين أساسين وهما[1]:

- الحاجات: وتعني الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية متواصلة عبر الزمن،
- فكرة تحديد الإستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة، وترك المجال للأجيال اللاحقة للوفاء باحتياجاتها.

ومنذ ذلك أصبحت التنمية المستدامة مصطلحاً مسلماً به من قبل المنظمات الدولية، الإقليمية والمحلية، الحكومية منها والخاصة، أين وردت الكثير من التعاريف للتنمية المستدامة يمكن عرض أهمها كمايلي:

- ✓ عرفت منظمة الأغذية والزراعة FAO التنمية المستدامة على انها: ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الإحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، حيث تعمل على المحافظة على الأراضي والمياه والنبات والمواد الوراثية، ولاتحدث تدهوراً

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق، ص 69.

في البيئة وهي ملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الإقتصادية ومقبولة من الناحية الإجتماعية[1].

- ✓ تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE: إن التنمية المستدامة تتمثل في بلورة أعمق للعلاقة بين النشاط الإقتصادي والحفاظ على الموارد البيئية، كما تقوم على الشراكة مابين البيئة والإقتصاد[2].
- ✓ تعريف الإتحاد العالمي لحماية الطبيعة IUCN: عرفها على أنها تحسين نوعية الحياة باحترام الطاقة الإستيعابية للنظام البيئي الذي تعتمد عليه[3].
- ✓ تعريف مجلس حكومات استراليا COAG: بأن التنمية المستدامة هي استخدام موارد المجتمع وصيانتها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل[4].
- ✓ كما عرفه المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريوديجانيرو سنة 1992، إن التنمية المستدامة هي ضرورة انجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساوي الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي ألا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية[5].

ثانيا: تعريف مختلف الباحثين للتنمية المستدامة

- ➢ عرفها Edward BARBIE: بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية إلى أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة[6].
- ➢ وعرفها W.Ruchelshaus: مدير حماية البيئة الامريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[7].

---

[1] https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/20، على الساعة 09:55.

[2] علاء محمد الخواجة، **العولمة والتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 01، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006، ص 417.

[3] LAZZERI Yvette,MOUSTIER Emmanuelle,**Le Dévellopement durable**: du Concept a la mesure, L'HARMATTAN, Paris, 2008, P12.

[4] شهدان عادل عبد اللطيف الغرياوي، **التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الإجتماعية والإقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص15.

[5] دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 13.

[6] EAKERMAN Gabriel, Le developpement durable,Edition ellipses,France,2008, P 31.

[7] عثمان محمد غنيم وآخرون، **التنمية المستدامة**، دار الصفاء، عمان، ط1، 2007، ص25.

- كما عرفها Serge LEPELTIER: وزير البيئة والتنمية المستدامة الفرنسي سابقاً بأنها ترقية كفاءة استخدام الموارد عبر الزمن، وهي تنمية اقتصادية تراعي الجوانب الإجتماعية وتلزم بالمتطلبات البيئية بشكل متواصل عبر الزمن[1].
- وفي تعريف آخر ل Robert Solow: بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي[2].

* وعرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة على أنها تعني التوفيق بين التنمية الإجتماعية والإقتصادية وهي قابلة للإستمرار وحماية البيئة، أي البعد البيئي في اطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والاجيال المستقبلية[3].

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي تنمية مستمرة عبر الزمن، تعمل على الوفاء باحتياجات الجيل الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها، إذ تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وهذا يعني أنها لاتخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الإستخدام للموارد معدلات تجددها في الطبيعة وبالذات في حالة الموارد الغير متجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة فإنه يجب التوسع في استخدامها إلى جانب محاولة البحث عن سبل لانتشارها لتستخدم رديفاً للموارد الغير متجددة، في محاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين، فإنه يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تؤدي إلى انتاج النفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص أبرزها[4]:

- تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى تعتمد بالضرورة على تقدير امكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة مستقبلية،
- تنمية تلبي احتياجات الأفراد في المقام الأول فاولويتها هو تلبية الحاجات الأساسية والضرورية في الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر،

[1] AFNOR,**Guide pratique du developpement durable un savoir-faire a l usage de tous**, France, 2005, P10.

[2] عبد القادر محمد وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، كلية التجارة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص05.

[3] الجمهورية الجزائرية، قانون، **القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، العدد 43 ، 05 فيفري 2002، المادة رقم 02-03.

[4] الجوزي جميلة، **أهمية المحاسبة البيئية**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، كلية العلوم الاقصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 73.

- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة،
- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواءأ عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء مثلاً، أو الحفاظ على العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال العناصر والموارد وتنقيتها بما يضمن استمرارية الحياة.
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الإستثمارات وكذا الإختيار التكنولوجي وما يجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المستدامة المنشودة.

الفرع الثالث: الفرق ما بين التنمية المستدامة والتنمية التقليدية

تتميز التنمية المستدامة عن مثيلتها التقليدية فيما يلي[1]:

- التنمية المستدامة تسعى إلى تلبية حاجيات الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، بينما التنمية التقليدية لا تفكر اطلاقا في الاجيال المقبلة،
- تنظر التنمية المستدامة للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية ووسيلة وهو في نهاية المطاف المستفيد النهائي من التنمية، بينما تنظر التنمية التقليدية للإنسان على أنه وسيلة أو أداة من أدوات الإنتاج،
- ترى التنمية المستدامة أن حماية البيئة ليست فقط في انسجام مع النمو الاقتصادي بل تزيده أيضا نمواً، في حين أن التنمية التقليدية تعتبر حماية البيئة ترفاً، وأن أي انفاق على تحسين نوعية البيئة سيؤدي إلى تدني النمو الإقتصادي،
- تهدف التنمية المستدامة إلى جانب تحقيق النمو الإقتصادي بأن يتم احداث تغييرات جذرية في تحسين نوعية حياة الناس بكافة جوانبها، لكن في ظل التنمية التقليدية يتم التركيز على تحقيق النمو الإقتصادي فقط،
- تسعى التنمية المستدامة إلى تلبية الإحتياجات الأساسية للجميع، أما التنمية التقليدية فإنها تسعى إلى تحقيق أهداف أقلية من الناس في حين يكون الأغلبية من الناس فقراء،
- تقوم التنمية المستدامة بدمج الإعتبارات البيئية في عملية القرارات الإقتصادية، في حين أن التنمية التقليدية تهمل هذا الجانب عند اتخاذ القرارات،

[1] عادل عبد الرشيد،**التخطيط البيئي وأهميته الإستراتيجية في الحفاظ على البيئة**، اصدار جائزة زائد الدولية للبيئة، دبي، 2008، ص 14-15.

- تعطي التنمية المستدامة للبيئة الطبيعية قيمتها باحتساب التكلفة الناجمة عن تدهورها واستهلاكها في الحسابات القومية، بينما تتعامل التنمية التقليدية مع البيئة الطبيعية باعتبارها سلع مجانية متاحة وبشكل مستمر، وعليه فإنها تهمل تكلفة الاضرار بها وعدم أخذها في الحسبان في الحسابات القومية،
- إن الفرق الأساسي بين التنمية المستدامة والتنمية التقليدية يتمثل في أن التنمية التقليدية غير قابلة للإستمرار ومصيرها للزوال بمعنى أنها مؤقتة، بينما التنمية المستدامة لا تتوقف عجلتها عن الدوران والسير للأمام بشكل يتميز بالتحسن الدائم.

المطلب الثالث: مبادئ و أهداف التنمية المستدامة

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

مع بداية القرن الواحد والعشرون بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير، تقوم على عشر مبادئ أساسية نلخصها كمايلي[1]:

- **المبدأ الأول: تحديد الأولويات**

اقتضت خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ اجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية،

- **المبدأ الثاني: الإستفادة من كل دولار**

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولهذا بدا التأكيد على فعالية التكلفة، إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة وهو يتطلب نهجًا متعدد الفروع ويناشد المختصين والإقتصاديين في مجال البيئة العمل سوياً على تحديد السبل الأقل تكلفة للمشكلات البيئية الرئيسية،

- **المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف**

بعض المكاسب في مجال حماية البيئة سوف تتضمن تكاليف ومنافع، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظراً لخفض الموارد التي ذكرها لحل المشكلات البيئية منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية،

- **المبدأ الرابع: استخدام السوق حيث يكون ممكنا**

إن الحوافز القائمة على السوق والتي تهدف إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم على الإنبعاثات وتدفق النفايات كرسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الإستخراج،

[1] سالمي رشيد، **أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص106.

➢ **المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية**

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض الضرائب على الوقود أو قيود على الإستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، وادخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية،

➢ **المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص**

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص وذلك باعتباره عنصراً هاماً في العملية الإستثمارية والتنموية، وذلك من خلال تشجيع الإصلاحات البيئية للمؤسسات واعتماد أنظمة الإيزو، كما يجب توجيه التمويل الخاص لأنشطة تحسين البيئة وحمايتها مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة،

➢ **المبدأ السابع: الاشتراك الكامل للمواطنين**

عند مواجهة المشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون، لأن هذه المشاركة تكون ضرورية بالنظر لقدرتهم في المستوى المحلي على تحديد الأولويات ومعرفة الحلول الممكنة والمناسبة لمواجهة المشكلات المحلية، كما أن أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالباً على مشاريع البيئة ومشاركتهم سوف تساعد على بناء قواعد جماهيرية تساعد على التغيير،

➢ **المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا**

يجب على الحكومات الإعتماد على الإرتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني وذلك لتبني تدابير جماعية لمواجهة المشكلات البيئية،

➢ **المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية**

بامكان المدراء البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأقل التكاليف فمثلاً أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء من 80% الى 60% بفضل تحسين عمل النظام الداخلي،

➢ **المبدأ العاشر: ادماج البيئة منذ البداية**

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص بكثير واكثر فعالية من العلاج، هذا وتسعى معظم البلدان إلى تقييم تخفيض الضرر المحتمل من الإستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصراً فعالاً في اطار السياسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والتجارية والبيئية.

من خلال هذه المبادئ العشر نستنتج امكانية أن يسترشد بها الأن جيل جديد من صانعي السياسة والعقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في ادماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة التي تجعل من السكان محل الصدارة في الإستراتيجيات البيئية، ويشخص ويعالج السلوكات المضرة بالبيئة.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيمايلي[1]:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل:** حيث تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية إلى تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي،
- **احترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان،
- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** من خلال تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفعالة في اتخاذ حلول مناسبة من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة،
- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني،
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان باهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك الى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة[2]،
- **احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وذلك باتباع طريقة تلائم امكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية[3]،
- **تحقيق نمو اقتصادي وتقني:** بحيث تحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وادارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

---

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2013، ص29.

[2] رقامي محمد وبوشنقير ايمان، **التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2012، ص440.

[3] أوصالح عبد الحليم، **استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص45.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة أبعاد متنوعة ومترابطة ومتكاملة فيما بينها ضمن اطار تفاعلي يتسم بالضبط وترشيد الموارد، من أجل تحقيق التنمية المستهدفة تتمثل في:

الفرع الأول: البعد الإقتصادي

يعني البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة الإنعكاسات الراهنة والمستقبلية للإقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ووفقاً لهذا البعد تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الإقتصادية مع الأخذ بعين الإعتبار التوازنات البيئية على المدى البعيد، على اعتبار البيئة هي القاعدة والأساس للحياة البشرية والطبيعية، ويرمي هذا البعد إلى[1]:

- **التوزيع العادل والإستغلال الأمثل للموارد:**

يشير الواقع إلى أن حصة الإستهلاك الفردي من الطبيعة في البلدان المتقدمة تمثل أضعاف ما يتحصل عليه الفرد في الدول النامية، الأمر الذي يستدعي من تلك الدول الإنتقال من وضع يقوم على استنزاف الموارد وهدرها دون مراعاة حقوق الشعوب الأخرى الى وضع يقوم على المحافظة على هذه الموارد وصيانتها وتجسيد الفرص المتكافئة والعادلة لجميع السكان، وهذا بدوره يعني أن التنمية المستدامة تسعى إلى تغيير مضمون النمو ليكون أقل استنزافاً وهدراً للموارد وأكثر عدلاً في توزيع آثاره.

- **التوزيع العادل للدخول:**

إن نمو الإنتاج ليس هدفاً إلا بقدر ما يكون وسيلة لهدف توزيعه بعدالة، إذ لا قيمة ايجابية للإنتاج إلا بقدر ما تنعكس في مداخيل الناس والرفع من مستويات حياتهم المعيشية، وتبعاً لتقرير اللجنة العالمية للبيئة فإن النمو السريع المرافق لتوزيع غير عادل للدخل هو أسوء بكثير من النمو البطيئ لتوزيع عادل له[2]، وعلى هذا النحو يبدو واضحاً أن عدالة التوزيع عامل انتاج وليس في أي حال من الأحوال عبئا عليه.

- **تعديل انماط الإستهلاك لتصبح أكثر استدامة:**

تبقى سلوكيات الإستهلاك المفرط للموارد من قبل مجتمعات العالم الصناعي أحد أهم مسببات التدهور البيئي في الدول النامية، ومن أجل المحافظة على رفاهية الحياة في المجتمعات الصناعية، قامت هذه الدول باستنزاف الموارد الطبيعية وخاصة في دول العالم الثالث بشكل مستمر من خلال الإستعمار العسكري والسياسي ومن خلال السيطرة الإقتصادية والتجارة الممثلة حالياً في الشركات المتعددة الجنسيات، وحسب دراسات قامت بها مؤسسات مختصة بالنمية المستدامة فإن العالم بحاجة إلى حوالي أربع كواكب مثل كوكب الأرض لتوفير الموارد التي تكفي لجعل

---

[1] حمزة جعفر، **آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 18.

[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص 80.

سكان العالم يعيشون ضمن الرفاهية التي يعيشها سكان العالم الصناعي، وهذا يعني ضرورة تغيير السلوكيات الإستهلاكية المفرطة في الدول الصناعية للمساهمة في رفع مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:**

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، وهذا راجع لاستهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي اسهامها في مشكلات التلوث العالمي بدرجة كبيرة، يضاف إليه أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف لتعزيز التنمية المستدامة[1].

الفرع الثاني: البعد الإجتماعي

يرتكز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو محورها الأساسي باعتباره وسيلة وهدف في أن واحد، ويهتم بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد، وقد تبنى مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 فكرتين جديدتين في مجال التنمية، الفكرة الأولى تتمثل في الإستجابة لمطالب وحاجات الفقراء في العالم دون الإضرار بالبيئة، أما الفكرة الثانية فتؤكد على وجود حدود مقدرة البيئة على تزويد البشرية بالمواد اللازمة لاستمرار النمو الإقتصادي[2]، وبغية معالجة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة سليمة صحيحة للجميع، يجب تقييم السياسات السائدة لمعرفة مدى فعاليتها، وما إذا كان القدر الكافي من الموارد البشرية والمالية قد خصص لتنفيذها، حيث يشكل زيادة الإلتزام بالإستثمار في التعليم والعناية الصحيحة والسكن مكوناً رئيسياً في أي استراتيجية للتنمية المستدامة، وبذلك فالبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة يرمي الى[3]:

- **ضبط وتثبيت النمو الديموغرافي:**

تهتم التنمية المستدامة بالعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت النمو الديموغرافي الذي أصبح يتم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة استيعابها، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة لأن النمو السريع يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لاعالة السكان[4].

---

[1] موهان موناسينغ، **نهج الباحث الإقتصادي ازاء التنمية المستدامة**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 04، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر، 1993، ص 16.

[2] باتر محمد علي ودرم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2003، ص 190.

[3] محمد سمير مصطفى، **التنمية الحضرية المستدامة في البرازيل**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص 448.

[4] ابراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 121.

- **مكانة الحجم النهائي للسكان:**

إن للحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية أهميته، لأن حدود الأرض على اعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، ويعتبر ضغط السكان وحتى بالمستويات الحالية عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة وكذا الإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، لأنه كلما زاد عدد السكان كلما زاد استخدام الموارد الطبيعية،

- **أهمية وتوزيع السكان:**

يكتسي توزيع السكان أهمية بالغة بالنظر إلى كون الإتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما المدن الكبيرة منها لها عواقب بيئية ضخمة، فهي تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة ذات الإنعكاسات السلبية على الصحة والنظم الطبيعية المحيطة، ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني بالتقليل من هذه الملوثات والنهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على ابطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيا تؤدي الى التقليص من الحد الأدنى للاثار السيئة من جهة ثانية[1].

- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:**

تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً، وذلك بالعمل على تحسين التعليم والخدمات الصحية، ومن المهم أن تصل الخدمات الأساسية إلى اللذين يعيشون في فقر مدقع ولا سيما المناطق النائية، ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني باعادة توجيه الموارد، أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالإحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، وكذا تحسين الرفاهية الإجتماعية وحماية التنوع الثقافي والإستثمار في رأس المال البشري[2].

- **أهمية دور المرأة:**

للمراة دور كبير في التنمية وخاصة في المناطق الريفية، فلابد من تعليمها وتوعيتها على طرق مستدامة في الزراعة وتربية الحيوانات، اضافة إلى أنها المدبر الأول للموارد وترشيد الطاقة في المنزل.

- **الصحة والتعليم:**

إن تحسين الصحة تعتبر أساس رفاهية البشر وانتاجهم لذلك فإن السياسة الصحية القائمة على قاعدة واسعة أمر أساسي للتنمية، ولا يمكن النظر إليها بمجرد مفاهيم الطب العلاجي أو حتى بمفاهيم الإعتناء الأكبر بالصحة

[1] مريم بوعشير، **دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 46.

[2] ابراهيم بظاظو، **مرجع سابق**، ص 122.

العامة، فالحاجة تدعو إلى أساليب متكاملة تعكس الاهداف الصحية الرئيسية كانتاج الغذاء، تامين المياه والمرافق الصحية[1]، ومن شأن التعليم ان ينمي الفكر الذي يدعوا إلى التنوع البيولوجي وحماية أفضل له.

- **حرية الإختيار والديموقراطية:**

تحتاج التنمية المستدامة إلى مشاركة الأطراف في الديمقراطية واختيار الهيئات والسلطات والمجالس التي تمثلهم، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة، لأن جهود التنمية التي لا تشرك الافراد كثيراً ما يصيبها الإخفاق.

الفرع الثالث: البعد البيئي والتكنولوجي

يتداخل البعد البيئي مع الأبعاد الاخرى للتنمية المستدامة وعلى رأسها البعد التكنولوجي الذي يعتبر وسيلة لحماية البيئة، صيانتها، والتقليل من تلوثها عن طريق استخدام التكنولوجيا النظيفة الصديقة للبيئة وتتمثل أهم ابعاد البعد البيئي في:

- **الحفاظ على الموارد الطبيعية:**

إن المقصود بحماية الموارد الطبيعية ليس عدم استغلالها، وانما استغلالها بطريقة تضمن ديمومتها واستمرارها وعدم استنزافها بهدف ضمان للأجيال المستقبلية حق استغلالها، ويركز البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام العقلاني لها على أساس مستدام، ولتجسيد ذلك لابد من الإهتمام بالعناصر التالية[2]:

- تحسين نظام ادارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي عن طريق تنفيذ برامج ووضع سبل حماية قانونية فعالة بدرجة أكبر،
- الإستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة كالبترول والغاز لضمان نصيب الأجيال القادمة منها،
- الحد من ظاهرة التلوث البيئي التي أصبحت تهدد الحياة البشرية،
- حماية المناخ من ظاهرة الإحتباس الحراري من خلال وضع مختلف الأدوات والسياسيات التي من شأنها التخفيف من انبعاثات الغازان الدفيئة.

- **الحفاظ على الموارد المائية:**

التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للإستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وتحسين نوعية المياه واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطراباً في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على المياه،

- **اتلاف التربة:**

استعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصائد بالنسبة للأبعاد البيئية أن ائتلاف التربة وفقدان انتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة أو المبيدات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق، ص 143.

[2] باتر محمد علي وردم، **مرجع سابق**، ص 205.

والجوفية، أما بالنسلة للضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات، وهناك مصائد كثيرة للأسماك يجري استغلالها بمستويات غير مستدامة والتنمية المستدامة تعمل على المحافظة على التربة والتقليل من استخدام المبيدات والمحافظة على الغطاء النباتي والتنوع السمكي،

- **استعمال تكنولوجيات انظف في المرافق الصناعية:**

إن آلية التنمية النظيفة التي وضعت في اطار بروتوكول كيوتو تركز على توفير اطار قانوني لفرص توزيع التكنولوجيا النظيفة وتهيئة سوق لها مع زيادة الدعم الحكومي لأعمال البحث والتطوير الخاص بالتكنولوجيا المبتكرة والنظيفة، ذلك أن الرقي بالتنمية المستدامة يتطلب جهداً منظماً لتطوير ونشر تكنولوجيات جديدة تراعي البيئة، وبالتالي يسعى للوصول إلى[1]:

- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث أشار التقرير الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى وجوب تقليل الانبعاثات بنسبة 50% بحلول عام 2050، ومن شأن التحسينات في كفاءة الطاقة أن تمثل غالبية هذه التخفيضات في الإنبعاثات،
- تقليل النفايات إلى الحد الأدنى مع تبني نظم تكنولوجية جديدة تساهم في اعادة تدويرها،
- ازالة العقبات وتهيئة الحوافز اللازمة في مجال تشجيع المؤسسات على الحصول على تكنولوجيات ميسرة وسليمة بيئياً،
- التعاون على صعيد البحث والتطوير فيما يخص التكنولوجيا والتقنيات التي تعتمد على الطاقات المتجددة.

المطلب الخامس: مؤشرات التنمية المستدامة

إن المشكلة الرئيسية التي واجهت العديد من الإقتصاديين والباحثين هي كيفية تحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة، حيث تساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدول في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل يتطابق مع الواقع، وهذا مايتيح امكانية اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية حول السياسات الإقتصادية والإجتماعية و البيئية الملائمة، وحسب ما هو شائع فإن مؤشرات التنمية المستدامة تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية

وهي عبارة عن معطيات واحصائيات كمية تصف الحالة الإقتصادية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة وتتلخص هذه المؤشرات في:

[1] جعفر حمزة، **مرجع سابق**، ص 20.

- **النمو الإقتصادي:**

يشكل كل من التجارة والإستثمار عنصرين أساسين في تحقيق النمو والتنمية المستدامة، ومن المسائل الضرورية لمساعدة الدول النامية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة تحسين امكانيات الوصول إلى الأسواق، تحويل الموارد المالية، نقل التكنولوجيا، تخفيف عبء المديونية الخارجية، القضاء على الفقر...إلخ، وترتبط كافة هذه المسائل ارتباطاً وثيقاص بالنمو الاقتصادي أو انعدامه[1]، وتتمثل المؤشرات الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي فيمايلي:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الإجمالية الجارية في سنة معينة على عدد السكان،
- **حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ويقيس هذا المؤشر نسبة الإستثمار الإجمالي إلى الإنتاج ويعبر عنه بنسبة مئوية،
- **نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول، ويساعد على تقييم قدرتها على تخفيض الديون،
- **اجمالي المساعدات الدولية كنسبة من اجمالي الناتج المحلي:** يقيس هذا المؤشر مستويات المنح والمساعدات المادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي تهدف إلى النهوض بالتنمية[2]،
- **صادرات و/أو واردات السلع والخدمات:** ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الإستمرار في الإستيراد[3].
- **أنماط الإستهلاك والإنتاج:**

حيث تعتبر القضية الإقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ إن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزاعات الإستهلاكية في دول الشمال، وانماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواءاً في الشمال أو الجنوب، وكما هو معلوم أن المقدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية، وأنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والإستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي وتبقى متوفرة للأجيال القادمة، وتحمل المسؤولية هنا إلى الدول المتقدمة التي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات

[1] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2010-2013، ص 104.

[2] فروجي وافية، **تجربة مدينة مصدر الإماراتية، الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة، آفريل 2018، ص 12.

[3] صائب الطويل، **التنمية المستدامة ومجالاتها**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص 76.

الإستهلاكية المبالغ فيها، بينما تبقى دول الجنوب تجهد في سبيل تأمين الإحتياجات الأساسية لسكانها، أما أهم مؤشرات الإنماط الإستهلاكية في التنمية المستدامة نجد[1]:

- **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية،
- **استخدام الطاقة:** وتقاس عن طريق الإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقات المتجددة من الإستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة ما يعرف حالياً بالنجاعة الطاقوية،
- **انتاج وادارة النفايات:** وتقاس بكمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وكذا انتاج النفايات الخطرة، وانتاج النفايات المشعة واعادة تدوير النفايات، وحالياً هناك اتجاه نحو الإنتاج النظيف أي انتاج بأقل قدر ممكن من النفايات أو دون نفايات،
- **النقل والمواصلات:** وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنوياً لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات، سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، درجة هوائية...الخ.

الفرع الثاني: المؤشرات الإجتماعية

إن الجانب الإجتماعي مثله مثل الجانب الإقتصادي، بحاجة إلى مؤشرات لتقويم أثر السياسة والقرارات ومختلف الفعاليات، ومسايرتها لتحقيق مسار التنمية المستدامة، ومن المعايير المعتمدة نجد[2]:

- **مؤشر المساواة الإجتماعية:** تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الإجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد واتاحة الفرص واتخاذ القرارات، ويمكن اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الإجتماعية وهما:
- **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان اللذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل،
- **المساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المراة مقارنة بمعدل أجر الرجل.
- **مؤشر الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، وبالعكس فإن الفقر وتزايد

[1] مالك حسين حوامدة، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص 253-254.

[2] مالك حسين حوامدة، **المرجع نفسه**، ص 244-245.

التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي الى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة، وهناك عدة مؤشرات لقياس الصحة وهي:

- **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال،
- **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت الخمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة،
- **الإصحاح:** ويقاس بنسبة السكان اللذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تقنية المياه،
- **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لديهم، ونسبة استخدام موانع الحمل.
- **مؤشر التعليم:** يعد التعليم من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة، لارتباط التعليم بالتقدم الإجتماعي والبيئي المنشود في أي مجتمع، والمقصود بالتعليم من أجل التنمية المستدامة هو ذلك التعليم الذي يمكن الدارسين من اكتساب مايلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف لضمان تنمية مستدامة، كما ييسر للمجتمع الإنتفاع بمضمونه على مختلف المستويات وأياً كان السياق الاجتماعي (البيئة العائلية، البيئة المدرسية، بيئة مكان العمل)، كسبيل لتحمل المسؤولية والقيام بالواجبات والتمتع بالحقوق، حيث يقاس مستوى التعليم بالعائد الإجتماعي والمتجلي خصوصاً في محو الأمية وزيادة فرص التدبير والتربية العامة[1].
- **مؤشر السكن:** يعد السكن اللائق أحد المكونات الضرورية للتنمية المستدامة، ذلك أن توافر السكن اللائق يسهم اسهاماً كبيراً في جعل المستوطنات أكثر أمناً وعدالة وانتاجية وصحة، وتتاثر الأحوال المعيشية خصوصاً في المناطق الحضرية بالتركز السكاني المفرط، ونقص التخطيط والموارد المائية والبطالة، ويتفاقم هذا الوضع نتيجة للهجرة المكثفة من الأرياف إلى الحواضر بصورة تسهم في انتشار الأحياء الفقيرة والمستوطنات الغير نظامية[2].
- **مؤشر الأمن:** يقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الإجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الإجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الأمنية متطور وعادل يحمي المواطنين من الجريمة، إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته ألا تثير هذه الإدارة القلق الإجتماعي، أو تمارس سلطاتها من خلال الإساءة إلى الأفراد، والتعدي على حقوق الإنسان، ومن المسائل المتعلقة بالأمن نجد العنف

[1] فارس طلوش، **دور التسويق في التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016-2017، ص 106-107.

[2] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2013، ص 102.

والجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الإجتماعي، ويتم قياس هذا الأخير عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع[1].

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الإقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها، وتشمل هذه المؤشرات مايلي:

- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن الغلاف وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأمازون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان، واستقرار وتوازن النظام البيئي، كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للإنعكاس والتراجع، وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي[2]:
- **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون،
- **ترقق طبقة الاوزون:** ويتم قياسه من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون،
- **نوعية الهواء:** ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.
- **الأراضي:** الأرض تتكون من البنية الفيزيائية وطوبوغرافية السطح، وأيضا من الموارد الموجودة فيها وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي نجد[3]:
- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية،
- **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات،
- **التصحر:** ويتم قياسه من خلال نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية،
- **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.
- **المحيطات والبحار والشواطئ:** يتكون ثلثا حجم الأرض من المحيطات والبحار، بالإضافة إلا أن ثلثا سكان العالم يعيشون في مناطق ساحلية، وعليه فلابد من اهتمام يوازي هذه الأهمية، لذلك تهدف المؤشرات في هذا الجانب إلى التركيز على[4]:
- قياس المناطق الساحلية وعدد من يسكنها نسبة إلى اجمالي السكان،
- الثروة السمكية المتوفرة،

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات**، دار دجلة للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، 2008، ص 25.

[2] مالك حسين حوامدة، **مرجع سابق**، ص 248.

[3] ريدة دين، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص 495.

[4] محمد بن عبد الله السليمان، **مؤشرات ومعايير قياس التنمية المستدامة وتطبيقاتها**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية، 2015، ص 321.

- مدى سلامة البيئة البحرية ومكوناتها في المياه الساحلية والمحافظة على تنوعها وثرائها.
- **المياه العذبة:** لاشك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضاً للإستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب، وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية كما أن ادارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حالياً ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما[1]:
- **نوعية المياه:** تقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضوياً ونسبة البكتيريا في المياه،
- **كمية المياه:** تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.
- **التنوع الحيوي:** قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحياناً، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات والنباتات البرية وانشاء المحميات وأن ذلك عادة ما يصطدم مع التقدم الإقتصادي، ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجباً بيئياً واخلاقياً فحسب، ولكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما[2]:
- **الأنظمة البيئية:** والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة،
- **الأنواع الحيوية:** ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالإنقراض.

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسساتية وتضم مايلي[3]

- **خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة:** يعد أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد،
- **المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة:** يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركون في خدمة هاتفية وعمومية تتيح النفاد إلى الشبكة الهاتفية التبادلية العمومية القائمة إلى أحد التكنولوجيات الخلوية المتماشية،

---

[1] مالك حسين حوامدة، **مرجع سابق**، ص 250.

[2] ريدة دين، سليمان مهنا، **مرجع سابق**، ص 496.

[3] المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، عن الموقع.Science 2009.wikispace.com/file/new.pdf.P64 http://www.Social، تاريخ الاطلاع 2020/103، على الساعة 09:18.

- **الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة:** إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياساً لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز انتاجيتها،
- **مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة:** يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة مشاركة الدول في عصر المعلومات.

المطلب السادس: المحاسبة البيئية (الخضراء)

الفرع الأول: ماهية المحاسبة البيئية

أولا: مفهوم المحاسبة البيئية

نشأت المحاسبة وتطورت كبقية العلوم الأخرى من أجل تلبية احتياجات المجتمع، و قد بدأ الاهتمام بالقضايا البيئية يزداد تدريجيا مع تزايد الوعي بضرورة العيش في بيئة آمنة ونظيفة، حيث كان الإعتقاد السائد أن المجتمع فقط هو المسؤول على سلامة البيئة، ولكن منذ ظهور القوانين والتشريعات البيئية بدأ الإهتمام يتجه نحو الشركات التي تمارس أنشطة ملوثة للبيئة، وفي ظل الكوارث البيئية المتوالية وتعاظم تأثير القوانين البيئية بدأ التركيز على استنباط أساليب لقياس وإدارة التكاليف البيئية خصوصاً مع ظهور مواصفات جديدة للجودة والتي تسمى الإيزو 14000 المنبثقة عن المنظمة العالمية للمواصفات القياسية.

وعلى إثر ذلك تم تعريف المحاسبة البيئية على أنها النظام المحاسبي الممتد للنظام المحاسبي التقليدي والمبني على تحليل النتائج ومسببات حدوث التكلفة لتحديد وتعيين أثر التكاليف البيئية التي تسببت بها الوحدة الإقتصادية.[1]

و عرفت أيضاً على أنها جزءاً لا يتجزأ عن المحاسبة الإجتماعية، وهي بمثابة أداة تمد المستفيدين بالمعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات بمعلومات التكاليف المتعلقة بالنواحي البيئية لإعطاء صورة كاملة عن أداء الشركة، بحيث تضم بيانات تتعلق بالأداء البيئي إلى جانب البيانات والمعلومات المتعلقة بالنواحي المالية.[2]

وهناك تعريف آخر مفاده تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ من يلوث يدفع.[3]

كما تعد المحاسبة عن المسؤولية البيئية والإجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي فالشركات الاقتصادية المعاصرة لها تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق سواءاً من وجهة نظر الإقتصاد الوطني أو من حيث تعدد الأطراف ذوي المصلحة في تتبع اقتصاديات تلك المنشآت.

---

[1] يحي جمال اللولو، **مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، غزة، 2016، ص29.

[2] جميلة الجوزي، **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**، جامعة الجزائر، مقال غير منشور، ص78.

[3] نوال بن عمارة، **نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، مداخلة في ملتقى دولي، جامعة ورقلة، 2011، ص268.

ثانيا: المفاهيم المختلفة للمحاسبة البيئية: تتمثل في[1]:

- **المحاسبة الخضراء:**

ظهر مصطلح التخضير كثيراً في العقدين الماضيين عند الحديث عن البيئة ومشكلاتها، وأصبح يطلق على المنتجات الصديقة للبيئة، كما أصبحت توصف المؤشرات التي تراعي البعد البيئي بأنها مؤشرات خضراء، وهناك علوم مثل الإقتصاد الأخضر...، إلا أنه يلاحظ أن هذا المسمى يركز على مجال واحد من مجالات المحاسبة البيئية وهي المحاسبة عن عناصر التنوع البيولوجي،

- **محاسبة الموارد الطبيعية:**

يطلق مصطلح محاسبة الموارد الطبيعية على اهتمام المحاسبة بموارد البيئة الطبيعية (الأصول البيئية)، تمهيداً لادماجها في الحسابات القومية وهي تتعامل مع الموارد الطبيعية سواءاً كانت أصول منتجة أو غير منتجة كماً ونوعاً أي تهتم مثلا بالتدهور في نوعيتها...، وهي بذلك تهتم بجزئية واحدة فقط من البيئة أالا وهي الموارد الطبيعية لكن على المستوى الكلي،

- **المحاسبة الايكولوجية:**

إذا كان تركيز محاسبة الموارد الطبيعية على المستوى الكلي فإن المحاسبة الايكولوجية ينصب اهتمامها في محاسبة الموارد البيئية الطبيعية (الأصول البيئية)، تمهيداً لإدماجها في الحسابات على المستوى الجزئي والمقصود بالجزئي هنا، المستوى المكاني كالبلديات، الولايات، الأقاليم التي تقع في نطاقها هذه الأصول،

- **محاسبة تدفق الموارد:**

قام بتطبيق محاسبة تدفق المواد معهد فوبيرتال الألماني الذي وضع طريقة احصائية لمحاسبة تدفق المواد تقوم على فكرة رئيسية مفادها أن كل تدفق للمواد لإنجاز نشاط انتاجي معين ينطوي على مخاطر تؤثر على استقرار محيط البيئة الطبيعية، وبالتالي وجب انجاز نظام يعمل على التحكم في تلوث البيئة عن طريق معدات يتم تركيبها في نهاية العملية الانتاجية بهدف معالجة إنبعاثات والمخلفات...، وتخفيض تأثيراتها،

- **المحاسبة الايكوزونية:**

ويقصد بها تلك الإجراءات والمفاهيم والأساليب المحاسبية التي يتم تطبيقها بغرض اعداد بيانات توضح الأصول الطبيعية مبوبة تبعا للمناطق والجهات التي تمتلكها، وتوضح كذلك الخصوم الطبيعية التي ترتبت على هذه الأصول بالإضافة إلى اعداد بيانات محاسبية مالية توضح المؤشرات الكمية والمالية للبيئة نتيجة زيادة أو نقص كميات الموارد.

[1] كمال ديب، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2015، ص 192-195.

ثالثا: فروع المحاسبة البيئية

تتفرع المحاسبة إلى ثلاثة أقسام رئيسية تتمثل في[1]:

- **المحاسبة الوطنية البيئية:**

المقصود بها ممارسة المحاسبة البيئية على مستوى الإقتصاد الوطني، و تشير المحاسبة البيئية هنا إلى تحديد وقياس استهلاك الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة للدولة، وكذا تقييم مخزون الموارد الطبيعية للدولة في نهاية كل فترة بغرض التخطيط والرقابة وصنع القرارات على المستوى الوطني،

- **المحاسبة المالية البيئية:**

المقصود بها ممارسة المحاسبة البيئية على مستوى المنظمة، وتشير المحاسبة البيئية هنا في هذا الشأن إلى اعداد التقارير الخارجية عن التكاليف والإلتزامات البيئية للمنظمة، بغرض ترشيد القرارات الإقتصادية للأطراف الخارجية وتقويم الأداء البيئي الخارجي للمنظمة ككل،

- **المحاسبة الادارية البيئية:**

وهي أحد اساليب المحاسبة الإدارية، وعرفت على أنها نظام معلومات مالي واداري في آن واحد، يقوم بتحديد المعلومات المتعلقة بالبيئة وجمعها وتقديرها وتحليلها، بهدف اتخاذ القرارات داخل المنظمة وتحسين الأداء البيئي والمالي لكل قسم أو نشاط أو عملية داخل المنظمة.

الجدول رقم (1-1) : فروع المحاسبة البيئية

فروع المحاسبة البيئية	مجال التركيز	الاطراف المستفيدة
المحاسبة الوطنية البيئية	الدولة	خارج المنظمة
المحاسبة المالية البيئية	المنظمة	خارج المنظمة
محاسبة الادارة البيئية	المنظمة/القسم/النظام	داخل المنظمة

المصدر: كمال ديب، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2015، ص 199

[1] كمال ديب، **مرجع سابق**، ص 199.

رابعا: مستويات تطبيق المحاسبة البيئية:

تطبق المحاسبة البيئية على ثلاث مستويات وهي[1]:

- **المحاسبة البيئية على مستوى الوطن:**

يتم التركيز في هذا المستوى على قياس التنمية المستدامة، اذ أن تفاقم المشكلات البيئية أدى إلى وجود حاجة لمؤشرات تختص بقياس الحالة الصحية ومعدلات النمو والتقدم الإقتصادي، مثل مفهوم قياس التنمية البشرية و الحفاظ على مصادر رأس المال البشري والمادي والطبيعي، باعتباره ضمان استمرار التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية.

- **المحاسبة البيئية على المستوى القطاعي:**

ويتم التركيز في هذا المستوى على أداء القطاعات الإقتصادية المختلفة بناءاً على مدى مراعاة هذه القطاعات للجوانب والاعتبارات البيئية، وخاصة تلك القطاعات التي تعمل على استنزاف الموارد البيئية.

- **المحاسبة البيئية على مستوى المؤسسة:**

يتم التركيز في هذا المستوى على الأطراف الخارجية والداخلية التي تهتم بمؤشرات قياس الأداء البيئي للمؤسسة، وتتمثل هذه الجهات بالمقرضين والمستثمرين وادارة المؤسسة، اذ أن الربح لم يعد مؤشراً على جودة الأداء بل أصبح لزاماً على المؤسسات تطوير الأنظمة المحاسبية المعمول بها لتصبح قادرة على التعامل مع القضايا البيئية.

الفرع الثاني: أسباب وأهمية الإهتمام بالمحاسبة البيئية

أولا: أسباب الإهتمام بالمحاسبة البيئية

نال موضوع المحاسبة البيئية اهتمام الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية والجمعيات العالمية وجماعات حماية البيئة، حيث أوصوا بضرورة اظهار النشاطات الإقتصادية والبيئية ضمن الحسابات القومية لكل بلد، بما فيها كافة التدفقات النقدية التي تضمن العلاقات المتبادلة بين النشاط الاقتصادي والبيئي، حيث هناك عدة عوامل اسهمت في زيادة الاهتمام بالمحاسبة البيئية منها[2]:

- ✓ أهمية البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة،
- ✓ تغير الإتجاه السائد نحو وجهة النظر التي تقتضي بضرورة تحمل المؤسسة تكاليف المحافظة على البيئة بعد أن كانت تعالج كونها تكاليف اجتماعية لا تتحملها الوحدة، وبالتالي تتم معالجة هذه البيانات من خلال وظيفة المحاسبة،
- ✓ الضغوط التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية والمنظمات الدولية،

[1] كمال ديب، **مرجع سابق**، ص 199.

[2] يحي جمال اللولو، **مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة**، مرجع سبق ذكره، ص33.

- ✓ ضرورة تضمين التقارير والقوائم المالية بالأنشطة البيئية، مما يؤدي إلى اضفاء الثقة في البيانات المحاسبية، اضافة إلى تلبية حاجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية،
- ✓ الإسهام في إعداد تقارير تكاليف التلوث البيئي على المستوى القومي، والتي تفيد في الحصول على المؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة للمؤسسات،
- ✓ حتمية المحاسبة البيئية بموجب القوانين الدولية والمحلية،
- ✓ اهتمام الدراسات النظرية والتطبيقية بالبيئة والمحاسبة عنها.

ثانيا: أهمية المحاسبة البيئية

تنبع أهمية المحاسبة البيئية في مساعدة الوحدات الإقتصادية فيمايلي[1]:

- ✓ مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات التي من شأنها تخفيض التكاليف والأعباء البيئية،
- ✓ توسيع نطاق عملية التقييم وتحليل الإستثمارات لكي يشمل الآثار البيئية المحتملة،
- ✓ التوصل إلى فهم أفضل للتكاليف البيئية ولأداء العمليات والمنتجات وتسعيرها بدقة،
- ✓ المساعدة في تطوير وتشغيل نظام اداري بيئي للوحدة ككل،
- ✓ كون المحاسبة علما اجتماعياً فان ذلك يفرض عليها ضرورة التفاعل مع مشكلة تلوث البيئة ونفاذ مواردها لأن تأخرها سيؤدي لتأخر هذا العلم مقارنة بالعلوم الأخرى مثل علم الإقتصاد والإدارة،
- ✓ تستمد المحاسبة وجودها من اعتراف المجتمع بنتائجها من خلال وظيفتي القياس والتوصيل للمعلومات المالية والاقتصادية للمجتمع واستمرار الطلب على خدمات مهنة المحاسبة والتدقيق مما يستلزم تلبية الإحتياجات المتزايدة للمعلومات البيئية والإجتماعية إلى جانب المعلومات المالية،
- ✓ إن تجاهل قياس التكاليف البيئية الناتجة عن تلوث البيئة من شأنه أن يضلل العديد من مؤشرات قياس الأداء ويضخم النتائج،
- ✓ لغرض ترشيد القرارات الادارية وضمان دقة المعلومات المحاسبية التي على أساسها يتم صنع القرارات الإدارية من خلال المساعدة على المفاضلة بيم البدائل الإدارية وعند المفاضلة بين الإلتزام وعدم الإلتزام بالبرامج البيئية،
- ✓ تقاطع محاسبة البيئية مع علم المحاسبة في عدة مجالات مثل: المعايير المحاسبية، والمحاسبة المالية والإدارية، الضرائب، المحاسبة الحكومية، بالإضافة إلى ذلك فان البيانات المالية المعدة وفق معايير المحاسبة التقليدية قد تكون مضللة أو غير كافية لمستخدمي هذه البيانات حيث أنها لا تتضمن التكاليف البيئية الناتجة عن أثر أنشطة الشركة على البيئة.

[1] ماجد أحمد ابراهيم، **المحاسبة الخضراء والبيئية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2019، ص128.

الفرع الثالث: أهداف و متطلبات المحاسبة البيئية

إن تطبيق المحاسبة البيئية كما ينبغي لا يعد هدف في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف والمتطلبات وهي[1]:

أولا: أهداف المحاسبة البيئية

- ✓ اعداد بيانات عن المبيعات والتكاليف الإجمالية، التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها لكل فترة مالية، مما يؤدي الى متابعة المؤسسة لتطوير هذه النفقات من فترة إلى أخرى واتخاذ القرارات المناسبة التي من شانها أن تحقق فعاليتها،
- ✓ اعداد التقارير عن النفقات البيئية لتوضيح مدى التزام المؤسسات بتطبيق القوانين والتشريعات،
- ✓ توضيح المسؤولية الإجتماعية والبيئية للمؤسسات لضمان الاستمرارية، خاصة في ظل كون هدف تعظيم الرفاهية الإجتماعية وتوفير بيئة نظيفة وخالية من التلوث أصبح ضمانا لاستمرار ونجاح المؤسسات اقتصادياً،
- ✓ اظهار المنافع البيئية التي خصصتها المؤسسة لكل فترة مالية، وقد تتضمن المساحات الخضراء المضافة خلال الفترة أو التخفيض في خسائر واضرار عناصر التلوث البيئي، تخفيض تكلفة العلاج الطبي، أو زيادة ايرادات وأرباح المؤسسة من تطبيق نظام الادارة البيئية.

ثانيا: متطلبات المحاسبة البيئية

أولا: استحداث حد أدنى من القواعد التي تلائم طبيعة النظام المحاسبي، الذي يقوم بإنتاج مخرجات محاسبية لأغراض اجتماعية بيئية وليست اقتصادية فحسب ومنها:

- ✓ الملائمة للغرض الإجتماعي والبيئي مع البساطة، الدقة والوضوح،
- ✓ الإفصاح عن الأنشطة البيئية، يختلف من مؤسسة لأخرى ومن وقت لآخر في نفس المؤسسة،
- ✓ توحيد الممارسة البيئية والاجتماعية في المؤسسات المتماثلة.

ثانيا: استحداث المعايير الملائمة للتقدير المحاسبي الاجتماعي والبيئي، وهناك العديد من وجهات النظر التي تناولت موضوع الافصاح عن البيانات البيئية وأهمها:

- ✓ أن يتم الحاق نظام المحاسبة البيئية والبيانات المحاسبية ذات الطابع البيئي، بالنظام التقليدي للمحاسبة المالية،
- ✓ أن يكون هناك نظام محاسبي بيئي مستقل، وذلك حتى لا يتم الإكتفاء بالملاحظات والإيضاحات الملحقة بالبيانات المالية المنشورة.

[1] يحي جمال اللولو، **مرجع سابق** ، ص 34.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم تناوله في الفصل الأول، نستنتج أن التنمية المستدامة في فلسفتها هي عملية تغيير واعية تنطلق من الخصوصيات الداخلية للمجتمعات وتثمن الإنجازات المتاحة وتصبو لتصحيح الإختلالات والنقائص من خلال الإستفادة من التجارب المختلفة، حيث أن تجسيدها وتطبيقها وادماجها في السياسات والإستراتيجيات يختلف من مجتمع لآخر، ويستدعي ضرورة صيانة البيئة بكل عناصرها من خلال الإستخدام العقلاني الذي يضمن حاجات الجيل الحالي، ويضمن في نفس الوقت نصيب الأجيال القادمة.

الفصل الثاني

التأصيل النظري لدراسة جدوى تمويل المشاريع البيئية وانعكاساتها على التنمية المستدامة

تمهيد:

تعتبر المشاريع الإستثمارية إحدى الأدوات الرئيسية للتنمية الإقتصادية، الأمر الذي يتطلب الإختيار الأمثل والكفؤ لهذه المشاريع، ذلك أن نجاح عملية التنمية وامكانية تنفيذ أهدافها وتمويل استثماراتها يعتمد على عدة عوامل أهمها: سلامة هذه الدراسات التي تمثل الركيزة الرئيسية التي يستند عليها لإثبات مدى ربحية المشروع وجدارته الإئتمانية ومدى نجاعته منذ بحثه كفكرة إلى غاية تحقيق كافة أهدافه، وهذا ما جاء ليتناوله الفصل الثاني المكون من ثلاث مباحث: تضمن المبحث الأول الإطار المفهومي لدراسات الجدوى التمويلية للمشاريع البيئية ، ثم جاء المبحث الثاني ليشير لانعكاسات دراسات جدوى المشاريع البيئية على التنمية المستدامة ، ليأتي المبحث الثالث ليتناول ماهية الإقتصاد الأخضر(الإقتصاد البيئي) والمشاريع البيئية والتي يطلق عليها أيضاً تسمية المشاريع الخضراء نسبة لكونها مشاريع تنموية بيئية بالدرجة الأولى وتختلف عن بقية المشاريع التقليدية في كونها غير مضرة بالبيئة لا على المدى القريب ولا البعيد فضلاً عن أن ايجابياتها أكثر من سلبياتها، مع عرض نماذج لها.

1- **المبحث الأول**: الإطار المفهومي لدراسات الجدوى التمويلية للمشاريع البيئية،
2- **المبحث الثاني**: انعكاسات دراسات جدوى المشاريع البيئية على التنمية المستدامة،
3- **المبحث الثالث**: ماهية الإقتصاد الأخضر(الإقتصاد البيئي) والمشاريع البيئية مع عرض نماذج.

المبحث الأول: الإطار المفهومي لدراسات الجدوى التمويلية للمشاريع البيئية

المطلب الأول: التعريف بالمشاريع البيئية

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار البيئي

تعد الإستثمارات البيئية ضرورية لتعديل واصلاح الآثار السلبية البيئية والإقتصادية الناجمة عن النمو الحالي والمستقبلي، وهي نتيجة ملموسة للمشاكل البيئية، وعند الحديث عن الإستثمارات البيئية يعني ذلك الحديث عن الإستخدام الأمثل للموارد والحد من الإجهاد البيئي.

كما تعرف المشاريع البيئية المستدامة على أنها تلك المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف[1].

وبناءاً على ما سبق لا يوجد تعريف موحد للإستثمارات البيئية إلا أن التعريف الأوسع والأشمل يعرف الإستثمارات البيئية بأنها كل الإستثمارات التي تلبي شروط اجراءات حماية البيئة[2]، وتعرف حماية البيئة على أنها مجموعة الإجراءات التي تقود إلى المحافظة على البيئة وتحسينها وتخفف من الأضرار البيئية أو تزيلها وتقلل من الأضرار والأخطار البشرية والحيوانية والنباتية والأضرار بالبيئة الطبيعية، وكل ما من شأنه اتاحة امكانيات التنمية المستدامة للأجيال القادمة، ويمكن فهم الإستثمارات البيئية على أنها التكييف النوعي طويل الأجل مع متطلبات البيئة الطبيعية، وتتنوع الأستثمارات البيئية في مجالات عدة: منع التلوث، تقنيات الإنتاج الأنظف، تقليل المخلفات والنفايات الصلبة واعادة تدويرها، تقنيات استهلاك المياه والطاقة، حماية وتنقية المياه، ضبط تلوث الهواء وتنقيته، حماية الزراعة والطبيعة، معالجة التربة، مكافحة الضوضاء...إلخ.

الفرع الثاني: متطلبات وشروط الإستثمار البيئي

لتشجيع الإستثمارات البيئية يجب أن يكون هناك محفزات اقتصادية ومالية في اطار السياسة البيئية والإقتصادية ضمن الإستثمارات البيئية، وكذا تقديم تسهيلات ائتمانية على شكل قروض ميسرة أو من خلال مساهمات حكومية في تلك المشاريع، ولضمان مساهمة القطاعات المختلفة في تحقيق أهداف السياسة البيئية، ولكي يتم تنفيذ استثمارات بيئية من قبل قطاع الأعمال الخاص والعام ومن قبل القطاع الحكومي لابد من توفر جملة من المعطيات والشروط[3]:

---

[1] Guyonnard Francoise Marie, Willard Frédirique, **Le Management environnement au développement durable des entreprises**, Ademe, France, 2005, P05.

[2] رسلان خضور، **الإستثمارات البيئية وأبعادها الاقتصادية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 30، العدد 05، 2008، ص 40-41.

[3] رسلان خضور، **المرجع نفسه**، ص 42-43.

- **وجود سياسة بيئية للدولة:** حيث تعد أدوات السياسة البيئية الحكومية أحد أهم الشروط الواجب توفرها للقيام باستثمارات بيئية من قبل قطاع الأعمال العام والخاص، ويمكن تصنيف الإجراءات الحكومية في اطار سياستها البيئية ضمن ثلاث مجموعات[1]:
  - ✓ **اجراءات وتدابير مباشرة:** وتكون على شكل أوامر وتعليمات وشروط ومعايير تتعلق بطرق وأساليب الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة، وقد تتعلق المعايير والتعليمات بمدخلات العملية الانتاجية أو بمخرجاتها، كمعايير خاصة بالإنبعاثات إو التزامات اعادة تدوير المخلفات،
  - ✓ **اجراءات وتدابير غير مباشرة:** تؤثر هذه التدابير والإجراءات على الربح وعلى الإستهلاك في اطار آليات اقتصاد السوق، ويتم ذلك من خلال النفقات العامة والضرائب والرسوم البيئية والإعانات والتعويضات وتراخيص الإنبعاث التي من شأنها تغيير انماط وتكنولوجيا الإنتاج،
  - ✓ **أدوات وتدابير وقائية:** تتعلق بالتربية والتعليم وتكوين الثقافة البيئية وتقديم المعلومات والنصائح والإرشادات اضافة إلى العقوبات المالية،
- **توفر تكنولوجيا بيئية ومتطورة:** يرتبط حل الكثير من المشاكل البيئية بتوفر تكنولوجيا صديقة للبيئة، لذلك تعد التكنولوجيا البيئية المبتكرة محلياً أو المستوردة مهمة جداً للتمكن من معالجة الكثير من المشاكل البيئية،
- **متطلبات واستحقاقات اجتماعية:** ممارسة الضغوط من خلال الجمعيات والأحزاب ومجموعات الضغط والرأي العام والضغط السياسي على قطاع الأعمال الخاص والعام للقيام بالتزاماته اتجاه البيئة عبر استثماراته البيئية، وهنا يمكن الإستفادة من المعايير التي حددتها بعض الهيئات الدولية، كالبنك الدولي الذي حدد مسؤولية الشركات اتجاه العاملين والبيئة ومساهمتها في التنمية الاجتماعية، فالمعايير الدولية بشأن اخلاق المؤسسة تشتمل إلى جانب حقوق الإنسان وحقوق العاملين حماية البيئة ايضاً،
- **متطلبات واستحقاقات السوق والمنافسة:** تفرض قوانين السوق نفسها فيما يخص المعايير البيئية المفروضة وفقا لقوانين وتشريعات محلية ووفقا لاتفاقيات دولية، ففي حال عدم قيام المنتجين بتلبية طلبات العملاء وفقا للمعايير البيئية يمكن أن يتحول هؤلاء إلى موردين آخرين، كما أن مؤسسات التمويل والمصارف قد تحجم عن تمويل المشاريع غير المنسجمة مع المعايير والتشريعات البيئية.

[1] رسلان خضور، **المرجع نفسه**، ص 55-70.

الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية للإستثمارات البيئية

سيكون للإستثمارات البيئية آثار مختلفة على النمو الإقتصادي وعلى بنية الناتج الإجمالي وعلى الأسعار وكذا القدرة التنافسية والتجارة، ويمكن تحديد بعض من تلك الآثار في النقاط التالية[1]:

- إن تطبيق المعايير البيئية يتطلب استثمارات بيئية، وعدم تطبيق تلك المعايير سيؤثر سلباً على المقدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية التي تشترط منتجات صديقة للبيئة، حيث أصبح السلوك البيئي للشركات جزءاً مهماً من السياسات التجارية وتفضيلات الأفراد في الدول المستورد، فالإتحاد الأوروبي وكذا منظمة التجارة العالمية قاموا بدمج البعد البيئي والمعايير البيئية في السياسات التجارية، وأصبح ينظر إلى السلع والخدمات البيئية كصناعة ذات سوق واعدة، وبالتالي لابد من القيام بالإستثمارات التي من شأنها رفع مستوى القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، خاصة وأن الإتفاقيات الدولية تفرض لوائح ومعايير بيئية الزامية، وعليه يصعب الدخول إلى الأسواق العالمية ورفع المقدرة التنافسية بدون التوافق مع تلك المعايير، بمعنى أنه دخل إلى جانب عامل انخفاض التكلفة والعوامل الأخرى في معادلة اتخاذ قرار الاستثمار عامل آخر مهم أيضاً وهو العلامات التجارية الفارقة التي تهتم بتطبيق المعايير البيئية العالمية.
- يتجسد النمو الإقتصادي بالمفهوم التقليدي بتزايد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع المستوى المعيشي للسكان، أي تزايد انتاج السلع والخدمات بشكل عام، إلا أن المعطيات البيئية تفرض استكمال المؤشرات الإقتصادية التقليدية بمؤشرات اجتماعية عن نوعية النمو، أي الحديث عن النمو بنوعيه الكمي والنوعي وكيف يمكن التوفيق بينهما، وعليه فإن النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي وفقا للطريقة التقليدية الحالية في حسابه كمقياس للنمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون مقياساً كافياً للنمو ومؤشراً كافياً للتنمية، فالدخول الناجمة من استخراج ومعالجة الموارد الطبيعية على سبيل المثال، تحسب على أنها بالكامل دخل أو قيمة مضافة متحققة ماهي إلا ريع ناجم عن استنزاف وبيع أصول وموجودات نادرة ولا تشكل كلها قيمة مضافة ناجمة عن عمل انتاجي، وما لم يتم القيام باستثمارات بيئية تعيد انتاج الموارد المتجددة، وتعيد انتاج بدائل عن الموارد غير المتجددة وتزيل آثار التلوث والإستنزاف البيئي، فلا يمكن للنمو الإقتصادي أن يستمر ولا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة،
- تؤثر الإستثمارات البيئية على المستوى العام للأسعار، اذ تؤدي تلك الإاستثمارات إلى زيادة التكاليف وبالتالي رفع الأسعار وزيادة معدلات التضخم في الأمد القصير،

[1] رسلان خضور، **مرجع سابق**، ص 44-46.

- توفر الإستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة ملايين الأطنان من النفط، وهذا يعني تغيير بنية الطلب على الطاقة ويعني استدامة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وكذا تحسين نوعية الحياة،
- يؤدي الإستثمار البيئي في بعض المجالات إلى تقليل التبعية لإستيراد بعض المنتجات وتوفير قطع أجنبي، اضافة إلى ذلك يؤدي اعادة تصنيع بعض المخلفات إلى الحد من التدمير البيئي كالإستثمار في مجال اعادة تصنيع وتدوير الزيوت المعدنية والمعادن والمواد القابلة للإستخدام،
- لطالما كان التلوث البيئي واستنزاف الموارد مترافقاً مع النمو السكاني ومع النمو الإقتصادي، إذ أنه لا يمكن تجاهل التدهور البيئي الناجم عن النمو الاقتصادي، وقد يكون للسياسات والأهداف البيئية تأثيراً سلبياً على بعض الأهداف الإقتصادية كالعمالة والتشغيل والبطالة والقيم المضافة والأرباح ومعدلات النمو، في الأمد القصير، إلا أن عديد الدراسات أثبتت بأن تلك السياسات والأهداف البيئية بشكل عام ليس لها تأثير سلبي على الأهداف الإقتصادية الكلية والجزئية في الأمد الطويل، ذلك أنه مع مراعاة الأهداف البيئية يكون هناك قدرة أكبر على الإستمرار، والمحافظة على رأس المال المجتمعي، بما في ذلك رأس المال الطبيعي وتنميته بدون استثمارات بيئية غايتها المحافظة على رأس المال الطبيعي، وتبدي الشركات الأكثر نجاحاً اهتماماً بالبعد البيئي رغم التضارب أحيانا بين البيئة والإقتصاد في الأمد القصير، فتكنولوجيا حماية البيئة يجب أن لا تؤدي إلى المحافظة على البيئة فقط، بل يمكن أن ترفع من الإنتاجية أيضاً، وهذا يحتاج إلى أمد طويل نسبياً على اعتبار أن الإنتقال إلى تكنولوجيا حماية البيئة في الإنتاج يحتاج ما بين 6 الى 10 سنوات وتحويل عمليات الإنتاج يتطلب أيضا وقتاً طويل نسبياً.

المطلب الثاني: ماهية دراسات الجدوى الإقتصادية

الفرع الأول: مفهوم دراسات الجدوى الإقتصادية

دراسات الجدوى الاقتصادية هي دراسة معمقة الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل، بمعنى أنها ما هي الا طريقة للتعرف على البدائل على نحو مناسب وشمولي في ضوء تخمين متوقع للعوائد والتكاليف للقرار الاستثماري، وفي هذا السياق يعمل المحلل جاهدا للتقليل من التكاليف المتوقعة للقرار الإستثماري الى مستوى مقبول[1].

دراسة الجدوى الإقتصادية هي أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الإستثمارية الجديدة أو لتقييم قرارات سبق اتخاذها، أو القيام بمفاضلة بين البدائل المكتاحة وذلك على أسس فنية، مالية، وعلى ضوء معطيات محددة

[1] Lyn Squire and Herman Grander and Van der Tak, **Economic analysis of projects**, The world bank Research publication, Baltimore and London, P15.

تتصل بموقع المشروع، تكاليف التشغيل، طاقات التشغيل، الإيرادات، نمط التكنولوجيا المستعملة واليد العاملة الموظفة1، ومن هذا التعريف يتضح لنا:

- ✓ إن دراسة الجدوى تتصف بأنها طريقة علمية تتصف بالإبتعاد عن العشوائية في القرارات،
- ✓ إن دراسة الجدوى تستند على أسس ةركائز تستوجب دراسات وافية.

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة نواحي قانونية وتسويقية وانتاجية ومالية واقتصادية واجتماعية وهندسية وربحية، لتحقيق أهداف محددة والتي يمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بانشاء المشروع من عدمه2.

كما يشير مفهوم دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية إلى مجموعة الإختبارات والتقديرات التي يتم اعدادها للحكم على مدى صلاحية المشروع الإستثماري المقترح في ضوء توقعات التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة طوال العمر الاقتصادي للمشروع3، وبعبارة أخرى موجزة فإن دراسة الجدوى تعني التعرف على مدى فائدة المشروع وجدواه ومقدارها، وعليه يتضح بأن جدوى المشروع يتضمن عدداً من العناصر وأهمها4:

- **الكفاءة:** والتي تمثل بمثابة جوهر دراسة الحجدوى والتي تتضمن ربحية المشروع ومستوى انتاجية عناصر الإنتاج،
- الإستثمار المخطط، أي أن الجدوى يتم اعدادها للإستثمار المخطط،
- **التقييم:** والذي يتضمن استخدام كافة المؤشرات المتعلقة بدراسات الجدوى وهذا يتطلب أن تكون المؤشرات المذكورة قابلة للتقييم،
- **البدائل المتاحة:** أي أن اعداد دراسة الجدوى يتم في ضوء وجود بدائل عديدة للمشروع المقترح،
- **القرار الأفضل:** والذي يمثل القرار الأكثر واقعية والأقرب إلى الحلول المثلى،
- **معايير مالية:** حيث تقتضي الدقة في التقييم الإعتماد على معايير كمية والتي تستند عادة على مؤشرات مالية تتضمن الإيرادات والتكاليف والوفورات والأسعار وكذا القيم المضافة، وهي في الغالب قيم نقدية، كما يمكن أن تمتد دراسة الجدوى إلى استخدام مؤشرات مثل تشغيل العاطلين أو تحسين البيئة...إلخ،
- **الزمن وفترات الإيفاء بالإلتزامات المالية:** حيث أن الزمن الذي يستغرقه الإيفاء بالإلتزامات المالية الأساسية يعد أمراً حاسماً في اتخاذ القرار الإستثماري حيث أن هذا الزمن إما أن يتعلق باقتراض الأموال أو

---

[1] أحمد تميم، **دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية والائتمان**، المستقبل، بور سعيد، مصر، 1996، ص 14.

[2] سيد سالم عرفة، **دراسة جدوى المشروعات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص125.

[3] الربيعي، عباس، **مقدمة في تقييم المشروع الإستثماري وتحليل الجدوى الاقتصادية له**، دار البشير، عمان، 2005، ص 21.

[4] العيساوي، كاظم جاسم، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات**، دار المناهج، ط1، 2002، ص 36.

تحمل خدمات الديون وتراكمها أو بتعطل الموجودات التي يمتلكها المنظم لفترة زمنية وفي كلتا الحالتين يفترض بالمستثمر أن يحقق ربحاً صافياً يعادل التكلفة الأولية في اقصر فترة زمنية ممكنة،

- **الزمن وتآكل القيم الحقيقية للنقود:** إذ أن القيم الحقيقية للموجودات الإستثمارية وعوائدها تخضع خلال عمر المشروع لعوامل التآكل مثل اهتلاك رأس المال أو الإبتكارات التكنولوجية أو التضخم النقدي،
- **الجدوى التجارية والجدوى الإقتصادية القومية:** حيث يكون تعظيم الربح التجاري هدفاً كلياً للمستثمر الفرد، فيما تكون الربحية الإجتماعية هي الهدف بالنسبة للمجتمع ككل[1]،

ومن المعلوم أن عملية اتخاذ القرار الإستثماري تبدأ بناءاً على وجود فكرة لفرصة استثمارية لدى المستثمر المحتمل والتي تحتاج إلى دراسة أولية، وعندما تظهر الدراسة الأولية وجود جدوى أولية للمشروع يتقدم المستثمر باتجاه عمل دراسة جدوى تفصيلية.

وتتطلب عملية دراسة جدوى المشروع مراعاة جملة من النقاط الهامة أهمها[2]:

- النظرة الشاملة لتقييم المشروعات وخاصة بالنسبة للمفاهيم والأساليب والأدوات والمعايير التي يمكن أن تحقق المفاضلة بين المشروعات المفترضة،
- الربط بين توجهات وطموحات المؤسسات الخاصة وبين توجهات المؤسسات العامة وذلك من خلال التمييز بين مفهوم الربحية الخاصة ومفهوم الربحية الإقتصادية العامة،
- توفير المعلومات والبيانات الأساسية للقائمين على اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وبما يسهل عليهم القيام بمهمتهم على أفضل وجه.

ويتم عادة تقييم جدوى المشروع طبقاً لطبيعة المشروع، فيما إذا كان مشروعاً خاصاً أو مشروعا عاماً، فالمشروع الخاص يعود لفرد أو لشركة ضمن القطاع الخاص، ويتم تقييمه من خلال العوائد المالية الصافية أي الأرباح لمالك المشروع الخاص، ويطلق على هذا النوع من الجدوى بالجدوى المالية للمشروع والتي تعتمد على مؤشرات مالية عديدة مثل معدل العائد المالي، أو فترة الإسترداد، أو صافي القيمة الحالية أو نسبة المنافع إلى التكاليف.

أما المشاريع العامة فيتم تحليل جدواها الإقتصادية وفق المعايير الإقتصادية والتي تعكس عوائد المشروعات بالنسبة للمجتمع ككل، كما هو الحال مع مؤشر القيمة المضافة أي الأرباح والأجور أو مؤشر زيادة الصادرات أو خفض الواردات أو خلق فرص العمل أو غيرها من المؤشرات الإقتصادية العامة.

[1] مدحت القريشي ، **الإقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005، ص 20-24.

[2] مدحت القريشي، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص15.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف دراسات الجدوى الاقتصادية

أولا: أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

- **بالنسبة للمستثمر الفرد**

تتمثل أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في عدة نقاط نذكر منها1:

- ✓ تعتبر دراسات الجدوى الإقتصادية من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار الإقتصادي عند التعامل مع المشكلة الاقتصادية سواءاً كان ذلك على مستوى المشروع أو على المستوى القومي،
- ✓ المساعدة في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الإقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية، ولهذا فإن دراسات الجدوى لها أهمية قصوى في الدول النامية حيث الموارد محدودة مما يتطلب تحديد أولويات للمشروعات المختلفة التي تفيد الإقتصاد القومي،
- ✓ توضح دراسات الجدوى الإقتصادية العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الإستثمار طوال العمر الافتراضي للمشروع،
- ✓ يتوقف قرار البنوك أو المؤسسات المالية فيما يتعلق بمنح الإئتمان على دراسة الجدوى المقدمة لها، وكذا تعتمد مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية...، على دراسة الجدوى الإقتصادية عند منح مساعداتها لإقامة مشروعات التنمية الاقليمية في الدول النامية، وعادة ما تخصص هذه المؤسسات جانبا من القروض الممنوحة لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لمعاونة الدول النامية على اجراء هذه الدراسات،
- ✓ تعرض دراسة الجدوى الإقتصادية منظومة كاملة عن بيانات المشروع وتحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الإستثماري الأنسب والأنجع له،
- ✓ توضح دراسة الجدوى الإقتصادية الطريقة المثلى للتشغيل في ضوء الإستثمارات والسوق المتاحة،
- ✓ تضع دراسة الجدوى الإقتصادية خطة أو برنامج لتنفيذ المشروع، وتحدد أسلوب ادارة المشروع وتحقيق التفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق...إلخ،
- ✓ توضح دراسة الجدوى الإستثمارات المطلوبة للمشروع وكذا العائد الإستثماري الذي يمكن أن يحققه المشروع في ظل فرص مدروسة تحدد بشكل كبير درجة المخاطرة في الإستثمار،
- ✓ تساعد دراسات الجدوى في الوصول إلى قرار بشأن الإستثمار أو عدمه، حيث يتطلب الأمر كل من المعلومات والبيانات، وأسلوباً علمياً للتعامل معها وتحليلها، وهي تتناول الجوانب الرئيسية التي تتعلق بالمشروع مثل[1]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2000، 200، ص 25-26.

* دراسة السوق دراسة تحليلية من حيث العرض والطلب والانتاج والمنافسة والتوزيع والأسعار،
* دراسة المشروع من الناحية الفنية والهندسية وتحديد الإحتياجات المختلفة من الآلات والمعدات والإنشاءات واستخدام التكنولوجيا المناسبة،
* دراسة الوضع الاقتصادي والمالي للمشروع من حيث التمويل والتشغيل والإيرادات والتكاليف والأرباح،
* التنظيم الإداري للمشروع وتحديد المتطلبات المثلى للإدارة، وكيفية تنفيذ المشروع وفقاً لبرنامج زمني يعتمد على الإحتياجات الفعلية خلال الفترات الزمنية ومراحل المشروع المختلفة،
* التفكير في طرق وبدائل مختلفة ومقارنة المشروعات، وتبني الأمثل من حيث طاقة الإنتاج والوسائل التقنية ونوعية العمالة...، وهذه البدائل يتم مقارنتها وتساعد في الوصول إلى البديل الامثل،
* من واقع التحليلات المالية واستخدام البيانات وبعض المعايير فان الدراسة تتيح للمستثمر ان يكون على علم بما يمكن أن يحققة المشروع من عائد متوقع لاستثماره، كما يمكن أيضا معرفة الفترة الزمنية التي يمكن ان يسترد فيها رأس المال المستثمر في المشروع،
* يمكن أن تساعد الدراسة في وضع الخطط والبرامج الخاصة بالمشروع في مراحل الإعداد والتنفيذ والمتابعة، كما تساعد أيضا في اعداد برامج توفير المعدات والآلات والمباني والعمالة والتدريب وتخطيط الإنتاج وغيرها من الأمور الفنية والتقنية التي تخص المشروع،
* يعتبر توفير الموارد المالية المطلوبة من أهم المسائل لضمان قيام ونجاح المشروع...، وتساعد الدراسة المستثمر على معرفة احتياجات المشروع من الموارد المالية وتوقيتها،
* لابد أن تكون الدراسة على قدر كبير من الدقة في معالجة المعلومات والبيانات اعداداً وتحليلاً، وذلك ليتم الإعتماد عليها من حيث فرص نجاح المشروع ولذلك يقوم بإعداد دراسات جدوى المتخصصون من اقتصاديين ومهندسين وخبراء في المجالات المتعددة، الأمر الذي يزيد من درجة دقة الدراسة ونسبة الإعتماد على معطياتها،
* تساعد دراسات الجدوى على التعرف على المتغيرات الإقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع، وبيان مدى تأثيرها على ربحية المشروعات الإستثمارية في المستقبل، واختبار درجة الحساسية للعوائد المتوقعة للتغيرات المحتملة الخاصة بالتكاليف والإيرادات.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دراسات نظرية وتطبيقية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2003، ص 22-24.

- **بالنسبة للمشروع أو المؤسسة**[1]:

✓ تعتبر دراسة الجدوى الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بقامة المشروع كشراء الأراضي، اقامة المباني، توريد الآلات والمعدات، وكل ما يلزم من دراسات واجراءات وعقود ...الخ،

✓ اظهار مدى مقدرة المشروع على تحقيق الأهداف التي تقوم من أجلها، بحيث أن اقامة المشروع ليس هدفاً في حذ ذاته وانما هو بغرض الحصول على منافع مادية معينة للمؤسسة،

✓ مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الإحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها، وإلى حد ما سوف يتحقق العائد من وراء استثمار هذه الأموال.

- **بالنسبة للمجتمع**

تساهم دراسة الجدوى الإقتصادية في حل المشكلة العامة للندرة النسبية في الموارد وذلك لمواجهة الإحتياجات المتزيدة لأفراد المجتمع، فإذا علمنا بأن خطط التنمية التي تعدها بعض البلدان ماهي إلا قائمة من المشاريع الإستثمارية لذا فإنه إذا ما أرادت الدول خاصة النامية منها تحقيق برامجها الإنمائية لابد عليها أن تعطي لدراسة الجدوى أهمية كبيرة وذلك لكونها تمثل الوسيلة الأساسية واللازمة لتحقيق الإستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها تلك الموارد التي تتميز بالندرة الحادة.

لذا ولتجاوز المشروعات الفاشلة والتي تعني هدر وتبذير الأموال فلابد من الإهتمام بدراسة الجدوى التي تساعد على توفير مستوى من الأمان للأموال المراد استثمارها، كما ينبغي على الدول تحديد الأولويات في المشاريع الإستثمارية وذلك بوضع مجموعة من المعايير تساعد على ترتيب تلك المشاريع وفقاً لأهميتها وكفاءتها الإقتصادية، ومدى توافر عناصر الإنتاج، كما أنها تضمن الإعتماد على معاير موضوعة بغية المفاضلة بين المشروعات وبين متابعة تقييم وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية تقييماً كلياً على مستوى الإقتصاد الوطني وتقييماً جزئياً على مستوى المشروع.

- **بالنسبة للبنك**

تساعد دراسة الجدوى البنك في التعرف على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها، كما تجدر الاشارة إلى أن هناك أوجه تشابه كثيرة بين أساليب التحليل الإئتماني التي يقوم بها البنك بغرض منح الإئتمان المصرفي وأساليب التحليل في دراسات الجدوى الاقتصادية والتي تتقاطع كلاهما في الوصول إلى التأكد من قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة2،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 27.

[2] يحي عبد الغني ابو الفتوح، **دراسات جدوى المشروعات بيئية تسويقية مالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 19.

لهذا فان البنك لا يكتفي بالنظر إلى المعلومات التاريخية حول نشاط العميل ولكن يلجأ إلى استخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموزانات التخطيطية وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وبذلك تفيد دراسة الجدوى في تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الإقتراض في المستقبل وترفع من درجة التأكد من امكانية استرداد القرض في مواعيده[1].

- **بالنسبة للإقتصاد القومي**

وبالنسبة لأهمية دراسات الجدوى على مستوى الإقتصاد القومي، فإنه يمكن النظر إلى ذلك من ناحية مدى مساهمة المشروعات في يتحقيق أهداف وخطط التنمية الإقتصادية ويتم دراسة تكاليف ومنافع المشروع من وجهة النظر القومية، بمعنى مدى تأثير المشروع في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات وبالتالي المساعدة في التغلب على العجز في ميزان المدفوعات وكذلك مدى مساهمة المشروع في زيادة معدلات التشغيل للقوى العاملة، أو عدالة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة أو تنمية أقاليم معينة وذلك باتباع حوافز ضريبية لصالح الاقاليم الأقل نمو...إلخ.

ثانيا: أهداف دراسات الجدوى الإقتصادية

هناك هدف عام لدراسة الجدوى، وأهداف فرعية تبرز أهمية دراسة الجدوى، فدراسة الجدوى تهدف في اطارها العام إلى تقرير أفضلية القيام بالإستثمار في المشروع المقترح من عدمه، أما بالنسبة للأهداف الفرعية فنجد2:

- ✓ تحديد الفرص المتاحة والبديلة للإستثمار،
- ✓ وضع أساليب وأنماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطويرها، وذلك لمراعاة اقتصاديات دراسات الجدوى،
- ✓ تعميق المفاهيم الخاصة بجميع النواحي الأساسية للمشروعات سواءاً كانت من الناحية التكنولوجية، الفنية، المالية وحتى الإقتصادية،
- ✓ التركيز على الدراسة التسويقية والأساليب المتطورة المستعملة في التسويق وذلك بهدف تحديد حجم الطلب المحلي والخارجي،
- ✓ تحديد اختيار أنواع التقنيات المستخدمة في المشروعات،
- ✓ تحديد امكانية توفير الخطط والبرامج التوسعية للصناعات القائمة،
- ✓ تحديد الآثار الإقتصادية للمقترحات الإستثمارية والآثار التبادلية بين تلك المقترحات والإقتصاد ومستوياته المختلفة اقليمياً ودولياً،
- ✓ ابراز دور المشروعات في التأثير في اتجاهات السياسة الإقتصادية، المحلية والعالمية ودرجة التأثر بها.

[1] محمد قويدري، **أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص 08.

[2] يحي عبد الغني أبو الفتوح، **مرجع سابق**، ص 18.

الفرع الثالث: مجالات التطبيق لدراسات الجدوى الإقتصادية

تتعدد المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى الإقتصادية نذكر أهمها[1]:

أولا: دراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية الجديدة

هذا المجال هو من أكثر المجالات التطبيقية انتشاراً وأهمية لما يحتاجه المشروع الإستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد، وتجدر الإشارة إلى أن دراسات الجدوى للمشروع الجديد مطلوبة لكافة أنواع المشاريع سواءاً من حيث النوع أو الحجم.

ثانيا: دراسات الجدوى للتوسع في المشروعات القائمة

وتسمى أيضاً بالتوسعات الإستثمارية حيث مجال التطبيق هنا لدراسة الجدوى تكون أمام حالة المشروع القائم بالفعل ويعمل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الإستثماري فيه من خلال اقامة مصنع تابع مثل مصنع للملابس الجاهزة لإحدى مشروعات الغزل والنسيج القائمة أو باضافة خط انتاج جديد كما قد يكون التوسع الإستثماري من خلال اضافة منطقة جغرافية جديدة مما يترتب عليه زيادة في الطاقة الإنتاجية.

ثالثا: دراسات الجدوى الإقتصادية للإحلال والتجديد

تتم تلك الدراسات عندما يكون القرار الإستثماري يتعلق بعملية احلال أو استبدال الآلات جديدة محل الآلات القديمة بعد انتهاء العمر الإفتراضي للآلات القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى أداة للإختيار بين الأنواع من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، وكذا العائد من كل بديل من أجل اختيار البديل الأفضل، وهذا القرار من القرارات الاستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية.

رابعا: دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي

تأتي أهمية هذا المجال التطبيقي في وقتنا الحالي بالنظر للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما تشهده من تزايد المنافسة مما سيدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير، مع الأخذ بعين الإعتبار أن هناك دوما مفاضلة بين نوعين من التكنولوجيا إما تكنولوجيا كثيفة العمل أو تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وفي كل الأحوال يحتاج القرار الإستثماري هنا الى دراسة جدوى لإختيار البديل الأفضل، وينطبق نفس الوضع عند البحث في تطوير منتج قديم بتكنولوجيا جديدة وأسلوب إنتاجي جديد ...الخ.

[1] عاطف وليم اندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الأطر والخطوات، الأسس والقواعد والمعايير**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2008، ص 36-37.

الفرع الرابع: تصنيفات دراسات الجدوى الإقتصادية

يمكن النظر الى دراسات الجدوى عند تصنيفها من عدة نواحي تعكس كل واحدة منها جانب من جوانب هذه الدراسة حيث نميز بين[1]:

أولا: زواية القائم بالتحليل: قد يقوم رجل أعمال أو مجموعة من رجال الأعمال أو الشركاء بدراسات جدوى لبعض الافكار الإستثمارية التي يرغبون في تنفيذها، وفي المقابل تقوم الحكومة عن طريق وزارة التخطيط في الغالب بدراسة الجدوى الإقتصادية لمشروع ما تهتم الحكومة بتنفيذه، وبالتالي يظهر الإختلاف فالأولى دراسة جدوى تجارية خاصة هدفها خاص والثانية دراسة جدوى اجتماعية عامة،

ثانيا: زاوية مستوى التحليل: يمكن تقسيم دراسات الجدوى على هذا الأساس إلى دراسات جدوى تمهيدية ودراسات جدوى تفصيلية، ويتم في كل منهما دراسة الأجزاء القائمة من البحث إلا أنه في أحيان كثيرة يتم الإكتفاء بدراسة الجدوى التمهيدية وجود عوائق جوهرية تمنع وجود المشروع سواء كانت قانونية أو بيئية أو تسويقية...الخ، وبالتالي لا يكون صاحب المشروع قد انفق أمولا كثيرة في دراسة الجدوى التفصيلية من دون طائل وذلك ترشيداً للموارد ويؤدي اكتشاف هذه العوائق إلى التوقف عن السير في المراحل التالية، كما قد يتم الأخذ بدراسة الجدوى التمهيدية كشكل من أشكال المفاضلة في حالة تعدد المشروعات الإستثمارية،

ثالثا: زاوية التقسيم الوظيفي: إن دراسات الجدوى في مفهومها الواسع تتضمن دراسات جدوى تفصيلية، وهذه الدراسات تحتاج إلى توافر كفاءات ومؤهلات فنية تختلف من جزء إلى آخر، فتظهر الحاجة إلى رجال التسويق لدراسة حجم المبيعات المتوقعة ورسم استراتيجية تسويقية ملائمة، كما أن هنالك حاجة إلى مهندسين في مجال التربة والتصاميم بالإضافة إلى الحاجة إلى خبراء في التحليل المالي ورجال القانون وغيرهم،

رابعا: زاوية الهدف: نجد قياس المنافع الخاصة التي يحققها المشروع وتعود على ملاكه فقط، ويطلق عليها دراسات لجدوى التجارية او الصناعية حسب بعض الكتاب والمفكرين، ويهتم غالباً رجال الأعمال بدراساتها كما أن الحكومات تقوم بها في بعض الأحيان من أجل تشجيع المستثمرين على الإستثمار في البلد، كما أن هناك هدف قياس الآثار المباشرة والغير المباشرة التي تعود على الإقتصاد القومي وفي هذه الحالة يتم القيام بتقييم الربحية الإجتماعية ويطلق عليها درسات الجدوى القومية أو الإجتماعية ويهتم بهذه الدراسات صانعي القرارات على المستوى القومي.

[1] جهاد فراس الطيلوني، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 24-25.

الفرع الخامس: مراحل دراسات الجدوى

يمكن النظر إلى دراسات الجدوى عند تصنيفها من عدة نواحي تعكس كل ناحية جانب من الدراسة ، وبناءاً على ذلك يمكن تصنيفها إلى[1]:

أولا: دراسة الجدوى الأولية

تعرف دراسات الجدوى الأولية بأنها: دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الإنتقال إلى دراسة أكثر تفصيل.

كما تعرف أيضاً بأنها دراسة استكشافية للأوضاع والظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية والتي تعتبر مكلفة، أو تحول إلى مشروع آخر أو فكرة جديدة.

إن دراسة الجدوى المبدئية ماهي إلا دراسة استكشافية للأفكار الإستثمارية، يتم الإعتماد على نتائجها في تقرير القيام بدراسة الجدوى التفصيلية أو التوقف عند هذا الحد من الدراسة لبعض الفرص الإستثمارية.

وهذا يعني أن دراسات الجدوى الأولية، ماهي إلا وسيلة يمكن من خلالها معرفة مدى جدوى المشروع المقترح اقتصادياً، وبصورة عامة يمكن القول أن دراسات الجدوى الأولية ماهي إلا عبارة عن دراسات مبسطة ومركزة في آن واحد، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اجابات حول بعض الأسئلة عن المشروع المقترح، مثلاً، ماهي التكلفة الإجمالية للمشروع المقترح؟ وماهو حجم العوائد المتوقعة؟ وماهي المنتجات الممكن انتاجها؟ مالحاجة للقوى العاملة وماهي أجورها؟ مالوقت اللازم لتنفيذ المشروع؟...إلخ.

تهدف الدراسة الأولية إلى اعطاء فكرة أولية عن المشروع المقترح، وهل يمكن قبوله من الناحية المبدئية، فإذا كانت نتائج الدراسة الأولية غير مشجعة يتم التخلي عن المشروع، أما إذا كانت نتائج الدراسة ايجابية ومشجعة ومن أجل الوصول إلى مستوى أمان أكبر فلابد من الإنتقال إلى دراسة أكثر تفصيل وعمق.

وعليه فإن المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية: تتمثل في[2]:

- ✓ دراسة أولية عن الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح، واتجاهات ذلك الطلب سواءاً على المنتجات المحلية أو المستوردة، ودراسة حجم الصادرات الحالية والمستقبلية لمثل تلك المنتجات، وماهي الطاقة الإستيعابية للسوق المحلية،
- ✓ دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع، سواءاً كانت بشكل تكاليف ثابتة أو متغيرة، مع الإشارة إلى أن بعض الدراسات المتوفرة للمشروعات المتشابهة سواءا كانت مقامة في الداخل أو في الخارج، مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات الممكن حدوثها في التكاليف والأسعار واختلاف الأحجام،

[1] جهاد فراس الطيلوني، **مرجع سابق**، ص 24-25.

[2] كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 42-43.

- ✓ درسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنياً، ويتضمن هذا الجانب من الدراسة تحديد مدى حاجة المشروع المقترح إلى المواد الأولية أو نصف المصنعة، وحاجته إلى الآلات والقوى العاملة، وتحديد أساليب الإنتاج الممكن استخدامها والخدمات الإنتاجية كخدمات لخزن والصيانة والتسويق وتصميم المباني اللازمة،
- ✓ درسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح، وصولاً إلى تحديد الموقع المناسب على ضوء العوامل المحددة للموقع الأمثل،
- ✓ دراسة للمنافع القومية المتوقعة للمشروع المقترح، كتحديد مدى أهميته في سد حاجة السوق المحلية من بعض المنتجات، ومدى امكانيته على تصدير جانباً من انتاجه للحصول على بعض العملات الصعبة من أجل تحسين ميزان المدفوعات ومدى أهمية المشروع في توفير فرص الإستخدام للحد من مشاكل البطالة، ومدى ما يتميز به من ارتباطات أمامية وخلفية مع المشروعات القائمة، وبالتالي تحديد مدى أهمية المشروع في زيادة الدخل القومي أو في تحقيق عملية التنمية الإقتصادية،
- ✓ دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع، وتحديد مدى اعتماده على مصادر التمويل المحلية وكذا الأاجنبية وما مقدار سعر الفائدة،
- ✓ دراسة أولية عن العوائد المتوقعة للمشروع المقترح،
- ✓ دراسة أولية عن مدى توافق المشروع المقترح مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع،

وعلى الرغم من اختلاف هذه الدراسات من مشروع لآخر، بالنظر للإختلاف بين أهداف وطبيعة المشروعات المقترحة، الا أن تكاليف إعداد هذه الدراسات لا تتجاوز بأي حال من الأحوال التكلفة الإجمالية للمشروع المقترح.

ثانيا: دراسة الجدوى التفصيلية

تعرف دراسات الجدوى التفصيلية على أنها: دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، و لكنها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولاً منها، فهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها، إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو تأجيلها أو الإنتقال إلى مرحلة التنفيذ.

إن دراسة الجدوى التفصيلية ماهي إلا عملية تقييمية ينبغي أن توفر فهماً عميقاً، وبيانات دقيقة عن الإستثمار والحلول البديلة عن فكرة المشروع، وعلى أساسها تستطيع الإدارة العليا أخذ قرارها بالتخلي عن المشروع أو قبوله وتوجيهه لمرحلة التنفيذ.

* **المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى التفصيلية:** تتجلى في[1]:

- ✓ دراسة مفصلة حول طبيعة واتجاهات الطلب على منتجات المشروع المقترح، متضمنة الطلب المتوقع سواءاً الطلب المحلي أو الطلب الخارجي، والعوامل المؤثرة عليه مع الأخذ بعين الإعتبار معدلات النمو السنوية لكل من الإيرادات والصادرات والإنتاج المحلي من المشروع القائمة لنفس المنتجات،
- ✓ دراسة مفصلة عن عملية الإنتاج، وكذا الإساليب الفنية المعتمدة ومدى ملائمة الأسلوب التكنولوجي المقترح مع حجمه كما يجب أن تتضمن وصف دقيق لعملية الإحلال التي تتعلق بعملية الإنتاج، كالأعمال الهندسية والمدنية وأعمال الصيانة والخدمات الأخرى،
- ✓ دراسة مفصلة عن التكاليف الإجمالية اللازمة لإقامة المشروع، سواءاً كانت بشكل تكاليف ثابتة أو تكاليف تشغيل وبصورة دقيقة وشاملة لكافة أنواع التكاليف، كتقدير تكلفة المباني والآلات ومستلزمات الإنتاج وتكاليف الصيانة والنقل والتخزين...إلخ،
- ✓ دراسة مفصلة عن العوائد المتوقعة للمشروع المقترح والتي تتضمن الإيرادات والإرباح قبل استقطاع الضرائب، مع توضيح الأسعار للسلع المستوردة والمماثلة للسلع المتوقع انتاجها قبل وبعد اضافة الضرائب والرسوم وتكاليف النقل لمراكز التوزيع النهائي،
- ✓ دراسة مفصلة عن مصادر تمويل المشروع من ناحية تمويله الذاتي أو الإعتماد على القروض المحلية أو الأجنبية، مع تحديد أسعار الفائدة،
- ✓ دراسة مفصلة عن الموقع المناسب للمشروع المقترح، مع دراسة لأهم العوامل المحجددة في اختياره كالقرب من الأسواق أو من مصادر المواد الأولية أو تكلفة النقل سواءاً نقل السلع الجاهزة من المشروع إلى الأسواق، و نقل المواد والخامات من السوق إلى المشروع، ومدى توفر البنى التحتية مثل شبكات الماء والكهرباء، الهاتف، المجاري، اضافة إلى مدى توفر الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان،
- ✓ دراسة مفصلة عن مدى أثر المشروع على البيئة والعكس، وعلى التحضر الإجتماعي، مع تحديد أثر الموقع على التوزيع الجغرافي للصناعة في البلد أو الإقليم، كما لابد أن تتضمن الدراسة المنافع الإجتماعية المتوقع من أي موقع من المواقع المختلفة سواءاُ كانت اقتصادية أو اجتماعية مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار مدى ملائمة الموقع المختار مع القوانين والتشريعات السائدة،
- ✓ دراسة مفصلة عن السعات والطاقات الإنتاجية المختلفة للمشروع المقترح سواءاً كانت بشكل طاقات قصوى أو متاحة فعليًا ومدى المقدرة على استغلالها، مع ضرورة أن تتضمن الدراسة تقرير عن عملية الإحلال في عناصر الإنتاج،

[1] كاظم جاسم العيساوي، **مرجع سابق**، ص 45.

- ✓ دراسة مفصلة عن قوة العمل المتاحة سواءاً كانت ادارية أو فنية اللازمة لتشغيل المشروع لبرامج التدريب والتأهيل لتلك القوى نظراً لأن عملية التدريب عملية مستمرة شاملة لكل العمال القدامى والجدد من أجل مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة والإطلاع على كل ماهو جديد في ذلك المجال.

ثالثا: أقسام دراسة الجدوى التفصيلية

- ➢ **دراسة الجدوى البيئية:** تتعدد التعاريف المستخدمة لدراسة الجدوى البيئية ونذكر منها:

- ✓ إنها عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان[1]،
- ✓ كما تعرف بأنها درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في اطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وبتعبير موجز تمثل دراسة الجدوى البيئية المنفعة البيئية[2].

وعليه نستخلص أن دراسة الجدوى البيئية هي تحليل شامل وواقعي يقيس ويحدد الآثار المتبادلة بين المشروع والبيئة المحيطة به، بحيث تساعد على تحديد مدى امكانية تنفيذ المشروع أو العدول عنه.

- ➢ **دراسة الجدوى القانونية**

وهي تلك الاختبارات والتحليلات والإستنتاجات والتقديرات التي يقوم بها خبراء متخصصون في مجال قوانين وتشريعات الإستثمار للوصول إلى ما يعود على المشروع من مزايا وتدفقات نقدية داخلة وما يتحمله من أعباء وتدفقات خارجة، وتحديد الشكل القانوني الأنسب للمشروع الذي يعظم أهدافه[3].

- ➢ **دراسة الجدوى التسويقية**

وهي مجموعة من البحوث والدراسات التسويقية، تتعلق بالسوق الحالي والمتوقع للمشروعات المقترحة محل الدراسة، ينجم عنها توافر قدر من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم الطلب على منتجات المشروع خلال فترة زمنية معينة حالية أو مستقبلية[4].

- ➢ **دراسة الجدوى الفنية**

وتتعلق بدراسة امكانية تنفيذ المشروع المقترح من الناحية الفنية، وذلك في ضوء دراسة مختلف الجوانب الهندسية والتقنية للمشروع، من تحديد لاحتياجات المشروع من أراضي ومباني وتجهيزات...إلخ، بالإضافة إلى تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة وطرق الإنتاج والتصميم الداخلي، وتعتمد هذه الدراسة على البيانات التي تقدمها لها

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 185.

[2] زين الدين عبد المقصود، **قضايا بيئية معاصرة**، منشاة المعارف للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 52.

[3] بن حركو غنية، **واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص 62.

[4] بن حركو غنية، **المرجع نفسه**، ص 65.

الدراستين المبدئية والتسويقية، على اعتبار أن دراسات الجدوى التفصلية والدراسة المبدئية هي دراسات متكاملة وليست بديلة[1].

- **دراسة الجدوى التمويلية**

تتوقف الدراسة المالية على نتائج كل من الدراستين التسويقية والفنية وذلك بالنظر إلى العلاقات المتداخلة بين دراسات الجدوى التفصيلية للفرص الإستثمارية، فهذه الدراسة تأتي من أجل توضيح الرؤية المالية للمشروع المقترح، كما أنها تعتبر حلقة الوصل بين الدراسات السابقة وعملية التقييم المالي للمشروع، فهي تساعد في تحديد مصادر التمويل والهيكل التمويلي الأمثل الذي يتم من خلاله تحديد أقل تكلفة ممكنة لرأس المال الذي سيتم استثماره في المشروع[2].

الفرع السادس: صعوبات ومشاكل اجراء دراسات الجدوى

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي لإجراء دراسات الجدوى أهمها3:

- ✓ في ظل العولمة والتحول لآليات السوق، تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الإقتصاد القومي والتغيرات العالمية في الإقتصاد العالمي، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى خلال العمر الإفتراضي للمشروع مثل الأسعار والطلب وأسلوب الإنتاج وغيرها وهو ما يتطلب المزيد من التعمق في البحث عن الأدوات والأساليب التي تتغلب عن تلك المشاكل،
- ✓ مع ازدياد حجم المشروعات تزداد صعوبات تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبالتحديد هذه الأخيرة أي التكاليف، بالإضافة إلى أن بعض المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها غير مباشر وهو ما يتطلب السعي دائما إلى اخضاع مثل تلك المتغيرات للقياس الكمي كلما أمكن من خلال الإستعانة بعلوم الإحصاء والإقتصاد القياسي وبحوث العمليات وغيرها،
- ✓ عدم التوازن بين تكاليف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وحجم المشروع ورأس المال المخصص للإستثمار في المشروع وهو ما يتطلب البحث دائماً في احداث هذا التوازن وتفصيل دراسات الجدوى على المشروع كحالة منفصلة دائما فكل مشروع هو حالة لابد أن تتلاءم دراسات الجدوى مع أوضاعه وحجمه،
- ✓ هناك أيضاً بعض الصعوبات الفنية خاصة عندما تكون الخبرات الفنية التي تقوم بالمشروع ضعيفة وهو ما يتطلب دائما الإستعانة بالخبرات الفنية ذات المهارة المرتفعة والمتخصصة في النشاط الخاص بالمشروع والدراسات الفنية له،

---

[1] بن حركو غنية، **المرجع نفسه**، ص 80.

[2] بن حركو غنية، **المرجع نفسه**، ص 93.

[3] قاسي ناجي حمدي، **أسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008، ص 65-66.

- ✓ هناك أيضا صعوبات ومشاكل نقص البيانات والمعلومات أو تضاربها أو عدم وضوحها مما قد يؤثر على دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى وهو ما يمكن علاجه من خلال العديد من الأساليب التي تطبق في كل حالة على حدى.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى التمويلية ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية

تعتبر دراسة الجدوى التمويلية للمشاريع الاستثمارية أداة هامة في اتخاذ القرار الإستثماري سواءاً بانشاء وتمويل المشروع أو برفضه، وهذا لأنها تسمح بتحديد مصادر وحجم الأموال المطلوبة لإنشاءه وتشغيله بالقدر الكافي في الوقت المناسب من جهة، ومعرفة العوائد المنتظر تحقيقها على مدى عمره الإفتراضي من جهة أخرى، حيث نميز بين مجموعة من المعايير حسب حالة التأكد و المخاطرة وعدم التاكد[1].

الفرع الأول: معايير تقييم المشاريع في حالة التأكد

أولا: معيار فترة الإسترداد

ويتمثل هذا المعيار في تحديد المدة اللازمة لإسترجاع مبلغ الإستثمار، وفق الصيغة التالية:

$$DR=I0/NCF$$

حيث:

DR: فترة الاسترداد

I0 : تكلفة الاستثمار الاولي

NCF: التدفقات النقدية الصافية

حسب هذا المعيار كلما كانت فترة الإسترجاع كبيرة كلما كانت المخاطرة كبيرة، الا أن هذا المعيار لا يأخذ بعين الإعتبار كل التدفقات النقدية والقيمة الزمنية للنقود.

ثانيا: معيار صافي القيمة الحالية

يعبر هذا المعيار عن الفرق بين التدفقات النقدية المستخدمة ومبلغ الإستثمار الأولي، حيث يتم استحداثها بمعدل يساوي معدل تكلفة رأس المال، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

$$VAN = - I_0+\sum_{i=n} NCF_i\ (1+k0)^{-i}$$

حيث:

VAN: صافي القيمة الحالية

k_0: معدل تكلفة رأس المال

[1] الجودي صاطوري، حسين بلعجوز، **تقييم واختيار المشاريع الإستثمارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 88-128.

يعتبر معيار صافي القيمة الحالية من أكثر المعايير موضوعية حيث يتضمن هذا المعيار مجموعة من الخصائص الواجب توفرها في معايير الإختيار حيث يمكن تلخيصها فيمايلي:

- ✓ الأخذ بعين الإعتبار كل التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع،
- ✓ استحداث التدفقات النقدية يتم بمعدل تكلفة رأس المال،
- ✓ من بين المشاريع المتنافية يتم اختيار المشروع الذي له أكبر صافي قيمة حالية،
- ✓ من بين المشاريع المستقلة يجب أن تكون هناك امكانية التقييم المستقل لكل مشروع.

ثالثا: معيار معدل العائد الداخلي

هو معدل الإستحداث الذي يجعل صافي القيمة الحالية معدومة أي: $i=n$

$$TRI/VAN= I_0 +\sum NCF_i \ (1+ TRI)^{-i} =0$$

حسب هذا المعيار يتم اختيار المشروع الذي له أكبر معدل عائد داخلي اذا كانت المشاريع متنافية، أما إذا كانت المشاريع مستقلة فإنه يتم اتخاذ قرار بقبول المشروع إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل تكلفة رأس المال.

الفرع الثاني: معايير تقييم المشاريع في حالة المخاطرة

أولا: طريقة تعديل معدل الاستحداث

حيث يتم اضافة عنصر المخاطرة الى معدل الاستحداث الخالي من المخاطرة وذلك وفق الصيغة التالية:

$$K^*=Rf+\alpha$$

حيث:

K^*: معدل الإستحداث

Rf: معدل الفائدة الخالي من المخاطرة

α: علاوة المخاطرة

ثانيا: طريقة تطبيق معدلات الحسم على التدفقات النقدية

تطبيق هذه المخاطرة يتم باعادة تقدير التدفقات النقدية بواسطة معاملات تبعا لمستوى المخاطرة وذلك كمايلي:

$$VAN = - I_0+\sum \ (1- \alpha) NCF_i \ (1+k)^{-n} =0$$

حيث:

K: معدل الإستحداث الخالي من المخاطرة

αi: علاوة المخاطرة

ثالثا: طريقة المتوسط/التباين

وفق هذه الطريقة يتم اختيار المشروع بناءاً على التوقع الرياضي وتباين التدفقات النقدية وذلك كمايلي:

$$E(NCFi) = \sum NCFi * Pi$$

$$\text{تباين}^2 (NCFi) = \sum [NCFi- E(NCFi)^2] * Pi$$

هنا يتم قبول المشروع اذا كان له أكبر توقع رياضي و أقل تباين، واذا كان لدينا مشروعين متنافيين والمشروع الأول له أكبر متوسط وأكبر مخاطرة أو له أقل مخاطرة فاننا يتم الإعتماد على معامل الإختلاف الذي يحسب وفق الصيغة التالية:

$$CV= \text{تباين}^2 (NCFi)/ E(NCF)$$

حيث: CV معامل الإختلاف

رابعا: طريقة تباين صافي القيمة الحالية

$$\text{تباين}^2(VAN) =- I_0+ \sum [NCFi- E(NCFi)^2 * Pi] (1+k)^{-i}$$

حيث يتم قبول المشروع الذي له أقل تباين في صافي القيمة الحالية

الفرع الثالث: معايير تقييم المشاريع في حالة عدم التأكد

أولا: معيار وولد

اذا استعملنا معيار وولد عندما يكون هدف المؤسسة هو تعظيم الربح نستعمل أحسن قيمة لأسوء النتائج التي يمكن أن تقدمها مختلف القرارات ويعبر عنها رياضيا كمايلي:

$$P(aw)=Maxaj\ minei\ p\ (ei, aj)$$

حيث:

P (aw): البديل الأمثل

p (ei, aj): البدائل الممكنة

aj: القرارات

أما اذا استعملنا معيار وولد عندما يكون هدف المؤسسة هو تدنئة التكاليف فنستعمل أقل ما يمكن لأقصى ما تأتي به الطبيعة ويعبر عنها رياضيا كمايلي:

$$C(aw)=Minaj\ Maxei\ p\ (ei, aj)$$

حيث:

P: البديل الأمثل aj: القرارات

(aw)

p (ei, aj): البدائل الممكنة

ثانيا: معيار هارتز يعبر عنه رياضيا كمايلي

$$V(aj)=\alpha Vi(aj)+ (1-\alpha) V^{*} (aj)$$

حيث:

V(aj): أحسن بديل والمشكل المطروح هو تحديد المؤشر α

- ✓ اذا كان $\alpha=0$ نرجع الى معيار وولد ولكن في حالة التفاءل،
- ✓ اذا كان $\alpha=0$ نرجع الى معيار وولد ولكن في حالة التشاؤم،
- ✓ اذا كان αأكبر من 0 وأقل من 1، نرجع الى معيار هارتز.

ثالثا: معيار سافاج

يأخذ هذا المعيار بمبدأ الفرصة الضائعة التي تساوي الفرق بين الربح المحقق وأعظم ربح ممكن تحقيقه، ويتم احتساب الفرصة الضائعة او الندم وفق العلاقة التالية:

$$regret(ei, aj)=[V^{*}(ei)- V(ei, aj)]$$

حيث:

V*(ei): أعظم ربح ممكن تحقيقه

[V*(ei)- V(ei, aj)] بالقيمة المطلقة

V(ei, aj): النتائج الممكنة

أما اختيار البديل الأمثل فيكون وفق الصيغة التالية:

$$MinajMaxei\ regret(ei, aj)$$

رابعا: معيار لابلاص

وفقا لهذا المعيار يتم اختيار البديل الأمثل على أساس القيمة المثلى للنتائج الممكنة ويعبر عنه رياضيا كمايلي:

$$V (aj)=opt1/m\ ^{m}مجموع V(ei, aj)$$

حيث:

M: عدد حالات الطبيعة

V (aj) : البديل الأمثل

V(ei, aj): النتائج الممكنة

الفرع الرابع: معايير أخرى

أولا: مدى مساهمة المشروع في توفير فرص العمل

يهتم هذا المعيار بمعرفة عدد العمال المحليين الذين سيتم تشغيلهم ونسبتهم الى اجمالي عدد العاملين في المشروع، كما يهتم ايضا بمعرفة متوسط أجر العامل المحلي مقارنة بمتوسط أجر العامل الأجنبي المفترض توظيفه في المشروع، ويحسب معامل التوظيف بالصيغة التالية:

معامل التوظيف = فرص التوظيف المتوقعة/ التكلفة الاستثمارية المقدرة

حيث كلما زادت قيمة معامل التوظيف المحسوبة كلما زادت درجة مساهمة المشروع في توفير فرص العمل والعكس صحيح.

ثانيا: مدى مساهمة المشروع في تحقيق القيمة المضافة

الهدف من هذا المعيار هو تحديد مدى مساهمة المشروع في تحقيق اضافة الى الدخل الوطني ويمكن ذلك من خلال حساب القيمة المضافة التي يولدها المشروع، ونسبتها الى القيمة المضافة الاجمالية المتولدة على مستوى الاقتصاد الوطني، ويحسب بالعلاقة التالية:

مساهمة المشروع في توليد الدخل الوطني = القيمة المضافة في نسبة معينة/ القيمة المضافة المتولدة على مستوى الاقتصاد أي الناتج المحلي الاجمالي

حيث كلما ارتفعت نسبة المساهمة كلما كان ذلك دليل على زيادة الربحية الوطنية أو الاجتماعية للمشروع والعكس صحيح.

ثالثا: مدى مساهمة المشروع في تحسين وضعية ميزان المدفوعات

الهدف من استخدام هذا المعيار هو التوصل إلى تحديد مدى مساهمة المشروع المقترح في توفير العملات الأجنبية، أو إذا كان يتطلب المزيد من العملات الأجنبية، فإذا كان المشروع مقتصداً في استخدام العملات الأجنبية فهذا يعني مساهمته الإيجابية في تحسين ودعم ميزان المدفوعات، وبالتالي مساهمته في زيادة الربحية الوطنية والعكس صحيح، ويعرف ذلك من خلال:

- ✓ قيمة الصادرات والواردات التي سوف يحققها المشروع،
- ✓ الإيرادات بالعملات الأجنبية من مصادر خارجية على خلاف السلع المصدرة،
- ✓ المدفوعات بالعملات الأجنبية،
- ✓ تحويلات رؤوس الأموال والفوائض والأرباح من وإلى الخارج.

رابعا: مدى مساهمة المشروع في زيادة انتاجية العمل على المستوى الوطني

يعكس هذا المعيار درجة الكفاءة في استخدام الموارد الإقتصادية المتاحة في العملية الإنتاجية، حيث يمكن من خلال هذا المعيار المقارنة بين انتاجية العمل في المشروع المقترح وانتاجية العمل على المستوى الوطني، فإذا كان مستوى معدلات النمو الإنتاجية للعمل على مستوى المشروع أعلى من مستوى انتاجية العمل على مستوى الإقتصاد الوطني فإن المشروع يساهم بصورة ايجابية في زيادة وتحسين مستويات انتاجية العمل على مستوى الإقتصاد الوطني والعكس صحيح، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

انتاجية العمل = القيمة المضافة/ عدد العاملين

خامسا: الآثار السلبية للمشروع على البيئة

بعض المشاريع يمكن أن تترك آثار سلبية على البيئة تغطي نتائجها على الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحققها المشروع للإقتصاد والمجتمع، حيث أصبحت مسائل التلوث من القضايا المطروحة على المستوى الدولي والتي تحضى باهتمام متزايد من المنظمات الدولية ومن حكومات العديد من البلدان التي صارت تفرض الشروط والقيود سعياً منها للحد من مشاكل التلوث ومن تلك الآثار السلبية على البيئة والمجتمع وصحة العاملين.

سادسا: معيار أدنى كثافة رأسمالية

يعتبر هذا المعيار احد المعايير المستخدمة في المفاضلة بين المشاريع واعطاء الافضلية للمشروع الذي يقلل من استخدام عنصر رأس المال.

المبحث الثاني: انعكاسات دراسات جدوى المشاريع البيئية على التنمية المستدامة

المطلب الأول: ماهية التخطيط الإقتصادي

الفرع الأول: تعريف التخطيط الإقتصادي وأنواعه

أولا: تعريف التخطيط الاقتصادي

بغض النظر عن الخلفية الإيديولوجية والمذهبية لمعتمدي منهج التخطيط، فهناك اتفاق واجماع على أن التخطيط هو التفكير فيما يجب عمله وكيف ومتى يتم عمله، فالتخطيط منهج لبلوغ أهداف مستقبلية وفق مراحل زمنية معينة، وعليه تعرض كثير من الباحثين إلى تعريفه ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- يعرف فريدمان التخطيط على أنه طريقة للتفكير في المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وهو موجه تماماً للمستقبل، ويهتم بقوة بعلاقة الأهداف بالقرارات الجماعية ويسعى للشمولية في السياسة والبرامج، ومتى ما تم تطبيق هذه الأنماط من الأفكار يمكن الإفتراض بأنه قد تم تنفيذ التخطيط[1]،

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، **مدخل الى التخطيط الحضري**، المفاهيم والنظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ط1، ص 29.

وعليه نجد أن التخطيط يتضمن ثلاثة عناصر مهمة تتمثل في:

- ✓ التحديد العلمي الدقيق لكافة موارد المجتمع وامكاناته البشرية والمادية خلال فترة الخطة وبوسائل علمية من أجل زيادة القدرة المتاحة من هذه الموارد والإمكانات،
- ✓ تحديد الأهداف بوضوح والتي يراد للإقتصاد تحقيقها خلال فترة الخطة، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعرف على احتياجات المجتمع، والتدرج في تسلسلها حسب أهميتها،
- ✓ اختيار الوسائل والإجراءات التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة أو التي يمكن أن تتوفر للإقتصاد خلال فترة الخطة.

ثانيا: أنواع التخطيط الإقتصادي

يوجد ضمن الإطار العام للتخطيط مجموعة واسعة من الأنواع التي يمكن تقسيمها من جوانب مختلفة:

أولا: حسب الأبعاد الزمنية للتخطيط ينقسم إلى[1]:

- **تخطيط طويل الأجل:** حيث تتراوح المدة الزمنية في هذا النوع من الخطط ما بين 15-30 سنة، وتكون مثل هذه الخطة أداة للحفاظ على مبدأ الاستمرارية في العملية التخطيطية، ويجري التفرقة بين النوعين على أساس وهو النوع الأول ويتعلق بالخطة طويلة الأجل لقطاع معين دون غيره من القطاعات، أما النوع الثاني فيتعلق بالخطة طويلة الأجل التي تشمل كل القطاعات، وتبرز أهمية هذا النوع من التخطيط في اعطاء صورة واضحة عن الأولويات مما يساعد على التركيز على القطاعات الهامة عند وضع الخطط المتوسطة الأجل،
- **التخطيط متوسط الأجل:** وهو بالعادة خطة خماسية، تكون بالأساس لكل تغيير مقصود في بنية الإقتصاد القومي، وتتراوح المدة الزمنية في هذا النوع من التخطيط بين 3-7 سنوات، ويشتمل هذا النوع من التخطيط على تفاصيل أكبر بكثير من التخطيط طويل الأجل،
- **التخطيط قصير الأجل:** ويطلق على هذا النوع من الخطط عادة بالخطة السنوية، وتقسم الخطط قصيرة.

ثانيا: التخطيط حسب المنطقة أو المستوى المكاني

ويقسم التخطيط هنا حسب المنطقة استنادا للتقسيمات الإدارية للمساحة الجغرافية إلى[2]:

- **التخطيط على المستوى الوطني:** يكون على مستوى الدولة، ويتضمن اطاراً متكاملاً للتنمية على مستوى الدولة العليا، ويميل لأن يكون ذا محتوى اقتصادي قوي، وفي هذا الصدد تقسم خطط الدولة إلى عدد من الخطط القطاعية مثل خطة للإنتاج الصناعي، وخطة للإنتاج الزراعي، وخطة للتربية والتعليم،

[1] رومانجيك لودقيت، ليجكو كارول، برانيك ميخائيل، **التخطيط الإقتصادي الاشتراكي**، ترجمة احمد عصام عبد اللطيف، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ط1، ص 19-22.

[2] Glasson,j.**An Introduction to Regional Planning**, London: Hutchison Educational, 2 ed, 1974, P 18-19.

وخطة للثقافة...إلخ، ويمكن تقسيم التخطيط الإقتصادي الوطني إلى تخطيط تخصيص الموارد قصيرة المدى الذي يهتم باستقرار التقلبات من صعود وهبوط للإقتصاد، والتخطيط الإبتكاري بعيد المدى الذي يهتم بالأساس بتحقيق معدلات معينة للنمو الإقتصادي،

- **التخطيط الإقليمي**: يقع المستوى الإقليمي في التخطيط بين المستويين الوطني والمحلي، فهو يشكل همزة الوصل بين التخطيط القومي والتخطيط المحلي، وهو بمثابة أداة حيوية لضمان التنمية المتناسبة بين الأقاليم كافة على المستوى الدولة، إذ يقوم بالتوزيع المكاني لاستثمارات الخطة القومية على الأقاليم في اطار المحددات والإمكانيات التي يمليها التخطيط المحلي، كما يخلق هذا التخطيط علاقات اقتصادية من شأنها تمكين الإستخدام الأمثل للإمكانيات في تلك الأقاليم، وبشكل عام يهتم بالتخطيط لمنطقة ذات سمات وامكانيات ومشاكل اقتصادية واجتماعية تميزها عن بقية الأقاليم، وتعد العوامل الإقتصادية ذات أهمية عند التعامل مع المناطق على ذات المستوى، وبالطبع هناك أيضا العوامل العمرانية، وعموماً هذه العوامل موجودة بدرجات متفاوتة على جميع المستويات،
- **التخطيط المحلي**: ويكون على مستوى السلطة المحلية من مدن وقرى، ويركز عموماً على تحقيق أهداف مشروعات محددة على مستوى المجتمعات المحلية والوحدات الإنتاجية، ويهدف إلى تطوير الأنشطة والفعاليات على مستوى المدينة أو الريف من خلال الإستخدام الأمثل للموارد لتلبية الإحتياجات المحلية بناءاً على ما يتوفر فيها من امكانيات، ويهتم بتنظيم التوزيع المكاني لتلك الأنشطة والفعاليات، وكذا تنظيم استعمالات الأرض وتحديد مواقع ووظائفها المختلفة واتجاهات نموها وتوسعها المستقبلي، بطبيعة الحال لا توجد كل هذه المستويات في أي دولة وخلال أية فترة زمنية محددة، ففي بعض البلدان الصغيرة تتحول المستويات الوطنية والإقليمية إلى مستوى واحد، وفي حالات أخرى يكون هناك تمييز ضئيل بين المستويات الإقليمية ودون الإقليمية، ويمكن القول أن مستويات التخطيط المكانية موجودة في الدول الرأسمالية والإشتراكية على حد السواء، غير أنها تتمايز تمايزاً كبيراً فيما بينها لكل مستوى من مستويات التخطيط المكانية.

ثالثا: التخطيط حسب أشكال التنظيم

يشتمل هذا النوع من التخطيط على خطط الوزارات أي التخطيط المركزي القطاعي أي التخطيط في كل وزارة، المؤسسات، المصانع، الإدارات المحلية...وما شابه، وهذا التصنيف للتخطيط ضروري خصوصاً أنه يحدد الجهة التنظيمية الإدارية المسؤولة عن تنفيذ الواجبات المتفرعة عن خطة التنمية ككل[1].

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، **مرجع سابق**، ص 34.

رابعا: التخطيط حسب الغرض أو المحتوى

يندرج تحت هذا الأساس التصنيفي مجموعة من الأنوع نميز منها:

- **التمييز بين التخطيط العمراني والتخطيط الإقتصادي:** حيث نجد[1]:

✓ **التخطيط العمراني:** وهو تخطيط الهيكل العمراني لمنطقة ما مثل استعمالات الأرض، الإتصالات، المرافق العامة...الخ، ويهدف إلى تقييم كل من الحياة الحضرية والريفية، وايجاد حلول للمشاكل العمرانية مثل العشوائيات وأزمات المرور والتضخم السكاني...إلخ،

✓ **التخطيط الإقتصادي:** وهو تخطيط يهتم أكثر بالهيكل الإقتصادي لمنطقة ما والمستوى الشامل لإزدهارها، ويعمل بدرجة أكبر من خلال آلية السوق مقارنة مع التخطيط العمراني الذي يعتمد بقوة على المعايير والضوابط المباشرة.

- **التمييز بين التخطيط الريفي والتخطيط الحضري** حيث نجد[2]:

✓ **التخطيط الحضري:** هو تخطيط يهتم بكافة مناحي المنطقة الحضرية، فهو يشمل الإدارة الحضرية، الإقتصاد الحضري، الإجتماع الحضري، البيئة الحضرية، السياسة الحضرية...إلخ، من أجل تجنب أو تخفيف المشاكل الحضرية الشائعة في الغالب مثل الاكتظاظ، حركة المرور...إلخ،

✓ **التخطيط الريفي:** هو تخطيط يهتم بإدارة المناطق الريفية، والإقتصاد الريفي، والبيئة الريفية، والجغرافيا الريفية، فيما يتعلق ببعض الأهداف مثل رفع وتحسين مستويات المعيشة في المناطق الريفية، أو سهولة الوصول إلى الوظائف والخدمات الإجتماعية والإقتصادية والترفيهية...إلخ، وتشمل الجوانب الأكثر شيوعاً للتخطيط الريفي مثل المحافظة على المناظر الطبيعية الريفية، وتطوير استعمال الإستجمام الريفي، وكذا التخطيط للسكان والتجمعات ووسائل الراحة، بالإضافة إلى دراسة المشاكل الريفية مثل السكن الغير لائق، البطالة الريفية...الخ،

- **التمييز بين تخطيط استعمالات الأرض وتخطيط المناظر الطبيعية** حيث نجد[3]:

✓ **تخطيط استعمالات أرض:** وهو مصطلح يستخدم في فرع السياسة العامة التي تشمل استخدام مختلف التخصصات، حيث تسعى إلى ترتيب وتنظيم الأرض بطريقة تتسم بالكفاءة لمنع التضارب في استعمالات الأرض، وتحقيقاً لهذه لغاية يتم التقييم المنهجي لإمكانات الأرض وبدائل استعمالاتها، وكذا الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية من أجل تحديد وتبني أفضل الخيارات لإستعمالاتها ، وفي أغلب الأحيان تزود

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، **المرجع نفسه**، ص 35.

[2] Oxford Dictionary, **A Dictionary of Geography**, Oxford University Press Susan Mayhew, 2004.

[3] Barnet,j , **Codifying New Urbanism: How to Reform Municipal Land Development Regultions**, Chicago, 2004.

خطة استعمالات الأرض الرؤية للإمكانيات المستقبلية للتطوير، ويؤدي تخطيط استعمالات الأرض في كثير من الأحيان إلى ضوابط وتعليمات لإستعمالاتها والمعروف بالتنطيق أو التقسيم الى مناطق Zoning،

- ✓ **تخطيط المناظر الطبيعية:** هو فرع من هندسة المناظر الطبيعية، ويعرف كنشاط يهتم بالتوفيق بين الإستعمالات المتنافسة على الأرض مع حماية العمليات الطبيعية والموارد الثقافية والطبيعية الهامة، وتعد أنظمة الحدائق الحضرية والمتنزهات من النوع الذي خطط من قبل فريدريك أولمستيد: أمثلة رئيسية لتخطيط المنظر الحضري والذي يشمل المعالم الظاهرة في المدينة بما في ذلك العناصر المادية والتضاريس والعناصر المجردة كالإضاءة وحالة الطقس والعناصر البشرية كالمساحات المبنية والطرق وغيرها من النشاط البشري.

خامسا: التخطيط حسب الوظيفة حيث نميز[1]:

- ➢ **تخطيط تخصيص الموارد:** يهتم بالتنسيق وحل المشاكل بحيث يضمن استمرار عمل النظام الحالي بكفاءة عبر الزمن وفقا للسياسات المطورة، ولهذا يعرف في بعض الأحيان على أنه تخطيط تنظيمي، فعلى سبيل المثال ينطوي هذا التخطيط في سياق منشأة صغيرة على التخطيط لعمليات توريد المدخلات من المواد الخام، والعمالة، وتوزيع السلع النهائية، وفي سياق الإقتصاد الوطني ينطوي على التنظيم الشهري للإقتصاد باستخدام السياسات المالية والنقدية،
- ➢ **التخطيط الإبتكاري:** لا يهتم هذا النوع بمجرد التخطيط بكفاءة أداء عمل الأنظمة الحالية القائمة، بل هو معني أكثر بتطوير وتحسين وضع النظام برمته، وادخال أهداف جديدة ومحاولة صياغة التغيير على نطاق واسع، ولهذا يعرف في بعض الأحيان بالتخطيط الإنمائي.

سادسا: التخطيط حسب الهدف والشكل حيث يقسم الى[2]:

- ➢ **التخطيط أحادي الهدف:** وهو يتناول جانب واحد إما اقتصادي أو اجتماعي أو...، إلخ، لتحقيق هدف معين،
- ➢ **التخطيط متعدد الأهداف:** وهو ذلك النوع من التخطيط الذي يتناول جانباً معين لتحقيق مجموعة من الأهداف المنشودة، وتقسم هذه الأهداف إلى أهداف عامة وأهداف تفصيلية، والهدف العام هو هدف مثالي يجب التعبير عنه بمصطلحات مجردة مثل تحسين مستوى المعيشة...إلخ، أما الهدف التفصيلي فيجب أن يكون قابلاً للتحقيق والقياس على حد السواء، والغاية منه صريحة وليست ضمنية: مثل زيادة الإنتاج في السنة الحالية بنسبة 40%.

[1] Glasson,j, OP.Cit.P20.
[2] Glasson,j, OP.Cit.P21.

سابعا: التخطيط حسب طريقة التنفيذ ويجرى التميز بين أنوعه كمايلي[1]:

- **التخطيط الالزامي:** هو تخطيط يشتمل على توجيهات محددة، وقد ساد هذا النوع من التخطيط في الدول الإشتراكية لاسيما الإتحاد السوفياتي ويأخذ في الغالب شكل القوانين والتشريعات،
- **التخطيط الإختياري:** ويعرف أحيانا بإسم التخطيط المرن، وهو تخطيط مهمته ببساطة ارساء مبادئ توجيهية عامة تتعلق بتنفيذ الخطة، وهي استشارية في تكوينها، وعادة يترك تنفيذ خطط وبرامج هذا النوع من التخطيط للأفراد والجماعات، وتلجأ الدول في كثير من الأحيان إلى توفير حوافز تشجيعية للسكان لدفعهم لتطبيق مضمونه.

ثامنا: التخطيط حسب الإدارة ويصنف إلى[2]:

- **التخطيط المركزي:** ويقصد به قيام السلطة المركزية بأجهزتها المختلفة ممثلة في جهاز التخطيط بوضع اطار الخطة واصدار القرارات الأساسية،
- **التخطيط اللامركزي:** ويقصد به أن يقوم جهاز التخطيط على مستوى الأقاليم والتجمعات السكانية بمنح المشروعات سلطة اتخاذ بعض القرارات دون البعض الآخر.

تاسعا: التخطيط حسب درجة الشمول ويندرج تحته[3]:

- **التخطيط الشامل:** ينصب هذا النوع من التخطيط على وضع خطة تشمل كافة قطاعات الإقتصاد الوطني،
- **التخطيط الجزئي:** يقوم على أساس تخطيط قطاعات معينة لها أهمية خاصة على المستوى الوطني دون بقية القطاعات.

عاشرا: التخطيط لمعالجة الدورات الاقتصادية ومن أجل التنمية الإقتصادية: حيث نميز هنا بين[4]:

- **التخطيط من أجل معالجة الدورات الإقتصادية:** عادة ما يكون في الدول الصناعية المتقدمة التي يوجد بها قطاع خاص كبير وقوي، ويكون الهدف هو تحقيق التوازن الإقتصادي أي القضاء على الدورات الإقتصادية والتي ينتج عنها اختلالات اقتصادية،
- **التخطيط من أجل التنمية الإقتصادية:** هذا النوع من التخطيط يكون الهدف منه هو زيادة الدخل والعمالة ولكن عن طريق تحطيم العقبات الهيكلية التي تعيق التقدم الإقتصادي، والمقصود هنا تغيير الهيكل الإقتصادي والاجتماعي في الدولة.

---

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] Chapin,S.Jr. **Urban Land Use Planning, Publisher: University of Illionois Press**, ASIN, B000NCZESS, 2ed, 1972, P25-26.

[3] ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص 39.

[4] علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ط1، عمان، الأردن، ص 40

احدى عشر: التخطيط المادي والتخطيط المالي: ونميز هنا بين[1]:

- **التخطيط المادي:** وذلك التخطيط الذي يشمل تدابير السلع والخدمات والإنشاءات وقة العمل اللازمة لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات،
- **التخطيط المالي:** يشمل تدبير الأموال المحلية والأجنبية اللازمة لتمويل كمية السلع والخدمات المقرر انتاجها في ظل التخطيط المادي.

اثنا عشر: الجدير بالذكر أن هناك أيضا التخطيط الطارئ أو المؤقت وهو الذي يقوم بمعالجة حالة طارئة أو مشاكل تظهر بصورة مفاجئة، أو يوضع لضمان استمرار الخطة القائمة ريثما تتم الخطة الجديدة، ويكون بعده الزمني غير معروف أو محدد بدقة فهو يتم تلقائياً عند حدوث المشكلة وينتهي بانتهائها[2].

ثلاثة عشرة: التخطيط التطويري والتحويلي ونميز هنا بين[3]:

- **التخطيط التطويري:** وهو ذلك التخطيط الذي يهدف إلى تطوير الإقتصاد عن طريق تحقيق معدلات نمو في الناتج والدخل القومي أي تحقيق زيادة في الناتج القومي،
- **التخطيط التحويلي:** وهو الذي يهدف إلى تحويل الإقتصاد من حالة إلى أخرى عن طريق تغير نسب مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج والدخل القومي من أجل ايجاد هيكل اقتصادي متوازن يسمح بتطوير الإقتصاد ونموه.

الفرع الثاني: أهداف التخطيط الاقتصادي

تختلف أهداف التخطيط الإقتصادي باختلاف الأنظمة المتبناة في الدول ودرجة تقدمها حيث نميز بين[4]:

أولا: أهداف التخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية

إن القوة المحركة لهذا النظام تتكون من المزاحمة وقوانين السوق، وإذا أخذنا بعين الإعتبار وجود النظام الإشتراكي وأن هذا النظام يسجل باستمرار نجاحات ضخمة، ويمكن ابراز أهم الأهداف العامة التي تحاول الدول الرأسمالية الوصول إليها باتباعها أسلوب التخطيط الإقتصادي بالنقاط التالية:

- تصحيح الإنحرافات الناجمة عن طريقة ونمط سير اقتصاديتها الرأسمالية والتي تظهر في صورة الدورات الإقتصادية والبطالة،
- تنمية بعض قطاعات الإقتصاد القومي التي تكون متخلفة في نموها أو التي يراد تعجيل النمو فيها بمعدل أعلى،

[1] علاء فرج الطاهر، **مرجع سابق**، ص 41.

[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، **مرجع سابق**، ص 32.

[3] علاء فرج الطاهر، **مرجع سابق**، ص 17.

[4] علاء فرج الطاهر، **المرجع نفسه**، ص، 43.

- رفع معدل نمو الدخل القومي بحيث لا تتخلف الإقتصاديات الرأسمالية على التقدم الإقتصادي السريع.

ومن جهة أخرى إن اعتماد الإقتصاد الرأسمالي في توازنه على قوى السوق بشكل خاص يجعل من غير الممكن تحقيق التنمية الإقتصادية بشكل متوازن ومستقر من غير المرور في الدورات الإقتصادية.

ثانيا: أهداف التخطيط الاقتصادي في البلدان الاشتراكية

يمكن ابراز الهدف الرئيسي لكل تخطيط اشتراكي في الزيادة بأكبر سرعة ممكنة لمستوى المعيشة المادي والثقافي للشعب، ويمر البناء الإشتراكي بمراحل قد تطول أو قد تقصر، ولكل مرحلة من المراحل تبرز أهداف محددة للتخطيط الإشتراكي، ويمكن تحديد الاهداف التخطيطية الاقتصادية له كما يلي:

- تكوين قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الإقتصادية وبمثابة أداة التوجيه الإقتصادي في المرحلة الإنتقالية،
- يهدف التخطيط الإقتصادي للنظام الإشتراكي إلى تصفية الإقتصاديات الرأسمالية وغيرها التي تعترض وتعيق بناء الإشتراكية،
- دعم الجهاز الإنتاجي بالإعتماد على التصنيع السريع وتطوير الزراعة وتكوين المؤسسات والمنظمات الإقتصادية الإشتراكية، وهنا تبرز أهمية التصنيع السريع كهدف للتخطيط الإقتصادي ذلك أن التنمية الإقتصادية تحتاج إلى قاعدة صناعية كافية.

ثالثا: أهداف التخطيط الإقتصادي في البلدان النامية

إن البلدان النامية هي بلدان متخلفة عن الدول المتقدمة والرأسمالية والإشتراكية من حيث مستوياتها الإقتصادية ، ويتضح هذا التخلف الكبير في عدم حسن استغلال الموارد الطبيعية وندرة رأس المال وسوء استخدامه وتوزيعه، ويمكن ابراز أهداف التخطيط الإقتصادي في البلدان النامية كمايلي:

- قلب بنية المجتمع ليصبح بالإمكان تحقيق توزيع صحيح وعادل للدخل القومي،
- رفع سوية الإستغلال للموارد الطبيعية ليصبح من الممكن زيادة الدخل القومي،
- تحقيق الإستقلال الإقتصادي.

الفرع الثالث: مقومات التخطيط الإقتصادي وفوائده

أولا: مقومات التخطيط الإقتصادي وتتمثل في[1]:

- **التوقيت المناسب:** ويعتبر من أهم أهداف برامج المؤسسة للتأثير على الجمهور وإذا أردنا أن نرفع حجم التأثير في الجمهور إلى اقصاه ينبغي مراعاة اختيار الوقت الملائم لتنفيذ برامج المؤسسة،
- تحديد الأهداف بوضوح وهنا ينبغي تحديد أهداف خططية للمؤسسة محددة وواضحة،

[1] علاء فرج الطاهر، **مرجع سابق**، ص 16.

- الإمكانات المادية والبشرية أي يجب عند اعداد خطة للمؤسسة أن يأخذ بعين الإعتبار أن تكون هذه الخطة متناسبة مع الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لدى المؤسسة أم لا،
- استخدام المؤهلين الجيدين في التخطيط وهنا يجب أن استخدام مؤهلين في أنشطة مخططة وهادفة لإنجاح عملية التخطيط وتقليل الأخطاء،
- العمل على توفير الوسائل الإتصالية ويجب هنا اختيار وسيلة اتصالية جيدة للوصول إلى الجماهير المستهدفة ومن ثم التأثير فيهم.

ثانيا: فوائد التخطيط الإقتصادي وتتمثل في[1]:

- يساعد التخطيط على تحديد الأهداف المراد الوصل إليها بدقة،
- يساعد على التنسيق بين جميع الأعمال وخلق التعاون والتفاهم بين جميع العاملين،
- يساعد على تنمية مهارات وامكانيات المديرين من خلال ما يقوموا به من وضع الخطة،
- تحقيق الإستقرار الأمني للأفراد والجماعات،
- تحديد الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح تلك الأهداف،
- الإستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية وتحقيق اقتصاد في الوقت والتكاليف.

المطلب الثاني: ماهية التخطيط البيئي ومكانته بين أنماط التخطيط

الفرع الأول: مفهوم التخطيط البيئي

التخطيط البيئي هو أسلوب علمي يهدف إلى تحقيق أهداف بيئية خالصة أو مصاحبة لخطط وبرامج تنموية، وقد بدأ الإهتمام بهذا النوع من التخطيط في ستينات القرن الماضي[2]، وتنبع أهمية التخطيط البيئي من كونه يضمن الحفاظ على الموارد البيئية أثناء وضع وتنفيذ خطط التنمية.

التخطيط البيئي هو الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية، بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد الإيكولوجي الحرج، وهو الحد الذي يجب أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات الخطة وبما يؤدي إلى كارثة ايكولوجية[3].

ومما يعزز الدعوة بضرورة الأخذ بالتخطيط البيئي كمنهج أساسي لتحقيق استخدام متوازن لموارد البيئة، أننا نعيش في الوقت الحاضر في عالم الندرة، وهو عالم أصبح فيه النمو السكاني سريعاً جداً وخاصة في الأقطار النامية، ويشهد في نفس الوقت تقدماً تكنولوجياً واقتصادياً سريعاً يفرض ضغطاً شديداً على معطيات البيئة بما يرهقها

[1] علاء فرج الطاهر، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] فلاح جمال العزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة، عمان، الأردن، 2016، ص 104.

[3] **التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، قضايا بيئية**، سلسلة نشرات ثقافية تعنى بقضايا البيئة، جمعية حماية البيئة، الكويت، ابريل 1982، العدد 06، ص 15.

ويعطي لها صفة الندرة، بل يوهدد بحدوث خلل أو عدم توازن بيئي ومن ثم تصبح المشكلة المزدوجة أمام المخطط البيئي هو زيادة النمو السكاني من ناحية، وزيادة معدل استخدام موارد البيئة بعد نجاح الإنسان في تسخير التقدم العلمي والتكنولوجي لتحقيق متطلباته من ناحية أخرى، وتصبح مهمة التخطيط البيئي كيف يتم تحقيق التوازن في العلاقة السكانية– الإنتاجية– البيئية.

وعليه فإن التخطيط البيئي ليس تخطيطا مستقلاً منفصلاً عن باقي الخطط، وإنما هو تطبيق للمفهوم البيئي والرؤية البيئية السليمة في كل خطط التنمية السابقة، وبناءا على ما سبق ذكره فإن اتخاذ أي قرار لوضع أي خطة يجب أن يصاغ من خلال الإطار البيئي، كما يعتبر التخطيط البيئي بمثابة مفهوم ورؤية واعية تعمل كضابط لكل أنواع الخطط التي تستهدف استخدام موارد البيئية بما يحقق لها الإستخدام المتوازن والآمن.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التخطيط البيئي

أولا: أهمية التخطيط البيئي

إن التخطيط البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمه لمختلف المشروعات وجعلها لا تنتج آثار بيئية سلبية، يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة، يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن المشكلات البيئية، ورغم صعوبة ممارسته إلا أن أهميته العملية ذات البعد الحيوي أولاً والإقتصادي ثانياً حفزت الجهات المسؤولة للإقدام عليه وتوظيفه ضمن أدوات تسيير وحماية البيئة كمايلي:

- **الأهمية الحيوية للتخطيط البيئي:**

تكمن الأهمية الحيوية للتخطيط البيئي في حماية الأوساط البيئية ومختلف مكوناتها من خطر التلوث والتدهور باعتبارها مقومات أساسية للتوازن الإيكولوجي، فالإستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية والإقبال المكثف للأنشطة الصناعية والمنهج التقليدي في انتاج الطاقة، عوامل مساهمة في تلويث البيئة الجوية والبرية والبحرية التي ترتبط بها حياة الإنسان والحيوان والنبات، ومن أجل ذلك يتم الاعتماد على آلية التخطيط البيئي في ايجاد الحلول المناسبة لكل مشكل بيئي قائم أو محتمل وقوعه مستقبلاً[1].

و تتنوع الحلول الحيوية الممكن اقتراحها في اطار التخطيط البيئي والتي من شأنها أن تتجاوز العديد من المشاكل البيئية المطروحة على مستويات مختلفة، نذكر على سبيل المثال الحلول الرائدة إلى اعتماد مصادر الطاقة النظيفة وتوسيع المساحات الخضراء للتقليل من تلوث الهواء، اجراء دراسات كافية قبل استخدام الأسمدة

[1] أحمد بلمرابط، **تحسين كفاءة استخدام الطاقة النظيفة لاجل التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 2007، العدد 16، ص 48.

الكيمياوية وتنظيم عملية الري للحفاظ على نوعية جيدة للتربة، اقامة محميات بحرية وارساء ثقافة عدم القاء النفايات في المجاري والأنهار...إلخ[1].

➢ **الأهمية الإقتصادية للتخطيط البيئي:**

تكتسي الأمثلة الدالة عن الأهمية الإقتصادية للتخطيط البيئي تنوعاً وتعدداً، تؤكد فرضية التفاعل بين النظام الطبيعي والنظام الإقتصادي التي تقوم على علاقة التأثير المتبادل بالفرص والتحديات والحلول الوقائية والإصلاحية المسطرة في كل مجال، فتسليط الضوء على الواقع المعاش يلاحظ اختلاف أشكال التفاعل بين النظامين، فعلى سبيل المثال ترجع أسباب الإستنزاف الإيكولوجي والتراجع في التنوع البيولوجي والتلوث البيئي إلى الحركة الحيوية للنظام الإقتصادي التي تعتمد مدخلاتها ومخرجاتها على الطبيعة، فتفرض عليها ضغوطات تهددها في أنظمتها ومواردها، فتحدث بها عجزاً يجعلها غير قادرة على الإستجابة المستدامة لمقومات الحركة الإقتصادية الضرورية لدورتها الحيوية، وتبعاً لذلك ولغرض تسوية الوضع برزت الحاجة إلى تصحيح مسار الإستغلال الإقتصادي وتعديل السلوك المعادي للبيئة وفقا للتوجيهات التي تمليها استراتيجية التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: الإقتصادية، الإيكولوجية، الإجتماعية[2].

ثانيا: أهداف التخطيط البيئي

يهدف التخطيط البيئي في الأساس إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تضمن النمو الإقتصادي مقروناً بالسلامة البيئية، فلا يمكن فصل النشاط الإقتصادي المادي للإنسان عن متطلباته الإجتماعية والبيئية، وبالتالي لابد من الإهتمام بصحة الإنسان والحيوان عن طريق حماية النظام الطبيعي ومكافحة التلوث والكف عن هدر الموارد بطرق عشوائية، ولن يتأتى ذلك إلا بالإعتماد الحقيقي لأسلوب التخطيط البيئي، ومن أبرز الأهداف التي يصبوا إليها جهاز التخطيط البيئي يمكن تلخيصها فيمايلي[3]:

- ✓ الحفاظ على الأثار التاريخية والتراث العمراني والنمط المحلي للسكان والقضاء على المناطق العشوائية،
- ✓ توسيع وتشجيع اقامة المساحات الخضراء داخل المناطق الحضرية وانشاء الغابات خارجها،
- ✓ ترشيد استخدام الطاقة وتشجيع البحث عن البدائل،
- ✓ تأهيل المناطق الصناعية وفقاً للقواعد البيئية العالمية،
- ✓ تعزيز روح المواطنة لدى أفراد المجتمع،
- ✓ تشجيع الإستثمار وزيادة عوائده،

[1] أحمد المهدي، **الحماية القانونية للبيئة ودفوع البراءة الخاصة بها مقارنة بتشريعات الدول العربية**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 62.

[2] سامية قايدي، **التنمية المستدامة: التوفيق بين التنمية والبيئة**، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2001-2002، ص 40-45.

[3] حنيش الحاج، **التخطيط البيئي دعامة للتنمية المستدامة مع الاشارة لقانون البيئة الجزائري**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2018، العدد 55، ص 105.

- ✓ الحفاظ على الكائنات الحية النادرة،
- ✓ مكافحة التلوث بمختلف أشكاله،
- ✓ تطبيق الإدارة البيئية،
- ✓ ضع معايير بيئية لكافة المشروعات المقترح تنفيذها...إلخ.

الفرع الثالث: مبادئ التخطيط البيئي

يتميز التخطيط البيئي باعتباره وظيفة من وظائف الإدارة البيئية بأنه يحرص على اتباع المبادئ التالية[1]:

- **مبدأ الوقاية خير من العلاج:** حيث يعتمد التخطيط البيئي في التعامل مع القضايا البيئية على مبدأ الوقاية خير من العلاج، على اعتبار أن تطبيق هذا المبدأ هو أقل تكلفة وأكثر فاعلية من معالجة المشكلات بعد حدوثها، ذلك أن أسلوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الضرر البيئي حين ظهوره هو أسلوب مكلف وصعب وأحياناً يكون عديم الجدوى، بعكس أسلوب معالجة جذور المشكلة والعمل على منعها وتلافيها مبكراً قبل حدوثها، وقد حث إعلان ريو للبيئة والتنمية دول العالم بأن تأخذ على نطاق واسع بالنهج الوقائي في سبيل حماية البيئة وذلك حسب قدراتها،
- **مبدأ التكامل أو الشمول:** انطلاقاً من الإيمان بأن العلاقات البيئية كل متداخل يؤثر بعضها في البعض، حيث أن أي خلل في أي عنصر من عناصر المجموعة يؤثر في باقي العناصر، كما أن أي عمل يتم في المجتمع يمت بصلة إلى كل القطاعات بدرجات متفاوتة، لذا فإن التخطيط البيئي يقوم بالإعتماد على هذه النظرة الشمولية والتكاملية للبيئة، وذلك عند اعداده لمختلف الخطط، وعليه يجب أن تكون الخطة البيئية شاملة يدخل ضمنها كل أو جل العناصر المكونة للمحيط وللبيئة، وذلك حتى لا تكون الخطة جزئية وبالتالي تصبح قليلة الجدوى مثل أن تتضمن الخطة مكافحة التلوث على مستوى الهواء والتغافل عنه في الوسط المائي أو فوق سطح الارض، كما يجب ان تكون عمليات التخطيط البيئي متكاملة مع عمليات تخطيط التنمية الشاملة ومكملة لها،
- **مبدأ العودة إلى الطبيعة:** مع التطور التكنولوجي ازداد الإعتماد على الحلول الصناعية بينما تم تجاهل الحلول والمزايا الطبيعية، والتي عادة لا ينتج عنها آثاراً جانبية إلى جانب أنها أقل تكلفة، ولذلك فإن المخطط البيئي عندما يخطط لحل أي مشكلة بيئية فإنه يحرص على أن يبدأ أولاً بالبحث عن الحلول التي يمكن أن تقدمها الطبيعة قبل اللجوء إلى أي حل آخر فمثلاً عند معالجة مشكلة الآفات الحشرية والنباتية، نجد أن اعتماد أسلوب المكافحة البيولوجية إلى جانب أنه فعال فهو قليل التكاليف ولا يترك آثاراً ضارة

[1] عادل عبد الرشيد، **مرجع سابق**، ص 19.

على البيئة والصحة، على النقيض من المبيدات المصنعة التي لها آثاراً بيئية خطيرة عند استخدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها،

- **مبدأ الإعتماد على الذات:** لاشك أن لكل مجتمع ظروفه ومشاكله البيئية الخاصة به، ويمتلك موارد بيئية محدودة، ولذلك نجد أن التخطيط البيئي يتوقف نجاحه على مدى مقدرته على ربط المجتمع ببيئته، اذ أن الكثير من الحلول الجاهزة المستوردة من الخارج لا تفلح لأنها لا تتوافق مع البيئة المحلية، بينما قد تكون المعارف الموروثة في المجتمع المحلي كافية لحل العديد من المشكلات، ومن ثم يجب اعداد الخطط البيئية وفقا للخصوصيات المحلية، وباستخدام المعارف والخبرات المحلية بقدر الإمكان وهذا لايعني عدم الإستفادة من خبرات الآخرين، ولكن دون أن تكون أسيرة لها وانما تستفيد منها وفقاً لضرورة واحتياجات المجتمع المحلي.

الفرع الرابع: علاقة التخطيط البيئي بالأنواع الأخرى من التخطيط

تتميز العلاقة بين التخطيط البيئي وبقية أنواع التخطيط فيمايلي[1]:

- **تخطيط استعمالات الأراضي:** يسعى التخطيط البيئي من خلاله إلى:
  - ✓ تخصيص المناطق ذات التمييز البيئي كمحميات طبيعية،
  - ✓ تخصيص المناطق الخضراء،
  - ✓ أبعاد المناطق المخصصة للسكن عن المناطق الصناعية،
  - ✓ منع الإعتداء على الأراضي الزراعية والمناطق الحساسة بيئياً.
- **التخطيط الصناعي:** يسعى التخطيط البيئي من خلاله إلى:
  - ✓ التقييم البيئي للمشروعات الصناعية،
  - ✓ التقييم البيئي للمدن الصناعية،
  - ✓ ترشيد استهلاك الطاقة،
  - ✓ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية الداخلة في الصناعة،
  - ✓ اعادة تدوير المخلفات الصناعية،
  - ✓ دمج البيئة في السياسات الصناعية،
  - ✓ استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة باللجوء إلى أسلوب الإنتاج الأنظف،
  - ✓ العمل على حث المنشآت الصناعية على تطبيق نظام الإدارة البيئية.
- **التخطيط العمراني:** يسعى التخطيط البيئي من خلاله إلى:

[1] عادل عبد الرشيد،**مرجع سابق** ،ص 23.

- ✓ تقييم الأثر البيئي للمشروعات العمرانية،
- ✓ التوافق مع اشتراطات العمارة الخضراء،
- ✓ الإكثار من المسطحات الخضراء والمساحات المائية لتلطيف المناخ الحار،
- ✓ التناغم العمراني،
- ✓ انشاء مباني تتلائم مع المناخ.

➢ **التخطيط السكاني**: يسعى التخطيط البيئي من خلاله الى:

- ✓ دمج البيئة في السياسات السكانية،
- ✓ القضاء على المستوطنات العشوائية ومنع ظهورها،
- ✓ التوزيع الأمثل للسكان والحيلولة دون تركز السكان،
- ✓ الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة،
- ✓ ايجاد التوازن بين قدرات البيئة وامكانياتها والإحتياجات السكانية،
- ✓ التخطيط لضبط النمو السكاني بما يحقق النمو السكاني الآمن.

➢ **التخطيط الصحي**: يسعى التخطيط البيئي من خلاله إلى :

- ✓ محاربة انتشار الأمراض والأوبئة،
- ✓ العمل على تحقيق بيئة صحية سليمة للسكان،
- ✓ نشر الوعي الصحي،
- ✓ المعالجة الآمنة للمخلفات الطبية الخطرة،
- ✓ دمج البيئة في السياسات الصحية.

➢ **تخطيط النقل والمرور**: يسعى التخطيط البيئي من خلاله إلى:

- ✓ الحد من ضوضاء وسائل النقل،
- ✓ الحد من انبعاثات وسائل النقل،
- ✓ التقييم البيئي لمشروعات النقل والطرق،
- ✓ معالجة مشاكل ازدحام المرور،
- ✓ تشجيع وسائل النقل الجماعي.

➢ **التخطيط السياحي**: يسعى التخطيط البيئي من خلاله إلى:

- ✓ التوسع في أنشطة السياحة البيئية،
- ✓ الحفاظ على الشواطئ المخصصة للسياحة من التلوث،
- ✓ الحفاظ على المناطق الأثرية والتاريخية،

- ✓ انشاء مشروعات سياحية وفنادق صديقة للبيئة.

➢ **التخطيط الزراعي:** ويسعى التخطيط البيئي من خلاله إلى:

- ✓ اعتماد أساليب الزراعة المستدامة،
- ✓ التقييم البيئي للمشروعات الزراعية،
- ✓ ترشيد استخدام مياه الري لحفظ الموارد المائية،
- ✓ التوسع في استخدام المكافحة البيولوجية بدلاً من المبيدات،
- ✓ استزراع مساحات من أشجار الغابات بين الحقول الزراعية،
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي،
- ✓ دمج البيئة في السياسات الزراعية،
- ✓ مكافحة التصحر،
- ✓ المحافظة على التربة وصيانتها من التدهور.

➢ **التخطيط الإقتصادي والتخطيط البيئي:** يعتبر التخطيط الإقتصادي بمثابة أسلوب علمي ونشاط انساني يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفق مراحل معينة تمتاز بالمرونة والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، هذه الأهداف يتطلب ربطها بأهداف مصاحبة للحفاظ على البيئة والتوازن البيئي مما ينتج عنه تخطيط بيئي سليم، فالعلاقة بين التخطيط الإقتصادي والبيئي هي علاقة تكامل واقتران ضروري لتحقيق الإستدامة التنموية[1].

المطلب الثالث: الأسس العامة للتخطيط البيئي ومرتكزاته

الفرع الأول: الأسس العامة للتخطيط البيئي

ليس ثمة شك أن التخطيط البيئي الذي يستهدف تحقيق التوازن بين الإنسان وبيئته يرتكز بالضرورة على جملة أسس عامة تحدد الإطار الذي يدور داخله ويمكن أن نلخص هذه الأسس فيمايلي[2]:

أولا: المخطط البيئي

يعتبر وجود المخطط البيئي ضرورياً لعمليات التخطيط البيئي، ويقصد بالمخطط البيئي كل متخصص يضع صيانة البيئة وحمايتها والمحافظة عليها في خلفيته عندما يخطط لمشروعات التنمية، ويتصف المخطط البيئي بمجموعة من الصفات نوجزها فيمايلي:

➢ يجب أن يؤمن المخطط البيئي بأن عطاء البيئة محدود، وأن استمرار العطاء يتوقف على أسلوب ودرجة استخدام معطيات البيئة، فالبيئة رغم رحابتها واتساعها هي ضيقة جداً وشحيحة أيضاً اذا ماسيئ

[1] حنيش الحاج، **مرجع سابق**، ص 105.

[2] التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، **مرجع سابق**، ص17-21.

استخدامها، ومن ثم عليه أن يدرك ان البيئة في خدمة التخطيط بقدر ما يجب أن يكون التخطيط في خدمة البيئة،

- يجب أن يتمتع بخلفية علمية واسعة أي لا يجب ألا يتقوقع داخل تخصصه وإنما عليه أن ينمي معارفه ويربط بين تخصصه والتخصصات الأخرى حتى يكون أكثر قدرة على تفهم طبيعة العلاقات المتداخلة،
- أن يتمتع بدرجة كبيرة من الوعي أو الحس البيئي الذي يعمق ايمانه بقيمة البيئة وضرورة المحافظة عليها، كما تعطيه القدرة على التعرف على القيود البيئية التي تفرض نفسها مثل النظام الأيكولوجي، والعمليات الطبيعية، والخط الأيكولوجي الحرج،
- يجب أن يعي المخطط البيئي معنى المشكلة البيئية، فالمشكلة في نظر المخطط البيئي الواعي يجب ألا تعني فقط المشكلة القائمة وإنما يمتد المعني ليشمل توقعات أو احتمالات حدوث المشكلة على المدى المنظور وغير المنظور إذا ما استمرت طبيعة العلاقات البيئية البشرية بمعدلاتها الحالية كماهي، هذا الإدراك الواعي لمعنى المشكلة يعطيه القدرة على التنبؤ والرؤية السليمة للأبعاد البيئية المتوقعة ليتمكن من وضع الحلول والبدائل المناسبة والمطلوبة في التوقيت المناسب،
- أن يتمتع المخطط البيئي بالنظرة الشمولية للعلاقات المتداخلة والمركبة لأي مشروع أو خطة تنموية، أي يدرس العوامل ككل اذ أن الإهتمام بمجموعة من المعطيات والربط بينها دون الأخذ في الإعتبار باقي العوامل الأخرى في خطط التنمية يجعل الكثير من الجهد غير مثمر.

ثانيا: التقييم البيئي

ويقصد بالتقييم البيئي مجموعة من الإجراءات التي تسمح بتقدير قدرات المعطيات البيئية بما يمكن المخطط من تحديد نوع الإستخدام الأنسب، ودرجة تأثير الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية المختلفة على البيئة من خلال تحديد الآثار و النتائج الإيجابية والسلبية لمشروع الخطة، ومن ثم يصبح الغرض من أي تقويم التقليل بقدر الإمكان من الآثار العكسية لأي استخدام لتفادي المشكلات البيئية المستقبلية وفي نفس الوقت تبني الآثار الإيجابية الداعمة للتنمية، وهنا تتطلب عملية التقييم البيئي وجود مجموعة من التخصصات تعمل كفريق واحد تنسق وتقدم الدراسات التخصصية والتفصيلية التي تقدم من قبل المتخصصين الفنيين، كما يحتاج التقييم البيئي المتابعة المستمرة لتسجيل التغيرات البيئية التي قد تحدث أثناء التنفيذ لوضع البدائل أو الحلول الملائمة لها،

ثالثا: النظرة الشاملة والمتكاملة للخطة

ويقصد بها أن لا تقتصر نظرة المخططين في تقييم مشروعات أو معطيات البيئة عند حد النظرة الإقتصادية البحتة فحسب، وإنما يجب الإهتمام أيضا بالآثار والمنافع البيئية الملموسة وغير الملموسة على المدى القصير والبعيد، وتقتضي النظرة الشاملة والمتكاملة أن يتساءل المخطط هل سيصاحب تنفيذ مشروعات الخطة مخاطر بيئية، وماهي هذه المخاطر؟ ومالضوابط التي يمكن أن تحد من هذه المخاطر بما يحقق الفائدة المرجوة من تنفيذ

المشروع؟ وما مقدار النفقات اللازمة لتفادي هذه المخاطر؟ وكل هذا يجب أن يأخذ بعين الإعتبار حتى لا تصبح مشروعات الخطة بعد فترة قصيرة عبئاً بيئياً خطيراً قد تحدث آثاره الجانبية خسائر مادية واجتماعية قد تفوق في قيمتها العائد الإقتصادي للمشروع.

رابعا: الإدارة والبيئة الواعية

تعتبر ادارة البيئة الواعية من أهم الأسس الإستراتيجية في عملية التخطيط البيئي، فالإدارة البيئية الواعية هي التي تحقق تنفيذ بنود الخطة تنفيذاً سليماً، واتخاذ الإجراءات الوقائية من احتمال حدوث أي تدهور في معطيات البيئية أثناء التنفيذ مما يعطي للخطة المرونة الكافية في اعادة ترتيب البرامج أو تعديل الخطة لتحقيق أهدافها باقل تكلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة، وترتبط الإدارة البيئية بتوفر الكوادر الفنية والتي تتمتع في نفس الوقت بدرجة عالية من الوعي أو الحس البيئي لإدراك الأبعاد المختلفة بما يضمن ادارة بيئية جيدة[1]، اذ يلاحظ أن من العيوب الخطيرة التي ترتكب في حق التنمية وخاصة في الدول النامية تلك الفجوة الواسعة بين طموحات خطط التنمية والكوادر القائمة على تنفيذها، ولعل هذا يؤكد أهمية توفير العنصر البشري الكفء كأساس حتمي لتحقيق ادارة بيئية سليمة وواعية لانجاح الخطة.

خامسا: التنمية المتوازنة

يقصد بالتنمية المتوازنة تحقيق التوازن والتوازي بين خطط التنمية الريفية والحضرية في أي اقليم من الأقاليم لكي يسير جنباً إلى جنب في تناسق وتكامل شاملين، فالتنمية الريفية والحضرية توأم أي خطة بيئية أو بمعنى آخر وجهي الخطة واهمال أحدهما يؤثر عكسياً على الوجه الآخر مما يفقد الخطة بعض أهدافها، فإهمال التنفية الريفية على سبيل المثال يؤدي في الغالب إلى حدوث خلل في البيئة الريفية ويفقدها دورها في جذب السكان وانتاج الغذاء، وعليه يتحول الريف من قطب جاذب للسكان إلى قطب طارد لهم، ويضطر الكثير من السكان إلى النزوح للمناطق الحضرية بمعدلات غير متوقعة من جانب المخططين، وتختل العلاقة بين الإنسان وبيئته الحضرية وتنشأ الكثير من المشكلات الحضرية مثل الإسكان- المرور- الخدمات...إلخ، وبالمقابل فإن اهمال التنمية الحضرية ينعكس أيضاً على البيئة الريفية حيث يفقد الريف الكثير من أسواقه ومصادر خدماته وغيرها، ومن هنا تتضح أهمية التنمية المتوازنة بين الريف والحضر.

الفرع الثاني: مرتكزات التخطيط البيئي

للتخطيط البيئي مجموعة من المرتكزات تتمثل فيمايلي[2]:

- **التشريعات البيئية:** حيث تعتبر التشريعات البيئية الوطنية المتماشية مع التشريعات والقوانين البيئية العالمية، بمثابة الدليل الواضح لاهتمام الدولة بالبيئة وسعيها الجاد بربط التنمية بالبيئة، وماعدا ذلك هو

[1] **مؤتمر الكويت الاقليمي لحماية البيئة البحرية في الفترة من 06-1976/12/10**، التقرير القومي عن الوضع الراهن للبيئة في الكويت، ص 07-08.
[2] حنيش الحاج، **مرجع سابق**، ص 106.

تهرب من المسؤولية والتفاف على الواقع، فهناك معايير دولية واضحة لمواجهة الأخطار البيئية اضافة إلى المساعدات الخارجية للتغلب على الصعوبات التي تواجهها بعض الدول في التخلص من المشكلات البيئية بالنظر لارتباط ذلك بتكاليف كبيرة خاصة في الدول الفقيرة، أو ارتباطها بمداخيل أساسية للدولة لا يمكن تعويضها كبعض الصناعات أو موارد مستنزفة للطبيعة،

- **قاعدة المعلومات الجغرافية:** ويقصد بها توفر الدولة على مخزون متجدد للمعلومات عن مناطق البلاد من الناحية الطبيعية والسكان، وذلك لحماية مناطق النشاط من التأثيرات السلبية المهددة والمدمرة للبيئة، فإلى وقت قريب كانت التنمية تهدف إلى الإستغلال الأمثل محاسبياً للموارد لاشباع الحاجات الإنسانية، ولكن ومنذ مؤتمر ستوكهولم 1972 أصبح الإستغلال الأمثل مقترناً بالأمن البيئي، وهو أن لا تكون المكاسب على حساب أمن وصحة الأجيال الحاضرة أو القادمة، كما أصبحت هناك مسؤولية جسيمة على عاتق الدولة لربط الخطط الإقتصادية بالبيئة وعدم ترك العنان للقطاع الخاص بالعبث بالموروث الحضاري والجغرافي تحت مبررات تعظيم المكاسب المادية، فالمطلوب من الدولة وضع قاعدة معلومات جغرافية تحدد خصائص ومميزات كل منطقة من النواحي التالية:
  - ✓ الموقع الجغرافي وقدسية المكان وبيئة المعيشة،
  - ✓ طبيعة السكان وثقافتهم،
  - ✓ البعد العرقي ،
  - ✓ النشاط الإقتصادي المحلي للسكان المحليين.
- **تحليل العتبة البيئية الحد البيئي، الحرج البيئي:** وهو الضرر أو الحد الذي يصل إليه الإجهاد البيئي بحيث لا يمكن بعده أن يعود النظام البيئي إلى حالته السابقة العادية، والهدف من تحليل هذه العتبة البيئية هو اعطاء صورة واضحة للمتدخلين في عملية التخطيط البيئي، فيما يخص المخاطر والأضرار الآنية أو تلك المتوقعة أثناء وبعد المشروع، وعلى ضوء تلك الدراسات تتم عملية انجاز وتعديل الخطة التنموية، وتتلخص أبعاد العتبة البيئية فيمايلي:
  - ✓ **موقع المشروع البيئي:** من حيث كونه ساحلي، جبلي، صحراوي...، مع تحديد عتبته البيئية والحدود القصوى لتحمل تبعات التنمية،
  - ✓ **مقياس التنمية:** من حيث كونه محلي، جهوي، وطني...،
  - ✓ **نوع المشروع التنموي:** من حيث القطاع زراعي، صناعي، سياحي...،
  - ✓ **فترة المشروع:** على المدى القصير، المتوسط، الطويل...إلخ.

- **تقييم الأثر البيئي:** ويهدف تقييم الأثر البيئي إلى دراسة وتحليل مدى تماشي المشاريع التنموية للحكومة أو تلك التي يقوم بها الخواص مع المعايير البيئية، وذلك من أجل استباق التاثيرات المحتملة على أمن وسلامة المحيط بكل مكوناته، وامكانية تقديم المقترحات والإستشارات من أجل تجنب التأثيرات السلبية وبالتالي انجاز المشاريع بفعالية وكفاءة،
- **الثقافة البيئية:** يعتمد نجاح التخطيط البيئي على مدى تقبل المجتمع او المنطقة للأهداف البيئية المقترنة بالمشاريع الإقتصادية، فغالباً ما يتم تحفظ السكان المحليين على أي نشاط اقتصادي للدولة، لاعتبارات ربما تاريخية تتعلق بنشاطات سابقة مدمرة للبيئة أو عدم ثقتهم في الخطط البيئية نفسها خوفاً على مكاسبهم الخاصة، وفي كل الحالات فالثقافة البيئية مطلباً اساسياً ودعامة رئيسية لنجاح المخطط البيئي، ويعتمد برنامج التثقيف البيئي على عدة مرتكزات أهمها:
  - ✓ **تشجيع المشاركة الشعبية للمواطنين** من خلال برامج حماية البيئة عن طريق البرامج الإعلامية والأيام الدراسية والتجمعات الدورية في المناطق المعنية وعدم استعجال الفوائد الآنية على حساب الأجيال المستقبلية،
  - ✓ **اشراك المجتمع المدني** وذلك بتشجيع انشاء الجمعيات المهتمة بالبيئة ودعمها مادياً، واستشارتها فيما يخص المشاريع التنموية،
  - ✓ **التربية البيئية** وذلك بادخال مفاهيم البيئة والمحافظة عليها في البرامج والمقررات الرسمية للمدارس التربوية ،
  - ✓ **التربية الصحية** وذلك بالعمل على توعية السكان بعلاقة البيئة بالصحة وأهمية نظافة المحيط والمكان في حفظ الصحة والأمن وضرورة الوقاية من المخاطر.

الفرع الثالث: أشكال واستراتيجيات التخطيط البيئي

تتعدد أشكال واستراتيجيات التخطيط البيئي حيث يتمثل أهمها في[1]:

- **الخطط الإنمائية الوطنية المقومة بيئياً:** وهي الخطط التي تعدها الحكومات الوطنية وتكون عادة محددة المدة، تركز على أهداف مالية أو مشاريع رئيسية لتطوير البنى التحتية أو اهداف تتعلق بالإقتصاد الكلي، وتدخل هذه الخطط الإنمائية في اطار التخطيط البيئي عندما يتم تطويعها بيئياً وذلك بدمج البعد البيئي عند اعدادها واجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي للمشروعات المدرجة فيها،
- **خطط العمل البيئية الوطنية:** وهي خطط تستعرض الرؤية المستقبلية للعمل البيئي على مستوى الدولة حيث توضع لسنوات قد تصل الى 15 سنة، وتقوم بتحديد القضايا أو الاولويات التي يجب التركيز على

[1] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، **التشريعات البيئية العربية ودورها في ارساء دعائم التخطيط البيئي**، ندوة دولية، الشارقة، الامارات، 07-2005/05/11، ص 08-09.

مواجهتها خلال تلك الفترة، وتتحدد ادوار كل قطاع من قطاعات المجتمع ذات العلاقة مع وضع الإجراءات ومقترحات المشروعات التي تراها مناسبة لحل تلك القضايا،

- **الخطط البيئية النوعية والتخصصية:** وهي الخطط التي تتخصص في تناول مكون من مكونات البيئة أو مشكلة بيئية معينة مثل: الخطة الوطنية لمكافحة التصحر، كما يدخل ضمنها الخطط التي تضعها الدول استجابة لمتطلبات الإتفاقيات الدولية،
- **خطط الطوارئ أو مكافحة الكوارث البيئية:** وهي الخطط التي تعد خصيصا للإستعداد لمواجهة الكوارث البيئية والتقليل من آثارها المدمرة كأخطار الزلازل والفيضانات،
- **الإستراتيجية الوطنية للحفاظ على البيئة:** وهي الخطط التي تضعها الإدرات البيئية الرسمية المتخصصة بحماية البيئة كوزارة البيئة وتهيئة الإقليم، بحيث تحدد الأنشطة والأعمال التي ستقوم بها لحماية البيئة خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة،
- **الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة:** حيث تضمن جدول أعمال القرن 21 المنبثق على قمة الأرض الذي انعقد في البرازيل عام 1992 إلى وضع ما يسمى بالإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية، ايكولوجية.

وانطلاقاً مما سبق فإن تزايد الإهتمام بقضايا حماية البيئة والتنمية المستدامة، بدأت الدعوة إلى احداث ثورة تخطيطية لتصويب القرار التخطيطي في مساره الآمن بيئيا، ومن هنا ظهر التخطيط البيئي كضرورة ملحة لتجاوز التدهور البيئي من ناحية وتجاوز المأزق التنموي من ناحية أخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلاله فقط يمكن التأكد من أن المجتمع ينال الفوائد المرجوة من التنمية، وفي الوقت ذاته المحافظة على الموارد البيئية من أجل الاستخدام المستقبلي.

ومن ثم أصبح الخيار الذي لابد من اتباعه لتحقيق تنمية مستدامة هو دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي وبمعنى آخر يجب اعتماد التنمية المستدامة كنهج مختلف عن مجرد النمو كما أوصت العديد من المؤتمرات والندوات البيئية، بالإضافة إلى الزام العديد من القوانين البيئية بضرورة الأخذ بالتخطيط البيئي كأحد أهم الوسائل العلمية في الحفاظ على البيئة وكآلية راشدة للتنمية.

الفرع الخامس: التأثيرات السلبية لغياب التخطيط البيئي

في ظل عدم وجود الوعي البيئي أو ضعفه وفي ظل اغفال العلاقة الوطيدة بين البيئة والتنمية واهمال البعد البيئي على حساب التنمية، ظهرت هناك الكثير من نماذج لمشروعات نتج عنها آثار سلبية على البيئة والتنمية

ومكان لهذه النتائج أن تظهر لو تم أخذ الإعتبارات البيئية عند التخطيط لإقامة تلك المشروعات، مما يبين مدى أهمية تطبيق التخطيط البيئي، ومن الأمثلة لغياب التخطيط البيئي والتي تكررت في عديد البلدان نذكر الآتي[1]:

- الإهتمام بالتنمية الحضرية وإهمال التنمية الريفية، مما يؤدي إلى نزوح سكان الريف إلى المناطق الحضرية ومن ثم يترتب على ذلك مشكلات بيئية واجتماعية عيدة مثل ازدحام المدن بالسكان، الإختناقات المرورية، ارتفاع نسبة التلوث، نقص الخدمات، كما يؤدي إلى انتشار المستوطنات العشوائية التي تكون محرومة من الخدمات والمرافق ومساكنها غير لائقة بالسكن، فتظل بؤرة لإنتشار الإمراض والجرائم الإجتماعية، أما الريف الذي يهجره السكان فتهمل فيه أراضيه الزراعية ويفقد دوره الحيوي في انتاج الغذاء،
- الإهتمام بتشجيع الإنتاج الزراعي في مجال المحاصيل النقدية أو المعدة للتصدير لغرض الحصول على العملة الصعبة، وذلك على حساب المحاصيل الغذائية الأساسية، وإقامة صناعات ومشاريع سكنية على أراضي زراعية مما يشكل تهديد للأمن الغذائي،
- التخطيط لإنشاء مشروعات لتوفير المياه دون أن يصاحبها مشروعات لمعالجة المياه المستعملة، أو يتم التوسع في النشاط الزراعي وغيره دون مراعاة قدرات الموارد المائية على تلبية احتياجات ذلك التوسع،
- اقامة المصانع والمناطق الصناعية في قلب المناطق السكنية او بالقرب منها، وفي مهب الرياح السائدة مما ينقل ملوثات المصانع إلى المناطق السكنية، كما يتم تصريف المخلفات السائلة للمصانع في المجاري المائية المجاورة له.

المطلب الرابع: دراسة جدوى المشاريع البيئية

لقد أصبحت دراسة الجدوى البيئية في وقتنا الحالي أحد أهم جوانب ومكونات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، خاصة بعد وعي الدول ومؤسساتها بالاثار التي يمكن ان تخلفها المشاريع الاستثمارية على البيئة.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية دراسة الجدوى البيئية

أولا: مفهوم دراسة جدوى البيئية

يمكن تعريف دراسة الجدوى البيئية على أنها عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان[2].

[1] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق،**التخطيط البيئي أهميته الاستراتيجية في الحفاظ على البيئة**، مرجع سبق ذكره ، ص 37-38.

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص185.

كما تعرف بأنها درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة قدرتها الإستيعابية أو طاقتها القصوى لتحمل النشاطات البشرية الهادفة لاستغلال الموارد البيئية من دون حدوث تدهور أو استنزاف بيئي على المديين القصير والبعيد، سواءاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي تعد هذه الدراسة احدى ركائز حماية البيئة وصيانتها[1].

ثانيا: أهمية دراسة الجدوى البيئية

تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية من كون كل مشروع استثماري يرتبط بالبيئة الذي يقام عليها، باعتبار المشروع نظام مفتوح يؤثر ويتاثر بالبيئة المحيطة به حيث يقوم باستخدام مجموعة من المدخلات لعملياته من بيئته ويقوم بتحويلها الى مخرجات لنفس البيئة في ذات الوقت، ومن هنا تبرز اهمية هذه الدراسة كعنصر فعال لحماية البيئة التي ينشط فيها[2].

الفرع الثاني: أهداف دراسة الجدوى البيئية

تسعى دراسة الجدوى البيئية لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها[3]:

- ✓ ضمان قبول المشروع والموافقة عليه من السلطات المختصة ومنح التراخيص المناسبة،
- ✓ استبعاد اختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث واضرار خطيرة يتعذر اصلاحها،
- ✓ تعتبر دراسة الجدوى البيئية وسيلة لتشجيع التنمية المستدامة من خلال تنفيذ السياسات الوطنية البيئية المستدامة.

الفرع الثالث: خصائص دراسة الجدوى البيئية

تتميز دراسة الجدوى البيئية بمجموعة من الخصائص نذكر منها[4]:

- ➢ **التعامل مع المستقبل:** فلما كانت دراسة الجدوى تعنى بدراسة مدى امكانية تنفيذ فكرة استثمارية يمتد عمرها لمدة زمنية غير محدودة، فهي لا تختلف عن كونها دراسة مستقبلية مبنية على معطيات قائمة مما يجعل محتواها ونتائجها عبارة عن تقديرات محتملة بنسب متفاوتة من عدم اليقين،
- ➢ **مبدأ العمومية:** بمعنى أنها ضرورية لكل أنواع المشاريع مهما كانت أهدافها وطبيعتها وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه: صناعي، زراعي، خدماتي...إلخ،

---

[1] زبير محمد، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ودورها في تحقيق الامن البيئي والتنمية المحلية المستدامة**، مجلة الإقتصاد والبيئة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، المجلد2، العدد01، 2019، ص 56.

[2] أوسرير منور، بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 05، العدد 07، 2009، 338.

[3] يحي عبد الغني أبو الفتوح، **دراسات جدوى المشروعات (بيئية-تسويقية-مالية)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، ص79.

[4] أوسرير منور، بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، **مرجع سابق**، 340.

- **عنصر الزمن:** وهو العامل الذي يتثمل في الفترة ما بين الإعداد لدراسة الجدوى البيئية ومن ثم الحصول على الترخيص وموافقة الجهات المختصة، وبين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع،
- **عنصر التكلفة:** بمعنى أن تكلفة دراسة الجدوى البيئية تختلف باختلاف نوع المشروع وحجمه،
- **دراسة أثر البيئة على المشروع:** ويقصد بالبيئة هنا بمعناها العام أي البيئة الإقتصادية، الإجتماعية، التكنولوجية، القانونية...الخ،
- **دراسة أثر المشروع على البيئة:** او كما يطلق عليه دراسة تقييم الأثر البيئي.

الفرع الرابع: دراسات التقييم البيئي للمشاريع

أولا: مفهوم دراسات التقييم البيئي للمشاريع

تعد دراسات التقييم البيئي من أهم الآليات المتطورة والحديثة التي تعتمدها الجهات القائمة على أمر البيئة وحمايتها، وكذا من الركائز الأساسية في انجاح عملية التخطيط البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعد هذه الدراسات من المفاهيم البيئية المعاصرة والتي ظهرت في منتصف القرن الماضي، وبدأ ينتشر هذا المفهوم بشكل واسع في العديد من الدول، كما ساهم مؤتمر البيئة والتنمية المنعقد بمدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل عام 1992 في التأكيد على أهمية الدراسات التقنية البيئية أو التقييم البيئي كوسيلة فعالة في تحقيق التوازن بين البيئة ومشروعات التنمية، حيث نتج عن هذا المؤتمر مجموعة من المبادئ الهادفة إلى الحد من المخاطر التي تلحق بالبيئة مع الإعتراف بالحق في التنمية[1]، وفي هذا الإطار أيضا نص المبدأ السابع عشر من اعلان ريو على ضرورة اجراء دراسات منتظمة للانعكاسات قبل القيام باي أنشطة جديدة يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة، وهو ما يعني الأهمية الحيوية لضرورة وجود ما يسمى بدراسات التقييم البيئي.

وعليه يمكن تعريف هذا الإجراء بأنه دراسة لتوقعات الآثار أو المردود البيئي للمشاريع التنموية الضارة والمفيدة، المباشرة وغير المباشرة ونتائجها واحتمال وقوع الأضرار على المجتمع في منطقة المشروع أو المناطق المجاورة سواءاً كانت محلية أو وطنية أو عالمية، وذلك من أجل معالجة أو تفادي هذه الآثار[2].

كما يمكن تعريف دراسات التقييم البيئي أيضا على أنها نشاط يتم تصميمه لتحديد الآثار البيئية الناجمة أو تلك التي تنجم وتؤثر على صحة الإنسان والكائنات الأخرى في الطبيعة من خلال مشاريع التنمية وبرامجها وسياساتها ومن ثم تفسير وتحليل هذه الآثار ووضع الحلول المناسبة للحد من الآثار السلبية أو تقليلها لأقصى درجة ممكنة[3].

---

[1] رائف محمد لبيب، **الحماية الاجرائية للبيئة من المراقبة الى المحاكمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009، ط1، ص 91.

[2] صالح العصفور، **التقييم البيئي للمشاريع، مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 43، جوان 2005، ص 05.

[3] عثمان محمد غنيم، **ماجدة أحمد ابو زنط، التنمية المستدامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ط1، ص 143.

وفي تعريف آخر فان تقييم الأثر البيئي هو عملية يتم من خلالها تحليل الآثار الموجبة والسالبة للمشروع المقترح على البيئة الطبيعية والمعيشية والصحية وتحديدها والتنبؤ بها، وذلك من خلال تعزيز الآثار الايجابية، والتقليل أو الحد من الآثار السلبية[1].

ثانيا: مبادئ دراسات التقييم البيئي للمشاريع وتتمثل في[2]:

- **التركيز على القضايا الأساسية:** وتشمل التأثيرات المحتملة الأكثر خطورة والأكثر أهمية من أجل تجنب التعقيد وكذا التركيز فقط على الحلول الممكنة والمعقولة لعدم اضاعة الوقت والجهد في دراسة وسائل غير علمية أو غير مقبولة من قبل صاحب المشروع أو صاحب القرار،
- **توفر الكوادر المؤهلة:** يتأتى ذلك من خلال توفير كوادر فنية على درجة كبيرة من الوعي بأهمية التقييم البيئي للمشروعات، وتمتلك الإمكانات العلمية والفنية التي تسمح بتطبيق التقييم بشكل سليم وشامل ويتم تزويد هذه الكوادر بالتقنيات اللازمة لتحليل المعلومات واستخلاص النتائج،
- **المشاركة الشعبية:** وهي أحد الركائز الأساسية في عملية التقييم البيئي للمشاريع وذات تأثير جوهري في عملية اتخاذ القرار، حيث تعتبر بمثابة منح الصلاحيات اللازمة للأفراد والمجموعات المتأثرة بالمشروع في أن تبدي رأيها و تسمع صوتها في الأمور ذات التأثير على نوعية حياتها، وتساهم المعلومات البيئية التي تتضمنها دراسات التقييم البيئي للمشاريع في تبني مجموعة من الاعتبارات الموضوعية لكافة الأمور المتعلقة بالتخطيط للمشروع، مما يسمح للمواطنين بتبني اختيارات مدروسة ومبررة فيما يتعلق بالمنافع والأخطار التي يسببها المشروع المزمع القيام به.

ثالثا: أهمية دراسات التقييم البيئي للمشاريع وتتمثل في[3]:

- ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها بما في ذلك الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان، وذلك من آثار التنمية التي تفتقد إلى السيطرة عليها و وذلك يتضمن الإرتقاء بالنوعية البيئية بما يحقق الحماية المنشودة للبيئة بعناصرها المختلفة ومنع تدهورها واستنزافها لتظل دائما قادرة على اعالة الحياة،
- ايجاد نوع من التوازن بين البيئة بمختلف عناصرها ومشروعات خطط التنمية لتحقيق المصلحة المشتركة والمتبادلة،
- تحقيق القدر اللازم من المتابعة والمراقبة البيئية المستمرة لمشروعات التنمية بما يكفل عدم انحراف هذه المشروعات عن المتطلبات البيئية التي تضمن نجاحها واستمراريتها،

---

[1] Order des experts- comptables**, La gestion environnementale**, dunod, paris, 2008, P19.

[2] حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 146.

[3] خالد مصطفى قاسم، **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 191.

- المساهمة في تحسين عملية صناعة القرار من خلال توضيح الرؤى الآنية و المستقبلية بكل الآثار البيئية السلبية والإيجابية بما يمكن أصحاب القرار من اتخاذ الإجراءات الملائمة واقتراح البدائل المناسبة لتفادي الآثار الضارة وعلى الأخص في مرحلة اعداد خطط وتنفيذ المشروعات.

رابعا: أهداف دراسات التقييم البيئي للمشاريع وتتمثل في[1]:

- التحديد الدقيق للأخطار المحتملة مستقبلاً، والتي يمكن أن تكون لها أبعاد بيئية ، اقتصادية واجتماعية،
- تمكن عملية تقييم الأثر البيئي من حماية البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة عليها، فهي تؤكد على أهمية التنمية المستدامة بما تتضمنه من تلبية لاحتياجات الحاضر دون التأثير السلبي على مقدرة الأجيال القادمة في الحصول على نفس الفرص المعيشية،
- تعتبر عملية تقييم الأثر البيئي إحدى الأدوات المهمة في الإدارة البيئية المتكاملة، والتي يجب القيام بها في المشاريع التي هي قيد الإنشاء أو قيد التوسع أو تلك التي تخضع لتجديدات،
- تعتبر عملية تقييم الأثر البيئي وسيلة هامة للمفاضلة مابين البدائل المختلفة من المشاريع، الأنشطة، السياسات، ومن خلال هذا التقييم يتم تحليل أهداف المشاريع وامكانية تحقيقها عن طريق تحديد البدائل الأكثر فعالية والأقل ضرراً بالبيئة، وتهدف الدراسة إلى تحليل ومقارنة مواقع بديلة، استخدام تقنيات أنظف، مدخلات أبسط، ووسائل للتخفيف، العلاج أو الحد من المشاكل البيئية،
- بالإضافة إلى حساب التكلفة والعائد الإقتصادي والبيئي للبدائل المختلفة حتى يتم اختيار أفضلها.

خامسا: اجراءات دراسة التقييم البيئي للمشاريع

تمر عملية التقييم البيئي للمشاريع بمجموعة من الخطوات يمكن ان نجملها في نقطتين رئيسيتين هما:

- **تحديد مدى حاجة المشروع لإجراء تقييم الأثر البيئي**

تعتبر هذه الخطوة أولى الخطوات في أسلوب تقييم الأثر البيئي، وتهدف إلى تحديد مدى حاجة المشروع إلى اجراء تقييم أثر بيئي أم لا؟ وفي هذا الإطار يتم تحديد طبيعة ونوع التحليل البيئي المطلوب اخضاع المشروع له، حيث يتم في هذه المرحلة تصنيف أي مشروع، إما ضمن مجموعة المشروعات التي تحتاج إلى اجراء تقييم الأثر البيئي وإما ضمن المشروعات التي لا تحتاج إلى مثل هذا النوع من الإجراء2.

ويعود أساس حاجة المشروع لإجراء تقييم أثر بيئي أولاً بالإعتماد على نقطتين أساسيتين: النقطة الأولى هي موقع المشروع المقترح والإشتراطات البيئية حيث أن اقامة المشروع في منطقة ما والسماح له بالإستمرار في التشغيل

[1] حركو غنية، **مرجع سابق**، ص61.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 152.

مرهون بالحصول على الترخيص من الجهات الإدارية المختصة، أما النقطة الثانية فتتعلق بنوع المشروع وطبيعة المنتجات التي سيقوم بإنتاجها[1].

- **الرقابة على عملية تقييم الأثر البيئي**

يوجد صورتين للرقابة على دراسات التقييم البيئي وتتمثل في الرقابة الإدارية وهي رقابة مباشرة تمارسها الجهات الإدارية المختصة باعتبارها احدى صلاحياتها الأصلية، والرقابة القضائية ورقابة غير مباشرة تمارس في اطار الرقابة على أعمال الادارة[2]

- ✓ **الرقابة الإدارية:** حيث تضلع الجهات الإدارية المعنية بحماية البيئة بالعديد من المهام التي فرضها المشرع على عاتقها، وذلك من أجل الحفاظ عليها من أي ضرر يقع عليها ومن بين أهم الأعمال المناط بها لتلك الجهات هي القيام بتقييم الأثر البيئي للمشروعات أو المنشات قبل منحها التراخيص اللازمة لها.
- ✓ **الرقابة القضائية:** إن ارتباط عملية التقييم البيئي بفكرة الترخيص الذي يتصل بالنشاط الاداري باعتباره قراراً ادارياً يجعل من مسألة الرقابة القضائية على عملية التقييم البيئي تعود لإختصاص القضاء الإداري، فالقضاء الإداري عند اعماله لرقابته في هذه العملية يحاول الموازنة بين مصلحتين، الأولى ضرورة ايقاف الضرر الذي سوف يلحق بالبيئة بسبب هذا الترخيص.

مبدئيا يمكن القول أن القاضي الإداري يمارس رقابته الوقائية على القرارات الإدارية المتعلقة بالترخيص من خلال صورتين: الأولى تتمثل في رقابته على مدى جدية ودقة دراسة التقييم البيئي، أما الثانية فتتمثل في رقابته على مدى احترام الإدارة للشروط الإجرائية والشكلية المتعلقة بمنح الترخيص: كالتحقيق العمومي واجراءات الإشهار، وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة التي يمارسها القاضي الإداري في هذا الإطار تلعب دوراً هاماً في تفعيل القواعد البيئية الإحتيايطة لأنه يتعرض لفحصها قبل حدوث أضرار بيئية، وفي اطار رقابة القاضي الإداري لمدى جدية دراسات التقييم البيئي له أن يفحص مثلا مدى احتواء الدراسة على الآثار المحتملة للنشاط على العناصر المختلفة للبيئة أو النظر في مدى جدية الإجراءات المتخذة لإصلاح الأضرار التي يمكن أن تضر بالبيئة.

سادسا: العراقيل والصعوبات التي تعترض دراسات التقييم البيئي للمشاريع

أولا: القدرة الإقتصادية للمنشآت: الأمر الذي يحد من فعالية تطبيق اجراء التقييم البيئي بشكل فعلي ومناسب هو مدى المقدرة الإقتصادية والمالية للمنشآت والمؤسسات الإقتصادية المعنية بهذا الإجراء، وذلك بالنظر إلى إن مثل هذا الإجراء يحتاج إلى كلفة اقتصادية كبيرة تعجز عنها المؤسسات والمنشآت الصغيرة والتي تنشط في مجال يعد من المجالات الملوثة أو المسببة للأضرار البيئية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 63.

[2] حسونة عبد الغني، **مرجع سابق**، ص 149-150.

ثانيا: نسبية الحقيقة العلمية: على الرغم من أن دراسات التقييم البيئي يفترض فيها الدقة بالنظر إلا أنها تقوم على أسس وحقائق علمية، كما أن دقة وموضوعية هذه الأخيرة يحتاج إلى وقفة ونظر حيث أن اقرار الحقيقة العلمية والتسليم بها يتطلب اجماع علمي حاسم بخصوصها، وهو الأمر الذي لا يتيسر في كل الأحوال نتيجة لتضارب النتائج العلمية في مختلف المخابر ومراكز البحث وعليه فإنه عند عدم حصول الإجماع العلمي المطلوب فان النتيجة العلمية المخبرية الجديدة لا تتحول الى قاعدة تنظيمية قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

المبحث الثالث: ماهية الإقتصاد الأخضر– الإقتصاد البيئي– والمشاريع البيئية مع عرض نماذج

المطلب الأول: ماهية الإقتصاد الاخضر

الفرع الأول: مفهوم الإقتصاد الاخضر

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP الإقتصاد الأخضر (الإقتصاد البيئي) بأنه: الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسين الرفاهية البشرية، والمساواة الإجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الإقلال بصورة ملحوظة من الأخطار البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويرتكز على اعطاء وزن متساوٍ للتنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية والإستدامة البيئية[1].

الإقتصاد الأخضر (الإقتصاد البيئي) هو نموذج جديد من نماذج التنمية الإقتصادية والذي يحتوي على الطاقة الخضراء والتي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري، فضلا عن أهمية هذا النموذج والتي تكمن في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي ومنع التلوث البيئي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد[2].

إن الإقتصاد الأخضر (الإقتصاد البيئي) هو نموذج اقتصادي تنموي جديد سريع النمو مقترح في مقابل النموذج الإقتصادي السائد والذي يوصف بالإقتصاد الأسود الذي يعتمد على حرق الوقود الأحفوري مثل البترول والفحم والغاز الطبيعي كمصدر للطاقة[3].

إن الإستثمارات الخضراء الصديقة للبيئة هي السبيل الوحيد إلى جذب المزيد من الإستثمارات خلال السنوات القادمة حيث أن هذا النوع من الإستثمارات سيصبح ذو أهمية كبيرة سواء بالنسبة لحكومات الدول، وعليه يرتكز مفهوم الإقتصاد الاخضر على اعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الإقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الإجتماعية بحيث يشكل الإقتصاد الأخضر طريقاً هاماً نحو تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] أبو القاسم زياني، الحسين شكراني، **الإقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها مؤسساتيا**، من العالمية إلى الوطنية، ص 06.

[2] عايد راضي خنفر، **الإقتصاد البيئي**، مجلة اسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، يناير 2014، ص 54.

[3] وزارة الدولة لشؤون البيئة، **تقرير حالة البيئة في مصر**، 2009، جوان 2010، ص 349.

في هذا الإطار يمكن تطبيق مفهوم الإقتصاد الأخضر (الإقتصاد البيئي) في مختلف القطاعات الإقتصادية بشكل عام وفي القطاعات التي يمكن أن تحقق عوائداً سريعة بشكل خاص والتي من أهمها الزراعة، النقل، الصناعة، الطاقة، المياه، السياحة.

الفرع الثاني: أهمية الإقتصاد الأخضر (الإقتصاد البيئي) ضمن المقاربات الدولية

يشكل تغير المناخ عائقاً للتنمية الإقتصادية ومكافحة الفقر في افريقيا، والتكيف مع هذه الظاهرة يعد من الأولويات، اضافة إلى عدة مسائل لا تقل أهمية مثل الإحتباس الحراري، وتفعيل الطاقات المتجددة إلى جانب الطاقات الفعالة، وتسيير النفايات كالحفاظ على النظم البيئية مثل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي بالإضافة إلى المحافظة على الشريط الساحلي والتغير المناخي.

إن أكبر التحديات التي تواجه هذا النوع من الإقتصاد هو القضاء على الفقر، والعمل على الإندماج الإجتماعي ومكافحة البطالة من خلال توفير وظائف لائقة وخدمات أساسية للسكان، وعلى هذا الأساس تكمن أهم الأهداف الأساسية التي يسعى الإقتصاد الإخضر (الإقتصاد البيئي) إلى تحقيقها في مايلي[1]:

- ✓ تحقيق التنمية المستدامة،
- ✓ توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة،
- ✓ توفير الوظائف الخضراء،
- ✓ محاربة ظاهرة الفقر.

الفرع الثالث: مبادئ الإقتصاد الأخضر (الإقتصاد البيئي)

للإقتصاد الاخضر مجموعة من المبادئ التي تناولتها الأبحاث والتقارير المتخصصة في هذا السياق، أهمها[2]:

- ✓ الإقتصاد الأخضر هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة،
- ✓ الإقتصاد الأخضر يحمي التنوع الحيوي والأنظمة البيئية ويحافظ على العالم الطبيعي ويعمل على استدامته،
- ✓ يعمل الإقتصاد الأخضر على خلق الوظائف الخضراء،
- ✓ يتسم الإقتصاد الأخضر بالفعالية في استخدام الموارد والطاقة، بما في ذلك تفعيل الإنتاج و الإستهلاك المستدام،
- ✓ يرتكز الإقتصاد الأخضر على تخفيض تكاليف المواد والمعدات المستخدمة وليس تخفيض تكلفة الأيادي العاملة،

[1] لحسين عبد القادر، **السندات الخضراء كاداة لتمويل ودعم عملية الانتقال الى الاقتصاد الاخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، 2018، ص 264.

[2] عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، **التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط1، 2015، ص 222.

- ✓ يتجاوز الإقتصاد الأخضر القياسات والمعايير والمؤشرات الإقتصادية التقليدية كالناتج المحلي الإجمالي لقياس مستوى التقدم، ويستخدم بدلاً عنها قياسات ومعايير ومؤشرات ملائمة للتنمية المستدامة بكافة مكوناتها،
- ✓ يعمل الإقتصاد الأخضر على تخفيض معدلات الفقر وتدعيم الرفاهية وسبل المعيشة والحماية الإجتماعية...إلخ،
- ✓ يعمل الإقتصاد الأخضر على تحديد وضبط الأسعار بطريقة أكثر دقة وعدالة، حيث يراعي الأبعاد البيئية والإجتماعية،
- ✓ يستثمر الإقتصاد الأخضر في المستقبل وفق مبدا تداخل الأجيال.

الفرع الرابع: متطلبات التحول إلى الإقتصاد الأخضر (الإقتصاد البيئي)

إن عملية الإنتقال إلى التنمية الخضراء ليس شيئاً سهلاً، بل هي عملية طويلة وشاقة توجهها نظرة سياسية راشدة ذات بعد استراتيجي، وقد جاء التفكير بالتحول إلى الإقتصاد الأخضر نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الإقتصاد العالمي وإلى كثرة الأزمات التي يمر بها مثل ارتفاع أسعار الغذاء، التقلبات المناخية، التراجع السريع في الموارد الطبيعية...الخ[1]، ومن هذا المنطلق لابد من توفير حوافز لتشجيع الدول للتحول إلى الإقتصاد الأخضر، نذكر منها[2]:

- ✓ الإهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية حيث أن الإقتصاد الأخضر يساهم في تخفيف الفقر وذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية،
- ✓ الإهتمام بالمياه وعدم تلويثها والإجتهاد في ترشيدها، حيث أن تحسين كفاءة المياه واستخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاكها كما أن تحسن طرق الحصول على المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار وأيضا الحفاظ على المياه السطحية،
- ✓ دعم قطاع النقل الجماعي عن طريق الوصول إلى خفض دعم أسعار الطاقة وتحويل مبالغ هذا الدعم إلى تحضير الطاقة والإنتقال بها في مجال النقل،
- ✓ التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة اعادة تدويرها، ذلك أن أكثر من 50% من هذه النفايات يتم القاءها في المياه وأن الإنبعاثات الخارجة منها تؤدي إلى تلوث المياه، ولكن إذا تم التخلص منها بصورة صحيحة وجيدة أو محاولة تدويرها سوف تؤدي إلى نظافة البيئة والتقليل من الإنبعاثات السامة،

[1] ساندي صبري وآخرون، **الإقتصاد الأخضر واثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مصر**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر، 2017.

[2] لحسين عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 264-265.

- ✓ العمل على زيادة الإستثمارات المستدامة في مجال الطاقة واجراءات رفع كفاءتها، ذلك أن نجاح عملية الإنتقال إلى الاقتصاد الاخضر سوف تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات الإحتباس الحراري،
- ✓ مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الإقتصاد الأخضر فإذا كانت سياسة دكتاتورية يجب تغيرها إلى سياسة ديمقراطية والعمل في سياسة السوق لتشجيع الإنتاج،
- ✓ على الإقتصاد الأخضر أن يعترف بالسياسة الوطنية بخصوص استخدام الموارد الطبيعية وأن يركز على كفاءتها وأن يجعل الإنتاج انتاج دائم ومستدام،
- ✓ عدم فرض قيود على التجارة الدولية وعلى الإقتصاد الأخضر معالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة على الصادرات والواردات،
- ✓ تحسين التعليم وتشجيع الإبتكار مع التأكيد على مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام.

المطلب الثاني: التخطيط البيئي للتنمية الحضرية و الريفية

الفرع الأول: التخطيط البيئي للتنمية الحضرية المستدامة

أولا: مفهوم التنمية الحضرية المستدامة

إن جميع القضايا البيئية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسات وممارسات التنمية فلم يعد الإدراك البيئي مسألة رفاهية وشروط لحياة مثلى، بل مسألة حياتية هامة في حياة الإنسان لها بعدها الإقتصادي والإجتماعي والتربوي للسكان، وإن نجاح التنمية المستدامة بيئياً يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع، وأيضاً اجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية، كما يتطلب وجود قانون بيئي رادع والعمل على نشر الوعي البيئي والتربية البيئية ضمن المناهج الدراسية، وعليه يعتبر مفهوم التنمية الحضرية المستدامة مفهوماً حديثاً نسبياً برز نتيجة تفاعل مفهوم التربية والبيئة وهو اليوم يشكل اتجاهاً وفكراً وفلسفة.

يمكن تلخيص التنمية الحضرية المستدامة في ضوء ما سبق في الجوانب التالية[1]:

- ✓ ضرورة وجود أساس مادي حضري يحقق للفرد قدرة على تحقيق دخل اقتصادي مناسب،
- ✓ تنمية سياسية تتمثل في ترسيخ قيمة الديمقراطية والتخطيط لضمان مشاركة مجتمعية وتنمية اجتماعية،
- ✓ تنمية بيئية تراعي الحفاظ على الموروث الطبيعي وبخاصة الموارد الغير متجددة،
- ✓ الحد من معدلات الاستهلاك الجائرة من مصادر الطاقة المختلفة،
- ✓ اعتبارات تتعلق بالعوامل الديموغرافية مثل السن والنوع والتربية السكانية.

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015، ص 21.

وعلى الرغم من تباين الآراء والجدل اتجاه مفهوم التنمية المستدامة خلال العشرين سنة الماضية إلا أن الحديث عن الربط بين التنمية المستدامة وبين المدن الحضرية لم يبدأ سوى في السنوات العشرة الماضية فقط، ويرجع سر الإهتمام لأسباب كثيرة نذكر منها[1]:

- إن نسبة كبيرة من سكان العالم يعيشون بمدن حضرية وبالتالي تتميز هذه المدن الحضرية بأنها تستغل أو تستهلك نسبة كبيرة من الموارد الطبيعية المتاحة بالمجتمع مسببة في ذلك زيادات في معدلات التلوث البيئي بمختلف أشكاله، كما تتسبب في وجود معدلات كبيرة من الهدر للموارد الطبيعية غير المتجددة،
- إن المدن الحضرية بالعالم المتقدم تتميز بأنها الأعلى على مستوى العالم استهلاكاً للموارد الطبيعية مقارنة بالمدن الحضرية في دول العالم الثالث وتتجلى المشكلة هنا في زيادات كبيرة في مستويات استهلاك الطاقة سواءاً البترولية أو الأحفورية التقليدية ...إلخ،
- تركز السياسات الحضرية الجارية بالعالم الثالث على تطبيق مبادئ التنمية الاقتصادية التقليدية التي لها مردود أو آثار ايكولوجية خطيرة على البيئة نتيجة طريقة تصميم وتخطيط المدن الحضرية بها.

لذلك فإن الإستدامة يقصد بها عند الحديث عن التنمية الحضرية للمدن بأنها جملة العمليات الجارية لخلق ظروف معيشية حضرية مواتية تتفق مع المعايير الدنيا للحياة الإنسانية للفرد بصفة عامة، وبما يحفظ للجيل الحالي والتالي من البشر بهذه المدن من التوصل لفرصة حياتية مناسبة من دون اهدار أو تآكل للموارد البيئية الموجودة بالمدينة، ويهتم البنك الدولي حالياً ومعه الكثير من المنظمات الدولية العاملة في مجال الحماية البيئية بتنظيم الحملات وادارة المشروعات والبرامج البيئية التي تشجع من خلالها حكومات العالم الثالث على تبني سياسات واستراتيجيات تنموية سواءاً كانت حضرية أو غيرها مستدامة ايماناً من هذه المنظمات بأن البيئة بما فيها من موارد متنوعة كانت في حالة توازن طبيعي يمكنها من الوفاء بمطالب الإنسان وامداده باحتياجاته اللازمة لاستمرار حياته وحياة الكائنات الحية الأخرى.

ثانيا: مفهوم المدن المستدامة

لقد ناقش الإقتصادي الحضري كنيث بولدين عام 1996[2] هذه الفكرة حيث شبه كوكبنا كمركبة فضاء أي نظام مغلق بمصادر منتهية لا يدخلها سيء سوى الطاقة الشمسية التي تعطي الحياة للنباتات وتعطي الأوكسجين، لذا أكد على وجوب بداية التفكير في هذه المسألة وأقر أن الإستهلاك يقلل من فعالية استخدام المصادر لذا يجب اعادة تشغيل المواد وتقليل النفايات والمحافظة على الطاقات المستنفذة والتحول إلى الطاقات المتجددة والتقليل من التأثيرات السيئة على البيئة.

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] انظر: كينيث ايوارث بولدنج، ترجمة: محمود متولي، **التاريخ الحضاري للقرن 20**، القاهرة، مكتبة المصطفى، 1996، ص 44.

إن المدينة قالب متغير ومعقد من الأنشطة الإنسانية والتأثيرات البيئية، وحتى نخطط لمدينة مستدامة نحتاج إلى فهم كبير للعلاقة بين الناس والخدمات وسياسات المواصلات ومنتجات الطاقة، كما أنه لن توجد مدن بيئية مستدامة حتى يوجد تخطيط حضري بيئي واجتماعي واقتصادي للمدن[1]، كون التنمية المستدامة تنمية اقتصادية اجتماعية بيئية بما في ذلك من تنمية الإستعمالات السكنية والتجارية وتصميم المماشي والشوارع الآمنة والمواصلات العامة بشكل أفضل والمحافظة على الفراغات المفتوحة والمتنزهات.

وعليه يمكن تعريف المدينة المستدامة بأنها مدينة خطط لها مع الأخذ بعين الإعتبار الأثر البيئي من خلال تقليل المدخلات المطلوبة من الطاقة والمياه والمواد الغذائية والنفايات الناتجة من الحرارة وتلوث الهواء والمياه من دون أن يترك ذلك عبئاً على الأجيال القادمة[2].

ثانيا: المدن المقاربة للمدن المستدامة

ظهرت في الحقبة الأخيرة من هذا العصر العديد من الإصطلاحات التي اقترنت بالمدينة في صورها الحديثة بحيث شكلت نمطاً خاصاً من انماط المدن مما قد يؤدي إلى امكانية الخلط بينها وبين المدن المستدامة، ولرفع أي لبس يقتضي الأمر التطرق لبعض هذه الأنماط الحديثة والتي منها[3]:

- **المدينة الخضراء:** تتطابق إلى حد ما مع المدينة المستدامة، ولكنها لا تحمل بالضرورة نفس المعنى، وتغطي المدن الخضراء آلاف المناطق الحضرية حول العالم، وتعمل كلها على الحد من تأثيرها البيئي عبر تقليل النفايات ورفع وتيرة اعادة التدوير وخفض معدل الإنبعاثات من خلال اعتماد الطاقة المستمدة من الطاقات المتجددة وكذا زيادة الكثافة السكنية موازاة مع توسيع الفضاءات المفتوحة وتشجيع الأعمال المستدامة.

والملاحظ أن المدينة الخضراء هي تلك المدينة التي ترتكز على البعد البيئي خاصة، حيث يتم فيها مراعاة البيئة والحفاظ عليها من مختلف الجوانب لاسيما ما يتعلق بالإستهلاك الرشيد للطاقة وتهيئة كل الظروف والسبل والوسائل التي تحقق ذلك وتكفل حماية قصوى للبيئة، أما المدينة المستدامة فتجتمع فيها كل الأبعاد البيئية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

- **المدينة الذكية:** ظهر مفهوم المدينة الذكية في أواخر القرن العشرين، وهي المباني التي تستجيب لمتطلبات المستخدمين الفعالة مع المحيط الخارجي والتي تدار جميع خدماتها بالأنظمة الرقمية وتحتوي على مستويات عالية

[1] نصر الدين لبال، **دور الحوكمة المحلية في ارساء المدن المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012، ص30.

[2] نصر الدين لبال، **مرجع سابق**، ص 29.

[3] الهام شهرزاد روابح، **مقومات المدينة المستدامة**، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة 02، 2021، العدد 14، ص 24-25.

من التكنولوجيا، أي القدرة على برمجة المبنى بطريقة الكترونية بمجموعة من الإحتمالات الممكنة الحدوث والتي تمكن محتوياتها المختلفة من التكيف والتصرف وفقاً لما يقابله من ظروف ومتغيرات.

وبناءاً على ما سبق فان المفهوم العام الذي يتضمن المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في المدينة حتى تكون مدينة ذكية قد تتعدد صوره مما يؤدي إلى صعوبة تحديد شكل المدينة الذكية على وجه الدقة، لهذا فلا يوجد تعريف موحد للمدينة الذكية ذلك أن مشاريعها تكون عادة جزءاً من برنامج عام لتحديث المدن، ويشمل التخطيط العمراني والبيئة وتكنولوجيا المعلومات.

ثالثا: مقومات التنمية المستدامة وعلاقتها بالمدن المستدامة

تقدم بنا أن التنمية هي عملية ديناميكية شاملة لكل مجالات الحياة الإقتصادية منها والإجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وذلك بهدف تحقيق التطور والتقدم المستمر في حياة الأفراد المعبر عنه بالرفاهية، هذه الأخيرة تقتضي أن يساهم أفراد المجتمع من أجل الوصول اليها من خلال التوزيع العادل لعائداتها...، زيادة على ذلك إن اقتران التنمية بالإستدامة ترتب عليه امتداد المعنى السابق واستمراريته في الزمن، بحيث أصبحت فكرة التنمية المستدامة بالإضافة لشمولها لشتى المجالات أنها أيضا تكون لمختلف الأزمان وعلى قدر متساوٍ من تلبية الإحتياجات للأجيال الحالية وكذا الأجيال اللاحقة مما أدى بالضرورة إلى ارتكاز التنمية وفق هذا المفهوم على مقومات متعددة مستنبطة من مجالاتها المعبر عنها بأبعاد التنمية المستدامة، وهي أبعاد لها أثرها على مقومات المدن المستدامة حيث نجد1:

- **البعد الإقتصادي وأثره على مقومات المدن المستدامة**

يتمحور البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج، استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، اضافة إلى النشاطات المرتبطة بالإستهلاك...إلخ، وكذا الشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح2، فهذا البعد يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى اقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة، فالأمر يستلزم تعديل أنماط الإنتاج ثم الإستثمار وهياكل انتاجهما من ناحية وتعديل الإستهلاك من ناحية ثانية.

- **البعد الإجتماعي وأثره على مقومات المدن المستدامة**

يركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة

---

[1] الهام شهرزاد روابح، **مرجع سابق**، ص27-30.

[2] زاوية رشيدة، **أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات، الجزائر، 2019، العدد01، ص 12.

الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفاف واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي، وعليه فإن الشمول الإجتماعي باعتباره أحد مقومات التنمية المستدامة ينعكس بذات المعنى على المدن المستدامة التي من أهدافها تحقيق التوازن الإجتماعي مما يجعله كذلك من مقوماتها، فالمدن المستدامة قبل أن تكون كياناً فيزيائياً وجب أن تتوافر فيها أبعاد التنمية المستدامة التي تكفل تلبية احتياجات الأجيال الحالية وحتى اللاحقة، كما تقدم بيانه من قبل انطلاقاً من تكريس مضمون التنمية الإجتماعية فيها القائم على كونها الترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الإجتماعية المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية الإجتماعية والتي يتحقق بها تنمية وتقدم المجتمع.

- **البعد البيئي وأثره على مقومات المدن المستدامة**

تعرف البيئة على أنها المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الإنسان بما يحويه من ماء وفضاء وهواء وكائنات حية ومنشآت اقامها الانسان لاشباع حاجاته المتزايدة، اذ تنطوي على وسط طبيعي وآخر مقام بفعل نشاط الإنسان، أما البعد البيئي فهو ما يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلم النظم الإيكولوجية والنهوض بها من خلال استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية وضرورة الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية، خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية، ويعني ذلك أن تأخذ التنمية في الإعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

الفرع الثاني: التخطيط البيئي للتنمية الريفية المستدامة

يقصد بالتنمية الريفية بمفهومها الواسع تنمية موارد البيئة خارج المناطق الحضرية، ومن ثم تتضمن مجموعة من الأنشطة المختلفة ممثلة في الإستخدام الزراعي والحيواني والغابي إلى جانب صيد البحر، وهي أنماط من الأنشطة الأولية التي تعمل مجتمعة على توفير الغذاء للإنسان بصورة أو بأخرى، ومن هنا تبرز أهمية التنمية الريفية في عالم اليوم الذي يعاني من تزايد سريع في سكانه وخاصة في الدول النامية، التي باتت فيها انتاجية الغذاء عاجزة عن ملاحقة النمو السكاني بها وأصبحت واردات الغذاء بنداً مهماً يلتهم جزءاً كبيراً من دخولها.

كما تبرز أهمية التنمية الريفية في تحقيق درجة من التوازن السكاني بين الريف والحضر وخاصة في الدول النامية التي شهدت في العقدين الآخرين حركة نزوح متزايدة من الريف إلى الحضر، وتصبح التنمية الريفية مكملة للتنمية الحضرية حيث تعمل على وقف تيار الهجرة غير العادي نحو المدينة، كما تساهم التنمية الريفية في تحسين النظام الإيكولوجي من خلال توسع الرقعة الخضراء التي تعمل على تحسين ظروف المناخ المحلي ومقاومة عوامل الجرف وخلق مناطق ترفيهية...إلخ[1].

[1] التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، **مرجع سابق**، ص 24-37.

الفرع الأول: الإستخدام الزراعي

أهم الأنشطة الريفية حيث ترتبط مباشرة بانتاج المحاصيل الغذائية والتجارية وكلاهما ضروري لتحقيق التوازن الإقتصادي في حياة سكان الريف، والمخطط البيئي قبل أن يقرر استخدام بيئة ما في مجال الإنتاج الزراعي دائما ما يسأل نفسه: هل تسمح معطيات البيئة من موارد المياه، تربة، ظروف مناخية بالإستخدام الزراعي الآمن وعلى المدى البعيد؟ أو بمعنى آخر هل اذا ما تم استخدمت منطقة ما في الإنتاج الزراعي هل سيظل النظام الإيكولوجي ثابتاً دون تغير؟ وما هي أنسب وسائل الإستخدام الزراعي أمنا لظروف البيئة؟

- **الثورة البيولوجية:**

إن المخطط في سعيه لزيادة الإنتاج الزراعي يضع في اعتباره كما سبق وأن أشرنا أكبر درجة من الحماية البيئية، ومن ثم فالتخطيط البيئي الزراعي في حاجة إلى ثورة بيولوجية تقود الإنتاج الزراعي نحو الزيادة المستمرة لمواجهة ضغط السكان دون آثار بيئية ضارة، وتتحقق الثورة البيولوجية بمايلي[1]:

- ✓ تحسين السلالات النباتية المحلية بخلق سلالات جديدة ذات صفات وراثية جيدة أكثر قدرة على العطاء والتكيف مع ظروف البيئة وخاصة في البيئات ذات العناصر البيئية الحرجة مثل الحرارة المتطرفة، قلة موارد المياه وتذبذبها، تربات ملحية أو حمضية،
- ✓ المكافحة البيولوجية للآفات والحشرات النباتية بالطرق الطبيعية دون الحاق أي ضرر بالبيئة، وتكمن أهمية المكافحة البيولوجية في أن الحشرات والآفات تكتسب بمرور الزمن مناعة خاصة ضد المبيدات الحشرية المستخدمة ومن ثم تفقد المبيدات أهميتها في المكافحة فضلاً عما تحدثه من تلوث البيئة.

الفرع الثاني: استخدامات الأرض في مجال الانتاج الحيواني

يشكل الإستخدام الحيواني نمطاً من أنماط الإستخدامات الريفية المكملة والمتداخلة مع الإستخدام الزراعي، كما يمثل مصدراً هاما في مجال توفير المواد الغذائية البروتينية والدهنية والحيوانية، والتخطيط البيئي لتنمية الثروة الحيوانية يعتمد على جملة عوامل وضوابط تمثل الأساس الذي يكفل استمرارية الإنتاج دون مشكلات بيئية وهذه الأسس هي[2]:

- ➢ تقدير الحمولة البيولوجية للمرعى ويكون ذلك من خلال دراسات شاملة ومكثفة لتحديد أنواع النباتات القائمة ودرجة كثافتها وقيمتها الغذائية، والهدف من هذا التحديد أو التقويم تحقيق درجة من التوازن بين الحمولة البيولوجية واعداد الحيوانات ونوعيتها بما يكفل تحقيق استخدام عاقل نتفادى به احتمالات تدهور المرعى واشاعة التصحر،

[1] التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، **المرجع نفسه**، ص 39.

[2] التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، **مرجع سابق**، ص 39-43.

- مسح الغطاء الحيوي والكشف عن مظاهر الإفراط إن وجد لأن مثل هذا الكشف يدفعنا إلى البحث عن أسباب بما ينير الطريق للمخطط البيئي في وضع الحلول والضوابط المناسبة التي تكفل منع مثل هذا الإفراط،
- الإهتمام بالكشف عن مصادر المياه وتحديد أماكنها بحيث تكون على مسافات مناسبة لمنع التكدس المخل للحيوانات من حول موارد المياه لمنع الإفراط الرعوي، ويتحكم في تحديد المسافات بين كل بئر وآخر، نوع المرعى وطاقته البيولوجية ونوع الحيوان المقترح لاستغلال المرعى لتحقيق استخدام متوازن ومعقول لكل أرض المرعى،
- كما يقضي التخطيط البيئي بذل كل جهد لتطوير نباتات المرعى المحلية وادخال سلالات جديدة أكثر قدرة على العطاء من الأنواع المحلية الحالية خاصة وأن تكنولوجيا تهجين السلالات النباتية قد تطورت كثيراً في هذا المجال، وهذا يعني حتمية تدخل الإنسان لمساعدة البيئة على تحسين المرعى وتكثيفه بما يخدم الإنتاج ويخدم البيئة معاً،
- الإهتمام بالإدارة للمرعى لما لها من دور هام في حماية البيئة الطبيعية، وتتمثل الإدارة البيئية الجيدة في ضبط حركة الرعاة فوق أرض المرعى زمانياً ومكانياً، ويقصد بالضبط الزمني تحديد مواعيد بداية انطلاق الحيوانات لأرض المرعى تفادياً للمرعى المبكر الذي يقل من الطاقة الغذائية للمرعى وبالتالي اعطاء الفرصة الكافية للنمو الكافي للنباتات، كما أن هذا الرعي المبكر يقلل من القدرة الطبيعية التعويضية لأن معظم النباتات تؤكل قبل أن تصل إلى مرحلة انتاج البذور، أما الضبط المكاني فيكون بتحديد منطقة معينة لكل مجموعة حيوانية ترعاها ولا تتعداها إلى غيرها.

الفرع الثالث: التحريج

يعتبر التحريج من الأنشطة الريفية التي تلعب دوراً هاماً في توفير بعض المنتجات النباتية، واعادة بناء الغطاء النباتي المتدهور في كثير من المناطق فضلاً عن دوره في خلق مناطق ترفيهية وحماية البيئة وصيانتها من خلال ضبط منابع الأنهار وتفادي جرف التربة وتلطيف المناخ المحلي بما يؤدي إلى حفظ التوازن البيئي[1]، حيث نجد:

- **التحريج واحباس الأنهار:** من الأمور التي يجب أن يدركها المخطط البيئي أهمية وقيمة صيانة الغطاء النباتي في مناطق احباس الأنهار لما له من أهمية كبيرة في تفادي خطر الفياضانات العاتية والفجائية، إذ تكون الأشجار والشجيرات في مناطق الاحباس بمثابة الإسفنجة التي تمتص مياه الأمطار ثم تنظم عملية جريانها بقدر الإمكان بما يمنع انحدارها الشديد والفجائي، كما يجب أن يدرك المخطط البيئي أن النظام

[1] التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، **مرجع سابق**، ص 44-47.

الايكولوجي لمنطقة الاحباس هو نتاج آلاف بل ملايين السنوات، وأن أي تغير فيه قد يؤدي إلى نتائج ايكولوجية سيئة،

- **التحريج والدورة المائية الهيدرولوجية:** يساهم التحريج بدور كبير في حفظ توازن الدورة الهيدرولوجية لما للأشجار والشجيرات من دور مهم في الرطوبة النسبية في البيئة المحلية، اذ تنتج الأشجار والشجيرات ما بين 90%-99% من كمية المياه التي تمتصها النباتات من التربة، وعليه يجب على المخطط البيئي أن يدرك ذلك نظراً لأهمية الغطاء النباتي في حفظ التوازن الهيدرولوجي بما يؤمن مستقبل خطط التنمية الزراعية والرعوية، فالعلاقات البيئية كل متداخل تؤثر في بعضها البعض حيث أن أي خلل في أي عنصر من عناصر المجموعة يؤثر في باقي العناصر، وهذا ما يشكل قيمة وأهمية النظرة الشمولية للتخطيط البيئي،
- **التحريج وصيانة التربة:** تعتبر التربة وخاصة طبقتها العلوية مورداً بيئياً مهما لأي نشاط زراعي، ومن المعروف أن تكوين تربة ما يستغرق آلاف إن لم يكن ملايين السنين، فطبقة من التربة لا يزيد سمكها عن 3 سنتيميترات تحتاج لتكوينها فترة من الزمن تتراوح بين 4-10 قرون حسب طبيعة المنطقة من حيث درجة الإنحدار والغطاء النباتي وكمية الأمطار، ومن هنا يظهر مقدار الخطر الشديد على خصوبة التربة الناتج عن خسارة جزء من طبقاتها العلوية، ويلعب التحريج دوراً مهماً في منع جرف التربة من خلال تحريج السفوح المنحدرة واحاطة المشروعات الزراعية بطاقات واقية من الأشجار،
- **التحريج والثروة الحيوانية:** يساهم التحريج في دعم الإستخدام الحيواني من خلال استزراع أشجار وشجيرات لها قيمة رعوية عالية، ومن الشجيرات التي ترتفع قيمتها الرعوية في المناطق الجافة وشبه الجافة نجد شيجرة جوجوبا وشجيرة الملوح أو القطف الملحي وشجيرة الغضى ...إلخ،
- **التحريج ومناطق الترفيه:** إن المخطط البيئي يدرك قيمة التحريج في خلق مناطق الترفيه والترويح خاصة وأن الحياة في المستوطنات الحضرية أصبحت مليئة بالمنغصات النفسية والصحية من ضوضاء، التلوث، الإزدحام...إلخ، بما يزيد من حاجة سكانها إلى تمضية بعض أوقات فراغهم في مناطق هادئة صحية لتجديد نشاطهم والقضاء على ملل الحياة الروتينية بالمستوطنات الحضرية.

المطلب الثالث: نماذج من المشاريع البيئية

الفرع الأول: مشاريع المساحات الخضراء

أولا: مفهوم المساحات الخضراء

هناك جملة من التعاريف نذكر منها:

هي الحيز أو الفضاء الموجود في اقليم جغرافي يسيطر فيه العنصر الطبيعي، ويتواجد في حالته الأولية كما هو الحال بالنسبة للغابات والمتنزهات الطبيعية، أوفي حالة تهيئة كما هو الحال بالنسبة للحدائق والبساتين والمتنزهات العمومية[1]،

هي تلك المساحات التي يخصص القسم الأكبر منها للعناصر النباتية المختلفة ويحتوي بعضها على الإنشاءات: أماكن الجلوس، النافورات، المسطحات المائية، الألعاب...الخ، وتؤدي وظائف ترفيهية سياحية وبيئية مخصصة ضمن المخطط الأساسي للمدينة[2]،

هي شكل من أشكال التنسيقات الحدائقية التي تحتوي على العناصر المكونة للمشهد الطبيعي للمدينة، ومكملة للفضاءات الداخلية للأحياء السكنية، ويكون هدفها تلبية حاجات الإنسان وانتفاعه منها داخل المدينة وخارجها، من خلال تأثيراتها الوظيفية المتعددة التي تحقق الراحة النفسية والفسيولوجية للإنسان[3]،

حسب تعريف المؤسسة العالمية للصحة، فإن المساحات الخضراء مثل المتنزهات والمجالات الرياضية وكذا الغابات والمروج الطبيعية تمثل عنصراً أساسياً في أي نظام بيئي حضري.

ثانيا: أهمية المساحات الخضراء

مع التزايد المستمر في عدد السكان وزيادة التوسع الرأسي والأفقي في المباني، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى توفير وتوسيع المساحات الخضراء والتي تكمن أهميتها في[4]:

- **الأهمية المناخية:** إن للنباتات دور فعال في التأثير على المناخ المحلي للمدينة والمتمثل في درجة الحرارة والرطوبة النسبية والرياح، حيث أن وجود مثل هذه المساحات يغير من طبيعة المناخ وذلك من خلال:
  - ✓ التقليل من أثر التيارات الهوائية من حيث القوة والإتجاه والسرعة، فمن المعروف أن أي غطاء شجري يسبب نوعاً من الإعاقة الميكانيكية لحركة الهواء، فيعمل على حماية المدن من الرياح الشديدة وكسر حدتها مثل ايقاف زحف العواصف الرملية،

---

[1] محمد فاضل بن الشيخ الحسين، **البيئة الحضرية في مدن الواحات وتاثير الزحف العمراني على توزيعها الايكولوجي**، أطروحة دكتوراه، تخصص العمران، جامعة قسنطينة، 2000-2001، ص 148.

[2] بشير ابراهيم الطيف وآخرون، **خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2009، ص 142.

[3] عامر ياسر محمود، عطوان الشمري، **أثر تباين المساحات الخضراء في طقس ومناخ مدينة بغداد**، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2012، ص 18.

[4] دوار جميلة، **المساحات الخضراء في الجزائر نقائص وتحديات**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجلفة الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 300-302.

- ✓ تلعب المغروسات دوراً فعالاً في تخفيف وهج أشعة الشمس وانبهار الأعين من الضوء الشديد، حيث تعترض أوراق الأشجار أشعة الشمس فتمتص جزءاً منهاً وتعكس البعض الآخر من الإشعاع الشمسي، ويعتمد ذلك تبعاً لكثرة المغروسات اذ ينخفض الإشعاع بنسبة 86% بالمقارنة مع ماهو عليه في المساحات والميادين المكشوفة،
- ✓ تلطيف الجو عن طريق عملية النتح فيتم طرح بخار الماء، وبذلك يساعد على تعديل درجة رطوبة الهواء خاصة في المناطق الجافة وخلال فصل الصيف عن طريق توفير الظل والتبريد للمنطقة،
- ✓ حماية التربة والحد من مشكلة تعرية التربة وانجرافها بفعل عوامل التعرية كالرياح والمياه.

➢ **الأهمية البيئية:** بالنظر لما تعانيه المدن من مشكلة التلوث البيئي كثيراً ما نلاحظ انتشار الملوثات في كل ما يحيط بنا حيث تلعب المساحات الخضراء أدواراً عدة كمايلي:

- ✓ تجديد الهواء وتصفيته من الغبار والغازات عن طريق امتصاص بعض الملوثات في الجو،
- ✓ تسمح المساحات الخضراء لمياه الأمطار بالتغلغل إلى داخل الأرض وتغذية الخزان الجوفي،
- ✓ تحد الأشجار من الضوضاء وذلك من خلال امتصاص الصوت أو تشتيته،
- ✓ تلعب المساحات الخضراء دور المؤمن للهواء فهي تزيد من احتوائه على الايونات التي تنشط الجسم.

➢ **الأهمية الجمالية:** تشكل النباتات العنصر الأساسي للجمال في التصميم الحضري، إذ يتم استخدامها في المخططات العمرانية من أجل دمج وربط شكل الأرض بالنبات والعمران معاً، وذلك لإعطاء منظراً جذاباً ينعكس على الأحياء السكنية،

- ✓ تقوم المساحات الخضراء بوظيفة أساسية في تجميل المدن بما تحتويه من نباتات مختلفة الأشكال والألوان،

➢ **الأهمية الإجتماعية:** تعكس زيادة المساحات الخضراء في المدن الفن الراقي أو الذوق الرفيع للشعوب، إذ تساهم بقدر كبير في توحيد الروابط الإجتماعية، حيث تلبي حاجات الإنسان الترفيهية والترويحية من خلال قضاء أوقات الفراغ هناك،

➢ **الأهمية الصحية:** تعتبر الحدائق من الناحية الصحية بمثابة الرئة التي تتنفس من خلالها المدن، فالتحضر العمراني يؤدي دوراً مهماً ومؤثراً على صحة الإنسان من حيث جودة الهواء، وغالباً ما تكون الحدائق بمثابة مواقع للنشاط البدني التي تعزز من صحة الأفراد وتقلل من خطر الوفيات الناجمة عن الأمراض المزمنة.

ثالثا: أصناف المساحات الخضراء

تصنف المساحات الخضراء حسب الغاية والطريقة و الموقع والإدارة، فيدخل في تصنيفها مجموعة من المعايير أهمها: نظام الملكية، نمط استخدام الأرض وكذا المساحة والوظيفة، ومن خلال هذه نوجز بعضها فيمايلي[1]:

- **الغابات:** عبارة عن مجال جغرافي مشجر متجدد إذا ما تمت ادارته بشكل سليم، له جمال طبيعي به تنوع ايكولوجي، تعتبر أحد المصادر الطبيعية الهامة وهي مجال للتنزه ومصدر لمواد البناء والإنشاء والطاقة،
- **الأحزمة الخضراء:** وهي الغابات المحيطة بالمدن، وهي عبارة عن امتداد مفتوح لمجالات طبيعية غابية متواجدة حول مدارات المدن أو في بعض اجزائها، ومن المعروف أن للأحزمة الخضراء بجوار أو داخل المدن أدواراً حيوية كثيرة بالنسبة للبيئة الحضرية تتمثل في:
  - ✓ تلعب دور المتنفس الأساسي للسكان حيث يمكن أن يستغلها السكان للتنزه والترفيه والرياضة،
  - ✓ تقف كحاجز طبيعي أمام البناء والتوسع الفوضوي للمدن،
  - ✓ تساعد في وقف وتثبيت الرمال وتقليص الزوابع الرملية بالنسبة للمدن المهددة بالتصحر،
- **المساحات الفلاحية:** وهي الأراضي المزروعة والمروية وتمتاز بكبر مساحتها مثل زراعة الحبوب كالقمح والشعير، أو أراضي صغيرة نسبياً لغرس الخضر أو الفواكه...إلخ،
- **الحدائق:** وهي مساحات خضراء مسيجة ومسيرة من قبل هيئة عمومية أو خواص أي أنها قد تكون خاصة أو عامة،
- **مشاجر جوانب الشوارع والطرق:** وهي أشجار أو مساحات صغيرة مخضرة نجدها على الحواجز التي تفصل الطريق العام أو على الرصيف، كما نجدها بالقرب من المؤسسات العامة أو الخاصة وهدفها تجميل المدن.

رابعا: وظائف المساحات الخضراء

إن حاجيات السكان للمساحات الخضراء التي تتمثل في الأشجار والحدائق أصبحت ضرورة ملحة لا يستهان بها، ولا يجب الاغفال عنها ويمكن القول أن هناك عملية التزاوج بين المدينة والمساحات الخضراء يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العمران ولا يمكن اهمالها كما أن لها عدة وظائف نذكر منها[2]:

---

[1] محمد فاضل بن الشيخ الحسين، **مرجع سابق**، ص 147.

[2] عايدة مصطفاوي، **دور المساحات الخضراء في تجسيد التنمية العمرانية المستدامة**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والإجتماعية، مجلد 11، العدد 02، 2019، ص161-162.

- **الوظيفة الإجتماعية:** تلعب المساحات الخضراء دورين يتعلقان بالتبادل واللقاءات الإجتماعية كما أنها تحفز على العلاقات الجوارية والحميمية بين الأفراد وتقوي من شعورهم بالإنتماء والألفة لمناطق اقامتهم مع بعضهم البعض، كما أنها تؤمن اطار للراحة والإستجمام والتبادلات واللقاءات للكبار،
- **الوظيفة الإقتصادية:** تعتبر المساحات الخضراء أكثر توضيحاً للمساحات القريبة من المدينة والمساحات الريفية وغالباً ما تكون أماكن للنشاطات الإقتصادية والتي تؤمن التسيير غير المكلف في التجمعات، كما تمثل أيضا مكاناً تقام فيه التظاهرات الموسمية المختلفة حيث تلعب دوراً اقتصاديا لا يقل أهمية كما هو في الريف إذ باستطاعتنا أن نشغلها بشتى الطرق وفي مختلف المجالات خاصة منها الأشجار المثمرة ونباتات الطبخ بالحدائق المرفقة بالمساكن، كما أنها توفر فرص العمل سواءاً للعاملين في ادارة الحدائق أو العاملين في الكافيتيريا التي تقدم الوجبات و المشروبات، بالإضافة إلى أنشطة الترفيه،
- **الوظيفة الجمالية:** من خلال مختلف الوظائف نلمح مباشرة على أن المساحات الخضراء ليست فقط مجرد تزيين وإنما وجودها يميز درجة الراحة، كما أنها ضرورة حيوية في مدننا لما تبعثه من السكينة وراحة البال و تضفي البهجة على المدينة بحيث تجعلها تظهر كلوحة فنية رائعة ذات شكل حسن ينعكس على قاطنيها وزائريها مما يؤدي إلى احساسهم بالراحة النفسية ومن ثم تجديد نشاطهم،
- **الوظيفة التجارية:** تستعمل المساحات الخضراء لغرض وضع اللافتات الإشهارية كما تؤدي هذه الوظيفة من خلال المكتبات التي توجد في بعض الحدائق التي يتردد عليها أعداد كبيرة من السكان بغرض قضاء أوقات فراغهم في القراءة والإطلاع والجلوس وللراحة واللعب،
- **الوظائف العلمية:** تتمثل هذه الوظيفة في كون الحديقة مركز للبحث العلمي يختص بدراسة ما يتعلق بزراعة النباتات المختلفة وطرق اكثارها ووقايتها والحفاظ عليها، فضلاً عن دراسة أنسب الظروف المناخية لزراعتها، ولكون الطلاب بمختلف مستوياتهم يترددون على تلك الحدائق للتدريب والإستفادة منها في مجال دراستهم، هذا وتؤدي المساحات الخضراء وظائف أخرى مثل توفير الظل للحماية من أشعة الشمس في فصل الصيف.

خامسا: أدوار المساحات الخضراء

إن تواجد المساحات الخضراء والعمل على حمايتها والمحافظة عليه يعد مكسباً ثميناً نظير قيامها بعدة أدوار حيوية نذكر منها[1]:

- **الدور البيئي والمناخي:** تشكل المساحات الخضراء عنصراً أساسياً للقضاء على التلوث و للتخفيف عن آثاره الضارة حيث يتم تنقية الجو عبر عملية التركيب الضوئي وذلك بقيام النباتات بامتصاص ثاني أكسيد

[1] **المساحات الخضراء الأنواع والأدوار والمتطلبات في نظام البستنة**، تقرير تم الاطلاع عليه يوم 2021/03/02، على الساعة 15:22، على الرابط:
https://ara.agromassidayu.com/zelenie-nasazhdeniya-eto-vidi-rol-i-trebovaniya-v-sisteme-ozeleneniya-a-294732

الكربون و طرح غاز الأكسجين في الهواء وذلك بتقليل الغبار والدخان والغازات في الهواء ومن ثم تنقيته وذلك بعد تحليل الأوراق لغاز أكسيد الكربون، كما تقوم الاشجار بعملية النتح بامتصاص الماء من التربة وطرحه على شكل بخار في الجو، وتساعد المساحات الخضراء على تعديل درجة رطوبة الهواء وخاصة في المناطق الجافة، كما أن الاشجار بظلالها تخفض من درجة الحرارة صيفاً إلى حدود 4 درجات مئوية، هذا وتساعد الأحزمة الخضراء على التخفيف من الكوارث الناتجة عن الأعاصير والرياح العاتية الضارة الآتية من المنحدرات،

- **الدور النفسي**: إن التأثير النفسي والإرتياح العام الذي تعطيه الفضاءات العامة المزودة بالمساحات الخضراء والأشجار سواءاً عن طريق اللون الأخضر بأوراقها أو عن طريق ازهارها بالألوان المختلفة، يؤثر ايجابياً على صحة السكان بقضاء بعض الوقت للترويح عن النفس فهي تعد بمثابة متنفس لهم خاصة مع تكدس العمران وعدم توفر مساحات خضراء كافية،
- **الدور الصوتي**: تلعب المساحات الخضراء دوراً هاماً في تخفيف الضجيج في المدن، نتيجة لتلاشي أو تخامد الموجات الصوتية جراء ارتدادها العشوائي مع أوراق الأشجار يساعد على التخفيف من الآثار الناجمة عن الأصوات المزدوجة الصادرة عن المصانع وغيرها من مصادر الإزعاج، حيث أثبتت التجارب أن الأغصان المورقة للأشجار تمتص مانسبته 25% وتعكس 75% من الأصوات المندفعة،
- **الدور الصحي**: تعتبر المساحات الخضراء عنصراً مهماً في المدينة، حيث تضمن التنفس الكيميائي للجو وتقوم بتصفية الجو من الجراثيم ومن غازات السيارات، كما تعتبر المساحات الخضراء المأمن الوحيد لتخليص الهواء من الغبار بنسبة تتراوح ما بين 60% الى 80% حيث تعمل دور المصفاة،
- **الدور الإيكولوجي**: تلعب المساحات الخضراء دوراً هاماً بالنسبة للطبيعة، فهي تحمي المنابع الأساسية التي تتمثل في الماء، التربة، النباتات، الحيوانات...إلخ، حيث تتوقف قوة التأثر على مساحة الجزء المعروض، قوة الرياح، غزارة الأمطار، أو المياه، طبيعة الأرض نفسها، مقدار انحدارها وكمية النباتات التي تغطيها، وهذه الأخيرة تمثل الوسيلة المناسبة لمشكل التعرية وذلك لما لها من قدرة على التخفيف من حدة الأمطار عند تساقطها على الأرض، أما بالنسبة لظاهرة التصحر فإن الكثير من دول العالم تعاني منها وللحد منها قام المختصون بالبحث عن أنجع الوسائل والطرق والحواجز من الأشجار وهي من أفضل الطرق وأكثرها استعمالاً لما لها من قدرة على ايقاف زحف الرمال وتثبيتها حتى لا تغطي الأراضي الصالحة،
- **الدور التخطيطي**: للمساحات الخضراء دوراً مهماً في التخطيط العمراني سواءاً تعلق الأمر على مستوى المنزل أو على مستوى المدينة، حيث تستعمل كوسيلة معمارية في تصميم وتنسيق المساحات الخارجية.

الفرع الثاني: ماهية مشاريع اعادة تدوير النفايات

أولا: نشأة وتعريف عملية اعادة التدوير

بدأت فكرة اعادة التدوير أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث كانت الدول تعاني من النقص الشديد في بعض المواد الأساسية مثل المطاط، مما دفعها إلى تجميع تلك المواد من المخلفات لإعادة استخدامها، وبعد سنوات أصبحت عملية إعادة التدوير من أهم أساليب ادارة التخلص من المخلفات، وذلك للفوائد البيئية العديدة لهذه العملية وقد تمثلت هذه الأخيرة في اعادة التدوير المباشر لسنوات عديدة عن طريق منتجي مواد المخلفات الخردة وهو الشكل الأساسي لإعادة التدوير، ولكن مع بداية التسعينات من القرن العشرين بدأ التركيز على اعادة التدوير غير المباشر أي تصنيع مواد المخلفات لإنتاج منتجات أخرى تعتمد على المادة الخام نفسها مثل إعادة تدوير الزجاج والورق والبلاستيك والألمنيوم وغيرها من المواد التي يتم اعادة تدويرها حالياً[1].

وعليه تعرف اعادة التدوير بأنها اعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي، كما تعني أيضاً أن يتم استرجاع بعض أنواع النفايات كالورق والزجاج والمعادن والبلاستيك وتهيئتها عبر عمليات صناعية، ليتم اعادة استعمالها كمواد خام لتصنيع منتجات جديدة[2].

ثانيا: نماذج عن عملية اعادة التدوير

بسبب التسارع التكنولوجي الذي تعرفه معدلات نمو صناعة ادارة النفايات، ترتب على ذلك ظهور العديد من نماذج اعادة تدويرها بحسب طبيعة النفايات والمخلفات التي يتم معالجتها، وفيما يلي سنتناول عدداً منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- **اعادة تدوير الورق:** تعتبر عملية اقتصادية من الدرجة الأولى، فطبقا لوكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية فإن انتاج طن واحد من الورق من مخلفات ورقية سوف يوفر 1400 كيلو واط/ساعة طاقة، وكذا 28 متر مكعباً من المياه، بالإضافة إلى نقص في التلوث الهوائي الناتج بمقدار 24 كلغ من الملوثات الهوائية، وبالرغم من ذلك فإنه يتم في الولايات المتحدة الأمريكية اعادة تدوير 20.9 طنا ورقياً سنوياً فقط مقابل 52.4 طن من الورق يتم التخلص منه دون اعادة تدوير، أما الورق المعاد تدويره فإنه يستخدم في طباعة الجرائد اليومية[3].
- **اعادة تدوير المياه واعادة استخدامها:** غالباً ما تستخدم اعادة تدوير المياه واعادة استخدامها كمصطلحين يعبر كل منهما عن معنى الآخر، ولكن يمكننا تعريف اعادة تدوير المياه على وجه التحديد بأنه اعادة الاستخدام في الموقع من نفس المياه لنفس الغرض، أما اعادة استخدام المياه فيعني اعادة

[1] قاسم الخطيب، **مدخل للامن البيئي المستدام**، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 94.

[2] حمزة الجبالي، **الأمن البيئي وادارة النفايات البيئية**، دار اسرة ميديا ودار عالم الثقافة للنشر، 2016، ص 220.

[3] أحمد جلال، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية واثر التنمية المستدامة**، دار الخليج اللنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 83.

استخدامها في مكان آخر، وربما لغرض آخر، وفي حالة اعادة التدوير هناك فوارق اضافية بين اعادة تدوير مياه الصرف الصحي عن طريق التعامل معها لإعادة الإستخدام وبين اعادة تدوير المياه المتبخرة عن طريق تكثيف بخار الماء لإعادة استخدامه، وعندما تنجح عملية اعادة تدوير المياه واعادة استخدامها بشكل فعال تصبح مفيدة للحد من البصمة المائية الزرقاء[1] لعملية واحدة فقط، حيث يقلل ذلك من استهلاك المياه ويكون مفيداً أيضاً في تخفيض البصمة المائية الرمادية[2] لمستخدمي المياه[3].

- **اعادة تدوير البلاستيك:** ينقسم البلاستيك إلى أنواع عديدة يمكن اختصارها في نوعين رئيسين هما البلاستيك الناشف وأكياس البلاستيك، ويتم قبل اعادة التدوير غسل البلاستيك بمادة الصودا الكاوية المضاف إليها الماء الساخن، وبعد ذلك يتم تكسير البلاستيك الناشف واعادة استخدامه في صنع مشابك الغسيل، الشماعات، خراطيم الكهرباء البلاستيكية، ولا ينصح باستخدام مخلفات البلاستيك في انتاج منتجات تتفاعل مع المواد الغذائية، أما بلاستيك الأكياس فيتم اعادة بلورته في ماكينات البلور[4].
- **اعادة تدوير المخلفات المعدنية:** وهي تتمثل أساساً في الألمنيوم والصلب حيث يمكن اعادة صهرها في مسابك الحديد ومسابك الألمنيوم، ويعتبر الصلب من المخلفات التي يمكن اعادة تدويرها بنسبة 100 بالمئة، ولعدد لا نهائي من المرات، وتحتاج عملية اعادة تدوير الصلب لطاقة أقل من الطاقة اللازمة لاستخراجه من السبائك، أما تكاليف اعادة تدوير الألمنيوم فإنها تمثل 20% فقط من تكاليف تصنيعه، وتحتاج عملية اعادة تدوير الالمنيوم الى 05% فقط من الطاقة اللازمة[5]، وفي عام 2000 أسهم تدوير النفايات الصلبة بالحد من انبعاثات الكربون بنحو 32.9 مليون طن متري، وفي هذا اسهام في تخفيض تلوث الهواء والتقليل من أخطار الاحترار الكوني...، كما أن تدوير الألمنيوم يحد من تلوث الهواء بنسبة 95%[6].
- **اعادة تدوير الزجاج:** صناعة الزجاج من الرمال تعتبر من الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كبير، حيث تحتاج عملية التصنيع إلى درجات حرارة تصل إلى 1600 درجة مئوية، أما اعادة تدوير الزجاج

* البصمة المائية هو مؤشر استهلاك المياه العذبة وهي تناظر البصمة البيئية.

[1] البصمة المائية الزرقاء: هو معدل الاستخدام الاستهلاكي للمياه .

[2] البصمة المائية الرمادية: هو مؤشر مدى تلوث المياه العذبة المرتبطة بعملية انتاجية ما.

[3] اسامة محمد سلام، **البصمة المائية للامارات العربية المتحدة: مؤشر امن الماء والغذاء**، شركة أي كتب البريطانية، لندن، ط1، 2016، ص 40.

[4] فاتن باشا، فوزية برسولي، **اعادة التدوير كأحد اتجاهات الإقتصاد الأخضر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة افلو، الاغواط، ص26.

[5] حمزة الجبالي، **الأمن البيئي وادارة النفايات البيئية** ، مرجع سبق ذكره، ص 146-147.

[6] عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

فتحتاج إلى طاقة أقل بكثير[1]، وتدوير علبة زجاجية واحدة يوفر طاقة كافية لإشعال مصباح 100 واط لفترة 4 ساعات، أما تدوير طن من هذه العلب فانه يوفر 9 جوالين من الزيت كاملة[2].

- **اعادة تدوير المخلفات الحيوية:** وتتمثل هذه المخلفات في بقايا الأطعمة ونواتج تقليم الأشجار والحقول، ويعاد تدويرها في وحدات تصنيع السماد العضوي لإنتاج مواد ذات قيمة سماد عالية، ويتم ذلك بعدة طرق[3]:
  - ✓ المعالجة بالتخمر الهوائي،
  - ✓ المعالجة عن طريق التخمر اللاهوائي أو البيوغاز،
  - ✓ المعالجة عن طريق التخمر بالديدان.

ثالثا: اعادة التدوير كخيار استراتيجي لتحقيق الإقتصاد الأخضر

على الرغم من أن ادارة النفايات اليوم أصبحت صناعة قائمة بحد ذاتها، إلا أن عملية اعادة التدوير تعد أحد أبرز عملياتها الأساسية، وتاتي أهميتها لقيمة الإستثمارات التي قفزت إليها عائدات الشركات التي خاضت هذا المجال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على وجه التحديد طوال ال 20 عاما الماضية، ولعل ذلك ما جعلها تصبح اليوم أحد أبرز الخيارات الإستراتيجية التي يمكن للحكومات والمنظمات اعتمادها لأجل تحقيق اقتصاد أخضر أو بيئي كفء وفعال، حيث أنها تتوفر على جملة من الأسباب نورد منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- **الجدوى الإقتصادية لاعادة التدوير:** إن اعادة تصنيع النفايات تعود بالربح الإقتصادي عند توفر رأس المال والتكنولوجيا والأيدي العاملة المدربة في تخفيض ميزانية عقود النظافة، وخلق فرص استثمارية بسبب توفر المواد الخام، وفتح الفرصة والمجال أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتلعب الدراسات التسويقية ودراسات الجدوى الإقتصادية أهمية كبيرة في عملية الإستثمار في صناعة وتدوير النفايات البيئية وتحديد حجم ونوعية الطاقات الإنتاجية للمشروعات المقترحة، وحسب تقرير Northeast Michigan Council of Gouvernments لعام 2014 حول اعادة تدوير النفايات: تقدر صناعة التدوير في أمريكا بنحو 236 مليار دولار سنويا وتوظف أكثر من مليون شخص ويعمل في هذه الصناعة أكثر من 56 ألف شركة[4].

---

[1] حمزة الجبالي، الأمن البيئي وادارة النفايات البيئية ، **مرجع سابق**، ص 146-147.

[2] عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، **مرجع سابق**، ص 134.

[3] أحمد جلال، **مرجع سابق**، ص 84-85.

[4] عبد الله عبد الرحمان البريدي، **مرجع سابق**، ص 134.

أما على مستوى المنشآت فقد أصبحت هناك مراكز تجارية عالمية متخصصة في بيع السلع الخضراء التي تنتج بطريقة آمنة بيئياً، وأطلق على هذه المتاجر إسم المتاجر الخضراء وأصبحت تلقى اقبالاً كبيراً من طرف المستهلكين، وفي السنتين الماضيتين أصبحت بعض مؤسسات التمويل الدولية والقومية في بعض الدول تمتنع عن تقديم تمويل أو دعم للمشروعات التي لا تراعي الجوانب البيئية، وظهرت بنوك لا تمول أو تساهم في مشروعات تلوث البيئة، وعرفت هذه البنوك بالبنوك الخضراء كما ظهر ما يسمى بالتمويل الأخضر والذي أصبح مجالاً جديداً للتنافس بين البنوك لجذب عملاء جدد[1].

- **تعزيز التنويع الإقتصادي:** يعد التنويع الإقتصادي أحد التوجهات الإستراتيجية الحديثة لمفهوم التنمية المستدامة ، فهو يمثل الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية للبلد، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن اطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الإرتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فإن التنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستدام[2]، لذا يجب على الدولة التي تريد ارساء توجهها نحو التنويع الإقتصادي على نحو سليم أن تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر ضمن نسيجها الإقتصادي- الإجتماعي، والتعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصراً أساسياً في العملية الإستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وانشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة من جهة، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة من جهة أخرى[3].

الفرع الثالث: مشاريع السياحة البيئية

أولا: مفهوم السياحة البيئية

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين وقد جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة والذي يمارسه الإنسان محافظاً بذلك على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها.

[1] كرم علي حافظ، **الإعلام وقضايا البيئة**، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 156.

[2] عاطف لافي مرزوق، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد 24، 2013، ص 07.

[3] مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 91.

ويمكن تعريفها على أنها ذلك النوع السياحي الذي يجعل المحيط البيئي الطبيعي بمثابة المقصد الأساسي للزائر أو للسائح وذلك بهدف التعرف على ما يحتويه ذلك المحيط من أنواع و أنظمة ومظاهر وعناصر طبيعية مادية، حيوانية، نباتية وثقافية، بغرض التمتع الراقي بمجالات ومعان وتعبيرات عناصر الجذب بوسائل وأشكال ودرجة انتفاع لا تؤدي إلى تدمير تلك المقدرات، أو تحول دون بقاءها وتطورها وتجددها وانتقالها إلى الأجيال القادمة، مع ضرورة اشتراك المجتمع المحلي في الإنتفاع والمسؤولية[1].

وحسب الصندوق العالمي للبيئة فان السياحة البيئية هي السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي الى الخلل، وذلك للإستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضاراتها ماضياً وحاضراً[2].

ثانيا: أهمية السياحة البيئية

للسياحة البيئية أهمية خاصة تكتسب خصوصيتها من عدة جوانب وهي[3]:

- المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة،
- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته،
- توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والإنبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة الغير معقدة،
- **الأهمية الإقتصادية للسياحة البيئية:** حيث تعد أماكن ممارستها من أكثر الموارد ندرة في العالم كما تعد أداة ووسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة،
- **الأهمية السياسية للسياحة البيئية:** تكمن في أن قضية التلوث من أهم القضايا التي يجب الإهتمام بها وكذا المحافظة من خلالها على صحة وسلامة البيئة، وعليه أصبحت هذه الأخيرة من أهم عناصر البرامج السياسية والأحزاب،
- **الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية:** تتمثل في أن هذه الأخيرة تعتبر صديقة للمجتمع حيث تقوم على الإستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد كما تعمل على تنمية العلاقات الإجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة،

---

[1] محمد شيا، **السياحة البيئية في لبنان بين الحلم والواقع**، دار الكتاب الثقافي، بيروت، 2004، ص 02.

[2] ماجد عباس محمود، **السياحة البيئية**، الجمعية الجغرافية السياحية، دار الكتاب الثقافي، ط1، القاهرة، ص 10.

[3] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 50-51.

- **الأهمية الثقافية للسياحة البيئية:** تتمثل في أن لهذه الأخيرة جوانب ثقافية بيئية وجوانب تفاعلية قائمة على توسيع مجال الإدراك وزيادة الوعي والفهم لقضايا البيئة، وتعميق الإحساس بالشعور والتعاون وأهمية المشاركة وتنمية المعرفة بالآخرين الذين يعيشون على كوكب الأرض، حيث تنفرد الأهمية الثقافية للسياحة البيئية من كونها تقود عصر التنوير البيئي وهو الذي أظهر أهمية وقف تدهور البيئة الفطرية الطبيعية وأهمية القضاء على التلوث الذي حدث فيها والعمل قدر الإمكان على استعادة التوازن الطبيعي البيئي من جديد،
- **الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية:** حيث تعد السياحة البيئية بمثابة نشاط انساني يمارسه الإنسان وتوفر له:

- ✓ العلاج من القلق والتوتر وتوفير الراحة والإنسجام والإبتعاد عن ضغوط الحياة السلبية وعصبيتها ليتحقق الشعور بالراحة،
- ✓ استعادة الحيوية والدافعية والتوازن العقلي والعاطفي الذي يحتاجه الإنسان لمواصلة مشوار الحياة،
- ✓ امتلاك القدرة على صفاء النفس وسلامة الوجدان وصحوة ويقظة الحواس الخمسة وسلامة الضمير والحسن الإخلاقي واعلاء شأن المبادئ الحميدة.

ثالثا: أنواع وقواعد السياحة البيئية

- **أنواع السياحة البيئية**

توجد عدة أنواع من السياحة يمكن استغلالها والإستفادة منها وترتبط بالبيئة سواءاً كانت لها علاقة بالطبيعة أو بالتراث الحضاري أهمها[1]:

- ✓ **السياحة الطبيعية الإيكولوجية:** وتتمثل هذه السياحة في الإستمتاع بالعناصر والأنظمة الحيوية وتلك التي تقدمها الطبيعة كلياً مثل سطح الأرض وما عليه من جبال ووديان وغابات ومغاور وأنهار ومحميات وصحاري،
- ✓ **السياحة المناخية:** ونعني بها الفصول المناخية وما تقدمه من عناصر وامكانات وتحولات في تلك الفصول بحيث تتحول هذه العناصر إلى مكونات سياحية كبرى من مشاهد الغروب على شاطئ البحر إلى ممارسة التزلج على الثلج أو التمتع تحت نظر النجوم في الصحراء،
- ✓ **السياحة البيولوجية:** مثل الثروات النباتية المتنوعة من أزهار وأشجار ونباتات ومياه معدنية إلى الثروة الحيوانية والسمكية من طيور وأسماك وكائنات بحرية وبرية مختلفة،

[1] فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 71-79.

- ✓ **سياحة رياضية:** وتشمل المشي، الركض الخفيف، التسلق، السباحة، المشي ليلاً، التزلج، التجديف...وكل ما يقوم على فكرة التمتع بالطبيعة،
- ✓ **سياحة بحرية:** حيث تتمثل هذه السياحة في السباحة والغطس ومراقبة البيئة البحرية،
- ✓ **سياحة الإحتفالات والمناسبات:** مثل المهرجانات والمناسبات والأعراس والمراسم الشعبية والمعارض الحرفية والغذائية والفنون...إلخ،
- ✓ **سياحة المتحاف والمعارض الفنية:** وهي التي تقدم خبرات ومشاهدات ثقافية تراثية جميلة، غير مؤذية للبيئة بل في وسعها أن تكون مدخلاً لتعريف السياحة بثقافة وبيئة وناس المنطقة التي يتم قصدها أو التوجه إليها،
- ✓ **سياحة الفنادق البيئية:** بهدف التمتع بالهدوء والعزلة ولهدف استشفائي أو لأغراض تربوية وفنية، وقد شاع أيضاً نمط السكن التقليدي كعامل جذب سياحي،
- ✓ **السياحة الصحراوية:** وهي نوع من أنواع السياحة البيئية مجالها الصحراء بما فيها من مظاهر طبيعية، تتمثل بتجمعات الكثبان الرملية، والجبال والأودوية والواحات الطبيعية بما يعرف بأسلوب حياة وثقافة الشعوب الصحراوية المتناغمة والمنسجمة تماماً مع طبيعة الصحراء.

➢ **قواعد السياحة البيئية**

نظراً لأن السياحة البيئية كانت مجرد فكرة وليست منهاجاً لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات، فقد كان يروج لها بدون معرفة قواعدها ومنهاجها، واليوم غدت السياحة البيئية منهاجاً يجب الأخذ به لا مجرد شعارات تطرح وتردد، ولابد أن يعي المستثمرين السياحيين والحكومات جدوى تطبيق منهاج السياحة البيئية وفهم مرتكزاتها، والعلاقة المشتركة وفق آلية علمية في احتساب الجدوى الإقتصادية للمشروع السياحي، وبما أن الأرض تمثل كل ما تمدنا به الطبيعة أي كل الموارد الطبيعية بما في ذلك الرواسب والنباتات والأسماك والحيوان...الخ[1]، مما يتطلب اعتبارها مورداً اقتصادياً يتطلب وضع القوانين التي تحميها، وتنظم العملية السياحية المرتبطة بالجوانب البيئية بصورة مستديمة وفق ما تقتضيه الأطر من تحولات اقتصادية تشجع البيئة الإستثمارية لتبني المشروعات السياحية، وإذا تمت الموافقة على انشاء قواعد السياحة البيئية يمكن تطوير بعض الإرشادات السياحية والتي تساعد في التقليل من الآثار السلبية للسياحة والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية بما يعكس توجهات وقواعد السياحة البيئية من خلال ما يلي[2]:

- ✓ تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية والثقافية والإجتماعية في المناطق السياحية،
- ✓ تثقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية،

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 61.

[2] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 61.

- ✓ التأكيد على أهمية الإستثمار المسؤول والذي يركز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم،
- ✓ اجراء البحوث الإجتماعية والبيئية في المناطق السياحية لتقليل الآثار السلبية،
- ✓ العمل على مضاعفة الجهود لتحقيق أعلى مردود مادي للبلد المضيف من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية والإمكانيات البشرية،
- ✓ ضرورة مسايرة التطور السياحي جنباً إلى جنب مع التطور الإجتماعي والبيئي،
- ✓ الإعتماد على البيئة التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة وتقليل استخدام الأشجار في التدفئة والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية.

ثالثا: السياحة المستدامة ومبادئها

- ➢ **مفهوم السياحة المستدامة**

إن السياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والعمل على الإنخراط بها، أما السياحة المستدامة فتشير إلى الجهود الهادفة الى التقليل من التأثيرات البيئية السلبية المصاحبة للأنشطة السياحية بأطيافها الواسعة والمساهمة الفعالة في المحافظة على الخصائص والمعطيات البيئية في اطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة كمايلي:

التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، كما تعتبر بمثابة القواعد المرشدة في مجال ادارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ويتحقق معها: التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.

مما تقدم يتجلى الإستدامة في السياحة من خلال النقاط التالية[1]:

- ✓ الإستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة، بهدف ضمان استمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل كما تقدم فوائد للمجتمع حالياً لأن أهمية الإستدامة في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة على تلك الموارد كسلع تجذب السياح فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية في المكان هي رأس المال الثابت، فإذا كانت تلك الموارد مشوهة أو مهملة فإن السياحة تبقى بعيدة ومتعذرة وعليه فإن البداية في تحقيق الإستدامة لتلك المواقع تبدأ من حمايتها وصيانتها بشكل يمهد لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشكل المناسب،

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 89-90.

- ✓ تنمية السياحة وفق قواعد الإستدامة تؤمن تخطيطها وادارتها ويجنبها المشاكل البيئية والإجتماعية وتدفع السلطات لدراسة وتحديد طاقة الإستيعاب وتعليمات الغستخدام لتلك الموارد من قبل السكان والسياح ونظام الإشراف والضوابط المتعلقة بتلك الأمور،
- ✓ معايير ومستويات الجودة في البيئة هي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة من قبل السائح للمقصد السياحي،
- ✓ لقد أصبح انطباع السائح عن المكان قبل وأثناء الزيارة عاملاً مهماً في مدى اقبال السياح والزوار على المكان،
- ✓ إن الإطار السياسي لتنفيذ الإستدامة ضروري وحيوي لما يحويه من توجيهات وتعليمات وضوابط تشرف السلطات المحلية على تطبيقها بمراقبة وتتبع مستمر وشامل.

➢ **مبادئ السياحة المستدامة** وتتمثل في[1]:

- ✓ التخطيط السياحي وبرامج التنمية: يجب أن تكون جزءاً من استراتيجيات تتبنى مبدأ الشمول والتكامل مع القطاعات والأنشطة الأخرى في الموقع وفي البلد ككل ،
- ✓ الوكالات والمؤسسات والمجموعات السياحية وجميع المعنيين بالسياحة يجب أن تعتمد أخلاقيات عمل وأسس تحقيق احترام الثقافة والبيئة للمنطقة المضيفة،
- ✓ يجب ان تخطط الساحة وتدار بأسلوب التوجيه الذي يهدف إلى حماية الاستخدامات الإقتصادية المناسبة للموارد الطبيعية والبشرية في المناطق المضيفة،
- ✓ المعلومات الدقيقة والبحوث والإتصالات عن طبيعة السياحة وآثارها على الإنسان البيئية الثقافية المدروسة يجب توفيرها قبل وخلال عملية التطوير ،
- ✓ تحليل المعلومات عن الإقتصاد والمجتمع والبيئة ويجب الإعداد له قبل بداية أي مشروع رئيسي مع اعتبارات الحرص على حدود التنمية المناسبة.

رابعا: العلاقة بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة

هناك ثلاث مظاهر متداخلة لإستدامة السياحة وهي[2]:

- ✓ الإستدامة الإقتصادية،
- ✓ الإستدامة الإجتماعية والثقافية،
- ✓ الإستدامة البيئية،

[1] مصطفى يوسف كافي، **المرجع نفسه**، ص 92.

[2] محمود كامل، **السياحة الحديثة علما وتطبيقا**، الهيئة العلمية المصرية للكتاب، مصر، 1975، ص 201.

وتشمل الإستدامة هنا الإستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة مقابل تعظيم الفوائد من حمايتها.

الفرع الرابع: مشاريع الطاقات المتجددة، أهميتها، مزاياها و عيوبها

أولا: مفهوم الطاقات المتجددة

يمكن اطلاق مصطلحات مختلفة على الطاقات المتجددة لكونها مرتبطة بخصائصها وهي الطاقات النظيفة، الطاقات البديلة، الطاقات الخضراء، الطاقات المستدامة، وتعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي، أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو اكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة، كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، طاقة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات، طاقة الرياح، ويوجد الكثير من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية، كالحرارة والطاقة الكهربائية، وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء[1].

تعرف أيضاً على أنها تلك الطاقات المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي، مستمر لا ينضب، ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بواسطة تقنيات العصر، إن الطاقة المتجددة تعوض ما استهلك منها بشكل منتظم، وإذا ما أديرت بطرق صحيحة في وسعها تقديم خدمات نافعة إلى مالا نهاية، وهي تختلف جوهرياً عن الوقود الأحفوري من بترول وفحم وغاز طبيعي، بحيث لا ينشأ عن الطاقة المتجددة في العادات مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة.

كما تعرف الطاقة المتجددة بأنها شكل من أشكال الطاقة المنتجة من مصادر طبيعية تتجدد باستمرار، وتستخدم الطاقة المتجددة في أحد الاشكال الثلاثة التالية[2]:

- **توليد الكهرباء:** يتم استغلال الموارد المتجددة لتوليد الكهرباء التي يتم توزيعها للأغراض السكنية والتجارية والصناعية،
- **التدفئة:** سواء يتم توليدها مركزياً أو بطريقة لا مركزية، ويمكن استخدام المصادر المتجددة لتسخين المباني مباشرة، مثل تسخين الماء بالطاقة الشمسية،
- **النقل:** يمكن توليد وقود السيارات الخاصة والنقل العام ووقود وسائل النقل للإستخدام الصناعي والتجاري، مثل قطارات الشحن والسفن والطائرات من الموارد المتجددة.

[1] Edenhofer Ottmar and Others, **Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation**: **Summary for Policymakers and Technical Summary**, Intergovernmental Panel on Climate Change, Genève, 2012, P178.

[2] حمزة جعفر، **آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2017-2018، ص 59.

وعليه يتبين من التعاريف السابقة أن الطاقة المتجددة يمكن التوصل إلى انتاجها من كل مورد طبيعي ذو طابع متجدد مهما كان شكله، اضافة إلى أنها طاقة نظيفة وصديقة للبيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن خاصية الديمومة والتجدد لهذه الطاقات تختلف من دولة إلى أخرى ومن مناخ إلى آخر، بل في ظل نفس المناخ نلاحظ تعدد صور استخدامات الطاقة المتجددة.

ثانيا: أهمية ومزايا الطاقات المتجددة

إن الإنتقال إلى عصر الطاقة المتجددة في أي دولة يحتاج إلى تضافر بين شتى فئات المجتمع، ولا يتأتى هذا التضافر إلا عن اقتناع تام لدى الفئات كلها بضرورة استعمال مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من مصادر الطاقة التقليدية، والطاقة المتجددة لم تعد من قبيل الرفاهية بقدر تحولها إلى ضرورة من ضرورات التنمية المعاصرة، كون الطاقة المتجددة باتت تعد شرطاً أساسياً من شروط استدامة التنمية، ولم تعد مصادر الطاقة المتجددة حكراً على الدول المتقدمة صاحبة التقدم التكنولوجي والعلمي، بل أصبح بمقدور الدول النامية اللحاق بهذا الركب واستخدامها، كما أن مصادر الطاقة المتجددة فتحت آفاقاً جديدة للدول الفقيرة في مصادر الطاقة التقليدية، فأوجدت فرصاً لتامين الطاقة المتجددة عبر بدائل أقل ثمناً، وأكثر صداقة للبيئة وأيضاً أكثر استدامة، لكونها تحقق عديد المزايا نذكر منها[1]:

- **تنويع مصادر الطاقة:** تحقيق وفر في المصادر التقليدية للطاقة، وتوفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة، بالإضافة إلى امكانية تحقيق فائض في المستقبل من الطاقة الكهربائية المنتجة من المصادر المتجددة للتصدير إلى الخارج،
- **توفير الطاقة الكهربائية للمناطق النائية:** يمكن انشاء العديد من مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية في المناطق النائية والريفية، حيث يتوافر العديد من مصادر الطاقة المتجددة في هذه المناطق، مثل طاقة الرياح، الحرارة الشمسية،
- **رفع مستوى المعيشة في الأرياف:** يساعد انتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة في العديد من المناطق النائية والريفية في تحسين مستوى المعيشة للأفراد وتوفير احتياجات هذه المناطق من الطاقة الكهربائية بالتكلفة المناسبة،
- **المحافظة على البيئة:** تعتبر مصادر الطاقة المتجددة مصادر نظيفة لا تؤثر على البيئة، لذلك فإن استخدام هذه المصادر يساعد على تقليل انبعاثات الغازات الناتجة عن استخدام المصادر التقليدية والمسببة للتلوث البيئي.

[1] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، **تنمية استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة**، مؤتمر القمة العالمي، الاسكوا، جنوب افريقيا، 2002، ص 05.

ثالثا: مشروع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

- **مفهوم الطاقة الشمسية**

تعتبر الطاقة الشمسية من أهم أنواع الطاقات التي يمكن للإنسان استغلالها، وأشعة الشمس كهرومغناطيسية، وطيفها المرئي يشكل 49% وغير المرئي كالأشعة البنفسجية يشكل 2% والأشعة دون الحمراء 49%، وتختلف الطاقة الشمسية حسب حركتها وبعدها من الأرض، كما تختلف كثافة أشعة الشمس وشدتها فوق خريطة الأرض حسب فصول السنة فوق نصفي الكرة الأرضية، وبعدها عن الأرض وميولها ووضعها فوق المواقع الجغرافية طوال النهار أو خلال السنة، وحسب كثافة السحب التي تحجبها، لأنها تقلل أو تتحكم في كمية الأشعة التي تصل لليابسة[1].

- ✓ **تكنولوجيات الطاقة الشمسية الضوئية**

تنطوي الطاقة الشمسية على طاقة هائلة يمكن استغلالها بفضل التقنيات العديدة المتاحة، وأصدق مثال على ذلك يتمثل في انتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية الضوئية، والتي أصبحت تقدم حلاً جذاباً سواءاً للمناطق الموصولة بشبكة الكهرباء أو البعيدة عنها.

- ✓ **الألواح الشمسية الفولتوضوئية الكهروضوئية**

هي عبارة عن تسلسل متوالي ومتوازي من الخلايا الشمسية التي اذا تعرضت للضوء المباشر يتولد جهد كهربائي داخلها، مما يؤدي إلى مرور تيار كهربائي مستمر نستطيع أن نستخدمه في العديد من التطبيقات، ويقصد بالتحويل الكهروضوئي تحويل الإشعاع الشمسي أو الضوئي مباشرة إلى طاقة كهربائية بوساطة الخلايا الشمسية الفولتوضوئية، وقد تم تصنيع نماذج كثيرة من الخلايا الشمسية للإستفادة منها في انتاج الطاقة الكهربائية.

لقد استطاعت العديد من الشركات المنتجة لألواح الطاقة الشمسية الفولتوضوئية في السنوات القليلة الماضية، تطوير أنواع وأنظمة الطاقة الشمسية الفولتوضوئية بشكل كبير مما جعل حلول الطاقة الشمسية أكثر جدوى اقتصادية من الماضي بكثير وأكثر كفاءة وأعلى جودة[2].

- * **مشاريع تطبيقات الألواح الشمسية**

تتألف مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية من خطوات مشابهة لتلك الموجودة في قطاع الطاقة الكهربائية التقليدية وتشمل: التخطيط، التطوير، تصنيع المكونات، الهندسة والمشتريات والتشغيل، توليد الكهرباء، والعمليات والصيانة، وعلاوة على ذلك تقدم الطاقة الشمسية الكهروضوئية تطبيقات متعددة ويمكن أن نميز بين العديد منها كالتالي[3]:

---

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الطاقات المتجددة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2000، ص 23.

[2] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الخلايا الشمسية**، المنزمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2000، ص 14.

[3] حمزة جعفر، **مرجع سابق**، ص 68.

- ✓ **محطات الطاقة الشمسية الفولتوضوئية:** وهي عبارة عن مشاريع ضخمة تقوم بها الدول أو المؤسسات لتوفير جزء كبير من احتياجاتها للكهرباء عن طريق انشاء محطات ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية من الألواح الشمسية،
- ✓ **تطبيقات الألواح الشمسية على أسطح المنازل:** وهو نظام انتشر كثيراً في الآونة الأخيرة بعد تطور كفاءة الألواح الشمسية وأيضاً البطاريات الشمسية ويوجد منها العديد من الأشكال والأحجام، ويستخدم لتوليد طاقة كهربائية مستقلة عن الشبكة المركزية، بحيث توفر جميع متطلبات المنزل من الكهرباء،
- ✓ **تطبيقات الطاقة الشمسية في الشوارع:** وتعني استخدام الألواح الشمسية لتوفير الكهرباء اللازمة لإنارة الشوارع، وتعتبر أحد أهم تطبيقات الطاقة الشمسية، حيث أنها لا توفر طاقة نظيفة ومجانية فقط، ولكنها توفر موارد مالية عن طريق تقليل تكاليف الأسلاك الممدودة على طول الشوارع والفقد في الطاقة نتيجة طول المسافة،
- ✓ **تطبيقات الطاقة الشمسية لرفع المياه:** هي أحد الحلول المفيدة جداً وخاصة في الأماكن النائية التي لا يتوفر بها كهرباء، فبدلاً من المولد الكهربائي الذي يعمل بالوقود لرفع المياه يمكن تدوير مضخات رفع المياه باستخدام الكهرباء المنتجة بالألواح الشمسية،

وتجدر الاشارة هنا إلى أن تطبيقات الطاقة الشمسية الكهروضوئية تعاني من عائق تقني، حيث لا يمكنها أن تنتج الطاقة الكهربائية إلا أثناء فترة النهار فقط، وحتى خلال فترة النهار فإن السحب تؤثر في شدة الإشعاع الشمسي فيسبب تقطعات في الطاقة الكهربائية المنتجة عن طريق تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، لذلك يضطر منتجو الطاقة إلى الإعتماد على احتياطات الطاقة التقليدية التي تزيد من تكلفة منظومة توليد الطاقة الكهربائية، ويمكن التغلب على هذا العائق من خلال التطور التقني في مجال نظم وتقنيات تخزين الطاقة، وعلى رأسها التقنيات الخاصة بالبطاريات[1].

- ✓ **الطاقة الشمسية الحرارية**

تقنية توليد الحرارة بالطاقة الشمسية تمت تجربتها واختبارها على مدى عقود، وتقوم على تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة حرارية على درجات حرارة مختلفة حسب طبيعة الإستخدام المطلوب، عن طريق المجمعات الشمسية والمواد الحرارية، بحيث تعمل المركزات الشمسية على تحويل الإشعاع الشمسي إلى طاقة حرارية عن طريق

[1] عبد العزيز بن محمد السويلم وآخرون، **اقتصاديات الطاقة البديلة والمتجددة في المملكة العربية السعودية**، منتدى الرياض الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 35.

تسخين الماء وتوليد البخار، الذي يستخدم في ادارة عنفة بخارية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وهو ما يعني امكانية تكامل المركزات الشمسية مع محطات الإنتاج التقليدية للإستفادة بربط هذه النظم بالشبكة الكهربائية[1].

1- مشاريع تطبيقات الطاقة الشمسية الحرارية

يمكن أن نميز بين العديد من التطبيقات كالآتي[2]:

- ✓ **محطات تسخين المياه:** تشترك المجمعات الشمسية في أنها تقوم جميعاً بتسخين السوائل المارة فيها، ومن ضمنها الماء حيث يعتبر أكثر السوائل استعمالاً في تطبيقات الطاقة الشمسية، وعند الحديث عن تسخين المياه بالطاقة الشمسية يكون المقصود بذلك رفع درجة حرارتها إلى ما يكفي لجعلها صالحة لبعض الأغراض المنزلية أو الصناعية كالإستحمام والغسيل وانتاج المياه، الحارة للعمليات الصناعية، بمعنى رفع درجة حرارة المياه إلى حوالي 60 درجة مئوية، ولتحقيق هذا الغرض تستعمل المجمعات الشمسية المسطحة ذات التكلفة الإقتصادية المنخفضة نسبياً، والتي تعمل بكفاءة عالية على درجات الحرارة هذه،
- ✓ **السخانات الشمسية:** وهي وسيلة حديثة لاستغلال الطاقة الشمسية في تسخين المياه في المنازل والأغراض التجارية، وقد شهدت تطوراً كبيراً في السنوات القليلة الماضية بفضل استخدام تكنولوجيا الأنابيب المفرغة وأنابيب التسخين والتي تضمن كثافة وسرعة عالية في الوصول إلى أعلى درجات الحرارة الممكنة والتي تصل إلى 95 درجة مئوية،
- ✓ **التدفئة أو التبريد باستخدام الطاقة الشمسية:** وهي تستخدم لتدفئة المساكن والمباني سواءاً كانت صناعية أو تجارية أو خاصة بالطاقة الشمسية في الأماكن الباردة، وأيضاً يوجد أنظمة للتبريد في الأماكن الحارة كمايلي:
- ✓ **التدفئة:** وهي ضخ الحرارة المكتسبة في المجمعات الشمسية إلى داخل الحيز المراد تدفئته ولتحقيق هذا الغرض نحتاج إلى استعمال بعض المعدات والأجهزة لنقل التأثير الحراري من المجمع الشمسي إلى داخل الحيز،
- ✓ **التبريد:** هي عملية ضخ الحرارة من داخل حيز معين إلى الخارج، وبهذا فإن عملية التبريد هي عكس عملية التدفئة، ومن أجل تحقيق هذا الغرض يجب استخدام أداة ميكانيكية تقوم بضخ الحرارة إلى الخارج، والأسلوب الشائع لضخ الحرارة هو دفع هواء بارد إلى داخل الحيز ليقوم بنقل الحرارة إلى الخارج مباشرة.
- ✓ **تحلية مياه البحر:** تعتبر أحد أهم استخدامات الطاقة الشمسية الحرارية، وتعتبر أيضاً من الاستخدامات القابلة للتطوير المستمر والتي تحل العديد من المشاكل خاصة في الأماكن التي لا تتوفر فيها أنهار ولا أمطار، وتعرف عملية تحلية المياه بالطاقة الشمسية، بأنها عملية تنظيف الماء من الأملاح والرواسب عن

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مرجع سابق**، ص 14.

[2] حمزة جعفر، **مرجع سابق**، ص 72.

طريق التبخر والتكثيف باستخدام الطاقة الشمسية الحرارية للحصول على ماء نقي صالح للشرب أو الزراعة،

- ✓ **محطات الطاقة الشمسية المركزة:** تعتبر أحد أهم مشاريع الطاقة الشمسية الحرارية التي تسعى المؤسسات والدول لانشاءها والإستثمار فيها، وتعمل تقنية محطات الطاقة الشمسية المركزة عن طريق تركيز الأشعة الشمسية، للحصول على حرارة لتبخير المياه واستغلال طاقة بخار الماء لادارة توربينات تقوم بدورها بتوليد الكهرباء وهي كالآتي:
- ✓ **محطات تعمل بنظام القطع المكافئ:** تعتمد في آلية تشغيلها على نظم المجمعات الشمسية المكونة من مرايا خاصة على شكل قطع مكافئ تقوم بتجميع وتركيز أشعة الشمس على أنبوب مركزي ينقل الحرارة إلى مواقع تسخين تعمل على توليد البخار الذي يتولى تشغيل التوربينات التقليدية لتوليد الكهرباء،
- ✓ **محطات الطاقة الشمسية الحرارية ذات الأبراج المجمعة:** هذا النوع من محطات الطاقة الشمسية الحرارية يتميز من ناحية التصميم بالبرج المرتفع الذي يكون محاطاً من جميع الإتجاهات بمرايا عاكسة للضوء، كما أنه يتميز من ناحية التشغيل أن التحكم به يكون عن طريق برنامج حاسوبي يجعل كل من هذه المرايا يتتبع الشمس ويعكسها على قمة هذا البرج، وعمل المرايا تكون كل منها منفصل في حركته عن الأخرى اعتماداً على زاوية سقوط أشعة الشمس عليها وكذلك بعدها عن البرج،
- ✓ **محطات اطباق ستيرلنغ:** في هذه المحطات تقوم مرآة على شكل جسم مكافئ بتجميع أشعة الشمس على مستقبل الحرارة المدفوع بمحرك ستيرلنغ المستقبل للبيانات، والذي يقوم بدوره بتحويل الطاقة الحرارية مباشرة إلى حركة ميكانيكية أو كهربائية،
- ✓ **مرايا فرينل الطويلة:** عند استخدام مجمعات فرينل تجمع مرايا مسطحة طويلة ومنحنية قليلاً لعكس أاشعة الشمس على قناة امتصاص ثابتة، ومن ثم تسخين المياه وتبخيرها وتوليد الطاقة الكهربائية وتعتبر تكاليف الإستثمار في هذه المجمعات قليلة بفضل التصميم البسيط للمرايا.

2- مزايا وعيوب الطاقة الشمسية

❖ **المزايا:** يمكن للطاقة الشمسية تحقيق العديد من المزايا نذكر منها:

- ✓ **طاقة مستديمة ومتجددة:** تعتبر الطاقة الشمسية مصدراً متجدداً غير قابل للنضوب وبلا مقابل مما يسهل امكانية انشاء المشاريع المستدامة التي تعتمد في طاقتها على الطاقة الشمسية، وتعتبر أيضاً طاقة مستدامة لا تنفذ، فهي مصدر طاقة طبيعي من الشمس[1]،

[1] جان بيير جيراردیه، **الطاقة الشمسية**، ترجمة: ميشيل فرح، الفكر المعاصر، مصر، بدون سنة نشر، ص 111-112.

- ✓ **الألواح الشمسية سهلة التركيب:** مستلزمات الطاقة الشمسية متوفرة خصوصاً عند استخدام الألواح الشمسية التي يتم وضعها على أسطح المباني، أي أنها لا تحتاج إلى مهارات أو معدات خاصة، بحيث يمكن تثبيتها على أسطح المنازل في مشاريع صغيرة منزلية، وتتطلب القليل من نظافتها للمحافظة على انتظام عملها، وتركيب الألواح الشمسية في المنازل لا تسبب أي انبعاثات أو ضوضاء ولا تسبب أي آثار ضارة على البيئة،
- ✓ **طاقة نظيفة:** عدم مساهمة مصادر الطاقة الشمسية في تلوث البيئة، هذه المشكلة التي تواجه الإنسان المعاصر وتبدو كأنها خارجة عن سيطرته وتهدد حياة الإنسان وحضارته والناجمة في معظمها من الإستغلال المفرط لمصادر الطاقة الملوثة للبيئة كالنفط والفحم والغاز الطبيعي[1]،
- ✓ عدم خضوع الطاقة الشمسية لسيطرة النظم السياسية والدولية أاو المحلية التي تحد من مدى التوسع في استغلال أية كمية منها،
- ✓ توفر الطاقة الشمسية في جميع الأماكن تقريباً بحيث يمكن اقامة المشاريع في أي مكان قرب التجمعات السكنية أو المناطق الصناعية أو أي مكان آخر بحيث لا يتطلب ذلك وسائل نقل أو تحميل، فهي أفضل وسيلة للحصول على الطاقة الكهربائية في الجبال والصحراء وعرض البحار كما يتم استخدامها في تلبية احتياجات الكهرباء للأقمار الصناعية[2]،
- ✓ لا تتطلب تكنولوجيا معقدة ولا تشكل خطورة على العاملين وغيرهم في عمليات انتاج الطاقة من الشمس كالمخاطر التي توجد في استغلال مصادر الطاقة الأخرى.

❖ **العيوب:** للطاقة الشمسية مجموعة من العيوب نذكر منها[3]:

- ✓ بالنسبة للإستخدام المنزلي قد لا يتطلب ذلك تركيب الطاقة الشمسية مساحة كبيرة و يمكن تركيبها على أسطح المنازل، لكن بالنسبة للشركات الكبيرة فمطلوب مساحة كبيرة للنظام لتكون فعالة في توفير الكهرباء على أساس ثابت، وبالتالي عنصر المساحة وتكلفتها له وزن كبير في دراسة جدوى النظام الشمسي داخل المدن الكبرى،
- ✓ كفاءة النظام الشمسي يقل في أيام المطر والغيوم، لذلك في النظم المستقلة عن الشبكة يجب عمل بطاريات تخزين تسع لثلاث أو أربع ايام لتفادي انقطاع التيار خلال سوء الأحوال الجوية،

[1] عبدو علي الخفاف، ثعبان كاظم خضير، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 120.

[2] عبدو علي الخفاف، ثعبان كاظم خضير، **المرجع نفسه**، ص 120.

[3] صالح حسن عبد القادر، **الموارد وتنميتها: أسس وتطبيقات على الوطن العربي**، قسم الجغرافية للجامعة الأردنية، عمان، ط1، 2002، ص 170.

- ✓ الطاقة الشمسية غير متاحة باستمرار، إذ لابد من تطوير نظام لتخزينها، حيث أن تخزين الطاقة الشمسية في بطاريات مكلف، وعمرها الإفتراضي قليل بالنسبة إلى سعرها، بحيث يتم شحن البطاريات خلال النهار وتستخدم الطاقة ليلاً،
- ✓ التكلفة الأولية لشراء نظام شمسي عالية إلى حد ما، ويشمل ذلك دفع ثمن الألواح الشمسية والبطاريات والأسلاك وهيكل التثبيت، هذه التكلفة عائق أمام محدودي الدخل اللذين يحصلون حالياً على الكهرباء مدعمة من الحكومة.

➢ **مفهوم طاقة الرياح**

تتولد الرياح نتيجة لامتصاص أسطح الارض والبحار والمحيطات لأشعة الشمس بنسب متفاوتة، فعند سقوط أشعة الشمس يتأثر الغلاف الجوي ويسخن الهواء مما يؤدي إلى انخفاض كثافته، وتبعا لذلك ينتقل الهواء من منطقة الضغط المرتفع حيث يقل الإشعاع الشمسي، إلى منطقة الضغط المنخفض حيث الإشعاع الشمسي المرتفع، مما يؤدي إلى نشوء الرياح، وهو عكس ما يحدث في المناطق التي ينخفض فيها مقدار الإشعاع الشمسي.

تستخدم اليوم طاقة الرياح في انتاج الطاقة الكهربائية عن طريق تحويل طاقة الحركة الموجودة في الرياح إلى طاقة كهربائية[1]، وفي المواقع ذات سرعات الرياح المرتفعة تكون تكلفة الإنتاج اقتصادية ومنافسة لتكنولوجيات الطاقة التقليدية.

*** مشاريع تطبيق طاقة الرياح**

يمكن التمييز بين تربينات الرياح طبقا لقدراتها كوحدات صغيرة ووحدات كبيرة ذات قدرات أعلى من ذلك، ويمكن تقسيمها إلى مايلي:

- ✓ **توربينات الرياح الصغيرة:** تناسب توربينات الرياح الصغيرة بصفة خاصة الإمداد الذاتي المستقل بالكهرباء أو الإانتاج اللامركزي للكهرباء في المناطق الريفية، وتصنف الوحدات الصغيرة في عدد من القدرات وهي التوربينات الصغيرة من 20 الى 500 واط والتي تستخدم في تطبيقات متنوعة مثل شحن البطاريات للسيارات والقوارب الترفيهية، ثم التوربينات من 01 الى 10 كيلو واط، يمكن استخدامها في تطبيقات مثل ضخ المياه، وأخيراً التربينات المستخدمة في التطبيقات المنزلية تتراوح قدراتها بين 400 واط و 100 كيلو واط للاحمال الكبيرة[2].
- ✓ **محطات طاقة الرياح البرية:** يتم انشاء محطات طاقة الرياح البرية في السواحل أو بالقرب منها، وذلك لتحقيق انتاجية عالية، أو على قمم الجبال أو في الهضاب العليا أين تكون رياح قوية تناسب انتاج طاقة كهربائية بشكل جيد، فلقد تم تطوير التوربينات من خلال أبراج عالية ومساحات كبيرة مما أدى في

[1] محمد مصطفى الخياط، **تكنولوجيا طاقة الرياح**، مجلة الكهرباء العربية، العدد 91، ديسمبر 2007، ص 23.

[2] ماجد كرم الدين محمود، **الكهرباء من الرياح**، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، القاهرة، 2012، ص 17.

السنوات الأخيرة إلى رفع كفاءة المحطات بصورة متنامية، ومن ثم ارتفع آداء وموثوقية المحطات إلى حد كبير[1].

و تكمن ميزة المحطات البرية مقارنة بمحطات الرياح البحرية في التكاليف الإستثمارية التي ما تزال أكثر انخفاضاً في الوقت الحالي، وفي حالة المحطات البرية أيضاً يتم انتاج الطاقة بالقرب من مراكز الإستهلاك، وهو أمر يتطلب جهداً أقل لتوسيع الشبكة وتشغيلها ويقلل خسائر النقل إلى أدنى حد ممكن.

- ✓ **محطات طاقة الرياح البحرية:** على المدى الطويل يمكن أن تحل محطات الرياح البحرية محل محطات توليد الكهرباء التقليدية بشكل جزئي بفضل زيادة معدلات الإستفادة من سرعات الرياح العالية في البحار، وتزيد انتاجية الطاقة المتوقعة في المحطات البحرية عن مثيلتها في الأراضي اليابسة بنسبة تصل إلى 100واط، ويعتبر اقامة المحطات البحرية ومد كابلاتها وربطها بالشبكة وتثبيتها وتشغيلها وصيانتها على عمق مياه كبير، أكثر صعوبة وتكلفة من تركيب محطة رياح برية[2].

1- مزايا وعيوب طاقة الرياح

❖ **المزايا:** تتميز طاقة الرياح ب:

- ✓ لا ينتج عن تشغيلها أية انبعاثات لغازات الدفيئة أو فضلات،
- ✓ يمكن الإستفادة من الأراضي التي تركب عليها التروبينات في الزراعة والفلاحة،
- ✓ تتصف بالمرونة لأن التوربينات ذات أحجام مختلفة، وهي ملائمة لتوفير الطاقة للأماكن البعيدة أو النائية كما يمكن ربطها بشبكة الطاقة الوطنية.

❖ **العيوب:** يعيب طاقة الرياح مايلي:

- ✓ استخداماتها محدودة بسبب توافر الرياح بصفة دائمة في بعض الأماكن مما يجعل كمية الكهرباء المتولدة عن طريقها محدودة وليس لها مردود اقتصادي،
- ✓ طاقة الرياح ترتبط ارتباطاً كلياً بسرعتها التي يجب أن لا تقل في المتوسط عن حد معين وهو 8 ميل/ الساعة،
- ✓ أن يكون الموضع التي تقام فيه مزرعة الرياح مكشوفاً ولا توجد حوله حواجز جبلية أو مرتفعات تقف أمام حركة الرياح،
- ✓ تتطلب مزارع طاقة الرياح مساحات كبيرة من الأراضي وبالتالي فهي ليست مناسبة لكل البلدان.

[1] وكالة الطاقة الألمانية، **الإمداد بالطاقة المتجددة:** صنع في المانيا، وكالة الطاقة الالمانية، المانيا، 2015، ص 19.

[2] حمزة جعفر، **مرجع سابق**، ص 82.

رابعا: طاقة الكتلة الحيوية الإحيائية

- **مفهوم طاقة الكتلة الحيوية**

وهي الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواءاً النباتية أو الحيوانية، وتعتبر أحد أاهم مصادر الطاقة المتجددة، ويمكن التمييز بين الوقود الحيوي والكتلة الإحيائية الصلبة كالآتي:

- ✓ **الكتلة الحيوية الصلبة:** وتشتمل على كل المواد ذات الأصل النباتي والحيواني مثل الأشجار والنباتات والمخلفات الزراعية والحيوانية والفضلات وغيرها، التي يمكن الإستفادة من طاقتها الكامنة سواءاً عن طريق الحرق المباشر أو بالتخمير أو غيرها من الطرق[1]،
- ✓ **الوقود الحيوي:** وهو وقود نظيف يعتمد انتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية سواءاً كانت ممثلة في صورة حبوب ومحاصيل زراعية مثل الذرة وقصب السكر، أو في صورة زيوت مثل زيت فول الصويا وزيت النخيل وشحوم حيوانية إلى مواد عضوية مما يعني امكانية استخدامها في الإنارة وتسيير المركبات وادارة المولدات[2].

- **مشاريع تطبيق طاقة الكتلة الحيوية**

- ✓ **محطات انتاج الطاقة من حرق الخشب:** يعد الخشب أكثر مصادر طاقة للكتلة الحيوية شيوعاً، فقد تم استخدام الخشب منذ آلاف السنين لأغراض التدفئة والطهي، ومازال استعماله متواصلاً في وقتنا الحاضر، والإستفادة منه تتم إاما عن طريق الحرق المباشر لإنتاج الحرارة والكهرباء، أو عن طريق تحويله إلى فحم نباتي وهي طريقة بدائية يتم الإستفادة منه في وقت لاحق، ويعد الخشب مصدر الطاقة الرئيسي في جميع انحاء العالم حتى سيطرة الوقود الأحفوري منتصف القرن التاسع عشر، ولا يزال الخشب يستخدم اليوم لأغراض التدفئة والطهي خصوصاً في البلدان النامية، ولكن الجزء الأكبر منه يستخدم لأغراض صناعية، كما يمكن حرق الخشب لإنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الحرارة لتوليد بخار لتوليد الكهرباء، وتقوم بعض منشآت التصنيع بحرق مخلفات الخشب من ورق، بقايا الخشب، رقائق الخشب، نشارة الخشب، للمساهمة في سد احتياجاتها من الطاقة[3]،
- ✓ **محطات تحويل النفايات إلى طاقة:** ينتج البشر كميات كبيرة من النفايات، يتم استخدام هذه النفايات في محطات تحويل النفايات إلى طاقة، حيث يمكن أن تستخدم هذه المحطات لإنتاج طاقة حرارية عن

---

[1] بلمرابط احمد، **البترول ومصادره البديلة خلال الفترة 1960-1989**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص 117.

[2] موسى الفياض، **الوقود الحيوي الآفاق المخاطر والفرص**، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، الأردن، 2009، ص 01.

[3] موسى الفياض، **المرجع نفسه**، ص 117.

طريق حرق المخلفات لتوليد البخار الذي يحرك التوربينات لإنتاج الكهرباء، وبهذا لا نقلل من النفايات في مكبات النفاية فحسب، وإنما لسد احتياجاتنا من الطاقة أيضاً[1].

- ✓ **انتاج الغاز الحيوي:** هناك مصدر آخر من الطاقة يمكن الحصول عليه من مدافن النفايات وهو الغاز الحيوي، وهناك مصادر أخرى للغاز الحيوي تتضمن السماد، ومخلفات الصرف الصحي، والنفايات الصناعية، والنفايات الزراعية، وهو عبارة عن خليط من الغازات التي تنتج عن طريق تخمير وتعفين الفضلات الحيوانية بظروف لا هوائية، وتدعى بتكنولوجيا الهضم اللاهوائي، والغاز الحيوي يحتوي بين 60% الى 70% من غاز الميثان، وتشكل النفايات وفضلات الإنسان في المزارع ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي مصادر جيدة للوقود الحيوي، حيث يقوم هاضم الميثان اللاهوائي بحبس كميات من المخلفات مع كمية محدودة من الأكسجين لتوفير درجات حرارة عالية ولحث البكتيريا على تحليل المخلفات أو هضمها، وبشكل أساسي فإن الغاز الحيوي المتجدد يمكنه أن يحل محل الغاز الطبيعي الأكثر شيوعاً والموجود في أعماق الأرض، ويمكن استخدامه لأي غرض من الأغراض التي يستخدم لأجلها الغاز الطبيعي مثل التدفئة والطهي والإضاءة وانتاج البخار وانتاج الكهرباء، ويمكن استخدامه كوقود بديل في السيارات التي تستخدم الغاز الطبيعي،
- ✓ **وقود الديزل الحيوي:** يصنع من مواد عضوية مثل الدهون الحيوانية، والشحوم المعاد تدويرها، والزيت النباتي، وهو وقود متجدد غير سام وقابل للتحلل نظيف وآمن، ومن الجوانب الجذابة في وقود الديزل الحيوي أنه يتوافق مع معظم محركات الذيزل، ويمكن مزجه مع الديزل العادي بأي كمية من دون أي تعديلات لازمة على المحرك ويتضمن الأنواع التالية:
- ✓ وقود الديزل الحيوي: وهو وقود يصنع من زيوت نباتية مثل زيت جوز الهند أو فول الصويا أو القطن،
- ✓ وقود الايثانول الحيوي: وهو وقود يصنع من حبوب الذرة والمواد النباتية الأخرى،
- ✓ وقود الزيوت النباتية: يتضمن الزيوت النباتية النقية وفضلات الزيوت النباتية.

➢ **مزايا وعيوب طاقة الكتلة الحيوية**

❖ **المزايا:** وتتمثل في:

- ✓ **أمن الطاقة:** يأتي الوقود الحيوي ضمن مصادر الطاقة البديلة التي توفر امكانية تأمين مصادر الطاقة في مواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط والترتيب لاحتمالية مرحلة ما بعد النفط،
- ✓ **ضمان الإستدامة البيئية:** يحتل الوقود الحيوي موضعاً هاماً في هذا المجال حيث يفترض أن يحقق خفض دورة الإنبعاثات السلبية على البيئة، بتكلفة أقل من تلك المرتبطة بخيارات أخرى مثل الطاقة الشمسية

[1] سمير سعدون واخرون، **الطاقة البديلة: مصادرها واستخداماتها**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 21.

وبفعالية أكبر مقارنة مع الوقود الأحفوري، ويعتبر وسيلة جديدة للتخلص من النفايات كما أنه طاقة قوية ونظيفة ولا تخلق أي تلوث بيئي[1]،

- ✓ **النهوض بالقطاع الزراعي والتنمية في المجتمعات الريفية:** يساهم الترويج لإنتاج الوقود الحيوي في اعادة صياغة هياكل القطاعات الزراعية، من حيث امدادات المواد الأولية الزراعية اللازمة لإنتاجه ونمو فرص التشغيل وتوليد الدخول، وتساهم أيضاً في التخفيف من حدة قلة الموارد الطاقوية وخاصة في المناطق الريفية البعيدة[2].

❖ **العيوب:** وتتمثل في[3]:

- ✓ يتطلب انتاج الكتلة الحيوية زراعة مساحات كبيرة مما يؤدي إلى تناقص مساحة الأراضي المخصصة لزراعة المنتجات الغذائية، حيث تؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء بشكل كبير، وخير دليل على ذلك ما حدث من ارتفاع عام 2007،
- ✓ ازدياد استهلاك الخشب لتوليد الطاقة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخشب ومنتجاته،
- ✓ يؤدي حرق الكتلة الحيوية بشكل مباشر إلى الإسهام بشكل كبير في ظاهرة الإحتباس الحراري،
- ✓ من الآثار البيئية الضارة انتشار التصحر نتيجة قطع الأشجار بشكل عشوائي مما يؤدي إلى تعرية التربة.

خامسا: طاقة الحرارة الجوفية الأرضية

➢ **مفهوم طاقة الحرارة الجوفية**

يرجع تاريخ وجود الطاقة الجوفية الحرارية إلى زمن نشاة الأرض، حتى إن اسمها مشتق من كلمة Geo وتعني الأرض، أما Thermal فتعني حرارة، وعليه فإن الترجمة الحرفية لكلمة Geothermal هي حرارة الأرض، والطاقة الحرارية المختزنة في الطبقات الصخرية مصدرها التحلل الطبيعي للعناصر المشعة في القشرة الأرضية والحرارة الكامنة في الصخور المنصهرة، تزيد درجة الحرارة كلما تعمقنا في باطن الأرض، وتبلغ كمية الحرارة المتسربة سنويا من باطن الارض تقريبا 10 12 جول[4].

➢ **مشاريع تطبيق طاقة الحرارة الجوفية**

أهم المشاريع والتطبيقات المستخدمة في حالة الطاقة الحرارية الأرضية هي محطات الطاقة الجوفية الحرارية وهي تشبه المحطات التقليدية، عدا أنها لا تستخدم وقود في تسخين المياه بغرض تحويلها إلى بخار، فالبخار أو الماء

[1] سمير سعدون و آخرون، **مرجع سابق**، ص 40.

[2] بلمرابط أحمد، **مرجع سابق**، ص 119-120.

[3] حمزة جعفر، **مرجع سابق**، ص 80.

[4] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مرجع سابق**، ص 205.

الساخن الصادرين من باطن الأرض يوجهان نحو توربينة تنتج الطاقة الكهربائية مباشرة، وتنقسم طرق الإستفادة حسب نوع طاقة الحرارة الجوفية المستخدمة، وبشكل عام هناك نوعين للحقول الجيوحرارية[1]:

- ✓ **الطاقة الحرارية الجوفية:** حيث يوجد الماء تحت ضغوط عالية وعلى درجات عالية من الحرارة تصل إلى أكثر من 100 درجة مئوية، وحين يرتفع الماء إلى السطح فان جزءاً منه يتحول إلى بخار يمكن دفعه في أنابيب لتوصله الى محطات الطاقة لإنتاج الطاقة الكهربائية،
- ✓ **الطاقة الحرارية الجوفية القريبة من السطح:** ويمكن أن يستخدم الماء الساخن في التدفئة بالنسبة للمدينة أو قرية أو عدة مباني، أو الاستخدامات المنزلية.

➢ **مزايا وعيوب طاقة الحرارة الجوفية**

❖ **المزايا:** تتميز طاقة الحرارة الجوفية ب[2]:

- ✓ تعتبر طاقة الحرارة الجوفية طاقة نظيفة وغير مضرة بالبيئة، ولا تسبب أي تلوث سواء في استخراجها أو في تحويلها أو استعمالها،
- ✓ اقامة محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الجوفية لا تحتاج إلى أراضي شاسعة،
- ✓ تتوفر بكميات كبيرة في العديد من بلدان العالم، اضافة إلى المردود العالي للطاقة المستخرجة منها[3]،
- ✓ محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الجوفية يمكن أن تعمل 24/24 ساعة في اليوم، وهذا غير ممكن في أي محطة تستخدم مصدراً آخر من مصادر الطاقة المتجددة،
- ✓ محطات الطاقة الجوفية ليست عرضة لتقلبات الطقس أو اضطربات سياسية.

❖ **العيوب:** يعيب طاقة الحرارة الجوفية مايلي[4]:

- ✓ يمكن تطبيقها فقط في المياه الأكثر حرارة أو الحارة جداً، حيث أن بعض الآماكن تمتلك طبيعياً مياه جوفية حارة لكنها ليست حارة بما فيه الكفاية لإنتاج البخار المطلوب لإدارة التوربينات،
- ✓ اقامة محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الجوفية عملية باهظة التكاليف،
- ✓ للطاقة الجوفية تأثيرات بيئية مشابهة تقريبا لتلك الناتجة عن الطاقة الاحفورية، حيث تحتوي السوائل المستخرجة من باطن الأرض على خليط من الغازات، منها ثاني أكسيد الكربون وسلفيد الكبريت والميثان والأمونيا، وتشارك تلك الغازات في مشكلة الإحتباس الحراري والمطر الحمضي،
- ✓ يمنع اقامة محطات للطاقة الجوفية في المناطق التي بها نشاطات للزلازل والبراكين رغم توفر المياه الحارة بها[5].

---

[1] حمزة جعفر، **مرجع سابق**، ص 85.

[2] حمزة جعفر، **المرجع نفسه**، ص 87.

[3] هاني عبد القادر عمارة، **الطاقة وعصر القوة**، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 83.

[4] حمزة جعفر، **مرجع سابق**، ص 87.

[5] سمير سعدون وآخرون، **مرجع سابق**، ص 59.

سادسا: الطاقة المائية والبحرية

- **مفهوم الطاقة المائية**

الطاقة المائية هي أي طاقة كهربائية تتولد بواسطة الطاقة التي يحتويها الماء، ويعبر عنها في جميع المصادر والمراجع بالكهرومائية للإشارة الى الطاقة الكهربائية التي تتولد من مساقط المياه، إن طاقة المصادر المائية ذات تقنية معروفة ومستخدمة منذ عقود طويلة، وكلفة انتاج الطاقة الكهربائية من هذا المصدر منافسة جدا للكلفة من المصادر التقليدية، وتستخدم مصادر الطاقة المائية حالياً في أكثر من 30 بلداً في العالم، ولقد تطورت تقنية هذا المصدر من دولاب خشبي يقوم بتحويل قسم قليل من طاقة المياه إلى طاقة ميكانيكية إلى توربين ومولد يدور بسرعة 1500 دورة في الدقيقة وينتج طاقة كهربائية[1].

- ✓ **مشاريع تطبيق الطاقة المائية**

تقام محطات انتاج الطاقة الكهربائية على مساقط الأنهار، وتبنى السدود الإصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وتتميز محطات الإنتاج المائية بكفاءتها المرتفعة، مقارنة بمحطات الإنتاج الحرارية اضافة إلى عدم اضرارها بالبيئة، إذ لا تسبب أي تلوث كما أن كلفة انتاج الطاقة منها منخفضة لكون طاقة التغذية تقدمها الطبيعة مجاناً، ويمكن تقسيم المحطات المائية حسب مصدر المياه المغذي لها الى[2]:

- ✓ **المحطات ذات التخزين بالضخ:** تتألف المحطة ذات التخزين بالضخ من مجموعة عنفات ومعدات ضخ وأنابيب الضغط المرتفع وحوضين للتخزين، وتستخدم الطاقة الكهربائية الفائضة والمولدة في محطات تغطية الحمولة الأساسية في أوقات انخفاض الحمولة لضخ الماء إلى الحوض العلوي، ولتغطية حمولة الذروة تستخدم الطاقة الكامنة للماء المختزن في انتاج الطاقة الكهربائية،
- ✓ **محطات المياه الجارية:** تنشا محطات المياه الجارية على الأنهار أو الجداول وتتميز بتدفق كميات كبيرة من المياه، إلا أن انحدارها قليل،
- ✓ **محطات المياه المخزنة:** تمتاز محطات المياه المخزنة بالتدفقات القليلة للماء، وبفروق الإرتفاع الكبيرة جدا، والتي تتحقق عن طريق بحيرات مرتفعة أو بحيرات تتشكل خلف السدود، حيث تستطيع بحيرة السد تخزين الماء في فترات طويلة.

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مرجع سابق**، ص 139.

[2] حمزة جعفر، **مرجع سابق**، ص 88.

➢ **مزايا وعيوب الطاقة المائية**

❖ **المزايا**: تتميز طاقة المياه بمايلي[1]:

✓ تعتبر الطاقة المائية من الطاقات المتجددة النظيفة وغير الملوثة للبيئة لكون عملية توليدها واستخدامها لا تتضمن أي من العمليات الملوثة كالإحتراق والعمليات الفيزيائية والكيمياوية التي تنبعث منها مركبات سامة تلوث البيئة،

✓ لبناء محطات التوليد الكهرومائية والسدود فوائد كثيرة منها السيطرة على الفياضانات وادارة معدل تدفق المياه خلال المواسم المختلفة، وري الأراضي الزراعية المجاورة، وانشاء مواقع للسياحة والإستجمام وتحسين جودة المياه.

❖ **العيوب**: يعاب عن طاقة المياه مايلي[2]:

✓ التكاليف العالية لإنشاء المحطات الكهرومائية مقارنة بالمحطات التي تعتمد على الطاقة التقليدية،

✓ تتطلب نقل التيار الكهربائي لمسافات بعيدة اقامة مراكز للضغط العالي، مما يؤدي إلى زيادة في التكاليف،

✓ يترتب على اقامة السدود نشاة بحيرات تؤدي إلى غمر مساحات واسعة من الأراضي.

➢ **الطاقة البحرية**

➢ **أنواع الطاقة البحرية** وتتتمثل في[3]:

✓ **طاقة المد والجزر**: تعتبر طاقة المد والجزر من مصادر الطاقة الميكانيكية في الطبيعة، وتنشأ ظاهرة المد بارتفاع سطح البحر المواجه للشمس والقمر، حيث تغطي المياه الشواطئ الواقعة في هذه المناطق، بينما يحدث الجزر بعد فترة من الزمن عندما ينخفض سطح البحر وتنسحب المياه عائدة إلى البحر مرة أخرى، وتستخدم طاقة المد والجزر في انتاج الطاقة الكهربائية عن طريق بناء سد عند مدخل الخليج الذي يتمتع بفرق كبير في منسوب الماء بين المد والجزر، وتوضع توربينات انتاج الطاقة الكهربائية عند بوابة هذا السد،

✓ **طاقة الأمواج**: لقد راودت فكرة امكانيكية استخلاص الطاقة من أمواج المحيط بعض المفكرين منذ عدة قرون، وعلى الرغم من تجدد مثل هذه الأفكار منذ أكثر من مائة عام إلا أن التفكير الجدي باستغلال هذه الطاقة لم يدخل حيز التطبيق إلا بعد سبعينات القرن الماضي، وتعتبر المناطق المناسبة لإستغلال هذه الطاقة هي المناطق التي تكون فيها الأمواج عالية ومصادر الطاقة التقليدية فيها مكلفة كالجزر النائية،

[1] عبد علي خفاف، ثعبان كاظم خضير، **مرجع سابق**، ص 79.

[2] عبد علي خفاف، ثعبان كاظم خضير، **مرجع سابق**، ص 81.

[3] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مرجع سابق**، ص 173.

ويتوجب بعض التطويرات التقنية حتى يستطيع هذا المصدر أن يكون ملائماً من الناحية الفنية والاقتصادية.

➢ **مزايا وعيوب الطاقة البحرية**

❖ **المزايا:** تتمثل مزايا الطاقة البحرية في[1]:

✓ أنها طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة، كما أنها مصدر متجدد لا ينضب، وفوق كل ذلك فهي طاقة مجانية،

✓ يمكن استخدامها في الأماكن السياحية ومزارع أسماك،

✓ محطات طاقة الأمواج يمكن أن تبني عملياً على طول أي ساحل بحر.

❖ **العيوب:** تتمثل عيوب الطاقة البحرية فيمايلي[2]:

✓ تحتاج إلى معدات معقدة تعمل تحت ظروف مناخية صعبة،

✓ ارتفاع التكاليف المطلوبة لانجاز هذا النوع من المحطات، وفي المقابل الطاقة المولدة لن تكون مستمرة،

✓ طاقة المد والجزر محدودة بالمقارنة مع مصادر أخرى، واستغلالها يضل مرهوناً بأوقات معينة،

✓ استخدام هذه التقنية في المياه المالحة يعرض القطع المعدنية إلى الصدأ، وبالتالي لا بد من الصيانة الدائمة.

[1] سمير سعدون وآخرون، **مرجع سابق**، ص 235.

[2] حمزة جعفر، **مرجع سابق**، ص 91.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما جاء به الفصل الثاني، نتوصل إلى أن التخطيط الإقتصادي والبيئي لإقامة المشاريع البيئية يعد من السبل المنتهجة والفعالة في تنمية المجتمعات وتحقيق تنمية مستدامة بأبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، حيث تعنى بتغيير سلوك الملوثين للحد الذي يهدف إلى تقليص كافة المشاكل البيئية التي تعيشها المجتمعات من انبعاثات، غازات، احتباس حراري، التحكم في استهلاك الطاقة...إلخ، والتي تضمن في نفس الوقت صون خصائص المجتمعات الثقافية.

الفصل الثالث

آليات تمويل المشاريع البيئية وانعكاساتها على أبعاد التنمية المستدامة

تمهيد:

يعتبر التمويل عصب وشريان الحياة الإقتصادية، لكون كل مشروع يحتاج من أجل سريان نشاطه إلى هذا العنصر الهام والحيوي وهو ما جعله يظهر كأحد أبرز القضايا الهامة التي تشغل اهتمام الحكومات وكذا أصحاب المشاريع والمؤسسات من أجل توفيره في الوقت وبالحجم المطلوب، وبما أن التمويل البيئي أو كما يطلق عليه أيضاً اسم التمويل الأخضر يوجه خصيصاً للمشاريع التي تخدم البيئة وتعمل على حماية وصيانة مقدراتها من الهدر وتحقق في ذات الوقت باقي أهداف المشاريع التي أنشأت من أجلها لاسيما هدف الربح، فقد جاء هذا الفصل المعنون بآليات التمويل البيئي للمشاريع البيئية لتبيان ماهية ما سبقت الإشارة إليه، حيث تم تقسيمه على النحو الآتي: المبحث الأولى تم التطرق فيه الى الإطار المفهومي لتمويل المشاريع، المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مفهوم التمويل البيئي ، ثم جاء المبحث الأخير ليتناول انعكاسات التمويل البيئي على أبعاد التنمية المستدامة.

1-المبحث الأول: الإطار المفهومي لتمويل المشاريع ،

2-المبحث الثاني: التمويل البيئي – الأخضر-،

3-المبحث الثالث: انعكاسات التمويل البيئي على أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفهومي لتمويل المشاريع

يعتبر التمويل بمثابة الحجر الأساس في بنية أية منشأة اقتصادية لما له من تأثير فعال وفاعل على جميع الوظائف الأخرى داخل المؤسسة، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفهومي لتمويل المشاريع مرورا الى التعريف بالتمويل البيئي ثم الاشارة آليات التمويل الدولي للمشاريع البيئية.

المطلب الأول: التمويل، أهميته وخصائص مصادره

الفرع الأول: مفهوم التمويل

يعتبر التمويل بمثابة النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، لهذا حاول الباحثون ابراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المؤسسات، إذ يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، وهي النظرة التقليدية حيث ترتكز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.

وتجدر الإشارة إلى أن قرارات التمويل تأخذ في الإعتبار عاملين أساسيين هما التكلفة والمخاطر، حيث تتوقف التكلفة على المزيج الذي يتكون منه هيكل رأس المال ونسبة كل عنصر فيه، كما أنه لا ينبغي إثقال كاهل المؤسسة بالديون بسبب احتمال تعرضها للإفلاس[1].

الفرع الثاني: أهمية التمويل

بالنظر لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة، ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الإستثماري المستهدف واختيار أحسنها، واستخدامها استخداماً أمثل لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن.

و من ثم فان أهمية التمويل تكمن في[2]:

- ✓ يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني،
- ✓ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات،
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي،
- ✓ يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية و التمويل الدولي،

---

[1] عبد الرحيم عاطف جابر طه، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 271.

[2] عبد الرحيم عاطف جابر طه ، **المرجع نفسه**، ص 273.

- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

الفرع الثالث: خصائص مصادر التمويل ومحددات اختيارها

أولا: خصائص مصادر التمويل

لكل مصدر من مصادر التمويل مجموعة من الخصائص المتميزة عن بقية المصادر الأخرى أهمها[1]:

- ➢ **الإستحقاق:**

ويعني الموعد الذي يتوجب فيه على المقترض رد الدين إلى الدائن، حيث أن عجز المؤسسة المقترضة عن التسديد يؤدي إلى مقاضاتها و إجبارها على التصفية، هذا وتختلف أموال الاقتراض عن أموال أصحاب المشروع المقدمة منهم على شكل رأسمال أو على شكل أرباح محتفظ بها.

- ➢ **الحق على الدخل:**

هناك 3 مظاهر تميز أموال الإقتراض من أموال الملكية في مجال الحق على الدخل وهي:

- ✓ **الأولوية:**

وتعني حق الدائنين بالحصول على أصل قروضهم وفوائدها قبل حصول مالكي المشروع على أي من حقوقهم، وفي بعض الحالات قد يضطر مالكوا المشروع إلى التوقف عن توزيع الأرباح تحت ضغط الدائنين إذا كان مثل هذا التوزيع سيؤدي إلى تهديد أولوية الدائنين أو يؤخر استيفاء حقوقهم.

- ✓ **التأكد:**

يمتاز الدائنون العاديون على المالكين بالتأكد من الحصول على دينهم و فوائده في المواعيد المتفق عليها للدفع، بغض النظر عن تحقيق المؤسسة للأرباح أو عدم تحقيقها، لذلك وإن فشلت في الدفع فإنها تعرض نفسها للملاحقة القانونية، أما المالكون فلا يحصلون على الأرباح إلا بعد تحقيقها و اتخاذ قرار بتوزيعها وبعد دفع التزاماتهم للمقرضين.

- ✓ **مقدار الدخل:**

إن ما يحصل عليه الدائنون من المؤسسة المقترضة يكون عادة مقداره محدداً و ثابتاً بغض النظر عن النتائج المحققة، أما بالنسبة للمالكين فان ما يحصلون عليه من ربح أو خسارة غير محدد، فإذا تحققت الأرباح المجزية نجدهم يحتفظون بجميع ما يزيد على حقوق الدائنين، وإن كانت هناك خسارة فهم مجبرون أيضاً على دفع حقوق الدائنين و تحمل الخسارة.

[1] مفلح محمد عقل، **الإدارة المالية و التحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009، ص151.

➢ الحق على الموجودات

إذا ما بقيت عمليات المؤسسة مربحة، وبقيت قادرة على الوفاء بالتزاماتها، واستمرت في دفع ما يتحقق عليها لجميع دائنيها في مواعيد الإستحقاق، يكون اهتمام المستثمرين مركزاً على العائد المحقق على استثماراتهم، لكن اذا واجهت المؤسسة مشكلات وتمت تصفيتها يتوجه الإهتمام نحو أصولها والأولويات على هذه القيمة لاستيفاء كل من الدائنين و المستثمرين لحقوقهم، وهناك قواعد عامة تحكم توزيع حصيلة تصفية المؤسسات، وبموجب هذه القواعد يتم توزيع هذه الحصيلة، ويراعى الترتيب التالي[1]،

- ✓ الدائنون الممتازون،
- ✓ الدائنون العاديون برهونات على موجودات المؤسسة،
- ✓ الدائنون العاديون غير المؤمنين برهونات على موجودات المؤسسة،
- ✓ الملاك الممتازون أي حملة الأسهم الممتازة،
- ✓ حملة الأسهم العادية.

والجدير بالذكر أنه لا تستوفي فئة من الفئات أياً من حقوقها قبل أن تستوفي الفئة التي تسبقها كامل حقوقها، وإذا كانت حصيلة التصفية غير كافية لتسديد الدائنين العاديين، فإنه يتم توزيع المبلغ المتوافر بشكل نسبي بينهم.

➢ الإدارة والسيطرة:

ادارة الشركة حق من حقوق المالكين العاديين أي حملة الأسهم في الشركات المساهمة وأصحاب الشركات العادية، ولا يملك الدائنون الممتازون مثل هذا الحق ف:

الدائنون ليس لهم أي صوت مباشر في ادارة المؤسسة، لكن لا يمكن تجاهل تأثيرهم غير المباشر في هذه الإدارة الذي يمكن أن يظهر من خلال وضعهم لبعض الشروط في عقود الإقتراض كالمحافظة على نسب مالية معينة طوال حياة القرض، أو عدم توزيع الأرباح أو تخصيص مبالغ محددة لأجل الوفاء للدائنين.

كذلك لا يشترك أصحاب راس المال الممتاز في الإدارة بسبب ما يتمتعون به من أولويات اتجاه المالكين العاديين لكن قد يكون لهم صوت محدود اذا ما تهددت مصالحهم، أما الإدارة الفعلية للمؤسسة فهي مسؤولية حملة الأسهم العادية الذين يقومون باختيار مجلس الإدارة ليتولى الإدارة نيابة عنهم.

➢ المرونة:

يوفر الإقتراض للمؤسسة مرونة في التمويل أكثر من تلك التي يوفرها التمويل عن طريق اصدار الأسهم، فالإقتراض متوافر بأنواع متعددة ومواعيد متفاوتة و بكميات تناسب الحاجة، في حين لا يتوافر مثل ذلك عند

[1] عاطف وليم اندراوس، **التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 401.

التمويل عن طريق زيادة رأس المال، لأان التمويل بمثل هذه الطريقة يتطلب أن يكون حجم الإصدار بمستوى معين يبرر تحمل عناء وتكاليف و اجراءات الإصدار.

- **الأثر على العوائد:**

الإقتراض أقل أثراً في تآكل العوائد بالمقارنة مع زيادة رأس المال، لأن حق المقرض يقتصر على الفوائد التي سيتم استيعاب جزءاً منها من خلال الضريبة، وهو بذلك لا يزيد قاعدة توزيع الأرباح بعكس زيادة رأس المال التي تؤدي إلى زيادة قاعدة التوزيع وحقوقها في الأرباح الخاضعة للضريبة.

ثانيا: محددات الإختيار بين مصادر التمويل

عندما تتخذ المؤسسة قرارها بخصوص تركيبة أصولها تتولى الإدارة المالية تقييم مصادر التمويل المحتملة في ظل مجموعة من الإعتبارات[1]:

- ✓ مقدار الأموال التي تحتاجها المؤسسة و الفترة الزمنية التي ستحتاجها،
- ✓ ملائمة مصادر التمويل للإستخدامات التي سيتم تمويلها،
- ✓ كلفة التمويل مقارنة مع الكلفة السائدة في الأسواق ومع عائد الإستثمار المتوقع،
- ✓ مواعيد التسديد وتزامنها مع التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من الموجودات المولة،
- ✓ القيود التي قد تفرض على المؤسسة المقروضة من مصادر التمويل، كشرط عدم الإقتراض الإضافي وشروط عدم توزيع الأرباح والمحافظة على بعض النسب المالية طوال فترة الإقتراض.

المطلب الثاني: مصادر التمويل التقليدية

الفرع الأول: مصادر التمويل من خلال حقوق الملكية

يعتمد أسلوب التمويل على مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة للمفاضلة بينها بناءاً على تكلفة تلك المصادر، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر التمويل يعتمد بدوره على المصادر المتاحة في البيئة المالية وتكلفة كل مصدر مقارنة بالمصادر البديلة، وعموماً فان الهيكل المالي لمعظم المؤسسات يتضمن حقوق ملكية والتي تنشأ بشكل أساسي من المدفوعات النقدية التي يقدمها المالكين والتي تكون على إحدى الصور الثلاثة:

- التمويل الذاتي،
- الأسهم العادية،
- الأسهم الممتازة.

[1] عاطف وليم اندراوس ، **مرجع سابق**، ص 403.

أولا: التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصاً في مرحلة النمو، لكونه يساهم بشكل مباشر في التقليل من اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية.

وهناك عدة مفاهيم للتمويل الذاتي نذكر منها:

- **المفهوم الأول:** يقصد بالتمويل الذاتي تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة من دون اللجوء إلى المصادر الخارجية[1].
- **المفهوم الثاني:** يقصد بالتمويل الذاتي تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة، ذلك أن التمويل الداخلي لا يتوقف فقط على الربح المحتجز وإنما أيضاً على الأموال المحتجزة لأسباب أخرى قبل الوصول إلى الربح القابل للتوزيع، والتي تشكل في مجموعها الفائض النقدي المحتجز لإعادة استثماره[2].

ثانيا: محددات التمويل الذاتي ومكوناته

إن العمل على تحديد مفهوم دقيق للتمويل الذاتي يتوقف على دراسة المكونات الأساسية لهذا التدفق المالي، وذلك من خلال منظورين[3]:

- ✓ **منظور مباشر:** التمويل الذاتي هو ذلك الرصيد المتبقى بين التدفقات المحصلة والتدفقات المسددة حيث يتم استبعاد التدفقات الوهمية المتمثلة في مخصصات الإهتلاكات والمؤونات.
- ✓ **منظور غير مباشر:** حيث يظهر التمويل الذاتي في شكل تدفق نقدي محقق من طرف المؤسسة.

ثالثا: أهم مكونات التمويل الذاتي نجد:

- ✓ **الأرباح الغير موزعة:** وهي الأرباح السنوية غير الموزعة على المساهمين والتي تهدف إلى توسيع وتنمية الشركة، ويعتبر الربح غير الموزع على المساهمين من العناصر الأساسية لتكوين مورد مالي داخلي، ومن أجل تحديد هذا الأخير يجب تحديد مختلف ايرادات وتكاليف المؤسسة من أجل ايجاد النتيجة الإجمالية التي تمثل الربح الخاضع للضريبة وبعد طرح قيمة الضريبة وقيمة الأرباح الموزعة نجد أن قيمة الأرباح الغير موزعة تعتبر كتمويل ذاتي للمؤسسة.
- ✓ **الإحتياطات:** وهي عبارة عن جزء من النتيجة الموزعة والموجهة لبند الإحتياطات، والذي تستعين به المؤسسة للتوسيع في نشاطها ومواجهة المخاطر المستقبلية، والذي تستعمله المؤسسة لتمويل أصولها كما انه يعتبر جزءاً من حقوق الملكية.

---

[1] أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الإقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص27.

[2] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1993، ص 407.

[3] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص241.

- ✓ **الإهتلاكات:** تعتبر الإهتلاكات عنصراً رئيسياً في التمويل الداخلي للمؤسسة، حيث تمثل قيمة التدني السنوي لاستثمارات المؤسسة من أجل تعويض أصولها مستقبلاً.
- ✓ **المؤونات:** وهي تمثل الأعباء التي على أساسها يتم تقدير تقدير الخسارة المحتملة للأصول، وتعتبر عنصر من عناصر التمويل باعتبارها مبالغ يتم تكوينها وتخصيصها مهما كانت نتائج المؤسسة لتغطية التزامات مؤكدة الوقوع وغير مؤكدة القيمة، والمؤونات أنواع منها ما يخص الخسائر والتكاليف والتي تتحول إلى ديون قصيرة الأجل باعتبارها مدفوعات، ومنها ماهو مؤونات نقص قيم الأصول كالمخزونات والحقوق، مع الإشارة إلى اعتبار مخصصات المؤونات نوع من أنواع التهرب الضريبي عندما تسجلها المؤسسة مع نوع من المغالاة في قيمتها.

أولا: دور التمويل الذاتي في تمويل الإحتياجات المالية للمؤسسة

إن تحقيق المؤسسة لمستوى معين من التمويل الذاتي يمكن المؤسسة من اكتساب عدة ايجابيات أهمها تحقيق الإستقلالية المالية والإستقرار في اللجوء لعملية التمويل، حيث نجد أن التمويل الذاتي يلعب دور مزدوج من خلال[1]:

- ✓ المساهمة في استبعاد المخاطر المتعلقة بالبيئة المالية كالتوقف عن الدفع ومخاطر العسر المالي،
- ✓ يعتبر الركيزة الأساسية لإعداد مخطط التمويل، كما أنه يضمن قدرة المؤسسة على السداد ويحقق الفعالية الإقتصادية للنشاط.

ثانيا: التمويل بالأسهم العادية

إن بقاء المؤسسة واستمرار نشاطها يتوقف على وضع أهداف طويلة الأجل من خلال تخصيص الموارد الضرورية لتحقيقها، وتهدف الإستراتيجية المالية إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها الحفاظ على الموارد المالية وتحقيق معدلات نمو تتماشى إلى حد كبير مع تلك الأهداف، وحتى تضمن المؤسسة تحقيق استراتيجياتها لابد من توفر مصادر تمويل طويلة الأجل عند استحالة تغطية الموارد المتواجدة لديها، حيث تلجأ إلى فتح رأسمالها للمساهمة عن طريق السوق المالي، حيث تعتبر الأسهم العادية من أهم أدوات التمويل بالمساهمة في رأس مال المؤسسة.

- ➢ **مفهوم الأسهم العادية**

- **المفهوم الأول:** وهي وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للإكتتاب العام ولها قابلية للتداول وغير قابلة للتجزئة ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد كما لا تلتزم بتوزيع أرباح ثابتة سواءاً من حيث تحديد قيمة هذه الأرباح أو فترات استحقاقها[2].

[1] محمد علي ابراهيم العامري، **الإدارة المالية المتقدمة**، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن،ط1،2010، ص 279.

[2] دريد كامل آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص102.

- **المفهوم الثاني:** تعتبر الأسهم العادية مصدر تمويل دائم وهي أوراق مالية تحمل قيمة اسمية ولا تلتزم بتوزيع نسبة أرباح ثابتة، تصدرها الشركة لتحصل من خلالها على أموال ملكية وتمنح الأسهم العادية حامليها الحق في الملكية النهائية للمؤسسة وما يتبع ذلك من تحمل مخاطر أعمال الشركة وفقا لنسبة المساهمة فيها، وفي حالة تصفية المؤسسة لا يحق لحملة الأسهم العادية المطالبة بحقوقهم في قيمة التصفية إلا بعد تسوية كافة التزامات الغير[1].

➢ **تقييم الأسهم العادية كمصدر من مصادر التمويل**

❖ **مزايا التمويل بالأسهم العادية**

✓ لا تتضمن الأسهم العادية نفقات ثابتة لإن ادارة المؤسسة غير ملزمة قانوناً بتوزيع الأرباح على حاملي الأسهم العادية بدون قرار الجمعية العامة كما أنها تقوم بتوزيع الأرباح فيما لو حققت أرباحاً،

✓ ليس للأسهم العادية تاريخ استحقاق معين،

✓ في بعض الأحيان يكون بيع الاسهم أسهل من بيع السندات لأن الأسهم العادية تجذب فئات معينة من المستثمرين.

❖ **مساوئ التمويل بالأسهم العادية**

✓ يؤدي اصدار الأسهم العادية الى ظهور مساهمين جدد وزيادة عدد من لهم الحق في الرقابة على المؤسسة وحق الإنتخاب واتخاذ القرارات،

✓ إن توسيع قاعدة المساهمين يؤدي الى انخفاض عائد السهم الواحد للمستثمرين القدامى اضافة إلى مشاركة المستثمرين الجدد في الأرباح المحققة سابقاً،

✓ عدم تخفيض العبء الضريبي على الشركة عند استخدام التمويل باصدار الأسهم ذلك لأن قيمة الأرباح الموزعة سوف لا تضاف إلى مصاريف المؤسسة لأغراض الإحتساب الضريبي عند تقدير الدخل الخاضع للضريبة، أي لايمكن خصم الأرباح الموزعة من الضرائب[2].

ثالثا: التمويل بالأسهم الممتازة

مصدر آخر من مصادر تمويل المؤسسات الإقتصادية بغرض مواجهة الإلتزامات نجد طرح الأسهم الممتازة للاكتتاب نظراً للخصائص المميزة لها حيث:

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، دار الاشعاع، الاسكندرية، 2001، ص22.

[2] دريد كامل آل تبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميزة، الأردن، 2007، ص206.

➢ **مفهوم الأسهم الممتازة**

- **المفهوم الأول:** هي شهادات تصدرها المؤسسات للتزود برؤوس الأموال عند الحاجة إليها حيث تعتبر هذه الأخيرة ملكية المساهم الممتاز لجزء من المؤسسة بناءاً على ما بحوزته من تلك الأسهم كما أن للسهم الممتاز قيمة اسمية وقيمة دفترية وأخرى سوقية وليس له تاريخ استحقاق[1].
- **المفهوم الثاني:** يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة اسمية ودفترية وسوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، فالسهم الممتاز يشبه السهم العادي في بعض النواحي أهمها، أنه يمثل صك ملكية، ليس له تاريخ استحقاق، كما أنه يحق لحملة الأسهم الممتازة في الأولوية في شراء أي اصدارات جديدة من الأسهم الممتازة ومن ناحية أخرى تشبه السندات في أن نصيب السهم من الأرباح محدد بنسبة معينة من قيمته الإسمية، مع حق المؤسسة في استدعاء الأسهم الممتازة[2].

➢ **تقييم الأسهم الممتازة كمصدر من مصادر التمويل**

❖ **مزايا التمويل بالأسهم الممتازة**

✓ على عكس السندات، لا تلتزم الشركة بدفع فوائد ثابتة للأسهم الممتازة،

✓ عدم الحق لحاميها في ادارة الشركة أو انتخابات مجلس الإدارة او حتى التصويت في الجمعية العمومية،

✓ عملية استدعاء الأسهم الممتازة قد تكون في صالح المؤسسة على اعتبار أن العملية قد يكون من ورائها هدف استبدال مصدر التمويل بآخر أقل كلفة وأحسن سعر من حيث التسهيلات[3].

❖ **عيوب التمويل بالأسهم الممتازة**

✓ يجب أن تباع الاسهم الممتازة على أساس عائد أعلى من عائد السندات،

✓ إن العوائد على الأسهم الممتازة لا تخصم كمصروف ضريبي، وهذه الخاصية تجعل تكلفتها مرتفعة عند مقارنتها بتكلفة السندات،

✓ استلام حملة الأسهم الممتازة أرباحهم قبل حملة الأسهم العادية كما تجدر الإشارة إلى أنهم لا يفقدون حقهم في الإستلام إذا لم تعلن المؤسسة عن توزيع الأرباح في أي سنة من السنوات أي أن أرباح الأسهم الممتازة هي أرباح تراكمية تحتم على المؤسسة دفعها عند اتخاذ قرار التوزيع.

---

[1] جبار محفوظ، **الأوراق المالية**، دار هومة، الجزائر، ط1، 2002، ص24.

[2] منير ابراهيم هندي، **الإدارة المالية**، مدخل تحليل معاصر، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000، ص 545-546.

[3] جبار محفوظ، **مرجع سابق**، ص30.

الفرع الثاني: مصادر التمويل من خلال الإلتزامات المالية

أولا: الإئتمان التجاري

من الوظائف الأساسية التي يمكن أن نشهدها على مستوى أي مؤسسة اقتصادية هي عملية الشراء والبيع، والتي تتم أحياناً من خلال تسوية معاملاتها التجارية في وقت لاحق وهو ما يسمى بالإئتمان التجاري.

❖ **مفهوم الإئتمان التجاري**

– **المفهوم الأول:** الإئتمان التجاري هو الإئتمان قصير الأجل الذي يمنحه البائع للمشتري على شكل بضاعة بهدف اعادة بيعها، ومن خلال هذا المفهوم يتضح لنا أنه لابد من توافر عناصر في الائتمان حتى نستطيع أن نصفه بأنه ائتمان تجاري وهي[1]:

- ✓ إن الإئتمان قصير الأجل أي أنه يستحق فترة لا تزيد عن السنة الواحدة،
- ✓ إنه يأخذ على شكل بضاعة بهدف اعادة بيعها فان كان شراء البضاعة قد تم للإستعمال الشخصي أصبح الإئتمان ائتماناً استهلاكياً وإن كانت البضاعة بهدف اعادة تصنيعها يصبح الإئتمان ائتماناً صناعياً.
- ✓ عادة ما يكون هذا الإئتمان بين منتج البضاعة وتاجر الجملة أو تاجر التجزئة أو بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة.

– **المفهوم الثاني:** الإئتمان التجاري عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة قصد اعادة بيعها أو استخدامها كمادة أولية لانتاج بضاعة مصنعة، ويمكن تعريف الإئتمان التجاري من وجهة نظر الإدارة المالية بأنه تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة بها[2].

❖ **أشكال الإئتمان التجاري:** هناك أسلوبان لمنح الإئتمان التجاري وهما:

- ✓ **الحساب الجاري:** وهو من أسهل أشكال الإئتمان التجاري كونه يتميز بالبساطة وعدم التعقيد في الإجراءات الخاصة بمنحه إذ يتم منحه بعد التأكد من توفر الحساب الجاري لدى العميل وكونه يتمتع بملامة مالية جيدة وسمعة في السوق وقدرة على التسديد.
- ✓ **أوراق الدفع:** هي وثيقة مالية يتعهد بموجبها محررها القيام بتسديد مبلغ البضاعة الموردة إليه في تاريخ محدد[3]، حيث تعتبر هذه الوثيقة دليل قانوني على مديونية العميل للمورد والميزة الأساسية للبيع بهذه الطريقة هي امكانية خصم قيمة الكمبيالة من قبل المورد لذلك يكون هذا الأخير في مركز قوي عند حلول تاريخ الإستحقاق، أما في حالة التأخير يمكن احالة أوراق الدفع إلى القضاء واحتمال اشهار افلاس

[1] زياد رمضان، **أساسيات في في الإدارة المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص125.

[2] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سابق**، ص221.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 250.

المشتري، وعندها يتجنب المشتري تحرير الكمبيالات للمورد ويفضل تمويل الإحتياجات المالية عن طريق استخدام أسلوب الحساب الجاري.

❖ **العوامل المؤثرة في الإئتمان التجاري كمصدر للتمويل**

- ✓ **مركز البائع المالي:** حيث يميل البائع إلى منح شروط أسهل وأطول إذا كانت أمواله المملوكة كبيرة وقدرته على الإقتراض كبيرة أيضاً بالنسبة لحجم العمليات التي سيقوم بها،
- ✓ **مدى رغبة البائع في التخلص من مخزونه السلعي:** فلو كان البائع شديد الرغبة في التخلص من مخزونه بسبب زيادة حجمه الإقتصادي أو لاحتمال تغير الأسعار لغير صالحه نجده يتسع في منح الإئتمان بشروط سهلة ومغرية للحصول على رضا المستهلك وكسب عملاء جدد،
- ✓ **طبيعة السلعة المباعة:** حيث أن السلعة التي تتمتع بطلب كبير وعام يكون الإئتمان فيها بشروط أسهل من السلع ذات الطلب الضيق والمحدود،
- ✓ **حالة المنافسة:** حيث كلما كانت المنافسة شديدة تعمل على تسهيل شروط منح الإئتمان وبالتالي يزيد الإقبال عليه[1]،
- ✓ **الحالة التجارية:** عندما تكون الأحوال التجارية مزدهرة ورائجة فان أخطار منح الإئتمان تصل إلى أدناها والنتيجة هي التوسيع في منح الائتمان بشروط أسهل، أما عند تغير الأحوال وظهور الكساد فإن الحال سينقلب إلى العكس.

❖ **مزايا الإئتمان التجاري**

- ✓ **التوافر باستثناء المنشآت التي تعاني من مشاكل مالية:** حيث أن الإئتمان التجاري يتم بشكل تلقائي ولا يتطلب الحصول عليه اجراء مفاوضات أو ترتيبات خاصة للحصول عليه، حيث تزداد أهميته في المنشآت الصغيرة التي قد تواجه محددات وقيود عند الحصول على الأموال من المصادر الأخرى للتمويل،
- ✓ **المرونة في حالة زيادة مبيعات المؤسسات:** يؤدي هذا العامل إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى استجابة الإئتمان التجاري المكتسب بشكل تلقائي والعكس يحص في حالة انخفاض حجم المبيعات،
- ✓ **قلة القيود المفروضة أو عدمها:** إن شروط منح الإئتمان التجاري بشكل عام هي أبسط من الشروط التي تتطلبها مصادر الأموال الأخرى التي قد تفرض قيود على التصرفات المالية للمؤسسة والتي تحد من حريتها.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **المرجع نفسه**، ص265.

ثانيا: القروض المصرفية

تعاني بعض المؤسسات الإقتصادية من مشاكل التمويل حتى وإن اختلفت أسبابه، وعندما تعجز الموارد المتوفرة لدى المؤسسة عن تغطية احتياجاتها تلجأ إلى وسيلة أخرى لتساعدها على تغطية حاجيات التمويل ألا وهي القروض المصرفية سواءاً كانت موجهة للإستغلال أو الإستثمار، حيث تعتبر القروض المصرفية بمثابة انتقال لمبالغ مالية من البنوك إلى المؤسسات الإقتصادية مع تعهد بارجاعها في تواريخ محددة، ودفع مقابلها فوائد دورية حيث تأخد هذه القروض عدة أنواع تختلف بإختلاف المدة حيث نجد:

- ✓ **القروض قصيرة الأجل:** تعتبر من مصادر التمويل التي تمول الدورة الإستغلالية للمؤسسة الإقتصادية وهي القروض التي لا يتجاوز أجلها السنة الواحدة، حيث تعمل على تمويل أسفل الميزانية وتستعمل في مواجهة الخلل المؤقت بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو دفع ضرائب مستحقة دون وجود سيولة كافية لذلك[1].

❖ **أنواع القروض قصيرة الأجل**

- ✓ **تسهيلات الصندوق:** وهي مساعدة يقدمها البنك للمؤسسة لتغطية فترة قصيرة جداً بسبب خلل بين مدخلات ومخرجات المؤسسة في نهاية الشهر مثل تسديد أجور العمال، أو شراء مواد أولية بسبب وجود نشاط موسمي، وتحتسب أجرة التسهيل على أساس الإستعمال الفعلي له والمدة الزمنية الفعلية أي المدة التي يبقى فيها الحساب مدين وإذا طالت مدة التسهيل فإنه يتحول إلى سحب على المكشوف[2].
- ✓ **السحب على المكشوف:** تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع عندما تكون في حالة توسع ولا يرغب المساهمون في تقديم مساهمات جديدة، وهنا يدخل البنك من خلال وضعه لمبلغ مالي تحت تصرف المؤسسة حيث لا يقوم البنك بهذه الخطوة إلا عندما يضمن الشركاء التسديد في حالة افلاس الشركة، ويعطى عندما تكون المؤسسة في انتظار تسلم مبالغ مالية نتيجة قيامها بعقد صفقة تجارية، حيث تقدر مدته من بضعة أسابيع إلى بضعة أشهر.
- ✓ **قروض موسمية:** هي قروض بنكية توجه لتمويل احتياجات خزينة ناتجة عن نشاط موسمي وتكون مدتها حوالي 9 أشهر[3]، حيث يقوم الزبون بتقديم مخطط للتمويل يبين من خلاله وبشكل زمني نفقات النشاط وعائداته والذي من خلاله يتم التعرف على وقت استعمال القرض.

[1] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص51.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص58.

[3] سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، دار الاشعاع، الإسكندرية، ص،62.

- ✓ **قروض الربط:** وهي القروض التي تسبق عملية مالية ما لها خطوط أكيدة أو شبه اكيدة للإنجاز، فعلى سبيل المثال لا يمكن الحصول على قروض من مؤسسة مالية فان الإتفاق لا يمكن تجسيده حال التوقيع عليه إلا عند توفر ضمانات حقيقية وقوية تؤخذ من طرف المؤسسة الطالبة للقرض.
- ✓ **الخصم التجاري:** يعتبر بدوره نوع من أنواع القروض الموجهة لتمويل حساب الزبائن، حيث يتم تعبئة الحقوق بتفاوض بين البنك والمؤسسة على حقوق هذه الأخيرة لدى الغير على تمويل نشاطها بالتنازل عن سنداتها وأوراقها، حيث يتم خصم الأوراق التجارية قصد الحصول على قيمة الأوراق بقيمة أقل من قيمتها قبل تاريخ استحقاقها، حيث يشترط في هذه الأوراق أن تكون ناتجة عن صفقة تجارية لمدة أقل من 3 أشهر.
- ✓ **القروض الممنوحة بضمان:** تقوم العديد من البنوك بطلب تقديم ضمانات معينة لتقديمها للقروض وذلك لعدة أسباب مثل أن يكون المشروع حديث التكوين وليس للمؤسسة أي سمعة مالية أو تجارية كافية لضمان استرداد القرض، كما قد يكون المشروع صغيراً وبذلك فإن المخاطرة التي يتحملها البنك وجهة الإقراض عالية بالقياس بالمؤسسات الكبيرة ومن أمثلة هذه القروض نجد:
  - ✓ قروض مكفولة بضمان شخص آخر،
  - ✓ قروض بضمان الحسابات المدينة،
  - ✓ قروض بضمان المخزون،
  - ✓ قروض بضمان الأوراق التجارية.

❖ **القروض متوسطة الأجل:**

وهي القروض التي يتجاوز أجلها السنة الواحدة ولا تزيد عن 5 سنوات، حيث تلعب البنوك أيضاً دوراً أساسياً في منح مثل هذا النوع من القروض لتمويل الإحتياجات متوسطة الأجل للمؤسسات والتي تكون أيضاً مرهونة بضمانات و تتطلب شروطاً كتحديد سقف المديونية، و توزيع الأرباح، و...، ومن أنواع القروض متوسطة الأجل نجد[1]:

- ✓ **قروض المدة:** وهي عبارة عن قروض مصرفية تستحق بعد أكثر من سنة إلى غاية 7 سنوات وعادة ما يتم الحصول عليه من قبل بنوك التمويل المتوسطة وطويلة الأجل أي وجود بنوك متخصصة في هذا النوع من القروض.
- ✓ **قروض التجهيزات:** تلجأ المؤسسات إلى قروض التجهيزات عند الحاجة إلى طلب قروض متوسطة الأجل بغرض شراء تجهيزات جديدة محددة، وبامكان المؤسسات في هذه الحالة الحصول عليها مقابل ضمان

[1] مفلح محمد عقل، **مرجع سابق**، ص151.

يقدم للبنك يتمثل في حق هذا الأخير في التصرف في التجهيزات كالقيام ببيعها واسترجاع أمواله في حالة تخلف المؤسسة عن الدفع.

❖ **القروض طويلة الأجل**

هي قروض عبارة عن عقود تتم بين المؤسسات المالية والمؤسسات الطالبة لها من أجل تمويل الإحتياجات طويلة الأجل وفق شروط تحدد في العقد مثل: قيمة القرض، مدته ميعاد استحقاقه، معدل الفائدة وكيفية تسديدها، بالإضافة إلى عنصر الضمانات بالنسبة للقروض المكفولة بضمانات.

✓ **أنواع القروض طويلة الأجل**

✓ **القرض الشخصي**: يقوم هذا النوع من القروض على مدى الأمانة والوفاء لطالبه وهو ما يطلق عليه بالقروض الغير مضمونة، حيث يتم في العقد تحديد معدل الفائدة الواجب سداده وعدد مرات الدفع وتاريخ شروط سداد الدين،

✓ **القرض المضمون**: وهو إسم على مسمى خاصة فيما يتعلق منها بأسعار الفائدة، حيث هناك علاقة عكسية بين عنصر الضمان ومعدل الفائدة المحدد على أصل القرض، ولمنح هذا النوع من القروض تقوم البنوك بإعداد دراسة تقييمية لوضع المقترض مع الأخذ بعين الإعتبار 03 عناصر أساسية وهي: الثقة، وضعية المؤسسة في السوق، والوضع المالي للمؤسسة والذي يكون مبني على ما تحتويه القوائم المالية للمؤسسة.

ثالثا: السندات

ازدادت مع التطور الإقتصادي الحاجة لخلق سوق مالية وبالتحديد سوق الأوراق المالية نظراً للدور الذي تلعبه في تنمية الإقتصاد وكذا تطور المؤسسات الإقتصادية حيث تساعد هذه الأخيرة على طرح مجموعة من الأوراق المالية لتلبية احتياجاتها التمويلية المختلفة، حيث تمثل السندات أحد الادوات المالية المهمة لتغطية العجز وتوفير السيولة اللازمة.

❖ **مفهوم السندات**

- **المفهوم الأول**: السندات هي صكوك مديونية تمثل جزءاً أو نسبة معينة من القروض طويلة الأجل تصدرها مؤسسات اقتصادية، حيث يعتبر السند قابل للتسديد ويعود على صاحبه بفوائد ثابتة أو متغيرة يتحصل عليها دورياً وفي تاريخ محدد[1].

[1] مفلح محمد عقل، **مرجع سابق**، ص153.

- **المفهوم الثاني:** هو اتفاق تعهدي مكتوب ومختوم بختم الطرف الذي أنشاه، وفيه يتعهد بدفع فائدة دورية ودفع المبلغ المتفق عليه في تاريخ مستقبلي محدد، حيث تعتبر السندات بمثابة مصدر من المصادر المالية طويلة الأجل التي تحصل عليها منظمات الأعمال[1].

❖ **أنواع السندات**

- ✓ **سندات مضمونة:** وهي السندات المرهونة بأصل ثابت كالأرض والعقار والآلات أو برهن أوراق مالية لشركات أخرى،
- ✓ **سندات غير مضمونة:** عكس النوع الأول، وهي السندات الغير مضمونة بأصل ثابت معين،
- ✓ **سندات لحامله:** يعد هذا السند ورقة مالية قابلة للتداول بالبيع أو الشراء أو التنازل، وفي تاريخ استحقاق الفائدة يتقدم حامل السند لتحصيل قيمة الفائدة،
- ✓ **السند المؤجل:** وهو السند المسجل باسم شخص معين ولا تدفع الفوائد إلا لهذا الشخص، ويحقق هذا النوع من السندات الحماية لصاحبه ضد السرقة أو التلف،
- ✓ **سندات الدخل:** لا يجوز لحملة هذه السندات المطالبة بالفوائد في السنوات التي لم تحقق فيها المؤسسة أرباحاً، لكن قد ينص في بعض عقود الإصدار على أن يحصل حامل السند على فوائد عن سنة لم تحقق فيها أرباح وذلك من أرباح سنة لاحقة،
- ✓ **السندات القابلة للتحويل:** وهي تلك السندات التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية وبالتالي تمنح هذه السندات لحاملها الحق في تحول من مقرض إلى مالك.

❖ **تقييم السندات كمصدر من مصادر التمويل**

❖ **المزايا:**

- ✓ الإستفادة من الرفع المالي شريطة أن تكون السندات أقل من العائد المتوقع على استثمار الأموال الناجمة عن بيع السندات، أي يكون هناك فرق موجب بين العائد المحقق وبين الكلفة المدفوعة وهذا يؤدي إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم[2]،
- ✓ تخفيف العبء الضريبي للمؤسسة المصدرة كون أن الفوائد المدفوعة عليها تعتبر مصاريف يمكن تحميلها على قائمة الدخل للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة[3]،
- ✓ عدم استفادة حملتها من الحق في الإشتراك في الإدارة،

[1] جبار محفوظ، **مرجع سابق**، ص74.

[2] طاهر مرسي عطية، منى محمد ابراهيم البطل، **الإدارة المالية والإستثمار**، مصر، 2005، ص260.

[3] دريد كامل آل شبيب، **مرجع سابق**، ص112.

- ✓ تعطي للمؤسسة نوعاً من المرونة في الهيكل المالي من خلال وضع بعض الشروط عند اصدارها كالحق في استدعائها للتخلص منها،

❖ **المساوئ:**

- ✓ إن تكلفة السندات ثابتة فإذا حصل نوعاً من التذبذب في مكاسب المؤسسة فإن هذه الأخيرة قد تصبح غير قادرة على دفع هذا التكلفة أو الفوائد،
- ✓ لها موعد استحقاق ثابت يجب سدادها بحلوله أو قبل ذلك إذا كانت قابلة للإستدعاء،
- ✓ قد تباع السندات بأسعار تقل عن القيمة الإسمية لها وذلك في رأينا تشجيعاً للمكتتبين ويعرف الفرق وقتها بعلاوة الإصدار، أما إذا بيعت بقيمة على من القيمة الاسمية فيعرف الفرق حينها بعلاوة التسديد[1].

المطلب الثالث: مصادر التمويل الحديثة

الفرع الأول: التمويل بتقنية الإستئجار أو التمويل التأجيري

إن عملية تجهيز المؤسسات الإقتصادية المختلفة ومسايرتها لمختلف التطورات التي تشهدها الساحة الإقتصادية وجعلها في وضعية المنافسة يخلق نوعاً من التحدي لمواردها المالية المختلفة، وفي ظل مجموعة من العوامل والظروف كالحصول على التمويل في الوقت وبالشكل المناسب وأيضاً من أجل مسايرة باقي المؤسسات، فقد ابتدع الفكر التمويلي نوعاً جديداً من يتمثل في توفير التمويل للمؤسسات وذلك باستحداث تقنية التأجير التمويلي الذي يتمثل في تمكين المؤسسات من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة عن طريق تأجيرها دون الحاجة لاقتنائها وذلك بالنظر للتطور الهائل والسريع في تكنولوجيات الإكتشافات والإختراعات السريعة والمتواصلة التي تخص وسائل الإنتاج بصفة خاصة.

➢ **مفهوم التمويل التأجيري**

- **المفهوم الأول:** هو عبارة عن اتفاق ما بين منشأة أعمال معينة ومنشأة أخرى مالكة لأصل معين، تقوم المنشأة الأولى بموجب هذا الإتفاق باستخدام هذا الأصل لمدة معينة عادة تفوق السنة في مقابل التزامها بدفع مبلغ متفق عليه دورياً ويسمى بدفعة الإيجار[2]،
- **المفهوم الثاني:** الإيجار التمويلي هو عقد محدد المدة غير قابل للإلغاء يعقد بين مؤجر ومستأجر، لاستئجار أصل معين يتم اختياره وبموجب هذا العقد يحصل المستأجر على حق الإنتفاع مقابل سداد دفعات ايجارية مع احتفاظ المؤجر بالملكية القانونية لهذه الأصول.

[1] زياد رمضان، **مرجع سابق**، ص 138.

[2] أحمد بوراس، **مرجع سابق**، ص102.

- **أنواع التمويل التأجيري**
- **حسب طبيعة العقد**

✓ **التمويل التأجيري المالي:** يعتبر التمويل التأجيري مالي إذا تم تحويل كل الحقوق والإلتزامات إلى المستأجر، ويعني ذلك أن عقد الإئتمان الإيجاري كافي لكي يسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضاف إليه مكافاة هذه الأموال المستثمرة ،

✓ **التمويل التأجيري العملي:** ويقصد به أن العقد لا يتم من خلاله تحويل كل الحقوق والإلتزامات والمنافع إلى المستأجر ويعني هذا أنه خلال فترة العقد يبقى جزءاً من ذلك على عاتق المؤجر، كما أنه يدخل في هذا النوع من التمويل الحاسبات الآلية آلات تصوير المستندات، السيارات وما شابه ذلك حيث تسمى هذه الأخيرة أحيانا باستئجار الخدمات.

- **التمويل التأجيري حسب طبيعة موضوع العقد**

✓ **التمويل التأجيري للأصول المنقولة:** حيث تقوم المؤسسة الإقتصادية التي تكون في حاجة لهذا النوع من التي تكون في حاجة إليه للقيام بالإنتاج، أين يقدم التمويل من طرف مؤسسات مالية متخصصة أو فروع من بنوك وفي نهاية المدة يقوم المستأجر إما بشراء القيمة المتبقية أو تجديد العقد أو ارجاعه إلى المؤجر[1].

✓ التمويل التأجيري للأصول الغير منقولة: حيث يرتكز هذا النوع من تمويل الأصول الغير منقولة والمتمثلة في المباني ذات الطابع المهني الصناعي أو التجاري مثل الأراضي.

الفرع الثاني: التمويل بتقنية تحويل عقد الفاتورة

من بين جملة المشاكل التي قد تعاني منها المؤسسات الإقتصادية هي مشكلة تسيير وتحصيل حقوقها بالنظر لما يكلفها من مال ووقت، ومن أجل التخلص من ذلك سعت هذه المؤسسات إلى استخدام تقنية أخرى مساندة لإصلاحات الجهاز المصرفي الذي قام بدوره بادخالها في مجال نشاطه والمتمثلة في عقد تحويل الفاتورة.

- **مفهوم عقد تحويل الفاتورة**

- **المفهوم الأول:** عرفته الغرفة التجارية الوطنية للمستشارين الماليين بفرنسا على أنه تحويل للحقوق التجارية من مالكها للوكيل أو الوسيط الذي يتحمل مهمة تحصيلها وضمان الوفاء النهائي في حالة الإعسار المؤقت أو النهائي للمدين مقابل عمولات هذا التدخل[2]،
- **المفهوم الثاني:** عرفه بعض الفقهاء على أنه أسلوب تحصيل وضمان خطر عدم الوفاء وتمويل بواسطة تحويل الحقوق [3].

[1] ثروت عبد الحميد، **اتفاق التمويل العقاري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص11.

[2] أحمد بوراس، **مرجع سابق**، ص 111.

[3] أحمد بوراس، **المرجع نفسه**، ص 111.

➢ **أهميته:**

- ✓ **تسيير محفظة أوراق الزبائن:** من خلال متابعة تحصيل وادارة متابعة الفواتير وفق كشف يومي عام ومفصل للتسديدات المحصلة والمتبقية،
- ✓ **التأمين ضد مخاطر عدم التسديد:** حيث تقوم المؤسسة من خلال هذا الإجراء بإبلاغ المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة عن نوعية مدينيها من خلال تقرير مفصل وتعمل مؤسسة عقد تحويل الفاتورة حينها بالدراسة المتأنية لكل زبون وتقوم في كثير من الأحيان باختيار الزبائن التي على المؤسسة التعامل معهم وبالتالي يتم تخفيض امكانية الوقوع في عدم التسديد،
- ✓ **التمويل المرن للمؤسسة:** وهنا تقوم المؤسسة بالتخلي جزئياً أو كلياً عن حقوقها اتجاه زبائنها لصالح مؤسسة عقد تحويل الفاتورة بسعر تفاوضي يدفع مسبقاً حيث يمكن أن تصل نسبة التمويل أو التسبيق إلى 90% من الحقوق مما يسمح للمؤسسة الحصول على أموال تمكنها من متابعة نشاطها بمرونة.

الفرع الثالث: التمويل بتقنية راس المال المخاطر

➢ **مفهوم رأس المال المخاطر:** هو كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي، لكنها لا تنطوي على تيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد راس المال في التاريخ المحدد وذلك مصدر الخطر، أملاً في الصول على فائض كبير في المستقبل[1].

➢ **مراحل التمويل برأس مال المخاطر**

- ✓ **مرحلة الإنشاء:** حيث يتولى رأس مال الإنشاء توفير الغطاء التمويلي لمشروعات نائشة أين يكون لدى المؤسسة أمل كبير في التطور، وعموماً تتميز هذه المرحلة بكونها الأصعب لأن الحاجات التمويلية تكون غير كافية لاسيما من قبل مؤسسات التمويل التقليدية بالنظر لتدني مستوى الضمانات وبالتالي فإن مؤسسات رأس المال المخاطر تعتبر بمثابة المصدر المالي الوحيد التي تقبل تمويل هذه المرحلة،
- ✓ **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة تريد المؤسسة الحصول على الأموال اللازمة من أجل تطوير قدراتها الداخلية و لرفع قدراتها الإنتاجية والتسويقية،
- ✓ **مرحلة التقويم واعادة التدوير:** وتخص هذه المرحلة تلك المؤسسات التي تعاني من صعوبات خاصة مثل النقص في النشاط وبالتالي تكون في حاجة ماسة لمؤسسات رأس مال المخاطر للمساعدة على ترتيب أوضاعها وكذا الإستقرار في السوق من تحقيق المكاسب.

[1] زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص 63.

الفرع الرابع: التمويل بتقنية تمويل المشروع

- **مفهوم تقنية تمويل المشروع**

- **المفهوم الأول:** تتمثل هذه التقنية في تقديم التمويل لوحدة اقتصادية يعتمد المقرض فيه كلية على التوقعات النقدية والعوائد المحققة منها كمصدر لسداد القرض بالإضافة الى الأصول المملوكة لهذه المؤسسات كضمان لهذا المقرض[1]،
- **المفهوم الثاني:** هي أداة للإستثمار ترتكز على تمويل المشروعات الجديدة اعتماداً على التدفقات النقدية والأصول دون الحاجة الى ضمانات من المشروع وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر تمويل المشروع مع تحقق فائدة للقائم على المشروع والمستثمر[2].

- ✓ **خصائص تقنية تمويل المشروع**

- ✓ أن يكون الإعتماد عند التمويل على ما يحققه المشروع من تدفقات نقدية تساعد على تحقيق الموارد اللازمة للسداد،
- ✓ وجود مؤسسة مالية مستعدة لمنح الأموال اللازمة للتمويل لمشروع تتراوح مدة حياته بين 15 و 30 سنة،
- ✓ الشروط الضرورية لنجاح المشروع والتي تغني عن الضمانات،
- ✓ دراسة الجدوى التقنية والإقتصادية والمالية الجيدة للمشروع ،
- ✓ استمرارية المشروع في ظل وجود مداخيل تكون قادرة على تغطية تكاليف وفوائد القروض.

الفرع الخامس: التمويل عن طريق الإستغلال الأمثل للإختراعات والإبتكارات

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة واندماج معظم اقتصاديات العالم في ما يعرف بالعولمة، نلاحظ هناك توجه عام حول اعتماد المنشآت الإقتصادية عبر العالم مهما كان حجمها على الإبتكار من جهة وعلى وضع الهياكل والآليات اللازمة لحماية تلك الإبتكارات من امكانية استغلالها من طرف الآخرين دون الترخيص لها، وكذا وضع سياسات لحسن استغلالها بغرض استرجاع تكاليف البحث والتنمية وتحسين مردوديتها وربحيتها من جهة أخرى.

ولقد أدى وعي المنشأة الإقتصادية بأهمية الإبتكارات كقوة محركة لنموها وتطورها إلى القيام بالعديد من الإجراءات على مستوى هذه المنشأة، وذلك كله بهدف الإستغلال الأمثل لتلك الموارد، وضمان استمرار أداء

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **التمويل المصرفي للمشروعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص165.

[2] زواوي فضيلة، **مرجع سابق**، ص90.

عملية الإبداع والإبتكار لدورها الحاسم في ضمان بقاء المنشأة الإقتصادية وتطورها، بل وحتى تحول بعضها إلى مؤسسات متعددة الجنسيات[1].

المطلب الرابع: صيغ التمويل الإسلامية

الفرع الأول: التمويل بالمضاربة

أولا: مفهومها:

تعتبر المضاربة من أهم صيغ التمويل الإسلامية التي تحرص البنوك الإسلامية على تنميتها، كونها تمثل نوعاً من أنواع الشراكة، بحيث يقوم الطرف الذي لا يملك رأس المال ولكن يملك الخبرة والتجربة أي المضارب بتقديم مقترح اقامة مشروع إلى البنك من أجل دراسته، بينما يؤمن صاحب رأس المال البنك الموارد المالية اللازمة لإقامة هذا المشروع، وتتوزع الأرباح بينهما بينما حسب النسب المتفق عليها، كما صاحب رأس المال الخسارة في حالة تقصير المضارب واخلاله بشروط المضاربة.

ثانيا: أنواع المضاربة

- ✓ **المضاربة المطلقة:** وهي ذلك الإتفاق الذي يكون مفتوحاً بدون تقييد، أي هي كل نوع من المضاربة التي تكون خالية من أي تقييد للعمل بزمان أو مكان أو نوع معين كان يقول صاحب رأس المال للمضارب خذ هذا المال مضاربة على أن يكون بيننا على وجه كذا، إلا أن هذا النوع من المضاربة يتسم بصعوبة ممارسته في وقتنا الحاضر،
- ✓ **المضاربة المقيدة:** وهي أن يقيد صاحب المال عامل المضاربة بنوع معين من العمل، والمضاربة المقيدة هي الأكثر استعمالاً من طرف البنوك الإسلامية نظرا لإمكانية متابعة سير أموالها على الوجه الأفضل،

ثالثا: مزايا نظام التمويل بالمضاربة

- ✓ ينظر إلى التمويل بالمضاربة على أنه صيغة شرعية، أي أنه بديل للتعامل المصرفي الربوي، لأن التمويل بواسطتها يكون خال من سعر الفائدة المحرمة،
- ✓ المضاربة صيغة استثمارية تجمع بين من يملكون المال ولا يملكون الخبرة الكافية لاستثماره، وبين من يملكون الخبرة ولا يملكون المال، مما ينتج عنه تشغيل هذه الأموال بدلاً من اكتنازها بالإضافة إلى استغلال الطاقات هذا من جانب، ومن جانب آخر توةفير مناصب العمل للبطالين مما يزيد من دخل المواطنين وبالتالي خلق الطلب داخل الإقتصاد،

[1] أحمد بوراس، **مرجع سابق**، ص130.

- ✓ عديمة التكلفة بالنسبة للمشروع، لذلك فهي مناسبة له، لكنها عالية المخاطرة بالنسبة للبنك الممول، لذا يمكن له طلب ضمان طرف آخر على ملكية المشروع، قد تمثله الدولة كحارس على تعدي أو تقصير المشروع، وللممول أن ينسحب إذا رأى أن المشروع في طريقه إلى الخسارة،
- ✓ تحد من التضخم النقدي، لأن المضاربة تدفع البنوك إلى متابعة التمويل والتأكد من أنه قد وظف في غرضه.

الفرع الثاني: التمويل بالمرابحة لأجل

أولا: مفهومه

تعتبر المرابحة احدى صور البيوع، حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها أي سعر الشراء زائد مصروفات الشراء، اضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعاً بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربح معلوم متفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي اذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتماناً تجارياً يمنحه البائع للمشتري الذي يسدد الثمن فيما بعد من ايراداته أو مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الإستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الإستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة.

ثانيا: أنواع المرابحة

- ✓ **بيع المرابحة العادية:** وهي التي تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، ويمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الإعتماد على وعد مسبق بشرائها ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه،
- ✓ **بيع المرابحة لأمر الشراء:** يتمثل هذا الأسلوب في قيام البنك الإسلامي باستيراد التجهيزات من الخارج أو شرائها من السوق الوطنية طبقاً للمواصفات المحددة من طرف المتعامل الإقتصادي المتعاقد معه، بسعر تكلفتها مع ربح يتفق عليه بينهما، ثم يتفق بعد ذلك على كيفية السداد، حيث يمكن أن يدفع جزءاً منها مقدماً عند الطلب دليلاً على الجدية في الشراء، والباقي يقسم على أقساط شهرية أو على دفعات يحدد تاريخها في عقد البيع بالمرابحة بين البنك وهؤلاء المتعاملين.

ثالثا: مزايا البيع بالمرابحة

- ✓ اتاحة تسهيلات كبيرة للعملاء بتوفير احتياجاتهم من مستلزمات الانتاج، من المعدات والأدوات إن كانوا من الصناع، فضلاً عن احتياجات التجار من البضائع المختلفة،
- ✓ في حالة المرابحة للأمر بالشراء فانه بجانب توفير التمويل للمشتري يقدم له خدمات أخرى منها خبرة الشراء، حيث أنه يشتري السلعة لحسابه أولا ثم يقدمها للمشتري المتعاقد، ولكن يكون طالب الشراء غير

ملزم بالشراء إلا اذا كان الشراء الأول لسلعة ذات مواصفات غير مقبولة أو بأسعار أعلى من سعر السوق السائد،

- ✓ تقلل من آثار التضخم على البائع الممول والمشتري لأن التعامل يتم في سلع وليس نقود، ويمكن مراعاة التضخم عند تقدير سعر البيع،
- ✓ يتميز هذا الأسلوب بالبساطة، حيث يمكن تطبيقه بين اأافراد والمشروعات غير الرسمية التي لا يتوفر لديها دفاتر محاسبية أو سجل رسمي أو ترخيص حكومي، وهي من سمات المشروعات الصغيرة كما أنه ليس عملية تجارية بحته وإنما تنطوي على عملية ائتمان تتمثل في تأجيل سداد الثمن،
- ✓ يعتبر أسلوب التمويل بالمرابحة أسلوباً مناسباً للمشروعات الصغيرة لأنه يساعد على الحصول على مختلف الآلات والتجهيزات والأصول المادية المختلفة بالإضافة إلى الموارد المالية التي ممكن أن تحتاجها هذه المشروعات دون دفع فوري، حيث أنها عادة ما لا تملك الأموال الكافية للقيام بذلك، وبالتالي فإن أسلوب المرابحة يساعدها كثيراً على دفع ما عليها من أقساط ودفعات مستقبلية، وهذا الأسلوب أيضاً يناسب البنك لأنه يحصل على عائد مع ضمان استرداد ماله، كما يحق له أن يطلب ضمان طرف ثالث في حالة البيع بالمرابحة للأمر بالشراء إذا كان هذا الأخير لا يتمتع بوضعية ائتمانية جيدة لديه.

الفرع الثالث: التمويل بالمشاركة

أولا: مفهومه

يمكن النظر إلى التمويل بالمشاركة على أساس أنه عبارة عن تعاقد أو اتفاق بين طرفين أو أكثر على المساهمة في تمويل مشروع ما، يتمثل في تقديم المشاركين للمال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل انشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل مشارك مالكاً لحصة في رأس المال بصفة دائمة ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وبالتالي فإن فكرة التمويل بالمشاركة تقوم على أساس أن الممول صاحب رأس المال وليكن بنكاً مثلا يعتبر شريكاً للمتعامل معه، والذي تصبح تربطه معه علاقة شريك بشريك، وليست علاقة دائن بمدين، كما أن المشروع في هذه الحالة لا يحتاج إلى تقديم ضمان للحصول على التمويل اللازم والذي يمكن أن يسترد خلال فترات لاحقة على أساس أنه في:

- ✓ في حالة حدوث خسارة فإنها تقسم على قدر حصة كل شريك أو حسب الإتفاق،
- ✓ في حالة تحقق أرباح فإنها توزع بين الطرفين أو الأطراف بحسب الإتفاق.

ثانيا: أنواع المشاركة

- ✓ **المشاركة الدائمة:** يتمثل هذا الأسلوب في تقديم المشاركين للمال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل انشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل مشارك ممتلكاً لحصة في رأس المال بصفة دائمة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح، وتستمر هذه المشاركة في المشروع إلى حين انتهاء العمر

الإنتاجي للمشروع أو الاتفاق على حله، ولكن يمكن لسبب أو لآخر أن يقوم أحد المشاركين ببيع حصته في رأس المال أو التنازل عنها بأي صفة من الصفات للخروج أو الإنسحاب من المشروع، وتستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال نظير اقتسام ناتج المشروع حسبما يتفقان عليه، كما أنها كثيراً ما تترك مسؤولية العمل وادارة المشاركة للعميل الشريك مع المحافظة على حق الإدارة والرقابة والمتابعة.

- ✓ **المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك:** تعتبر المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك كما يسميها البعض، من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية، وهي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد وهو الإستمرارية، فالبنك الإسلامي في هذا الأسلوب يتمتع بكامل حقوق الشريك العادي وعليه جميع التزاماته، ولكنه لا يقصد من التعاقد البقاء والإستمرار في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة، بل إنه يعطي الحق للشريك أن يحل محله في ملكية المشروع ويوافق على التنازل عن حصته في المشاركة دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وتنتهي المشاركة بالتحويل على فترات لكامل ملكية ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وتنتهي المشاركة بالتحويل على فترات لكامل ملكية رأس المال إلى العميل الشريك، وبالتالي يكون البنك قد حقق استرجاع أصل مساهمته بالإضافة إلى ما تحصل عليه من أرباح خلال فترة مشاركته.

في الحقيقة يعتبر عقد المشاركة المتناقصة عبارة عن عقد في عقدين، فهو يتضمن المشاركة في التأسيس من جهة، والبيع التدريجي لحصة المشاركة من جهة أخرى، لذلك عادة ما يتضمن هذا العقد كل ما يتفق عليه ويكون متعلق وبتنفيذ المشروع والإستغلال وتوزيع الأرباح وتحمل الخسائر ومدة العقد وكيفية التنازل عن حصة المشاركة...إلخ.

ثالثا: مزايا وأسلوب التمويل بالمشاركة

يعتبر بعض المهتمين بالإدارة المالية ومشاكل التمويل أن أسلوب التمويل بالمشاركة وخاصة لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من صعوبات في الحصول على الأموال اللازمة في الوقت المناسب، هو الأسلوب المناسب والصحيح لكافة عمليات الإستثمار الجماعية الناشئة وذلك للمزايا التي ينطوي عليها حيث أنه:

- ✓ خلو التمويل من أسعار الفائدة والذي من شأنه أن يؤدي الى تخفيض تكلفة السلعة المنتجة مما يؤدي إلى انخفاض سعرها عند بيعها للمستهلك وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية،
- ✓ لا يحمل أسلوب التمويل بالمشاركة في طياته أي آثار تضخمية كما هو الحال في التمويل بالقروض، وذلك لأن نظام المشاركة لا يؤدي إلى خلق الائتمان ولا يساعد عليه ومن ثم تضيق فرص التضخم النقدي،

- ✓ إن تطبيق أسلوب المشاركة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أو إلى انعدام التمويل بالقروض وهو ما سوف يترتب عليه عدم اعتماد مؤسسات التمويل على الفرق بين سعر الفائدة المدينة والدائنة، مما يدفع هذه المؤسسات إلى تجنيد كل طاقاتها وامكانياتها في استخدام الأموال المتاحة لديها في المشروعات التي تحقق عائداً مجزياً والذي ينتظر منه دفع عجلة التنمية إلى الأمام،
- ✓ يتميز أسلوب التمويل بالمشاركة بالمرونة وملاءمته لكافة أوجه التمويل في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي مما يساعد مؤسسات التمويل على القيام بدورها المنوط بها،
- ✓ لا يعتمد هذا الأسلوب كثيراً على الضمانات التي عادة ما يتطلبها نظام التمويل بالإقراض، حيث تقف هذه الضمانات حجر عثرة أمام صغار المستثمرين في الحصول على احتياجاتهم التمويلية في الوقت المناسب، وذلك لأن هؤلاء المستثمرين لا يستطيعون تقديم كافة الضمانات والشروط التي تتطلبها مؤسسات الإقراض بفائدة،
- ✓ تتميز الصيغ المختلفة للمشاركات الإسلامية بوضوحها وخلوها من أية تعقيدات فهي لا تحتاج إلى خبرات خاصة أو دراسات متعمقة، كما أن تنفيذ الصيغ الإسلامية للمشاركات لا يتطلب وجود أسواق مالية أولية أو ثانوية بالضرورة وإن كان من الممكن الإستفادة من هذه الأسواق في مرحلة من المراحل.

المطلب الخامس: مشاكل مصادر التمويل

يواجه المستثمرون مجموعة من المشاكل فيما يخص عملية التمويل ومصادره ، ونميز هنا بين نوعين من هذه المشاكل، منها ما مصدره داخلي ومنها ما مصدر خارجي حيث[1]:

الفرع الأول: مشاكل مصادر التمويل الداخلية

أولا: مشاكل الإدخار العائلي

- ✓ **انخفاض الدخل:** تندرج أغلبية السكان في الدول النامية ضمن أصحاب الدخول المنخفضة والمعروف أن معظم تلك الدخول توجه إلى الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس ومسكن، أي توجه مباشرة نحو الإستهلاك ولا يبقى فائض يوجه للإدخار، وبما أن الدخل المتاح من أهم العوامل المحددة للإدخار فإنه يؤثر بشكل مباشر في مستوى الإدخار،
- ✓ **أثر المحاكاة:** هو عامل ناتج عن احتكاك الأفراد في الدول النامية بالسلع الجديدة والوسائل الحديثة وتعرفهم على أنماط الإستهلاك في الدول المتقدمة وتقليدهم لها بإقتناءها لتلك السلع والخدمات واستعمال الوسائل الحديثة، مما يزيد من ميلهم للإستهلاك وهذا ما أصبح جلياً على المستوى الدولي لأن المشاكل التي تعيشها هذه الدول يكون ناتج عن محاكاة أنماط الإستهلاك في الدول المتقدمة،

[1] راضية مدي، **آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص 70-72.

- ✓ **عدم استقرار القدرة الشرائية للنقود:** أي أن قيمة النقود تتناقص فعند أحجام الأفراد عن الإستهلاك وادخارهم للأموال اليوم لا يمكنهم من شراء نفس الكمية الحالية من السلع والخدمات،
- ✓ **كبر حجم الأسرة:** من المعروف أن الدول النامية تتميز بنموها الديموغرافي وكبر حجم الأسر فيها، ولهذا العنصر علاقة مباشرة بالإدخار، ففي نفس الظروف والوقت فإن انفاق الأسرة الكبيرة يفوق انفاق الأسر الصغيرة بالإضافة إلا أن هذه الدول تعاني من انخفاض مستويات الدخول فيها، ومنه فإنه سيتم توجيهه نحو الانفاق بدلاً من الإدخار،
- ✓ **عدم كفاءة أجهزة تجميع الإدخار:** أي أن الأجهزة ليست قادرة على تعبئة المدخرات المحلية وليس لها آليات مدروسة لاعتمادها وتنفيذها ومتابعتها.

ثانيا: مشاكل القطاع الحكومي

يواجه القطاع الحكومي مشاكل في تجميع الإيرادات ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- ✓ ضآلة نسبة الضرائب مقارنة بالدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي،
- ✓ عدم امساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال،
- ✓ عدم انتشار الوعي الضريبي الذي يتجسد في التهرب الضريبي، وكذا عدم خضوع بعض الأنشطة الضريبية فبعض الدول تعفي القطاع الزراعي من الضريبة لانخفاضه من ناحية، وصعوبة التعرف عليه من ناحية ثانية واقتصار الإستهلاك على الإستهلاك الذاتي،
- ✓ من خصائص الأنظمة الضريبية في الدول النامية انخفاض نسبة الإقتطاع الضريبي فيها إلى الناتج القومي الإجمالي، والذي يرجع إلى انخفاض نصيب الفرد منه، الأمر الذي يحول دون امكانية زيادة نسبة الإقتطاع الضريبي خشية المساس بالحاجات الأساسية للأفراد، فالإقتطاع الضريبي في وعاء ضريبي صغير الحجم، لا يمكن أن تكون حصيلته الضريبية إلا ضئيلة الحجم،
- ✓ سيطرة الضرائب الغير مباشرة على النشاط الإقتصادي،
- ✓ الإبتعاد عن المنافسة والمحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية،
- ✓ هروب وتهريب رؤوس الأموال للخارج نتيجة للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفاً من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

الفرع الثاني: مشاكل مصادر التمويل الخارجية

- ✓ ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الإستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية،
- ✓ صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم المستلزمات الإنتاجية للعملية الصناعية،

- ✓ عدم توفر الإستقرار السياسي والإقتصادي في البلدان النامية،
- ✓ عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروعات،
- ✓ فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي،
- ✓ ومن أهم العوامل التي كان تأثيرها كبيراً على المديونية الخارجية للبلدان النامية هي هروب رؤوس الأموال المحلية ، وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لهذه المراكز، والقبول بما تعرضه من شروط مجحفة على الدول المقترضة.

المبحث الثاني: التمويل البيئي – الأخضر–

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالتمويل البيئي وهو التمويل الخاص بتمويل المشاريع البيئية التي تعنى بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الداعية إلى الإستخدام العقلاني للموارد مقابل صيانة البيئة وحمايتها، من خلال التعريف بالتمويل البيئي، وسياساته، والتحديات التي يواجهها، مع الاشارة الى الاتفاقيات العالمية المتعلقة بهذا النوع من التمويل، وصولا الى التطرق للتمويل الإسلامي الأخضر.

المطلب الأول: تعريف التمويل البيئي وخصائصه

الفرع الأول: تعريف التمويل البيئي

يعتبر التمويل البيئي من أهم الوسائل الفاعلة لصياغة السياسات ووضع الإستراتيجيات الدولية والمحلية الساعية لتعبئة الموارد المالية لتغطية تكاليف تحقيق أهداف المشاريع البيئية على وجه الخصوص، وعليه يعرف التمويل البيئي على أنه انتقال الموارد المالية اللازمة المحلية والدولية لتمويل المشاريع البيئية[1].

يعرف أيضاً على أنه الخدمات المالية التي تساعد على زيادة الإستثمار والتمويل، وعمليات المشروع وإدارة المخاطر في مجالات مثل حماية البيئة والحفاظ على الطاقة، والطاقة النظيفة، والنقل الأخضر والمباني...إلخ[2].

هو التمويل الأخضر الذي يعنى باستدامة تمويل المشاريع البيئية والإقتصادية والإجتماعية التي تحفظ ثروات الجيل الحالي والأجيال القادمة، عن طريق كفاءة ضمان تعبئة المدخرات وفعالية توجيه الإستثمارات نحو المشاريع القيمة والحقيقية من بنى تحتية وطاقات متجددة وبيئية[3].

---

[1] ابراهيم بورنان، أبو حفص رواني، **التمويل البيئي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الاول، ص 276.

[2] حمدي زينب، سلكة اسماء، **مشاريع التمويل الأخضر كاتجاه جديد نحو بيئة خضراء**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص 575.

[3] علام عبد النور، **اصلاح النظام المالي العالمي**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 08، 2007، ص 53.

الفرع الثاني: خصائص التمويل البيئي

يتميز التمويل البيئي بمجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي[1]:

- ✓ الكفاءة التمويلية، لما يتميز به هذا النوع من التمويل من سلامة في الإجراءات والأهداف سواءاً من ناحية المصادر المالية المرتبطة بالملكية الحقيقية، أو من ناحية الأهداف والمشاريع الإنمائية محل التمويل على أساس القيمة المضافة الحقيقية،
- ✓ قيام التمويل البيئي على معايير ومؤشرات موضوعية مرتبطة بالقدرة التنافسية والكفاءة التشغيلية للمشروع المتاح للتمويل،
- ✓ الإستقرار المالي والآمن من المخاطر المفتعلة نتيجة المراهنات والمضاربات في الأسواق المالية العالمية ومقاومة الأزمات المالية والدورات الإقتصادية أين لا يؤثر ذلك على الخطط التنموية واستمرار تنفيذ الأهداف الإنمائية،
- ✓ امتلاك التمويل البيئي لصفة الإستثمار الحقيقي في المشاريع الإنمائية ذات القيمة المضافة في المجتمع سواءاً الإقتصادية أو الإجتماعية،
- ✓ يتيح التمويل البيئي فرصة تطبيق نظام الأولويات الإنمائية أثناء تخطيط تنفيذ المشاريع التنموية كمشاريع البنية التحتية، مشاريع الطاقة والإنتاج النظيف، المشاريع الإجتماعية...إلخ.

الفرع الثالث: سياسة التمويل البيئي وتحدياته

تمثل سياسة التمويل البيئي أحد أهم الوسائل الفعالة في صياغة ووضع الإستراتيجيات القومية الرامية إلى التعبئة وتوجيه الموارد المالية من خلال قنوات الأنشطة التنموية المطلوبة نحو الإستثمار الأخضر، ونعني بسياسة التمويل البيئي: الإطار المنهجي لتحقيق التوازن الإستراتيجي المتوسط وطويل الأجل بين الأهداف البيئية والخدمية في القطاعات البيئية التي تحتاج إلى استثمارات في مشروعات البنية التحتية الكبيرة، وبين التمويل المتاح في المستقبل لهذه القطاعات، ويظهر التمويل البيئي كأحد أبرز القضايا الهامة التي تشغل اهتمام الحكومات وكذا أصبح المشاريع والمؤسسات، وذلك راجع إلى ارتفاع وضخامة تكاليف المشاريع البيئية[2].

والجدير بالذكر أن معظم الوسطاء الماليين، وحتى عهد قريب نسبياً، يرون أن الأمور البيئية والإجتماعية ليس لها صلة وثيقة بعملياتهم، بيد أن هذه النظرة بدأت تتغير، وثمة وعي متزايد لدى العديد من المؤسسات المالية الرائدة بأن تتحمل المسؤولية عن الآثار الإجتماعية والبيئية للعمليات التي تمولها.

---

[1] علام عبد النور، **المرجع نفسه**، ص 62.

[2] فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، ص 126.

وانطلاقاً مما سبق تهدف التنمية المستدامة إلى تشجيع القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها على تحقيق أهداف محددة ولكنها مختلفة تتراوح بين الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي وضمان الصحة والتعليم والحفاظ على التنوع البيولوجي...إلخ، ويتمثل أحد العقبات الرئيسية في تحقيق ذلك في ايجاد مصادر تمويل كافية وبعبارة أخرى تشمل **تحديات تمويل التنمية المستدامة مايلي**[1]:

- ✓ العثور على الأموال الكافية للتنمية المستدامة، بما في ذلك ايجاد الأموال في الأسواق المالية أو من خلال الوسطاء الماليين،
- ✓ توجيه الأموال نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يعني أن هذه الأموال ستوجه إلى مشاريع محددة وفي بلدان محددة،
- ✓ تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية قدر الإمكان، مما يعني خلق بيئة مواتية وايجاد حماية للإستثمار عند المشاركة الضرورية للقطاع الخاص.

وعليه فإن مفهوم التمويل البيئي أو الأخضر كما يطلق عليه، يتطلب من مصممي المشاريع والمطورين النظر في تصميم وتنفيذ وحماية المحيط الحيوي للأجيال الحالية والمقبلة، الحفاظ على الموارد المائية، والحد من النفايات، الحفاظ على الطاقة...إلخ، وباختصار فإن المفهوم الأاخضر هو نهج شامل لتصميم المشاريع يتجاوز مجرد التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ليشمل الإستدامة البيئية والإجتماعية بالكامل في دورة حياة المشروع بكاملها.

الفرع الرابع: أهداف التمويل البيئي

للتمويل البيئي مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها نذكر منها مايلي[2]:

- ✓ تنمية المدخرات الوطنية عن طريق ترقية وتشجيع الإستثمار المالي وتوجيهه نحو القطاعات الإقتصادية المختلفة التي تخدم المجتمع،
- ✓ جذب الإستثمارات الأجنبية التي تسهم في تسريع عملية التنمية المستدامة وتقليص الإعتماد على الإقتراض الخارجي،
- ✓ المساهمة في رفع الوعي الإدخاري والإستثماري للأفراد والمؤسسات وزيادة شفافية وموثوقية المعلومات ذات الصلة بأداء الشركات المدرجة والإقتصاد الكلي على حد السواء،
- ✓ تمويل خطط وبرامج التنمية المستدامة وذلك بمساعدة حكومات الدول على الإقتراض من الجمهور لتمويل مشاريع التنمية، وبالتالي تعزيز قاعدة التمويل الذاتي والإسراع بمعدلات النمو الإقتصادي المستدام،
- ✓ القدرة على توفير واعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع،

[1] لطفي مخزومي وآخرون، **التمويل الأخضر: الفرص والتحديات**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02، أفريل 2018، ص 175.

[2] عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي، **آفاق وفرص التمويل الإسلامي المستدام: دراسة في الأبعاد الأخلاقية والتنموية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص 522.

- ✓ المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الإقتصاد من خلال استدامة تمويل الفرص الإستثمارية التي تؤدي الى تعزيز الرفاهية الإجتماعية،
- ✓ تشجيع المؤسسات المالية في اعداد منتجات في مجالات جديدة تخدم المجتمع مثل الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، التمويل المتناهي الصغر، توفير السكن لمحدودي الدخل...إلخ،
- ✓ تحقيق قدر كبير من الشفافية والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق نطاق كبير من الفوائد والمزايا ومساعدة البنوك الناشئة على التميز في مجال المنافسة،
- ✓ تسريع وتيرة النمو الإقتصادي المستدام، حيث يعمل التمويل المستدام على انشاء أسواق ومؤسسات واقتصاديات تتسم بالإستقرار وذات القدرة على اتخاذ قرارات انمائية من أجل تحقيق الأثر الدائم، كما يساعد البلدان على تلبية احتياجاتها الضرورية من البنية التحتية بطريقة تضمن تحقيق الإستدامة.

الفرع الخامس: الإتفاقات العالمية المتعلقة بالتمويل البيئي

في السنوات الأخيرة، ابرمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عدداً من الإتفاقات لتحقيق سلسلة من الأهداف المتعلقة بالتمويل البيئي، وتشمل بعض هذه الإتفاقات مايلي[1]:

أولا: اتفاقية باريس/COP 21: التي دخلت حيز التنفيذ في 04 نوفمبر 2016، الهدف الرئيسي منها هو تعزيز الإستجابة العالمية لتهديد تغير المناخ من خلال الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن أقل بكثير من درجتين مئويتين ما قبل الثورة الصناعية، ومتابعة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى أبعد من ذلك الى 1.5 درجة مئوية، بالإضافة إلى ذلك يهدف الإتفاق أيضاً الى تعزيز قدرة البلدان على التعامل مع آثار التغير المناخي، ويذكر اتفاق باريس صراحة أنه يهدف إلى جعل تدفقات التمويل متسقة مع انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة والمسارات المناخية،

ثانيا: خطة عام 2030: والتي تتضمن أهداف التنمية المستدامة، اعتمدت في سبتمبر 2015، وتقدم خطة عام 2030 وهي سبعة عشر هدفاً بمثابة خارطة طريق لتحقيق القيمة المشتركة، منها احدى عشرة هدفاً متصلة بالمناخ، أي تحويل رأس المال بعيداً عن العمل كالمعتاد نحو زيادة الإزدهار والإدماج الإجتماعي، وتجديد البيئة، وقد وافق 193 بلدا على جدول الأعمال،

ثالثا: خطة عمل اديس ابابا: التي اعتمدت في تموز يوليو 2015، تضع خطة العمل أساساً قوياً لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي توفر اطاراً عالمياً جديداً لتمويل التنمية المستدامة من خلال مواءمة جميع التدفقات والسياسات المالية مع الأولويات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتشمل الإتفاقات ذات الصلة المباشرة ببورصات الأوراق المالية، الفقرتين 44 و 70 فضلاً عن الفقرة 38 التي لها صلة خاصة بالعمل المتعلق

[1] لطفي مخزومي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 177-178.

بالتمويل البيئي: وتتعلق الفقرة 38 بصفة خاصة ببورصات الأوراق المالية، حيث تسعى الحكومات إلى تصميم سياسات، بما في ذلك لوائح رأس المال عند الإقتضاء، وتشجع الحوافز على طول سلسلة الإستثمار التي تتماشى مع مؤشرات الأداء والإستدامة على المدى الطويل، وتقلل من التقلبات الزائدة.

المطلب الثاني: التمويل التقليدي الأخضر

الفرع الأول: مفهوم الأسواق المالية الخضراء

تعرف السوق المالية بأنها: السوق الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية بيعاً وشراءاً بحيث تشكل احدى القنوات التي ينساب فيها المال من الأفراد والمؤسسات والقطاعات باختلافها في المجتمع، مما يساعد على تنمية الإدخار وتشجيع الإستثمار من أجل مصلحة الإقتصاد، وبادراج مصطلح الإخضرار مع مفهوم الأسواق المالية، فإن السوق المالية الخضراء تعني سوقاً طويلة الأجل يتم فيها اصدار وتداول الأوراق المالية البيئية الخضراء، من أسهم وسندات خضراء بغرض تمويل حماية البيئة ومواجهة التلوث[1].

الفرع الثاني: مفهوم سوق السندات الخضراء

تعرف السندات الخضراء على أنها أوراق مالية ذات الدخل الثابت والتي ترفع من رأس المال للمشروع مع فوائد بيئية محددة، وغالبية السندات الخضراء التي تصدر من المؤسسات المالية الدولية والعامة والصناديق المختلفة هي سندات المناخ، والتي تصدر مع معدل ثابت من الفائدة والإسترداد الكامل عند الاستحقاق[2].

وقد عرفت السندات أو كما يطلق عليها باسم الصكوك الخضراء على أنها السندات التي توجه حصيلة اصدارها للإستثمار في مشاريع صديقة للبيئة، وهي مثل السندات الأخرى، لكنها تتطلب معايير ومبادئ خاصة بها وبالمشاريع المختارة للتمويل[3]، وتختلف السندات الخضراء عن باقي أنواع السندات من حيث:

- ✓ **المصدر:** قد تكون من المؤسسات المالية الدولية، الحكومات، البنوك العامة، الشركات التجارية، بنوك التنمية،
- ✓ **قيمة المعدل:** قد تكون بمعدلات معدومة، بسعر فائدة ثابت، معدل عائم أو مرتبط بمؤشرات الأداء البيئي،
- ✓ **التوريق:** تدعم من أصول مؤسسات الإصدار مثل الرهون العقارية أو قروض القطاع العام، أو مضمونة من طرف ثالث.

---

[1] أوصالح عبد الحليم، **فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الإقتصاد الأخضر**، المؤتمر الدولي الاول حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، 5-6 ماي 2014، جامعة سطيف1، ص 18.

[2] أوصالح عبد الحليم، **المرجع نفسه**، ص 22.

[3] خديجة عرقوب، فريد كورتل، **دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 18، جوان 2016، ص 257-302.

الفرع الثالث: تحديات التمويل بالسندات الخضراء

بموجب الدراسات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فإن أهم التحديات التي تواجه السندات الخضراء تكمن في ضعف عدد المستثمرين المحليين، وضعف نظام التصنيف الإئتماني، اضافة إلى عدم وجود معايير لقياس العوائد، وعدم وجود أدوات التحوط من المخاطر وعدم كفاية السيولة في السوق، ويمكن تلخيص هذه التحديات فيمايلي[1]:

- ✓ نقص الوعي بمزايا السندات الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات العلاقة حيث يمثل عدم معرفة المعايير الدولية القائمة، اضافة إلى عدم فهم الفوائد المحتملة لسوق السندات الخضراء لدى كل من صانعي السياسات والجهات التنظيمية ومصدري السندات والمستثمرين عقبة هامة عند عدد من الدول،
- ✓ عدم وجود مبادئ توجيهية محلية يمكن أن تختلف التحديات البيئية من دولة إلى أخرى لذلك يمكن استخدام سياسة الحوافز لدعم سوق السندات الخضراء المحلي، وقد تتطلب بعض هذه الأسواق تعريفات وافصاح اضافي إلى جانب مبادئ السندات الخضراء، وبالنسبة لهذه البلدان يتمثل العائق الأول في عدم وجود تعريفات محلية ومتطلبات الإفصاح عن السندات الخضراء،
- ✓ تكاليف اصدار السندات الخضراء حيث يتم التحقق من حالة السندات الخضراء ومراقبة استخدام الجهة المصدرة للعائدات من قبل جهة ثانية أو ضمان طرف ثالث مثل شركات المحاسبة ووكالات الأبحاث المتخصصة، ومع ذلك فإن العديد من المصدرين لا يعرفون كيفية القيام بعملية التحقق في بعض الأسواق وعليه فإن تكلفة الحصول على رأي ثانٍ أو ضمان طرف ثالث يعد أمراً مكلفا لذلك فهو يمثل عائقاً لبعض الشركات المصدرة الصغيرة، اضافة إلى ارتفاع تكاليف ادارة متطلبات الإفصاح،
- ✓ عدم توفر تصنيفات ومؤشرات وقوائم السندات الخضراء حيث تساعد التصنيفات الإئتمانية الخضراء والتي تتضمن المعلومات البيئية الخاصة بتصنيفات السندات، على تقييم الإتساق بين السندات الخضراء مع المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية، ويمكن أن تساعد أيضاً المستثمرين على فهم تأثير العوامل البيئية على المخاطر الإجمالية للجهات المصدرة، ويمكن لمؤشرات السندات الخضراء توجيه المستثمرين للإستثمار في السندات الخضراء التي تلبي احتياجاتهم،
- ✓ نقص السندات الخضراء المطروحة حيث يعد قلة السندات الخضراء المعروضة في بعض الأسواق من أهم العوائق الرئيسية رغم توفر المستثمرين، وهذا ما يعكس عدم وجود مشاريع خضراء قابلة للتمويل في بعض الأسواق والتي يمكن تمويلها أو اعادة تمويلها من خلال السندات الخضراء، مع التأكيد على أهمية التعرف

[1] لحسين عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 273.

على كيفية تقييم ما إذا كانت السندات خضراء أم لا، فعدد السندات التي تلبي واحدة من المعايير الحالية ويمكن اعتبارها سندات خضراء يمكن أن تكون أكبر بكثير من عدد السندات الخضراء المتواجدة حالياً،

- ✓ صعوبة نفاذ المستثمرين الدوليين إلى الأسواق المحلية حيث يجد المستثمرون الدوليون صعوبة في الوصول إلى بعض الأسواق المحلية، فمن بين الصعوبات التي تعترضهم نجد التعاريف الخاصة بالسندات الخضراء ومتطلبات الإفصاح تختلف من سوق لآخر، هذه الإختلافات تزيد من تكاليف المعاملات، حيث تحتاج السندات الخضراء المعترف بها في سوق واحدة إلى إعادة التسمية أو اعادة اعتمادها في سوق أخرى، اضافة إلى عدم وجود أي حماية من المخاطر على سبيل المثال مخاطر العملة،
- ✓ عدم توفر المستثمرين المحليين حيث أن شراء السندات الخضراء في بعض الأسواق في الغالب من قبل المستثمرين المحليين إما بسبب ضوابط رأس المال أو بسبب الحواجز التعريفية...إلخ، لذلك فإن وجود مستثمرين مهتمين بالسندات الخضراء يعتبر أمراً أساسياً لضمان وجود طلب كاف.

الفرع الرابع: عوامل التزام الأسواق المالية بمسؤوليتها البيئية وتمويل الإستثمارات الخضراء

تلعب الأسواق المالية دوراً أساسياً في تطوير وتنظيم أساليب التمويل لمختلف المشاريع، وخاصة في اطار توجهها نحو تبني مبادئ التنمية المستدامة في تمويلها للمشاريع والإستثمارات البيئية، فالمستثمرون وإلى جانب البحث عن تحقيق العائد المالي يضيفون هدفين آخرين يمثلان ركائز التنمية المستدامة وهما البعد الإجتماعي والبيئي.

وهناك جملة من الشروط والعوامل التي شجعت على تبني المسؤولية الإجتماعية على مستوى الأسواق المالية، وساعدت على تلبية رغبات المستثمرين في تمويل المشاريع ذات البعد البيئي في اطار التوجه نحو نموذج الإقتصاد الأخضر وهي[1]:

- ✓ **التقييم البيئي للأنشطة الإقتصادية:**

فحتى وقت قريب كانت عملية تقييم المشاريع الإستثمارية تتم تبعا للمعايير الإقتصادية، أي على أساس الجدوى الإقتصادية فقط بجوانبها التسويقية، الفنية، المالية، الإجتماعية، القانونية...إلخ، لكن مع الإهتمام المتزايد بقضايا البيئة عامة والقضايا المصاحبة لعمليات التنمية خاصة ظهرت الحاجة إلى ضرورة تقييم تأثيرات المشاريع على البيئة، حيث تهدف التنمية المستدامة بشكل رئيسي إلى تقييم الأثر البيئي والإجتماعي والإقتصادي للمشاريع التنموية، ويقصد بتقييم الأثر البيئي تحديد الآثار الإيجابية والآثار السلبية للمشروع المزمع انشائه، **وتتحدد أهداف تقييم الأثر البيئي فيمايلي:**

- ✓ الحد من التلوث البيئي الناتج عن المشروعات الجديدة وتحقيق التوازن بين البيئة والتنمية،
- ✓ زيادة الناتج والدخل القومي،

[1] سامية مقعاش، نادية العقون، **الأسواق المالية الخضراء كآلية لتمويل الإستثمارات البيئية والتحول نحو نموذج الإقتصاد الأخضر**، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 08، 2018، ص 44.

- ✓ تخفيض تكلفة العلاج الطبي والرعاية الصحية،
- ✓ رفع كفاءة الموارد البشرية،
- ✓ الحفاظ على عناصر التنوع البيولوجي وتحديد معدلات الإنبعاثات الهوائية والمائية،
- ✓ حث الشركات على الالتزام بمعايير البيئة المحلية والدولية، وتخفيض كميات الإهدار في المواد والخدمات والطاقة،
- ✓ تشجيع المصانع على اعادة تدوير المخلفات الصلبة،
- ✓ تحسين بيئة العمل وزيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

وينتج عن تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة، إلى جانب الأهداف السالفة الذكر، كسب المشروع لثقة المجتمع وعملائه في المنتجات التي يتم تصنيعها، وعموماً أصبح لتقييم الآثار البيئية، الإقتصادية، الإجتماعية والمالية للأنشطة الإقتصادية أهمية كبيرة وخاصة بعد اصدار تشريعات بيئية في مختلف الدول تلزم الشركات بذلك.

- ✓ **الحوكمة البيئية وانعكاساتها على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية:**

تعد حوكمة الشركات من أبرز وأهم الموضوعات دراسة، وخاصة بعد سلسلة الأزمات المالية التي حدثت في العديد من الشركات والتي فجرها الفساد المالي، سوء الإدارة، نقص الشفافية، بالإضافة إلى انفصال الملكية عن الإدارة وضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وهو ما دفع بالعديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق قواعد وضبط الحوكمة والتي يمكن من خلالها تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة ادارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

أما عن مفهوم الحوكمة البيئية، فهو يشير إلى مجموعة من الأنشطة والقواعد التي تتكفل بارساء الضوابط اللازمة للحفاظ على مكونات البيئة والتنمية المستدامة، سواءاً فيما يتصل بمنشآت الأعمال، أو غيرها من التنظيمات والتي تنعكس آثار أنشطتها المختلفة على المعطيات البيئية والطبيعية، وكذا الرقابة والتحكم في المنشآت الصناعية بهدف ضمان حماية البيئة، وتنظيم التشريعات واللوائح التي تكفل تحقيق ذلك، بما يضمن شفافية افصاح منشآت الأعمال وغيرها في باقي قطاعات الدولة عن حقيقة أداءها البيئي.

- ➢ **دور صناديق الإستثمار المسؤولة اجتماعيا – الصناديق الخضراء–:**

تختلف مفاهيم الصناديق الإستثمارية حسب الجهة المصدرة لها وحسب الهدف من انشائها، وتعرف صناديق الإستثمار بأنها مؤسسات مالية تقوم بالإستثمار الجماعي للأوراق المالية عن طريق تجميع مدخرات عدد كبير من المستثمرين بموجب صكوك أو وثائق استثمارية موحدة القيمة، ثم تعهد بها إلى جهة أخرى تسمى مديرية الإستثمار لاستثمار تلك المدخرات في الأوراق المالية لصالح المدخرين والمستثمرين معاً، ومن بين أنواع صناديق الإستثمار الأكثر دراسة في الآونة الأخيرة في البلدان المتطورة نجد صناديق الإستثمار الأخلاقية أو ما يطلق عليها مسمى الصناديق الخضراء التي تعتبر من بين أهم الأدوات المالية التي شجعت المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

على مستوى الأسواق المالية وذلك بتهافت المستثمرين على المنتجات المالية التي توافق المسؤولية الإجتماعية والبيئية للإستثمار مع الأداء المقبول.

- **دور وكالات التنقيط المجتمعي:**

طورت كبرى وكالات التنقيط المالي مثل Moody's وStandard&Poor'K نوع جديد من الوكالات موجهة لإعلام المستثمرين بمدى التزام المؤسسات بالمسؤولية الإجتماعية، وتقيم هذه الوكالات الإلتزامات والسياسات المتبعة وأداء المؤسسات في الميادين الإجتماعية والبيئية والحوكمة المرتبطة بأنشطة المؤسسة، وذلك بتصنيف المؤسسات بدرجات مختلفة حسب معطيات اقتصادية كلية من جهة، وارسال قائمة أسئلة إلى المؤسسات من جهة أخرى، واستخدام هذه المعلومات في تنقيط المؤسسات حسب المعايير الإجتماعية والأخلاقية.

وفي هذا الصدد يستعمل مسيرو صناديق الإستثمارات المسؤولة اجتماعياً ملاحظات ونتائج تحليل وكالات التنقيط المجتمعي للإستثمارات والمؤسسات من أجل تحسين اختياراتهم في الإستثمار، وهناك العديد من مؤشرات ترتيب الشركات وفقاً لمسؤوليتها الاجتماعية، وتضم على سبيل المثال، مؤشر داوجنز للإستدامة المالية، مؤشر الأسواق المالية التابع للفايننشال تايمز، ومؤشر الأداء المتقدم المستدام.

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي الأخضر

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي الأخضر و أهميته

يعتبر التمويل الأخضر نموذجاً مالياً مبتكراً لدفع عجلة التنمية المستدامة باهتمام واسع النطاق من قبل الحكومات والمؤسسات المالية والشركات، على خلفية تدهور البيئة في العالم، وبناءاً عليه ترغب البنوك الإسلامية في تحسين اسهامها في الإقتصاديات من خلال خلق فرص عمل، تطوير البنية التحتية، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأولويات قصوى[1].

إن الإهتمام المتزايد في الأسواق بالإستثمارات ذات الأثر البيئي والإجتماعي شكل فرصة ثمينة للتمويل الإسلامي للعب دور متقدم للربط بين منهج التمويل الإسلامي واستراتيجيات المستثمرين التقليديين، والإسهام بايجابية في تلبية الإحتياجات العالمية من التمويل المسؤول والمستدام، ومع تنامي المشاكل البيئية أصبح من الضروري احياء صيغ التمويل الإسلامي الهادفة في مجملها إلى خلق الترابط بين البيئة والتنمية بما يتوافق مع الفكر الإسلامي، فالإسلام كان الأسبق في جعل أغلب معاملاته المالية منهجاً للعناية بالبيئة ذلك أن التمويل الإسلامي من منظوره البيئي يتوافق مع فكرة حماية البيئة وتحقيق التنمية، ولم يقتصر التمويل الإسلامي على قيم التكافل الإنساني بل تجاوزه إلى حماية موارد البيئة بما يضمن مواجهة حقوق الأجيال المتعاقبة، وتمثل صيغ التمويل الإسلامي في جانبها الإقتصادي من صور التنمية المستدامة ومورداً تشغيلياً يدعم المنظومة الإنتاجية عبر تشغيل الأيدي

[1] عبد القادر حفاي، شخوم رحيمة، **التمويل الإسلامي الاخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة، السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا انموذجا**، مجلة دفاتر اقتصادية، 2018، ص 343.

العاملة وبالتالي تقليص نسبة البطالة وزيادة الإنتاج ، وفي الجانب الإجتماعي يمكن قراءة مسألة التمويل الإسلامي كأداة اقتصادية تتمثل فيها ايجابيات تقسيم الثروة وعدالة التوزيع وسد احتياجات المعوزيين على اختلاف احتياجاتهم المادية والمعنوية[1].

الفرع الثاني: مزايا التمويل الإسلامي الأخضر

يساهم التمويل الإسلامي الأخضر في توفير رؤوس الأموال وتخصيص واستغلال الموارد الإقتصادية وتدعيم القدرة التمويلية للإستثمارات لإنتاج مختلف السلع والخدمات، ويمكن ابراز أهم مميزاته كمايلي:

- ✓ جذب قاعدة عريضة من المستثمرين، فهو متاح لكل من المستثمرين التقليديين وأولئك المهتمين بالإستثمار الأخضر على حد السواء من أجل انشاء مشاريع صديقة للبيئة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية،
- ✓ يفي التمويل الإسلامي الأخضر بمتطلبات الإستدامة، حيث يمكن السوق المالية الإسلامية من تقديم المزيد من التمويلات للبنية التحتية للأسواق الناشئة والإقتصاديات النامية،
- ✓ يضمن توجيه الأموال نحو مشاريع البيئة المستدامة حيث يقدم للمستثمرين وبدرجة عالية من اليقين تأكيدات باستعمال الأموال فقط في المشاريع البيئية، ولن تستعمل في غير ذلك[2].

الفرع الثالث: أهداف التمويل الإسلامي الأخضر

يهدف التمويل الإسلامي إلى نفس غرض التمويل التقليدي، إلا أنه يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، توازياً مع متطلبات التنمية والمجتمع، وهنا تظهر أهمية التمويل الإسلامي الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ادماج البعد الاجتماعي عن طريق قيامها بجمع واصدار صكوك تراعي البعد الإجتماعي في التمويل، وكذا البعد البيئي من خلال ما تقوم به لحماية البيئة من التلوث وكافة الأضرار الأخرى، ويمكن للتمويل الإسلامي الأخضر أن يحقق معدلات مستقرة للتنمية المستدامة من خلال الدعم والحفاظ على الإستقرار المالي في المجتمعات الإسلامية، وتعتبر ماليزيا من أوائل الدول التي تبنت ما يسمى بالصكوك الخضراء في العالم أو السندات الإسلامية، حيث تستخدم عائداته في تمويل مشاريع البنية التحتية الأساسية المستدامة، وهذا من خلال مايلي[3]:

- ✓ رفع الظلم المتمثل في التوزيع الغير متكافئ للثروة والموارد، والمعاملات التجارية غير العادلة داخل الدول، ومن هنا كانت الدعوة إلى اقامة نظام مالي عالمي ذو أبعاد أخلاقية،

---

[1] عبد الله بلعيدي، **الأهداف الإستراتيجية للتمويل الإسلامي في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاحياء، المجلد 20، العدد 25، جوان 2020، ص 519-520.

[2] عبد القادر حفاي، شخوم رحيمة، **مرجع سابق**، ص343.

[3] عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي، **آفاق وفرص التمويل الإسلامي المستدام: دراسة في الأبعاد الأخلاقية والتنموية**، مجلة دفاتر اقتصادية، 2019، ص526.

- ✓ يعمل التمويل الإسلامي على تلبية احتياجات الجميع، كحظر الإسلام للتعامل الربوي وهو ما يسمى بالفائدة، لما لها من أخطار تؤثر على الإقتصاد العالمي،
- ✓ المسؤوليات التي تقع على عاتق المسلمين، والتي تشمل الزكاة كشكل من أشكال العطاء الإلزامي للثروة، والوقف الذي هو هبة اسلامية. فكلاهما يشكلان مصدراً هاماً يمكن استخدامه في القضاء على الفقر والآفات الإجتماعية،
- ✓ تقوم مصادر التمويل الإسلامي على التكافل، وهو شكل من أشكال التأمين الذي يتم فيه تجنب الفائدة الربوية والمخاطرة الزائدة، والصكوك هنا تشبه السندات التقليدية إلا أنه يتم فيها تجنب الفوائد الربوية وذلك باعطاء المستثمر حصة من الأصول بدلاً من ملكية الديون المستحقة،
- ✓ تهدف المالية الإسلامية إلى صنع سياسات شاملة في المستقبل، جنباً إلى جنب مع توفير دعم كبير من أجل تحقيق عدالة اجتماعية، وتدعوا إلى اجراء اصلاحات مالية من أجل تحقيق أهداف تنموية مستدامة وعادلة.

الفرع الرابع: العوامل الداعمة لتفضيل المالية الإسلامية

يتناول هذا الفرع أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى تفضيل المالية الإسلامية عبر العديد من الدول الإسلامية والغير اسلامية، نذكر من بينها[1]:

أولا: الإلتزام الديني

تشير التقديرات إلى إن هناك ما يزيد عن 50 مليون تقريباً من البالغين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتجنب المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية، وعلى هذا النحو يشكل قطاع المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية أو ما يعرف بسوق الحلال سوقاً لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، ويدعم هذا القطاع زيادة معدلات النمو الاقتصادي والثروة المتنامية في دول منظمة التعاون الإسلامي والتي من المرجح أن تزيد من الطلب على منتجات وخدمات التمويل الإسلامي في السنوات القادمة، بالإضافة إلى ذلك هناك جهود كبيرة تبذل في اطار خلق وترسيخ صناعة الحلال العالمية كجزءاً من رؤية أوسع نطاقاً تهدف إلى خلق اقتصاد اسلامي عالمي، وهو ما يبشر بالخير بالنسبة لصناعة التمويل الإسلامي حيث يحتاج أي نظام اقتصادي متوافق مع الشريعة الإسلامية إلى استخدام أدوات مالية اسلامية لتكون أكثر توافقاً مع الشمولية في عملياتها[2].

ثانيا: المالية الإسلامية عروض متوافقة مع المبادئ الأخلاقية

ويقصد بذلك أن خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي أصبحت جذابة جذباً خاصاً للعملاء المهتمين بالمبادئ الأخلاقية، من باب تحريم وحظر الربا، حيث بينت دراسة قام بها مكتب دراسات وأبحاث المجموعة

[1] عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي، **مرجع سابق**، ص526-529.

[2] عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي، **المرجع نفسه**، ص 528.

الدولية للمال والأعمال في الغرب حديثاً أن 6% من أصحاب المقاولات والمستثمرين يرفضون التعامل بالقروض الربوية رغم حاجتهم لها، وأنهم مستعدون للتعامل بالتمويلات المبنية على أساس المشاركة.

كما كشفت دراسة أجريت مؤخراً من قبل وحدة الإستخبارات الإقتصادية حول الممارسات والإستراتيجيات المصرفية الخاصة أن المصرفيين في القطاع الخاص يتوقعون زيادة الإستثمارات الأخلاقية بمعدل سنوي قدره 9.1%، على مدى السنوات الخمس المقبلة، كما أن هناك اتجاه عام للمستثمرين العالميين يميل نحو الإستثمارات الإسلامية نظراً لكونها وسيلة من وسائل الإستثمارات الأخلاقية، بحيث تتمتع الحلول المالية الإسلامية بامكانات هائلة للتوسع في مختلف المناطق حول العالم، ومن المعروف أن الشريعة الإسلامية تحظر أي أنشطة اقتصادية تعد مخالفة للرعاية الإجتماعية ولا تتوافق مع المعايير الأخلاقية الأساسية[1].

ثالثا: توفير النظام البيئي الكلي

ويقصد بالنظام البيئي توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة للطلب على منتجات المالية الإسلامية، وإدراكاً لذلك قامت الحكومات والهيئات التنظيمية في أنحاء كثيرة من العالم بتوجيه جهودها لتحفيز تطوير هذه الصناعة إلى جانب قيام الكثير من البلدان حالياً بتمهيد الطريق للقيام بمجهودات مماثلة.

كما حضي التمويل الإسلامي مؤخراً بدعم ملحوظ من خلال التحسينات والتطورات السريعة في النظام الأساسي لهذه الصناعة التي أدت الى تبسيط الإجراءات والعمليات فيما يتعلق بالصفقات والمعاملات، وبدءاً من رواد ناشطين في الأسواق المالية إلى شركات قانونية احترافية ومن مبادئ تنظيمية وتشريعية واضحة إلى مؤسسات منتجة لرأس المال البشري للتمويل الإسلامي المتمثلة في المعاهد والجامعات المتخصصة في تكوين اطارات يعملون في مجال التمويل الإسلامي، ومؤسسات مالية ومصرفية إسلامية.

كل هذا وغيره من الدعائم البيئية مكنت القطاع من دعم نمو وتوسع النظام المالي الإسلامي، وقد حلت تلك الأمور بدعم وقيادة العديد من الهيئات التنظيمية على المستويات الدولية بالإضافة إلى بعض الكيانات الدولية متعددة الأطراف مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي وغيرها...إلخ، والتي كثفت جهودها لتحفيز تطوير صناعة تمويل اسلامي عالمية متكاملة ومتماسكة بشكل عام[2].

رابعا: طابع المرونة والإستدامة

أظهرت الأزمة المالية العالمية اهتماماً غير عادي بالمالية الإسلامية أعادها إلى صدارة الإهتمام من خلال الإهتمام بالأدوات المالية الإسلامية بعدما عجز النظام الإقتصادي التقليدي ونظرياته عن معالجة أسباب الأزمة والحيلولة دون تكرارها مستقبلاً، ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أصبح المستثمرون والمودعون على دراية واهتمام بشكل خاص باستدامة ومرونة المؤسسات بحيث تعمل على أساس مبدأ الإستمرار في الأعمال حتى في

[1] بنك نيجارا، **تقرير عن التمويل الاسلامي المستدام والراسخ يشهد نموا في منتجات المنظمة**، ماليزيا، 15 نوفمبر، 2014، ص 03.

[2] عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي، **مرجع سابق**، ص 527.

حالة حدوث خسائر خلال الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد العالمي، كما أن فلسفة المالية الإسلامية والتي تستند إلى المعاملات القائمة على الأصول والمدعومة بها والتي ترسخ لمبادئ تقاسم المخاطر من شأنها أن تمكن النظام المالي من تجنب زيادة المخاطر والروافع المالية بينما تؤكد في نفس الوقت على الإرتباط بالقطاع الحقيقي والإستدامة[1].

خامسا: تنويع مصادر التمويل الإسلامي

في ظل التحديات العالمية التي تواجهها الإقتصادات الكلية والضغوط المالية في الأسواق الدولية الرئيسية، أصبح التوسع للسيولة العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مصدراً جذاباً للتمويل البديل بمرور السنوات، وتوفر أدوات تجميع السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط وكذا الأسواق الناشئة سريعة التوسع ذات الأغلبية المسلمة مثل ماليزيا، وهذا ما أغرى عدداً من البلدان الأوروبية وكذا الأفريقية والآسيوية إلى الدخول إلى ساحة التمويل الإسلامي، ولحد الآن عمل التمويل الإسلامي على توفير حلول التمويل في العديد من القطاعات منها[2]:

- ✓ تمويل البنية التحتة،
- ✓ تمويل النفقات الإيرادية والمالية الحكومية،
- ✓ تمويل الشركات والأفراد،
- ✓ الحلول الإستثمارية الأخلاقية للمستثمرين من الشركات والأفراد،
- ✓ تمويل التجارة الدولية،
- ✓ خدمات التأمين الإسلامي.

سادسا: المساهمة الإجتماعية

تتمتع الشريعة الإسلامية بامتلاكها لأنظمة وآليات اجتماعية لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة، الصدقة، الوقف...إلخ، والتي تمكن من اعادة توجيه جزءاً من العائدات إلى المجتمع لأغراض التنمية، ونتيجة لذلك فإن الإستثمار في التمويل الإسلامي يمكن وبشكل طبيعي الأفراد والشركات من المساهمة في القضايا الإجتماعية حيث تساهم معظم المؤسسات المالية الإسلامية بجزء من دخلها عبر وسائل الزكاة أو الصدقة ليتم صرفها في الأغراض الخيرية، وعلى هذا النحو وبالنظر إلى الوعي المتزايد في سبيل تحقيق اعادة توزيع الدخل والقضاء على الفقر فإن المستثمرين اللذين يسعون نحو المشاركة في القضايا الإجتماعية قد يفضلون الإستثمارات المالية الإسلامية[3].

---

[1] عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي، **المرجع نفسه**، ص 527.

[2] بنك نيجارا، **مرجع سابق**، ص 04.

[3] عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي، **مرجع سابق**، ص 528.

ومن خلال العوامل السابقة يبرز التوجه العالمي نحو المالية الإسلامية ومدى أهمية الدور الملقى على عاتق الصناعة المالية الإسلامية كبديل مناسب للصناعة المالية التقليدية ودورها في تطوير المشاريع التنموية عبر آليات التمويل المستدام باعتبار أن المحافظة على المال وتنميته يعتبر مقصداً أساسياً من مقاصد الإستثمار في الشريعة الإسلامية.

المطلب الرابع: ماهية الصكوك الإسلامية الخضراء

الفرع الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية الخضراء وشروط تصكيكها

أولا: مفهوم الصكوك الإسلامية

تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **الصكوك الإسلامية** والتي أطلق عليها إسم صكوك الإستثمار تمييزاً لها عن الأسهم والسندات التقليدية: بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص[1].

كما عرفت **الصكوك الإسلامية** على أنها شهادات أو وثائق اسمية أو لحاملها متساوية القيمة تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية أو خليط من بعضها أو كلها حسب شروط معينة عند اصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالإكتتاب فيها، ويشترك حملتها في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها، وهي قابلة للتداول ما لم تمثل نقداً أو ديناً محصناً، ويعتمد اصدارها على عقد من العقود الشرعية وتفصل نشرة اصدارها حقوق والتزامات أطرافها[2].

أما فيما يخص فكرة **الصكوك الإسلامية الخضراء** فقد ظهرت للمرة الأولى في فرنسا عام 2012، ومنذ ذلك الحين جذبت الكثير من الإنتباه، إذ سبق للبنك الإسلامي للتنمية أن ساهم بمبالغ كبيرة في قطاعات الطاقة النظيفة وصلت إلى مليار دولار، في بلدان على رأسها المغرب وباكستان ومصر وتونس وسوريا، أما ماليزيا فشهدت لأول مرة اصداراً مماثلاً مطلع العام 2013، ضمن حزمة واسعة من الصكوك الإسلامية بلغت 1.5 مليار دولار، وتحمل الصكوك اسمها من طبيعتها الفريدة، إذ انها متوافقة مع الشريعة من جهة، وتصدر لأجل أهداف مرتبطة بحماية البيئة من جهة ثانية، كما تعتبر الصكوك الإسلامية الخضراء بمثابة الأداة المالية الإسلامية المقابلة للسندات الخضراء التقليدية التي تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل الدولية[3].

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 17 صكوك الاستثمار**، البحرين، 2010، ص 238.

[2] أحمد فاروق، **المفيد في عمليات البنوك الإسلامية**، مركز البحث والتطوير، بدون بلد نشر، 2010، ص 92.

[3] كمال رزيق، ابراهيم شيخ التهامي، **أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة – الصكوك الاسلامية الخضراء انموذجا–**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص 109.

كما يمكن تعريف **الصكوك الإسلامية الخضراء** بأنها الأوراق المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوجه نحو الإستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعياً في اطار التنمية المستدامة، ووفقاً للبنك الدولي فإن الصكوك الإسلامية الخضراء من شأنها أن توفر للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستستخدم لغاية معينة، والتزاماً بمبادئ الشريعة الإسلامية ستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال اصدار الصكوك إلى الإستثمار في أصول ومشاريع معلومة، وبحسب ذات البنك فإن هذه النوعية من الصكوك تتمتع بالقدرة على زيادة توسيع سوق التمويل الإسلامي، والمساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي، ويرى البنك إن الصكوك الخضراء ستكون جاذبة للمستثمرين التقليديين، إذ ان عائدات معقولة متوائمة مع المخاطر على إن يتم تسويقها بالشكل اللائق[1].

ثانيا: شروط التصكيك

يجب توفر مجموعة من الشروط لتتم عملية التصكيك ومنها[2]:

- ✓ لابد من وجود أصول مملوكة للمنشأة المصدرة للصكوك، وأن تكون قادرة على توليد دخل بشكل منتظم ومستمر، وعليه فالأصول التي تخضع للتصكيك هي مجموعة معينة من الموجودات، والتي تظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة،
- ✓ يجب أن تتمتع الأصول المراد تصكيكها بالجاذبية بالنسبة للمستثمر، وهذا ما يتطلب وجود جدارة ائتمانية في الأصول مثل انتظام السداد، ووجود ضمانات عينية،
- ✓ يجب أن تكون قمة الأصول المراد تصكيكها كبيرة، لأنه إذا كانت المبالغ صغيرة لا يمكن تقسيمها، كما يجب أن تكون ذات آجال استحقاق طويل حتى يمكن تسويقها، ومن ثم فإن الأصول ذات آجال استحقاق قصيرة لا تصلح للتصكيك،
- ✓ لابد من توافر الضوابط الشرعية في جميع مراحل عملية التصكيك، ومن ثم اخضاعها إلى هيئة الرقابة الشرعية بالمؤسسة أو البلد،
- ✓ لابد من وجود تشريعات قانونية، وجهات رسمية لضبط عملية التصكيك، وحفظ حقوق المتعاملين فيها.

[1] كمال رزيق، ابراهيم شيخ التهامي، **مرجع سابق**، ص 110.

[2] زياد الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 86.

الفرع الثاني: أهمية الصكوك الإسلامية وخصائصها

أولا: أهمية الصكوك الإسلامية

ازدادت أهمية اصدار الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل نذكر منها[1]:

- ✓ اتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية ووفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة الزائدة، ومن ثم خفض معدلات التضخم واتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها،
- ✓ تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومركزها المالي، وذلك لأن عمليات اصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وادارتها،
- ✓ تساعد الصكوك الإسلامية على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق،
- ✓ تساهم الصكوك في جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،
- ✓ تعمل على تلبية احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلاً من الإعتماد على سندات الخزينة والدين العام[2]،
- ✓ تساعد الصكوك الإسلامية في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول.

ثانيا: خصائص الصكوك الإسلامية

من أهم الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية مايلي[3]:

- ✓ **الجهة المصدرة للصكوك**: وتمثل رب العمل، أي الجهة المنوطة بادارة الصكوك وفقاً لفقه المشاركة ويطلق عليها الشريك بالعمل،
- ✓ **المشاركون في الصكوك**: وهم ملاك الصكوك ويمثلون الشركاء بالمال، كما يطلق عليهم المستثمرون أو حملة الصكوك، وقد تستعين الجهة المصدرة للصكوك بالخبراء والإستشاريين من التخصصات المختلفة في مجال اصدار الصكوك وتسويقها والتأمين ضد مخاطرها، ونحو ذلك من الأمور الموجبة لإنجاح اصدار وتداول الصكوك في الأسواق المالية.

---

[1] نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2010، ص 253.

[2] زياد الدماغ، **دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي**، المؤتمر العالمي حول: قوانين الأوقاف وادارتها وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2009، ص 04.

[3] كمال رزيق، ابراهيم شيخ التهامي، **مرجع سابق**، ص 101-102.

- ✓ يتكون رأس مال الصكوك من وحدات استثمارية متساوية القيمة يخول لصاحبها حصة في موجودات العملية أو المشروع موضوع التمويل بنسبة ملكيته من صكوك إلى اجمالي قيمة الصكوك،
- ✓ يتم تداول الصكوك بأي وسيلة من وسائل التداول الجائزة شرعاً وقانوناً، حيث أن لمالك الصك حق نقل ملكيته أو رهنه أو هبته أو نحو ذلك من التصرفات المالية من خلال شركات الوساطة المالية أو غيرها مما يجيزه القانون،
- ✓ تساعد عمليات التصكيك في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يساهم في التقليل من مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخدامها،
- ✓ تساعد عمليات التصكيك في نمو الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة إلى استثمارات اضافية،
- ✓ لا تتعامل بالدين، وإنما تشجع وتحفز على تداول أدوات الملكية بشكل واسع، وتستحدث من الصيغ الإستثمارية، كل ما يخدم عملية التبادل الحقيقي للسلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ربط الإقتصاد الحقيقي بالإقتصاد المالي،
- ✓ يشارك مالكوا الصكوك في الأرباح المترتبة حسب الإتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون الخسارة بنسبة ما يملكه كل منهم من الصكوك[1]،
- ✓ تصدر الصكوك الإسلامية على أساس عقد شرعي حسب صيغ التمويل الإسلامي وتحكمها ضوابط متعلقة بتلك الصيغة[2]،
- ✓ تمثل وثائق متساوية القيمة حيث تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة محددة و مسجلة عليها، لأنها تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك لتسيير شراء وتداول هذه الصكوك[3]،
- ✓ الحد من التضخم وذلك عن طريق مساهمة هذه الأدوات في اتاحة السيولة والتمويل طويل الأجل لايجاد فرص استثمارية جديدة[4].

[1] أحمد فاروق، **مرجع سابق**، ص 92.

[2] فؤاد محمد أحمد محسين، **الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**، ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، 2009، ص 19.

[3] عبد الله منصور، **العمل بالصكوك الإستثمارية على المستوى الرسمي والحاجة الى تشريعات جديدة**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009، ص 10

[4] هناء محمد الهلال الحنيطي، **دور الصكوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية**، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، العدد 02، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن، 2015، ص 559-560.

الفرع الثالث: أنواع الصكوك الاسلامية

تنقسم الصكوك الإسلامية الى قسمين رئيسيين وهما[1]:

أولا: صكوك قابلة للتداول: تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع وهي:

- **صكوك الإجارة:** وتتعلق بالأصول المؤجرة، وتحمل قيماً متساوية ويصدرها مالك الأصل المؤجر أو وكيله، ومقصود المعاملة هو بيع الأصل المؤجر عن طريق الصكوك ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل وكذا المستفيدون من ريع تأجيره بقدر أانصبة الصكوك التي يحملها كل واحد في الأصل المؤجر وتنقسم إلى:
  - ✓ **صكوك ملكية الموجودات المؤجرة:** وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك الأصل المؤجر بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصص الإكتتاب، ويصبح الأصل المؤجر بعد ذلك مملوكاً لحملة الصكوك،
  - ✓ **صكوك ملكية المنافع:** وهي نوعان أيضاً:

– **صكوك ملكية منافع الاصول الموجودة:** يصدرها مالك أصل مؤجر بغرض اجارة منافعه ويستوفي أجرته من الإكتتاب، ومنفعته مملوكة لحملة الصكوك،

– **صكوك ملكية أصول موصوفة في الذمة:** تصدر بغرض اجارة أصول موصوفة بالذمة، وتستوفي الأجرة من الإكتتاب ويصبح الأصل موصوفاً ومملوك لحملة الصكوك[2]،

- **صكوك المشاركة:** وهي صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها وكيل استثماري وتمثل مشاريع أو أنشطة، يتم تعيين الوكيل الإستثماري كمضارب يقدم بإدارة الإستثمار نيابة عن حملة الصكوك مقابل الحصول على نسبة من الربح،
- **صكوك المضاربة:** تحمل هذه الصكوك قيماً متساوية يصدرها المتعهد بتقديم التنظيم وادارة المشروع المقترح بغرض تمويل ذلك المشروع أو مجموعة من المشروعات المفوض له فيها بالعمل، وبموجبه يكون حاملو الصكوك هم أصحاب راس مال المشروع، ويبقى المشروع مشاركة بينهم وبين المنظم بنسبة متفق عليها من الربح، ويتحملون الخسائر المتوقعة في رأس المال.

ثانيا: صكوك غير قابلة للتداول: وتنقسم هي الأخرى الى ثلاثة أنواع وهي:

- ✓ **صكوك السلم:** هي صكوك تمثل ملكية شائعة في رأس المال لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل، ثم تسوق على العملاء، ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال الى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتمثل الصكوك حينها ملكية شائعة في هذه السلع،

---

[1] أحمد فاروق، **المرجع نفسه**، ص 92.

[2] سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعار، **الدور التمويلي للمصارف الإسلامية التمويل بالصكوك، تجربة ماليزيا**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد 10، العراق، 2015، ص 113.

- ✓ **صكوك الإستصناع:** هذه الصكوك تحمل قيماً متساوية يصدرها الصانع أو المتعهد أو وكيل أي منهما كمنتج موصوف في الذمة، ويحصل على قيمة الصكوك ثم يباشر بتصنيع المنتج بحسب المواصفات ويقوم بتسليمها خلال المدة المتفق عليها، ويمكن للمتعهد أن ينفق مع الصانع على صيغة تمويلية مختلفة مثل الدفع بالأقساط، ويصبح حاملو الصكوك هم ملاك المنتج المستصنع[1]،
- ✓ **صكوك المرابحة:** هذا النوع من الصكوك يحمل قيماً متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلع مرابحة وتصبح السلعة مملوكة لحامل الصكوك.

الشكل رقم (1-3) : أنواع الصكوك الاسلامية

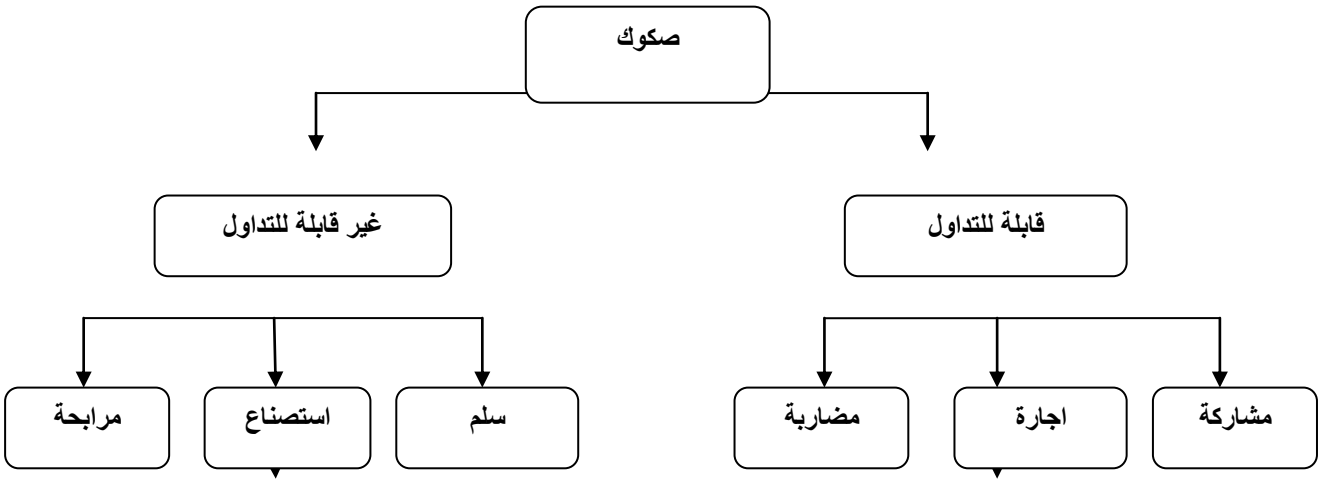

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على ما سبق ذكره

الفرع الرابع: مزايا الصكوك الإسلامية الخضراء

تتميز الصكوك الإسلامية الخضراء بمزايا تجعل لها الأفضلية عن الصكوك التقليدية من خلال مايلي[2]:

- ✓ تتمتع الصكوك الإسلامية الخضراء بالقدرة على زيادة توسيع هذا السوق وأيضاً المساعدة على سد الفجوة بين عالمي المال التقليدي والإسلامي،
- ✓ يجب أن تكون الصكوك جاذبة للمستثمرين التقليديين إذا كانت تدر عائدات معقولة متوائمة مع المخاطر ومسوقة بالشكل اللائق،
- ✓ يمكن أن تكون الصكوك التي تستوفي هذه المعايير وتوفر التمويل لمشروع مستدام بيئياً جاذبة بشكل خاص للمستثمرين اللذين يولون اهتماماً خاصاً بالبيئة لسببين رئيسيين هما:

[1] عبد الجبار احمد السبهاني، **الوجيز في التمويل والإستثمار وضعيا واسلاميا**، ط1، مطبعة حلاوة، الأردن، 2012، ص 118.

[2] كمال رزيق، ابراهيم شيخ التهامي، **مرجع سابق**، ص 111.

- توفر الصكوك للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن اموالهم ستستخدم لغاية معينة، والتزاماً بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية ستوجه الأموال التي تمت تعبئتها من خلال اصدار الصكوك إلى الإستثمار في أصول ومشاريع معلومة،
- توجد منتجات استثمارية منصبة على البيئة على جانب الأسهم من أسواق رأس المال أكثر منها على جانب أدوات الدخل الثابت، وبالنظر لأن اغلب المستثمرين المستدامين بيئياً يرغبون في أن يعرفوا بالضبط كيف ستستخدم أموالهم، فإن السندات التي تمثل التزامات عامة لمن يصدرها تتمتع بجاذبية محدودة، إلا إذا أوفت كل الأنشطة التي تمارسها الجهة المصدرة للسندات بالمعايير البيئية للمستثمر،

✓ يمكن أن تساعد الصكوك الخضراء التي تشبه في أغلب الأحوال أوراقاً مالية تقليدية ذات دخل ثابت، في سد فجوة توفير الدخل الثابت للمستثمرين في الأنشطة البيئية.

المبحث الثالث: آليات تمويل المشاريع البيئية وانعكاساتها على أبعاد التنمية المستدامة

يتناول المبحث الثالث المعنون بآليات تمويل المشاريع البيئية وانعكاساتها على أبعاد التنمية المستدامة إلى آليات التمويل المحلية من خلال عرض المؤسسات ومختلف المصادر المخصصة لذلك، ثم يتم عرض آليات التمويل التمويل الدولية، مع الإشارة إلى انعكاسات التمويل البيئي على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والمتمثلة في كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

المطلب الأول: آليات التمويل المحلية للمشاريع البيئية

عملت الجزائر على خلق مؤسسات وتوفير مصادر تمويل مختلفة ترمي إلى حماية البيئة وذلك من أجل تجسيد نظام تمويل مطابق لمبدأ الملوث الدافع، والقائل من يلوث يدفع، وتتمثل هذه المصادر في[1]:

الفرع الأول: الميزانية العامة: ممثلة في ميزانية التسيير وميزانية التجهيز

تبعاً لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي إعتمدته الجزائر، فقد تم اقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الماء والهواء، مع الإشارة إلى أنه تم ادخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة **TAPD**، إلا أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية لم يتم إلا من خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات 2000، 2002، 2003، وفيمايلي أهم أنواع هذه الرسوم[2]:

[1] فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر** –، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010، ص 130-135.

[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, **Rapport d'audit sur les opération financières relatives au projet " contrôle de la pollution industrielle", Algérie**, date d'édition inconnu, P 02.

أولا: الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة: وتتمثل في

- ✓ **رسم اخلاء النفايات العائلية:** وتتراوح قيمة الرسم الخاص بالنفايات المنزلية بين 640 دج و 1000 دج سنويا للعائلة،
- ✓ **رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية:** ويقدر مبلغ الرسم حسب القانون المالية لسنة 2002 ب 24000دج/طن،
- ✓ **الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة:** ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 10500 دج/طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر بثلاث سنوات ابتداءاً من تاريخ اقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات،
- ✓ **الرسم على الأكياس البلاستيكية:** تم ادخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، ويشتمل وعاؤه على جميع الأكياس البلاستيكية سواءاً المنتجة محلياً أو المستوردة، ويقدر مبلغ الرسم ب 10.5 دج/كغ، ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.

ثانيا: الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة TAPD

يخضع لهذا الرسم المؤسسات المصنفة التي ينجم عن نشاطها الإستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية، وقد تم اعادة تقدير قيمة مبلغ هذا الرسم ضمن قانون المالية لسنة 2000، حيث قدر ب 9000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و 20000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي و 120000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الاقليم والبيئة.

ثالثا: الرسم الخاص بالإنبعاثات السائلة الصناعية

تم ادخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003 حيث تم انشاء الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي وتخصيص نسبة 30% من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات.

رابعا: اتاوة المحافظة على جودة المياه

ادرجت هذه الأتاوة ضمن قانون المالية لسنة 1993، وهي أتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائة وتحصل لدى مؤسسات انتاج المياه وتوزيعها، وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة والخاصة التي تمتلك وتستغل آبار او تنقيبات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها، ولتحصيلها تم تحديد المعدلات التالية:

- ✓ 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الشمال،
- ✓ 2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: ورقلة، الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، اليزي، تمنغراست، أدرار، بسكرة.

الفرع الثاني: المؤسسات والصناديق

كما اهتمت الحكومة الجزائرية في اطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء المؤسسات والصناديق التالية[1]:

أولا: صندوق البيئة ومكافحة التلوث FEDEP

تم انشاء هذا الصندوق من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار على مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والإقتصادي، وقد تم انشاء صندوق البيئة ومكافحة التلوث ضمن قانون المالية لسنة 2001، ويتم تمويله من المصادر الآتية:

- ✓ الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة 75%،
- ✓ الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75%،
- ✓ الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة والتي تتجاوز القيمة القصوى 75% من الرسم،
- ✓ الرسم على البنزين الممتاز والعادي والرصاص 50%، أما عن الإعانات التي يمكن أن يمنحها الصندوق فتتمحور اجمالاً في:
- ✓ المساعدات التي تتعلق بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأنظف وهذا طبقاً لمبدأ الوقاية،
- ✓ تمويل النشاطات المتعلقة بمراقبة التلوث من المنبع،
- ✓ تمويل نشاطات مراقبة حالة البيئة والمصاريف المتعلقة بالتدخلات المستعجلة في حالة التلوث العرضي الناتج عن حادث ما،
- ✓ تشجيع الإستثمارات التي تدمج التكنولوجيا النظيفة،
- ✓ تعويضات القروض الممنوحة للصندوق والإعانات الموجهة للنشاطات المتعلقة بالإنشاءات المكافحة للتلوث المحققة من قبل المتعاملين الخواص والعموميين، وتمنح مساعدات الصندوق عموماً للوحدات الإقتصادية العمومية والخاصة، لاسيما الصناعية منها التي تتعهد بتطوير نشاطات مكافحة التلوث من أجل حماية البيئة والهيئات التي تطور نشاطات المراقبة في ميدان البيئة ومكاتب الدراسات التي تعد الدراسات الميدانية، المؤسسات والجمعيات التي تقوم بنشاطات التحسيس والتربية في ميدان البيئة، أما عن اعتمادات الصندوق فتغطى ميادين المراقبة ومكافحة التلوث، وهذا عن طريق النشاطات المتعلقة

[1] بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، **مرجع سابق**، ص 23-24.

بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأكثر نظافة، أما الدراسات والأبحاث في هذا الميدان فيتعلق الأمر بالدراسات المنجزة من قبل الأخصائيين ومكاتب الدراسة الوطنية والأجنبية المتعلقة بالتلوث، وتتعلق خاصة بتسيير الفضلات والتنوع الطبيعي وحماية وترقية المناطق الحساسة والتحسيس والتربية البيئية.

ثانيا: الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم FNAT

أنشئ هذ الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1995، وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة والتي تتعلق ب:

- ✓ انشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية،
- ✓ انشاء مؤسسات عامة تتكون من خمسة عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق وفي مجالات الخدمات من النوع السامي – تقنيات جديدة للإتصال،
- ✓ أما علاوات تهيئة الإقليم فتتعلق ب:
- ✓ الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة،
- ✓ مشاريع وعمليات اعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصاً في المناطق الساحلية،
- ✓ المشاريع الإقتصادية التي تستعمل التكنولوجيات النظيفة.

ثالثا: صندوق التجهيز وتهيئة الاقليم CEAT

يمثل الصندوق أداة جديدة تم انشاؤه من أجل انجاز وتطبيق البرامج ونشاطات الدعم المتعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة، خصوصاً التنمية الجهوية المتوازنة من خلال المساعدة على تمويل الهياكل القاعدية الكبرى، وتموين الجمعيات المحلية والأعوان الإقتصاديين ومختلف المساعدات الضرورية في اطار هذه الأنشطة.

رابعا: الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية FNPLZK

تم انشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003 من اجل تمويل العمليات الآتية:

- ✓ الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية،
- ✓ الدراسات والخبرات الأولية في رد الإعتبار للمناظر الطبيعية،
- ✓ أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية،
- ✓ المساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الإستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجئ.

خامسا: صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية FLDDPS

تم انشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002، خصص له مبلغ مالي أولي قدر ب: 500 مليون دج، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل أهم الانشطة التي سيقوم بتدعيمها وتمويلها تلك المتعلقة ب:

- ✓ مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي،
- ✓ تطوير انتاج الحيوانات في الأوساط السهبية،
- ✓ تقويم انتاج الدواجن،
- ✓ حماية مداخيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.

الفرع الثالث: التمويل بالمستفيدين من الخدمة

وذلك من خلال دفع الرسوم مقابل الحصول على الخدمة أو قيام المستفيدين من الخدمة بالتمويل الذاتي، حيث تعد الرسوم واحدة من موارد التمويل لضمان استمرار خدمة ادارة مخلفات معينة مثل جمع المخلفات وادارتها، ويقصد بالتمويل الذاتي للمستفيدين من الخدمة قيام الجهات المنتجة للمخلفات مثل الشركات الصناعية الكبرى بالإستثمار في شراء وادارة نظم اعادة التدوير لمنشآت المعالجة الخاصة بهم...إلخ، كما أن الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحكم نظم دفع رسوم المستفيدين في الدولة يلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى التمويل المتاح ومن ثم يحدد الأهداف التمويلية التي يمكن تحقيقها، وهناك أمثلة للمناهج المختلفة التي تنتهجها بعض الدول في تحصيل رسوم ثابتة من المستفيدين من خدمة معينة بينما تحدد رسوم نفس الخدمة في دول أخرى وفقاً لمدى الإستفادة من تلك الخدمة[1].

الفرع الرابع: البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية

يمكن أن تقوم هذه الموارد التمويلية بالإستثمار في مشروعات البنية التحتية وفقاً للجدوى المالية للمشروع المعروض، لذلك يجب أن تكون الرسوم المحصلة من المستفيدين من خدمة المشروع إذا ما اضيفت إلى الدعم من الميزانية العامة، إن توفر ستكون كافية لضمان عائد مالي معقول على الإستثمار، وقد تكون رؤوس الأموال قليلة أو مكلفة نسبياً نتيجة لضعف ائتمانية دولة معينة لأن البنوك المحلية عادة ما تحصل على جزء من رأسمالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية بمعدلات فائدة مرتفعة، كما يمكن أيضاً مناقشة القروض المصغرة وخطط الائتمان كأدوات ممكنة لتعزيز الحوافز الإقتصادية للبنوك من أجل تقديم الدعم الفعال لتطوير التمويل الأخضر[2]، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب على مؤسسات الإقراض المحلية معالجة نقص المعرفة والخبرة لدى موظفيها من خلال بناء القدرات التي تساعدها على تقييم الفوائد والمخاطر المحتملة للإستثمارات الخضراء على نحو أفضل.

---

[1] وهيبة عبيد، **دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018، ص 61.

[2] لطفي مخزومي واخرون، **التمويل الأخضر – الفرص والتحديات** – ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، جامعة الوادي، 2018، ص 183.

الفرع الخامس: المنظمات غير الحكومية

إن المنظمات غير الحكومية لا تتمتع في الدول النامية بالكثير من موارد التمويل، حيث تعتمد في تمويلها في أغلب الأحيان على التمويل من خلال منح المنظمات الدولية غير الحكومية أو الجهات الثنائية أو المتعددة الأطراف المقدمة للمنح ومع ذلك يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تقديم المساهمات العينية في شكل تنفيذ المهام الخاصة بالتعليم والتدريب ورفع الوعي البيئي[1].

المطلب الثاني: آليات التمويل الدولية للمشاريع البيئية

أسفرت الجهود الدولية التي بذلت لتحقيق التنمية المستدامة عن القاء هذه المسؤولية على عاتق مجموعة من البنوك الدولية وهي[2]:

الفرع الأول: بنوك التنمية الدولية

يتم التفرقة عادة بين بنوك التنمية الإقليمية والعالمية حيث تقتصر بنوك التنمية الإقليمية في منطقة التمويل على تلك المنطقة أو الإقليم بعينه، بينما تعمل بنوك التنمية الدولية في مختلف أقاليم العالم، وتتركز النشاطات الأساسية لهذه البنوك في تقديم القروض لمشروعات الإستثمار الكبرى حيث تعتمد عملية الإقراض على ثلاثة محاور رئيسية وهي: معدل الفائدة، فترة السماح، فترة السداد، وتعد فترة السماح تلك الفترة التي لا يقوم فيها المقترض بدفع أي شيء أما فترة السداد فتمثل الفترة التي يقوم خلالها المقترض بتسديد قيمة القرض، ويعتبر اهتمام البنك الدولي بالجمع بين الإصلاح البيئي والإصلاح الإقتصادي اهتماماً حيوياً وذلك بامكانية استمرارية الإستثمارات التي يدعمها في البلدان الأعضاء، ومنذ سنة 1989 أحرز البنك الدولي تقدماً ملحوظاً في ادخال الإعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته العامة وعملياته حتى أصبحت الإهتمامات البيئية السمة الغالبة في عملياته وأنشطته[3].

أولا: البنك الدولي للتعمير والتنمية

يعد البنك الدولي للتعمير والتنمية منظمة من ضمن عدة منظمات تابعة للبنك الدولي فهو عبارة عن مؤسسة اقراض تقدم القروض بسعر فائدة منخفضة للدول النامية، ففي عام 2001 اعتمد البنك الدولي الإستراتيجية البيئية لتوجيه أعماله في المجالات البيئية والتي تحدد بثلاثة أهداف عامة وهي: رفع مستوى المعيشة، تحسين نوعية النمو، حماية السمات الإقليمية والعالمية المشتركة، إلى جانب ذلك تؤكد هذه الإستراتيجية على

[1] وهيبة عبيد، **مرجع سابق**، ص 61

[2] وهيبة عبيد، **المرجع نفسه**، ص 63

[3] شادي عز الدين، البعد **الاتصالي لحماية البيئة في الجزائر الاتصال والتنسيق بين الوزارات – وزارتي البيئة والفلاحة نموذجا** –، مذكرة ماجستير في العلوم والاتصال، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 87.

أولويات عامة للقطاعات منها الصحة البيئية والبيئة الحضرية، أين ورد تحت عنوان البيئة الحضرية عمليات ادارة المخلفات وبالخصوص المخلفات الصناعية ومخلفات المستشفيات...إلخ.

ثانيا: البنك الآسيوي للتنمية

يعد البنك الآسيوي للتنمية مؤسسة اقراض للدول النامية في منطقة آسيا، وتتضمن أهدافه فيما يخص التنمية العمل على الحد من الفقر والتركيز على تشجيع الأنشطة التي تساعد الدول النامية على تحقيق النمو الإقتصادي المستدام والتنمية الإجتماعية وتطبيق نظم الحوكمة السليمة، وتقر استراتيجية البنك في الحد من الفقر ذلك أن عنصر الإستدامة البيئية هي من أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي حيث وصل اجمالي القروض التي تمت الموافقة عليها في عام 2002 إلى 5.6 مليار دولار أمريكي أين تم تخصيص ما نسبته 4.5% منها أو ما يساوي 250 مليون دولار أمريكي لمشروعات حماية البيئة، ليصل البنك في خطة 2003 الى ما نسبته 8% من اجمالي ميزانية القروض مخصصة لمشروعات حماية البيئة.

ثالثا: البنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي

أنشأ هذا البنك بهدف تشجيع التكامل والتنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة في منطقة دول أمريكا الوسطى، كما يولي البنك مشروعات البنية التحتية والإستدامة البيئية أولوية وأهمية كبيرة مثل مشروعات البنية التحتية، مشروعات اعادة تأهيل وتحديث للطرق السريعة والطرق الريفية التي تصل بين مراكز الإنتاج والأسواق، كما يعمل البنك على ازالة العقبات التجارية والتنافس في قطاع النقل وتطوير توليد الطاقة، أما فيما يتعلق بالمشروعات التي تحقق الإستدامة البيئية فيسعى البنك إلى المساهمة في البرامج التي تعمل على التقليل من التغيرات المناخية وتشجيع تطبيق أساليب الإنتاج النظيفة الصديقة للبيئة، المساهمة في الحفاظ على الطاقة.

رابعا: بنك التنمية لمجلس أوروبا

يقدم هذا البنك قروضاً للدول الأوروبية لتمويل المشروعات الإنتاجية، كما يقدم قروضاً في حالات الطوارئ ويهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والترابط الإجتماعي في المناطق الأقل حظاً هناك، ففي عام 2002 قام البنك بالموافقة على مشروعات تصل تكلفتها إلى 1.6 مليار يورو.

خامسا: البنك الأوروبي للتعمير والتنمية

أقيم البنك الأوروبي للتعمير والتنمية عام 1991 بهدف مساعدة دول شرق أوروبا ووسطها ودول الإتحاد السوفياتي السابق في مرحلته الإنتقالية التي تشهدها اقتصادياتهم عند تحولهم إلى اقتصاد السوق، ويهدف البنك إلى التشجيع على التحول إلى اقتصاديات السوق المفتوح وإلى تشجيع مبادرات القطاع الخاص وفي هذا الصدد قدم البنك الأوروبي قروضاً ورؤوس أموال وضمانات للمشروعات الكبيرة ل 27 دولة من دول وسط أوروبا ودول وسط آسيا، كما تم اعتماد السياسة البيئية في البنك في عام 2003 وتم وضع التنمية المستدامة على رأس أولويات أنشطتها، حيث تنص السياسة أيضاً على أن البنك سيولي اهتماماً خاصاً لتشجيع الإستخدام الأمثل للطاقة

والموارد والتقليل من المخلفات واعادة التدوير، واستعادة الموارد واستخدام وسائل الإنتاج الأنظف في المشروعات التي يقوم البنك بتمويلها.

سادسا: بنك الإستثمار الأوروبي

يعتبر بنك الإستثمار الأوروبي مؤسسة للتمويل تابعة للإتحاد الأوروبي ويقدم القروض لدول الإتحاد الأوروبي بهدف تمويل مشروعات رأس المال التي تتماشى مع أهداف الإتحاد الأوروبي، أما خارج الإتحاد الأاوروبي فيقوم البنك بتنفيذ البنود المالية لإتفاقات أبرمت بموجب سياسات الإتحاد الأوروبي لدعم التنمية والتعاون، وفي هذا الصدد يوجه البنك أنشطة اقراضه لخمس أولويات عمل تشمل حماية البيئة وتحسين مستوى نوعية الحياة كما يعمد البنك إلى تقديم ما بين ثلث إلى ربع القروض المستقلة للمشروعات التي تحمي البيئة وتعمل على تحسينها داخل اطار دول الإتحاد الأوروبي وتطبق نسبة مماثلة على الدول المرشحة للإنضمام للاتحاد الأوروبي، وتتلخص الأهداف البيئية لبنك الإستثمار الأوروبي في الحفاظ على البيئة وحمايتها والرفع من جودتها، العمل على حماية صحة الإنسان، ضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها، تشجيع تطبيق الإجراءات على المستوى الدولي للتعامل مع المشكلات البيئية الإقليمية والعالمية.

الفرع الثاني: صناديق التنمية الدولية

تضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الإقراض التي تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة أو بسعر منخفض، حيث تقوم عدد من الدول بإنشاء صناديق التنمية وتصبح أعضاء في هذه الصناديق وتقدم لها المنح والتبرعات التي تعد المورد الأساسي لرأس المال وغالباً ما تقوم بنوك التنمية بإدارة هذه الصناديق أو تكون لها علاقة وثيقة بها، ويتم توفير هذا النوع من التمويل للدول التي لا تتمتع بالملاءة أو القدرة على الاقتراض ولذا يعتبر من أهم جوانب ادارة هذا النوع من الصناديق هو اختيار الدولة الأحق بالتمويل واتخاذ القرار بمنحها ما تحتاج اليه، وتضم هذ الصناديق:

أولا: جمعية التنمية الدولية

تعتبر جمعية التنمية الدولية المنفذ الذي يقدم من خلاله البنك الدولي القروض الإمتيازية حيث تمنح القروض طويلة الأجل بسعر فائدة صفري لأفقر الدول النامية، وتمثل المنح والإعتمادات التي تقدمها جمعية التنمية الدولية ربع المساعدات المالية التي يمنحها البنك الدولي حيث مولت الجمعية سنة 2002 ما يقارب 133 مشروع في 62 من ذوي الدخول المنخفضة بواقع 8.1 مليار دولار أمريكي، كما تقوم الجمعية باقراض ما بين 6 الى 7 مليار دولار سنوي لتمويل مختلف أنواع مشروعات التنمية خصوصاً التي تركز على الإحتياجات الأساسية للشعوب من تعليم ابتدائي وخدمات صحية أساسية، ومياه نظيفة وصرف صحي...إلخ.

ثانيا: صندوق البيئة العالمي

تم انشاؤه سنة 1990 ويعتبر أحد أهم المحركات الأساسية المتخصصة لتنفيذ الإتفاقيات الدولية والمتعددة الأطراف للبيئة وتمويل الأعمال التي تتصدى للتهديدات حرجة للبيئة والمتمثلة في التنوع البيولوجي، تقليل المخاطر المرتبطة بتغيرات المناخ، مكافحة تلوث المياه وتدهور التربة..إلخ.

الفرع الثالث: البنوك التجارية الدولية

تعد البنوك التجارية الدولية مؤسسات للإقراض تقدم رؤوس الأموال وفقاً لشروط السوق وتحصل هذه البنوك على رؤوس أموالها عن طريق الإقتراض من سوق رؤوس الأموال العالمية، وترتكز معايير هذه البنوك في تقديم التمويل على الملاءة الجدوى المالية للمشروعات.

الفرع الرابع: الجهات متعددة الأطراف المقدمة للمنح

تتضمن منظمات الأمم المتحدة التي تقدم المنح، ويتم انشاء هذه المنظمات عادة للتعامل مع موضوعات محددة لها تداعيات عالمية مثل الموضوعات البيئية، والصحة، والزراعة...إلخ، وتقوم بمهام عادة مرتبطة بموضوع معين لدعم المشروعات ذات الصلة في الدول النامية أو التي تمر بفترة انتقالية وتتكون الأموال التي تقدم في شكل منح من اسهامات العديد من الحكومات وعادة ما تكون محدودة ولكن على العموم يأخذ الدعم شكل المساعدة الفنية مثل بناء القدرات والتدريب ونشر المعلومات...إلخ.

الفرع الخامس: الجهات الثنائية المقدمة للمنح ومؤسسات الإقراض

تقوم عدد من الدول بتقديم المساعدات لتحقيق التنمية وتطبق عدة طرق لتقديمها للدول النامية وكذا الدول التي تشهد مرحلة انتقالية، وقد قامت معظم الدول بإنشاء وكالات للمعونة الوطنية وعادة ما تكون تحت مظلة وزارة الشؤون الخارجية أو أية وزارة مماثلة وتقدم المساعدة إلى المشاريع البيئية أو المشروعات عامة، ولكن تركز بعض الدول على قطاع المخلفات بشكل خاص بينما قامت دول أخرى بإنشاء مؤسسات خاصة لتقديم المساعدات البيئية من خلال وزارة البيئة التابعة لها، حيث تعد المنح من أكثر انواع المساعدات الثنائية شيوعاً وهناك الكثير من الدول التي تمتلك مؤسسات للتمويل لتقديم القروض وتكون هذه المؤسسات في بعض الدول جزءاً من وكالات المعونة بينما تعد مؤسسة مستقلة في بلدان أخرى، وكذا تختلف الشروط القروض من دولة لأخرى.

الفرع السادس: المنظمات الحكومية الدولية

تحصل المنظمات الأهلية الدولية على أموال من رسوم العضوية واسهامات الأشخاص والعطايا والوصايا والتبرعات من الشركات والحكومة ووكالات المعونة، وتعتمد الجمعيات الأهلية بدرجة كبيرة على موارد التمويل سالفة الذكر، حيث تلعب دوراً هاماً في تقديم الدعم للمنظمات الأهلية الوطنية وخصوصاً فيما يخص المشروعات التي تركز على الوعي والتعليم.

الفرع السابع: التمويل المبتكر

في السنوات الأخيرة الماضية استحدثت مناهج جديدة لتمويل المشروعات البيئية والتي يطلق عليها عادة اسم التمويل المبتكر، وقد تم تصميم استراتيجيات التمويل المبتكر لسد فجوات التمويل التي تعجز أنواع التمويل التقليدية عن توفيرها أو الوفاء بها ويجمع التمويل المبتكر بين المنح من القطاع العام أو الموارد الدولية لتمويل التنمية وبين استثمار القطاع الخاص لتقليل نفقات المشروعات مما يجعل الشركات والمستخدمين قادرين على تحمل تكاليف المشروعات البيئية وكذا جعل خدمة الدين أكثر يسراً.

الفرع الثامن: التمويل الدولي للمشاريع البيئية في الجزائر

إن ارتفاع تكاليف تمويل مشاريع حماية البيئة استدعى ضرورة البحث عن مصادر للتمويل البيئي الخارجي، وهذا بالفعل ما حدث، حيث انعقد مؤتمر دولي حول انطلاق تنفيذ المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة **PNAE-DD**، بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة يومي 17 و 18 جوان 2002 شارك فيه العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها[1]:

- ✓ صندوق البيئة العالمي **FEM**،
- ✓ الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية **FADES**،
- ✓ الصندوق السعودي للتنمية **FSD**،
- ✓ صندوق النقد العربي **FMA**،
- ✓ الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية **FIDA**،
- ✓ البنك الدولي،
- ✓ البنك الأوروبي للإستثمار **BEI**،
- ✓ البنك الافريقي للتنمية **BAD**،
- ✓ البنك الإسلامي للتنمية **BID**.

ولقد خصص البنك الأوروبي للإستثمار **BEI** 34% من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة، اضافة إلى مجموع القروض التي منحها البنك الأوروبي للجزائر سنة 1997 والتي قدرت ب: 733 مليون أورو، مقابل 869 مليون أورو لتونس و 977 مليون أورو للمغرب، أما فيما يتعلق بالصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية **FADES**، فقد أكد ممثله أن هيئته تعير اهتماماً متزايداً لكل المشاريع الرامية لحماية البيئة من خلال دعم كل الأنشطة ذات الإنعكاس الإيجابي على البيئة ومنح 5.1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة انجازات، وكذلك الأمر بالنسبة لايطاليا فقد قدمت مساعدة تقدر ب 7 ملايين

[1] بن قرينة محمد حمزة، **فروحات حدة، مرجع سابق**، ص 25.

أورو للجزائر لتمويل أربع مشاريع بيئية، كما اقترحت بلدان مانحة معروفة ببيئتها الصحية منها النمسا وسويسرا والسويد جعل الجزائر تستفيد من سلسلة من الحلول التكنولوجيا العالية في مجال التلوث، أما البنك الاسلامي للتنمية **BID** فقد منح الجزائر قرضاً بمبلغ 32.07 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الري بواحات واد ريغ بتقرت، وجاء في بيان للبنك بأن هذا القرض سيسمح بتمويل أشغال حفر الآبار العميقة وشبكة الري والصرف وشراء المعدات اللازمة لإنجاز هذا المشروع وتركيبها، وتجدر الإشارة إلى إن حجم التمويلات التي منحها البنك الإسلامي للتنمية في الجزائر منذ انشائه عام 1975 قدر ب 2.2 مليار دولار منها 1.7 مليار دولار خصص لتمويل عمليات تجارية فيما وجه الباقي لمشروعات تنمية.

بينما قام البنك الدولي بتمويل المشاريع التالية:

- ✓ **مراقبة التلوث الصناعي:** نظراً لمشاكل الصحة العامة التي لوحظت في ولاية عنابة، قررت السلطات الجزائرية بدءاً من سنة 1995 وبدعم من البنك الدولي تركيز جهودها من أجل تخفيض التلوث في هذه المنطقة، وذلك من خلال انشاء مشروع مراقبة التلوث الصناعي، واستفادت الجزائر بذلك من قرض بمبلغ 78 مليون دولار، وقد تم ذلك بموجب الإتفاق الذي تم المصادقة عليه في مجلس الحكومة بتاريخ 11 سبتمبر 1996 ووضع حيز التنفيذ في جوان 1997 و يشتمل هذا المشروع على عنصرين أساسيين العنصر الأول خاص بالدعم المؤسساتي والقانوني، أما العنصر الثاني فيتعلق بالإستثمار الهادف إلى توفير التجهيزات الخاصة بمكافحة التلوث داخل مجمع انتاج الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية، ومجمع الصناعات الحديدية بعنابة، وقد تم الإنتهاء من هذا المشروع في جانفي 2005 وسجل العديد من النتائج[1]:

✓ بالنسبة للإطار المؤسساتي والقانوني في مجال تسيير البيئة فقد تم تحسينه بفضل تطبيق مشروع مترابط خاص بالتكوين والتوعية، واكتساب واستعمال وسائل لقياس التلوث عن طريق معدات مخبرية خاصة بالبيئة، وشبكة قياس نوعية الهواء في كل من الجزائر العاصمة، عنابة، بالإضافة إلى سلسلة من الأعمال التحليلية التي ساهمت في اعداد النصوص القانونية التي تم تبنيها،

✓ أما بالنسبة لعنصر الإستثمار فالنتائج المباشرة التي تم تسجيلها بعد النشاطات التي جرت داخل مؤسسة اسميدال، فقد أدت الى تخفيض ملموس لإنبعاث أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين والجزيئات المختلفة في الجو، محسنة بذلك نوعية الهواء في ولاية عنابة، وبالتالي تحسين الصحة العامة، وبعد الإنتهاء من المشروع قامت وحدة مراقبة العمليات التابعة للبنك الدولي بتقييم مستقل للمشروع حيث توصلت إلى أن هذا الأخير قد حقق الأهداف التي حددت له بصفة مرضية.

[1] بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، **مرجع سابق**، ص 26.

بالإضافة إلى ما سبق فقد قام البنك الدولي بتمويل الدراسات والبرامج التالية:

- ✓ دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية 600000 دولار،
- ✓ دراسة المخططات والتي كلفت ما يقارب المليون دولار وتتعلق بمخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياه،
- ✓ الجدوى من اعادة تموين الطبقة المائية بمستغانم،
- ✓ الجدوى من المعالجة الواسعة عن طريق انشاء أحواض لتطهير المياه القذرة بالهضاب العليا،
- ✓ توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه وانجاز محطات تطهير المياه القذرة بمغنية وتلمسان وسطيف، وذلك من خلال القرض رقم **AL2821** بقيمة 250 مليون دولار،
- ✓ اصلاح شبكات التزويد بمياه الشرب في عشر مدن و 22 محطة لتطهير المياه القذرة عن طريق القرض رقم **AL3743** بمبلغ 110 مليون دولار،
- ✓ التدعيم المؤسساتي لتهيئة احواض السدود والذي كلف مبلغ قدر بحوالي 19 مليون دولار،
- ✓ التشغيل الريفي في المناطق الواقعة بالغرب الجزائري من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار في 1997.

في حين قام صندوق البيئة العالمي بتمويل مايلي[1]:

- ✓ المنطقة الغربية للمتوسط عن طريق هبة قدرها 7 ملايين دولار من بين تكلفة اجمالية بالنسبة للمنطقة قدرها 20 مليون دولار،
- ✓ الحظيرة الوطنية للقالة عن طريق هبة قدرها 7 ملايين دولار.

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد قام بتمويل:

- ✓ تدعيم الإجراءات المؤسساتية والمخابر وتكوين ووضع نظام لجمع المعلومات ونشرها عن طريق هبة قدرها 900000 دولار تكملة للكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة ب 1.8 مليون دولار،
- ✓ متابعة المعاهدة العالمية حول التغيرات المناخية عن طريق هبة قدرها 300000 دولار.

المطلب الثالث: انعكاسات التمويل البيئي على أبعاد التنمية المستدامة

الفرع الأول: انعكاسات التمويل البيئي على البعد الإقتصادي

أولا: على مستوى اسعار المنتجات

يمكن لإجراءات حماية البيئة أن تؤثر على درجة استقرار مستوى الأسعار، فالسلع الملوثة للبيئة يمكن أن ترفع أسعارها نتيجة تكاليف الإنفاق على المشاريع البيئية عند انتاج هذه السلع، حيث أن تعليمات وقيود حماية البيئة وكذا الرسوم والضرائب البيئية وبقية أدوات السياسة البيئية اضافة إلى اجراءات حماية البيئة الطوعية سوف ينتج

[1] بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، **مرجع سابق**، ص 27.

عنها تكاليف اضافية، ولاشك أن هذه الأخيرة ستنقل إلى أسعار المنتجات آجلاً أم عاجلاً، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك دائماً اتجاه لتطوير طرق وأساليب انتاجية تكون متلائمة مع البيئة ومجدية اقتصادياً وذلك بدعم الأبحاث وتشجيع تطوير التكنولوجيات النظيفة والأقل تلويثاً للبيئة، مع تقديم اعانات للمؤسسات للإستثمار في معدات مكافحة التلوث، بحيث تؤدي إلى اتجاه التكاليف وبالتالي الأسعار نحو الإنخفاض، كما أنها تؤثر على أسعار بعض الأنشطة والمنتجات الصناعية التي تكون ضارة وملوثة للبيئة بشكل كبير، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في قدرتها التنافسية وإلى الحد من الإنتاج وربما توقفه، وعليه فإن هذا التأثير في اجراءات حماية البيئة قد تظهر على شكل نقص عرض بعض المنتجات، وبالتالي تتجه أسعارها نحو الإرتفاع.

ومن جهة أخرى يرى البعض أن التجديد والتطوير المستمر في تكنولوجيا حماية البيئة يمكن أن يكون له أثر ايجابي على الأسعار، وأن ارتفاع التكاليف والأسعار هي نتائج مؤقتة أو قصيرة الأجل لإجراءات حماية البيئة، فتعليمات وشروط السياسة البيئية المشددة والمستمرة سوف تجعل المنشآت المنتجة للسلع الإستثمارية والإستهلاكية تتكيف تدريجياً مع متطلبات وتعليمات وقيود تلك السياسة، وتحاول تعديل أساليبها الإنتاجية ، وتقديم منتجات ملائمة للبيئة تأخذ بمقتضيات السياسة البيئية عند انتاج وعرض منتجاتها، وبهدف محاولة خفض التكاليف الإنتاجية و هنا تستطيع الحكومة أان تلعب دوراً مهماً من خلال الأبحاث وتقديم المساعدات والعمل على تطوير التكنولوجيا النظيفة الأقل تلويثاً للبيئة، ومن دون شك سينعكس كل ما سبق ذكره ومع مرور الزمن إلى انخفاض تكاليف حماية البيئة وبالتالي إلى استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا يعتبر بحد ذاته حماية وقائية من خلال عمليات الإنتاج[1].

ثانيا: على مستوى المقدرة التنافسية هنا نميز بين اتجاهين متعاكسين بحيث[2]:

- **تضعف المقدرة التنافسية الدولية:** تتأثر المقدرة التنافسية للصناعة الوطنية بالسياسات البيئية، حيث أن تصدير المنتجات المحلية للعالم الخارجي يمكن أن يتضرر بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار لأسباب تتعلق باجراءات تمويل حماية البيئة، وهو ما يؤدي إلى تراجع امكانيات اختراق الأسواق العالمية، وبالتالي تضعف المقدرة التنافسية الدولية مع ارتفاع التكاليف وبالتالي الأسعار الناجمة عن زيادة نفقات المشاريع البيئية،
- **التفوق التكنولوجي والمقدرة التنافسية:** تعد الضريبة البيئية أكثر كفاءة في المعالجة الوقائية للمشاكل البيئية وأشد تحفيزاً نحو تطوير ابتكارات وتقنيات حماية البيئة، حيث تدفع بالمؤسسات الملوثة للبيئة إلى تقليل التلوث إلى أدنى حد ممكن من خلال استثمارها في معدات مكافحة التلوث، ما قد يؤدي إلى ارتفاع

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 53-55.

[2] الصادق بوشنافة، **الأبعاد الاقتصادية والبيئية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة واثرها على التنمية المستدامة في الدول النامية**، مجلة الاقتصاد، العدد 02، الجزائر، 2007، ص 07.

المقدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير الإنتاج وتسويق السلع الإستثمارية البيئية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات لاختراق ودخول أسواق واسعة لتصريف منتجاتها، وعليه فإن الضريبية البيئية تعد مصدراً تمويلياً بامتياز للمشاريع البيئية يشكل حافزاً للإستثمار في تكنولوجيات تخفيض التلوث،

- **تزايد ظاهرة الإغراق البيئي**: ويقصد بالإغراق سياسة الممارسة التي يتبعها البلد بتعمد تحديد معاييره عند مستوى منخفض ومصطنع، أو عدم تنفيذه هذه المعايير من أجل تحقيق ميزة تجارية تنافسية أو جذب استثمارات وهو ما يعني أن الدول التي لا تحترم البعد البيئي للإنتاج تحقق ميزة تنافسية بسبب انخفاض تكلفة المشاريع البيئية بها، وهو ما يسمح لها بالقدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، أي ممارسة الإغراق البيئي وهو ما يستدعي الدول الأخرى بفرض رسوم حمائية على الواردات القادمة من هذه الدول.

ثالثا: على مستوى النمو الاقتصادي

يتأثر النمو الإقتصادي أيضاً بالسياسات البيئية، فهناك أثر سلبي يتمثل في توقف أو عرقلة النمو في المدى القصير من خلال الإنفاق على الإستثمارات غير الإنتاجية في مجال حماية البيئة كما أنها يمكن أن تؤدي إلى ايقاف أو اعاقة الإستثمارات المخططة في بعض المشروعات وهو ما يؤثر على معدل النمو الإقتصادي وهناك أثر ايجابي يتمثل في تطوير تكنولوجيا حماية البيئة التي تحمل في طياتها نمواً اقتصادياً، فضلاً عن تأثير الإنفاق على النمو في المدى الطويل[1].

الفرع الثاني: انعكاسات التمويل البيئي على البعد الإجتماعي

إن تمويل المشاريع البيئية يمكن أن يؤثر على الجانب الإجتماعي من خلال[2]:

- ✓ ضمان بيئة صحية لأفراد المجتمع من خلال التخفيف من نسبة التلوث،
- ✓ زيادة الوعي الإجتماعي من خلال تشجيع المجتمع على تعديل وتحسين سلوكه نحو استعمال الموارد المتاحة استعمالاً فعالاً،
- ✓ التأثير على العمالة والتشغيل فزيادة استثمارات حماية البيئة وتجهيز المصانع بمعدات نظيفة سيؤدي لا محالة إلى زيادة فرص العمل، غير أنه يمكن أيضا تسجيل ما نورده أدناه:

أولا: التأثير على العمالة والتشغيل

حيث أن الطلب على المعدات والتجهيزات البيئية قد يوفر فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم خدمات هذه السلع والمعدات نتيجة زيادة الإستثمارات في تلك الصناعات مما يوفر أماكن وفرص عمل جديدة، إلا أن السياسة البيئية يمكن أن تؤثر على العمالة والتشغيل في اتجاه معاكس ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بإجراءات تمويل المشاريع البيئية تتضمن أن لا تنفذ بعض الإستثمارات في مجالات محددة مثل بناء منشآت الفحم

[1] أحمد ابو الزيد الرسول، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] طاهري الصديق، **الآليات الجبائية لحماية البيئة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 102.

أو محطات للطاقة النووية، وقد تكون بعض المنشآت ذات تكلفة عالية ولا تستطيع تنفيذ الشروط ومتطلبات حماية البيئة، ويمكن لهذه التكاليف الإضافية أن تؤدي إلى توقف بعض المنشآت عن العمل مما يترتب على ذلك حدوث آثار سلبية على التشغيل والعمالة مما يؤدي إلى خسارة العديد من فرص العمل.

ثانيا: التأثير على المستهلكين

إن المؤسسات الملوثة قد تقوم بعملية تحميل عبء تكاليف المشاريع البيئية بالتساوي بينها وبين المستهلكين، أو بنقلها بصورة جزئية أو كاملة إلى مستهلكي السلعة أو الخدمة الخاضعة لضريبة التلوث بحيث[1]:

- ✓ في حالة ما اذا كان الطلب على السلعة وعرضها مرناً، أو تكون مرونة الطلب تساوي مرونة العرض فإن عبء المنتجات البيئية يتوزع بين المؤسسة والمستهلكين بالتساوي تقريباً،
- ✓ في حالة ما اذا كان الطلب على السلعة مرناً، أي اذا كان التغيير النسبي في سعر منتجاتها المباشرة عند فرض العبء سيؤدي إلى تغيير نسبي أقل في الكمية المطلوبة منها وعرضها غير مرن، هنا تتحمل المؤسسة في هذه الحالة الجزء الأكبر من عبء المنتجات البيئية ويتحمل المستهلكون الجزء الأقل،
- ✓ في حالة ما اذا كان الطلب على السلعة غير مرن وعرضها غير مرن، هنا يتحمل المستهلكون الجزء الأكبر من عبء المنتجات البيئية وتتحمل المؤسسة الجزء الأقل، وفي هذه الحالة فإن الإيراد الكلي الخاص بالمؤسسة لا يتأثر ويتحمل المستهلكون المبلغ الأكبر لأعباء المنتجات البيئية، وبالتالي فعلى الرغم من أهمية مبدأ الملوث الدافع من الناحية المالية والإقتصادية كمصدر تمويلي للمشاريع البيئية إلا أنه يعتريه نوع من عدم الوضوح في تحديد المخاطب الحقيقي به، فإذا كان الملوث هو الدافع من خلال النص القانوني فانه ليس إلا الدافع الاول لأنه يدرج تكلفة استثماراته البيئية ضمن السلعة أو الخدمة النهائية المقدمة، وبذلك يصبح الدافع الرئيسي هو المستهلك واستعادة الملوث لما دفعه من جراء التلويث لا يحفزه على بذل عناية فائقة في البحث أكثر عن أفضل الأساليب والطرق لتخفيض التلوث، لذلك فإن الإستثمار في المنتجات البيئية من دون وجود تناسب مع درجة التلوث التي تحدثها المؤسسة ومع تحميل عبئها للمستهلك يجعل من الأثر التحفيزي منعدم ويقل أيضاً تأثيرها الإيجابي على معدلات التلوث البيئي.

[1] عبد الباقي محمد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 103.

الفرع الثالث: انعكاسات التمويل البيئي على البعد البيئي

يعتبر الإستثمار في المشاريع البيئية أداة هامة للتخصيص الكفء للموارد البيئية وتشجيع الإستخدام العقلاني لها، وذلك من خلال[1]:

أولا: الكفاءة في تخصيص الموارد التي تستخدم كمدخلات في العملية الانتاجية

إن تمويل المشاريع البيئية للمؤسسات يؤدي إلى استبدال مدخلات العملية الإنتاجية مصدر تلوث عند استخدامها إلى مدخلات أخرى أقل تلويثاً للبيئة، مما قد يقود المؤسسة على المدى الطويل لتغيير مكونات مدخلاتها والإستثمار في تطوير وتنمية المدخلات البيئية المفضلة والتقنيات التكنولوجية الأكثر كفاءة، إلا أن هذا الإجراء المتبع من قبل المؤسسة قد يؤدي بها إلى تحمل تكاليف اضافية والتي تزيد بدورها من تكلفة الإنتاج مما قد يؤثر على الوضع التنافسي للمؤسسة في السوق ، كما أن ارتفاع تكلفة الإنتاج خاصة بالنسبة للصناعات كثيفة التلوث قد يترتب عنه انخفاض العرض من هذه الصناعات وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتها، وفي حالة عدم مقدرة المؤسسة على الإستثمار في معدات مكافحة التلوث نظراً لارتفاع تكلفتها قد يؤدي بها في النهاية إلى التوقف عن الإنتاج والخروج من السوق.

ثانيا: تخفيض استهلاك المنتجات المضرة بالبيئة

إن تمويل المنتجات البيئية يؤدي بشكل أكبر لتصحيح الآثار الخارجية أكثر من استعمالها للحد من التلوث، وذلك لأنه يشجع المستهلكين على التحول إلى المنتجات البديلة الأقل ضرراً للبيئة والتي قد تعفى من الرسم على القيمة المضافة، وبالتالي ينخفض استهلاك منتجات المؤسسة مما يؤثر سلباً عليها كفقدانها لجزء كبير من حصتها السوقية وانخفاض عدد عملائها نتيجة توجههم لمنتجات مؤسسة أخرى تأخذ في الحسبان الإعتبارات البيئية في صميم سياساتها، إلا أن هذا التأثير يمكن أن يجعل لدى المؤسسات مرونة كافية لاختيار أسلوب أكثر فاعلية في تخفيض عناصر تلويث البيئة من خلال اجراء تغييرات في الآلات المستخدمة وفي أنماط وأساليب الإنتاج، أو من خلال ايجاد نظام يعمل على التخلص من المخلفات عن طريق اعادة التدوير...الخ، وهنا يجب النظر إلى مدى توفر البدائل البيئية من الناحية الفنية والإقتصادية والسعر البديل ونسبة سعر المدخل إلى جملة تكلفة المنتج.

ثالثا: تخفيض حجم النفايات والانبعاثات الغازية الملوثة

إن الإستثمار في المشاريع البيئية من خلال العمل على التخلص من النفايات يحفز المؤسسة على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج، وطالما أن هدف المؤسسة هو تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح فإن هذا لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل فيه التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات، وهنا المؤسسة سوف تعمل على المقارنة ما بين مقدار الضريبة المفروضة عن كل وحدة من النفايات مع التكلفة

[1] بن الشيخ مريم، **أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص108-111.

التي ستتحملها في سبيل تخفيض حجم تلك النفايات سواءاً من خلال تغيير الأسلوب المستخدم في الإنتاج، أو عن طريق تغيير نوع المدخلات الإنتاجية أو تخفيض حجم الإنتاج من الأنشطة الملوثة، وبالطبع سوف تتوقف المؤسسة عن تخفيض حجم النفايات عندما تتساوى التكلفة الحدية للتخفيض مع معدل الضريبة، وهكذا فإن فرض ضريبة النفايات سوف يشجع المؤسسة على البحث عن طرق أقل تكلفة للسيطرة على حجم النفايات وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة ومعالجتها بالطرق الملائمة، وهذا بغية تخفيض العبء الضريبي.

كما أن تمويل المشاريع البيئية التي تعداً مصدراً هاماً للاحتباس الحراري والمتمثلة في الإنبعاثات الغازية كغاز ثان أكسيد الكربون، أكسيد الكبريت ...الخ، يساهم في تحفيز المؤسسات على تخفيض نسبة انبعاثاتها من هاته الغازات ويحتم عليها ايجاد حلول سريعة وفعالة لتخفيض ذلك العبء، ومن هنا يمكننا الإستنتاج أن تشجيع ودعم الدولة للمؤسسات يقدم حافزاً قوياً على الإبتكار والتجديد والحصول على تكنولوجيا أقل تلويثاً ويمكن أيضاً للمؤسسات الكبرى القيام بالإستثمارات في البحوث والدراسات سعياً في ابتكار وسائل تكنولوجيا تسمح بتخفيض معدلات الإنبعاثات إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبياً.

رابعا: الكفاءة في ترشيد استهلاك الطاقة

إن زيادة استهلاك الوقود الأحفوري كالغاز الطبيعي، البترول، والفحم أثناء العملية الإنتاجية ولد ضغوط على البيئة العالمية نتيجة التلوث ثم الإحتباس الحراري وصولاً إلى التغيرات المناخية، ومن هنا أصبح من الضروري البحث عن مصادر بديلة وأساليب تعتمد على الطاقات المتجددة وتحقق في ذات الوقت أهداف كفاءة استخدام الطاقة وذلك بالإستثمار فيها.

خلاصة الفصل الثالث:

بناءاً على ما تم تناوله في الفصل الثالث، يمكن القول أن الإستثمارات بشكل عام والإستثمارات الخضراء أو المستدامة بشكل خاص تتطلب توفير آليات تمويلية تعزز انشاءها وتضمن سريان نشاطها بالشكل والمرونة المناسبين، وتختلف موارد التمويل الأخضر أو البيئي من حيث المصدر فمنها ما هو محلي كالميزانية العامة للدولة، صناديق حماية البيئة والبنوك ومؤسسات الإقراض المحلية، ومنها ما هو خارجي والذي يأخذ عدة أشكال كالمساعدات والهبات المقدمة من بنوك التنمية والصناديق الدولية للبيئة، وعليه فإن تعبئة الموارد المالية أو بعبارة أخرى تطوير التمويل الأخضر ليس ضرورة فحسب، بل هو فرصة لزيادة المقدرة التنافسية الشاملة للإقتصاد وتنويعه.

الفصل الرابع

جهود الجزائر للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال دعم المشاريع البيئية

تمهيد:

يعتبر هدف تحقيق التنمية المستدامة حلماً تطمح إليه جميع الدول سواءاً الغنية أو الفقيرة على حد السواء، وهذا نظراً لأهميتها خاصة في ظل التطورات الخطيرة التي يشهدها العالم بأسره، فمشكلة النمو الإقتصادي، تزايد معدلات الفقر، زيادة معدلات الأمراض الخطيرة، ومشكلات البيئة من تلوث وتصحر...إلخ، ينظر إليها على أنها مشكلات عالمية تتطلب التنسيق بين جميع دول العالم لمواجهتها، هذا الأمر استوجب التدخل السريع من قبل المؤسسات والهيئات لتمويل مختلف المشاريع التنموية ذات الصبغة البيئية التي من شأنها استدراك كافة المشاكل ومواجهتها وكذا التصدي للمشاكل البيئية السالفة الذكر، وهذا ما تسعى إليه الجزائر بصفة خاصة ونحاول التطرق إليه في هذا الفصل الذي تمت عنونته جهود الجزائر للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال دعم المشاريع البيئية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تتمحور بشكل منهجي وتدريجي من التطرق الى خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالخيارات الاقتصادية المنتهجة، ثم واقع تبني المشاريع البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، وصولا الى الاشارة الى التوجهات الجديدة في الجزائر نحو ارساء التنمية المستدامة.

المبحث الأول: خصائص الإقتصاد الجزائري المرتبطة بالخيارات الإقتصادية المنتهجة،

المبحث الثاني: واقع تبني المشاريع البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر،

المبحث الثالث: التوجهات الجديدة في الجزائر نحو ارساء التنمية المستدامة.

المبحث الأول: خصائص الإقتصاد الجزائري المرتبطة بالخيارات الإقتصادية المنتهجة

يتناول هذا المبحث مجموعة من الخصائص التي تميز الإقتصاد الجزائري والتي جعلته رهين لمجموعة من الأزمات على مدى عقود من الزمن كانت سبباً لإنتهاج الدولة لمجموعة من الخيارات الإقتصادية والإصلاحات عبر أهم المحطات التي اجمعت كلها على ضرورة خروج الإقتصاد الوطني من بوتقة الإقتصاد الريعي والعمل على تحريك وتطوير جميع القطاعات الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة بما يتماشى وامكانيات وموارد الإقتصاد الوطني المالية والمادية والبشرية.

المطلب الأول: خصائص الإقتصاد الجزائري

- **اقتصاد مديونية:** يعد الإقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية، حيث ترتكز معظم السياسات الإقتصادية فيه على تسيير أزمة المديونية وإدارتها، التي ما تزال تشكل قيداً وتؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة،
- **اقتصاد ريعي:** إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب استراتيجية التصنيع الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري رهين الإيرادات المتحققة في الأسواق الدولية، ومن مميزات الإقتصاد الجزائري، صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام)، أما ما يعادل 80% فيسيطر عليها القطاع الخاص، وقد ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الإستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الإقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط إلا أن النتائج كانت جد ضعيفة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، كما أن ***الإقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام والسبب في ذلك هو الإعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الإقتصادي***، لذا يمكننا التأكيد بأن تمحور الإقتصاد الجزائري حول قطبية الريع البترولي يمثل فخاً مزدوجاً كمايلي[1]:
  - ✓ **على المستوى الداخلي:** يعمل على اضعاف أهمية الجهد المنتج ويضعف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الإستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن ايرادات صادرات المحروقات، ويسبب أيضاً توجه الإقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة،
  - ✓ **على المستوى الخارجي:** إن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول المحروقات تجعل البلد تابعاً لتقلبات المتغيرات الخارجية، خاصة في ظروف الأزمة المالية والإقتصادية كالتي يعرفها العالم حالياً وكتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي بالإضافة لتبعية الواردات الأساسية من مواد غذائية، أدوية، تكنولوجية، تجهيزات انتاجية...إلخ.

[1] ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008، ص 22.

- **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:** إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الإقتصادي وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، و تعطل المنظومة القانونية والتشريعية الإقتصادية، فقد ازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، وعليه فإن هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية كما زعزع عنصر الثقة فيها،
- **الإقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:** يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، إذ يعتمد أساسا على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عائدات الصادرات الجزائرية، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة و للتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، إذ يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، واليابان،
- **الإقتصاد الجزائري من حيث الواردات:** تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للآلة الإنتاجية، وهذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات كما تمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، ذلك أننا نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الإتحاد الأوروبي، ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64,5% وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقيمة في معظمها بالعملة الأوروبية.
- **مشكل الدعم:** أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة إلى ذلك يشجع الدعم على الإستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفة من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم واستبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلاً[1]،
- **مشكل التمويل:** يتمثل هذا المشكل أساساً في قصور الإدخار عن معدلات الإستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، ونشر الوعي الإدخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الإستثماري المناسب مما يؤدي إلى الإعتماد على أسلوب التمويل التضخمي وتمويل الإستثمار طويل الأجل بالإئتمان قصير الأجل[2].

[1] بللعما اسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، جامعة أحمد دراية أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 340.

[2] بللعما اسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **المرجع نفسه**، ص 340.

المطلب الثاني: الإصلاحات المنتهجة في الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

مر الإقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الإستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الإقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، حيث قامت الدولة على ايرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالإرتفاع باستثناء سنة 1989/1986 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، وقد اجتهدت السلطات الجزائرية لتحقيق تلك الأهداف الأساسية حيث اتبعت عدة سياسات منها الإعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الإقتصادي، جعل وسائل الإنتاج ملكية عامة، الإهتمام بالسوق الوطنية أولاً، الإنضمام إلى السوق العالمية، وعليه نعتبر أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الإقتصادية[1]:

- مرحلة القرار الغير مستقل ابتداءاً من سنة 1993 بالنظر للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني اعادة الجدولة وتبني الإصلاحات الإقتصادية والتي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي،
- مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 الى 1993 والتي تميزت بارتفاع ايرادات المحروقات وخاصة البترول خلال 1973-1979-1981.

يتبين لنا من خلال ما تقدم أن مرحلة القرار المستقل تميزت بقيام الدولة الجزائرية باصلاحات اقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات خارجية وتتصف هذه المرحلة بمايلي[2]:

الفرع الأول: مرحلة الإنتظار 1962-1966

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإرادة تلك المشروعات الإقتصادية الموجودة انذاك مراسيم 1963 التسيير الذاتي، تولد عن تلك وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، تعتبر هذه العملية الأولى أول مسيرة تصحيحية للإقتصاد بعد الإستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الإقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتاميم الأراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم سنة 1966، وبدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 08، ص 03.

[2] كربالي بغداد، **المرجع نفسه**، ص 04.

الفرع الثاني: التصحيح الهيكلي الأول 1967-1979

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها المخطط الثلاثي 1967-1967 الذي ارتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 2.18 من اجمالي الإستثمارات لسنة 1967 مقابل 13 سنة 1963 ولقطاع الزراعة 5.12 سنة 1967 مقابل 5.17 سنة 1963، ويظهر المخطط الرباعي 1970-1973 قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوطنية بتصور المشاريع الإستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، ذلك أن الهدف المرجو من ذلك المخطط هو انشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد[1].

في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الإقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، المروقات ومواد البناء، الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، وكذا الإهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع ايرادات المحروقات، إن اعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف انتاج سلع انتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق لإستقلال اقتصادي على المدى الطويل، وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للإستثمارات والتنظيم التساهمي، وكانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الإقتصاد الوطني على أساس انشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، من أجل إيجاد توازن في حجم الإستثمارات.

الفرع الثالث: التصحيح الهيكلي الثاني 1979-1987

تميزت هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة اجراءات تتمثل في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق باصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية اعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشاً بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية قامت السلطات الجزائرية باعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 1980/10/04 وطبقت في بداية 1981 حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم الى 300 مؤسسة جديدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى اعادة الهيكلة المالية ابتداءاً من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي، حيث كانت ترمي تلك الإجراءات في عمومها إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم والإنفتاح التدريجي للسوق الوطنية، واعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية، حيث رأت الدولة أن تقوم باعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وضبط قوانين الإستثمار في القطاع الخاص 82-11.

[1] كربالي بغداد، **مرجع سابق**، ص 04.

الفرع الرابع: التصحيح الهيكلي الثالث 1988-1992

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها العمل على استقلالية المؤسسات العمومية حسب القانون 01/88 حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات، واختيار الإستثمارات والتقييم دون العودة للجهات المركزية، وتهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الإقتصادية بواسطة لجان ادارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق المساهمة، إن قانون المالية 03/88 الصادر يوم 1988/01/12 يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري، ومنبع لتراكم رأس المال، ومولد للسلع والخدمات.

أولا: اعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية

بدأت عملية اعادة الهيكلة في الثمانينات بسبب الإختلافات المتعددة في الإستغلال وطبيعة التنظيم الذي عرفته المؤسسات العمومية والتي أدت إلى دعم فعالية وكفاءة القطاع العمومي فاتجهت الدولة إلى اعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج حيث نميز بين نوعين من اعادة الهيكلة[1]:

- **اعادة الهيكلة العضوية:** ويقصد بها تقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها وتحسين مردوديتها المالية والإقتصادية، وفي هذا الصدد كلفت لجنة وطنية لإعادة الهيكلة بتنفيذ أربعة خيارات عملية لإعادة تقسيم المؤسسات وهي:
  - ✓ الفصل بين المهام مما أدى إلى تقسيم جميع المؤسسات الإقتصادية،
  - ✓ الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع اللامركزية المهام على مستوى وحدتها،
  - ✓ التفكيك حسب الإختصاص للمؤسسات مرتبطة بايرادات اقتصادية متخصصة،
  - ✓ انشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة.

وتهدف اعادة الهيكلة العضوية إلى تحقيق استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي والعمل على أبعاد ورفع العراقيل والقيود التي تعمل على عرقلة السير الحسن واستغلال كل الإمكانيات والطاقات واندماجها في ديناميكية التطور والعمل على تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة وكذا الفصل بين الوظائف: الإنتاج والتوزيع والتسويق.

ثانيا: اعادة الهيكلة المالية: وحسب اللجنة المكلفة باعادة الهيكلة المالية في المؤسسات كانت أسباب اختلالها الإقتصادي ذلك أن القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسات العمومية يظهر أن القطاع الإنتاجي عانى عجزاً مالياً كبيراً، وهذا ما جعل اعادة الهيكلة العضوية غير كافية لإعادة بعث هذه المؤسسات مما تطلب القيام باعادة هيكلة مالية تهدف إلى:

[1] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 133-115.

- ✓ القيام باصلاحات تنظيمية واصلاحات التسيير للتحكم في الأعباء،
- ✓ اجراء تخفيضات على مستوى انتاجية العمل من خلال اعطاء الأولوية للمناصب المرتبطة بالإنتاج المباشر،
- ✓ القيام بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات وتغيير اشكال تمويل الإستثمارات.

➢ **استقلالية المؤسسات العمومية**

صدر القانون الخاص بمبدأ الإستقلالية في 1988/04/12 تحت رقم 01-88، ونعني به تحرير المؤسسات العمومية من مهامها الخدمية حيث عملت السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسسة العمومية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحسين فعالية ومردودية المؤسسة للموارد البشرية،
- ✓ التسيير الأحسن والرشيد للموارد البشرية،
- ✓ اعطاء الشخصية والهوية للمؤسسات العمومية،
- ✓ رفع تدخل الدولة المباشر في عملية تسيير هذه المؤسسات.

ومع اعتماد استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية كأسلوب جديد للتسيير وفق السياسة الإقتصادية الجديدة، أصبحت قواعد التعامل بين الأعوان الإقتصاديين العموميين تقوم على أساس المساهمة والشراكة ومع تخلي الدولة على وضعية التسير تقرر انشاء هياكل أسندت إليها مهام الوساطة بين الدولة والمؤسسة تتمثل في صناديق المساهمة التي تعمل على تسيير رأس مال المؤسسات العمومية، وتمثل عون ائتمان بالنسبة للدولة وذلك في محاولة لخلق التوازن في تسيير هذه المؤسسات العمومية وبلوغ الأهداف المسطرة لها فيما سبق[1].

ثالثا: الخوصصة

وتعرف الخوصصة على أنها نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموعة أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو رأس المال الإجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين[2].

➢ **الأسباب الدافعة للخوصصة في الجزائر: ونذكر منها[3]:**

- ✓ **الأسباب الداخلية:** جاءت فكرة الخوصصة في الجزائر بعد الفشل في قطاعها العام، وعجزه عن الوصول إلى المردودية وتحقيق التنمية المرجوة واعتماده الكلي على خزينة الدولة في تمويله، وقد سعت الجزائر للخروج من هذه الدائرة المغلقة بتطبيقها لسياسات مختلفة كسياسة اعادة الهيكلة العضوية الآلية وسياسة الإستقلالية في بداية التسعينات التي شكلت في كل مرة محاولة الأجهزة المركزية التنازل عن جزء من سلطتها المفروضة عن مؤسسات القطاع العام لصالح الأجهزة الإدارية المشرفة على نشاطاتها باحثة عن الفعالية، وقد تبنت الجزائر

[1] ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 201.

[2] ناصر دادي عدون، **المرجع نفسه**، ص 129.

[3] عبان حسان، **الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006، ص 133.

الخوصصة كنتيجة حتمية لظروف الأزمات الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد، ومواجهتها لحجم ثقيل من المديونية الداخلية والخارجية.

✓ **الأسباب الخارجية:** تتمثل أساساً في الضغوط التي تمارسها المالية، في علاقتها مع الجزائر وخاصة ما اشترطه **FMI** على الجزائر فيما يخص:

- جلب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الإستثمارات ودعمها في البلاد،
- الحد من التضخم ورفع الدعم عن الواردات ذات الإستهلاك الواسع،
- تحرير التجارة عن طريق خلق مناطق للتبادل التجاري.

وهذا كله من أجل قبول طلبات الجزائر المتمثلة في المساعدات المالية للنهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، زيادة على ذلك هناك سبب خارجي أثر على التوجيهات الإقتصادية للجزائر يتمثل في كون الخوصصة عبارة عن اتجاه عالمي والجزائر جزء منه وخاصة فكرة التفتح على العالم الخارجي من خلال اقتصاد السوق تمثل الخوصصة تمهيداً لدخول اقتصاد السوق.

➢ **أهداف الخوصصة في الجزائر**

لقد حاولت الجزائر تحقيق أهداف عامة عن طريق تطبيقها لبرنامج الخوصصة نذكر أهمها فيمايلي[1]:

✓ رفع كفاءة المؤسسات،

✓ تخفيض التكاليف،

✓ تطوير الأسواق المالية،

✓ جلب الإستثمارات الأجنبية.

وتبقى هذه الأهداف كلها متوسطة وطويلة المدى وبالتالي فإن الجزائر مثلها مثل الدول الأخرى تسعى إلى تحقيقها وفق ما يتماشى والظروف الإقتصادية السائدة، حيث أن أهداف الخوصصة متعددة لكنها تتجه نحو تحقيق أداء أنجح للإقتصاد الوطني، وتعتبر إحدى الوسائل الكفيلة لدفع النظام الإنتاجي وبالتالي تحسين الإنتاجية بشكل فعال من أجل انعاش الإستثمارات والمساهمة في خلق مناصب الشغل، وتجدر الإشارة إلى أن حاول الأستاذ بويعقوب أحمد أن يقدم مع التحليل الأهداف والمبررات التي رافقت عملية تبني النصوص الأولى للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات، أين ركز على سلسلة من المبررات دون التطرق إلى مبادئ اقتصاد السوق، ونتيجة لذلك قام باستنتاج ثلاثة مبررات أساسية انطلاقاً من التقرير الثاني لجوان 1987 حيث تتمثل في[2]:

[1] منصف غباشي، **الإصلاحات الإقتصادية وسياسة التخطيط في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1999، ص 399.

[2] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره، ص 05.

- ✓ يعتبر كعملية لإعادة تكييف الإقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة، وبالتالي السعي إلى تحقيق فعالية السياسة الإقتصادية،
- ✓ تحقيق تلك النتيجة السالفة الذكر، يتطلب أن تقوم تلك الإصلاحات بالربط بين التخطيط وعمل السوق، إلا أن هذه العملية تطرح اشكالية الضبط بين الخطة والسوق،
- ✓ عملية الإصلاح بدأت في بداية الثمانينات انطلاقاً من اعادة هيكلة المؤسسات إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسبب الإختلالات الموجودة بين تلك المؤسسات.

وفي الوقت الذي شرعت الحكومة الجزائرية في التحضير لعقد اقتصادي واجتماعي بين الشركاء الإجتماعيين والجهاز التنفيذي حول الخيارات الإقتصادية الكبرى للبلاد، وطبعاً حول السياسة الإجتماعية التي سيتم تطبيقها، اصدر البنك الدولي وجهة نظره حول حالة الإقتصاد الجزائري وحدد خبراءه خمس نقاط يرونها معوقات أساسية للإقتصاد الجزائري وهي[1]:

- ✓ الإقتصاد الجزائري مرتبط بشكل قوي جداً بأداء قطاع المحروقات، وهو القطاع الذي يتميز بعدم الإستقرار،
- ✓ القطاعات الإقتصادية خارج قطاع المحروقات غير ديناميكية،
- ✓ الإقتصاد الجزائري يتميز بمناخ أعمال سيء من بيروقراطية، صعوبة الحصول على العقار الصناعي، ثقل الإجراءات الجمركية، عدم فعالية نظام الإتصالات، بيروقراطية البنوك...إلخ،
- ✓ التمويل بواسطة البنوك العمومية للشركات العمومية التي تتميز بأداء ضعيف تحرم شركات القطاع الخاص وباقي القطاعات من الموارد المالية،
- ✓ انتاجية عامل العمل رأس المال ضعيفة جداً.

وبالنظر إلى هاته المعوقات فإن البنك الدولي توصل إلى أن تسيير الإقتصاد الكلي على المدى المتوسط مسألة جد صعبة، ومنه فإن البنك الدولي يرى بأن التحدي الذي يجب رفعه مستقبلاً يقوم على الأخذ بعين الإعتبار هشاشة مداخيل الميزانية المتأتية من المحروقات بسبب عدم استقرار أسواق النفط العالمية، إلى جانب انفجار النفقات العمومية الذي يجب أن تواجهه الجزائر بسبب ارتفاع الطلب الإجتماعي، بصيغة أخرى وفي حال اضطراب أسواق النفط العالمية والإستنفاذ التدريجي للإحتياطات، فإن الجزائر ستجد نفسها عاجزة عن مواجهة الإحتياجات الداخلية.

[1] بضياف صالح، لدهم شريف عبد الجبار أصيل، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر: بين الإشكالية الإقتصادية والحتمية البيئة**، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 02، 2019، ص 33.

و قبل المرور للحديث عن واقع واصلاحات الإقتصاد الجزائري للألفية الثانية، يجب الإشارة إلى أنه رغم ما تم انجازه خلال الفترة السابقة، إلا أن الأزمة وصلت حدها خلال الفترة 1990-1999 ***وافرزت أربع ملفات ثقيلة وخطيرة*** لم تستطع كل الحكومات المتعاقبة خلال العشرية معالجتها أو حتى تجاوزها وهي[1]:

- ✓ **الملف الأول**: توقيف التراجع الإقتصادي الحاد وبعث النمو الذي يتناسب مع حجم البطالة، بمعنى الإسراع بوضع آليات تشريعية وتنظيمية تكون حلاً للإنسداد والتدهور الأمني الذي آلت إليه البلاد، ومن ثم العودة إلى ممارسة النشاط الإقتصادي على الأقل بوتيرة تعيد النمو الإقتصادي إلى تسجيل معدل موجب من خلال عملية الإستثمار للقطاعين العام والخاص،
- ✓ **الملف الثاني**: البحث عن حل عاجل للمديونية الخارجية، سواءاً باللجوء إلى استدراج الإستثمار المباشر عن طريق حزمة من التحفيزات، أو فتح المجال للشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما يمكن تحويل بعض الديون إلى استثمارات بميزة استثنائية من خلال التفوض،
- ✓ **الملف الثالث**: اعادة التوازن لميزان المدفوعات، وهذا ممكن إذا تم معالجة المديونية أو حدث ارتفاع في أسعار الطاقة الدولية مع الإكتفاء باستيراد الأهم قبل المهم، مع العمل على الرفع من طاقة الإنتاج المحلي،
- ✓ **الملف الرابع**: وضع آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الإجتماعي، بوصفه متغير مؤثر بقوة يعمل على كبح تطور التنمية، وأمام هذا الوضع دخلت الدولة في برامج اصلاحية تميزت بايرادات افعال، نظراً لسرعتها ولأن الوضع لم يعد يقبل الإنتظار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتبطت هذه الإصلاحات بمناخ غير ملائم تميز باللجوء إلى المنظمات الدولية دون الرجوع الى الطبقة السياسية، أو الاستفتاء الشعبي، أو اعلام المجتمع المدني بما يحدث من تطورات وقرارات، واعلامهم بحقيقة الوضع الذي آلت إليه البلاد.

المطلب الثالث: الإصلاحات المنتهجة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989-2000

خلال هذه الفترة لجأت الجزائر إلى محادثات مع المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية العجز الخارجي من خلال عدة برامج نذكرها كمايلي[2]:

الفرع الأول: برنامج التصحيح الاقتصادي وشرطية صندوق النقد الدولي 1989-1991

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في ماي 1989 وتحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار نظراً لإنخفاض أسعار البترول في 1988 وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، في اطار ما يسمى أيضاً ببرامج التثبيت أو الإستقرار الإقتصادي، وقد اشترط محتوى الإتفاق على الجزائر: اتباع سياسة نقدية صارمة، القضاء على عجز

[1] عبد الرحمان تومي، **الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية: شروط المجاح وأسباب الإخفاق**، مجلة الإقتصاد والعلوم الادارية، بغداد، 2019، المجلد 25، ص432-433.

[2] جمال دقيش، **أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الإنتقال الى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 15-18.

الميزانية، تعديل سعر الصرف، ادخال مرونة على نظام الأسعار، واستجابة لشروط صندوق النقد الدولي، احدثت الجزائر بعض التغييرات على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى والتوجهات الجديدة للسياسة الإقتصادية المتبعة، حيث تم اصدار القانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي، كما قامت السلطات بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، كما حمل هذا القانون قواعد جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، والعمل على تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في عملية التنمية، كما بدأت مفاوضات أخرى بين الجزائر وصندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض آخر وهذا لمواصلة ما أسمته بالإصلاحات الإقتصادية.

الفرع الثاني: برنامج التصحيح الإقتصادي في اطار الديون الخارجية 1991-1993

بدأت المفاوضات من أجل اتفاق تأكيد ثان خلال السداسي الأول سنة 1990، وقد تم تحرير رسالة نية في آفريل 1991 وتم بموجب هذا الإتفاق تقديم قرض قدره ب 400 مليار دولار على أربعة أقساط مقابل أن تلتزم الجزائر بجميع الإجراءات للحصول على الدعم اللازم كمايلي: جوان 1991، سبتمبر 1991، ديسمبر 1991، مارس 1992، حيث نص الإتفاق على تحقيق البنود التالية:

- ✓ تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي،
- ✓ ترقية المؤسسات العمومية والخاصة،
- ✓ تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية،
- ✓ تحرير الأسعار ورفع الدعم عنها،
- ✓ ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات،
- ✓ رفع معدلات الفائدة،
- ✓ اصلاح النظام الضريبي والجمركي،

وكاجراءات عملية لجأت الجزائر إلى تطبيق مجموعة من التدابير والإصلاحات الإقتصادية التي مست الجانب المالي والنقدي.

الفرع الثالث: برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي 1994-1998

شمل برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي مرحلتين أساسيتين:

- ✓ مرحلة التثبيت الإقتصادي قصيرة الأجل لمدة سنة من آفريل 1994 إلى غاية ماي 1995،
- ✓ مرحلة التعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات من 1995-1998،

وقد حدد هذا البرنامج مجموعة من الأهداف التي وجب تحقيقها والتي نلخصها فيمايلي:

- ✓ تحقيق معدل نمو قدره 3% سنة 1994 و6% سنة 1995، عن طريق تشجيع زيادة انتاج قطاعات الزراعة والبناء والأشغال العمومية والتصنيع،
- ✓ تخفيض معدلات التضخم إلى المعدل السائد في الدول الصناعية،

- ✓ استعادة التوازن في ميزان المدفوعات،
- ✓ الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشة،

وللوصول إلى هذه الأهداف المسطرة، تم اتخاذ الإجراءات التالية من قبل الدولة الجزائرية:

- ✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الإنتاج الداخلي الخام خلال هذه الفترة عن طريق تخفيف أعباء تكاليف أجور الموظفين،
- ✓ تقليص الإعفاءات عن الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية،
- ✓ رفع أسعار الفائدة في اعادة تمويل البنوك،
- ✓ اعادة التوازن للأسعار النسبية لاسيما أسعار العملة، وذلك عن طريق تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % منذ بداية البرنامج،
- ✓ التخفيف من أعباء الدين الخارجي في الأجل المتوسط من خلال اعادة جدولة الديون.

وبناءاً على ما سبق فان كل البرامج التي تم ذكرها وتم انجازها بين ما يسمون أنفسهم خبراء من طرف الجزائر وصندوق النقد الدولي، وعلى الرغم من التنفيذ الصارم لهذه البرامج والصدمة الإقتصادية والإجتماعية التي عايشها الجزائريون، تبقى مؤشرات الإقتصاد الكلي مخيبة للآمال، خاصة في سعر صرف الدينار الذي بسبب تدهوره لحق بالمؤسسات الإقتصادية خسائر لاتطاق، مما أجبر الكثير منها على الخروج نهائياً من النشاط الإقتصادي، ونظراً لكون برامج السياسة النقدية والمالية كانت صارمة فقد استطاعت أن تحتوي ظاهرة التضخم وتعيده إلى أدنى مستوى، إلا أن حجم الديون الخارجية بقي مهدداً لكل انجاز قد حقق على المستوى الكلي، والجدول التالي يقدم صورة عن بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للمدة ما بين 1993-2000.

الجدول(1-4) : بعض المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية للمدة 1993-2000

السنة	1993	1997	2000
✓ معدل النمو الإقتصادي %	2.1-	1.1	3.2
✓ رصيد ميزان المدفوعات	0.30	3.4	7.8-
✓ سعر صرف الدينار/ الدولار	24.1	58.04	75.30
✓ التضخم %	20.54	06.90	2.34
✓ حجم الديون الخارجية	25.75	31.22	25.26
✓ البطالة %	/	/	29.50

المصدر: وزارة المالية 1997، المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1997، بنك الجزائر، جانفي 2000

المطلب الرابع: الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة في الجزائر بين 2001-2013

تبنت الجزائر حزمة من السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية، تهدف بالأساس إلى اعادة هيكلة الإقتصاد ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية البديلة للمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين فعاليتها وأهم تلك السياسات نجد:

الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية

أولا: السياسة المالية

يعود تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاثة محددات متداخلة ومتكاملة، وهي المحدد الإقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الإقتصادي، المحدد الإجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، وهو ما يجعل السير الحسن للسياسة المالية في الجزائر مرهون بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية، هاته الأخيرة التي تبقى بدورها رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية[1].

وتسعى السياسة المالية في الجزائر إلى ممارسة دورها في تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات سواءاً من جانب النفقات أي سياسة الإنفاق العام، أو من جانب الإيرادات أي السياسة الضريبية، ومع بداية الألفية الثالثة باشرت الحكومة الجزائرية اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية بدأت بالتحديد سنة 2001 ساعدها في ذلك الوفرة المالية في المداخيل الناجمة عن التحسن في أسعار النفط انذاك، إلا أنه بعد تراجع أسعار النفط منتصف 2014، تبنت الجزائر سياسة ترشيد الانفاق العام كاجراء لتجاوز هذه الأزمة وذلك من خلال:

1- **تنفيذ برامج للإستثمارات العمومية:** بداية من سنة 2001 انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية، حيث خصصت موارد مالية لتطبيق برامج تنموية تهدف إلى انعاش النمو الإقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل على الهياكل القاعدية وبيئة الإستثمار، وكذا زيادة التكامل بين قطاعات الإقتصاد المختلفة وتجسدت هذه البرامج في الآتي:

- **برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004:** خصصت له 525 مليار دينار جزائري، وتمحور حول العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية وتعزيز الخدمات العمومية في ميدان الري، النقل، الهياكل القاعدية وتحسين المستوى المعيشي وكذا دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وكان من بين نتائج هذا البرنامج تسجيل ارتفاع معدلات في النمو الإقتصادي بما يعادل 6.9 سنة 2003، ونفس الشيء في مستويات التشغيل أين انخفض معدل البطالة من 27.3 الى 17.7 سنة 2004[2]،

---

[1] بللعما أسماء، **مرجع سابق**، ص 134.

[2] قرومي حميد، بن ناصر محمد، **ضرورة التنويع الإقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، العدد 11، جوان 2017، ص 267.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009**: خصص له حوالي 4203 مليار دينار جزائري، وتم تقسيمه لخمسة برامج فرعية تتعلق بتحسين الظروف المعيشية، تطوير الهياكل القاعدية، دعم التنمية الإقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير تكنولوجيات الإتصال، ومن بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البرنامج استثمار اجمالي ب 46 مليار دولار، مما سمح بتحقيق معدل نمو مستمر بمتوسط قدر ب 3.8 لسنوات الخمس، تراجع معدلات البطالة وانجاز آلاف المنشات القاعدية، اضافة لبناء وتسليم 700.000 مسكن[1]،
- **برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014**: خصص له 21214 مليار دينار جزائري، وتمحور اهتمامه حول تحسين التنمية البشرية، دعم تنمية الإقتصاد الوطني، تشجيع انشاء مناصب الشغل، تطوير اقتصاد المعرفة[2]، وكان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على كافة الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وقد شمل هذا البرنامج على شقين هما[3]:
  - ✓ **استكمال المشاريع الكبرى الجارية:** والتي تم الإنطلاق فيها في البرنامج التكملي لدعم الإنعاش الإقتصادي، فقد خصص لها مبلغ 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار، والذي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه،
  - ✓ **اطلاق المشاريع الجديدة:** وقد خصص لها مبلغ 11500 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يهدف إلى تحسين آداء وتنافسية الإقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري ومواجهة الجبهة الإجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجور الموظفين وزيادة في عدد المتمدرسين في قطاعي التربية والتعليم العالي...إلخ.
- **البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019**: يرتكز هذا البرنامج بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، هندسة المياه والبناء والصحة، التربية والتكوين المهني[4]، إلا أن هذا البرنامج عرف تجميد لبعض مشاريعه، فقد شهدت رخصة برامج الإستثمارات المصادق عليها في السنوات الثلاث 2015، 2016،

---

[1] قرومي حميد، بن ناصر محمد، **مرجع سابق**، ص 267.

[2] للتفصيل أكثر حول هذه البرامج انظر:

- شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر 2000-2010**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص 290-309.
- عماري عمار، محمادي وليد، **آثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر**، مداخلة قدمت في ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، يومي 11-12 مارس، 2013.

[3] ناجية صالحي، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، مؤتمر دولي حول التقييم اثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس، 2013.

[4] بللعما اسماء، **مرجع سابق**، ص 136.

2017، حالات انخفاض متتالية، بحيث انخفضت من قرابة 3500 مليار دينار جزائري سنة 2015، إلى قرابة 1900 مليار دينار جزائري سنة 2016، وقرابة 1400 مليار دينار جزائري سنة 2017.

2- **سياسة ترشيد الإنفاق العام:** ينصرف ترشيد الإنفاق العام* إلى ضبط النفقات العامة وأحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتفادي النفقات غير الضرورية وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية المتاحة[1]، وقد تبنت الجزائر سياسة ترشيد الإنفاق العام بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات لعل أهمها: تعميق التوجه الهادف للإستغلال الأمثل للموارد، تسريع ديناميكية النشاط، تعزيز تنوع النسيج الإنتاجي للسلع، الإستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات البشرية، ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الإقتصاد، والتقليل من الواردات الغير ضرورية، فقد اتخذت السلطات تدابير حاسمة في موزانة 2016 لتكريس مسار الضبط المالية عبر ابراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، بحيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وشملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي لبعض النفقات عبر تخفيض الإستثمار العمومي، وتقليص الواردات مع فرض رخص الإستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام، بالإضافة إلى تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة[2].

ثانيا: السياسة النقدية

لقد ساعد ارتفاع ايرادات المحروقات منذ سنة 2000 على حدوث تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر، وهو ما طرح اشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية*، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية والتي تظل معطلة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الإقتصاد وتوسيع قدرته الإستيعابية[3].

إن اشكالية فائض السيولة جعلت الجزائر تنتهج سياسة للتعقيم النقدي**، أين قام بنك الجزائر باستحداث مجموعة من الآليات الرقابية التي من شأنها تفعيل السياسات النقدية من خلال نشاطها التعقيمي المتمثل في امتصاص فوائض السيولة، وتتمثل هذه الآليات أو الأدوات في الآتي[4]:

---

[1] محمد شاكر عصفورة، **أصول الموزانة العامة**، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 399.

[2] حدادي عبد الغني، بن عبد الفتاح دحمان، **آثار صدمة انهيار أسعار النفط الاخيرة 2014-2017 على الإقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها**، مجلة الحقيقة، جامعة العقيد أحمد دراية ادرار، العدد 13، مارس، 2017، ص 116.

* إن أهم ما يقيد السياسة النقدية في الجزائر هو مشكلتي فائض السيولة والتضخم بحيث لا يكون للسياسة النقدية اثر واضح على الاقتصاد، ذلك ان فائض السيولة ناتج عن ضخامة ايرادات الصادرات من المحروقات نتيجة ارتفاع اسعارها في السوق العالمية، ومن جهة اخرى يعبر التضخم المستورد عن مدى التبعية للخارج وضعف الإقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته من السلع الأساسية، وبالتالي هذا الخلل الانتاجي هو سبب المشكلة النقدية.

[3] رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013، ص 193.

[4] آيت يحي سمير، **فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف: حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013**، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، 2015، ص 541.

- **استرجاع السيولة:** تم اتباع هذه الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية في الجزائر ابتداءاً من شهر أفريل 2002، بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية، وتنقسم إلى استرجاع السيولة لفترة استحقاق 7 ايام أو لفترة 3 أشهر، وتتميز هذه الوسيلة بالمرونة، بحيث يمكن تعديلها يوم بعد يوم، كما أن المشاركة في عمليات استرداد السيولة لا تكون اجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك امكانية تسيير سيولته، وقد أسهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها.
- **التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:** استحدثها بنك الجزائر سنة 2005، وهي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معلن عنه سابقاً، وتعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر طوعاً تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل الفائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.
- **أداة الإحتياطي الإجباري:** تعتبر نسبة الإحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر، بحيث كان لهذه الأداة وجود ضمن بنود قانون النقد والقرض 90-10، وعلى أثر فائض السيولة تمت اعادة تنشيط الإحتياطي الإجباري كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية – تعليمة بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخة في 11 فيفري 2001-[1]، وتم تحديد بشكل دقيق الإطار العملي لهاته الأداة سنة 2004.

ومع تراجع أسعار النفط منتصف سنة 2014، وما كان لذلك من آثار سلبية على الإقتصاد الجزائري اتخذت الحكومة الجزائرية إجراء استعجالي متمثل في ادخال التمويل غير التقليدي على سبيل الإستثناء لفترة انتقالية مدتها 5 سنوات، بحيث يسمح هذا الإجراء للخزينة العمومية بالإقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر من أجل مواجهة عجز الميزانية، وتحويل بعض الديون المتعاقد عليها لدى البنوك أو مؤسسات عمومية وتموين الصندوق الوطني للإستثمار لتمكينه من المساهمة في التنمية الإقتصادية، وقد بلغ حجم الكتلة النقدية التي تم اصدارها عن طريق سندات* في اطار عملية التمويل غير التقليدي نحو 3.585 مليار دينار، حسب حصيلة الوضعية الشهرية لبنك الجزائر في 31 ماي 2018[2].

ويمكن تنويع الإقتصاد الوطني من خلال السياسة النقدية عن طريق تنويع المؤسسات المصرفية ورفع كفاءة البنوك في ادارة موجوداتها، وكذا استحداث مؤسسات تهتم بتمويل قطاعات معينة بحد ذاتها، وفي هذا السياق نص برنامج عمل الحكومة 2017 على عصرنة النظام البنكي من خلال تقليص آجال دراسة ملفات قروض وتفعيل سوق القروض بالإضافة إلى تعزيز عرض المنتجات البنكية المكيفة مع احتياجات وطلبات الزبائن بما فيها المنتجات المالية

[1] الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 410.

[2] **اعلانات وبلاغات**، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة في 08 اوت 2018، ص 34.

الإسلامية، كما تسير الجزائر في اصلاح مصرفي ومالي يهدف إلى تنويع العرض في مجال التمويل ودفع حركية سوق القروض، يقوم على[1]:

- ✓ تعميم استعمال وسائل الدفع العصرية عن طريق تطوير شبكة الموافقة على الدفع الإلكتروني،
- ✓ القيام بتطوير المالية البديلة من زاوية المنتجات المصرفية والتأمين والسندات بهدف جلب المزيد من الإدخار،
- ✓ نشر ومضاعفة نشاطات الإئتمان الإيجاري ورأس مال المخاطرة، ولاسيما من أجل مرافقة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطورها وبروزها،
- ✓ عصرنة الحكامة في المؤسسات المصرفية والمالية،
- ✓ تفعيل تسيير الصناديق الجهوية للإستثمار الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سياق تنافسي.

الفرع الثاني: السياسات القطاعية

يقصد بالسياسة القطاعية للتنويع الإقتصادي في الجزائر مختلف السياسات والإستراتيجيات الهادفة إلى تنمية وتطوير القطاعات الإقتصادية البديلة للمحروقات خصوصاً قطاعي الفلاحة والسياحة.

أولا: السياسة السياحية

يعد قطاع السياحة أحد المداخل الإستراتيجية ضمن رؤية تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، عبر اطلاق استراتيجية طويلة المدى للنهوض بالإقتصاد، ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT**، 2025 الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، فهو يعلن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير، المتوسط والطويل يصل إلى آفاق 2025 في اطار التنمية المستدامة، ويتعلق السياق العام لصياغة السياسة السياحية في الجزائر بحماية البيئة وتحسين الحياة والحفاظ على استدامة رأس المال الطبيعي، بالإستناد على تحقيق التنمية انطلاقاً من الإمكانات المحلية للمناطق والأقاليم وبمشاركة الأطراف أصحاب المصالح، وبصورة عامة يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للسياسة السياحية في الجزائر فيمايلي[2]:

- ✓ تنصيب السياحة كأحد محركات النمو الإقتصادي، من خلال اعتبار التنمية السياحية أحد مداخل التنويع الإقتصادي خارج المحروقات، وتنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية، واعطاء الجزائر انتشار سياحي بالإضافة إلى تموقعها كوجهة سياحية ومرجعية على الصعيد الدولي عبر تنشيط حركة السياحة على الصعيد الوطني والدولي للإندماج ضمن الشبكات التجارية للسياحة العالمية، والمساهمة في خلق وظائف جديدة عبر هذا القطاع الاستراتيجي وتحسين التوازنات الإقتصادية الكلية،

[1] راجع **البرنامج الملحق بالمرسوم التنفيذي** رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018، والمتضمن **آلية متابعته التدابير والإصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر في 07 مارس 2018، ص 12.

[2] صباح براجي، عمران الزين، **دور السياسة الجزائرية في تحقيق التنويع الإقتصادي: تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري**، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 04، مارس 2018، ص 144.

- ✓ توسيع الآثار التفاضلية للسياسة السياحية لباقي القطاعات الأخرى، الفلاحة، الصناعة، والصناعات التقليدية...، حيث يتم النظر إلى السياحة في اطار مقاربة تشمل مختلف العوامل: النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين...إلخ، وتأخذ بعين الإعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين والعمل على الإنسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى، واحداث حركة شاملة على مستوى الإقليم الوطني في اطار الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم، التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة من خلال ادماج الإستدامة في مجمل حلقات التنمية السياحية،
- ✓ تبني استراتيجية سياحية مستدامة تحافظ على التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية، حيث يناط بالسياحة وخاصة على مستوى المناطق الإقتصادية الهشة، انشاء الوظائف وتنشيط التدفقات المالية ودعم البنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية.

ثانيا: السياسة الفلاحية

بحلول الألفية الثالثة عملت الجزائر على تطوير القطاع الفلاحي بالإعتماد على استراتيجية للتنمية الفلاحية باشرتها بداية من سنة 2000، وذلك عبر مجموعة متكاملة من البرامج تتمثل في الآتي:

- ✓ **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004**: يعتبر هذا المخطط وسيلة لتنفيذ الإستراتيجية الشاملة الهادفة لتحديث وزيادة الفعالية الإقتصادية والإيكولوجية لقطاع الفلاحة[1]، بحيث يهدف إلى ترقية التنافسية للفلاحة الجزائرية وادماجها في الإقتصاد العالمي عن طريق الإستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يسمح بتحقيق تنمية فلاحية مستدامة،
- ✓ **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2004-2008**: كان الهدف منه اعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المهمشة[2]،
- ✓ **برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014**: وهو برنامج يؤكد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسة الفلاحية للجزائر، ويتمثل في الدعم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل[3].

---

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 301.

[2] بللعما أسماء، **مرجع سابق**، ص 141.

[3] للتفصيل أكثر والإطلاع على محتوى هذه البرامج انظر: مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، ص 161-177.

وبالتالي ترتكز السياسة الفلاحية للجزائر على الدعم الدائم للأمن الغذائي باتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنوع الإقتصادي، من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية، وتتمثل المحاور الإستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية والريفية في الآتي[1]:

- ✓ المحافظة على جهود تقوية وتوسيع القاعدة الإنتاجية،
- ✓ متابعة التكثيف المندمج للشعب الفلاحية،
- ✓ تكييف آليات الدعم والتطير للمنتوج الوطني،
- ✓ متابعة تعزيز الطاقات البشرية والدعم التقني.

ثالثا: السياسة الصناعية

اعتمدت الحكومة الجزائرية عدة استراتيجيات صناعية* في سبيل تطوير القطاع الصناعي كان أبرزها الإستراتيجية الصناعية الجديدة في سنة 2007، والتي هدفت إلى اعادة الإعتبار للنسيج الصناعي الجزائري الذي أهمل تماماً، وكانت المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية تتمثل في تعزيز القدرة الصناعية الوطنية بتحفيز المؤسسات الخاصة على المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية، من خلال انشاء سياسات عمومية لدعم ترقية وتحديث هذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والتسييرية، بالإضافة إلى تكوين الموارد البشرية، منح التسهيلات على شكل تفضيل وطني ممنوح للشركات لإختراق السوق، انشاء وتطوير هياكل تسهيلية مختلفة لدعم المؤسسات الصناعية[2].

وقد جاءت الإستراتيجية الصناعية الجديدة بهدف تبني اطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية وتطوير مختلف قطاعات النشاط الصناعي على اعتبار هذا الأخير أفضل ضمان للنمو المستقر البعيد عن التقلبات المفاجئة التي تميز قطاع المحروقات، وتقتضي هذه الإستراتيجية تدخل الدولة كممول وموجه دون مسير من أجل ضمان تحقيق الأهداف المتوسطة والطويلة، وتوفير المناخ المناسب للإستثمار، حيث تم إنشاء 10 مجموعات صناعية كبرى تتشكل من شركات عمومية كبرى تنشط في نفس المجال[3]، هذا وتسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص للعمل وتشجيع انشاء استثمارات جديدة، كما تهدف استراتيجيتها أيضاً إلى ترقية الإقتصاد الرقمي ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية وذلك بالتركيز على المحاور التالية[4]:

---

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، قطاع الأنشطة: الزراعة، متوفر على الموقع التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture

* للتفصيل حول هذه الاستراتيجيات انظر: مختار بن هنية، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية: حالة البلدان المغاربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص 124-149.

[2] بزارية امحمد، **الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية**: الاستفادة من التجربة التركية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 02، العدد 13، 2015، ص 139.

[3] بللعما أسماء، **مرجع سابق**، ص 142.

[4] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الأنشطة: الزراعة، متوفر على الموقع التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture

- ✓ **الإنتشار القطاعي للصناعة:** من خلال تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، ترقية الصناعات الجديدة،
- ✓ **توسيع حيز الصناعة:** من خلال استغلال تركيز النشاطات الإقتصادية حسب تموقعها ووضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية، وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة بالإضافة إلى استحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الإستثمارات،
- ✓ **سياسة للتطور الصناعي:** تقوم على اعادة تأهيل المؤسسات، والإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي، اضافة إلى تطوير الموارد البشرية وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: سياسة التنويع الطاقوي في الجزائر

تتطلب تنمية مصادر الطاقة وضع سياسات ناجعة ومتكاملة تدعم التغيرات المطلوبة في أساليب الإنتاج واستهلاك الطاقة لجعلها أكثر استدامة، وتدور تلك السياسات حول عدد من المحاور من بينها تحقيق التكامل بين استراتيجيات وأهداف الطاقة المستدامة في اطار سياسات وخطط التنمية الإقتصادية الوطنية، ورفع وتعزيز مستوى كفاءة الطاقة في جميع القطاعات الإنتاجية والإستخدامات النهائية، وكذا الإستجابة لتزايد الطلب على الطاقة المواكبة للتطورات الإقتصادية والإجتماعية الحاصلة[1]، وفي ذات السياق ترتكز السياسة الطاقوية في الجزائر على رفع كفاءة الطاقة وادماج الطاقات المتجددة ضمن هيكل الإمداد الطاقوي، خدمة لمطالب التحول إلى نموذج اقتصادي مستدام قائم على التنويع الإقتصادي.

أولا: السياسة الطاقوية في الجزائر

تتجه السياسة الطاقوية في الجزائر نحو اتخاذ مختلف الإجراءات التصحيحية لقطاع الطاقة من أجل تحسين كفاءة الإستخدام والإرتقاء بدور الطاقات المتجددة وتطبيقاتها مستقبلاً، حيث تسترشد الجزائر في هذا الصدد بالمبادرة العربية لتصميم سياسة طاقوية تخدم طموحات الطاقة لأغراض الإستدامة والتحول نحو التنويع الإقتصادي المستدام، وتتلخص الخطوط العريضة للسياسة الطاقوية العربية فيمايلي[2]:

- ✓ درس تبادل الطاقة عبر شبكات الربط الكهربائي وشبكات الغاز،
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في مشاريع الطاقة،
- ✓ تحسين كفاءة انتاج الطاقة واستخدامها،
- ✓ استخدام الوقود النظيف وتطوير الطاقات المتجددة.

---

[1] أحلام منصور، اسيا بن عمر، **القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الإقتصادي وأداة للتنمية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 10، العدد 01، ماي 2018، ص 86.

[2] صباح براجي، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في اعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الإستدامة**، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه: ادارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2013/2012، ص 146.

وبناءاً عليه اعتمدت الجزائر اجراءات هامة للإرتقاء بقطاع الطاقة وفق ثلاثة مداخل كبرى: حيث تم تحديث اطار قانوني لتوسيع دائرة الشفافية ورفع الإحتكار في مجال نقل موارد الطاقة وحماية البيئة، اقرار قانون تحرير الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي وفتح التنافس، بالإضافة الى استحداث الإطار القانوني والمؤسساتي للتحكم في الطاقة، وهو ما بين سعي الجزائر إلى تثمين ثروتها الطاقوية من خلال اتباع سياسة طاقوية قائمة على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في تنمية موارد الطاقة التقليدية، تطوير وتحسين مناخ التصدير، ترشيد استهلاك الطاقة...، ما من شأنه أن يحسن حجم الإحتياطي ويخلق هامش أمان فيما يخص الإمداد وتمويل الخطط التنموية الوطنية[1].

ثانيا: ادماج الطاقات المتجددة في صميم السياسة الطاقوية للجزائر

إن تميز الطاقات التقليدية بالنضوب والنفاذ، بالإضافة إلى المشاكل البيئية الناتجة عن استخدام هذا النوع من الطاقات، دفع الجزائر للإهتمام بالطاقة المتجددة كونها تمتلك مؤهلات كبيرة للإستثمار في هذا المجال بأنواعه المختلفة، ويظهر الإهتمام بالطاقات المتجددة في الجزائر من خلال ادماج هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والإقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وادخال فروع الكتلة الحيوية – تثمين استعادة النفايات –، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

ثالثا: بعض الإنجازات المحققة في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر

لقد حققت الجزائر بعض المشاريع فيما يخص الطاقات المتجددة نذكر منها[2]:

- ✓ قيام وزارة الطاقة والمناجم بانشاء شركة مشتركة بين كل من سوناطراك وسونلغاز ومجموعة سيم سنة 2002، وتمثلت مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي،
- ✓ بتاريخ 14 جانفي 2011 دشنت الجزائر محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة حاسي الرمل، وهذا في اطار شراكة شركة نيال الجزائرية والشركة الإسبانية ابينير لإستثمار حوالي 350 مليون اورو، ويبلغ حجم انتاج هذه المحطة 150 ميغاواط، منها 120 ميغاواط يتم انتاجها بواسطة الغاز، و 30 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية، وهي متصلة بالشبكة الكهربائية الوطنية،
- ✓ تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في 04 ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية، بعد أن تم تزويد مساكنهم بالتجهيزات اللازمة لإستغلال الطاقة الشمسية،
- ✓ ابرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة سنة 2009،

[1] صباح براجي، **المرجع نفسه**، ص 147.

[2] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطة في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 163-168.

- ✓ العمل في اطار شراكة عالمية مع ألمانيا على انطلاق عملية انجاز أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله غرب العاصمة الجزائرية بحوالي 35 كلم، وقد تم التوقيع بهذا الشأن على عقد اتفاق تعاون وشراكة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر، مع الشريك الألماني لإعداد الدراسة والتصميم المتعلقين بهذا الصرح العملي الكبير والذي سيسمح بإنتاج ما يسمى بكهرباء الطاقة الشمسية،
- ✓ تزويد خدمات نفطال البرمجية بسطاوالي بالعاصمة الجزائرية بالطاقة الشمسية،
- ✓ في سنة 2017 تم انشاء وزارة للبيئة والطاقات المتجددة، بالإضافة إلى انشاء مجموعة للطاقة الشمسية مكونة من 15 كيان من بينها مؤسسات اقتصادية وكيانات في قطاع البحث و التطوير،
- ✓ انجاز 22 محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية من طرف شركة الكهرباء والطاقات المتجددة فرع سونلغاز في الهضاب العليا والجنوب بقدرة اجمالية 343 ميغاواط، ووحدة لنظام خاص أوراس سولار لانتاج ألواح الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 30 ميغاواط،
- ✓ تعميم ميدان الطاقات المتجددة على مستوى التكوين العالي والمهني، وذلك في العديد من الجامعات، المدارس العليا ومراكز التكوين،
- ✓ نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تكوينات وندوات لصالح اطارات الجماعات المحلية لمختلف ولايات الوطن بغية مرافقة انجاز مشاريع الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية[1].

الفرع الرابع: اصلاحات أخرى منتهجة

أولا: انشاء صندوق ضبط الموارد

يعتبر انشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر مدخل من مداخل سياسات تنويع الإقتصاد الوطني، ذلك أنه يعكس رغبة السلطات العمومية في الإستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية واستخدامها لخدمة الإقتصاد، وقد انشئ هذا الصندوق سنة 2000* تزامنا مع تسجيل الجزائر لفوائض مالية ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة انذاك فائض قدر 400 مليار دينار جزائري، بسبب ارتفاع ايرادات الجباية البترولية إلى 1231.2 مليار دينار جزائري[2]، وكان الهدف من انشاء هذا الصندوق هو ضمان تمويل النفقات العامة في

---

[1] نور الدين ياسع- مدير مركز تنمية الطاقات المتجددة-، **أبرز ما ميز الطاقات المتجددة في 2017**، مركز تنمية الطاقات المتجددة، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجزائر، متوفر على الموقع: http://www.ceder.dz/spip.php?article3632، تاريخ الاطلاع: 2020/08/03.

* صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط الى حسابات التخصيص رقم 103-302، وهو عبارة عن حساب حكومي لدى بنك الجزائر بالدينار الجزائري بعنوان صندوق ضبط الموارد، وقد تم انشاءه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، راجع المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص07.

[2] خالد منه، **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ 1990**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص 254.

حالة حدث نقص في الإيرادات العامة، والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط، وبالتالي عندما تزيد أسعار النفط عن السعر المرجعي فالإيرادات الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب إلى تمويل الصندوق ليتم استعمال موارده في ضبط نفقات الميزانية العامة[1]، ولإتمام عمل الصندوق أدخلت عليه تعديلات نذكرها في الآتي:

- ✓ اضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية كأحد مصادر تمويل الصندوق[2]،
- ✓ عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري[3].

ثانيا: تخفيض قيمة الدينار الجزائري

عقب الصدمة البترولية لعام 1986 سمحت السلطات الجزائرية بانزلاق تدريجي في سعر الصرف كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و 1988 بمعدل 31 مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و 1991[4]، وفي افريل 1994 تم تخفيض سعر صرف العملة الوطنية بهدف زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة سعرية من جهة، وخفض حجم الواردات نتيجة ما يسببه اجراء تخفيض العملة من غلاء المواد المستوردة وارتفاع تكاليفها من جهة أخرى، وقد أقر البنك المركزي تخفيض آخر في يناير 2003 بقيمة 5 لتحقيق نفس الهدف دائماً[5].

كما استخدمت السلطات الجزائرية سياسة تخفيض الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط بحيث تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دينار جزائري لكل دولار في 2014/12/31 ليصل إلى 110.19 دينار جزائري لكل دولار في 2016/05/22 أي بمعدل انخفاض بلغ نسبة 25.32%، بالاضافة إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل الأورو كإجراء يساعد في كبح الواردات التي تبلغ نسبتها 65% مصدرها منطقة الأورو، وهذا عبر جعل أسعارها أعلى عند تحويلها للدينار ما يخفض الطلب عليها[6].

---

[1] عبد المجيد قدي، **الإقتصاد الجزائري والنفط: فرص وتهديدات**، ورقة بحثية قدمت في اطار ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08 افريل 2008، ص 06.

[2] راجع المادة 66 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة في 29 ديسمبر 2003، ص 28.

[3] راجع المادة 25 من الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 16 جويلية 2006، ص 08.

[4] شريف بودري، **جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16، يناير 2017، ص 143.

[5] علاوي عبد الفتاح، موسى بن منصور، **ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الإقتصادية 2001-2014**، ورقة بحثية قدمت في اطار ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر/ يومي 28-29 اكتوبر 2014، ص 17-08.

[6] شريف بودري، **مرجع سابق**، ص 143-145.

ثالثا: الشراكة بين القطاعين العام والخاص

اتخذت الجزائر اجراءات تستهدف تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نذكر منها[1]:

- ✓ فتح رأس مال الشركات العمومية أمام الإستثمار الخاص ويتمثل هذا الإجراء في القانون الذي يسمح بفتح رأس مال بعض الشركات العمومية ف حدود 66% بالنسبة للمؤسسات العمومية و34% للمؤسسات الخاصة، بهدف الزيادة في مردودية هذه المؤسسات،
- ✓ وضع ميثاق شراكة الشركات، بحيث وقع كل من الحكومة، الإتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل على ميثاق يستهدف تحقيق الشراكة بين المؤسسات العمومية أو مؤسسات وهيئات من نوع مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري من جهة، وشركاء ذوي رؤوس أموال غير مقيمة و/أو ذوي رؤوس أموال مقيمة من جهة أخرى، بحيث يمكن تجسيد هذه الشراكة في شكلين: الشركات التعاقدية المحضة مع أو دون شخصية معنوية، قائمة على عقد أو عدة عقود تعاون، والتي تكون بصفة عامة متعلقة سواءاً بعملية معينة أو بنشاطات ملحقة للشركاء: أبحاث، نقل، تأمينات، تسويق، اعلام آلي وغيرها...، والشركات القائمة على استحداث كيانات يكون للشركاء فيها مسؤولية محدودة وغير محدودة أو غير محدودة كلية تضامنية أو لا.

الجدول(2-4): حجم رؤوس الأموال حسب المصدر للفترة 2002-2012

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع		القيمة المالية مليون دينار جزائري		مناصب الشغل	
الإستثمارات المحلية	31.594	%99	1.743.783	%68	256.156	%86
الإستثمارات الأجنبية	410	%01	803.057	%32	42.959	%14
المجموع	32.004	%100	2.546.840	%100	299.115	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التقرير السنوي، 2013، على الموقع www.Andi.dz

إن أهم ما يمكن ملاحظته و استنتاجه من خلال هذا الجدول هي النسبة الضئيلة التي حازت عليها الإستثمارات الأجنبية والتي لم تتعدى 01%، مما يفسر عدم جاذبية مناخ الإستثمار الجزائري لها، بالنظر لتميزه بالبيروقراطية الإدارية وعدم استقرار التشريعات المتعلقة به، وهو ما انعكس على المساهمة الضعيفة له في توفير مناصب الشغل على الرغم من البحبوحة المالية التي كانت تتمتع بها خزينة الدولة وقتها، إلى جانب ارتفاع الإحتياطي النقدي من العملة الأجنبية.

جدول(3-4) : تطور الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة للفترة 2001-2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإحتياطي مليار	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78
السنة	**2007**	**2008**	**20019**	**2010**	**2011**	**2012**
الإحتياطي مليار	110.18	143.10	148.91	162.22	182.22	190.66

المصدر: البنك المركزي، التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

[1] بللعما أسماء، **مرجع سابق**، ص 151-152.

إن المتمعن لكل ماجاءت به تلك الفترة من برامج والملاحظ للمؤشرات التي تضمنها هذا الجدول، يرى بوضوح كم الفرص الضائعة بلا رجعة في حق التنمية المستدامة، أين كان الواجب خلق صناديق سيادية للإستثمار داخل وخارج الدولة خاصة وأن اوروبا الجنوبية مثل ايطاليا، اسبانيا، البرتغال واليونان كانت تمر بأزمة اقتصادية خانقة، وكانت فرصة ثمينة لتحقق الجزائر وتجني من وراءها خبرة التكوين ونقل التكنولوجيا وتنويع مصادر الناتج الداخلي الخام، لكن ما حدث هو العكس تماماً كما تم توجيه الفوائض الناجمة عن الجباية البترولية إلى صندوق ضبط الايرادات الذي استعمل في مواجهة الديون العمومية وضبط الميزانية وتغطية عجز ميزان المدفوعات.

الجدول(4-4): تطور نسبة البطالة للفترة 2001-2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البطالة %	%27.3	%25.9	%23.7	%17.7	%15.3	%12.3
السنة	2007	2008	20019	2010	2011	2012
البطالة %	%13.8	%11.3	10.3%	%10.0	%7.3	%11

المصدر:عبد الرحمان تومي، الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية، شروط النجاح وأسباب الإخفاق، مرجع سبق ذكره، ص 437.

القارئ لمؤشرات الجدول الخاصة بتطور نسب البطالة يرى بوضوح أن نسبتها تقلصت تدريجياً بالنظر للإرتفاع المحسوس للعوائد النفطية وهو ما أدى إلى تقليص نسب البطالة مع مرور الزمن كما تم العمل وقتها على تقليص المديونية الخارجية.

الجدول(5-4): تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة 2001-2012

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو الاقتصادي %	%2.6	%4.7	%6.8	%5.2	%5.1	%2.0
السنة	2007	2008	20019	2010	2011	2012
معدل النمو الاقتصادي %	%3.0	%2.4	%2.4	%3.3	%2.5	%2.7

المصدر:عبد الرحمان تومي، الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية، شروط النجاح واسباب الاخفاق، مرجع سبق ذكره، ص 438.

رغم التطور الإيجابي إلا أنه يبقى محدوداً بالنظر لإرتباطه التام بمتغير واحد مستقل وهو البترول، اذ لا يمكن للدولة التحكم في أسعاره مما يجعل أي تغير في أسعاره نحو الانخفاض تسحب معها وتؤثر على كل المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية التي تم انجازها، وعلى هذا الاساس اعتبرت الفترة هذه أي **2001-2013** بمثابة الفرصة الذهبية النادرة في مسيرتها التنموية والتي لم تستغل بالشكل المطلوب من أجل تحقيق قفزة نوعية في انتاج القيمة المضافة وارساء الشفافية والحكامة، وكذا العمل وفق رؤية استراتيجية بعيدة المدى تساعد الإقتصاد الوطني على تجنب الصدمات الداخلية والخارجية بعيداً عن الخطابات الإستهلاكية، لكن المفاجئ هو ارتفاع معدلات الفساد وهيمنة السلطة التنفيذية على كافة القرارات المصيرية للبلاد.

المطلب الخامس: الأزمة الإقتصادية للفترة 2013-2018 وضرورة اعتماد نموذج التنويع في الإقتصاد الجزائري

الفرع الأول: الأزمة الإقتصادية للفترة 2013-2018

شهد الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013-2018 ظهور بوادر أزمة جديدة نتيجة تظافر عوامل داخلية وخارجية أفضت في نهاية المطاف إلى تراجع كافة المؤشرات الإقتصادية، فقد تم تسجيل انخفاض مستوى حجم انتاج البترول منذ سنة 2006 بشكل مستمر، ثم جاءت العملية الإرهابية 16بتاريخ جانفي 2013 بتقنتورين -عين اميناس ولاية اليزي- وما تبعها من آثار تحرير الرهائن والتي كانت أحد أسباب ذهاب الشركات الأجنبية من الجزائر، وعدم رغبتها للمشاركة في المناقصات الدولية التي طرحتها الجزائر، أين تم تسجيل فشل أربع مناقصات دولية للتنقيب مع نهاية أكتوبر 2014 هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان أحد الأسباب أيضاً اكتشاف الغاز الصخري واعلان أمريكا الشمالية عن قربها من تحقيق الإكتفاء الذاتي والذهاب نحو التصدير، كل ما تم ذكره تزامن مع الركود الإقتصادي الذي مس معظم البلدان الصاعدة مثل الصين والهند، فضلاً عن استفحال الأزمة العالمية ليسجل كل ذلك انكماشاً حاداً في الإتحاد الأوروبي واليابان وبلدان أخرى، ووقتها وصل عرض البترول في الأسواق العالمية حداً يفوق الطلب عليه بأكثر من مليونين برميل يوميا[1]، والجداول التالي توضح بعض المؤشرات الإقتصادية لهذه الفترة.

الجدول(6-4): تطور سعر البترول الخام في الأسواق العالمية

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
برميل$	108.7	53	52.8	44.8	50.8	50	55	55

المصدر:عبد الرحمان تومي، الجزائر بين محاولتين من اجل التنمية، شروط النجاح واسباب الاخفاق، مرجع سبق ذكره، ص 439.

بعد تراجع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية كان لزاماً تراجع المؤشرات الإقتصادية في الجزائرية بالنظر لإقتصادها الريعي، وأهم نتيجة نأخذها من هذا الجدول هو تدهور أسعار النفط بأكثر من 50% مقارنة بالسعر المتوسط لسنة 2013، هذا الإنهيار الذي سحب معه بقية المؤشرات الإجتماعية نظراً لشح تمويل البرامج المسطرة، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية لإتخاذ جملة من التدابير الإحترازية أبرزها:

- ✓ تقليص نسبة المشاريع المعتمدة للإنجاز إلى حدود 50% ،
- ✓ توسيع وعاء الجباية وابداء رقابة صارمة على مداخيل المؤسسات والأفراد،
- ✓ اللجوء إلى طبع النقود من خلال استحداث المادة القانونية 45 مكرر من الأمر رقم 11/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المكمل للقانون رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، ومفاد هذه المادة هو قيام البنك المركزي ابتداءاً من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر لسندات الخزينة من أجل المساهمة في ثلاث عمليات وهي:

[1] عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق**، ص 438-439.

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة،
- تمويل الدين العمومي،
- تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى المديونية الخارجية كان أمراً مرفوضاً وبشكل قطعي بعد تسديد كافة الديون مع أواخر سنة 2006 والتي كانت تقدر ب خمس وعشرون مليار دولار، كما أن صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ سنة 2000 بات خاويا منذ سنة 2017، والإحتياطي من العملة الصعبة بدأ يسجل تناقصاً مستمراً سنة بعد سنة نتيجة تغطية الواردات من السلع والخدمات، وهذا ما يمكن لمسه من خلال الجدول التالي:

الجدول(7-4): بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة 2015-2020

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النمو الاقتصادي %	3.7	3.3	2.2	4	3.8	3.8
معدل الصرف دج/$	100.5	109.5	111	115	115	115
الرصيد الاجمالي للخزينة %	19-	17.5-	5.6-	9.4-	2.7-	0.2-
التضخم %	4.8	6.4	5.5	5.5	4.5	3.9
البطالة %	11.58	10.5	11.7	11.10	11	11
تأكل الاحتياطي من العملة الصعبة مليار $	144.1	114.1	108	85.2	62	47.8

عبد الرحمان تومي، الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية، شروط النجاح واسباب الاخفاق، مرجع سبق ذكره، ص 440.

من يعمد إلى قراءة كل هذه المؤشرات يلاحظ جلياً أنها تبعث على القلق مما آلت إليه أوضاع الإقتصاد الوطني جراء عدم مقدرته على النهوض وبناء مقومات تطوره، ***حيث كلما تدهورت أسعار البترول أصيب النشاط الاقتصادي بالشلل***، ويسمح تحليل مؤشرات هذه الفترة باستخلاص النتائج التالية[1]: زيادة الإنفاق الحكومي الذي يقابله انخفاض في انتاج النفط المرتبط بأسعاره في الأسواق الدولية، وضعف نمو الإستثمار في ظل عدم استقرار الوضع السياسي بما ميزه من احتجاجات شعبية وضعف الثقة، والعودة إلى ارتفاع معدلات البطالة مع تسجيل انخفاض المقدرة التنافسية وتزايد العجز الحكومي، ***وبعد مرور عشرين سنة كاملة بغلاف مالي فاق 800 مليار دولار امريكي***، حصد فيها الإقتصاد الوطني معدل نمو اقتصادي لا يتجاوز 3%، وهو نمط نمو قائم على النفقات العمومية المدعمة بالصناعة النفطية.

[1] عبد الرحمان تومي، **الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية، شروط النجاح وأسباب الاخفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 438-439.

الفرع الثاني: مبررات اعتماد نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد كان لإنخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية منذ بداية سنة 2014 تاثيراً على مستوى أداء الإقتصاد الجزائري، حيث تم تسجيل مايلي[1]:

- ✓ تحمل الميزان التجاري عجزاً هاماً بلغ أزيد من 20 مليار دولار سنة 2016، وعجز مستمر لميزان المدفوعات بلغ أزيد من 26 مليار دولار سنة 2016،
- ✓ انخفاض احتياطات الصرف من 193 مليار دولار في ماي 2014 إلى 105 مليار دولار في جويلية 2017،
- ✓ تراجع الجباية البترولية أدى إلى تراجع الإيرادات الجبائية بنسبة تفوق 50% وعليه استهلاك مجمل ادخار الخزينة العمومية الذي كان في رصيد صندوق ضبط الإيرادات منذ فيفري 2017،
- ✓ انخفاض رخصة برنامج الإستثمارات المصادق عليها في السنوات الثلاثة الأخيرة من 3500 مليار دينار سنة 2015 إلى 1900 مليار دينار سنة 2016 ثم 1400 مليار دينار سنة 2017،
- ✓ تقليص في الإنفاق العمومي على الإستثمار والتجهيز، وذلك نتيجة الإنخفاض الحاد المسجل في الموارد المالية للدولة، الذي كان نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وبالنظر لاستمرار عجز كل من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الخزينة العمومية وانخفاض احتياطات الصرف، أثر سلبا على الوضع الاقتصادي في البلاد مما أضطرها الى التوجه لتحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، وذلك في رؤية لإقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث تبنت نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الإقتصاد في آفاق 2030[2].

الفرع الثالث: أهداف وخطوات نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات

أولا: أهداف نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات

ان النموذج الجديد للنمو وتنويع الاقتصاد الجزائري الذي شرع في بلورته منذ سنة 2016 في ظل الظروف الصعبة السالفة الذكر تتمحور أهدافه في الشق الاقتصادي في[3]:

- ✓ تنويع الاقتصاد الوطني ،
- ✓ مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة ب 10% من الانتاج الداخلي الخام مع افاق 2030،

---

[1] العابد لزهر، لوصيف عمار، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات- رؤية استشرافية-** مجلة العلوم الانسانية، قسنطينة، الجزائر، العدد 52، 2019، ص 13.

[2] ناصر بوعزيز، حملاوي حميد، **حتمية تنويع الإقتصاد الجزائري: الواقع والمأمول**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، العدد 07، جوان 2017، ص 308.

[3] العابد لزهر، لوصيف عمار، **مرجع سابق**، ص 13.

- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الامن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات،
- ✓ الوصول الى مرحلة الانتقال الطاقوي،
- ✓ تنويع الصادرات، والعمل على تقليل الواردات،

ثانيا :خطوات نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق نموذج اقتصادي جديد نجد[1]:

- ➢ **تغيير نموذج النمو**

حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص،

- ➢ **اجراء الضبط المالي**

من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، احتواء الإنفاق الجاري، الحد من الإستثمار العام مع احداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته،

- ➢ **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الإقتصاد الوطني**

بداية باعطاء رؤية مستقبلية للإستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الإستثمار في القطاع الفلاحي الذي يمكن من خلق مناصب شغل ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضاً تنويع الإقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والإتصال،

- ➢ **تحسين بيئة الأعمال**

حسب احصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016 بعدما كانت تحتل المرتبة 161 لسنة 2015 فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156، في هذه الحالة وجب على الحكومة ايجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وازالة العقبات البيروقراطية خصوصاً للشركات المبتدئة وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الإنخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الإعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الإقتصاد.

الفرع الرابع: مراحل اعتماد نموذج تنويع الإقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات

يتم تجسيد نموذج النمو الإقتصادي الجديد في اطار سياسة تنويع الإقتصاد الوطني واصلاحه هيكلياً على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب 6.5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة، ويمكن تلخيص برنامج هذا النموذج من خلال المراحل الآتية[1]:

[1] بللعما اسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** ، مرجع سبق ذكره، ص 340-342.

- **مرحلة الإقلاع 2016-2019**: هي مرحلة تميزت بالسعي لرفع مؤشرات أداء جميع القطاعات، وارتكزت الحكومة فيها على سيناريوهان مع مراعاة تقلبات أسعار المحروقات، حيث تم الإبقاء على سعر الصرف في هذه الفترة ما بين 2016-2019 في معدل 108 دينار للدولار الواحد، ونسبة التضخم في حدود 4%، وعليه نجد:

- ✓ **السيناريو الأول**: حد أدنى دون القيام بتصحيح في الموازنة، يتوقع معدل سعر المحروقات ب 50 دولار للبرميل في سنة 2019، مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية في جانبه المتعلق بالتجهيز، وهذا السيناريو يتوقع تدهور واختلال للتوازنات الداخلية والخارجية مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي مضاعفة مستوى المديونية الداخلية واستمرار تدهور ميزان المدفوعات مما يساهم بشكل مباشر في انخفاض حاد لناتج احتياطي الصرف مع نهاية سنة 2019،
- ✓ **السيناريو الثاني**: يتوقع ناتج عائد الخزينة سلبي ب -1.9% من الانتاج الداخلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات ب 2.2 مليار دولار مع استبعاد مخاطر المديونية الداخلية ومدعما باحتياطي الصرف المقدر بما يعادل 27 شهراً من الإستيراد.

- **المرحلة الإنتقالية 2020-2025**: تهدف هذه المرحلة إلى تدارك الإقتصاد الوطني للأزمة الإقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط منذ 2014، قصد الحفاظ على الأقل على التوازنات المالية والعمل على خلق ديناميكية لإستغلال الفرص والبدائل المتاحة وتدارك التأخر، ومن أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات من خلال تقليل الواردات وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للصادرات مع آفاق 2023، ترمي بصفة عامة إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بهدف جذب واستقطاب الإستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية والعمل على تعزيز قدرات ونوعية التسيير لدى الشركات التي تنشط في مجال التصدير.
- **مرحلة الإستقرار 2026-2030**: من خلالها تسعى الجزائر إلى بلوغ مرحلة الإستقرار والسعي نحو تحقيق التوازنات للإقتصاد الوطني.

[1] زرموت خالد، **التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة**، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 03، 2017، ص 119.

الفرع الخامس: تحديات وفرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات

أولا: تحديات نموذج تنويع الإقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات

هناك أربع تحديات تواجه نموذج تنويع الإقتصاد الوطني وهي[1]:

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** حيث يهدف نموذج تنويع الإقتصاد الوطني إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات ب 6.5 % ما بين 2020-2030، وارتفاع محسوس للإنتاج الداخلي الخام الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2.3 مرة إلى جانب مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام مع العمل على عصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات، وللحكم على أنه هناك تغير في هيكل الإقتصاد الوطني لابد من تحقيق استقرار في الإنتاج الداخلي الخام وذلك من خلال تقليل الإعتماد تدريجياً على قطاع المحروقات وتطوير كل من القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات، والعمل على اصلاح القطاع المالي والمصرفي،
- **التمويل الداخلي غير التقليدي:** وهو تقنية نقدية مبنية على الإقتراض من البنك المركزي الذي يحوز دائماً على أصول تمكنه من ادارة السيولة في البنوك الأولية، أين تستعمل هذه السيولة في تنشيط الدورة الإقتصادية من خلال تحفيز الطلب الداخلي لقطاع الأعمال والمستهلكين ومن ثم تحفيز عرض المنتجين، والجدير بالذكر أن ما تم طبعه إلى حد اليوم في اطار التمويل الغير تقليدي يتجاوز 40 مليار دولار وهو ما تسبب في انخفاض قيمة الدينار بأكثر من 30% لأنه لا يوجد ما يقابله من الإنتاج أو احتياطات الصرف، وعليه فإن ارتفاع الأسعار ونسبة التضخم هي نتيجة حتمية أدت إلى انهيار القدرة الشرائية، وبالنظر لخصوصية الإقتصاد الوطني والظروف التي يمر بها فإن هذه التقنية تعتبر مخاطرة وكان من الأفضل ادراج هذه التقنية كأداة تكميلية ضمن حزمة الحلول على المدى القصير وليس على المدى المتوسط،
- **تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات:** بإمكان الإقتصاد الوطني انتهاج سياسة جديدة مبنية على نموذج النمو المتوازن أي تحريك جميع القطاعات المكونة له التي تتميز بالركود والتي يمكنها المساهمة في القيمة المضافة في الإقتصاد مثل قطاع السياحة والزراعة، الصناعة وحتى قطاع الخدمات،
- **الإنتقال الطاقوي:** ما يميز الجزائر هو امكانياتها من الطاقة الخام الغير قابلة للنضوب مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة المياه، ولكن المسعى الناجح لتثمين لتلك الطاقات يستوجب رؤية استشرافية شاملة، فتحت القيد التكنولوجي لا تتمتع الجزائر بالقدر الكافي من الإمكانيات، وتحت القيد المالي ليس لها القدر الكافي من امكانيات الإستثمار بالموازاة مع خط الإنفاق العمومي الحالي، فمن بين أهداف نموذج تنويع الإقتصاد الوطني هو الإستغلال الأمثل للموارد فهذا الأخير يقتضي منا الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر.

[1] العابد لزهر، لوصيف عمار، **مرجع سابق**، ص 15-16.

ثانيا: فرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات

هناك مجموعة من السيناريوهات الممكنة أمام نموذج تنويع الاقتصاد الوطني تم تلخيصها كمايلي[1]:

- **السيناريو الأول: امكانية ينجح نموذج تنويع الإقتصاد الوطني:** فمن أجل نجاح نموذج تنويع الإقتصاد الوطني لابد من تحقق الأتي:

✓ اعادة النظر في نموذج النمو للتحول من نموذج التوزيع إلى نموذج الثروة، أي من النمو المبني على تدخل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة الفعالة ما بين القطاعين العام والخاص بالشكل الذي يخدم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الإقتصادية طويلة المدى والمستدامة،

✓ تنويع الإقتصاد بادماج كافة القطاعات الراكدة،

✓ بناء جسور بين البحث العلمي والإنتاج،

✓ اعادة النظر في كيفية تقييم ميزانيات القطاعات المختلفة حيث يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة،

✓ اعادة النظر في طريقة وضع السياسات من خلال الإعتماد على مفهوم اليقظة الإستشرافية المبنية على المعلومات الإحصائية السليمة،

✓ أيضاً ضرورة وجود بنك مركزي مستقل يعمل على الحد من نسبة التضخم ولا يكون دوره مقتصراً فقط على خلق المال وضخه داخل الإقتصاد بل يجب على الدولة أن تمول نفسها من الأسواق المالية والمستثمرين الأجانب والمحليين،

- **السيناريو الثاني: سرعة واتجاه انتقال الإقتصاد الوطني نحو نموذج تنويع الإقتصاد الوطني**

حيث حسب الإقتصادي الأمريكي *الفين توفلر* وهو أحد كبار المستشرفين أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين ستصنف الإقتصاديات حسب سرعتها وليس حسب نموذجها، وهنا سيرى هل بإمكان الإقتصاد الوطني قادر على تحقيق السرعة المطلوبة أم سيسير في الإتجاه المخالف،

- **السيناريو الثالث: تاثير الاحتجاجات الداخلية على نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني**

ذلك أن زيادة وتيرة الإحتجاجات الداخلية بصفة متكررة سيكون له أثره على تغيير النظام والإعتراض على الأوضاع الإقتصادية والمعيشية، كل ذلك سيزيد من احتمالية حدوث أزمة اقتصادية إلى جانب الآثار الإجتماعية والسياسية، وبالتالي سيؤثر ذلك سلباً على نموذج تنويع الإقتصاد الوطني ولتجنب كل ما سبق ذكره سيكون لزاماً على الدولة بكل مؤسساتها مواصلة تطبيق هذا النموذج على أسس سليمة وفق رؤية استشرافية موضوعية تتماشى والإمكانيات المتاحة، مع ضرورة العمل بالتوازي على سن وتطبيق قوانين محاربة الفساد.

[1] العابد لزهر، لوصيف عمار، **مرجع سابق**، ص 16-17.

المبحث الثاني: واقع تبني المشاريع البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر

تقوم التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد وهي البعد الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، ولكل بعد مؤشرات تعكس مدى ما حققه الإقتصاد الوطني خلال فترة معينة ومدى قدرته على الوصول إلى ما تم التخطيط له[1]، وهذا ما تضمنه المبحث الثاني من خلال الإشارة إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال التقارير والمؤشرات الدولية للفترة 1992-2015، مروراً إلى تبيان مضمون الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وأهدافها، مع الإشارة إلى التوجهات الجديدة التي عملت وتخطط لها الجزائر فيما يخص تجسيد التنمية المستدامة حتى آفاق 2030.

المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال التقارير والمؤشرات الدولية للفترة 1992-2015

الفرع الأول: مؤشرات البعد الإقتصادي

أولا: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة، ويعتمد عليه لتحديد القوة الإقتصادية للدولة، والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1992-2015

الجدول(8-4): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1992-2015

السنة	عدد السكان مليون نسمة	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دولار	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %
1992	27.181	48.00	1766.05	0.55-
1993	27.785	49.95	1797.52	4.23-
1994	28.362	42.54	1499.97	2.91-
1995	28.904	41.76	1444.91	1.85
1996	29.411	46.94	1596.03	2.31
1997	29.887	48.18	1612.01	0.51-
1998	30.336	48.19	1588.48	3.54
1999	30.776	48.64	1581.00	1.76
2000	31.183	54.79	1757.02	2.43
2001	31.590	54.74	1732.86	1.68
2002	31.990	56.76	1774.03	4.28
2003	32.394	67.86	2094.34	5.85
2004	32.817	85.33	2598.91	2.94
2005	33.267	103.20	3100.12	4.45
2006	33.749	117.03	3464.61	0.21
2007	34.261	134.98	3935.18	1.80
2008	34.811	171.00	4905.25	0.71

[1] خنشول دنيا، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية- خلال الفترة 2009-2015**، مجلة دراسات اقتصادية، قسنطينة، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، ص79-90.

2009	35.401	137.21	3868.83	0.10-
2010	36.036	161.21	4463.39	1.76
2011	36.717	200.01	5432.25	0.93
2012	37.439	209.05	5564.83	1.32
2013	38.186	209.70	5471.87	0.70
2014	38.934	213.52	5470.85	1.73
2015	39.666	166.84	4132.76	1.79

المصدر: خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية- خلال الفترة 2009-2015، مرجع سابق، ص 79-80.

القارئ لما جاء في الجدول يلاحظ وجود معدلات نمو سالبة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينات بسبب أزمة النفط سنة 1986 وكذا الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية أنذاك، إلا أن هذا المعدل بدأ في التحسن ابتداءاً من نفس السنة بسبب عودة ارتفاع أسعار البترول للإرتفاع خلال السنوات اللاحقة ماعدا سنة 2009 أين سجل انخفاضاً قدر ب -0.10% بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم انتقلت قيمة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من 3868.83 دولار سنة 2009 إلى 5564.83 سنة 2012 وهي أعلى قيمة تم تسجيلها خلال فترة الدراسة، ثم نلاحظ عودة الإنخفاض إلى أن وصلت إلى ما قيمته 4132.76 دولار سنة 2015 بسبب الإنخفاض المسجل في أسعار البترول.

ما يمكن ملاحظته أيضاً هو ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ابتداءاً من سنة 2000 حيث قدر ب 54.79 مليار دولار ليسجل ما قيمته 213.52 مليار دولار سنة 2014 وهي أيضاً أعلى قيمة موجودة خلال فترة الدراسة، ثم عاود الإنخفاض إلى ما قيمته 166.84 مليار دولار سنة 2015 بسبب تهاوي أسعار البترول سنة 2014.

ثانيا: الميزان التجاري

من خصائص الإقتصاد الجزائري كغيره من الدول النامية هو ارتباطه بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه الخصوص فيما يتعلق بالواردات والصادرات، حيث تعتبر دول الإتحاد الأوروبي المورد والزبون الرئيسي للجزائر، والجدول الموالي يوضح هيكل الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2009-2015

الجدول(9-4): هيكل الميزان التجاري في الجزائر للفترة 1992-2015

الوحدة مليون دولار

السنة	صادرات المحروقات	صادرات سلع أخرى	الواردات	الميزان التجاري
1992	10516	321	11458	696
1993	9374	480.03	11557	676-
1994	8144	297.42	11083	1.498-
1995	9731	509	10761	521-
1996	12494	881	9098	4247

1997	13378	511	8687	5202
1998	9855	358	9403	810
1999	12084	438	9164	3358
2000	21419	612	9173	12858
2001	18484	648	9940	9192
2002	18091	734	12009	6816
2003	23939	673	13534	11078
2004	31302	781	18308	13775
2005	45094	907	20357	25644
2006	53429	1184	21456	33157
2007	58831	1332	27631	31531
2008	77361	1937	39479	39819
2009	44128	1066	39294	5900
2010	55527	1526	40473	16580
2011	71427	2062	47247	26242
2012	69804	2062	50376	21490
2013	62960	2014	55028	9946
2014	60304	2582	58580	4306
2015	33081	2057	51646	16508-

المصدر: خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تحليلية– خلال الفترة 2009–2015، مرجع سابق، ص 81–82.

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري في تحسن مستمر ابتداءاً من سنة 1994 حيث بلغ رصيد الميزان التجاري في عام 1997 قيمة 5202 مليون دولار، بالنظر لإرتفاع صادرات الدولة من المحروقات، لذلك لعبت تقلبات أسعارها دوراً كبيراً في تغيير وضعية الميزان التجاري فقد تميزت سنة 1998 بانهيار أسعار البترول حيث سجل متوسط سعر البترول خلال تلك السنة 12.85 دولار للبرميل الواحد، مما أحدث ذلك أثرا حاداً على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري، والخلاصة أن الميزان التجاري شديد الحساسية لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات.

الفرع الأول: مؤشرات البعد الإجتماعي

أولا: نسبة البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، إذ تتيح معرفة قدرة الإقتصاد الوطني على التحكم في سياسة التشغيل وابراز طاقته في استيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن ارتفاع هذه الأخيرة في المجتمع يهدد الإستقرار الإجتماعي، والجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر.

الجدول(10-4): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1992-2015

الوحدة: %

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	23.8	23.15	24.36	28.1	27.99	26.41	28	29.3
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	28.89	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	9.6	9.80	10.6	11.2

المصدر: خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية- خلال الفترة 2009-2015، مرجع سابق، ص 84.

ما يتضمنه الجدول من بيانات احصائية تبرز بوضوح ارتفاع معدلات البطالة في فترة التسعينات حيث انتقلت من 24.36% سنة 1994 إلى 28% سنة 1998، ثم إلى 29.3% سنة 1999، وترجع أسباب الإرتفاع هذا إلى الإصلاحات التي سبق وتم ذكرها خاصة ما تعلق منها بإعادة الهيكلة التي تعتمد على الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال والتي أثرت على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى الإجراءات التي مست المؤسسات المفلسة وما تم انتهاجه فيما يخص الخوصصة التي كان الغرض منها رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات من دون الأخذ بعين الإعتبار الجانب الإجتماعي الذي تميز بالتسريح الكبير للعمال وتقليص دور الدولة بما ينسجم والخطوط العريضة لتلك الإصلاحات، كل ذلك إلى جانب سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الإستهلاكية...، أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وتدهور مستوى معيشة الأفراد.

ابتداءاً من سنة 2004 بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض، حيث قدرت قيمتها ب 17.7% ثم وصلت سنة 2006 إلى 12.3% ثم إلى 11.2% سنة 2015، وتعلل هذه النسب إلى حجم الإستثمارات التي تم رصدها في سنة 2004 بفضل الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ولتقلص حجم المديونية الخارجية.

أما في السنوات الأخيرة فيرجع انخفاض معدلات البطالة إلى برامج الدولة وتدخلها في أسواق العمل من خلال برامج قروض الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الموجه للفئات التي يتراوح أعمار افرادها ما بين 30 و 50 سنة، وكذا جهاز المساعدة على الإدماج المهني الموجه لتوظيف خريجي الجامعات والتكوين المهني، ولكون هذه الأخيرة تمثل عقود مؤقتة وغير دائمة فإنه من الخطأ استبعادها عند احتساب معدلات البطالة.

ثانيا: المؤشرات الصحية

إن تحسن الحالة الصحية للمواطنين تعني اهتمام الدولة بتقديم الخدمات الصحية لهم، والجدول الموالي يوضح تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة 2009-2015.

الجدول(11-4): تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر للفترة 1992-2015

السنة	نسبة السكان اللذين تتوفر لهم مياه الشرب النظيفة %	نسبة السكان اللذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي %	معدل وفيات الاطفال دون 5 سنوات لكل 1000 مولود حي
1992	91.70	80.70	44.90
1993	91.80	80.90	44.10
1994	91.50	81.30	43.30
1995	91.20	81.70	52.50
1996	90.90	82.10	41.80
1997	90.50	82.50	41.10
1998	90.20	82.90	40.60
1999	89.90	83.30	40.20
2000	89.50	83.60	39.70
2001	89.20	84.00	38.90
2002	88.80	84.30	37.80
2003	88.50	84.70	36.50
2004	88.10	85.00	35.10
2005	87.70	85.30	33.60
2006	87.40	85.60	32.10
2007	87.00	85.80	30.70
2008	86.60	86.10	29.40
2009	86.20	86.40	28.30
2010	85.70	86.60	27.30
2011	85.30	86.80	26.10
2012	84.90	87.00	25.80
2013	84.50	87.20	25.60
2014	84.00	87.40	25.50
2015	83.60	87.60	غ م

المصدر: خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية- خلال الفترة 2009-2015، مرجع سابق، ص 85-86.

- ✓ إن الملاحظ لمعدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات فيلاحظ انخفاضه وتراجعه خلال فترة الدراسة، حيث تم تسجيل ما نسبته 44.90 حالة وفاة لكل 1000 مولود جديد سنة 1992 لتصل إلى 39.70 حالة وفاة سنة 2000 و 25.5 حالة وفاة سنة 2014.
- ✓ فيما يخص نسبة السكان اللذين تتوفر لهم مياه الشرب فهي في تناقص مستمر فبينما كانت النسبة تقدر ب 91.70% سنة 1992 أصبحت تقدر ب 89.50% سنة 2000، ثم انخفضت إلى 83.60% سنة 2015 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الإستثمارات فيما يخص البنى التحتية وخاصة هذا المجال.
- ✓ أما بالنسبة لنسبة السكان اللذين تتوفر لهم مرافق الصرف الصحي فقد شهدت نوع من التحسن خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة 83.60% سنة 2000 ثم وصلت إلى 87.60% سنة 2015 إلا أن الجدير بالذكر أن الجزائر مازلت تعاني من نقص في هذا المجال للأسباب السابقة الذكر في النقطة أعلاه، وما يمكن قوله بالعموم أن قطاع الصحة في الجزائر كغيره من بقية القطاعات لا يزال يكتنفه العديد من المشاكل التنظيمية والتجهيزية ...إلخ.

الفرع الثالث: مؤشرات البعد البيئي

إن تطور النشاط الإقتصادي أدى بالضرورة إلى الضغط على البيئة وخلق مشاكل عديدة كانت بدورها سبباً في حدوث أزمات مثل التدهور البيئي لبعض المكونات البيئية من نبات وحيوان وغيرها من الموارد، وهذا ما يمثل الجانب البيئي للتنمية المستدامة.

أولا: تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

تصدر انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون أساساً من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الإسمنت ومن كل أصناف الوقود الصلبة والسائلة وحتى من حرق الغاز، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول(12-4): تطور انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة 1992-2015

الوحدة: كيلو طن

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
انبعاثات CO2	81.93	82.29	86.50	95.34	97.13	88.19	107.00	92.11
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
انبعاثات CO2	87.93	84.29	90.85	92.53	89.49	107.10	100.90	109.20
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
انبعاثات CO2	111.50	121.30	119.20	121.70	114.3	113.80	131.20	134.10

المصدر: خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية- خلال الفترة 2009-2015، مرجع سابق، ص 87.

تبين معطيات الجدول فيما يخص انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون أنها في تزايد مستمر فقد ارتفعت بأزيد من خمسين كيلو طن خلال الفترة المعنية، حيث كانت قيمتها تقدر ب 81.93 كيلو طن خلال سنة 1992 لترتفع سنة 1998 الى 107.08 كيلو طن ثم وصلت إلى 119.2 سنة 2010، وفي سنة 2015 وصلت إلى 134.1 كيلو طن، والسبب الرئيسي يرجع إلى الحقول النفطية.

ثانيا: تطور نصيب الفرد من الموارد المائية

الجدول (13-4): تطور نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر للفترة 1992-2015

السنة	1992	1997	2002	2007	2012	2014	2015
نصيب الفرد من الموارد المائية م3	413.89	376.41	351.67	328.35	300.49	288.95	غ م

المصدر: خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية- خلال الفترة 2009-2015، مرجع سابق، ص 88.

يلاحظ من خلال الجدول أن نصيب الفرد من الموارد المائية سجل ما قيمته 413.89 م3 سنة 1992 لينخفض سنة 1997 الى ما قيمته 376.41 م3 ، وواصل في الانخفاض بقية السنوات وهذا بالنظر للارتفاع عدد السكان وغياب ثقافة الاستهلاك وانتشار ظاهرة التبذير التي تساهم بشكل مباشر في هدر هذه الثروة، والجدير بالذكر ان هذا المعدل يبقى بعيد جدا عن المعدل العالمي المقدر بحوالي 1000 متر مكعب للفرد الواحد سنوياً.

ثالثا: تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نصيب الفرد من الأراضي الزراعية

حيث يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من اجمالي الأراضي المزروعة، والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول(14-4): تطور نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الجزائر للفترة 1992-2015

الوحدة: هكتار/ شخص

السنة	**1992**	**1995**	**2000**	**2005**	**2010**
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	0.28	0.26	0.25	0.23	0.21
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
نصيب الفرد من الأراضي الزراعية	0.20	0.20	0.20	0.19	/

المصدر: خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية- خلال الفترة 2009-2015، مرجع سابق، ص 88.

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية قدر سنة 1992 ب 0.28 هكتار لكل فرد، لينخفض إلى ما قيمته 0.21 هكتار لكل فرد سنة 2010، ثم انخفض إلى 0.20 هكتار لكل فرد سنة 2011 وحافظ على تلك النسبة لثلث سنوات متتالية ثم عاود الإنخفاض مرة أخرى، ومن بين الأسباب التي يمكن ارجاع ذلك إليها هو النمو السكاني واعتماد القطاع على مياه الأمطار بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى ضعف الإستثمار الزراعي في القطاع وتواضع الوسائل التقنية التي بحوزته.

الفرع الرابع: مؤشرات أخرى

هناك تقارير أخرى تصدرها مؤسسات دولية وتتضمن مؤشرات تصنف من خلالها أي دولة وفقاً للمؤشر المعني بالأمر، ومن بين التقارير نجد **تقرير التنمية البشرية** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل سنة، احتلت فيه الجزائر المركز 83 من مجموع 188 دولة، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال** وهو تقرير يصدر من قبل البنك الدولي بدأ اصداره سنة 2003، حيث جاء في تقرير سنة 2018 والذي غطى 190 بلد واحتلت فيه الجزائر ترتيب 166 من أصل 190 بلد، **مؤشر الإتحاد الدولي للإتصالات** المتضمن مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ففي تقرير له سنة 2017 احتلت الجزائر المركز 102، **تقرير التنافسية العالمي** وهو تقرير يعده المنتدى الإقتصادي العالمي بناءاً على معايير مثل المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الإقتصاد الكلي...إلخ، فقد احتلت الجزائر المركز 86 من مجموع 137 بلد، **تقرير الأداء البيئي** الذي أطلق سنة 2006 كأول تقرير تجريبي يسمح بتقييم السياسات الوطنية لتتمكن كل دولة من تشخيص مواطن القوة والضعف وقد سجل التقرير لسنة 2018 الذي ضم 180 دولة فقد احتلت فيه الجزائر المركز 88، **مؤشر الإبتكار العالمي** الذي يبين مدى قدرة الدول على الإنتقال من اقتصاد معتمد على الأولوية إلى اقتصاد قائم على الكفاءة التشغيلية ثم إلى اقتصاد قائم على الإبتكار وتجدر الإشارة إلى أن التقرير الخاص بهذا المؤشر لسنة 2017 احتلت فيه الجزائر المركز 108 عالمياً من أصل 127 دولة، **مؤشر الريادة في ادارة الأعمال** وهو أيضاً قائم على مجموعة من المعايير مثل المنافسة، العولمة، استيعاب التكنولوجيا وغيرها، جاء التقرير الخاص بهذا المؤشر لسنة 2018 احتلت فيه الجزائر المرتبة 80 عالمياً من مجموع الدول المعنية، **مؤشر الشفافية الدولية للفساد** وهو مؤشر تصدر تقاريره عن منظمة الشفافية الدولية للفساد ظهر هذا المؤشر لأول مرة سنة 1995 وقد أظهر مؤشر سنة 2017 أنه لا توجد دولة في العالم خالية من الفساد، واحتلت فيه الجزائر المرتبة 112 من أصل مجموع دول العالم[1].

المطلب الثاني: تصميم الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر و أهدافها

الفرع الأول: مضمون الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

لقد تمت المصادقة على هذه الإستراتيجية من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 14 افريل 1996، وفي اطار تنفيذها شرعت الجزائر في انجاز خطة عمل ترمي إلى اعداد مخطط وطني لحماية البيئة، وذلك بالتعاون مع البنك العالمي سعياً لضبط الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي، واقتراح تدابير أكثر ملائمة للتكفل بها وذلك عن طريق دمج قابلية البيئة للبقاء في استراتيجية تنمية البلاد لإحداث نمو مستدام وخفض حالة الفقر، وكذا سن سياسات عمومية فعالة ترمي إلى ضبط الجوانب الخارجية للبيئة ذات الصلة بالنمو وبالأنشطة الإقتصادية التي يبادر بها القطاع الخاص ، ولذا تمحورت عناصر هذه الإستراتجية الوطنية في[2]:

[1] عبد الفتاح داودي، **الجزائر في التصنيفات الإقتصادية الدولية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 6، 2018، غليزان، الجزائر، ص213-221.

[2] عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر 1994-2004**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، 2005، ص 156.

- ✓ حماية الغطاء النباتي وتوسيعه، والإلتزام ببلوغ نسبة تشجير تقدر ب 25%،
- ✓ الحفاظ على التنوع البيولوجي والحرص على حماية كل الأنواع الحيوانية والنباتية النادرة أو المهددة،
- ✓ حماية السهوب من التدهور باصلاح الأراضي التي أصابها التصحر،
- ✓ حماية الأحواض السطحية والتدخل بصفة أولوية في المناطق المتضررة،
- ✓ مكافحة التلوث الصناعي بكل أشكاله وبآليات وقائية وترتيبات مضادة،
- ✓ وضع نظام وطني لتسيير النفايات الخطيرة بيئياً وبكيفية عقلانية،
- ✓ تحسين تسيير النفايات الحضرية عن طريق تحسين شروط جمعها واحداث شبكة مزابل خاضعة للمراقبة، وأنظمة أخرى لمعالجة النفايات،
- ✓ تنفيذ سياسة لإسترجاع النفايات الحضرية والصناعية واعادة رسكلتها ومعالجتها وتثمينها.

ومن هنا فان تنفيذ هذه الإستراتيجية تطلب:

- بناء سياسات عمومية فعالة بتنظيم ذي مصداقية ومتابعة التطبيق الفعلي وبقدرات مؤسساتية وموارد بشرية ذات نوعية في كل المستويات وخاصة على مستوى الجماعات المحلية،
- تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة لتنفيذ البرامج المسطرة،
- بناء سياسات وانشاء مؤسسات واعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة، وتطهير الإطار المعيشي والتسيير العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية، واشراك المواطنين بصفة تلقائية.

ومن خلال التعمق في الإستراتيجية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في اطار حماية البيئة والتنمية المستدامة، نجد أنها تركز أساساً على الأدوات الإقتصادية مثل الجباية البيئية، تحويل الدعم أو رفعه على الموارد الطبيعية، ولم يكتف المشرع بوضع هذه الوسائل الوقائية وانما لجأ إلى تعزيز أساليب الحماية الإدارية بسياسة جزائية – حوافز مالية وجمركية- بمقتضى التشريعات الخاصة بحماية البيئة – كما نصت عليه المادة 76 من قانون حماية البيئة-، وكذا ماجاء في الإجراءات التنظيمية المنصوص عليها في القانون رقم 01-03 المرتبط بتشجيع وتطوير الإستثمارات ولاسيما في مجال حماية البيئة، وهذا عبر الحوافز الجبائية المتعددة الممنوحة من طرف الدولة بواسطة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار **ANDI** في المشاريع التي تتعلق أساساً بمجال تسيير النفايات الحضرية الصلبة، خاصة جمع القمامات المنزلية ومشاريع استرجاع وتدوير النفايات، ومع صرامة الإجراءات والجزاءات القانونية المترتبة عن مخالفتها تم اللجوء إلى تدعيمها بسياسة أكثر فعالية وهي السياسة المالية في اطار الملوث الدافع وهو مبدأ مرهون بمشكلة التلوث.

الفرع الثاني: أهدف الاستراتيجية الوطنية البيئية المعتمدة في الجزائر

ترمي الأهداف الوطنية للإستراتيجية البيئية المعتمدة من طرف الجزائر إلى مجموعة من الأهداف وهي كالآتي[1]:

- تحسين صحة ونوعية حياة المواطنين بواسطة:
  - ✓ تحسين نوعية الماء الشروب و التطهير،
  - ✓ تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وضواحي المناطق الصناعية،
  - ✓ تقليص المخاطر المرتبطة بالتلوث ذو المصدر الصناعي،
  - ✓ تقليص انتاج النفايات وادخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات على المستوى المؤسساتي،
- **حماية الثروة الطبيعية وتحسين انتاجها بواسطة:**
  - ✓ التوزيع العقلاني للموارد المائية واعتماد تكنولوجيات انتاج واستعمال أكثر ملائمة،
  - ✓ بلوغ أهداف الأمن الغذائي من خلال الإنتاج ذو القيمة المضافة والعالية ومن خلال اعتماد سياسة سقي دائمة،
  - ✓ صياغة اطار قانوني لاشراك السكان المحليين والمجاورين وبقية الشركاء في المشاريع المرتبطة لحماية التراث واستدامته،
- **تقليص الخسائر الإقتصادية وتحسين التنافسية وذلك من خلال:**
  - ✓ عقلنة استعمال الموارد الملائية،
  - ✓ عقلنة وترشيد استعمال الموارد الطاقوية،
  - ✓ عقلنة وترشيد استعمال الموارد الأولية في الصناعة،
  - ✓ تحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات في التجارة،
- **حماية البيئة الشاملة وخاصة من خلال:**
  - ✓ زيادة الغطاء النباتي وكثافته وتنوعه البيولوجي وهو من أولويات الإستراتيجية البيئية المستدامة في الجزائر،
  - ✓ تخفيض انبعاثات الغازات المضرة بالبيئة والمتسببة في ظاهرة الإحتباس الحراري لاسيما قطاع المحروقات،
  - ✓ دمج الإستدامة البيئية في استراتيجية تطوير البلاد،
- **تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.**

[1] كشان رضا، **استراتيجية التنمية البيئية المستدامة في الجزائر: الإجراءات والتحديات**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد ، بدون سنة نشر، 14، ص 113، 114.

المطلب الثالث: دوافع توجه الحكومة الجزائرية إلى الإقتصاد الأخضر

الفرع الأول: المشكلات البيئية

إن الواقع البيئي في الجزائر لا يختلف عما هو عليه في باقي دول العالم، إلى جانب المشكلات البيئية العالمية كالإحتباس الحراري، تغير المناخ...إلخ،

الفرع الثاني: فشل سياسة النمو غير المتوازن

نتيجة فشل سياسات التنمية المعتمدة في الجزائر نتيجة الإعتماد على الصناعات الثقيلة والريع البترولي، وبذلك كانت هناك فجوة في طبيعة التنمية القائمة بيننا وبين باقي الدول،

الفرع الثالث: المرحلة الإنتقالية التي تمر بها الجزائر

إن المرحلة الإنتقالية التي تمر بها الجزائر الناتجة عن تراجع أسعار البترول وما فرضته من تحديات للخروج من التبعية لقطاع المحروقات و التخلص من الجوانب السلبية للإقتصاد الريعي وضرورة ايجاد بدائل في حدود الإمكانات المتاحة،

الفرع الرابع: برنامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة

والذي يحفز الحكومات في مختلف أنحاء العالم على التوجه نحو الإقتصاد الأخضر، لأنه يحقق نتائج ايجابية وفي جميع القطاعات، ويمكن من مواجهة التحديات البيئية ويحفز النمو الإقتصادي ناهيك عن توفير فرص العمل الجديدة والقضاء على الفقر.

المطلب الرابع: الإجراءات التحفيزية التي توفرها الجزائر في سبيل الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة

في اطار تحفيز التوجه نحو الإقتصاد الأخضر، توفر الحكومة الجزائرية بعض الإجراءات المتمثلة في اجراءات قانونية وأخرى اقتصادية على خلاف الإجراءات البيئية التي تعكس مختلف المؤهلات البيئية التي تزخر بها بلادنا وتمكننا بسهولة من ارساء معالم الإقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة حيث نجد[1]:

الفرع الأول: الإمكانيات البيئية

تزخر الجزائر بامكانيات طبيعية وايكولوجية تؤهلها لاستعاب معالم الإقتصاد الأخضر وتنشيطه لكافة مسالكه وتساعده على تحقيق تنمية مستدامة بكافة أبعادها، حيث وفقاً لآخر المعطيات التي تقدم بها المنتدى العربي للبيئة والتنمية في نهاية 2012، تتربع الجزائر على مساحة قدرها 44.8 مليون هكتار من الأراضي والمياه المنتجة وهي موزعة بين 1.5 مليون هكتار من الغابات و 8.4 مليون هكتار من الأراضي الزراعية و 32.9 مليون هكتار من المراعي و 1.1 مليون هكتار لدعم البنية التحتية في البلاد بالإضافة إلى امتلاكها 1 مليون هكتار من الجرف القاري والمياه الداخلية لدعم مصائد الاسماك، كما بلغت القدرة البيولوجية للجزائر 19.3 مليون هكتار عالمي وهذا أقل

[1] منى كشاط، خديجة حجاز، **مرجع سابق**، ص 31.

بحوالي 2.93 مرة من بصمتها البيئية المقدرة ب 56.7 مليون هكتار عالمي، وبالتالي وقوع عجز في القدرة البيولوجية والذي يمكن أن يواجه باستيراد الموارد الطبيعية من الخارج أو الافراط في استخدام الموارد المحلية حيث بلغ ثمن عجز القدرة البيولوجية حوالي 1300 دولار للفرد.

الفرع الثاني: الإجراءات القانونية

ففي سبيل تحفيز التوجه نحو الإقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة قننت الدولة الجزائرية جملة من القوانين والمراسيم أبرزها[1]:

أولا: قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

لعل أهم ما أشار إليه هذا القانون ما أتى به في مادته الرابعة التي أشارت إلى السياسات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والتي تهدف بالأساس إلى:

- ✓ خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل، وتساوي الحظوظ في الترقية والإزدهار بين جميع المواطنين،
- ✓ الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها بهدف تخفيف الضغوط على السواحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب، بالإضافة إلى دعم الأوساط الريفية والجهات التي تعاني صعوبات، والعمل على تفعيلها من أجل استقرار سكانها،
- ✓ حماية الفضاءات والمجموعات الهشة ايكولوجياً واقتصادياً وتثمينها، وحماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية،
- ✓ حماية وتثمين التوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

ثانيا: قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة:

جاء هذا القانون لتحديد قواعد حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة وأشار في مادته الثانية إلى مجموعة الأهداف الأساسية التي أتى بها حيث عمل على:

- الوقاية من أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك عن طريق المحافظة على مكوناتها بالإضافة إلى ترقية الإستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيا الأكثر نقاءاً،
- تدعيم الإعلام البيئي والتحسيس بتدابير حماية البيئة.

أما فيما يخص الآثار البيئية لمشاريع التنمية فقد تم الإشارة إلى ذلك من خلال المادة 15 من نفس القانون والتي نصت على أنه تخضع مسبقاً لدراسة التأثير على البيئة، مشاريع التنمية والهياكل والمنشات والمصانع وبرامج البناء والتهيئة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فوراً أو لاحقاً على البيئة، لاسيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوزانات الايكولوجية وكذا على اطار ونوعية المعيشة، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق من خلال

[1] عفيف عبد الحميد، فيصل لوصيف، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر: بين التشريع والإستغلال الأمثل للموارد**، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 02، بدون سنة نشر، ص 196-198.

المادة 61 من هذا القانون إلى حماية الأرض وباطنه أي الموارد الطبيعية الموجودة فيها ، أين نصت المادة سالفة الذكر على أن استغلال موارد باطن الأرض يخضع لمبادئ هذا القانون خصوصا مبدأ العقلانية.

ثالثا: القانون 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة: والذي أتى بالأساس بغية احداث محيط تنافسي ومحفز قصد ترقية الإستثمار السياحي والصورة السياحية للجزائر، بالإضافة إلى المساهمة في حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية،

رابعا: القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 يونيو 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة: الذي جاء بغية تحديد الأحكام المطبقة في ميدان حماية المناطق الجبلية وتأهيلها وتهيئتها وتنميتها المستدامة، وقد أنشأ بموجبه كما جاء في المادة 12 منه مجلس وطني لحماية تلك المناطق بهدف تحديد الأنشطة الكفيلة بحماية وترقية مختلف المناطق والكتل الجبلية وتسهيل عملية التنسيق بين مختلف الأنشطة المبرمجة على مستواها عن طريق الآراء والإقتراحات،

خامسا: القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة: ويهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد الأساسية للوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث والتكفل بآثارها على المقرات البشرية ونشاطاتها وبيئتها من خلال تحسين المعرفة بهذه الأخطار وتعزيز مراقبتها وتطوير الإعلام الوقائي عنها، مراعاتها في استعمال الأراضي وفي البناء ووضع الترتيبات الضرورية للتكفل بكل كارثة ذات مصدر طبيعي أو تكنولوجي،

سادسا: القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006: والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة: والذي أتى بالأساس للتعريف بسياسة المدينة وتنسيق وتوجيه كل التدخلات، وكذا العمل على تقليص الفوارق بين مختلف الأحياء، والقضاء على السكنات الهشة غير الصحية، الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان وكذا المحافظة على البيئة وحمايتها،

سابعا: المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07 اكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية: معدل ومتمم، أشار في بابه الرابع – أحكام تعاقدية- القسم الأول منه – بيانات الصفقات-، في مادته 62 التي نصت على أنه يجب أن تشير كل صفقة الى الشريع والتنظيم المعمول بهما ويجب أن تتضمن على الخصوص البيانات الآتية والتي أتى من بينها البنود المتعلقة بحماية البيئة.

الفرع الثالث: الإجراءات الاقتصادية

انتهجت الجزائر في اطار سعيها للإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر جملة من الأدوات الإقتصادية كالإعانات المالية التي تكون على شكل امتيازات مالية وجبائية وجمركية تمنحها الدولة للمستثمرين في المشاريع الخضراء والصديقة للبيئة، وأدوات أخرى كالضرائب والرسوم الايكولوجية التي من شأنها الإلزام على التقليل من حجم المشكلات البيئية ومن ثم

الحفاظ على البيئة، ولعل أهم رسم شائع الإستخدام في مجال الضرائب الإيكولوجية نجد الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة **T.A.P.D** والتي تتخذ الأشكال التالية:

أولا: الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة

وهي الرسوم التي شرع العمل بها سنة 2000 وتتخذ إحدى الأشكال التالية: الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات لمرتبطة بأنشطة العلاج 24000دج/طن، الرسم التحفيزي على انقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة 10500دج/طن، الرسم على الأكياس البلاستيكية 50.10دج/طن.

ثانيا: الرسوم الخاصة بالانبعاثات الجوية

وقد تم العمل بها في 2002 وتمت مراجعتها في 2006 ومن أشكالها: الرسوم على الوقود، الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي.

ثالثا: الرسوم على الإنبعاثات الصناعية

وتم العمل بها انطلاقاً من سنة 2003 وهي موجهة بصفة عامة إلى المؤسسات التي تنشط في الصناعية السائلة.

المبحث الثالث: التوجهات الجديدة في الجزائر نحو ارساء التنمية المستدامة

يتناول هذا المبحث أهم بنود الإستراتيجية الوطنية التي اعتمدتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة على أرض الواقع في ضوء الإمكانيات المتاحة، والأهداف المسطرة للوصول إلى ما تم التخطيط له وفق نظرة استشرافية حتى آفاق 2030.

المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة آفاق 2030

تقرر اعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بموجب القانون رقم 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[1] ويهدف أساساً الى[2]:

- ✓ ضمان اقليم مستدام،
- ✓ خلق حركية وتنافسية الأقاليم،
- ✓ تحقيق العدالة الإقليمية،
- ✓ ضمان حكم اقليمي راشد.

ويشكل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من بين أكبر الإستثمارات الخضراء التي اطلقتها الجزائر لتفعيل الإقتصاد الأخضر لآفاق 2030 خاصة بعد تصنيف الجزائر أرض مخاطر، إذ أنه من بين 14 خطر تم تحديده من قبل هيئة الأمم المتحدة تعاني الجزائر من 10 مخاطر منها الزلازل، التلوث الجوي والبحري والمائي، مخاطر صناعية وطاقوية...إلخ، والمخطط هنا يسعى على ضوء مخططات العمل قصيرة المدى تفيد في:

[1] الجريدة الرسمية، **قانون رقم 01-20** مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، **المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، العدد 77، ص 20.

[2] وزارة التهيئة والإقليم والبيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025**، كتاب رق01، 2007، ص 08.

- ✓ استدامة الموارد المائية،
- ✓ المحافظة على التربة ومكافحة التصحر،
- ✓ حماية النظم الإيكولوجية.

أما عن آليات التطبيق الميداني للمخطط ضمن آفاق سنة 2030 فقد تم برمجته وفقا للرزنامة التالية:

- **المرحلة الأولى: 2001-2015**: تم اطلاق 19 مخطط رئيسي لكبريات الهياكل والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وهي مخططات تم الإنطلاق فيها وتخص برامج استثمار وتحديث اقتصادي وهيكلي يهدف إلى ادماج الإقتصاد الوطني في فضاءات التبادل الحر وجني ثروات جديدة وخلق فرص العمل والرفع من الوسائل المالية الخاصة ببرامج استدراك النقائص المسجلة في المجال الإجتماعي وتلك المرتبطة بالإقاليم،
- **المرحلة الثانية: 2015-2030**: حددت فيها الجزائر مجمل الإستثمارات المهيكلة في اطار السياسة المعتمدة في مجال تهيئة الإقليم المستدام.

وتأمل الحكومة الجزائرية من وراء اطلاقها للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة كأحد أكبر الإستثمارات الخضراء التي تدفع بعجلة الإقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما حققته في الجوانب الآتية:

- ✓ **الجانب الإجتماعي**: ترجم تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من الناحية الإجتماعية من خلال تفعيله لجاذبية الأقاليم وذلك بواسطة اقامة حلقة تدفق عال من تكنولوجيا الإتصال، تهيئة المناطق الإقتصادية والتكنولوجية لاستقبال المؤسسات، عصرنة شبكة النقل، انجاز قواعد لوجيستيكية وخدماتية، وكذا توفير اطار حياة راقية وتحقيق رفاه اجتماعي[1]،
- ✓ **الجانب الإقتصادي**: ترجم تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بعدد من الإجراءات العامة التي تندرج في اطار الإقتصاد الأخضر في انشاء مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها والمتمثلة في المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، المركز الوطني للتدريب البيئي، المركز الوطني للإنتاج النظيف، شبكة رصد نوعية الهواء، أما في مجال المياه فقم انشاء وكالة الحوض المائي، المكتب الوطني للري والصرف وكذا الشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب، وفي موازاة تطبيق التسعيرة الجديدة للمياه المستخدمة في الصناعة والزراعة يتم تقديم دعم للمبادرات الإقتصاد في الإستهلاك عبر استخدام تقنيات ملائمة في الري كالري الموضعي والرش، وهذا ما ساهم بشكل كبير في خلق فرص للعمل وتقليص نسب البطالة حيث تبعاً لدراسة اجرتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر أكدت أنه يمكن خلق 1.421.619 فرصة عمل في قطاع الإقتصاد الأخضر بين

[1] يوسفي نور الدين، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم- وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اشكالات العقار الحضاري وأثرها على التنمية في الجزائر المنعقد يومي 17-18 فيفري 2013، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 435.

سنوات 2011 و 2030 مقارنة مع 273000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 ضمن مجالات العمل المرتبطة بالبيئة والإقليم.

- ✓ **الجانب البيئي:** على الصعيد البيئي حقق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مزايا بيئية من خلال اطلاق الأنظمة البيئية التي يعتمد عليها في محاولة الموازنة بين العديد من الأنظمة خاصة ما تعلق بالساحل وتصنيف وتهيئة المحميات الطبيعية البحرية والبرية وتثمين المناطق الفلاحية ذات الطابع البيئي، وكذا تثمين الأنظمة البيئية السهبية و نظام الواحات والغابات بالإضافة إلى المحافظة على الفضاءات الخضراء والمحميات مع استئناف أشغال السد الأخضر ومحاربة أسباب التعرية والتصحر وتوسيع الثروة الغابية الى 1.050.000 هكتار آفاق 2030[1].

المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في اطار التنمية المستدامة في الجزائر مع آفاق سنة 2030

في ظل التيقن بأن السياحة هي دعامة لبناء اقتصاد خارج المحروقات بصفتها مجال اقتصادي صناعي تجاري وخدماتي في نفس الوقت، أين تتقاطع العديد من الأنشطة الإقتصادية لتوفر في مجملها عرض تسويقي سياحي قادر على جذب المستهلك وارضاءه والمحافظة عليه[2]، أدى هذا إلى تشجيع السلطات المحلية على تطوير خطة رئيسية طويلة الأجل للتنمية السياحية والمعروف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT** 2025، والمحين إلى غاية سنة 2030[3]، تم اعداده في 2007 وأعلن عن تبنيه سنة 2008، يشكل هذا المخطط قلب استراتيجية السياحة في الجزائر ويعرض رؤيتها للتنمية السياحية المستدامة لمختلف الآفاق على المدى القصير 2009 والمتوسط 2015 والطويل 2030، ويعكس مضمون هذا المخطط ارادة الدولة في دعم الإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلد من أجل ترقيته إلى مرتبة الإمتياز في المنطقة الأورومتوسطية وجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز، حيث يهدف هذا المخطط إلى[4]:

- ✓ ترقية اقتصاد بديل للمحروقات وتعزيز دور السياحة كمحرك للنمو الإقتصادي و تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطني والمساهمة في تحسين التوازنات الإقتصادية الكلية في النمو،
- ✓ توسيع الآثار المترتبة عن السياسة السياحية على باقي القطاعات ويشمل الإنسجام مع الإستراتيجية التنموية لباقي القطاعات والرفع من درجة التكامل بين كافة السياسات والنظر إلى السياحة في اطار مقاربة شاملة لبرنامج التنويع الإقتصادي والتوفيق بين ترقية السياحة والبيئة وهو ما يفسر ميلاد مخطط شامل وأوسع – التهيئة الإقليمية–،

---

[1] يوسفي نور الدين، **مرجع سابق**، ص 437.

[2] بوعمشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، الجزائر، ص 12.

[3] منى كشاط، خديجة حجاز، **مرجع سابق**، ص 33.

[4] حليمي حكيمة، **السياحة بديل تمويلي للإقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية**، مجلى رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الوادي، الجزائر، 2016، ص 412.

- ✓ تثمين التراث التاريخي والثقافي والديني باعتبار أن هذا التراث يمثل عصب حياة القطاع السياحي وضمان جاذبية الجزائر كوجهة سياحية،
- ✓ تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصداً سياحياً بامتياز.

الجدول رقم (15-4) : الترجمة الرقمية للأهداف المحددة للتنمية السياحية في الجزائر على المدى المتوسط

السنة	2007	2015
عدد السياح بالمليون	1.7	2.5
عدد الاسرة – سرير–	84869	75000
مساهمة السياحة في الناتج المحلي%	1.7	3
الايرادات مليون دولار امريكي	/	2000-1500
مناصب العمل	200000	400000
التكوين	51200	91600

المصدر: حليمة حكيمة، مرجع سبق ذكره، ص 413

يشكل هذا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أحد الإستثمارات الخضراء التي توجهت بها الجزائر لإرساء معالم الإقتصلد الأخضر والمرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة في المجال السياحي، وذلك من أجل الرقي الإجتماعي والإقتصادي والبيئي على الصعيدين الوطني والدولي طيلة العشرينية القادمة كمايلي:

- ✓ **الجانب الإجتماعي:** يساهم المخطط على التنشئة الإجتماعية والإنفتاح على الصعيدين الوطني والدولي، وتثمين التراث الثقافي والديني باعتبارهم عناصر جذب هامة،
- ✓ **الجانب الإقتصادي:** أملاً في تنويع ايرادات ومحاصيل الحكومة الجزائرية لمواجهة الأزمة الإقتصادية الراهنة، يهدف المخطط التوجيهي إلى تحقيق جملة من الأهداف بالنسبة للمرحلة الأولى 2008-2015 من تنفيذ خطة الأعمال والوصول إلى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي، حيث تحتاج الجزائر إلى ميزانية معتبرة قدرها الإستثمار العمومي والخاص الضروري لإنجاز المشاريع السياحية بين 2005-2015 ب 2.5 مليار دولار على مدى سبع سنوات أي ما يعادل 350 مليون دولار سنويا، كما عملت الحكومة من خلال وضع الإستراتيجية اللازمة لتسويق المنتج السياحي وتبيان الإستثمارات الواجب القيام بها على المدى المتوسط 2015 والبعيد 2025 والذي تم تمديده إلى غاية 2030[1]،
- ✓ **الجانب البيئي:** من خلال التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية وذلك بادماج مفهوم الديمومة في مجمل هيكل التنمية السياحية[2]، والمساهمة في تحقيق التنمية السياحية الخضراء التي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية والثقافية

[1] شريط حسين أمين، **فعالية التخطيط الإستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، جامعة المسيلة، الجزائر ص 141.

[2] مجاهدي فاتح، زديوي عبد الرحيم، **تبني التخطيط الإستراتيجي كأداة لتفعيل قطاع السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، الجزائر، العدد 10، 2017، ص 248.

في نطاق حمايتها والحفاظ عليها، فهي تعمل على حماية السياح من مخاطر التلوث والإنبعاث الحراري والغازي من أجل تقديم خدمات سياحية متكاملة وخاصة أن السائح يتميز ببعض الخصائص منها وجود الرغبة في التعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية ومحاولة منه في اكتشاف المواقع الأثرية التي تزخر بها مختلف مناطق المعمورة وكون السياحة البيئية ترتكز على قاعدة التوازن البيئي الذي يعطيها بعداً حيوياً واستراتيجياً[1].

كما يساهم المخطط الوطني للتهيئة السياحية في احداث تحسين على مستوى التوازنات الكلية للإقتصاد أهمها:

- ✓ **مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:** وفقاً لمعطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية ساهمت السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 1% إلى 1.7% منه وذلك طيلة الفترة الممتدة من عام 1999 إلى غاية 2007، أين تم اطلاق المخطط الوطني للتهيئة السياحية وتحسنت نسبة المساهمة لتصبح تقارب 2% إلى 2.4% كأقصى نسبة مسجلة إلى غاية 2012،
- ✓ **مساهمة السياحة في توفير فرص العمل:** حيث بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 420000 عامل سنة 2012، وتمثل هذه النسبة 4.1% من اجمالي العمالة في الوطن وفي ذات السنة،
- ✓ **مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:** تشكل السياحة مخرجاً مهماً لتبعية النفط في الجزائر بالنظر لما تمثله عوائدها كنسبة من الصادرات الإجمالية بما يقدر نسبته ب 1% طيلة الفترة 2005-2013، وتعكس هذه النسبة الوضع المتدني لقطاع السياحة وأنه مزال بعيداً عما تصبوا إليه الدولة الجزائرية على أن يصبح قطاعاً أساسياً في قطاع الخدمات بصفة خاصة ولعجلة التنمية المستدامة بصفة عامة.

المطلب الثالث: برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية آفاق 2030

تمثل الطاقات المتجددة مجالاً من المجالات الخصبة للإقتصاد الأخضر كونها تستمد أهميتها من الموارد الطبيعية المتجددة وغير الناضبة مثل الرياح، المياه، الشمس...إلخ، وتتميز في كونها طاقات نظيفة ومستدامة وصديقة للبيئة ولا ينتج عنها مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة مسببة للإحتباس الحراري، ورصيدها غير قابل للنفاذ فهو متجدد ومستمر بصفة دائمة فضلاً عن مساهمته في توفير مناصب شغل في مجالات الصناعة ذات النمو المستدام[2].

في هذا الصدد، أطلقت الحكومة الجزائرية برنامجاً استثمارياً تهدف من ورائه للإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة وهو برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية في فيفري 2011، ويعد برنامجاً طموحاً لتفعيل ديناميكية الطاقة الخضراء التي تقوم على استراتيجية تتمحور حول الطاقات التي لا تنضب ومن اجل تنويع مصادر الطاقة، وهكذا تدخل الجزائر عهداً جديداً من الطاقات المستدامة، وقد عرف البرنامج تحيينات سنة 2016

[1] جيلالي أمير، **السياحة البيئية الوجه الآخر للتنمية المستدامة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 01، العدد 18، 2014، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 10-11.

[2] بلهادف رحمة، يوسفي رشيد، **الإستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي نحو الإقتصاد الأخضر في اطار الإستغلال المستدام للنفط العربي**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 09، الجزائر، 2015، ص 254.

حيث أصبح برنامج الطاقات المتجددة المحين مع وضع الطاقة المتجددة على مستوى السوق الوطني مع التمسك بخيار التصدير كهدف استراتيجي إذا ما توفرت الظروف[1].

كما يشكل ادماج الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الجزائري رهاناً أساسياً قصد الحفاظ على الموارد النفطية والتنويع الطاقوي من جهة وتحقيق تنمية مستدامة من جهة أخرى، وسيتم انتاج الطاقة المتجددة من خلال هذا البرنامج وفق الرزنامة الموضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (16-4) : مصادر الطاقة المتجددة المخطط لها ضمن آفاق 2030

الوحدة: ميغاواط

المصدر الطاقوي	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	13575
الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية	/	2000	2000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: وزارة الطاقة، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، 2016، ص 09.

وبما أن المورد البشري هو الضامن الوحيد في نجاح هذا البرنامج الأخضر، تسهر الحكومة على انشاء مراكز البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة لضمان تأطير نوعي للموارد البشرية ضمن طموحات البرنامج، ومن بين هذه المراكز:

- **مركز تنمية الطاقة المتجددة CRER**: تابع لوزارة التعليم العالي، مكلف بإعداد وتطبيق برامج البحث والتنمية العلمية والتكنولوجية للمنظومات الطاقوية المستعملة في استغلال الطاقة الشمسية، الطاقة الجيو حرارية، طاقة الرياح والكتلة الحيوية،
- **مركز البحث في تكنولوجيات انصاف الناقلات في الطاقة CRTSE**: هذا المركز عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي تحت وزارة التعليم العالي مهمته ترقية تكنولوجية الأجهزة نصف الناقلة للتحويل الطاقوي،
- **مركز البحث والتنمية للكهرباء والغاز CREDEG**: تابع لشركة سونلغاز،

[1] وزارة الطاقة، **برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية**، 2016، ص 03.

- **وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم:** تتمثل مهمتها في اجراء أعمال البحث العلمي والإبداع التكنولوجي بالإضافة إلى التقييم والتكوين لما بعد التدرج في ميادين العلوم وتكنولوجيات المواد والأجهزة في ميادين عدة منها الكهروضوئية وتخزين الطاقة،
- **المعهد الجزائري للطاقة المتجددة IAER:** دوره الأساسي ضمان تكوين كفاءات بشرية متخصصة في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الدولة اطار قانوني مشجع لترقية الإستثمار الأخضر في فروع الطاقات المتجددة والمساهمة في دفع حركة الإقتصاد الأخضر، من خلال سنها وتقنينها لجملة من القواعد القانونية المحفزة أهمها: القانون رقم 09-04 الصادر في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة، ناهيك عن الإمتيازات المالية والجبائية والجمركية بالنسبة للعمليات والمشاريع التي تساهم في تحسين النجاعة الطاقوية وتدعيمها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المطلب الرابع: استثمارات خضراء أخرى محققة في الجزائر

أولا: مركز الطاقة الهجينة– الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي–: يمثل مصدراً للطاقة الصديقة للبيئة، ويعتبر المشروع فريد من نوعه على مستوى افريقيا، تم انشاء أول محطة له سنة 2016 في حاسي الرمل بمنطقة تغلميمت على بعد 494.5 كلم جنوب الجزائر، تحتل مساحة أرض تقدر ب 130 هكتار، وصلت طاقته الإنتاجية إلى 150 ميغاواط منها 120 منتوج عن طريق الغاز و 30 من الطاقة الشمسية، ويشكل مصدراً للطاقة الخضراء كونه يعمل على تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحوالي 33000 طن/سنة مع المحطات التقليدية ويساهم في انقاذ أكثر من 7 ملايين م3 في السنة الواحدة[1]،

ثانيا: التصاميم المعمارية الصديقة للبيئة: وهي بنايات ذات صفات بيئية عالية قائمة على نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكامل من تكييف الهواء، توزيع المياه، السيطرة على أداء الطاقة، تحويل مياه الأمطار الى مياه للري...إلخ، اعتمدتها الحكومة الجزائرية إثر اطلاقها لبرامج النجاعة الطاقوية التي تركز على العزل الحراري الذي يوفر الطاقة من خلال صناعة العوازل الحرارية على أسطح البنايات وجدرانها، بالإضافة إلى الإنارة الفعالة التي تستبدل المصابيح ذات التوهج وذات الزئبق بمصابيح ناجعة ذات استهلاك منخفض وصمامات ثنائية ومصابيح بالصوديوم، مع الإشارة أيضاً إلى السخان الشمسي للماء الذي يساهم في استهلاك الطاقة الكهربائية والغازية وخفض تكاليف الإنتاج، إن القطب التكونولوجي **Cyberparc** نموذج جزائري للمعمار الصديق للبيئة تم انجازه في الفترة ما بين 2002 و 2010 بسيدي عبد الله في الجزائر العاصمة[2].

---

[1] قحام وهيبة، شرقرق سمير، **الإقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل – مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر–**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة ام البواقي، الجزائر، ص 450.

[2] لمزيد من التوضيح اطلع على موقع وزارة الطاقة، **مرجع سابق**، 2016، ص 20.

ثالثا: مشاريع التنمية المستدامة في قطاع الإسمنت بالجزائر GICA: تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة ونظراً لما تخلفه من نفايات صلبة أخرى غازية ناهيك عن استنزافها للطاقات والثروات الطبيعية، حدد المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر اجراءات للتوفيق بين متطلبات التنمية الصناعية لهذا القطاع وبين متطلبات التنمية المستدامة، حيث تتمثل هذه الإجراءات فيمايلي[1]:

- ✓ اتفاق مع الوكالة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة من أجل توفير استخدامها وتنفيذها عن طريق عقود التنفيذ مع مصانع الإسمنت من المجموعة،
- ✓ تخفيض استهلاك المياه الصناعية عن طريق تجديد محطات معالجة المياه المثبتة على مستوى المصانع،
- ✓ الإمتثال للمعايير البيئية من خلال استمرار برنامج استبدال المرشحات الكهربائية بواسطة مرشحات الأكياس، من أصل اثني عشر مصانع الإسمنت العامة، عشرة لديها بالفعل جيل جديد من المرشحات،
- ✓ تجديد المحاجر التي تهدف إلى تعزيز الموقع المستغل وفق الخطط البيئية،
- ✓ حرق النفايات الصناعية،
- ✓ بالإضافة إلى أن كل شركات المجمع حائزة على شهادة المطابقة للإدارة البيئية **ISO14001**.

- **محطات تحلية المياه:** وفقاً لآخر احصائيات قدمتها وزارة الموارد المائية والبيئية في افريل 2017 أنجزت الجزائر 20 محطة تحلية مياه البحر متوزعة على ولايات الوطن تتراوح مساهمتها ما بين 25000 م3/ اليوم كأدنى قيمة مسجلة في ولاية تيزي وزو الى 500000 م3/ اليوم كأعلى قيمة مسجلة في ولاية وهران، وفي عملية أولى من نوعها في الجزائر لتحلية مياه البحر بعملية التناضج العكسي خصصت الحوكمة الجزائرية ميزانية تفوق 500 مليون أورو في الفترة الممتدة من 2004 الى 2011 لإنجاز هذا المشروع في كل من سكيكدة، هنين وبني صاف، وهو ما يحقق في الوقت الآني طاقة انتاجية لمياه محلاة مضمونة بقدر 100.000 م3/ اليوم في محطة سكيكدة، و 200000 م3/ اليوم في محطتي بني صاف وهي لإمدادات الإستهلاك البشري[2]،
- **مراكز اعادة تدوير النفايات:** حرصاً منها للحفاظ على البيئة ومحاربة كل أشكال التلوث وتشجيع الصناعات النظيفة تنتج الجزائر 3 ملايين طن سنوياً من النفايات، 60% منها قابلة للتدوير، وقد عملت الحكومة الجزائرية على اطلاق البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات بموجب القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 وذلك ضمن مخططها الوطني الخاص بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وذلك عن طريق اعداد ووضع حيز التنفيذ برنامج وطني لتسيير النفايات الصلبة الحضرية، كما تم انجاز 120 مدفن تقني، 83 مفرزة للنفايات بنهاية سنة

[1] منى كشاط، خديجة حجاز، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] منى كشاط، خديجة حجاز، **مرجع سابق**، ص 39.

2016، هذا بالإضافة إلى نشاط الإسترجاع للنفايات القابلة للتثمين المتمثلة في المعادن و الورق والبلاستيك والزجاج[1].

- **مشروع الجزائر البيضاء بالجزائر:** إن المشاكل المتعلقة بنقص النظافة ووجود الأوساخ بدأت تشكل ظاهرة مقلقة في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية عبر ربوع الوطن، لذلك فقدت أحياؤنا نظافتها وجمالها، نتيجة لذلك وتطبيقاً لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الهادف إلى تحسين بيئة المواطن تم ابرام اتفاقية بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة الشغل والتضامن الوطني في جوان 2005، نتج عنها ميلاد هذا المشروع الذي يكتسي أهمية بالغة على **مستوى الصعيد البيئي:** بفضل الهدف الرئيسي الذي أنشأ من أجله وهو تحسين بيئة المواطن الجزائري من خلال[2]:

- استحداث مؤسسات مصغرة لتنظيف الأحياء وصيانة المساحات الخضراء،
- تحسين نوعية الحياة عن طريق مكافحة التلوث البيئي وتطوير مساحة الترفيه،
- توفير محيط صحي ونظيف لحماية المواطن من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط المعيشي،
- نشر الثقافة البيئية لدى المواطنين وتنمية روح المواطنة الإيكولوجية لديهم،
- تنظيف الأحياء عن طريق جمع ونقل النفايات المنزلية.

➢ **الصعيد الإقتصادي والإجتماعي:** فإن هذا المشروع يساهم في[3]:

✓ الإدماج الإجتماعي والمهني للشباب بدون عمل وهو ما يطلق عليها بالوظائف الخضراء، وكذا خلق نشاطات مدرة للأرباح لفائدة هؤلاء الشباب فيؤدي ذلك لتخفيض معدلات البطالة،

✓ تحسين الدخول الفردية للمواطنين ومن ثم رفع القدرة الشرائية مما يؤثر ايجاباً على الدخل الوطني،

✓ مساهمة عملية الرسكلة للمواد القابلة للتثمين في التقليل من كمية النفايات التي يتم اخلاؤها نحو المزابل، وبالتالي تخفيض التلوث الجمالي للمناظر الطبيعية ومختلف الإنبعاثات والغازات السامة المنبعثة منها، كما أن اعادة استغلال هذه المواد سيؤدي إلى اقتصاد لابأس به في المواد الأولية،

✓ تم تصنيف الأنشطة الداخلة ضمن مشروع الجزائر البيضاء إلى نوعين[4]:

- **المشاريع غير المدرة للأرباح –مؤقتة–** : مثل جمع ونقل النفايات المنزلية، ترقية سلات المهملات، انشاء وصيانة المساحات الخضراء، تسريح القنوات وتطهيرها، التدخل لمعالجة مياه الصرف...إلخ،

---

[1] منى كشاط، خديجة حجاز، **المرجع نفسه**، ص 39.

[2] وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، 2000، ص 63.

[3] وهيبة عبيد، بن خديجة منصف، **دور المشاريع البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة مقارنة بين مشروعي الجزائر البيضاء ومدينتي بيئتي بامارة دبي**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 22، 2017، ص 739.

[4] Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale, **Procédures relatives au projet blanche Algérie**, Alger, 2005, p 06-07.

– **المشاريع المدرة للأرباح – دائمة –** : وتتمثل في انشاء مؤسسات مصغرة لتصنيف ومعالجة النفايات الخطرة، انشاء مؤسسات لإسترجاع واعادة تدوير بعض عناصر النفايات المنزلية والصناعية، بناء واستغلال المراحيض العمومية في الأسواق والتجمعات السكنية، انشاء مؤسسات مصغرة لتحويل النفايات – الزجاج، البلاستيك، المعادن الحديدية، وغير الحديدية – ...إلخ.

المطلب الخامس: العوامل المساعدة على بعث التنمية المستدامة في الجزائر

يرتكز تحقيق استدامة التنمية على اتباع مناهج فعالة في ادارة مجموعة من العوامل والتي اخفقت الدولة إلى حد ما في عقلنة استخدامها وتوجيهها، وهذا ما يمكن الوقوق عنده من خلال عرض لمختلف العوامل الإقتصادية والإجتماعية المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفرع الأول: العوامل الإقتصادية المساعدة في تحقيق التنية المستدامة في الجزائر

يتطلب تحقيق الإستدامة من الناحية الإقتصادية توافر مجموعة من العوامل وتضافر مجموعة من الجهود، كون هذا البعد للتنمية المستدامة يعتبر بمثابة المرآة العاكسة للأبعاد الأخرى الإجتماعية والبيئية، حيث يجب[1]:

- **ايقاف تبديد الموارد الطبيعية:** يرجع تدهور الموارد الطبيعية في الجزائر إلى العديد من المشاكل البيئية التي تعاني منها بسبب سوء الإستغلال وغياب الوعي لدى المجتمع بأهمية الحفاظ على جملة الأصول الطبيعية التي تزخر بها البلاد، فتراجع عدد الأراضي التي تسمح بقيام نشاط فلاحي والمقدرة ب 12.5 مليون هكتار مرده الإنجراف المائي الذي تحدثه السيول بنسبة 83% خاصة في المناطق التلية، ضف إلى ذلك ظاهرة التصحر حيث أن حوالي 600 ألف هكتار من الأراضي السهبية قد تصحرت ولا أمل في احياء مقوماتها البيولوجية، وأكثر من 6 ملايين هكتار مهددة بنفس الظاهرة[2]، وقد ساهمت ظاهرة التملح هي الأخرى في زيادة تدهور الأراضي خاصة في السهول المسقية بالغرب الجزائري، كما تعاني الموارد المائية هي الأخرى من التبذير والإستعمال الغير عقلاني بالإضافة إلى تحدي محدودية هذا المورد الإستراتيجي إذ أن 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف، حيث تعرف نسبة الإستعمال المنزلي ارتفاع ملحوظ في حين يبقى مجال السقي القطاع المستهلك الأول للمياه في الجزائر، وتشهد الموارد الطاقوية هي الأخرى نمواً مستمراً في تزايد الطلب عليها وهذا الطلب مرجح للإرتفاع إلى 80 مليون طن قبل العشرية القادمة، ويلعب عامل التبذير في استهلاك هذه الموارد دوراً كبيراً في قرب نضوبها بتأكيد عدد من الخبراء،

[1] كافي فريدة، هماش لمين، **استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والإستجابة لأهداف الألفية الثالثة**، مجلة الحقيقة، العدد 42، ص 623-629.

[2] تسعديت بوسبعين، **آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة تقييمية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 155.

- **تقليص حصة الإستهلاك الفردي من الموارد:** حيث ساهم الإستغلال غير الرشيد للموارد في تدهور حصة الإستهلاك الفردي للبعض منها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجداول الآتية، التي تبين حصص الإستهلاك لبعض الموارد الإقتصادية الهامة:
- **حصة الإستهلاك الفردي من المياه:** تعرف حصة الإستهلاك الفردي من المياه في الجزائر تراجع معتبر بالنظر لعدة عوامل، والجدول الموالي يبين حصة الإستهلاك الفردي من المياه في الجزائر وآفاقها حتى عام 2025.

الجدول رقم (17-4) : حصة الإستهلاك الفردي من المياه في الجزائر م3/السنة خلال الفترة 1990-2025

السنوات	1990	1995	2000	2005	2020	2025
نصيب الفرد	720	680	576	530	430	332

المصدر: تي أحمد، ادارة الطلب على المياه لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء ABHS رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص 17.

يلاحظ من خلال الجدول تناقص حصة الإستهلاك الفردي، وهذا راجع إلى زيادة النمو الديمغرافي بالإضافة إلى موجة الجفاف التي تعرفها البلاد خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا ما جعل الجزائر تصنف من بين البلدان الأكثر فقراً من حيث الموارد المائية.

- **حصص الإستهلاك الوطني للطاقة:** يعرف استهلاك الطاقة في الجزائر تطوراً ملحوظاً منذ الاستقلال، يمكن ابرازه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (18-5) : تطور الاستهلاك الوطني للطاقة – مليون طن- خلال الفترة 1990-2025

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2025
الاستهلاك	24.6	25.1	30.1	36.3	45.5	57.3	80

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر للاعداد مختلفة

يتضح من خلال الجدول تطور في استهلاك الطاقة والذي من الممكن أن يتضاعف خلال السنوات القادمة، مما يدعو إلى ضرورة ترشيد استهلاكها، ودفع المستهلك النهائي للجوء إلى مصادر الطاقات النظيفة والصديقة للبيئة لتلبية احتياجاته من الطاقة.

- **المساواة في توزيع الموارد:** يرتبط تحقيق المساواة في توزيع الموارد بتحقيق العدالة الإجتماعية وذلك من خلال اعادة توزيع الدخل بين المناطق الجغرافية المختلفة، وبين الريف والمدينة بشكل خاص، بما يضمن تقليل الهجرة الداخلية وتطوير المناطق الأقل نمواً من خلال توجيه الموارد، اقامة المشاريع في المناطق المختلفة، زيادة الإهتمام بالريف وتوفير المستلزمات الضرورية لتطويره مما يدفع الأفراد إلى الاستقرار في مناطقهم ويقلل من حجم الهجرة الداخلية التي زادت في العقد السابع من القرن الماضي بشكل كبير جداً في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى زيادة

تخلف الريف الجزائري والنشاط الأساسي فيه وهو الزراعة الأمر الذي انعكس في زيادة الإعتماد على الخارج في الحصول على المواد الغذائية[1]، وحسب التقرير الدولي لسنة 2014 الصادر من البنك الدولي والمتضمن مؤشرات النمو الريفية يظهر أن الجزائر تشهد تراجعاً مهماً في حجم المجتمع الريفي مقارنة مع اجمالي السكان، أين كان يشكل حوالي 39% من اجمالي عدد السكان سنة 2000 ليتراجع إلى 26% سنة 2012 أي بمعدل تراجع قدر ب 1.3%.

الفرع الثاني: العوامل الإجتماعية المساعدة على بعث التنمية المستدامة في الجزائر

هناك جملة من العوامل التي تعد ضرورية لقيام تنمية مستدامة اجتماعياً من خلال[2]:

- ✓ **أهمية توزيع السكان:** يرتكز ثلثي سكان الجزائر في المناطق التلية، حيث يتوزعون في مساحة لا تتعدى 4%، وهذا مقابل 9% للهضاب العليا التي لا تضم سوى ربع سكان البلاد، بينما يرتكز ما يقارب عشر سكان الوطن في المناطق الجنوبية التي تمثل مساحتها ب 87% من اجمالي مساحة الجزائر، وهذا التوزيع الجغرافي المتباين أثر الى حد كبير على استغلال الموارد الطبيعية وصعب من مهمة الدولة في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة،
- ✓ **الإستخدام الأمثل للموارد البشرية:** تسعى الجزائر إلى تعزيز الإستغلال الأمثل لقدراتها البشرية، خاصة الفئة الشبابية منها والتي تمثل ما يفوق 60% من اجمالي المجتمع البشري حسب احصائيات 2012، ويمثل حاملوا الشهادات العليا وشهادات التكوين المهني ما يفوق 70% من اجمالي السكان الناشطين اقتصادياً، هذه النسب وعلى الرغم من أهميتها إلا أن الواقع يشير إلى ضعف التأهيل والتكوين لهذه القدرات البشرية بسبب سياسة الكم على حساب النوع التي تنتهجها الدولة في كل المجالات بما فيها التعليم العالي، وهذا ما أثر على مردودية العامل الجزائري للساعة التي تقدر ب 6.2 دولار وهي نسبة جد ضعيفة بالمقارنة مع دول أخرى أين يتجاوز 40 دولار للساعة، ضف إلى ذلك الكفاءات المغيبة بسبب البيروقراطية والمحسوبية التي تعرفها جل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية،
- ✓ **تعزيز دور المرأة في المجتمع:** تفيد المؤشرات الإحصائية لسنة 2013 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات أن المراة تشكل حوالي نصف المجتمع الجزائري إلا أن معدل النشاط الإقتصادي لدى الإناث هو 16.6% وهي نسبة النساء العاملات من اجمالي النساء البالغات 15 سنة فما فوق، وقد ساهمت الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في وضع استراتيجية وطنية لترقية وادماج المرأة ومخططها التنفيذي من 2008-2013، حيث تم اقتراح الإجراءات الأولية الكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المراة وتمكنها من التمتع بحقوقها وحرياتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية وتشارك بفعالية أكبر في مختلف مجالات الحياة العامة للبلاد،

[1] تسعديت بوسبعين، **مرجع سابق**، ص 157.

[2] تسعديت بوسبعين، **المرجع نفسه**، ص 158-159.

- ✓ **حرية الاختيار والتعبير عن الرأي:** تصنف الجزائر عالمياً حسب العديد من المنظمات الحقوقية ضمن الدول التي تقل فيها ممارسة الحريات بصفة عامة، فمثلاً فيما يتعلق بحرية الصحافة والإعلام فقد صنفت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لسنة 2012/2011، الجزائر في المرتبة 122 دولياً من حيث زاوية حرية التعبير والرأي.

الفرع الثالث: العوامل البيئية المساعدة على بعث التنمية المستدامة في الجزائر

على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الإهتمام أكثر بالجانب البيئي والموارد البيئية لضمان استمرارها وتحسين أدائها الإقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الموجودة فيه، ووفقاً للمؤشرات فان واقع المسؤولية البيئية في المؤسسة الإقتصادية سيء، وهذه الحالة ترجع إلى عدم دراية العمال والمسؤولين بالقوانين والتشريعات التي تنص على ذلك، وعليه فإن نقص الوعي بأهمية تحمل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لمسؤولياتها البيئية والإجتماعية أدى إلى اتباع مناهج وأنماط ادارة غير حديثة، ونقص في عدد المؤسسات الملتزمة بالمواصفات والمعايير الدولية التي تنص على ضرورة تحمل المؤسسة لمسؤولياتها البيئية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، وقد احتلت مؤسسة سوناطراك المرتبة العشرين من بين أكثر المؤسسات تلويثاً للبيئة في العالم وهذا حسب تقرير أصدرته هيئات مختصة سنة 2013[1].

الفرع الرابع: المراجعة البيئية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر

تعد البيئة من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام كبير من عدة أطراف ووسائل اعلام، جمعيات حماية البيئة، جمعيات حماية المستهلك وغيرها من الجمعيات التي ظهرت والتي تعمل من أجل حماية البيئة، وفي ضوء الإهتمام بالمشاكل البيئية ذات العلاقة الوثيقة بالتنمية المستدامة تزايدت أهمية المراجعة البيئية باعتبارها أحد المحاور الرئيسية نحو تحسين الأداء البيئي، فوجود نظام مراجعة بيئية ضمن نظام الأداء البيئي داخل المؤسسة من شأنه أن يساهم في حماية البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدمة ويتم ذلك من خلال[2]:

- ✓ التأكد مما إذا كانت المنظمة تلتزم بالقوانين والتشريعات والتعليمات البيئية التي تخضع لها، ومن ثم يمكنها تحاشي أو تدنية الجزاءات المالية وبالتالي التخفيض في التكاليف يؤدي إلى زيادة الأرباح التي تعد من عناصر الإستدامة،
- ✓ تحديد وتوضيح المسؤولية البيئية للمنظمة ذلك أن هدف تعظيم الربح بمفرده لم يعد صالحاً لضمان استمرارية المنظمة في تحقيق النمو المستمر والإستدامة لإستثماراتها، بل أصبح هدف تعظيم الرفاهية الإجتماعية وتوفير البيئة النظيفة والخالية من التلوث ضماناً لإستمرار ونجاح المنظمة اقتصادياً،
- ✓ تهدف المراجعة البيئية إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة والتي في مقدمتها التلوث الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية من المقام الأول، ذلك أن الأضرار الناجمة عنه تأثر سلباً على الموارد الإقتصادية للمجتمع وكذا على

[1] كافي فريدة، هماش لمين، **مرجع سابق**، ص 629.

[2] بضياف صالح، لدهم شريف عبد الجابر أصيل، **مرجع سابق**، ص 472-43.

مستوى رفاهية الأفراد، كما تهدف إلى تحديد مدى التزام المنظمة بلقوانين المتعلقة برفع التلوث والنفايات والمواد السامة التي تسببت فيها،

- ✓ معرفة المنافع البيئية التي خصصتها أو تخصصها المنظمة خلال كل فترة مالية، والتي من بينها تخفيض تكلفة العلاج الطبي، تخفيض في خسائر وعناصر التلوث البيئي، زيادة أرباح المنظمة من خلال تحويل المخلفات الصلبة إلى منتجات قابلة للبيع، ويدخل في هذا الإطار أيضا المساحات الخضراء التي تعمل المنظمة على انجازها،
- ✓ تهدف المراجعة البيئية أيضاً إلى معرفة مبالغ الإستثمارات الموجهة لخفض أو إزالة التأثيرات السلبية على البيئة، وكذا قيمة الأصول الثابتة التي يتم أو سيتم استخدامها لأغراض حماية البيئة، وتتضمن هذه الأصول كل من المعدات، المرافق الأخرى المستخدمة في معالجة وتنقية المخلفات التي تولدها العملية الأنتاجية...إلخ،
- ✓ توجيه اهتمام المنظمة بالعمل على تطوير وتحسين أساليب الوقاية ومعالجة عناصر التلوث بهدف الحد من آثارها على البيئة، وبالتالي تخفيض التكلفة التي تمثل عنصراً مؤثراً في تحديد تكلفة الإنتاج، والقيام بإعداد تقارير بالنفقات التي تخصصها المنظمة أو التي تحملتها والتعلقة بالبيئة، مما يوضح مدى التزامها بتطبيق القوانين والتشريعات السائدة، والهادفة إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق تنمية مستدامة،
- ✓ من أهداف المراجعة البيئية كذلك العمل على الإطلاع على أهداف المنظمة وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف تعمل على استغلال المواد أو الطاقة بمعدل يسمح للطبيعة أن تجددها، وأن تراعي حق الأجيال القادمة في هذه الموارد، ذلك أنه من شروط الإستدامة استخدام الموارد بمعدل يسمح للطبيعة أن تجدده،
- ✓ العمل على اعادة صياغة المنظمات لمنتجاتها، والعمل على انتاج المنتجات المستدامة أو الخضراء، هاته الأخيرة لها فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية، فهي توفر الحماية للصحة العامة، وتحمي الرفاهية، وتنشر الرخاء الإقتصادي، وتؤكد على حماية البيئة خلال دورتها من وقت استخراج المواد الخام حتى التصريف النهائي مع تحديد مدى التزام المنظمة بالقوانين المتعلقة برفع التلوث والنفايات والمواد السامة التي تسببت فيها،
- ✓ تحديد ما إذا كانت المنظمة تأخذ بعين الإعتبار البعد البيئي عند اعداد وتنفيذ السياسات الإقتصادية وما يتبعها من عمليات التنمية المختلفة، إذ أن اهمال هذا البعد من شأنه أن يؤدي إلى تلوث كل من الهواء، الماء، التربة، تدمير طبقة الأوزون مع الوقت...إلخ.

المطلب السادس: تحديات التنمية البيئية المستدامة في الجزائر

من بين أبرز تحديات التنمية البيئية المستدامة في الجزائر نذكر مايلي[1]:

الفرع الأول: مشكلة التلوث بمختلف أشكاله

تعد مشكلة التلوث بمختلف أشكاله من أكبر التحديات البيئية في الجزائر، إذ يتعرض المحيط الجزائري للعديد من مظاهر التلوث وذلك بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان الناتج عن النمو الديمغرافي والنزوح نحو المدن، كما كان لتغير أنماط الإستهلاك تأثير مباشر في زيادة المخلفات الصلبة ومن أبرز مظاهر التلوث التي تعرفها البيئة في الجزائر مايلي:

- ✓ **تلوث الموارد المائية:** وهو من أخطر أنواع التلوث الحضري لإرتباطه بمادة حيوية ذات استعمال واسع وهي المياه، وتعد مياه الصرف الصناعي ومياه الصرف الزراعي من أهم مصادر تلوث المياه بالجزائر، وتستعمل المياه في الصناعة كمادة مساعدة في الإنتاج، وبعد عملية التصنيع تخرج المياه على شكل مياه عادمة صناعية تحتوي على عناصر كيميائية عضوية وغير عضوية سامة وهي تعرف بالمياه الثقيلة من الزرنيخ والكروم والزئبق والنيكل والنحاس والرصاص والزنك، كما تحتوي على الأملاح والزيوت والشحوم وغالباً ما تعمل المصانع على القاء مخلفاتها السائلة في البحر، وبالإضافة الى مياه الصرف الزراعي الناتجة عن النشاط الزراعي الكثيف وتربية الحيوانات، فإن تلك المياه تحمل تركيزاً عالياً من المواد الكيميائية والمبيدات بسبب الإفراط في استخدامها، كما أدى مشكل تفاقم تلوث المياه السطحية إلى جانب تلوث مياه البحار إلى تزايد تركيز الملوثات للمياه الجوفية وذلك بسبب زيادة كمية المياه العادمة الصناعية والزراعية في الأحواض السطحية المغذية للمياه الجوفية التي ترشح إلى الطبقات الحاوية على المياه الجوفية، وكذا بسبب طرح مختلف أنواع الفضلات الصلبة التي تتعرض فيما بعد إلى عملية اذابة عند سقوط الأمطار[2]،
- ✓ **تلوث الهواء:** وهو لا يقل عن تلوث الموارد المائية إذ أن وجود الإنسان مرتبط به ومتوقف عليه، وللأسف فقد تم تسجيل رتفاع مطرد لتلوث الهواء في الجزائر لاسيما في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حيث بلغ في سنة 2011 مستوى قياسي قدر ب: 121555.401 كيلو طن[3]،
- ✓ **التلوث الصناعي:** وتعود أسباب التلوث الصناعي في الجزائر بالأساس إلى وجود عدة مصانع ومركبات صناعية لاسيما في المدن الساحلية مثل عنابة، سكيكدة، الجزائر، جيجل، بجاية، أرزيو، وفي السهول الداخلية مثل سطيف، برج بوعريريج، المسيلة...إلخ، حيث تضخ الوحدات الصناعية ما مقداره 320 مليون م3 من

[1] كشان رضا، **مرجع سابق**، ص 121-123.

[2] هشام بن حميدة، **واقع الأمن الغذائي في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016، ص 52.

[3] رشيد علاب، **نظم الادارة البيئية ISO14000، واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 95.

التدفقات السائلة الصناعية وهي محملة بأكثر من 55000 طن من مادة **DB.05**، وأكثر من 1340000 طن من المواد العالقة: صناعة الحديد والمعادن 64%، الصناعة الغذائية 20%، اكثر من 8000 طن من المواد المشبعة بالأزوت، والصناعة الغذائية 20%، وصناعة المواد المخصبة 70%، ولم تتجاوز نسبة التصفية لهذه التدفقات 10% نظرا للقدرات المحدودة للوحدات الصناعية على مستوى تصفية السوائل[1]،

الفرع الثاني: مشكلة التصحر

تعاني الجزائر مثل بقية البلدان المغاربية الأخرى من مشاكل بيئية متعددة ولاسيما تلك المتعلقة بتدهور البيئة الطبيعية من نبات وتربة، كانجراف التربة والتصحر، لذلك أعطيت أولوية قصوى لمحاربة هذه الظواهر في سياق خطط التنمية المختلفة لحماية موارد المياه والتربة من أجل تحقيق الأمن الغذائي[2]، ورغم ما تقدمه الحكومة من جهود في هذا المجال إلا أن مشكلة التصحر لا تزال أحد أكثر المشاكل المقلقة بالفعل نظراً للمساحات التي شملها التصحر في الجزائر، فهي مشكلة ذات أبعاد خطيرة على المدى البعيد حيث أن تدهور الأراضي يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنتاج الزراعي والمراعي والغابات ومن ثم على الإقتصاد الوطني ككل، ولذلك فإن التصحر يشكل أحد المشاكل البيئية التي تثير قلقاً متزايداً في القرن21[3].

للإشارة فإن 09 ملايين هكتار من الأراضي المزروعة هي الآن مهددة بالتصحر الجزئي أو شبه كلي ونتيجة لهذه الأوضاع تخسر الجزائر 07 آلاف هكتار سنوياً وهي مساحة كبيرة جداً بسبب التصحر، وتتوقع بعض الدراسات أن تتضاعف معدلات الخسارة مرتين أو ثلاث مرات اذا لم تتخذ اجراءات علاجية عاجلة، وهذا يدل في الحقيقة على أن الجزائر مازالت تعاني وبشدة من ظاهرة التصحر لا سيما أن انعكاساته متعددة الجوانب: بيئية، اجتماعية، اقتصادية، ولذلك فإن مشكلة التصحر لاتزال من أكثر المشاكل التي تؤرق الحكومة الجزائرية وتثقل كاهلها، ويظهر ذلك في كثرة البرامج والإستراتيجيات التي تعدها الحكومة بشكل دائم لمكافحة هذه الظاهرة.

*** أما عن أسباب التصحر في الجزائر فيمكن حصرها في النقاط التالية:**

- ارتفاع عدد رؤوس المواشي في المناطق السهبية حيث ارتفع عددهم بما يعادل رأساً واحداً في كل أربعة هكتارات مما يتسبب في استنزاف المراعي والغطاء النباتي الذي يتألف من الحلفاء والدوم والشيح وتراجع تدريجياً إلى درجة ظهور القشرة الصلصالية بصورة معممة،

[1] ميلود برني، **أطر دمج البعد الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية، المؤسسات الصناعية نموذجا**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، الجزائر، العدد 17، 2015، ص 24-25.

[2] Yagoubi Mohamed, Tamer Toufik, **L'impact du phénomène de la désertification sur le développement durable**, revue des économies nord africaines, n 05K sans date édition, p 72.

[3] M.A.Hamimed et d'autres, **Analyse et suivi du phénomène de la désertification en Algérie du nord**, vertigo- la revue en science de l'environnement, volume 08, n 03, 2008, p 01.

– الرعي الجائر ويرجع ذلك إلى زيادة الثروة الحيوانية وانخفاض امدادات الغذاء[1]، حيث يتم رعي أعداد هائلة من الماشية على حساب أرض صغيرة ليس لها القدرة على اعالة هذه الأعداد وبمجرد سير هذه القطعان تؤدي إلى تهشم الطبقة العليا من التربة، وفي كلتا الحالتين أصبحت التربة مفككة ومصدر مهم لتغذية الكثبان الرملية من خلال الرياح،

– قلة تساقط الأمطار خاصة في السنوات الأخيرة وبطريقة غير منتظمة إلى جانب تدهور الغطاء النباتي بسبب الجفاف.

الفرع الثالث: مشكلة تدهور التنوع البيولوجي

تتوفر الجزائر على أنظمة بيئية متنوعة وعلى العديد من الأنواع النباتية والحيوانية، غير أن هذا التنوع في الثروة الحيوانية والنباتية أصابه اختلال كبير بفعل الممارسات العشوائية من طرف الإنسان الذي تحدى قوانين توازن النظام البيئي، وقد لوحظ على وجه الخصوص تراجع مساحات الأراضي القابلة للزراعة واستنزاف وتدهور القدرات الوراثية الحيوانية والنباتية، بل إنها في تراجع مستمر بفعل هذه الممارسات المتنافية والمتعارضة مع بقاء واستمرار هذه الثروة، وهذا من شأنه أن يعيق جهود التنمية البيئية المستدامة في الجزائر، وقد تم رصد وضعية التنوع البيولوجي خلال سنوات مضت على النحو التالي[2]:

- **تراجع القدرات الوراثية:** بالنظر لسوء توجيه الإنتاج الزراعي والحيواني تقلصت القدرات الوراثية الهائلة للجزائر بشكل ملحوظ،
- **استنزاف الثروة النباتية:** حيث تشير الدراسات الحديثة التي تناولت حماية الأنواع النباتية إلى أن أكثر من 640 نوعاً من النباتات مهددة بالإنقراض،
- **افساد المناظر الطبيعية:** إن عمل الإنسان السلبي قد الحق بشكل خاص أضراراً بالطبيعة، وبشكل التعمير، واتلاف الغابات، وتدهور السهوب والتصحر كما ألحقت أضراراً ببيئتنا منذ أكثر من قرن وقد ترتب عنها تقلص الموارد السمكية بسبب التلوث، وتآكل الغطاء النباتي والثروة الغابية بسبب الحرائق، أما فيما يتعلق بالمرجان فقد دقت اللجنة الوطنية للصيد وتربية المائيات ناقوس الخطر بشأن التدمير المستمر للشعب المرجانية والأنظمة البيئية في الساحل الشرقي بين القالة وعنابة بسبب الصيد غير الشرعي للمرجان الأحمر، حيث ارتفعت عمليات الإستنزاف له بشكل ملحوظ لاسيما خلال أشهر فصل الصيف[3].

الفرع الرابع: مشكلة ندرة المياه في الجزائر

تعد مشكلة ندرة المياه في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة وشحها من أبرز المشاكل والتحديات البيئية في الجزائر، إذ أن لها تاثيراً سلبياً على مسألة تحقيق الأمن المائي في الجزائر حاضراً ومستقبلاً، وهذا في الحقيقة بمثابة تحدي

[1] Wael Zerey et d'autre, **L'écosystème steppique face a la désertification: cas de la région d Elbayadh Algérie**, Vertigo- la revue en science de l'environnement, volume 09, n 02, 2009, p 02.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مشروع تقرير: البيئة في الجزائر رهان التنمية، صدر عن المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي**، الدورة 09، 28-29 اكتوبر 2007، ص 40.

[3] كشان رضا، **مرجع سابق**، ص 125.

عسير تواجهه الحكومة الجزائرية وتسعى بجد وحزم لحله باستمرار في حدود امكانه وقدراتها المتاحة، وفي هذا الصدد صنف تقرير حديث صدر من طرف المعهد العالمي للطاقة **World Ressources Institute** وهو منظمة بحثية بيئية أمريكية أن الجزائر من بين أكثر الدول المهددة بشح المياه حول العالم، وأن تامينها للإحتياجات اللازمة لمواطنيها من هذه المادة الحيوية لن يكون مهمة سهلة مستقبلاً، خاصة أن معظم المدن تعاني من مشكلة نقص المياه[1]، أما عن أسباب ندرة المياه في الجزائر فهي تتراوح بين أسباب طبيعية مثل الجفاف، الإنجراف المائي، توحل السدود، وأسباب تنظيمية كسوء التسيير وأسباب مالية كقلة الموارد المالية.

الفرع الخامس: مشكلة الإحتباس الحراري وتغير المناخ

عرفت ظاهرة الإحتباس الحراري في الجزائر منحنيات خطيرة خاصة في السنوات الأخيرة، وقد بينت دراسة حديثة قام بها المختص في علم المناخ الدكتور عبد الرحمان مجراب علاقة ما يحدث حالياً من تغيرات في المناخ لهذه الظاهرة في بلادنا، إذ أكدت هذه الدراسة على أن التغيرات المسجلة في حالة الطقس أو بالأحرى ظاهرة تذبذب الفصول والتداخل النسبي لبعضها والتي بدأ تسجيلها مؤخراً تدخل ضمن اطار التغيرات المناخية التي يشهدها العالم خاصة في الحوض المتوسط هي نتيجة ظاهرة الإحتباس الحراري، والجزائر من بين البلدان التي هي عرضة لتغير المناخ بسبب هيمنة المناطق الجافة وشبه الجافة فيها.

الفرع السادس: العولمة وآثارها على تحقيق الإستدامة في الجزائر

تؤثر العولمة بصورة مباشرة وغير مباشرة على كامل النواحي سواءاً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية وفقاً للأدوات التالية[2]:

- ✓ **تعميم الرأسمالية:** حيث أصبح ذلك بقيادة أمريكا وفرضها عن طريق المؤسسات العالمية التابعة للأمم المتحدة كمؤسسات: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي...إلخ،
- ✓ **ثورة التقنيات والمعلومات:** أين تحولت تكنولوجيا المعلومات والتقنيات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة في العالم اليوم،
- ✓ **الإغواء الإقتصادي:** ونعني به اغواء الدول المتواضعة تقنياً وعلمياً واقتصادياً بمشاركة العمالقة في مشاريع عابرة للقارات وهذه المشاريع كل مكوناتها من الخارج،
- ✓ **السيطرة الإقتصادية:** ذات المظاهر المتعددة كشراء موارد ومواد خام للدول المتخلفة بأقل الأسعار، واعادة تصنيعها ثم بيعها لها في صورة جديدة و بأغلى الأسعار،
- ✓ العمل على تعميق التفاوت في توزيع الدخل بين الشعوب وحتى بين الدول،

[1] كشان رضا، **المرجع نفسه**، ص 125.

[2] بوخاري فاطنة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين النظرية والتطبيق: المعيقات والتحديات، دراسة حالة الجزائر 1990-2015**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 109.

- ✓ **النمو المرتفع للبطالة وانخفاض الأجور:** وما يترتب عنها من تقليص لقدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين والمعوزين وفرض سياسات اقتصادية وزراعية على الدول النامية وعلى رأسها الجزائر،
- ✓ **عملية الإغراق:** فمن أهم مخاطر العولمة ظهور عملية الإغراق التي ترتبط بالسعر وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأسعار تقل كثيراً عن مثيلاتها في السوق المحلي، وعليه فالعولمة تعد من أكبر العراقيل التي تقف في وجه كل المحاولات الرامية لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

الفرع السابع: عائق المديونية وتبعاتها

عرفت المديونية في الجزائر تطوراً ملحوظاً في السنوات الماضية حيث ارتفعت الديون عام 1993-1996 من 25.024 مليار دولار الى 33.230 مليار دولار، وانخفضت عام 1997 حتى سنة 2001، لتبقى ثابتة في عام 2002، ثم تعاود الإرتفاع بعد ذلك في سنة 2003 خاصة بالنسبة للديون المتوسطة والطويلة الأجل إلى حدود 23.353 مليار دولار حسب البنك الجزائري، وعليه تشكل المديونية عائقاً كبيراً في وجه كل المحاولات السياسية والإقتصادية الرامية إلى بعث النمو في الإقتصاد الجزائري ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة[1].

[1] بوخاري فاطنة، **مرجع سابق**، ص 110.

خلاصة الفصل الرابع:

نخلص في ختام الفصل الرابع إلى أن الدولة الجزائرية ورغم انتهجت سياسات اقتصادية ترمي إلى تنويع اقتصادها وادخال مشاريع بيئية تساهم في خلق الثروة وتنميتها على المدى القريب والبعيد وذلك من خلال تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي، ومن خلال سن العديد من القوانين التي تنظم مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية بطريقة تتوافق والقواعد العلمية لحماية البيئة، كما تم التطرق والإشارة إلى مختلف الجهود والتطلعات التي تعمل عليها الدولة لإرساء وتحقيق مفهوم التنمية المستدامة.

الفصل الخامس

تحليل فعالية دراسات الجدوى المطبقة في المؤسسات المالية الجزائرية لتمويل المشاريع البيئية

تمهيد:

تم في الفصول الأربعة السابقة المكونة للإطار النظري، استعراض كافة جوانب الدراسة بدءاً من الاشارة الى الاطار المفهومي لدراسات الجدوى وآليات التمويل البيئي وانعكاساتها على تحقيق وتجسيد التنمية المستدامة، ثم الاشارة لأهم توجهات وجهود الجزائر لتحقيق ما تتطلع إليه لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، ليأتي هذا الفصل ليختبر مدى انعكاس تلك الجهود على أرض الواقع، حيث أجريت الدراسة الميدانية على عينة مكونة من ولايتين من الحيز الجغرافي الجنوبي للوطن، وقد تم هيكلت هذا الفصل على أساس ثلاث مباحث، جاء المبحث الأول لتقديم مجتمع الدراسة وأدواتها، و المبحث الثاني للتحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة حول محاور الاستبيان، أما المبحث الثالث فقد خصص لاختبار فرضيات الدراسة واستخراج النتائج.

المبحث الأول: تقديم مجتمع الدراسة وأدواتها،

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول محاور الاستبيان،

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة واستخراج النتائج.

المبحث الأول: تقديم مجتمع الدراسة وأداتها

يحاول الباحث من خلال الدراسة الميدانية الوقوف على مدى تطبيق دراسات الجدوى في المؤسسات المالية الجزائرية وتأثيرها في التمويل البيئي، من خلال اختيار عينة من المؤسسات المالية المتواجدة في الجزائر وبالتحديد ولايتي أدرار وبشار، ثم محاولة اسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني من خلال معرفة العلاقة الموجودة بين مدى تطبيق دراسات جدوى المشاريع في تلك المؤسسات وتمويل المشاريع البيئية بالتحديد.

ولقد تم الاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **spss**، لمعالجة البيانات المأخوذن من الاستبيان الذي تم توزيعها على المؤسسات المعنية، لمعرفة اراءهم بشان تطبيق دراسات الجدوى في تلك المؤسسات كمتغير مستقل، وعلاقته بالتمويل المشاريع البيئية كمتغير تابع، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث الى التحليل الوصفي للبيانات المستخلصة من الاستبيانات، واختبار فرضيات الدراسة، ثم تقديم النتائج الخاصة بالدراسة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة ودوافع اختياره

الفرع الأول: تشخيص وزن المؤسسات المالية في الجزائر وأهميتها في تمويل المشاريع البيئية

تعتبر المؤسسات المالية بأنواعها بمثابة عناصر اساسية في عملية تنشيط الاقتصاد وشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي تمثل أهم مصدر للائتمان بالنسبة لكافة الوحدات الاقتصادية من خلال تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية كمنح القروض وتلقي الودائع، بالاضافة الى اصدار الاوراق المالية في الاسواق المالية، كما تقوم بتسيير وادارة المحافظ المالية لصالح الوحدات الاقتصادية والعمل على انجاح المعاملات المالية والاقتصادية المحلية والدولية[1].

وتعتبر البنوك التجارية في صورتها الحالية امتداد لنشاط الصيارفة والصاغة والمرابين، فالبنوك مهما كانت طبيعة أنشطتها أو نوعية الوظائف التي تقوم بها، لا تعدو أن تكون مجرد مؤسسات مالية تتعامل في الدين والإئتمان، وفي ذلك الوقت كان المحتاجون للقرض يلجأون إلى الصاغة للإقتراض لأن الصاغة هم القادرون على القيام بتلك المهمة، فكان الصاغة يقرضون هؤلاء بفائدة من أموالهم الخاصة ومع مرور الوقت بدأ الصاغة يلاحظون بأن الأموال المودعة لديهم شبه ثابتة لا تتحرك بشكل اجمالي، فبدأو يستغلون الودائع الموجودة لديهم من النقود في اقراض الناس...، وقد نجحت الفكرة للدرجة التي جعلت الصاغة يتنافسون فيما بينهم على استقطاب الودائع، كما وبدأو بحمل طاولاتهم **Banks** إلى الشواطئ وإلى الاماكن التي تمكنهم من الحصول على حجم ودائع أكبر، وتطورت هذه المنافسة حتى بدأ الصاغة يغرون الناس بإيداع الأموال لديهم عن طريق اعطاءهم فوائد أكبر من تلك التي يحصلون عليها من المقترضين[2].

---

[1] محمد الصالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 198.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الاسلامية الأسس النظري والتطبيقات العملية**، ط1، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 36-37.

وبالرجوع لتعريف كلمة البنك، فهي مأخوذة من الكلمة الإيطالية **Banco** وبالضبط المقعد، وبالتالي طاولة الصيرفي ثم مصرف[1]، أي المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود، أي مجموع العمليات التي يمكن أن تنشأ عن التجارة بالعملة أو السندات ذات الوظيفة النقدية، أما في اللغة العربية فيقال صرف وصارف واصطرف الدنانير أي بدلها بدنانير غيرها والصراف أو الصيرفة هي حرفة الصراف والمصارف هي كلمة محدثة[2].

*** تصنيف البنوك في الجزائر**

هناك أنوع مختلفة من البنوك، وتعتبر بمثابة بنوك ودائع حيث تم انشاءها على أساس تخصيص أنشطتها، فحسب القانون المؤرخ في 19 أوت 1986 فإن الوظيفة الأساسية لهذه البنوك هي تلقي الودائع بمختلف أنواعها ولآجال متفاوتة ومنح القروض بدون تحديد نوعها أو مدتها، وحسب القانون الصادر في 12 جانفي 1988 فإن هذه البنوك تخضع لمبدأ الإستقلال المالي والتوازن المحاسبي، وبالرجوع إلى القانون 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض، فإن هذه البنوك تعمل على تلقي الودائع وومنح القروض بالإضافة إلى توفير وتسيير وسائل الدفع المختلفة[3].

أولا: البنوك التجارية

ترجع نشأة وتطور البنوك التجارية في بدايتها الأولى الى قيام بعض التجار في أوروبا بإيداع أموالهم لدى الصاغة، مقابل الحصول على ايصالات بقيمة تلك الأموال مقابل عمولة معينة تدفع للصاغة، ثم عمد الصاغة إلى تحويل بعض أو كامل الوديعة من حساب إلى حساب آخر من أجل الوفاء بالإلتزامات القائمة بين المودعين، اضافة إلى تقديم جزء من الودائع لديهم على شكل قروض مقابل حصولهم على فوائد تفوق العمولة التي يدفعها للمودعين فقد سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمتها ودائعهم حيث أدى الإفراط في ذلك لإفلاس الكثير من القائمين على قبول الودائع، بعدها تبنت الحكومة انشاء مؤسسات تعتني بذلك ولذلك تأسس أول بنك حكومي في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1587، ومن أقدم البنوك التجارية مصرف برشلونة الذي أسس سنة 1401، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأسس فيها أول مصرف تجاري سنة 1782، وقد تطورت المصارف إلى أن أصبحت في شكلها النهائي[4].

وتعرف البنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الإقتصاد الوطني، وتباشر عمليات التنمية للإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما

[1] جيرار كورنو، ترجمة منصور القاضي، **معجم المصطلحات القانونية**، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، 1997، ض 1517.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 24.

[3] Ammeur benhlima, **pratique des téchniques Banc aires**, Alger Edition Dahlab, P30-31.

[4] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص 45.

يلزمها من عمليات مصرفية وتجارية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1]، وقد عرف الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية هي اجراء العمليات المصاغة في المواد 110، 111، 112، 113 من هذا الأمر[2].

ويعتبر البنك التجاري كوسيط ينصب عمله على التعامل بالنقود، كما يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح انشاء وتحويل النقود، كذلك فإن البنك يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، فهو يستعمل للمارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود، حيث تتوفر هذه المنتجات من خلال تنظيم معين واجراءات معينة.

* **وظائف البنوك التجارية**

تتمثل وظائف البنوك التجارية في قبول الودائع ومنح الإئتمان وخصم الأوراق التجارية بجانب وظائف أخرى ثانوية تتجلى فيمايلي:

- **قبول الودائع**: وتتمثل هذه الوظيفة في قبول البنوك التجارية للودائع مع أصاحبها مع حقهم في السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم ويسمى هذا النوع من الودائع بالودائع تحت الطلب، وتعتبر الوديعة بمثابة تعهد من البنك لصاحبها بأن تدفع لها أي مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة وذلك في أي وقت يشاء له، أو لأي شخص آخر يعينه صاحب الوديعة ويتم ذلك بواسطة شيك يحرره هذا الأخير[3]،
- **منح الإئتمان**: وتتمثل هذه الوظيفة في منح البنك التجاري نقوداً إما في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية إلى الأفراد ورجال الأعمال لمدة مختلفة تكون في الغالب لأجل قصير لا يتجاوز العام الواحد، وذلك لمساعدتهم في مواجهة الإتفاقيات العاجلة والتي لا تتحمل التأجيل وكذلك لمباشرة أعمالهم ونشاطهم، على أن يقوموا برد تلك الودائع مع دفع فوائد على هذا الإقراض[4]،
- **خصم الأوراق التجارية**: البنوك التجارية قد تتدخل بائعة أو مشترية للأوراق المالية في السوق المالي سواءاً لحسابها أو لحساب ولصالح متعامليها، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية و تحصيلها لصالح عملائها[5]،

---

[1] عبد الغفار حنفي، **تنظيم وادارة البنوك**، دون مكان النشر، المكتب العربي الحديث، 2000، ص 23.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 اوت 2003، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية**، العدد 52، الصادرة في 27 اوت 2003.

[3] محمد عبد العزيز عجيمية، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1979، ص 62-64.

[4] محمد عبد العزيز عجيمية، مدحت محمد العقاد، **المرجع نفسه**، ص 65.

[5] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 189.

- شراء وبيع العملات الأجنبية وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري المعمول به في مجال سوق الصرف وكل ذلك مقابل عمولة،
- تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها ولحسابهم،
- تأجير خزائن حديدية للأفراد مقابل عمولة محددة،
- تقديم مختلف أنواع الخدمات للمتعاملين وطالبيها.

الفرع الثاني: تقديم المؤسسات المالية محل الدراسة

قبل استعراض المؤسسات المالية محل الدراسة وجب التنويه الى أن المؤسسات المالية الجزائرية لها أهمية كبيرة في دعم الإقتصاد الوطني من خلال تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية بما فيها المشاريع البيئية، وفي هذا الاطار **نستعرض ونلخص محطتين أساستين:** تمت الإشارة **للمحطة الأولى** في الفصل الثالث فيما يخص تمويل ومتابعة أهم المشاريع البيئية الممولة على المستوى الوطني ضمن آليات التمويل المحلية والدولية للمشاريع البيئية، حيث تبعاً لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر اعتمدت الجزائر مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث البيئي، كما أنشأت مجموعة من المؤسسات والصناديق كل يعمل ضمن ما أنشأ من أجله وتتقاطع أدوارها في مساعدة المؤسسات على انشاء مشاريع ترمي إلى خفض التلوث ومنح علاوات لتهيئة الأقاليم والقيام بمختلف الدراسات، كما عمدت الجزائر الى اللجوء قنوات التمويل الدولية بالنظر لارتفاع تكاليف تمويل المشاريع البيئية وللاستفادة من الخبرات، أما **بالنسبة للمحطة الثانية**، فقد تمت الإشارة إليها في الفصل الرابع وهي تمثل النظرة الإستشرافية لتمويل المشاريع البيئية حتى آفاق سنة **2030**، فقد اعتمدت الجزائر مخطط وطني لتجسيد التنمية المستدامة تم تقسيمه إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: 2001-2015 تخص اطلاق 19 مخطط لكبريات الهياكل والخدمات الإجتماعية، والمرحلة الثانية 2015-2030 حددت فيها الجزائر مجال الإستثمارات التي تدفع بعجلة الإقتصاد الأخضر، ومن بين تلك الإستثمارات ما يمس تهيئة السياحة باعتبارها قطاع اقتصادي صناعي تجاري وخدماتي في نفس الوقت، برنامج تطوير الطاقات المتجددة، استثمارات خضراء أخرى تمس التصاميم المعمارية الصديقة للبيئة، مراكز اعادة تدوير النفايات...الخ، هذا وتتمثل المؤسسات المالية محل الدراسة في مجموعة من البنوك وأجهزة الدعم المتواجدة على مستوى الحيز الجغرافي لولايتي أدرار وبشار، نذكرها على الترتيب:

أولا: البنوك التجارية

يوجد العديد من البنوك التجارية في الجزائر حيث نذكر:

1- **البنك الوطني الجزائري:** ويعد أول البنوك التجارية في الجزائر، حيث تم تأسيسه بموجب المرسوم الصادر في 13 جوان 1966، وهو ناتج عن اندماج البنوك الأجنبية التالية:

- القرض العقاري للجزائر وتونس وتم ادماجه في 01 جويلية 1966،
- القرض الصناعي والتجاري وتم ادماجه في 01 جويلية 1967،
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا تم ادماجه في 01 جانفي 1968،
- بنك Paribas وتم ادماجه في ماي 1968، مكتب معسكر للخصم وتم ادماجه في جوان 1968 ويعتبر بنك تجاري عمومي، وظيفته تمويل النشاط الزراعي واقراض المنشآت الخاصة والعامة وخصم الأوراق التجارية في ميدان التشييد فهو بنك الودائع والإستثمارات و يجه نشاطه للداخل والخارج[1]، ويعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك العمومية في الجزائر والذي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية في الداخل او الخارج، وحتى يتمكن من اداء الدور الموكل له في تمويل جميع القطاعات فقد تم فتح عدد من الوكالات بهدف قيامه بدوره على احسن وجه، حيث بدا نشاطه على اساس 53 وكالة ماخوذة من القرض المالي وبراس مال قدره 20 مليون دج، وفي سنة 1987 توسع عدد الوكالات الى 80 وكالة، أما في سنة 2003 اصبح عدد الوكالات 185 وكالة على المستوى الوطني، كما تولى البنك الوطني الجزائري الى تمويل قطاع الصناعة والتجارة فانه مول أيضاً قطاع الزراعة الى غاية انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982.

2- **القرض الشعبي الجزائري:** وتم تأسيسه بالمرسوم الصادر في 14 ماي 1967 ليرث كلًا من القرض الشعبي للجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة وكذا الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، وهو بنك تجاري عمومي يقوم بتلقي الودائع ومنح القروض لكل من الحرفيين والفنادق و القطاع السياحي والتعاونيات غير الزراعية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للجماعات المحلية وبالإضافة إلى القروض القصيرة الأجل، فإن البنك يمنح قروض تجهيز متوسطة الأجل[2]، وقد اندمجت بالبنك فيما بعد ثلاثة بنوك أجنبية بعد تأميمها وهي:

3- شركة مارسيليا للقرض،

4- المؤسسة الفرنسية للقرض،

5- البنك المختلط الجزائر-مصر.

3- بنك التنمية المحلية: تأسس هذا البنك بتاريخ 1985/04/30 بموجب المرسوم رقم 85-85، وهو منبثق من القرض الشعبي الجزائري، ويقوم بنك التنمية المحلية بكل المهام الموكلة لأي بنك ودائع، ويعمل بالدرجة الأولى على منح قروض للهيئات العامة المحلية[3]، ويسعى بنك التنمية المحلية الى المشاركة الفعالة في

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، **مرجع سابق**، ص 59.

[2] شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص 60.

[3] شاكر القزويني، **المرجع نفسه**، ص 62.

تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الاجراءات التي وضعتها السلطات العمومية.

4- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم تأسيسه بموجب المرسوم رقم 206-82 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982 لغرض تمويل الفلاحة، والتي كانت ممولة من طرف البنك الوطني الجزائري منذ 1966، وهو بنك ودائع وبنك تنمية في نفس الوقت، فهو بنك متخصص لمسايرة تطورات هذا القطاع[1]، كما يعمل هذا البنك وفق مبدأ اللامركزية بحيث اعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض من خلال وضعه لاستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بما يقارب 300 وكالة ومديرية فرعية.

5- **بنك الخليج الجزائر:** تم تأسيس بنك الخليج في 15 سبتمبر 2003 براس مال قدره 10 ملايير دينار جزائري، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق وهي بتك برقان بنسبة 60%، بنك الكويت الاردن بنسبة 10%، وبنك تونس الدولي بنسبة 30%، وهي بنوك تعود الى مجموعة شركة مشاريع الكويت كيبكو، أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، حيث تقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية من خلال النوافذ الاسلامية المتواجدة بفروعه[2].

ثانيا: البنوك الاسلامية:

– بنك السلام: هو مصرف يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الاسلامية في كافة تعاملاته، بدأ مصرف السلام الاسلامي الخاص ممارسة نشاطه في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك او مصرف اسلامي يقتحم السوق الجزائرية بعد بنك البركة، تم افتتاحه يوم الاثنين 20-10-2008 في الجزائر برأسمال قدره 72 مليار دينار جزائري ليكون اكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال افريقيا ، وقد بلغ عدد المساهمين فيه الى 22 مساهم معظمهم من الامارات العربية المتحدة، بينما ينتمي بقية المساهمين الى مجلس التعاون الخليجي واليمن ولبنان[3].

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 190-191.

[2] بن زكورة العونية، **التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر –أفاق وتطلعات–**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر، 2020، ص 249

[3] عدنان محيريق، **التحول نحو الصيرفة الاسلامية مع الاشارة الى حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 02، جامعة الوادي، 2017، ص 66.

ثالثا: هيئات وأجهزة دعم تمويل المشاريع بالجزائر

1- المجلس الوطني للإستثمار

أنشأ المجلس الوطني للإستثمار بواسطة الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة، وتم تحديد تنظيمه وتشكيلته وسيره في المرسوم التنفيذس رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وتنظيمه وسيره، إلا أن هذا المرسوم تم الغاء احكامه باصدار مرسوم تنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 اكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، وبقي تحت سلطة رئيس الحكومة، وكلف بالمهام التالية[1]:

- ✓ اقتراح استراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياته،
- ✓ دراسة البرنامج الوطني لترقية الإستثمار الذي يسند اليه ويوافق على تحديد الأهداف في مجال تطوير الإستثمار،
- ✓ اقتراح مواءمة التدابير التحفيزية للإستثمار مع التطورات الملحوظة،
- ✓ دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة،
- ✓ دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها،
- ✓ دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني ويوافق عليها،
- ✓ تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الإستثمار،
- ✓ الحث على انشاء مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمار وتطويره.

يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع وتحديد استراتيجية لتطوير الإستثمار، ويفصل في الإتفاقيات المبرمة ما بين الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والمستثمر وفي المزايا الممنوحة له، كما يقوم المجلس بتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من مزايا النظام الإستثنائي، ومن المهم الإشارة إليه أن قرارات وتعليمات هذا المجلس لا توجه مباشرة إلى المستثمر، وإنما توجه إلى الجهات الإدارية المكلفة بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بترقية الإستثمار، أي الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على وجه التحديد.

ويتكون المجلس من الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الاستثمار، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالساحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة، ويشارك في اجتماع المجلس رئيس مجلس الإدارة وكذا المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كملاحظين، ويمكن أن يستعين المجلس عند الحاجة

[1] بن حركو غنية، **مرجع سابق**، ص183.

بكل شخص نظراً لكفاءته في ميدان الإستثمار، ويعقد المجلس مرة كل ثلاثة أشهر ويمكن استدعاؤه عد الحاجة بناءاً على طلب من رئيسه أو أحد أعضائه.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 في 20 أوت 2001 و المتعلق بالإستثمار، والذي نصت مادته السادسة على مايلي: تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الإستثمار تدعى في صلب النص الوكالة، وتمثل الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وقد تضمن هذا الأمر أحكاماً عامة متعلقة بتجديد مفهوم الإستثمارات التي تعنى بهذا الأمر، حيث ورد في المادة 02 مفهوم الإستثمار المنطبق عليه هذا الأمر.

أولا: مهام الوكالة: تتولى الوكالة القيام بالمهام الآتية[1]:

- ✓ جمع الوثائق الضرورية الخاصة بالتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالإستثمار، وكذا ضمان خدمة الإستقبال والإعلام لصالح المستثمرين،
- ✓ تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين، عن طريق معالجة العراقيل والمشاكل التي يواجهها قطاع الإستثمار، وكذا انجاز الدراسات المبسطة الخاصة بالعملية الإستثمارية،
- ✓ تنظيم مختلف التظاهرات العلمية من ملتقيات، أيام دراسية، منتديات...إلخ، من أجل العمل على ترقية محيط الإستثمار داخل الوطن، وكذا المشاركة في مختلف التظاهرات الإقتصادية خارج الوطن من أجل اقامة علاقات تعاون مع الهيئات الإستثمارية الأجنبية،
- ✓ مساعدة ومرافقة المستثمرين،
- ✓ اصدار القرارات المتعلقة بمنح الإمتيازات بعد التأكد من أن المشاريع الإستثمارية المصرح بها مؤهلة للإستفادة،
- ✓ متابعة الإستثمارات عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بمدى تقدمها، وكذا التأكد من احترام المستثمري لإلتزاماتهم.

ثانيا: أهداف الوكالة: : تتولى الوكالة القيام بالمهام الاتية[2]:

- ✓ دعم ومساعدة المستثمرين بمختلف أنواعه لإنجاز مشاريعهم،
- ✓ العمل على تطوير الإستثمارات في جميع المجالات،
- ✓ منح المزايا حسب المنطقة التي يتموقع فيها الإستثمار،

---

[1] بن لحرش صراح، **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر**، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2020، ص 290.

[2] بن لحرش صراح، **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر**، مرجع سابق، ص 289.

- ✓ جمع المعلومات الخاصة بالمحيط الإقتصادي الوطني والعالمي ووضعها تحت تصرف المستثمرين،
- ✓ تشجيع الإستثمار في بعض المناطق التي تعرف تدهوراً في الجانب الإقتصادي،
- ✓ تقديم مختلف التسهيلات للمستثمرين.

ثالثا: طريقة عمل الوكالة

بعد أن يقوم المستثمر بتقديم ملف الإستثمار للوكالة من أجل التصريح وطلب المزايا، تقوم الوكالة بتقييم المشروع الإستثماري حسب درجة مشاركته في تحقيق التنمية والرفاهية الإقتصادية، حيث تعطى الأولوية للمشاريع التي تحقق المنفعة العامة، ثم يقوم منح المشروع قرار المنح أو الرفض، وبالنسبة للمشاريع التي تم رفضها يمكن لأصحابها أن يقوموا بتقديم طعن للسلطة الوصية أو على مستوى القضاء، أما المشاريع التي قبلت فتتكفل الوكالة بمساعدتها لدى الإدارات والهيئات المعنية بانجاز الإستثمار، ومن ثم متابعة مدى تقدمها ومدى احترامها للقواعد والإلتزامات المتفق عليها[1].

*** هذا وتقدم الوكالة عدة تحفيزات مالية لتطوير الإستثمار وهي[2]:**

- ✓ منح قروض بدون فائدة حسب كلفة انجاز المشروع بحيث لا تتجاوز 25% من الكلفة الإجمالية للإستثمار إذا كانت هذا الأخيرة أقل أو تساوي 2 مليون دج،
- ✓ منح قروض بدون فائدة حسب كلفة انجاز المشروع بحيث لا تتجاوز 20% من الكلفة الإجمالية للإستثمار إذا كانت هذا الأخيرة تتجاوز 2 مليون دج وتقل عن أو تساوي 5 مليون دج،
- ✓ منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب الهضاب العليا،
- ✓ منح قروض بنكية لا تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للإستثمار.

رابعا: مبادئ عمل الوكالة: يقوم عمل الوكالة على تحديد مبادئ وآليات التشجيع التالية[3]:

- ➢ **حرية الإستثمار:** بحيث أن كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، وطني أو أجنبي له حرية الإستثمار في جميع النشاطات الإنتاجية للسلع والخدمات، اضافة إلى المشاريع التي تنجز في اطار منح الإمتياز أو الرخصة سواءاً تعلق الأمر باستثمار جديد أو اعادة الهيكلة أو توسيع قدرات الإنتاج.
- ➢ **تشجيع الإستثمار:** فقد وضع الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار مزايا مختلفة حسب موقع المشروع المراد القيام به وفق نظامين:

[1] بن لحرش صراح، **المرجع نفسه**، ص 290.

[2] بن لحرش صراح، **المرجع نفسه**، ص 291-292.

[3] الحاج علي حليمة، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة – دراسة حالة ولاية قسنطينة** – ، جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2008-2009، ص 167.

- **النظام العام**: وهو الذي يخصص للإستثمارات العادية حيث يستفيد أصحابها من:

✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يتعلق بالتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انشاء المؤسسة ونشاطها،

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار،

✓ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية.

- **النظام الإستثنائي**: يخصص للإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة (المناطق الخاصة)، اضافة إلى الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الجزائري، وتلك المحافظة على البيئة وتعمل على حماية الموارد الطبيعية وتضمن تحقيق التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس يتضمن النظام الاستثنائي الإستفادة من امتيازات متعلقة بمرحلة انشاء المؤسسة تتمثل في:

✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2 فيما يخص العقود التأسيسية وزيادة رأس المال،

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار ، سواءا كانت مستوردة أو من السوق المحلية،

✓ تطبيق النسبة المنخفضة للحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انشاء المؤسسة،

* **اضافة إلى امتيازات بعد معاينة انطلاق الإستغلال والنشاط** وتتمثل في[1]:

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني،

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءاً من تاريخ الإنشاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الإستثمار،

✓ منح مزايا اضافية من شأنها تحسين أو تسهيل الإستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم انشاء لجان دعم الإستثمارات المحلية وترقيتها، حيث تعمل على تقديم الدعم والتسهيل في مجال العقار **CALPI**، ويكلف هذا الجهاز بتلبية كل طلبات الإعلام التي يقدمها الشباك الموحد للمستثمرين، للإستعلام على الأراضي والمواقع.

[1] الحاج علي حليمة، **مرجع سابق**، ص 168.

➢ **وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار APSSI**

أولا: التعريف بالوكالة

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الإستثمار، لاسيما المواد من 07 الى 11، وتدعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي 94-319 الموافق ل 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير الوكالة والتي عرفها على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتدعة في صلب النص الوكالة، وتوضع تحت تصرف وصاية رئيس الحكومة.

أسست الوكالة في شكل يجمع كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالإستثمار في الجزائر، وهذا الشبك يضم وكالة **APSSI**، مصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، ادارة الأملاك العمومية والبلدية والبيئة والشغل، وهو ما يسمح بتأدية كل الإجراءات المطلوبة، انجاز المشاريع، ومساعدة المستثمرين في جميع المجالات الإقتصادية على انجاز مشاريعهم ويضمن أفضل التسهيلات لعملية الإستثمار في البلاد، كما أن الشباك يقوم بإبلاغ المستثمرين قرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل اقصاه 60 يوم حسب المادة 23، وللإشارة فقد بدأ نشاط الوكالة الفعلي في مارس 1995.

ثانيا: أهداف الوكالة: تتمثل أهداف الوكالة فيمايلي[1]:

- ✓ مساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم،
- ✓ ضمان ترقية الإستثمارات،
- ✓ قرار منح المزايا المرتبطة بالإستثمارات في اطار المرسوم التشريعي رقم 93-12،
- ✓ ضمان متابعة احترام المستثمرين للإلتزامات التي تعهدوا بها.

ثالثا: مهام الوكالة: تتمثل مهام الوكالة فيمايلي[2]:

- ✓ توفر للمستثمرين كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة أنشطتهم وكيفيات منح المزايا المرتبطة بها، وكذا المعلومات المتعلقة بفرص الإستثمار،
- ✓ تنشر القرارات المتعلقة بالإستثمارات التي استفادت من المزايا،
- ✓ تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة،
- ✓ تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالإستثمار،
- ✓ تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة الزامياً للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالإستثمار، ويجب على هذه الأخيرة ان تنفذه تنفيذاً مطابقاً،

[1] بن حركو غنية، **مرجع سابق**، ص180.

[2] بن حركو غنية، **مرجع سابق**، ص180.

* **ومن أجل أن تؤدي الوكالة مهمتها على أحسن وجه يمكنها أن تقوم بمايلي**[1]:

- ✓ تشكيل مجموعات من الخبراء يكلفون بمعالجة مسائل خاصة ترتبط بالإستثمار،
- ✓ تنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بأهداف الوكالة،
- ✓ تقييم علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة،
- ✓ تستغل كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها والتي ترتبط بالتجارب المماثلة في دول أخرى.

الجدير بالذكر أنه تم توجيه العديد من الانتقادات خاصة طريقة دراستها لملفات الإستثمار واعتمادها على دراسات جدوى يتم عملها على مستوى مكاتب استشارية خارج الوكالة بحيث يصعب مراقبتها والتأكد من صلاحية محتوياتها، كما لا تقوم الوكالة بأي تحقيق في هذا الأمر مما فسح المجال للعديد من التلاعبات بالنظر لاستفادة الكثير من المشاريع غير الفعالة من الإمتيازات التي تقدمها الوكالة، كما أنها تدعم مشاريع أقل ما يقال عنها أنها مشاريع لا تحقق أي مردودية مالية أو اجتماعية، كما ان تلك الدراسات والمشاريع المقدمة ضمن التصريح بالإستثمار تجعل الوكالة غير قادرة على مراقبة ومتابعة التزامات المستثمرين والتي تعتبر مهمتها الثالثة والتي لم يعد لها معنى، والدليل على ذلك الإحصائيات التي تقدمها الوكالة ما هي إلا تصريحات الإستثمارات المودعة لديها ولا تعبر عن الإستثمارات المنجزة فعلاً، وهذا في حد ذاته يمثل نقصاً فاضحاً في منظومة الإعلام الإقتصادي الوطني للإستثمار، هذه الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة لا تتعدى النية في الإستثمار مع غياب تتبع ومراقبة للمشاريع المسجلة في هذا الإطار، مما يعني الجهل التام بحجم الإستثمارات المنجزة فعلاً[2].

4- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

وهي المسماة سابقاً الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ANSEJ**، تم انشاؤها سنة 1996 وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ومقرها بمدينة الجزائر، ولها فروع ببقية ولايات الوطن.

أولا: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: يمكن تلخيص مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فيمايلي[3]:

- ✓ تدعيم وتقديم الإستشارة للشباب أصحاب المشاريع، ومرافقتهم في انشاء مشاريعهم الإستثمارية،
- ✓ تسيير مخصصات الصندوق الخاص بالةكالة وتخفيض نسب الفائدة في حدود الإغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل،

[1] بن حركو غنية، **المرجع نفسه**، ص 181.

[2] بن حركو غنية، **المرجع نفسه**، ص 182.

[3] الحاج علي حليمة، **مرجع سابق**، ص 169.

- ✓ متابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة،
- ✓ تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف،
- ✓ وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم،
- ✓ ابرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة ادارية عمومية يمكن أن تستفيد الوكالة من خلالها في انجاز برامج التكوين والتشغيل، وبرامج التشغيل الاولي للشباب لدى المستخدمين العموميين او الخواص،
- ✓ تنظيم دورات لتكوين الشباب ذوي المشاريع وتحديد معارفهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم اعدادها مع الهياكل التكوينية.

ثانيا: مبادئ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: تقوم هذه الوكالة على ثلاثة مبادئ أساسية وهي[1]:

- ✓ دمج نشاطات الشباب في آليات السوق،
- ✓ تدخل البنوك حسب المنطق الإقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ قرار تمويل المشاريع،
- ✓ اعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والإستشارة.

*** وككل تنظيم توضع عدة شروط للإستفادة من خدمات الوكالة، حيث يجب أن تتوفر في المقاولين المعنيين عدة شروط وهي[2]:**

- ✓ أن يتراوح سنة ما بين 19 و 35 سنة، واستثنائيا 40 سنة بشرط تعهد بتوفير ثلاث مناصب عمل دائمة،
- ✓ أن لا يشغل منصب شغل مأجور،
- ✓ أن يوفر مساهمة شخصية تحت شكل أموال خاصة وفقا لمبلغ الإستثمار المخطط[3].

[1] الحاج علي حليمة، **مرجع سابق**، ص 170.

[2] الحاج علي حليمة، **المرجع نفسه**، ص 170.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 96-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص 17.

ثالثا: آلية عمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: يقوم عمل الوكالة فيما يخص عملية الإنشاء وفق نوعين من التمويل[1]:

- **التمويل الثنائي**

وفق هذه الصيغة تكمل المساهمة المالية لصاحب المؤسسة بقرض دون فائدة تمنحه الوكالة، وذلك دون تدخل أي مؤسسة مالية أخرى أو بنك وفق ماهو مبين في الجدول التالي[2]:

الجدول(1-5): صيغة التمويل الثنائي للوكالة

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
أقل من 02 مليون دج	%25	%75
ما بين 200001 و 10000000 دج	%20	%80

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

* **هذا وتقدم الوكالة مجموعة من الاعفاءات والتحفيزات الجمركية** التي يستفاد منها في صيغة **التمويل الثنائي** تتمثل في[3]:

- ✓ اعانات مالية تأخذ شكل قرض بدون فائدة لمدة طويلة الأجل يمنحه الصندوق الوطني التابع للوكالة،
- ✓ اعانات جبائية وتشمل اعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات، من خلال تطبيق المعدل المخفض 05% فيما يتعلق بالعقود الجمركية للتجهيزات المستوردة، وأيضاً الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود التأسيس ومن الرسم العقاري،
- ✓ وبالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط المهني.

- **التمويل الثلاثي**

في هذه الصيغة يكون كل من الوكالة، الشاب صاحب المشروع والبنك أطرافاً فيها، ويمكن توضيح ذلك من الجدول التالي:

الجدول(2-5): صيغة التمويل الثلاثي للوكالة

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
أقل او يساوي 2000000 دج	%25	%05	%05	%70	%70
ما بين 2000001 و 10000000 دج	%20	%10	%08	72%	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

[1] الحاج علي حليمة، **المرجع نفسه**، ص 170.

[2] الحاج علي حليمة، **المرجع نفسه**، ص 171.

[3] الحاج علي حليمة، **مرجع سابق**، ص 171.

* **هذا وتقدم الوكالة مجموعة من الإعفاءات والتحفيزات الجبائية** التي يستفاد منها في صيغة **التمويل الثلاثي** حيث تستفيد منه المؤسسة على مرحلتين[1]:

1) مرحلة تنفيذ المشروع: وتمس كلاً من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع،

- ✓ تطبيق معدل مخفض 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الإستثمار، ويخص هذا الإمتياز التجهيزات المصنعة في الجزائر،
- ✓ الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي، بنسبة 8% من التجهيزات العقارية،
- ✓ الإعفاء لمدة 03 سوات من الرسم العقاري الخاص بالبنايات، وتصل هذه المدة الى 06 سنوات في المناطق التي يجب ترقيتها.

2) مرحلة استغلال المشروع:

- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل والرسم على النشاط المهني لمدة 03 سنوات بداية من تاريخ الإنطلاق في الإستغلال، ويمكن أن تصل هذه المدة الى 06 سنوات في المناطق الخاصة،
- ✓ الإستفادة من المعدل المخفض ب 07% فيما يخص اشتراكات أصحاب العمل المتعلقة بالمرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسات المصغرة.

* وتجدر الإشارة إلى أن الربح المعفى من الضريبة هو الناتج عن النسبة بين رقم الأعمال الإجمالي المحقق في المنطقة التي يجب ترقيتها، ورقم الأعمال الإجمالي.

*** صندوق ضمان أخطار القروض (صندوق الكفالة المشتركة):**

تقرر انشاء هذا الصندوق في اطار ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 03-106[2]، ويكون تحت تصرف وصاية الوزير المكلف بالتشغيل، وتتمثل أهدافه فيمايلي:

- ✓ ضمان القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع المتعلقة بالتمويل الثلاثي، وهذا بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ويدعم الصندوق القرض الممنوح للمنخرط صاحب المشروع من طرف البنك المتعامل معه في شكل ضمانات عينية أو شخصية،

[1] الحاج علي حليمة، **المرجع نفسه**، ص 172.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-106 المؤرخ في 05 مارس 2003، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 يونيو 1998، والمتضمن احداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 17، الصادر في 09 مارس 2003، ص 22.

- ✓ لا يمكن أن تكون ضمانات الصندوق محل طلب من طرف المؤسسة المالية المانحة للقرض، إلا بعد استيفاء والتماس كل الضمانات العينية أو الشخصية التي قدمها المقترض، كما أن الصندوق يحل محل المؤسسات المقرضة في حقوقها فيما يخص الإستحقاقات غير المسددة في حدود نسبة 70%.

5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

انشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

أولا: مهام الوكالة

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض المصغر في الجزائر، والذي يضم عدداً معتبراً من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم انشاء هذه الوكالة حيث تشكل أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في[1]:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما،
- ✓ دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في اطار انجاز أنشطتهم،
- ✓ ابلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للإنجاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها،
- ✓ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة،
- ✓ مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم،
- ✓ تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ مخطط التمويل اضافة الى متابعة انجاز واستغلال الديون المستحقة التي لم تسدد وفق آجالها المحددة،
- ✓ تنظيم صالونات لعرض وبيع السلع المحلية والوطنية للمنتجات التي مولها القرض المصغر،
- ✓ تكوين المستخدمين المكلفين بتسيير الجهاز

ثانيا: أهداف الوكالة

تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- ✓ محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والعمل المنزلي والأنشطة الحرفية والمهن،

[1] الحاج علي حليمة، **مرجع سابق**، ص 175.

[2] الحاج علي حليمة، **المرجع نفسه**، ص 175.

- ✓ استقرار أهل الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل،
- ✓ تنمية روح المقاولة عوضاً عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الإجتماعي وايجاد ضالتهم،
- ✓ القرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل إلى 500.000 دج، موجهة لفئة البطالين والمحتاجين اللذين بلغوا سنة 18 سنة فما فوق، ويمتلكون تاهيلاً أو معارف في نشاط معين.

*** وككل تنظيم توضع عدة شروط للاستفادة من خدمات الوكالة، حيث يجب ان تتوفر في أصحاب المشاريع المعنيين عدة شروط وهي[1]:**

- ✓ بلوغ المعني سن 18 فما فوق،
- ✓ عدم امتلاك مدخول أو مداخيل ثابتة ومنتظمة،
- ✓ عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات،
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية والتي تتراوح ما بين 03% و 05%، وذلك حسب الحالات،
- ✓ تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان التعاضدي للقروض المصغرة،
- ✓ الإلتزام بتسديد مبلغ القرض والفوائد إلى البنك حسب الجدول الزمني للتسديد المتفق عليه.

ثالثا: طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تتمثل في[2]:

تقوم الوكالة بمرافقة ومتابعة المستفيدين أصحاب المشاريع، حيث تقدم لهم دورات تكوينية لتأهيلهم في عملية تسيير مؤسساتهم الخاصة، كما تقوم بتقديم تمويل مالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(3-5): صيغة التمويل الثلاثي للوكالة

قيمة الإستثمار	مساهمة الوكالة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لا يتجاوز 10000000 دج	**%29**	**%01**	**%70**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

*** هذا وتقدم الوكالة مجموعة من الاعفاءات والتحفيزات الجبائية** التي يستفاد منها في صيغة **التمويل الثلاثي** تتمثل في[3]:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات،
- ✓ الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 03 سنوات،
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند اقتناء مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار الخاص بالإنشاء،

[1] الحاج علي حليمة، **مرجع سابق**، ص 176.

[2] بن لحرش صراح، **مرجع سابق**، ص 296.

[3] بن لحرش صراح، **مرجع سابق**، ص 297.

- ✓ الإستفادة من تخفيض على الضريبة على أرباح الشركات وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني بعد انقضاء فترة 03 سنوات الأولى.

6- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عبارة عن هيئة حكومية جزائرية انشات في 1994، لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها من جراء أسباب اقتصادية، وتبعا للمرسوم التنفيذي رقم 02-04 المؤرخ في 03 جانفي 2004، المتعلق بحق العاطلين سواءاً كانو عمالاً وفقدو مناصبهم أو عاطلين لم يشتغلوا أبداً، فانه يكون من حقهم اذا كانت اعمارهم تتراوح ما بين 35 و 50 سنة حق الحصول على قروض ميسرة بهدف انشاء مشاريع مؤسسات مصغرة لهم فردياً أو جماعياً من أجل الخروج من البطالة[1]، وقد تطرق المرسوم التنفيذي الى كل الشروط التفصيلية لذلك، كما أعطيت التعليمات الحكومية للبنوك قصد التكفل الجاد والدقيق والسريع بهذا المشروع من القرض.

أولا: أهداف الصندوق

يعمل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من أجل تحقيق الأهداف الآتية[2]:

- ✓ اعلام أصحاب المشاريع حول مختلف مراحل انشاء مشروعه،
- ✓ التوجيه وتقديم النصح لأصحاب المشاريع من اجل تمكينهم من اتخاذ قرارات فعالة من بين الخيارات المتاحة لديه،
- ✓ تكوين أصحاب المشاريع لاكتساب المعارف اللازمة لتنفيذ وتسيير مشاريعهم بالشكل المطلوب،
- ✓ متابعة أصحاب المشاريع لتجنب الاختلالات التي قد تعترض مسار هاته المشاريع.

ثانيا: طريقة عمل الصندوق

يقوم الصندوق بمنح تمويل ثلاثي لأصحاب المشاريع حسب قيمة الاستثمار وفق ماهو موضح بالجدول التالي[3]:

الجدول(4-5): صيغة التمويل الثلاثي لصندوق التأمين على البطالة

قيمة الاستثمار	مساهمة الوكالة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
أقل من 2000000 دج	%25	%05	%70
2000001 دج-5000000 دج	%22-%22	%10-%08	%70

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004، يحدد شروط ومستويات الاعانات المقدمة للبطالين، **الجريدة الرسمية الجوزائرية**، العدد 03، الصادر في 11 جانفي 2004، ص 05.

[2] بن لحرش صراح، **مرجع سابق**، ص 295.

[3] الحاج علي حليمة، **مرجع سابق**، ص 181.

*** وككل تنظيم توضع عدة شروط للاستفادة من خدمات الوكالة، حيث يجب أن تتوفر في أصحاب المشاريع المعنيين عدة شروط وهي[1]:**

- ✓ التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب عمل منذ 06 أشهر على الأقل،
- ✓ أن يكون طالب العمل يقطن بالولاية التي ينتمي اليها،
- ✓ عدم ممارسة نشاط للحساب الخاص منذ سنة على الأقل،
- ✓ عدم الاستفادة من اجراء تدعيمي اخر خاص باستحداث النشاط،
- ✓ التمتع بالمؤلات او المهارات اللازمة والتي لها علاقة مباشرة بالنشاط المراد استحداثه،
- ✓ المقدرة على المساهمة في تمويل المشروع.

وترجع دوافع اختيار المؤسسات السالفة الذكر إلى أن الجزائر عملت على غرار الدول النامية على تبني اصلاحات مالية عديدة بالنسبة لنظامها المالي خصوصاً ما تعلق الأمر منه بالنظام البنكي على اعتبار أن البنوك تعتبر من أهم المؤسسات الدافعة لعجلة الإقتصاد في البلدان النامية التي تتميز بضعف أسواقها المالية وبالتالي تنامي دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الإقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: تقديم عينة الدراسة

1-مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المؤسسات المالية التي تنشط بولايتي أدرار وبشار والمتمثلة في مجموعة من البنوك وتتمثل في: **BADR-BNA-CPA-BDL-EL SALAM-AGB**، بالإضافة إلى هيئات الدعم الثلاث المتمثلة في: **ANJAM-ENSAJ-CNAC**.

2-عينة الدراسة:

اختار الباحث عينة تمثلت في 241 شخص يمثلون اعضاء الادارة من رؤساء مصالح، محاسب، عون محاسب، مرافقين، يشتغلون بالمؤسسات محل الدراسة، وقد تم توزيع الاستبيانات يدويا على الأشخاص المعنيين، حيث تم استعادة 170 استبانة أي ما نسبته 70.53% من مجموع الاستبيانات الموزعة، ويمكن الاستعانة بالجدول التالي لتوضيح المؤسسات التي تم استقصاءها وكذا عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة في كل منها:

[1] الحاج علي حليمة، **مرجع سابق**، ص 181.

الجدول (5-5): عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستجابة للمؤسسات محل الاستقصاء

المؤسسات	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	نسبة الاستجابة
بنك **BADR** لولاية أدرار	15	10	%66.66
بنك **BNA** لولاية أدرار	13	10	%76.92
بنك **CPA** لولاية أدرار	14	10	%71.42
بنك **BDL** لولاية أدرار	15	10	%66.66
بنك **SALAM** لولاية أدرار	12	10	%83.33
بنك **AGB** لولاية أدرار	13	10	%76.92
ANJAM لولاية أدرار	12	10	%83.33
ENSAJ لولاية أدرار	10	10	%100
CNAC لولاية أدرار	10	10	%100
بنك **BADR** لولاية بشار	14	10	%71.42
بنك **BNA** لولاية بشار	14	10	%71.42
بنك **CPA** لولاية بشار	14	10	%71.42
بنك **BDL** لولاية بشار	14	10	%71.42
بنك **AGB** لولاية بشار	15	10	%66.66
ANJAM لولاية بشار	15	10	%66.66
ENSAJ لولاية بشار	13	10	%76.92
CNAC لولاية بشار	13	10	%76.92
المجموع	241	170	%70.53

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

وبغرض التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة، تم اللجوء إلى تفريغ اجابات أفراد العينة الموجودة في الإستبيان وفق مقياس ليكارت ذو الخمس درجات في محاور الإستبيان المعتمد كماهو في الجدول الموالي:

الجدول (6-6): درجات مقياس الدراسة

التقدير	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المطلب الثاني: تقديم أداة الدراسة

تم اعداد نموذج أول أخذاً بعين الإعتبار متغيرات الدراسة على ضوء ما تم التطرق اليه في الإطار النظري للدراسة وكذا ما تضمنته الدراسات السابقة، ليتم بعدها عرض الإستبيان على الأستاذ المشرف ليقوم بتصويبه قبل عرضه على مجموعة من الأساتذة بغرض تحكيمه وتنقيحه، وعلى ضوء آرائهم قامت الطالبة بالتعديلات المنصوح بها في ضوء توجيهات الأستاذ المشرف ليخرج في شكله النهائي متضمنا قسمين على النحو التالي:

- ✓ **القسم الأول:** يتعلق بالبيانات العامة من معلومات خاصة بالمؤسسة، الجنس، العمر، الخبرة المهنية، المستوى الدراسي، الوظيفة.
- ✓ **القسم الثاني:** ويتعلق باستبيان الدراسة الذي يتمحور حول فعالية دراسة الجدوى في المؤسسات المالية لتمويل المشاريع البيئية – دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية –.

والمخطط التالي يوضح نموذج الدراسة

الشكل (1-5) متغيرات الدراسة

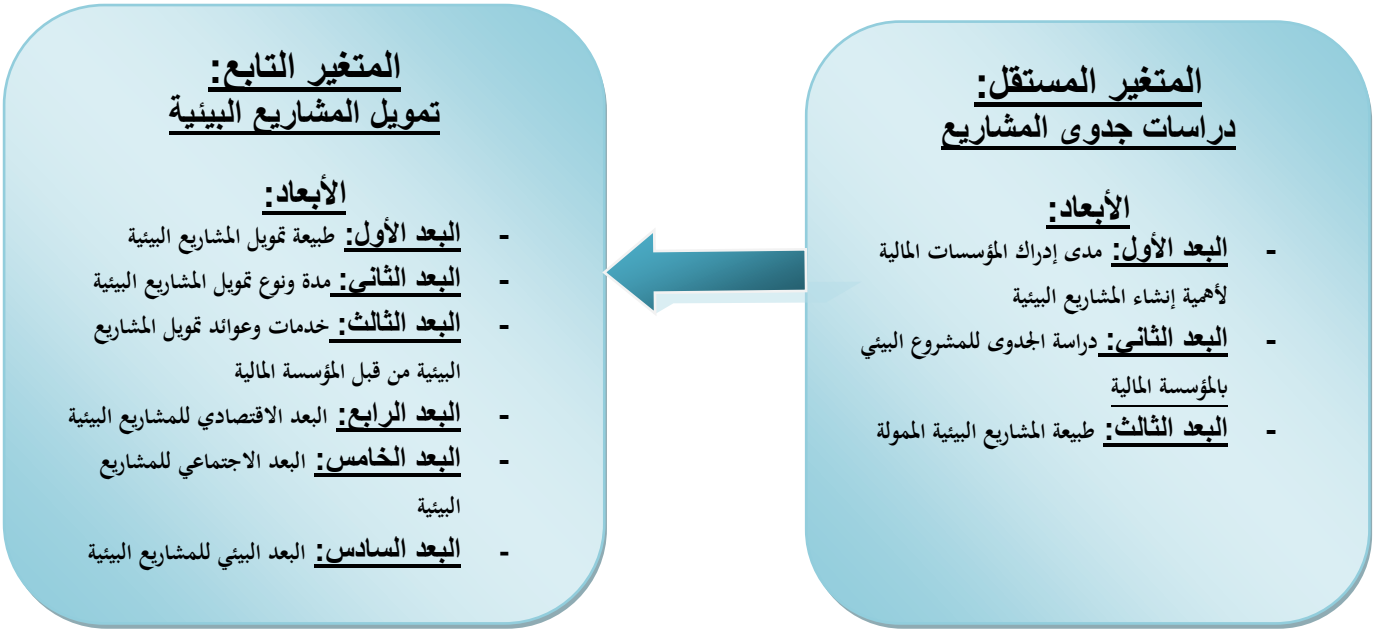

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نموذج استبيان الدراسة

المطلب الثالث: الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الاستبيان)

1- صدق الأداة

وتعني أن الفقرات التي يحتويها الاستبيان ذات صلة بمتغيرات الدراسة، ويقيس ما صممت من أجله، وللتأكد من ذلك تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين كما تمت الإشارة إليه من قبل، والأخذ بملاحظاتهم.

2- ثبات الأداة

ويشير إلى عدم تعرض النتائج للتغير مع ظروف القياس، وقد تم ذلك باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss، من خلال استخراج معامل الإتساق الداخلي آلفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة ثم لجميع فقرات الاستبيان للتأكد من مدى صحة الاستبيان وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (7-5): نتائج ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	عدد الفقرات	قيمة ألفا
01	تطبيق دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية	22	%91.40
02	طبيعة تمويل المشاريع البيئية	32	%47.30
03	مدة ونوع تمويل المشاريع البيئية	05	%85.70
04	خدمات وعوائد تمويل المشاريع البيئية	05	%70.30
05	البعد الاقتصادي للمشاريع البيئية	05	%92.30
06	البعد الاجتماعي للمشاريع البيئية	05	%89.40
07	البعد البيئي للمشاريع البيئية	05	%91.50
	المجموع الكلي	54	%88.50

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج جدول ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة، الى الحصول على نسبة ألفا كرونباخ لاستبيان الدراسة بنسبة **88.50%**، وهي نسبة جيدة تعبر على أن الفقرات التي يحتويها الاستبيان ذات صلة بمتغيرات الدراسة، وتقيس ما صممت من أجله.

وبأخذ اختبار آخر بشكل استباقي وهو اختبار صدق الثبات التمييزي، وهو اختبار يركز على اختبار الاستبيان من خلال اختبار **T** لعينيتين مستقلتين ومقارنة **T** المحسوبة بقيمتها الجدولية وفي حالة ما كانت قيمة **T** المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية دل ذلك على وجود فروق ذات دلالة احصائية، مما يفسر أن اختبار الاستبيان صادق فيما أعد له، وهذا ما تم الحصول عليه في وجود فروق ذات دلالة احصائية بالنسبة لمتغير المحور الأول الخاص بدراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسات المالية بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي، وهو ما سيتم توضيحه لاحقا في الجدول الخاص به.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة حول محاور الاستبيان

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحليل البيانات المستوحاة من الإستبيانات المسترجعة، وذلك لغرض التحليل والتوصل إلى نتائج علمية تحقق الهدف المنشود من الدراسة وتخدم البحث العلمي بشكل عام، ولقد اعتمدت الطالبة في هذا الإطار على برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الإجتماعية **spss**.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

1- التوزيع حسب الجنس

الجدول الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول (8-5): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	95	%55.90
أنثى	75	%44.10
المجموع	170	%100

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة للمستقصين كانت من نصيب الذكور بنسبة قدرت ب **55.90%**، ثم الإناث بالنسبة المتبقية المقدرة ب **44.10%**، وهذا يعزى إلى أن نسبة الذكور تحوز على حصة كبيرة من اليد العاملة في المؤسسات عينة الدراسة مقارنة بنسبة الإناث، وللتوضيح أكثر فقد أرفق الجدول بالشكل البياني أدناه.

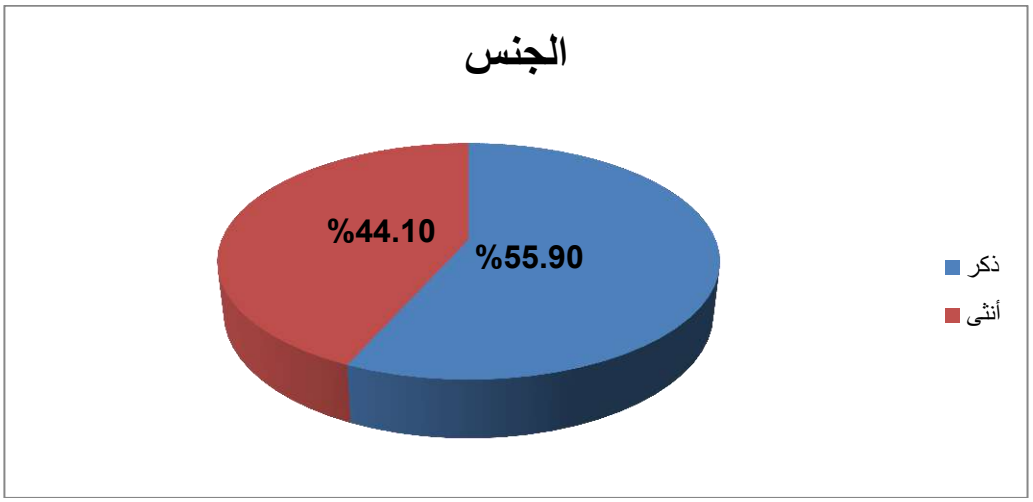

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

2- التوزيع حسب العمر

الجدول الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

الجدول (9-5): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئات	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	67	%39.4
30-40 سنة	69	%40.6
41-50 سنة	23	%13.5
أكثر من 50 سنة	11	%6.5
المجموع	170	%100

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من أفراد العينة المدروسة قدرت ب **40.60%** كانت من نصيب الفئة التي يتراوح عمر أفرادها بين 30 و 40 سنة، ثم تأتي النسبة المقدرة ب **39.40%** التي كانت من نصيب الفئة التي يقل عمر أفرادها عن 30 سنة، لتحتل الفئة التي يتراوح عمر أفرادها بين 41-50 سنة نسبة **13.50%**، وأخيراً نسبة **6.7%** كانت من نصيب الفئة التي يفوق أعمار أفرادها 50 سنة، وتعزى النتائج المتحصل عليها إلى أن غالبية القائمين أو الموظفين في المؤسسات المالية محل الدراسة هم من فئة الشباب، وللتوضيح أكثر فقد أرفق الجدول بالشكل البياني أدناه.

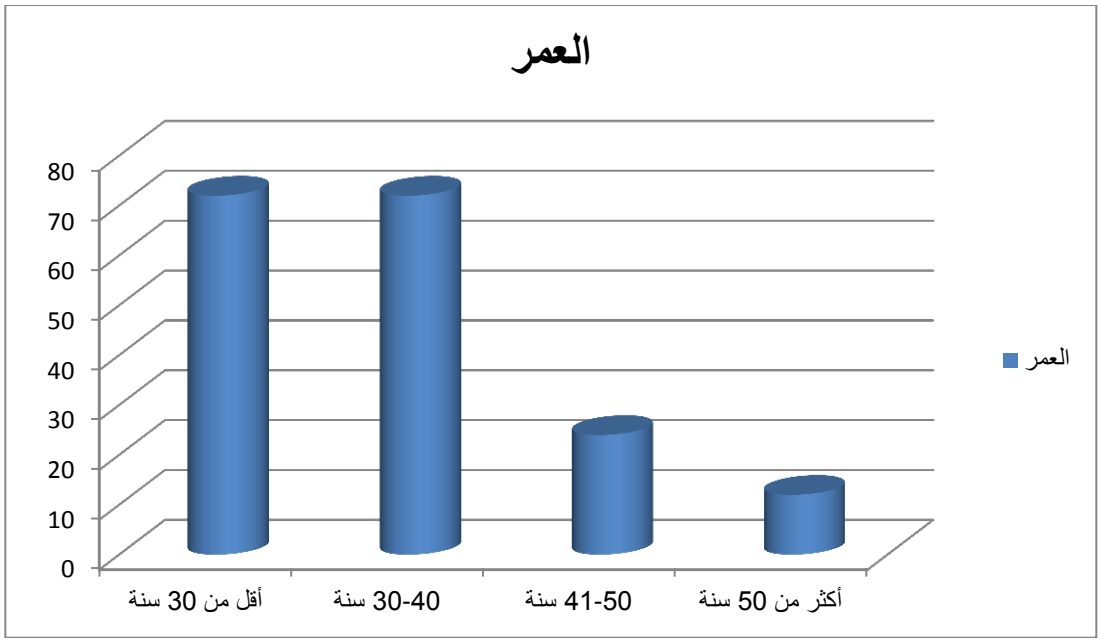

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

3-التوزيع حسب المستوى التعليمي

الجدول الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول (10-5): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ليسانس	41	%24.1
ماستر	95	%55.9
ماجستير	31	%18.2
دكتوراه	3	%1.8
المجموع	170	%100

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي أن أعلى نسبة كانت من نصيب الأفراد المتحصلين على شهادة ماستر بنسبة قدرت ب **55.90%**، تليها الفئة المتحصلة على شهادة ليسانس بنسبة **24.10%**، ثم تأتي الفئة المتحصلة على شهادة الماجستير بنسبة **18.2%**، وأخيراً النسبة **1.80%** التي كانت من نصيب الحائزين على شهادة دكتوراه، وعليه إن دلت هذه النسب على شيء فهي تدل على تنوع مستويات الفئة المستقصاة، كما تعزى هذه النسب إلى التوجه الواضح لسياسة الإدارة في المؤسسات المالية محل الدراسة إلى استقطاب حاملي الشهادات العليا لمناصب التوظيف للرفع من كفاءة الأداء والتشغيل، تماشياً مع التحديات والتطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم بصفة عامة، وللتوضيح أكثر فقد أرفق الجدول بالشكل البياني أدناه.

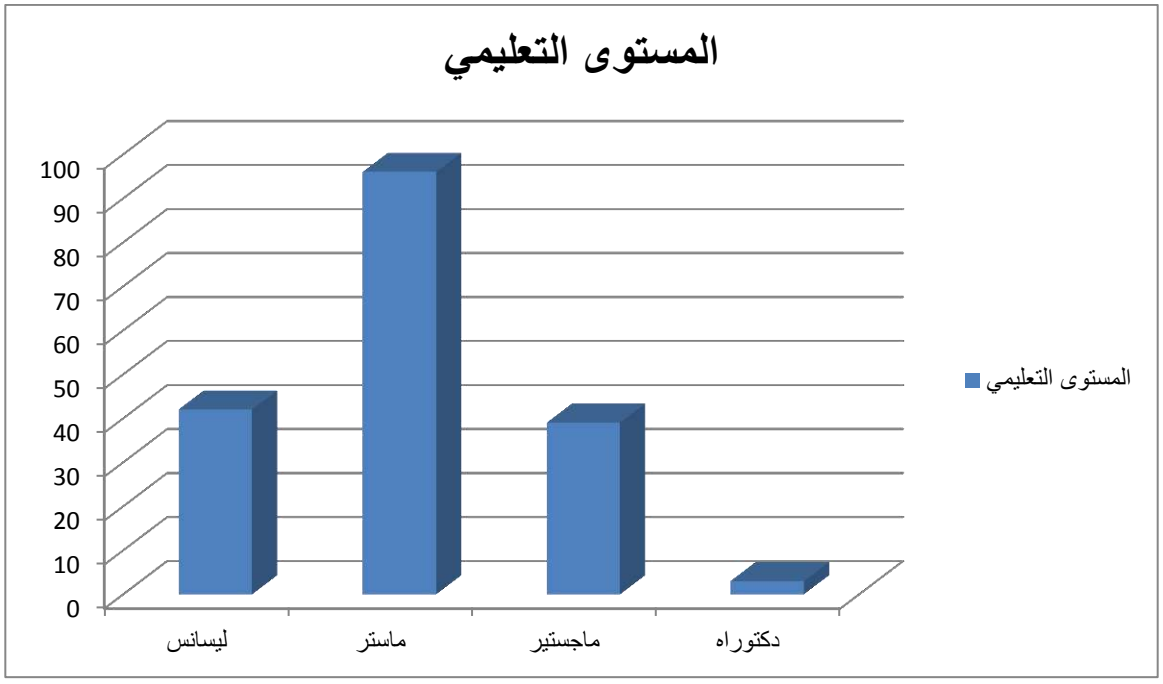

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

4- التوزيع حسب عدد سنوات الخبرة

الجدول الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

الجدول (11-5): سنوات الخبرة لأفراد العينة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	24	%14.1
05-10 سنوات	101	%59.4
11-20 سنة	34	%20
أكثر من 20 سنة	11	%6.5
المجموع	170	%100

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب متغير أن أعلى نسبة كانت من نصيب الأفراد أصحاب الخبرة التي تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات بنسبة قدرت ب **59.40%**، تليها أفراد الفئة اللذين تجاوزت خبرتهم العشر سنوات أي ما بين 11 و20 سنة بنسبة **20%**، ثم تأتي الفئة التي لم تتجاوز خبرتها الخمس سنوات بنسبة قدرت ب **14.10%**، وأخيرا النسبة **6.50%**، التي كانت من نصيب أصحاب الخبرة الكبيرة التي تجاوزت 20 سنة، ومدلول هذه النسب أن اليد العاملة على مستوى المؤسسات المالية محل الدراسة تتنوع من حيث الخبرة التي تصنع الفارق في الأداء، وللتوضيح أكثر فقد أرفق الجدول بالشكل البياني أدناه.

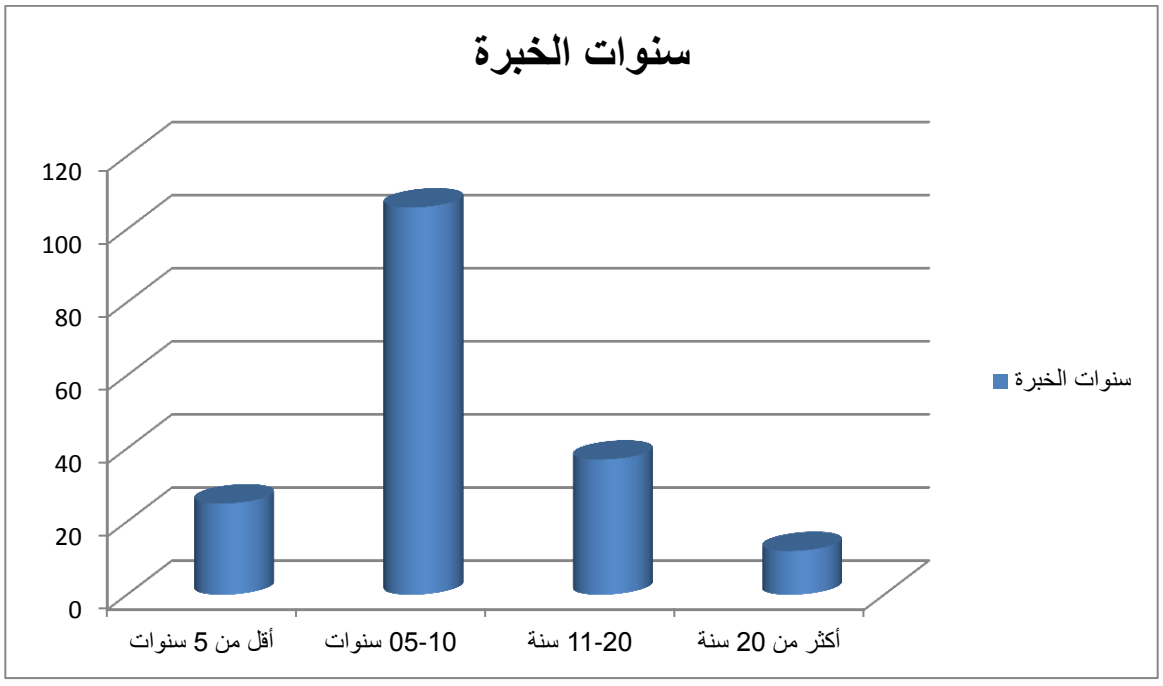

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

5-التوزيع حسب الوظيفة

الجدول الموالي يبين توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الجدول (12-5): توزيع افراد العينة حسب الوظيفة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
رئيس مصلحة	51	%30
مرافق	51	%30
محاسب	17	%10
عون محاسب	17	%10
أخرى	34	%20
المجموع	170	%100

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الوظيفة أن أعلى نسبة والمقدرة ب 30% اشترك فيها رؤساء المصالح والمساعدين لهم أو المرافقين لهم لتسيير المصلحة المعنية، ثم جاءت نسبة 20% من نصيب الأفراد والأعوان التقنيين، أما نسبة 10% فقد كانت من نصيب المحاسبين والأعوان المساعدين لهم، وتعزى النسب المتحصل عليها إلى تنوع أفراد العينة المستقصاة باختلاف الوظائف التي يشغلونها، وللتوضيح أكثر فقد أرفق الجدول بالشكل البياني أدناه.

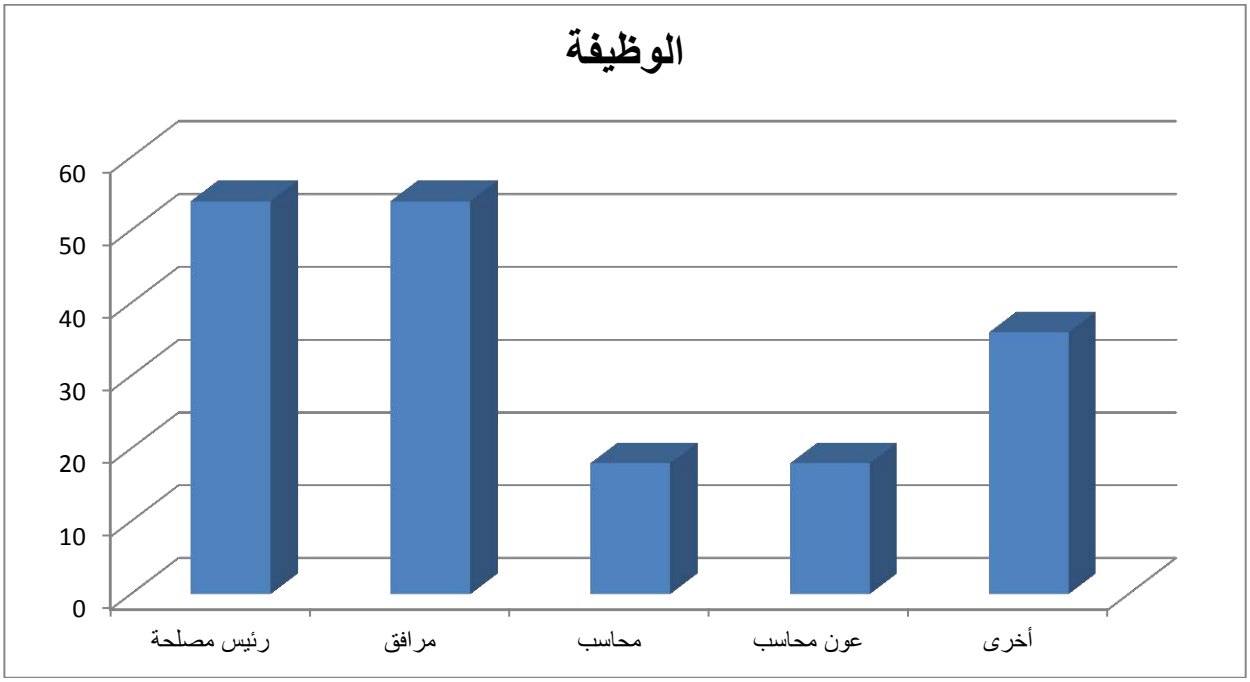

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة حول المحور الأول: دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية

الجدول الموالي يبين نتائج التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة حول متغير دراسة الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية:

الجدول (13-5): نتائج التحليل الاحصائي لمدى تطبيق المؤسسات المالية لدراسات الجدوى الإقتصادية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
	دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية	3.025	0.501	0.165	
	البعد الأول: مدى إدراك المؤسسات المالية لأهمية إنشاء المشاريع البيئية	///////	///////	///////	///////
01	يوجد توجه أو سياسة واضحة من قبل الدولة لإقامة مشاريع بيئية تتلاءم مع طبيعة المنطقة	2.458	0.777	0.316	3
02	تقوم مؤسستنا المالية بنصح وتوجيه المستثمر إلى الاستثمار في انشاء مشاريع بيئية	2.964	0.972	0.327	5
03	تعمل المؤسسة المالية على تقديم اجراءات تحفيزية لتدعيم انشاء مشاريع بيئية في المنطقة	3.070	1.012	0.329	6
04	دراسات جدوى المشاريع البيئية المقدمة للدراسة تخص المشاريع الجديدة	3.182	1.030	0.323	4
05	دراسات جدوى المشاريع البيئية المقدمة للدراسة تخص توسعة مشاريع قائمة	2.329	0.668	0.286	1
06	دراسات جدوى المشاريع البيئية المقدمة للدراسة تخص تغيير نشاط مشاريع سابقة	2.352	0.700	0.297	2
	البعد الثاني: دراسة الجدوى للمشروع البيئي بالمؤسسة المالية	///////	///////	///////	///////
07	يوجد إدراك لدى القائمين على مؤسستنا المالية بأهمية دراسة الجدوى في تمويل المشاريع البيئية	4.188	0.565	0.134	1
08	تخضع المشاريع البيئية لدراسات جدوى أولية من قبل المؤسسة المالية والتي تعتبر مؤشر لرفض أو قبول المشروع من حيث المبدأ	3.935	0.680	0.172	2
09	تخضع المشاريع البيئية في حالة القبول الأولي لدراسات جدوى تمويلية من قبل مؤسستنا المالية	3.911	0.716	0.183	3
10	تشترط المؤسسة المالية –قبل القيام بدراسة الجدوى المالية للمشروع البيئي المقبول مبدئيا– ضرورة خضوعه لدراسة جدوى فنية	3.911	0.716	0.183	3
11	تشترط المؤسسة – قبل القيام بدراسة الجدوى المالية للمشروع البيئي المقبول مبدئيا– ضرورة خضوعه لدراسة جدوى تسويقية	3.911	0.716	0.183	3
12	تشترط المؤسسة –قبل القيام بدراسة الجدوى المالية للمشروع البيئي المقبول مبدئيا– ضرورة خضوعه لدراسة جدوى اجتماعية	3.911	0.716	0.183	3
13	تشترط المؤسسة المالية – قبل القيام بدراسة الجدوى المالية للمشروع البيئي المقبول مبدئيا– ضرورة خضوعه لدراسة جدوى بيئية	3.911	0.716	0.183	3

14	تستخدم المؤسسة المالية معايير نوعية لدراسة جدوى المشروع البيئي	3.176	0.956	0.301	7
15	تستخدم المؤسسة المالية معايير كمية لدراسة جدوى المشروع البيئي	3.588	0.825	0.229	4
16	تراعي المؤسسة المالية عند دراسة الجدوى للمشروع البيئي ظروف بيئة الاستثمار من حيث التأكد والمخاطرة	3.529	0.822	0.232	5
17	تواجه المؤسسة المالية صعوبات في اعتماد دراسات الجدوى لتمويل المشاريع البيئية	3.241	0.832	0.256	6
	البعد الثالث: طبيعة المشاريع البيئية الممولة	///////	///////	///////	///////
18	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع المدن المستدامة	2.076	0.960	0.462	5
19	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع الطاقات المتجددة	2.335	1.145	0.490	3
20	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع المساحات الخضراء	3.235	1.222	0.377	1
21	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع إعادة تدوير النفايات	3.205	1.210	0.377	2
22	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع السياحة البيئية	2.141	1.050	0.490	4

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول الخاص بنتائج التحليل الإحصائي لمتغير دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية بأبعاده الثلاث ، أنه **في البعد الأول** الخاص بمدى ادراك المؤسسات المالية لأهمية انشاء المشاريع البيئية حازت الفقرة الخامسة على المرتبة الاولى بأقل معامل اختلاف قدر ب 0.286، غير أن متوسطها الحسابي قدر ب 2.329 مما يدل على عدم وجود اتفاق بين اتجاهات اجابات المستقصين حولها، مقارنة بالفقرة الرابعة التي سجلت أعلى متوسط حسابي قدر ب 3.182، وعليه لا يمكن القول أن هناك اجماع أو تسجيل تجانس في اتجاهات أفراد العينة المستقصاة حول البعد الأول، **وبالانتقال الى البعد الثاني** الخاص بدراسة الجدوى فنجد أن جميع فقراته فاقت متوسطاتها المتوسط النظري 3، حيث تصدرت الفقرة السابعة ترتيب الفقرات بمتوسط حسابي بلغ 4.188 ومعامل اختلاف قدر ب 0.314 في تأكيد من أفراد العينة على أنه يوجد ادراك لدى القائمين على المؤسسة المالية بأهمية دراسة الجدوى في عملية تمويلية المشاريع البيئية مما يدل على وجود تجانس في اتجاهات اجابات الأفراد المستقصين، ثم جاءت الفقرة الثامنة التي أكدت على أن المشاريع البيئية لابد من خضوعها لدراسة جدوى أولية من قبل المؤسسة المالية والتي تعتبر كمؤشر لرفض أو قبول تمويل المشروع من حيث المبدأ، حيث حازت هذه الفقرة على متوسط بلغ 3.935 ومعامل اختلاف قدر ب 0.172، أما الفقرات التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة الممثلة لأنواع دراسة الجدوى فقد احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.911 ومعامل اختلاف قدر ب 0.183 في تأكيد على أنه بعد القيام بدراسة الجدوى الأولية للمشروع وابداء الموافقة للمرور للخطوة الموالية، فإن المؤسسة المالية لابد لها من القيام بدراسات الجدوى التمويلية، والفنية، والتسويقية، والاجتماعية وحتى البيئية، ولا غنى عن القيام بدراسة جدوى وترك أخرى، لأن كل دراسة تعتبر تكملة ومواصلة للدراسة التالية، كما أكدت بقية الفقرات على أن المؤسسة المالية تراعي عند دراسة الجدوى ظروف بيئة الاستثمار، **أما فيما يخص البعد الثالث** الذي يتضمن أنوع المشاريع البيئية فقد كان فيه اختلاف حول آراء العينة المستقصاة

بالنظر لإختلاف أنواع المشاريع البيئية الممولة من قبل المؤسسة المالية بين ماهو موجود فعلاً وبين ما هو غير موجود، حيث احتلت الفقرة العشرين والتي تتمحور حول مشاريع المساحات الخضراء المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر ب 3.235 ومعامل اختلاف قدر ب 0.377، مما يدل على وجود تجانس في اتجاهات أفراد العينة المستقصين، ثم جاءت الفقرة الواحدة والعشرين التي تتمحور حول مشاريع اعادة تدوير النفايات المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب 3.205، ومعامل اختلاف قدر ب 0.377، لتأتي مشاريع الطاقات المتجددة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر ب 2.335 ومعامل اختلاف بلغ 0.490، وأخيراً مشاريع السياحة البيئية ومشاريع المدن المستدامة، وقد جاء هذا الترتيب منطقي بالنظر لما تم الحصول عليه من اجابات عند اجراء المقابلات الشخصية فيما يخص طبيعة المشاريع البيئية المقدمة للتمويل، فهي لا تخرج عن نطاق مشاريع المساحات الخضراء ومشاريع اعادة تدوير النفايات ، وهو ما سيتم الإيضاح بخصوصه في نتائج الدراسة لاحقاً.

بناءاً على ما سبق فان اتجاهات اجابات أفراد العينة المستقصاة حول متغير دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية تميل إلى عدم التأكد بالنظر إلى حصولها على متوسط حسابي قدر ب 3.025.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة حول المحور الثاني: آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية

الجدول الموالي يبين نتائج التحليل الوصفي لاجابات أفراد العينة حول متغير آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية:

الجدول (14-5): نتائج التحليل الاحصائي لعناصر وأبعاد تمويل المشاريع البيئية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
	آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية	**3.701**	**0.444**	**0.119**	////////
	البعد الأول: مصادر تمويل المشاريع البيئية	**3.350**	**0.504**	**0.150**	////////
23	**يمكن للمؤسسة المالية منح التمويل للمشروع البيئي بصفة فردية دون قيد أو شرط**	**2.876**	**1.157**	**0.402**	**5**
24	**تشترط المؤسسة المالية لمنح التمويل أن يكون هذا الأخير ثنائيا بالاشتراك مع صاحب المشروع أو جهاز من أجهزة الدعم التابعة للدولة**	**4.017**	**0.741**	**0.184**	**1**
25	**التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل ثلاثي مشترك بين المؤسسة وصاحب المشروع وجهاز من أجهزة الدعم**	**3.970**	**0.873**	**0.219**	**2**
26	**التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل خارجي عن المؤسسة**	**3.588**	**0.913**	**0.254**	**3**
27	**التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل تقليدي(ربوي)**	**3.882**	**1.036**	**0.266**	**4**
28	**التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل اسلامي**	**2.558**	**1.201**	**0.469**	**7**
29	**التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل مشترك**	**2.558**	**1.186**	**0.463**	**6**
	البعد الثاني: مدة ونوع تمويل المشاريع البيئية	**3.758**	**0.786**	**0.209**	////////

30	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يصنف ضمن التمويل طويل الأجل	3.941	0.727	0.184	2
31	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يصنف ضمن التمويل متوسط الأجل	3.982	0.683	0.171	1
32	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يكون عبارة عن قرض مالي	3.517	1.236	0.351	4
33	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يكون عن طريق تقديم وتوفير الأرض	3.282	1.324	0.403	5
34	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يكون عن طريق تقديم وتوفير العتاد والتجهيزات	4.070	0.765	0.187	3
البعد الثالث: خدمات وعوائد تمويل المشاريع البيئية من قبل المؤسسة المالية		3.509	0.583	0.166	////////
35	تسترجع المؤسسة المالية أقساط وفوائد قروض المشاريع البيئية الممولة في آجال طويلة	3.905	0.844	0.216	1
36	تسترجع المؤسسة المالية أقساط وفوائد قروض المشاريع البيئية الممولة في آجال متوسطة	3.764	0.851	0.226	3
37	تسترجع المؤسسة المالية أقساط وفوائد قروض المشاريع البيئية الممولة في آجال قصيرة	3.552	0.948	0.266	4
38	تحقق المؤسسة المالية من جراء تمويل المشاريع البيئية عوائد وأرباح كبيرة بالمقارنة مع بقية المشاريع	3.541	0.770	0.217	2
39	تحقق المؤسسة المالية من جراء تمويل المشاريع البيئية عوائد وأرباح مقبولة بالمقارنة مع بقية المشاريع	2.782	0.893	0.320	5
البعد الرابع: البعد الرابع: البعد الاقتصادي لتمويل المشاريع البيئية		3.943	0.999	0.253	////////
40	تساهم المشاريع البيئية في تحسين مستوى المعيشة	3.988	1.071	0.268	2
41	تساهم المشاريع البيئية في تحقيق الاكتفاء الذاتي	4.058	0.977	0.240	1
42	تساهم المشاريع البيئية في تحسين ورفع معدلات الاجور	4.000	1.098	0.274	3
43	تساهم المشاريع البيئية في تنويع خريطة المشاريع المقامة بالمنطقة	3.858	1.227	0.318	4
44	تساهم المشاريع البيئية في رفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية	3.811	1.309	0.343	5
البعد الخامس: البعد الاجتماعي لتمويل المشاريع البيئية		3.535	1.027	0.290	///////
45	تساهم المشاريع البيئية في تخفيض نسبة البطالة	3.994	1.143	0.286	1
46	تساهم المشاريع البيئية في تحسين مستوى الرعاية الصحية	3.547	1.235	0.348	3
47	تساهم المشاريع البيئية في احترام عادات وتقاليد المجتمع	3.217	1.284	0.399	5
48	تساهم المشاريع البيئية في تحقيق العدالة في توزيع الثروة والمداخيل	3.352	1.261	0.376	4
49	تساهم المشاريع البيئية في رفع معدلات التنمية الاجتماعية المحلية والوطنية	3.564	1.201	0.336	2
البعد السادس: البعد البيئي لتمويل المشاريع البيئية		4.108	0.807	0.196	////////
50	تساهم المشاريع البيئية في تخفيض نسبة تلوث الهواء	3.770	1.186	0.314	4
51	تساهم المشاريع البيئية في تخفيض نسبة تلوث الماء	3.829	1.221	0.318	5
52	تساهم المشاريع البيئية في تخفيض نسبة تلوث التربة	4.141	0.944	0.227	3

53	تساهم المشاريع البيئية في المحافظة على التنوع البيولوجي	4.400	0.526	0.119	1
54	تساهم المشاريع البيئية في تغيير واجهة المنطقة بشكل ملحوظ	4.400	0.548	0.124	2

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول الخاص بنتائج التحليل الاحصائي لمتغير الدراسة الخاص بآليات تمويل المشاريع البيئية بأبعاده الستة، أن غالبية فقراته فاقت متوسطاتها المتوسط النظري 3، حيث يلاحظ **من خلال فقرات البعد الأول** الخاص بمصادر تمويل المشاريع البيئية أن الفقرة الرابعة والعشرون حازت على المرتبة الأولى بأقل معامل اختلاف قدر ب 0.184 وبأكبر متوسط حسابي قدر ب 4.017، مما يدل على وجود تجانس في اتجاه اجابات أفراد العينة المستقصاة حول هذه الفقرة والتي تنص على أن المؤسسة المالية تشترط لمنح التمويل أن يكون هذا الأخير ثنائياً بالاشتراك مع صاحب المشروع أو جهاز من أجهزة الدعم التابعة للدولة، وهذا فعلاً ما تم التطرق اليه في الجزء النظري من أنوع التمويل الخاصة بآليات التمويل المعتمدة من قبل أجهزة الدعم، وهو أيضاً ما تم الوقوف عليه من خلال المقابلات الشخصية، وهو ما أكدته الفقرة الخامسة والعشرون ايضا بمتوسط حسابي بلغ 3.970 ومعامل اختلاف قدر ب 0.219، ثم جاءت الفقرة السادسة والعشرون في المرتبة الثالثة وهي التي تضمنت أن التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل خارجي عن المؤسسة، وهذا صحيح ذلك أن مشاريع الطاقات المتجددة والتي هي نوع من أنواع المشاريع البيئية لا تمول من قبل المؤسسات المالية، وانما هي مشاريع كبرى تمول بنسبة 100% من قبل الدولة ممثلة في وزارة الطاقة والمناجم ولا علاقة للبنوك و أجهزة الدعم بها مطلقاً، **أما فيما يخص البعد الثاني** الخاص بمدة ونوع التمويل فقد فاقت جميع فقراته المتوسط النظري 3، حيث احتلت الفقرة الواحد والثلاثون المرتبة الأولى بأقل معامل اختلاف قدر ب 0.171 ومتوسط حسابي قدر ب 3.982، ثم الفقرة الثلاثون منه في المرتبة الثانية على الترتيب بأقل معامل اختلاف قدر ب 0.184 وبمتوسط حسابي قدر ب 3.941، في تأكيد منها على أن تمويل المشاريع البيئية تصنف بين ما هو متوسط وطويل الأجل حسب حجم المشروع، كما جاءت الفقرة الرابعة والثلاثون في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدر ب 4.070 ومعامل اختلاف بلغ 0.187 لتعطي معلومة أن تمويل المؤسسة المالية للمشاريع الإستثمارية عموماً والمشاريع البيئية على وجه الخصوص يكون عن طريق تقديم وتوفير العتاد والتجهيزات، في حين أن تقديم وتوفير الأرض يكون عن طريق مؤسسة أملاك الدولة وهو ما تضمنته الفقرة الثالثة والثلاثون والتي بلغ متوسطها 3.282 ومعامل الاختلاف 0.403، **أما فيما يخص البعد الثالث** الخاص بخدمات وعوائد تمويل المشاريع البيئية، فقد فاقت متوسطات جميع فقراته المتوسط النظري 3، حيث احتلت الفقرة الخامسة والثلاثون صدارة ترتيب فقرات هذا البعد بمتوسط حسابي قدر ب 3.905 ومعامل اختلاف بلغ 0.216 في اشارة منها وتأكيد على أن عوائد المشاريع البيئية بالعموم ترجع في آجال طويلة

بالنظر أساسا لحجم الإستثمار الإجمالي، وأيضاً لفترة السماح المقدمة كنوع من التحفيزات والتي تتراوح بين 3 سنوات و 5 سنوات، كمساعدة من قبل المؤسسة المالية للمشروع حيث يصنع له مكاناً على مستوى السوق.

ووصولا للأبعاد الثلاثة الاخيرة والتي تمثل أبعاد التنمية المستدامة فلم يختلف جميع أفراد العينة على أن جوهر المشاريع البيئية هو تحقيق الأبعاد الثلاثة لها من البعد الاقتصادي والاجتماعي الى غاية البعد البيئي لها وهو الحفاظ على البيئة وضمان الحفاظ على ثرواتها وحسن الاستغلال من دون اسراف أو تبذير، أين سجلت الفقرة الواحدة والأربعون صدارة ترتيب **البعد الرابع وهو البعد الاقتصادي** لتمويل المشاريع البيئية بأقل معامل اختلاف قدر ب 0.240 وبأكبر متوسط حسابي قدر ب 4.058، في اشارة إلى تسجيل تجانس في اتجاهات اجابات أفراد العينة المستقصاة على الدور الإيجابي الذي تساهم به المشاريع البيئية في الجانب الإقتصادي من خلال تحقيق الإكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية للعالم الخارجي، **وبالإنتقال للبعد الخامس الخاص بالبعد الاجتماعي** لتمويل المشاريع البيئية فنسجل أن الفقرة الخامسة والأربعون هي من حازت على المرتبة الأولى وتصدرت فقرات هذا البعد بأقل معامل اختلاف قدر ب 0.286 وبأكبر متوسط حسابي قدر ب 3.994، في اشارة إلى وجود تجانس في اتجاهات اجابات أفراد العينة المستقصاة حول أن المشاريع البيئية تساهم في تخفيض نسبة البطالة مما يعود بالإيجاب على سوق الشغل ويفتح مناصب تعود على اصاحبها وعلى المجتمع بالنفع على المدى المتوسط والطويل فضلاً عن بقية الإيجابيات الأخرى مثل القضاء على شبح البطالة من خلال تخفيف نسب الفقر، والقضاء على الجريمة وكل الآفات التي يسببها الفقر وقلة الحاجة، **ووصولاً للبعد السادس وهو البعد البيئي** لتمويل المشاريع البيئية فقد حازت فقرته الثالثة والخمسون على صدارة ترتيب الفقرات بأقل معامل اختلاف قدر ب 0.119 وبأكبر متوسط حسابي قدر ب 4.400 في تأكيد على وجود تجانس في اتجاهات اجابات أفراد العينة المستقصاة على أن المشاريع البيئية ايجابياتها أكبر من سلبياتها خصوصاً اذا تعلق الأمر بالحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يمثل اللبنة الأساسية لاستمرار دورة الحياة ويعمل على الحفاظ عليها من جميع الكوارث الطبيعية ويخفف من حدة الظواهر التي يشهدها العالم حالياً من تغيرات للمناخ بصورة تهدد معها الإنسان والحيوان والكوكب بشكل عام.

وعليه فان اتجاهات أفراد العينة المستقصاة حول متغير الدراسة آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية تميل إلى التأكد حيث قدر متوسطها ب 3.701.

الجدول (15-5): نتائج التحليل الاحصائي الاجمالي لأبعاد متغير آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
01	البعد الأول: مصادر تمويل المشاريع البيئية	3.350	0.504	0.150	1
02	البعد الثاني: مدة ونوع تمويل المشاريع البيئية	3.758	0.786	0.209	4
03	البعد الثالث: خدمات وعوائد تمويل المشاريع البيئية من قبل المؤسسة المالية	3.509	0.583	0.166	2
04	البعد الرابع: البعد الرابع: البعد الاقتصادي لتمويل المشاريع البيئية	3.943	0.999	0.253	5
05	البعد الخامس: البعد الاجتماعي لتمويل المشاريع البيئية	3.535	1.027	0.290	6
06	البعد السادس: البعد البيئي لتمويل المشاريع البيئية	4.108	0.807	0.196	3
المجموع		3.701	0.444	0.119	////////

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع متوسطات الأبعاد الستة فاقت المتوسط النظري 3، حيث حاز البعد الأول على المرتبة الأولى بمعامل اختلاف قدر ب 0.150 وبمتوسط حسابي قدر ب 3.350 في اشارة إلى أن هناك ميل في اتجاه اجابات أفراد العينة المستقصاة حول فقرات هذا البعد، غير أن البعد السادس حاز على متوسط حسابي أكبر منه ومن جميع متوسطات بقية الأبعاد الأخرى والذي قدر ب 4.108، ليبين أن هناك اتفاق كبير على أن المشاريع البيئية تختلف عن بقية المشاريع الأخرى في كونها تأخذ البيئة بالحسبان فتعمل قدر المستطاع على الحفاظ على موارد الطبيعة من الإستنزاف وتحول بين الإستخدام العشوائي لتلك المقدرات بما يخدم التنمية على المدى المتوسط والطويل.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

لاختبار صحة الفرضيات المطروحة واستخلاص النتائج، سيقوم الباحث بتحليل البيانات المتحصل عليها من أجل معرفة ما اذا كانت هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية ومتغير وآليات تمويل المشاريع على مستوى المؤسسات المالية محل الدراسة.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تنص الفرضية على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات الاستبيان تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة)

وسيقوم الباحث باختبار هذه الفرضية باستخدام مجموعة من الاختبارات، لمعرفة ما اذا كانت هناك اختلافات في آراء عينة الدراسة حول الاجابات.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى الخاصة بفقرات المحور الأول

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل الجنس، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

جدول (16-5): توزيع مجموعتي الجنس للعينة، متوسطيها، وانحرافيها المعياريين

فئات الجنس	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	95	2.938	0.494
انثى	75	3.135	0.491

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال مقارنة المتوسطات وجود فارق جد ضئيل بينهما، ونظراً لصغر هذا الفرق فقد أضاف الباحث اختبار آخر وهو اختبار **T-TEST** ليتأكد من صحة الفرضية وجاءت نتائجه كما هي وضحة في الجدول أدناه:

جدول(17-5): اختبار T-TEST لمتغير الجنس حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية

	اختبار LEVENE لتساوي التباين		اختبار T لتساوي المتوسطات		
	F	SIG	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
افتراض تساوي التباين	0.243	0.623	2.589-	168	0.010
افتراض عدم تساوي التباين			2.590-	159.369	0.010

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يظهر من خلال الجدول أن قيمة $F=0.243$ وهي غير دالة احصائيا حيث $(0.623 \geq 0.05)$، وبالتالي فان التباين بين مجموعتي الجنس متجانس، وبما أن مستوى الدلالة لاختبار **T** دال احصائيا $(0.010 \leq 0.05)$ عند تساوي التباين، فتوجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء العينة حول محور دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية تعزى لعامل الجنس.

ويمكن اجراء اختبار **Post Hok Testes** من خلال اختبار توكي لتحديد مصدر الفروقات، حيث وبعد اتباع مراحل اجراء الاختبار، لم يتم تحديد مصدرها بناءاً على مخرجات البرنامج الخاص بعامل الجنس تحت ملاحظة أن الاختبار يتطلب أن يكون هناك على الأقل ثلاث مجموعات.

وبناءا على ذلك يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل الجنس.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل السن، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

الجدول (18-5): جدول توزيع فئات السن للعينة، متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية

السن	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 30	67	3.046	0.473
40-30	69	2.979	0.530
50-41	23	3.147	0.430
أكثر من 50	11	2.923	0.616
المجموع	170	3.025	0.501

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ومن خلال مقارنة المتوسطات الأربعة أن هناك فارق ضئيل بينها، وعليه يجب اضافة اختبار تحليل التبيان الأحادي وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول (19-5): اختبار تجانس التباين بين مجموعات السن

دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية			
اختبار **Levene**	درجة الحرية**1**	درجة الحرية**2**	مستوى المعنوية
0.789	3	166	0.502

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بما أن Sig=0.502 وهو أكبر من 0.05، فهذا يعني أن التباين ما بين مجموعات السن متجانس .

الجدول (20-5): نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف آراء العينة حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية وفقا لعامل السن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.633	3	0.211	0.837	0.475
داخل المجموعات	41.848	166	0.252		
المجموع	42.481	169			

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بما أنF=0.837 فهذا يعني أنه غير دال احصائيا حيث (0.475≤ 0.05)، وبالتالي فان التباين بين مجموعات السن متجانس، وبما أن مستوى الدلالة اكبر من قيمة 0.05 فهذا يعني أنه لا توجد اختلافات بين آراء العينة حول دراسات جدوى المشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية تعزى لعامل السن.

وبناءاً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل السن، لتحل محلها الفرضية البديلة وهي أنه: لا توجد اختلافات بين آراء العينة فقرات المحور الأول تعزى لعامل السن.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل المستوى التعليمي، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

جدول (21-5): توزيع مجموعات الأفراد حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	عدد الافراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ليسانس	41	3.236	0.476
ماستر	95	2.961	0.517
ماجستير	31	2.967	0.419
دكتوراه	3	2.751	0.428
المجموع	170	3.025	0.501

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ومن خلال مقارنة المتوسطات الأربعة أن هناك فارق ضئيل بينها، ورغم بساطة ذلك الفرق الا أنه يجب اضافة اختبار تحليل التبيان الأحادي وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول (22-5): اختبار تجانس التباين بين مجموعتي المستوى التعليمي

دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية			
اختبار LEVENE	درجة الحرية1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
0.873	3	166	0.456

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بما أن Sig =0.456 وهو أكبر من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين مجموعات المستوى التعليمي متجانس.

الجدول (23-5): نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف اراء العينة حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية وفقا لعامل المستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.542	3	0.847	3.522	0.016
داخل المجموعات	39.939	166	0.241		
المجموع	42.481	169			

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F=3.522 وهي دالة احصائيا، والتباين بين مجموعات المستوى التعليمي متجانس، وبما أن مستوى الدلالة لاختبار **T** دال احصائيا (0.05≥0.016) عند تساوي التباين، فهذا يعني وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء فئات المستوى التعليمي حول محور دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية تعزى لعامل المستوى التعليمي.

ويمكن اجراء اختبار **Post Hok Testes** من خلال اختبار توكي لتحديد مصدر الفروقات، حيث وبعد اتباع مراحل اجراء الاختبار، تم الحصول على الجدول التالي الذي أوضح أن مصدر الفروق بالنسبة لعامل المستوى التعليمي كان بين فئتي الليسانس والماستر أين قدر فارق المتوسطات ب 0.275.

الجدول (24-5): نتائج اختبار توكي للمقارنات المتعددة لفئات المستوى التعليمي حول فقرات المحور الأول

Variable dépendante: الجدوى دراسات

Différence significative de Tukey

(I) المستوى الدراسي	(J) المستوى الدراسي	Différence moyenne (I-J)	Erreur standard	Sig.	Intervalle de confiance à 95 %	
					Borne inférieure	Borne supérieure
ليسانس	ماستر	.27504*	.09166	.016	.0372	.5129
	ماجستير	.26847	.11675	.102	-.0345-	.5715
	دكتوراه	.48470	.29337	.352	-.2767-	1.2461
ماستر	ليسانس	-.27504-*	.09166	.016	-.5129-	-.0372-
	ماجستير	-.00656-	.10146	1.000	-.2699-	.2567
	دكتوراه	.20967	.28763	.885	-.5368-	.9561
ماجستير	ليسانس	-.26847-	.11675	.102	-.5715-	.0345
	ماستر	.00656	.10146	1.000	-.2567-	.2699
	دكتوراه	.21623	.29658	.885	-.5535-	.9859
دكتوراه	ليسانس	-.48470-	.29337	.352	-1.2461-	.2767
	ماستر	-.20967-	.28763	.885	-.9561-	.5368
	ماجستير	-.21623-	.29658	.885	-.9859-	.5535

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

وبناءاً على ذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل المستوى التعليمي.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل الخبرة المهنية، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

الجدول (25-5): جدول توزيع مجموعات الأفراد حسب متغير سنوات الخبرة

المستوى التعليمي	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	24	3.096	0.506
05-10 سنة	101	3.015	0.506
11-20 سنة	34	3.036	0.455
أكثر من 20 سنة	11	2.923	0.616
المجموع	170	3.025	0.501

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ومن خلال مقارنة المتوسطات الأربعة أن هناك فارق ضئيل بينها، ورغم بساطة ذلك الفرق الا أنه يجب اضافة اختبار تحليل التبيان الأحادي وهو ما يوضحه الجدول ادناه.

الجدول (26-5): اختبار تجانس التباين بين مجموعات سنوات الخبرة

دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية			
اختبار **LEVENE**	درجة الحرية**1**	درجة الحرية **2**	مستوى المعنوية
0.507	3	166	0.678

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بما أن Sig =0.678 وهو أكبر من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين مجموعات سنوات الخبرة متجانس.

الجدول (27-5): نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف آراء العينة حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية وفقا لعامل سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار **F**	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.251	3	0.084	0.329	0.804
داخل المجموعات	42.230	166	0.254		
المجموع	42.481	169			

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F=0.329 وهي غير دالة احصائيا حيث أن قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.804 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء فئات سنوات الخبرة حول فقرات المحور الأول وهو ما يوضحه الجدول (**25-5**)، حيث نلاحظ تقارب بين قيم المتوسطات لفئات سنوات الخبرة.

وبناءاً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل الخبرة، لتحل محلها الفرضية البديلة وهي أنه: لا توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الاول تعزى لعامل الخبرة.

خامسا: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

تنص الفرضية الفرعية الخامسة على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل الوظيفة، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

الجدول (28-5): جدول توزيع مجموعات الأفراد وفقا لعامل الوظيفة

الوظيفة	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
رئيس مصلحة	51	3.022	0.423
مرافق	51	3.027	0.482
محاسب	17	3.102	0.570
عون محاسب	17	2.954	0.621
أخرى	34	3.021	0.558
المجموع	170	3.025	0.501

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ومن خلال مقارنة المتوسطات الأربعة أن هناك فارق جد ضئيل بينها، ورغم بساطة ذلك الفرق الا أنه يجب اضافة اختبار تحليل التبيان الأحادي وهو ما يوضحه الجدول ادناه.

الجدول (29-5): اختبار تجانس التباين بين مجموعات الوظائف

دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية			
اختبار LEVENE	درجة الحرية1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
0.596	4	165	0.666

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بما أن Sig =0.666 وهو أكبر من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين مجموعات الوظائف متجانس.

الجدول (30-5): نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف اراء العينة حول دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية وفقا لعامل الوظيفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.187	4	0.047	0.183	0.947
داخل المجموعات	42.294	165	0.256		
المجموع	42.481	169			

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F=0.183 وهي غير دالة احصائيا حيث أن قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.947 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء العينة المبحوثة حول فقرات المحور الأول وهو ما يوضحه الجدول (**5-28**)، حيث نلاحظ تقارب بين قيم المتوسطات لفئات مجموعات الوظائف.

وبناءاً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل الوظيفة، لتحل محلها الفرضية البديلة وهي أنه: لا توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل الوظيفة.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى الخاصة بفقرات المحور الثاني

تنص الفرضية على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة)

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الاولى على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل الجنس، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

جدول (5-31): توزيع مجموعتي الجنس للعينة، متوسطيها، وانحرافيها المعياريين

فئات الجنس	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	95	3.648	0.422
انثى	75	3.767	0.465

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال مقارنة المتوسطات وجود فارق ضئيل بينهما، ونظرا لصغر هذا الفرق فقد أضاف الباحث اختبار آخر وهو اختبار **T-TEST** ليتأكد من صحة الفرضية وجاءت نتائجه كما هي وضحة في الجدول ادناه:

جدول (5-32): اختبار T-TEST لمتغير الجنس حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية

	اختبار LEVENE لتساوي التباين		اختبار T لتساوي المتوسطات		
	F	SIG	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
افتراض تساوي التباين	1.484	0.225	1.740-	168	0.084
افتراض عدم تساوي التباين			1.720-	151.177	0.087

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يظهر من خلال الجدول أن قيمة F=1.484 وهي غير دالة احصائيا حيث sig يساوي 0.225 وهو أكبر من 0.05، فان التباين بين المجموعتين متجانس، وبما أن مستوى الدلالة لاختبار T (0.084≤0.05)، فهذا يعني عدم وجود اختلافات ذات دلالة احصائية بين آراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية المؤسسات المالية تعزى لعامل الجنس.

وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية تعزى لعامل الجنس، لتحل محلها الفرضية البديلة القائلة: أنه لا توجد اختلافات بين آراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية تعزى لعامل الجنس.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل السن، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

الجدول (33-5): جدول توزيع فئات السن للعينة، متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية حول متغير الدراسة: آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية

السن	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 30	67	3.691	0.466
40-30	69	3.704	0.419
50-41	23	3.727	0.440
أكثر من 50	11	3.682	0.523
المجموع	170	3.701	0.444

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال مقارنة المتوسطات الأربعة أن هناك فارق ضئيل بينها، ورغم بساطة ذلك الفرق الا أنه يجب اضافة اختبار تحليل التبيان الأحادي وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول (34-5): اختبار تجانس التباين بين مجموعات السن

آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية			
اختبار Levene	**درجة الحرية1**	**درجة الحرية2**	**مستوى المعنوية**
0.440	3	166	0.725

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بما أن Sig=0.725 وهو أكبر من 0.05، فهذا يعني ان التباين ما بين مجموعات السن متجانس.

الجدول (35-5): نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف آراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية وفقا لمتغيرات السن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.026	3	0.009	0.044	0.988
داخل المجموعات	33.348	166	0.201		
المجموع	33.374	169			

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F=0.044 وهي غير دالة احصائيا، حيث أن قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.947 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء العينة المبحوثة حول فقرات المحور الأول وهو ما يوضحه الجدول (**33-5**)، حيث نلاحظ تقارب بين قيم المتوسطات لفئات مجموعات السن.

وبناءاً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل السن، لتحل محلها الفرضية البديلة القائلة: أنه لا توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الأول تعزى لعامل السن.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل المستوى التعليمي، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

جدول (36-5): توزيع مجموعات الافراد حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	عدد الافراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ليسانس	41	3.799	0.486
ماستر	95	3.711	0.436
ماجستير	31	3.543	0.396
دكتوراه	3	3.628	0.175
المجموع	170	3.701	0.444

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ومن خلال مقارنة المتوسطات الأربعة أن هناك فارق ضئيل بينها، ورغم ذلك الفرق الا أنه يجب اضافة اختبار تحليل التبيان الأحادي وهو ما يوضحه الجدول ادناه.

الجدول (37-5): اختبار تجانس التباين بين مجموعات المستوى التعليمي

آليات تمويل المشاريع البيئية			
اختبار LEVENE	درجة الحرية1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
1.484	3	166	0.221

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بما أن0.221= Sig وهو أكبر من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين مجموعات المستوى التعليمي متجانس.

الجدول (38-5): نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف آراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية وفقا لعامل المستوى التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.191	3	0.397	2.047	0.109
داخل المجموعات	32.184	166	0.194		
المجموع	33.374	169			

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F=2.047 وهي غير دالة احصائيا، حيث أن قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.109 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني وهو ما يوضحه الجدول (**36-5**)، حيث نلاحظ تقارب بين قيم المتوسطات لفئات مجموعات المستوى التعليمي.

وبناءاً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل المستوى التعليمي، لتحل محلها الفرضية البديلة القائلة: أنه لا توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل المستوى التعليمي.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على أنه توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل الخبرة المهنية، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

الجدول (39-5): جدول توزيع مجموعات الافراد حسب متغير سنوات الخبرة

المستوى التعليمي	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	24	3.769	0.485
10-05 سنة	101	3.704	0.439
20-11 سنة	34	3.648	0.415
أكثر من 20 سنة	11	3.682	0.523
المجموع	170	3.701	0.444

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ومن خلال مقارنة المتوسطات الأربعة أن هناك فارق جد ضئيل بينها، ورغم بساطة ذلك الفرق الا أنه يجب اضافة اختبار تحليل التبيان الأحادي وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول (40-5): اختبار تجانس التباين بين مجموعات سنوات الخبرة

آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية			
اختبار LEVENE	درجة الحرية1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
0.383	3	166	0.765

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بما أن0.765= Sig وهو أكبر من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين مجموعات سنوات الخبرة متجانس.

الجدول (41-5): نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف اراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية وفقا لعامل الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.210	3	0.070	0.351	0.788
داخل المجموعات	33.164	166	0.200		
المجموع	33.374	169			

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F=0.351 وهي غير دالة احصائيا، حيث أن قيمة مستوى الدلالة يساوي .7880 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني وهو ما يوضحه الجدول (**39-5**)، حيث نلاحظ تقارب بين قيم المتوسطات لفئات مجموعات الخبرة.

وبناءاً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل الخبرة، لتحل محلها الفرضية البديلة القائلة: أنه لا توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل الخبرة.

خامسا: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

توجد اختلافات بين آراء أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل الوظيفة، والنتائج موضحة في الجداول أدناه.

الجدول (42-5): جدول توزيع مجموعات الأفراد حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
رئيس مصلحة	51	3.666	0.395
مرافق	51	3.735	0.451
محاسب	17	3.716	0.498
عون محاسب	17	3.717	0.450
أخرى	34	3.685	0.491
المجموع	170	3.701	0.444

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول ومن خلال مقارنة المتوسطات الاربعة أن هناك فارق جد ضئيل بينها، ورغم بساطة ذلك الفرق الا أنه يجب اضافة اختبار تحليل التبيان الاحادي وهو ما يوضحه الجدول ادناه.

الجدول (43-5): اختبار تجانس التباين بين مجموعات الوظيفة

آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية			
اختبار LEVENE	درجة الحرية1	درجة الحرية 2	مستوى الدلالة
0.670	4	165	0.614

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

بما أن Sig =0.614 وهو أكبر من 0.05، فهذا يعني أن التباين بين مجموعات الوظيفة متجانس.

الجدول (44-5): نتائج ANOVA لاختبار فرضية اختلاف اراء العينة حول آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية وفقا لعامل الوظيفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.140	4	0.035	0.173	0.952
داخل المجموعات	33.235	165	0.201		
المجموع	33.374	169			

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F=0.173 وهي غير دالة احصائيا، حيث أن قيمة مستوى الدلالة يساوي 520.9 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني وهو ما يوضحه الجدول (**42-5**)، حيث نلاحظ تقارب بين قيم المتوسطات لفئات مجموعات الوظيفة.

وبناءاً على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل الوظيفة، لتحل محلها الفرضية البديلة القائلة: أنه لا توجد اختلافات بين آراء العينة حول فقرات المحور الثاني تعزى لعامل الوظيفة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تنص الفرضية على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، بين دراسة الجدوى المطبقة في المؤسسات المالية وبين أبعاد فعالية تمويل المشروعات البيئية.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين دراسة الجدوى للمشروع البيئي والبعد الاقتصادي ، والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرين.

الجدول(45-5): معامل الارتباط ودرجة المعنية للفرضية الفرعية الأولى

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.107[a]	.012	.006	.99687	.012	1.960	1	168	.163

a. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيئي

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتباط موجب وطردي بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي ومتغير البعد الاقتصادي، غير أنه ارتباط ضعيف، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ما قيمته 0.107 أي ما نسبته 10.7% ، وعند الاطلاع على معامل التحديد نجده يساوي 0.012، أي ان 1.2% فقط من التغير في الجانب الاقتصادي يمكن تفسيره بتغير بوحدة واحدة في دراسة الجدوى، هذا وقد بلغت نسبة الخطأ العشوائي في هذه الحالة ما نسبته 0.6%.

وبما أن معامل الارتباط طردي وموجب فانه يتم قبول الفرضية المطروحة سابقا والتي تنص على وجود علاقة بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي ومتغير البعد الاقتصادي.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين دراسة الجدوى للمشروع البيئي و البعد الاجتماعي ، والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرين.

الجدول (46-5): معامل الارتباط ودرجة المعنية للفرضية الفرعية الثانية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.120[a]	.015	.009	1.02313	.015	2.472	1	168	.118

a. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيئي

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتباط موجب وطردي بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي ومتغير البعد الاجتماعي، غير أنه ارتباط ضعيف، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ما قيمته 0.120 أي ما نسبته 12%، أما فيما يخص معامل التحديد والذي هو مربع معامل الارتباط فقد بلغت قيمته 0.015، حيث يفسر ذلك بأن ما نسبته 1.5% فقط من التغير في البعد الاجتماعي يرجع الى تغير في دراسة جدوى المشروع البيئي بوحدة واحدة، هذا وقد بلغت نسبة الخطأ العشوائي في هذه الحالة ما نسبته 0.9%.

وبما أن معامل الارتباط طردي وموجب فانه يتم قبول الفرضية المطروحة سابقا والتي تنص على وجود علاقة بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي ومتغير البعد الاجتماعي.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين دراسة الجدوى للمشروع البيئي و البعد البيئي ، والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرين.

الجدول (47-5): معامل الارتباط ودرجة المعنية للفرضية الفرعية الثالثة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.098[a]	.010	.004	.80649	.010	1.625	1	168	.204

a. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيئي

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتباط موجب وطردي بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي ومتغير البعد البيئي، غير أنه يبقى ارتباط ضعيف، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ما قيمته 0.098 أي ما نسبته 9.8%، أما فيما يخص معامل التحديد والذي هو مربع معامل الارتباط فقد بلغت قيمته 0.010، بما يمكن تفسيره بأن ما نسبته 1% فقط من التغير في البعد البيئي يرجع الى تغير في دراسة جدوى المشروع البيئي بوحدة واحدة، هذا وقد بلغت نسبة الخطأ العشوائي في هذه الحالة ما نسبته 0.4%.

وبما أن معامل الارتباط طردي وموجب فانه يتم قبول الفرضية المطروحة سابقا والتي تنص على وجود علاقة بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي ومتغير البعد البيئي.

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين دراسة الجدوى للمشروع البيئي و بين فعالية تمويل المشاريع البيئية ممثلة في كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجتمعين ، والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرين.

الجدول (48-5): معامل الارتباط ودرجة المعنية للفرضية الفرعية الرابعة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.137[a]	.019	.013	.74737	.019	3.235	1	168	.074

a. Prédicteurs : (Constante), البيئي للمشروع جدوى دراسة

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتباط موجب وطردي بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي ومتغير فعالية تمويل المشاريع البيئية ممثلة في الأبعاد الثلاثة مجتمعة (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي)، غير أنه يبقى ارتباط ضعيف، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ما قيمته 0.137 أي ما نسبته 13.7%، أما فيما يخص معامل التحديد والذي هو مربع معامل الارتباط فقد بلغت قيمته 0.019، بما يمكن تفسيره بأن ما نسبته 1.9% فقط من التغير في الأبعاد الثلاثة مجتمعة ترجع الى تغير في دراسة جدوى المشروع البيئي بوحدة واحدة، هذا وقد بلغت نسبة الخطأ العشوائي في هذه الحالة ما نسبته 1.3%.

وبما أن معامل الارتباط طردي وموجب فانه يتم قبول الفرضية المطروحة سابقا والتي تنص على وجود علاقة بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي ومتغير فعالية تمويل المشاريع البيئية ممثلة في الأبعاد الثلاثة مجتمعة (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي).

وبناءا على جميع نتائج الاختبارات السابقة فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية .

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

تنص الفرضية على أنه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، بين دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية، ويتم اختبار فرضية التأثير في هذه الحالة بما يسمى باختبار الانحدار الخطي الذي تأخذ معادلته الشكل التالي: **Y+ax+b**، وباستعمال مخرجات برنامج spss نحصل على الجداول والمعادلات الخاصة باختبار الفرضيات كمايلي:

الفرع الأول: الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية على أنه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، بين دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد الاقتصادي.

الجدول (49-5): نتائج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل دراسة جدوى والمتغير التابع فعالية تمويل المشروع البيئي بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد الاقتصادي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	3.341	.437		7.645	.000	2.478	4.204		
	جدوى دراسة البيئي للمشروع	.161	.115	.107	1.400	.163	-.066-	.387	1.000	1.000

a. Variable dépendante : البعد الاقتصادي

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج spss

بالرجوع الى مخرجات البرنامج يتم استخراج المعادلة الخاصة بهذه الفرضية حيث تكون على الشكل التالي:

$$Y=0.16x+0.10+\mathcal{L}----------1$$

وتتم قراءة معادلة الانحدار الخطي الخاص بهذه الفرضية أن ما قيمته 0.161 تعبر على أن كل تغير في متغير دراسة جدوى المشروع البيئي بوحدة واحدة، تحدث تأثيراً في متغير البعد الاقتصادي بما قيمته 16%، كما توضح هذه النسبة لمعامل الانحدار على أن هناك تأثير موجب وطردي بين المتغيرين غير أنه تأثير ضعيف، مع الاخذ بعين الاعتبار قيمة الخطأ المعياري (0.99) والتي تمثل نسبة الخطأ في استخراج معادلة الانحدار.

وبناءاً على ماسبق يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى القائلة بوجود تأثير ما بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد الاقتصادي.

الفرع الثاني: الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية على أنه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، بين دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد الاجتماعي.

الجدول (50-5): نتائج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل دراسة جدوى والمتغير التابع فعالية تمويل المشروع البيئي بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد الاجتماعي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	2.841	.449		6.334	.000	1.955	3.726		
	جدوى دراسة البيئي للمشروع	.185	.118	.120	1.572	.118	-.047-	.418	1.000	1.000

a. Variable dépendante : البعد الاجتماعي

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج spss

بالرجوع الى مخرجات البرنامج يتم استخراج المعادلة الخاصة بهذه الفرضية حيث تكون على الشكل التالي:

$$Y=0.18x+0.12+\mathcal{L}----------2$$

وتتم قراءة معادلة الانحدار الخطي الخاص بهذه الفرضية أن ما قيمته 0.185 تعبر على أن كل تغير في متغير دراسة جدوى المشروع البيئي بوحدة واحدة، تحدث تأثيراً في متغير البعد الاجتماعي بما قيمته 18%، كما توضح هذه النسبة لمعامل الانحدار على أن هناك تأثير موجب وطردي بين المتغيرين غير أنه تأثير ضعيف، مع الاخذ بعين الاعتبار قيمة الخطأ المعياري (1.02) والتي تمثل نسبة الخطأ في استخراج معادلة الانحدار.

وبناءاً على ماسبق يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية القائلة بوجود تأثير ما بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد الاجتماعي.

الفرع الثالث: الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية على أنه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، بين دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد البيئي.

الجدول (51-5): نتائج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل دراسة جدوى والمتغير التابع فعالية تمويل المشروع البيئي بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد البيئي

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1 (Constante)	3.664	.354		10.364	.000	2.966	4.362		
جدوى دراسة البيئي للمشروع	.118	.093	.098	1.275	.204	-.065-	.302	1.000	1.000

a. Variable dépendante : البعد البيئي

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج spss

بالرجوع الى مخرجات البرنامج يتم استخراج المعادلة الخاصة بهذه الفرضية حيث تكون على الشكل التالي:

$$Y=0.11x+0.09+\mathcal{L}\text{----------3}$$

وتتم قراءة معادلة الانحدار الخطي الخاص بهذه الفرضية أن ما قيمته 0.118 تعبر على أن كل تغير في متغير دراسة جدوى المشروع البيئي بوحدة واحدة، تحدث تأثيراً في متغير البعد البيئي بما قيمته 11%، كما توضح هذه النسبة لمعامل الانحدار على أن هناك تأثير موجب وطردي بين المتغيرين غير أنه تأثير ضعيف، مع الاخذ بعين الاعتبار قيمة الخطأ المعياري (0.80) والتي تمثل نسبة الخطأ في استخراج معادلة الانحدار.

وبناءاً على ماسبق يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة القائلة بوجود تأثير ما بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية فيما يخص البعد البيئي.

الفرع الرابع: الفرضية الفرعية الرابعة

تنص الفرضية على أنه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، بين دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية فيما يخص الأبعاد السابقة مجتمعة.

الجدول (52-5): نتائج الانحدار الخطي بين المتغير المستقل دراسة جدوى والمتغير التابع فعالية تمويل المشروع البيئي بالمؤسسة المالية فيما يخص الأبعاد السابقة مجتمعة

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1 (Constante)	3.282	.328		10.017	.000	2.635	3.929		
جدوى دراسة البيئي للمشروع	.155	.086	.137	1.799	.074	-.015-	.325	1.000	1.000

a. Variable dépendante : فعالية تمويل المشاريع البيئية

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج spss

بالرجوع الى مخرجات البرنامج يتم استخراج المعادلة الخاصة بهذه الفرضية حيث تكون على الشكل التالي:

$$Y=0.15x+0.13+\mathcal{L}\text{----------4}$$

وتتم قراءة معادلة الانحدار الخطي الخاص بهذه الفرضية أن ما قيمته 0.155 تعبر على أن كل تغير في متغير دراسة جدوى المشروع البيئي بوحدة واحدة، تحدث تأثيراً في متغير البعد الاقتصادي بما قيمته 15%، كما توضح هذه النسبة لمعامل الانحدار على أن هناك تأثير موجب وطردي بين المتغيرين غير أنه تأثير ضعيف، مع الاخذ بعين الاعتبار قيمة الخطأ المعياري (0.74) والتي تمثل نسبة الخطأ في استخراج معادلة الانحدار.

وبناءاً على ماسبق يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة القائلة بوجود تأثير ما بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية فيما يخص الابعاد الثلاثة السابقة مجتمعة.

وبناءا على جميع نتائج الاختبارات السابقة فيما يخص فرضية التأثير، فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين متغير دراسة جدوى المشروع البيئي وفعالية تمويله بالمؤسسة المالية.

❖ **نتائج الدراسة الميدانية والتعليق على النتائج:**

بعد الزيارات الميدانية لعينة المؤسسات المالية موضوع الدراسة على مستوى ولايتين وهما ولاية ادرار وولاية بشار بخصوص موضوع البحث، وبعد المحادثات والمقابلات الشخصية، وجمع الاستبيانات الخاصة بموضوع الدراسة وتحليلها، تم الخروج بجملة من النقاط الجوهرية نوضحها كمايلي:

1- وفق ما تمت الإشارة اليه في متن الفصل فان عملية تمويل المشاريع الاستثمارية بصفة عامة والمشاريع البيئية بصفة خاصة، يتشارك قيمة أو تكلفة الاستثمار الاجمالية وفق نمطين من التمويل: إما **تمويل ثنائي** بين أحد أجهزة الدعم وبين المساهمة الشخصية للمستثمر، واما **تمويل ثلاثي** يشترك فيه أحد أجهزة الدعم والبنك والمساهمة الشخصية للمستثمر،

2- من بين أهداف البحث محاولة معرفة طبيعة و أصناف المشاريع البيئية المنجزة على مستوى الحيز الجغرافي للجنوب الغربي الكبير ممثلا في ولايتي أدرار وبشار، وقد تم الخروج بأنه لا تخرج المشاريع البيئية المنجزة في الولايتين السالفتين الذكر **عن نطاق بضعة مشاريع تصنف ضمن مشاريع اعادة تدوير النفايات ومشاريع المساحات الخضراء** (مساحات زراعية) ، وظهور مؤخرا **مشاريع محطات الوقود المستخدمة للبنزين الخالي من الرصاص** والذي يقلل من تكاليف صيانة منشآت التخزين ووسائل التوزيع وبالتالي تجنب العمليات التي تلوث صهاريج التخزين وخطوط الأنابيب ويقلل من التلوث بصفة عامة، وعليه فإن هذه الأنواع من المشاريع ممولة بأنماط التمويل المذكورة في النقطة الأولى أعلاه،

3- بالنسبة لمشاريع الطاقات المتجددة فيوجد على مستوى ولاية أدرار مشروع للطاقة الشمسية ومشروع لطاقة الرياح، بينما هذا النوع من المشاريع غير موجود على مستوى ولاية بشار وهي مقيدة ضمن المشاريع المخططة للانجاز مستقبلا[1]، هذه المعلومة تم التأكد منها عن طريق المقابلة الشخصية وموضحة وفق رابط المقال الخاص بها للرجوع إليه والمتضمن تصريح لوزير الطاقة والمناجم مُحَمَّد عرقاب ببشار حول مشاريع هامة في الطاقة الشمسية سيتم إنجازها عبر ولايتي بشار وبني عباس في إطار الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقوي، **والجدير بالذكر أن مشاريع الطاقات المتجددة لا يتم تمويلها عن طريق المؤسسات المالية بما فيها أجهزة الدعم، وإنما هي من عينة المشاريع الكبرى التي تمولها الدولة ممثلة في وزارة الطاقة والمناجم بنسبة 100%.**

4- لا وجود لمشاريع بيئية أخرى خصوصا السياحة البيئية أو المدن المستدامة على مستوى الولايتين،

[1] https://www.aps.dz/ar/economie/105705-2021-04-27-17-21-27

5- لا تزال البنوك في عمليات تمويلها للمشاريع الاستثمارية لم تخرج عن نطاق التمويل المتضمن القروض الاستهلاكية وقروض الاستغلال والقروض الخدماتية،

6- مما تم التركيز عليه أيضا أنه من النقاط التي اتفق عليها المستقصين أنه لا توجد أي تعليمة أو نص رسمي للبنوك أو أجهزة الدعم بخصوص اعطاء الأولوية للمشاريع البيئية، وانما يقتصر ابداءا الرأي كنتيجة للمشروع الذي قدمه المستثمر لهم بغرض التمويل بغض النظر عن طبيعته، وتكتفي البنوك بالاعتماد على دراسة جدوى تلك المشاريع وفي النهاية تتم الموافقة أو الرفض بغض النظر عن طبيعة المشروع كما سبق وتم ذكره،

7- أيضاً من النقاط التي لم يختلف حولها عينة الأفراد المستقصين على تأكيدهم المطلق على أهمية دراسة الجدوى كوسيلة لتقييم المشاريع الاستثمارية لتبيان جدوى المشروع للإنشاء من عدمه،

8- كما اتفق غالبية افراد العينة المستقصاة وبالإجمال على أهمية المشاريع البيئية وأهمية توجه المستثمرين الى هكذا مشاريع، بالنظر الى القصور الكبير المسجل على مستوى الولايتين، وهو ما يتطلب ضرورة اعادة تغيير الرؤى،

9- من بين ما اتفق عليه جميع افراد العينة المستقصاة فيما يخص عملية تمويل المشاريع الاستثمارية عموما، والمشاريع البيئية خصوصا، أن **التمويل يكون وفق ثلاثة أشكال** مثلما تمت الاشارة اليه في الفقرات 32، 33، 34 الخاصة بالمحور الثاني، أي أنه بعد المصادقة على المشروع بغرض التمويل، يكون ترخيص منح الأرض التي سيقام عليها المشروع من طرف المؤسسة المالية المتمثلة في الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار **ANDI**، وتستكمل باقي الخطوات الادارية على مستوى مديرية أملاك الدولة، والتمويل المادي في شكل عتاد و تجهيزات يكون من قبل المؤسسات المالية الممثلة في البنوك وأجهزة الدعم، بالاضافة الى التمويل المالي في شكل اعانات مالية وجبائية يستفيد منها المشروع في بداية النشاط، وحسب المنطقة.

❖ **استنادا الى نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات نخلص الى مايلي:**

1- يتضح من نتائج تحليل اجابات العينة المبحوثة حول فقرات المحور الأول أنهم لم يتفقوا على أهمية دراسة الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسات المالية، ليس لعدم ادراكهم لوزن هذا النوع من الدراسات ولكن هذا يرجع للأسباب المذكورة أعلاه بالإضافة الى عدم وجود معايير تقييم خاصة بهذا النوع من المشاريع وهذا ما أثبته قيمة المتوسط المتحصل عليه والمقدرة ب 3.025،

2- يتضح من نتائج تحليل اجابات العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني أن اجابات أفراد العينة المبحوثة مالت نحو الاتفاق حول فقرات أبعاد هذا المحور حيث حاز المتوسط الاجمالي على قيمة وقدرها 3.701، لتبين أن التمويل مورد لا غنى عنه لكن صورته غير واضحة كما ينبغي فيما يخص هذا النوع من المشاريع،

3- بينت نتائج اختبارات الفرضيات التي تم الحصول عليها أن درجة الارتباط وحتى درجة التأثير ما بين متغير دراسة الجدوى ومتغير فعالية تمويل المشاريع البيئية من خلال الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أنها تتميز بالضعف ويرجع ذلك لعدد المشاريع ذات الصبغة البيئية القليلة الممولة مقارنة ببقية المشاريع، فهي لا تتعدى مجموعة من مشاريع اعادة تدوير النفايات وبعض المشاريع الزراعية، وبالتالي لاوجود لانعكاس آثار هذه المشاريع على الأبعاد الثلاثة بالشكل المطلوب،

4- إن الولايتين محل الدراسة بعيدتان كل البعد على وجود مشاريع بيئية بالنوع والكم المطلوبين، ولا تتعدى تلك المشاريع ما سبقت الاشارة اليه في النقطة الثالثة، وعليه تبقى هاتين الولايتين بعيدتان على تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، مما يستوجب اعادة النظر والتوجهات من خلال سعي مواطني المجتمع المدني بأطيافه المختلفة الى تغيير النظرة والتحرك الجاد نحو تفعيل وانشاء ومتابعة هذا النوع من المشاريع على أرض الواقع إن كان هناك فعلاً رغبة فعلية للتغير نحو الأفضل.

خلاصة الفصل الخامس:

تناول الباحث في هذا الفصل ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول تقديم مجتمع الدراسة المكونة من مجموعة من المؤسسات المالية المختصة والمكلفة بعملية تمويل المشاريع الاستثمارية، من بنوك وأجهزة دعم تم انشاؤها من قبل الدولة لتثمين عملية الدعم وانتشال الشباب من البطالة والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عبر فروعها المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، وذلك ضمن آليات عمل مقننة بتحفيزات واجراءات جبائية تسهيلاً لعمليات الاستثمار بالاضافة الى عملية المرافقة لتلك المشاريع، ثم جاء المبحث الثاني ليتم من خلاله عملية التحليل الوصفي لأفراد العينة المبحوثة حول محاور الاستبيان، أما المبحث الثالث فقد خصص لاختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج حيث توصل الباحث من خلال دراسته الى جملة من النتائج الاحصائية التي تدل على وجود ارتباط وعلاقة تأثير ما بين متغير دراسة جدوى المشاريع البيئية ومتغير آليات تمويلها عن طريق المؤسسات المالية، غير أن تلك العلاقة تتميز بعلاقة ارتباط ضعيفة وعلاقة تأثير ضعيفة تم تفسيرها احصائياً، أما التفسير الاقتصادي فقد تم توضيحه في نتائج الدراسة أعلاه.

خاتمـــــــــــة

خاتمـــة

حاولت هذه الدراسة معالجة مدى فعالية دراسة الجدوى في المؤسسات المالية لتمويل المشاريع البيئية من خلال تقديم التأصيل المفاهيمي لدراسات الجدوى ومجالاتها وكذا تمويل المشاريع في المؤسسات المالية، حيث تم محاولة اسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع الميداني بأخذ عينة من المؤسسات المالية المتواجدة بالجزائر واستقصاء القائمين عليها حول الموضوع من خلال الاستبانة التي تم اعدادها لهذا الغرض، وقد أسفرت الدراسة على مجموعة من النتائج نعيد تلخيصها كمايلي:

❖ **نتائج الدراسة الميدانية والتعليق على النتائج:**

بعد الزيارات الميدانية لعينة المؤسسات المالية موضوع الدراسة على مستوى ولايتين وهما ولاية ادرار وولاية بشار بخصوص موضوع الدراسة، وبعد المحادثات والمقابلات الشخصية، وجمع الاستبيانات الخاصة بموضوع الدراسة وتحليلها، تم الخروج بجملة من النقاط الجوهرية نوضحها كمايلي:

1- عينة المشاريع البيئية التي تم رصدها من خلال الدراسة تتمثل في بضعة مشاريع تصنف ضمن مشاريع اعادة تدوير النفايات ومشاريع المساحات الخضراء – مساحات زراعية- وظهور مؤخراً مشاريع محطات الوقود المستخدمة للبنزين الخالي من الرصاص، ولا وجود لمشاريع المدن المستدامة ولا مشاريع سياحة بيئية،

2- بالنسبة لمشاريع الطاقات المتجددة فتوجد منها على مستوى ولاية ادرار، ولازالت قيد الانشاء على مستوى ولاية بشار، اما من ناحية الانشاء والتمويل فهي من عينة المشاريع الكبرى التي تمولها الدولة ممثلة في وزارة الطاقة والمناجم بنسبة 100%،

3- لا تزال البنوك في عملياتها التمويلية للمشاريع الاستثمارية للم تخرج بعد بشكل جدي عن نطاق التمويل المتضمن القروض الاستهلاكية وقروض الاستغلال والقروض الخدماتية.

❖ **استنادا الى نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات نخلص الى مايلي:**

1- يتضح من نتائج تحليل اجابات أفراد العينة المبحوثة حول فقرات المحور الأول أنهم لم يتفقوا بدرجة كبيرة على أهمية دراسة الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسات المالية، ليس لعدم ادراكهم لوزن هذا النوع من الدراسات ولكن هذا يرجع للأسباب المذكورة سابقا بالإضافة الى عدم وجود معايير تقييم خاصة بهذا النوع من المشاريع، كما يتضح من نتائج تحليل اجابات العينة المبحوثة حول فقرات المحور الثاني أن اجابات أفراد العينة المبحوثة مالت نحو الاتفاق حول فقرات أبعاد هذا المحور ، لتبين أن التمويل مورد لا غنى عنه لكن صورته غير واضحة كما ينبغي فيما يخص هذا النوع من المشاريع،

2- بينت نتائج اختبارات الفرضيات التي تم الحصول عليها أن درجة الارتباط وحتى درجة التأثير ما بين متغيري الدراسة، أنها تتميز بالضعف ويرجع ذلك لعدد المشاريع ذات الصبغة البيئية القليلة الممولة مقارنة ببقية المشاريع كما سبق وتمت الإشارة اليه، وبالتالي لاوجود لانعكاس آثار هذه المشاريع على الأبعاد الثلاثة بالشكل المطلوب،

3- إن الولايتين محل الدراسة بعيدتان كل البعد على وجود مشاريع بيئية بالنوع والكم المطلوبين، مما يستوجب اعادة النظر والتوجهات من خلال سعي مواطني المجتمع المدني بأطيافه المختلفة الى تغيير النظرة والتحرك الجاد نحو تفعيل وانشاء ومتابعة هذا النوع من المشاريع على أرض الواقع إن كان هناك فعلاً رغبة فعلية للتغير نحو الأفضل.

❖ **توصيات الدراسة:**

من خلال ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات التي نرى بانها قد تكون مناسبة لتشجيع تمويل المشاريع البيئية في الجزائر حيث:

1- على الجزائر تسريع ونشر ممارسات التمويل البيئي لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمارات ودعم التنوع الاقتصادي،

2- تشجيع ونشر السلوك الودي اتجاه البيئة والتأكيد على فكرة المشاركة الشعبية لحل المشاكل البيئية وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب لرفع مستوى الوعي البيئي او ما يسمى الثقافة البيئية،

3- ضرورة بناء شراكة فعالة ما بين القطاعين العام والخاص لدعم الاقتصاد الوطني من خلال مرافقة أصحاب المشاريع البيئية وتسهيل اجراءات الاستثمار وتتبع ملفاتهم مع اللجان الولائية للاستثمار،

4- حتمية قيام بنوك خضراء على المستوى الوطني تنتصر لتمويل البرامج الغير ملوثة، وتحفز الشباب المستثمر على الخوض في مشروعات وطيدة الصلة بالطاقات الايجابية وكذا تلك المبنية على اقتصاد الطاقة،

5- ضرورة ارساء قوانين خاصة بمتابعة المشاريع البيئية ووضع دليل منهجي حول الاستثمار في الاقتصاد الأخضر واشراك كافة أطياف المجتمع المدني في صياغة محاوره.

❖ **المسارات البحثية المستقبلية (آفاق البحث):**

يمكن لهذا العمل المتواضع أن ينطلق منه الباحثين لتناول المزيد من الدراسات التي تطور واقع تمويل المشاريع البيئية في الجزائر، حيث يمكن ذكر أهم المسارات البحثية المستقبلية والتي يمكن أن توجه لدراسة الجوانب التالية:

1- تعميم الدراسة على بقية الولايات،

2- دور البنوك الخضراء في تمويل المشاريع البيئية،

3- واقع الجباية البيئية ودورها في الحد من التلوث.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية**

أولا: الكتب

1) ابراهيم ابو عواد، **المرجع السهل في علوم الأرض والبيئة**، الأردن، دار اليازوردي، 2007.

2) ابراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

3) أبو القاسم زياني، الحسين شكراني، **الإقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها مؤسساتيا**، من العالمية إلى الوطنية.

4) أحمد ابراهيم حسن، **التباين البيئي وأنواع التلوث**، مصر، مؤسسة الشباب الجامعية، 2002.

5) أحمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**، بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.

6) أحمد المهدي، **الحماية القانونية للبيئة ودفوع البراءة الخاصة بها مقارنة بتشريعات الدول العربية**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

7) أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الإقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.

8) أحمد تميم، **دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية والائتمان**، المستقبل، بور سعيد، مصر، 1996.

9) أحمد جلال، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية واثر التنمية المستدامة**، دار الخليج اللنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

10) أحمد رمضان نعمة الله، ايمان مُحَّد زكي، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مصر، مركز الاسكندرية للكتاب، 1995.

11) أحمد عبد الخالق السيد، **السياسات البيئية والتجارة الدولية**، دار الكتاب، المنصورة، ط2، 1994.

12) أحمد عبد الفتاح ناجي، **التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015.

13) أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2013.

14) أحمد عبد الكريم سلامة، **قانون حماية البيئة دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية**، دار النهضة العربية، 1993.

15) أحمد علي دغيم، **الطريق إلى المعجزة الإقتصادية**، المكتبة الاكاديمية، ط1، القاهرة، 2006.

16) أحمد فاروق، **المفيد في عمليات البنوك الإسلامية**، مركز البحث والتطوير، بدون بلد نشر، 2010.

17) أحمد مُحَّد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، **المشكلات الإقتصادية للموارد والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996.

18) أسامة بشير الدباغ، اتيل عبد الجبار الجومرد، **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، دار المناهج، الأردن، 2002.

19) أسامة مُحَّد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.

20) أسامة مُحَّد سلام، **البصمة المائية للامارات العربية المتحدة: مؤشر امن الماء والغذاء**، شركة أي كتب البريطانية، لندن، ط1، 2016.

21) اسماعيل عبد الفتاح، **تلوث البيئة مشكلة العصر**، القاهرة، 1984.

22) ايمان عطية ناصف، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

23) باتر مُحَمَّد علي ودرم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2003.

24) بشير ابراهيم الطيف وآخرون، **خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2009.

25) ثائر مطلق مُحَمَّد عياصرة، **مدخل الى التخطيط الحضري**، المفاهيم والنظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ط1.

26) ثروت عبد الحميد، **اتفاق التمويل العقاري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

27) جان بيير جيراردیه، **الطاقة الشمسية**، ترجمة: ميشيل فرح، الفكر المعاصر، مصر، بدون سنة نشر.

28) جبار محفوظ، **الأوراق المالية**، دار هومة، الجزائر، ط1، 2002.

29) جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.

30) جمال زيدان، **ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ط1.

31) جمال عويس السيد، **المكونات الكيميائية البيئية**، مصر، دار الفجر للتوزيع والنشر، ط1، 2000.

32) جمال كمال العبايجي، عادل مشعان ربيع، **الإحتباس الحراري**، الأردن، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2009.

33) جهاد فراس الطيلوني، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

34) الجودي صاطوري، حسين بلعجوز، **تقييم واختيار المشاريع الإستثمارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

35) حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

36) حميدة جميلة، **النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

37) خالد مصطفى قاسم، **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

38) خالد مصطفى قاسم، **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

39) دريد كامل آل تبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميزة، الأردن، 2007.

40) دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

41) دوناتو رومانو، **اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2000.

42) دونار رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، سوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2003.

43) رائف مُحَمَّد لبيب، **الحماية الاجرائية للبيئة من المراقبة الى المحاكمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009، ط1.

44) الربيعي، عباس، **مقدمة في تقييم المشروع الإستثماري وتحليل الجدوى الاقتصادية له**، دار البشير، عمان، 2005.

45) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **التمويل المصرفي للمشروعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

46) رمضان مُحَمَّد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، **اقتصاديات الموارد البيئية**، مصر، الدار الجامعية، 2007.

47) رومانجيك لودقيت، ليجكو كارول، برانيك ميخائيل، **التخطيط الإقتصادي الاشتراكي**، ترجمة احمد عصام عبد اللطيف، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ط1.

48) زكريا طاحون، **ادارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، المكتب العربي للبحوث والبيئة، ط1، القاهرة، مصر، 2005.

49) زياد الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الإقتصادية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

50) زياد رمضان، **أساسيات في في الإدارة المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

51) زين الدين عبد المقصود، **البيئة والانسان علاقات ومشكلات**، الكويت، دار البحوث العلمية، 1981.

52) زين الدين عبد المقصود، **قضايا بيئية معاصرة**، منشاة المعارف للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.

53) سامح غرايبة، يحي الفرحان، **المدخل الى العلوم البيئية**، الأردن، دار الشروق للنشر، ط3، 2000.

54) سحر أمين كاتوت، **البيئة والمجتمع**، مصر، دار دجلة، ط1، 2009.

55) سرمد كوكب جميل، **الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**، الأردن، دار الحامد، ط1، 2001.

56) سعدية عاكول الصالحي، عبد العباس فضيح الغريري، **عداء الإنسان للبيئة**، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

57) سعيد سامي الحلاق، مُحَمَّد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

58) سليمان الرياشي، **التنمية الإجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1993، ط1.

59) سمير سعدون واخرون، **الطاقة البديلة: مصادرها واستخداماتها**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

60) سمير مُحَمَّد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، دار الاشعاع، الاسكندرية، 2001.

61) سيد سالم عرفة، **دراسة جدوى المشروعات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

62) السيد مُحَمَّد السريتي، **اقتصاديات الموارد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2011.

63) السيد مُحَمَّد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية**، رؤية اسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.

64) شارلس د كولستاد، **الإقتصاد البيئي**، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الجزء الأول، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2005.

65) شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

66) شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، **التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الإجتماعية والإقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2020.

67) صالح حسن عبد القادر، **الموارد وتنميتها: أسس وتطبيقات على الوطن العربي**، قسم الجغرافية للجامعة الأردنية، عمان، ط1، 2002.

68) صائب الطويل، **التنمية المستدامة ومجالاتها**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016.

69) صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دراسات نظرية وتطبيقية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2003.

70) ضياء عبد المحسن مُحَّد، **دراسة في نظم المعلومات الجغرافية**، الأردن، دار غيداء، 2016.

71) طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

72) الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي والبنكي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

73) الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

74) طاهر مرسي عطية، منى مُحَّد ابراهيم البطل، **الإدارة المالية والإستثمار**، مصر، 2005.

75) طلعت السروجي، **التنمية الإجتماعية**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002.

76) عادل أحمد حشيش، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2000.

77) عادل عبد الرشيد،**التخطيط البيئي وأهميته الإستراتيجية في الحفاظ على البيئة**، اصدار جائزة زائد الدولية للبيئة، دبي، 2008.

78) عاطف لافي مرزوق، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد 24، 2013.

79) عاطف وليم اندراوس، **التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

80) عاطف وليم اندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الأطر والخطوات، الأسس والقواعد والمعايير**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2008.

81) عايدة مصطفاوي، **دور المساحات الخضراء في تجسيد التنمية العمرانية المستدامة**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والإجتماعية، مجلد 11، العدد 02، 2019.

82) عائشة سلمة كيحلي، أمال رحمان، **حماية البيئة في الفكر الاقتصادي بين التنظير ومبادرات التنفيذ**.

83) عبان حسان، **الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 06، 2006.

84) عبد التواب معوض، **جرائم التلوث**، منشا المعرف، الاسكندرية، 1986.

85) عبد الجبار احمد السبهاني، **الوجيز في التمويل والإستثمار وضعيا واسلاميا**، ط1، مطبعة حلاوة، الأردن، 2012.

86) عبد الحسين وادي العطية، **الإقتصاديات النامية أزمات وحلول**، دار الشوق للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2001.

87) عبد الحكيم عثمان، **أضرار التلوث البحري بين الوقاية والتعويض**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1992.

88) عبد الرحيم عاطف جابر طه، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

89) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

90) عبد العزيز بن مُحَّد السويلم وآخرون، **اقتصاديات الطاقة البديلة والمتجددة في المملكة العربية السعودية**، منتدى الرياض الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.

91) عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1993.

92) عبد الغفار حنفي، **تنظيم وادارة البنوك**، دون مكان النشر، المكتب العربي الحديث، 2000.

93) عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى ابراهيم، ايمان مُحَّد زكي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مصر، جامعة الإسكندرية، 2005.

94) عبد القادر مُحَّد وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، كلية التجارة، الاسكندرية، مصر، 2005.

95) عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع.

96) عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، **التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي**، دار العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط1، 2015.

97) عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2000.

98) عبد المولى محمود، **التلوث البيئي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003.

99) عبد الهادي عبد القادر سويفي، **محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الإقتصادي**، القاهرة، 2006-2007.

100) عبد الوهاب الامين، **التنمية الإقتصادية**، المشكلة والسياسات المقترحة مع اشارة الى البلدان العربية، الاردن، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 2000.

101) عبدو علي الخفاف، ثعبان كاظم خضير، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2007.

102) عثمان مُحَّد غنيم، ماجدة أحمد ابو زنط، **التنمية المستدامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ط1.

103) علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ط1، عمان، الأردن.

104) علي السيد الباز، **ضحايا جرائم البيئة دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية**، الكويت، مجلس النشر العلمي، 2005، ط1.

105) علي سالم الشواورة، **المدخل الى علم البيئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2012.

106) علي لطفي واخرون، **محاضرات التنمية الإقتصادية**، القاهرة، 2002.

107) علياء حاتوع، بوران مُحَّد حمدان أبو دبة، **علم البيئة**، دار الشروق، ط2، 1996.

108) العيساوي، كاظم جاسم، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات**، دار المناهج، ط1، 2002.

109) عيسى علي ابراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، **جغرافية التنمية والبيئة**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2004.

110) فتيحة مُحَّد الحسن، **مشكلات البيئة**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط1، 2006.

111) فراس أحمد الخرجي، **الإدارة البيئية**، الاردن، دار كنوز المعرفة، 2007.

112) فلاح جمال العزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة، عمان، الأردن، 2016.

113) فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.

114) قاسي ناجي حمدي، **أسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008.

115) كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

116) كرم علي حافظ، **الإعلام وقضايا البيئة**، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

117) كمال ديب، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2015.

118) كينيث ايوارث بولدنج، ترجمة: محمود متولي، **التاريخ الحضاري للقرن 20**، القاهرة، مكتبة المصطفى، 1996.

119) ماجد أحمد ابراهيم، **المحاسبة الخضراء والبيئية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2019.

120) ماجد عباس محمود، **السياحة البيئية**، الجمعية الجغرافية السياحية، دار الكتاب الثقافي، ط1، القاهرة.

121) ماجد كرم الدين محمود، **الكهرباء من الرياح**، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، القاهرة، 2012.

122) ماري لومي، **اتفاق باريس بشأن تغير المناخ**، اكاديمية الإمارات الديبلوماسي، الإمارات، 2015.

123) مالك حسين حوامدة، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

124) مُحَمَّد ابراهيم ابو سعدة، **التلوث البيئي**، مصر، دار الفكر العربي، 2000، ط1.

125) مُحَمَّد ابراهيم حسن، **التصحر والتلوث البيئي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002.

126) مُحَمَّد الصالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.

127) مُحَمَّد العودات، **النظام البيئي والتلوث**، الرياض، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، 2000.

128) مُحَمَّد بن عبد الله السليمان، **مؤشرات ومعايير قياس التنمية المستدامة وتطبيقاتها**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية، 2015.

129) مُحَمَّد شاكر عصفورة، **أصول الموزانة العامة**، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 399.

130) مُحَمَّد شيا، **السياحة البيئية في لبنان بين الحلم والواقع**، دار الكتاب الثقافي، بيروت، 2004.

131) مُحَمَّد صلاح الدين عباس، **نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية ايزو 14000**، ط1، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1998.

132) مُحَمَّد عبد البديع، **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين، القاهرة، 2003.

133) مُحَمَّد عبد العزيز عجيمية، مدحت مُحَمَّد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1979.

134) مُحَمَّد عبد الكريم، مُحَمَّد عزت، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

135) مُحَّد علي ابراهيم العامري، **الإدارة المالية المتقدمة**، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن،ط،2010.

136) مُحَّد قويدري، **أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

137) مُحَّد مسعودي، **اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة الأسس والمبادئ النظرية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ط1.

138) مُحَّد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2000، ط2.

139) مُحَّد منير حجاب، **التلوث وحماية البيئة من منظور اسلامي**، دار الفجر للتوزيع والنشر، 1999.

140) مُحَّد ناصف قمصان، **أبعاد التلوث الاشعاعي للبيئة الناتج عن استخدامات الطاقة النووية**، عالم الفكر، 1991.

141) محمود حسين الوادي، حسين مُحَّد سمحان، **المصارف الاسلامية الأسس النظري والتطبيقات العملية**، ط1، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.

142) محمود كامل، **السياحة الحديثة علما وتطبيقا**، الهيئة العلمية المصرية للكتاب، مصر، 1975.

143) محمود يونس مُحَّد، عبد المنعم مُحَّد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

144) مدحت القريشي ، **الإقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005.

145) مدحت القريشي، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

146) مرال توتليان، **اقتصاد المعرفة**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006.

147) مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

148) مفلح مُحَّد عقل، **الإدارة المالية و التحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009.

149) منصف غباشي، **الإصلاحات الإقتصادية وسياسة التخطيط في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1999.

150) منير ابراهيم هندي، **الإدارة المالية**، مدخل تحليل معاصر، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000.

151) موسى الفياض، **الوقود الحيوي الآفاق المخاطر والفرص**، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، الأردن، 2009.

152) ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

153) ناصر دادي عدون، منتاوي مُحَّد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

154) نبيلة عبد الحليم كامل، **نحو قانون موحد لحماية البيئة**، دار النهضة العربية، 1993.

155) نزار عوني البدي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، الأردن، دار دجلة، 2015.

156) نوزاد عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات**، دار دجلة للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، 2008.

157) هاني عبد القادر عمارة، **الطاقة وعصر القوة**، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 2012.

158) هاني عبيد، الإنسان والبيئة: **منظومة الطاقة والبيئة والسكان**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2000.

159) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 17 صكوك الاستثمار**، البحرين، 2010.

160) وزارة التهيئة والإقليم والبيئة والسياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025**، كتاب رقم01، 2007.

161) وكالة الطاقة الألمانية، **الإمداد بالطاقة المتجددة**: صنع في المانيا، وكالة الطاقة الالمانية، المانيا، 2015.

162) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

163) يحي عبد الغني أبو الفتوح، **دراسات جدوى المشروعات (بيئية–تسويقية–مالية)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.

ثانيا: الدوريات

1) ابراهيم بورنان، أبو حفص رواني، **التمويل البيئي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول.

2) أحلام منصور، آسيا بن عمر، **القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الإقتصادي وأداة للتنمية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 10، العدد 01، ماي 2018.

3) أحمد بلمرابط، **تحسين كفاءة استخدام الطاقة النظيفة لاجل التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 2007، العدد 16.

4) أوسرير منور، بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 05، العدد 07، 2009.

5) آيت يحي سمير، **فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف: حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2013**، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، 2015.

6) بزارية المُحَّد، **الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية**: الاستفادة من التجربة التركية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 02، العدد 13، 2015.

7) بضياف صالح، لدهم شريف عبد الجبار أصيل، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر: بين الإشكالية الإقتصادية والحتمية البيئة**، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 02، 2019.

8) بللعما اسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، جامعة أحمد دراية أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018.

9) بلهادف رحمة، يوسفي رشيد، **الإستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي نحو الإقتصاد الأخضر في اطار الإستغلال المستدام للنفط العربي**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 05، العدد 09، الجزائر، 2015.

10) بوخاري فاطنة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين النظرية والتطبيق: المعيقات والتحديات، دراسة حالة الجزائر 1990–2015**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2020.

11) بوذريع صاليحة، **دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الإقتصادية على حماية البيئة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017.

12) جمال دقيش، **أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في اطار الإنتقال الى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019.

13) جميلة الجوزي، **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**، جامعة الجزائر، مقال غير منشور.

14) جيلالي أمير، **السياحة البيئية الوجه الآخر للتنمية المستدامة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 01، العدد 18، 2014، جامعة الجلفة، الجزائر.

15) حدادي عبد الغني، بن عبد الفتاح دحمان، **آثار صدمة انهيار أسعار النفط الاخيرة 2014-2017 على الإقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها**، مجلة الحقيقة، جامعة العقيد أحمد دراية ادرار، العدد 13، مارس، 2017.

16) حسين وحيد عزيز، حنان عبد الكريم عمران، كفاية حسين هيثم، **تلوث المياه في جدول كفل**، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 19، جامعة بابل، العراق، 2015.

17) حليمي حكيمة، **السياحة بديل تمويلي للإقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية**، مجلى رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الوادي، الجزائر، 2016.

18) حمدي زينب، سلكة اسماء، **مشاريع التمويل الأخضر كاتجاه جديد نحو بيئة خضراء**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2020.

19) حنيش الحاج، **التخطيط البيئي دعامة للتنمية المستدامة مع الاشارة لقانون البيئة الجزائري**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2018، العدد 55.

20) خديجة عرقوب، فريد كورتل، **دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 18، جوان 2016.

21) خنشول دنيا، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية- خلال الفترة 2009-2015**، مجلة دراسات اقتصادية، قسنطينة، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018.

22) دوار جميلة، **المساحات الخضراء في الجزائر نقائص وتحديات**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجلفة الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2019.

23) رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013.

24) رسلان خضور، **الإستثمارات البيئية وأبعادها الاقتصادية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 30، العدد 05، 2008.

25) رولا نصر الدين، **آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 124، 2008.

26) ريدة دين، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

27) زاوية رشيدة، **أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات، الجزائر، 2019، العدد01.

28) زبير مُحَّد، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ودورها في تحقيق الامن البيئي والتنمية المحلية المستدامة**، مجلة الإقتصاد والبيئة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، المجلد2، العدد01، 2019.

29) زرموت خالد، **التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة**، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 03، 2017.

30) زوزي مُحَّد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 08، 2010.

31) سامي عبيد مُحَّد، عدنان هادي جعار، **الدور التمويلي للمصارف الإسلامية التمويل بالصكوك، تجربة ماليزيا**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد 10، العراق، 2015.

32) سامية مقعاش، نادية العقون، **الأسواق المالية الخضراء كآلية لتمويل الإستثمارات البيئية والتحول نحو نموذج الإقتصاد الأخضر**، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 08، 2018.

33) ساندي صبري وآخرون، **الإقتصاد الأخضر واثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مصر**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر، 2017.

34) سعيداني مُحَّد السعيد، رحماني يوسف، **السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الامتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017.

35) شريط حسين أمين، **فعالية التخطيط الإستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، جامعة المسيلة، الجزائر.

36) شريف بودري، **جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16، يناير 2017.

37) الصادق بوشنافة، **الأبعاد الاقتصادية والبيئية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة واثرها على التنمية المستدامة في الدول النامية**، مجلة الاقتصاد، العدد 02، الجزائر، 2007.

38) صالح العصفور، **التقييم البيئي للمشاريع، مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 43، جوان 2005.

39) صباح براجي، عمران الزين، **دور السياسة الجزائرية في تحقيق التنويع الإقتصادي: تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري**، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 04، مارس 2018.

40) العابد لزهر، لوصيف عمار، **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات– رؤية استشرافية**– مجلة العلوم الانسانية، قسنطينة، الجزائر، العدد 52، 2019.

41) عاطف لافي مرزوق، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد 24، 2013.

42) عايد راضي خنفر، **الإقتصاد البيئي**، مجلة اسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، يناير 2014.

43) عايدة مصطفاوي، **دور المساحات الخضراء في تجسيد التنمية العمرانية المستدامة**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والإجتماعية، مجلد 11، العدد 02، 2019.

44) عبد الرحمان تومي، **الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية: شروط المجاح وأسباب الإخفاق**، مجلة الإقتصاد والعلوم الادارية، بغداد، 2019، المجلد 25.

45) عبد الفتاح داودي، **الجزائر في التصنيفات الإقتصادية الدولية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 6، 2018، غليزان، الجزائر.

46) عبد القادر حفاي، شخوم رحيمة، **التمويل الإسلامي الاخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة، السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا انموذجا**، مجلة دفاتر اقتصادية، 2018.

47) عبد الله بلعيدي، **الأهداف الإستراتيجية للتمويل الإسلامي في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاحياء، المجلد 20، العدد 25، جوان 2020.

48) عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **التكامل الاقتصادي العربي في ظل تحديات العولمة الاقتصادية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلة صادرة عن جامعة حلوان، القاهرة، العدد 03، 2001.

49) عبد الله رمضان الكندري، **التلوث الهوائي والأبعاد البيئية والإقتصادية**، مجلة العربي، الكويت، العدد 405، 1992.

50) عبد المجيد قدي، **الإقتصاد الجزائري والنفط: فرص وتهديدات**، ورقة بحثية قدمت في اطار ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08 افريل 2008.

51) عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي، **آفاق وفرص التمويل الإسلامي المستدام: دراسة في الأبعاد الأخلاقية والتنموية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2019.

52) عدنان وديع، **اقتصاديات التعليم**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 68، ديسمبر 2007

53) عفيف عبد الحميد، فيصل لوصيف، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر: بين التشريع والإستغلال الأمثل للموارد**، مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 02، بدون سنة نشر.

54) علاء مُحَّد الخواجة، **العولمة والتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 01، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006.

55) علام عبد النور، **اصلاح النظام المالي العالمي**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 08، 2007.

56) علي عبد القادر علي، **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 05، العدد02، جوان 2003.

57) فاتن باشا، فوزية برسولي، **اعادة التدوير كأحد اتجاهات الإقتصاد الأخضر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة افلو، الاغواط.

58) فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010.

59) قحام وهيبة، شرقرق سمير، **الإقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل – مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر**–، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة ام البواقي، الجزائر.

60) قرومي حميد، بن ناصر مُحَّد، **ضرورة التنويع الإقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، العدد 11، جوان 2017

61)كافي فريدة، هماش لمين، **استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والإستجابة لأهداف الألفية الثالثة**، مجلة الحقيقة، العدد 42.

62)كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، العدد 08.

63)كشان رضا، **استراتيجية التنمية البيئية المستدامة في الجزائر: الإجراءات والتحديات**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد ، بدون سنة نشر.

64)كمال رزيق، ابراهيم شيخ التهامي، **أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات المستدامة – الصكوك الاسلامية الخضراء انموذجا**–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، 2019.

65) لحسين عبد القادر، **السندات الخضراء كاداة لتمويل ودعم عملية الانتقال الى الاقتصاد الاخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، 2018.

66) لطفي مخزومي وآخرون، **التمويل الأخضر: الفرص والتحديات**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02، أفريل 2018.

67) مجاهدي فاتح، زديوي عبد الرحيم، **تبني التخطيط الإستراتيجي كأداة لتفعيل قطاع السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، الجزائر، العدد 10، 2017.

68) محمود سحنون، **الإستخدام الأمثل للموارد رؤية بديلة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان، 2000.

69)مُحَّد مصطفى الخياط، **تكنولوجيا طاقة الرياح**، مجلة الكهرباء العربية، العدد 91، ديسمبر 2007.

70) موهان موناسينغ، **نهج الباحث الإقتصادي ازاء التنمية المستدامة**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 04، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ديسمبر، 1993.

71) ميلود برني، **أطر دمج البعد الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية، المؤسسات الصناعية نموذجا**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، الجزائر، العدد 17، 2015.

72) ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، 2008.

73) ناصر بوعزيز، حملاوي حميد، **حتمية تنويع الإقتصاد الجزائري: الواقع والمأمول**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، العدد 07، جوان 2017.

74) نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2010.

75) الهام شهرزاد روابح، **مقومات المدينة المستدامة**، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة 02، 2021، العدد 14.

76) هشام بن حميدة، **واقع الأمن الغذائي في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، 2016.

77) هناء مُحَّد الهلال الحنيطي، **دور الصكوك الإسلامية في التنمية الإقتصادية**، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، العدد 02، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن، 2015.

78) وهيبة عبيد، بن خديجة منصف، **دور المشاريع البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة مقارنة بين مشروعي الجزائر البيضاء ومدينتي بيئتي بامارة دبي**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 22، 2017.

ثالثا: أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير

1) ابراهيم اديب ابراهيم، **برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الإقتصادية للدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 2004.

2) أوصالح عبد الحليم، **استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

3) العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

4) بلمرابط احمد، **البترول ومصادره البديلة خلال الفترة 1960-1989**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993.

5) بن الشيخ مريم، **أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012.

6) بن بلقاسم سفيان، **تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

7) بن حركو غنية، **واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الإستثمارية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.

8) بوعمشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، الجزائر.

9) تسعديت بوسبعين، **آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة تقييمية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.

10) جودي ليلى، **دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

11) حجاوي أحمد، **اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001.

12) حسن حميدة، **التخطيط البيئي كألية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري**، رسالة دكتوراه، جامعة سحد دحلب البليدة، 2009.

13) حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013/2012.

14) حمزة جعفر، **آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2017-2018.

15) حمزة جعفر، **آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2017-2018.

16) حميدة رابح، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية الإقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2001.

17) خالد منه، **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ 1990**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014.

18) داود محمد صبح، **استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الإقتصادية في الأردن**، مذكرة ماجستير، جامعة الأردن، 1995.

19) راضية مدي، **آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

20) رشيد علاب، **نظم الادارة البيئية ISO14000، واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الإقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

21) راشي طارق، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الإيزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

22) زواوي فضيلة، **تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2008-2009.

23)سالمي رشيد، **أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

24) سامية قايدي، **التنمية المستدامة: التوفيق بين التنمية والبيئة**، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2001-2002.

25) سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2013.

26) سعيدي الشيخ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية**، مكتبة رشاد للطباعة والنشر والتوزيع، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2007.

27) سامية سرحان، **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية– دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية** –، اطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011.

28) شادي عز الدين، البعد **الاتصالي لحماية البيئة في الجزائر الاتصال والتنسيق بين الوزارات – وزارتي البيئة والفلاحة نموذجا –** ، مذكرة ماجستير في العلوم والاتصال، جامعة الجزائر، 2012-2013.

29) شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر 2000–2010**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.

30) صباح براجي، **دور حوكمة الموارد الطاقوية في اعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الإستدامة**، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه: ادارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2013/2012.

31) طاهري الصديق، **الآليات الجبائية لحماية البيئة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

32) عامر ياسر محمود، عطوان الشمري، **أثر تباين المساحات الخضراء في طقس ومناخ مدينة بغداد**، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2012.

33) عبد الباقي مُحَمَّد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

34) عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر 1994–2004**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، 2005.

35) عفيف عبد الكريم صندوق، **دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه، دمشق، 2005.

36) فارس طلوش، **دور التسويق في التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016-2017.

37) فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2012.

38) كيحلي عائشة سلمة، **التقييم الإقتصادي للآثار والسياسات البيئية، دراسة حلالة الجزائر للفترة ما بين 1971-2016**، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

39) ماجد مالك الرزامي،**التنمية البشرية والأمن القومي العربي، دراسة حالة دول الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه، دمشق، 2009.

40) مُحَّد فاضل بن الشيخ الحسين، **البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توزيعها الايكولوجي**، أطروحة دكتوراه، تخصص العمران، جامعة قسنطينة، 2000-2001.

41) محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

42) مريم بوعشير، **دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

43) مصطفى زرزوني، **النمو الإقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

44) نصر الدين لبال، **دور الحوكمة المحلية في ارساء المدن المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012.

45) وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطة في الإقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

46) وهيبة عبيد، **دور القروض المصغرة في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018.

47) يحي جمال اللولو، **مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، غزة، 2016.

رابعا: المداخلات الوطنية والدولية

1) أوصالح عبد الحليم، **فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الإقتصاد الأخضر**، المؤتمر الدولي الاول حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، 5-6 ماي 2014، جامعة سطيف1.

2) الجوزي جميلة، **أهمية المحاسبة البيئية**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، كلية العلوم الاقصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

3) رقامي مُحَمَّد وبوشنقير ايمان، **التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2012.

4) زرزار العياشي، **الإطار النظري لسياسات الاصلاح الإقتصادي بين متطلبات الخصوصية وشروط المؤسسات الدولية**، ملتقى وطني: قراءات حديثة في التنمية، يومي 12-13 ديسمبر، 2009، جامعة باتنة، الجزائر.

5) زياد الدماغ، **دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي**، المؤتمر العالمي حول: قوانين الأوقاف وادارتها وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2009.

6) صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية**، الملتقى الوطني حول: الإقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 12-2009/12/13.

7) عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، **التشريعات البيئية العربية ودورها في ارساء دعائم التخطيط البيئي**، ندوة دولية، الشارقة، الامارات، 07-2005/05/11.

8) عبد الله منصور، **العمل بالصكوك الإستثمارية على المستوى الرسمي والحاجة الى تشريعات جديدة**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009.

9) عماري عمار، محمادي وليد، **آثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر**، مداخلة قدمت في ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01، يومي 11-12 مارس، 2013.

10) علاوي عبد الفتاح، موسى بن منصور، **ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات الإقتصادية 2001-2014**، ورقة بحثية قدمت في اطار ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر/ يومي 28-29 اكتوبر 2014.

11) فروجي وافية، **تجربة مدينة مصدر الإماراتية، الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة، آفريل 2018.

12) فؤاد مُحَمَّد أحمد محسين، **الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة**، ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، 2009.

13) محمود بركات، زكي الشعراوي، **حماية البيئة والإستخدامات السلبية للطاقة النووية**، المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين، 1992.

14) ناجية صالحي، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، مؤتمر دولي حول التقييم اثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس، 2013.

15) نوال بن عمارة، **نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، مداخلة في ملتقى دولي، جامعة ورقلة، 2011.

16)يوسفي نور الدين، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم– وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اشكالات العقار الحضاري وأثرها على التنمية في الجزائر المنعقد يومي 17-18 فيفري 2013، جامعة بسكرة، الجزائر.

خامسا: تقارير ونشريات

1) بنك نيجارا، **تقرير عن التمويل الاسلامي المستدام والراسخ يشهد نموا في منتجات المنظمة**، ماليزيا، 15 نوفمبر، 2014،

2) **التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، قضايا بيئية**، سلسلة نشرات ثقافية تعنى بقضايا البيئة، جمعية حماية البيئة، الكويت، العدد 06، 1982.

3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، **تنمية استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة**، مؤتمر القمة العالمي، الاسكوا، جنوب افريقيا، 2002.

4) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة مُحَّد كامل عارف، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 1989.

5) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الطاقات المتجددة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2000.

6) مؤتمر الكويت الاقليمي لحماية البيئة البحرية في الفترة من 06-1976/12/10، **التقرير القومي عن الوضع الراهن للبيئة في الكويت**.

7) وزارة الدولة لشؤون البيئة، **تقرير عن حالة البيئة في مصر**، 2009، جوان 2010.

8) وزارة الطاقة، **برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية**، 2016.

9) وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، 2000.

سادسا: المراسيم والقوانين

1) المادة 04، **القانون: 10/03** المؤرخ في 2003/07/19، **المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 2003/07/20.

2) الجمهورية الجزائرية، قانون، **القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، العدد 43 ، 05 فيفري 2002، المادة رقم 02-03.

3) **اعلانات وبلاغات**، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة في 08 اوت 2018.

4) **البرنامج الملحق بالمرسوم التنفيذي** رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018، والمتضمن **آلية متابعته التدابير والإصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي**، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر في 07 مارس 2018.

5) المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 **والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000**، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

6) المادة 66 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، **والمتضمن قانون المالية لسنة 2004**، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة في 29 ديسمبر 2003.

7) المادة 25 من الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006، **والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006**، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 16 جويلية 2006.

8) الجريدة الرسمية، **قانون رقم 01-20** مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، **المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، العدد 77.

9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 اوت 2003، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية**، العدد 52، الصادرة في 27 اوت 2003.

10) **المرسوم الرئاسي** رقم 96-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996.

11) **المرسوم التنفيذي** رقم 03-106 المؤرخ في 05 مارس 2003، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 يونيو 1998، والمتضمن احداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 17، الصادر في 09 مارس 2003.

12) **المرسوم التنفيذي** رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004، يحدد شروط ومستويات الاعانات المقدمة للبطالين، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، الصادر في 11 جانفي 2004.

سابعا: القواميس والمعاجم

1) ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، بيروت، 1994.

2) سهيل ادريس، جبور عبد النور، **قاموس المنهل، فرنسي– عربي**، دار الأدب، بيروت.

ثامنا: الروابط الالكترونية

1) **مياه الصرف الصحي، طرق معالجتها واعادة اصلاحها**، متوفر على الرابط: http://www.ts3a.com

2) **الإحتباس الحراري**، متوفر على الرابط
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%8A.

3) **اتفاقية التنوع البيولوجي**، الأمم المتحدة، 1993، ص 109، متوفر على الرابط: http://www.wipo.int.

4) **معاينة غابات الأرض**، مقال مقتبس من دراسة للدكتور ابراهيم مُحَمَّد عارف والدكتور لطفي ابراهيم الجهني من قسم الإنتاج النباتي بكلية الزراعة بجامعة الملك سعود بعنوان، ماضي وحاضر الغابات الطبيعية والصناعية في المملكة العربية السعودية، متوفر على الرابط: http://www.saudiaramco.com.

5) أسباب تدهور التنوع البيلوجي، تاريخ الاطلاع: 2021/10/15، متوفر على الرابط: www.Mawdoo.com.

6) عمر المنصور، **أزمة الموارد النمو السكاني المتسارع وأثره على البيئة**، متوفر على الرابط: http://ressourcescrisis.com.

7) تقرير بعنوان: **مستقبل الأغذية والزراعة توجهات وتحديات**، فيفري 2017، متوفر على الرابط: http://www.fao.org.

8) عدنان فرحان الحوارين، **هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الإقتصادية**، الحوار المتمدن، العدد 3389، 2011/06/07، على الرابط WWW.ahewar.org.

9) **تقرير الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة عن التنمية المستدامة**، متوفر على الرابط: https://cte.univ setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=6189، تاريخ الاطلاع 2020/01/20، على الساعة 10:21.

10)رمزي سلامة، **التنمية المستدامة تطور المفهوم من وجهة نظر الأمم المتحدة**، مؤسسة الفكر العربي، متوفر على الرابط: http://www.arabthought.org/node/673 .

11)**تقرير مركز التنمية البيئية والإجتماعية بخصوص قمة جوهانسبورغ لعام 2002 بخصوص التنمية المستدامة**، متوفر على الرابط: https://www.etccmena.com/2002.

12) الأمم المتحدة، قمة بالي باندونيسيا لسنة 2007، متوفر على الرابط: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/10624/K0760628_a-GC-24-12%20_Proceedings_Final.pdf?sequence=2.

13) **تأثير الاستهلاك على البيئة**، متوفر على الرابط: https://encusco.blogspot.com.

14)المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، متوفر على الرابط: Science http://www.Social 2009.wikispace.com/file/new.pdf.P64.

15)**المساحات الخضراء الأنواع والأدوار والمتطلبات في نظام البستنة**، متوفر على الرابط: https://ara.agromassidayu.com/zelenie-nasazhdeniya-eto-vidi-rol-i-trebovaniya-v-sisteme-ozeleneniya-a-294732

16)الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، قطاع الأنشطة: الزراعة، متوفر على الموقع التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture

17)نور الدين ياسع- مدير مركز تنمية الطاقات المتجددة-، **أبرز ما ميز الطاقات المتجددة في 2017**، مركز تنمية الطاقات المتجددة، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجزائر، متوفر على الموقع: http://www.ceder.dz/spip.php?article3632، تاريخ الاطلاع: 2020/08/03.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1) Taladidia thiombiano, **économie de l'environnement et des ressources naturales**, édition l'harmattan, paris, 2004
2) LAURENCE BINET, CAROLINE LIVIO, **Guide vert a l'ausage des enterprises**, les éditions d'organisation,paris, 1993
3) Matouk BELATTAF,**économie du développement**, edition office des publications universitaires, Alger
4) BAADACHE Farid,**Le developpement durable tout simplement**, Edition Eyrolle, Paris, 2008
5) LAZZERI Yvette,MOUSTIER Emmanuelle,**Le Dévellopement durable**: du Concept a la mesure, L'HARMATTAN, Paris, 2008
6) EAKERMAN Gabriel, **Le developpement durable**,Edition ellipses,France,2008
7) AFNOR,**Guide pratique du developpement durable un savoir-faire a l usage de tous**, France, 2005
8) Guyonnard Francoise Marie, Willard Frédirique, **Le Management environnement au développement durable des entreprises**, Ademe, France, 2005
9) Glasson,j.**An Introduction to Regional Planning**, London: Hutchison Educational, 2 ed, 1974
10) Barnet,j , **Codifying New Urbanism: How to Reform Municipal Land Development Regultions**, Chicago, 2004
11) Order des experts- comptables**, La gestion environnementale**, dunod, paris, 2008
12) Ammeur benhlima, **pratique des téchniques Banc aires**, Alger Edition Dahlab

ثانيا: المقالات

1) Yagoubi Mohamed, Tamer Toufik, **L'impact du phénomène de la désertification sur le développement durable**, revue des économies nord africaines, n 05K sans date édition
2) M.A.Hamimed et d'autres, **Analyse et suivi du phénomène de la désertification en Algérie du nord**, vertigo- la revue en science de l'environnement, volume 08, n 03, 2008
3) Wael Zerey et d'autre, **L'écosystème steppique face a la désertification: cas de la région d Elbayadh Algérie**, Vertigo- la revue en science de l'environnement, volume 09, n 02, 2009

ثالثا: التقارير والنشريات

1) La convention de Geneve du 13 dec, **la pollution atmospherique transfrontiere a long distance**, 1979.
2) Mc Cormick, John, **Environmental Policy in the European Union**, The European Series, 2001, Palgrave
3) Emanuele Baladacci et autres, **Que faire pour aider les pauvres**, Finance et Développement,FMI,V 42,n02,2005
4) Edenhofer Ottmar and Others, **Renewable Energy Sources and Climate Change Mitigation**: **Summary for Policymakers and Technical Summary**, Intergovernmental Panel on Climate Change, Genève, 2012
5) Lyn Squire and Herman Grander and Van der Tak, **Economic analysis of projects**, The world bank Research publication, Baltimore and London
6) Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, **Rapport d'audit sur les opération financières relatives au projet " contrôle de la pollution industrielle", Algérie**, date d'édition inconnu
7) Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale, **Procédures relatives au projet blanche Algérie**, Alger, 2005

رابعا: الروابط الالكترونية

1) http://pf-mh.uvt.rnu.tn/729/1/env-developpement-durable.pdf.H.B.Brahim.Environnement Et Devloppement Durable.Cours Management Intégére de la Qualité, la sécurité et l'Environnement.consulté le 20/01/2020.

خامسا: القواميس

-Oxford Dictionary, **A Dictionary of Geography**, Oxford University Press Susan Mayhew, 2004

الملاحق

الملحق: (1-5)

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان أطروحة دكتوراه

للطالبة: الدهبي أمال

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة:

بعد التحية:

أضع بين يديكم هذا الاستبيان الذي هو موجه بصفة خاصة إلى مسؤولي وموظفي المؤسسات المالية والذي يحتوي مجموعة من الأسئلة تندرج في اطار استكمال الجانب العملي لأطروحة دكتوراه بعنوان:* **فعالية دراسة الجدوى في المؤسسات المالية لتمويل المشاريع البيئية – دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية** *

وعليه نرجو إفادتنا بإجاباتكم بكل دقة وموضوعية، وسوف يكون لتعاونكم لنا معنى عظيم الأثر في النتائج التي نسعى لتحقيقها إن شاء الله، كما نحيطكم علما بأنه سيتم التعامل مع البيانات المتحصل عليها بكامل السرية، وبصورة خالية من الهوية، لأن استخدامها سيكون لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكر تعاونكم معنا

تابع

القسم الأول: البيانات العامـــــــــــة

1- المؤسسة: .....

2- الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

3- العمر: أقل من 30 سنة ☐ 30-40 ☐ 41-50 ☐ اكثر من 50 سنة ☐

4- الخبرة المهنية: أقل من5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 11-20 سنة ☐ اكثر من 20 سنة ☐

5- المستوى الدراسي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

6- الوظيفة: .....

القسم الثاني: استبيان الدراسة

المحور الأول: دراسات الجدوى للمشروعات البيئية المطبقة في المؤسسة المالية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	البعد الأول: مدى إدراك المؤسسات المالية لأهمية إنشاء المشاريع البيئية					
01	يوجد توجه أو سياسة واضحة من قبل الدولة لإقامة مشاريع بيئية تتلاءم مع طبيعة المنطقة					
02	تقوم مؤسستنا المالية بنصح وتوجيه المستثمر إلى الاستثمار في انشاء مشاريع بيئية					
03	تعمل المؤسسة المالية على تقديم اجراءات تحفيزية لتدعيم انشاء مشاريع بيئية في المنطقة					
04	المشروع البيئي في نظر المؤسسة هو مشروع جديد					
05	المشروع البيئي هو توسعة لمشروع قائم					
06	المشروع البيئي هو مشروع تم انشاءه بعد تغيير نشاط سابق					
	البعد الثاني: دراسة الجدوى للمشروع البيئي بالمؤسسة المالية					
07	يوجد إدراك لدى القائمين على مؤسستنا المالية بأهمية دراسة الجدوى في تمويل المشاريع البيئية					
08	تخضع المشاريع البيئية لدراسات جدوى أولية من قبل المؤسسة المالية والتي تعتبر مؤشر لرفض أو قبول المشروع من حيث المبدأ					
09	تخضع المشاريع البيئية في حالة القبول الأولي لدراسات جدوى تمويلية من قبل مؤسستنا المالية					
10	تشترط مؤسستنا المالية –قبل القيام بدراسة الجدوى المالية للمشروع البيئي المقبول مبدئيا– ضرورة خضوعه لدراسة جدوى فنية					
11	تشترط مؤسستنا – قبل القيام بدراسة الجدوى المالية للمشروع البيئي المقبول مبدئيا– ضرورة خضوعه لدراسة جدوى تسويقية					
12	تشترط مؤسستنا –قبل القيام بدراسة الجدوى المالية للمشروع البيئي المقبول مبدئيا– ضرورة خضوعه لدراسة جدوى اجتماعية					
13	تشترط مؤسستنا المالية – قبل القيام بدراسة الجدوى المالية للمشروع البيئي المقبول مبدئيا– ضرورة خضوعه لدراسة جدوى بيئية					
14	تستخدم مؤسستنا معايير نوعية لدراسة جدوى المشروع البيئي					
15	تستخدم مؤسستنا معايير كمية لدراسة جدوى المشروع البيئي					
16	تراعي مؤسستنا عند دراسة الجدوى للمشروع البيئي ظروف بيئة الاستثمار من حيث التأكد والمخاطرة					
17	تواجه مؤسستنا صعوبات في اعتماد دراسات الجدوى لتمويل المشاريع البيئية					
	البعد الثالث: طبيعة المشاريع البيئية الممولة					
18	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع المدن المستدامة					
19	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع الطاقات المتجددة					
20	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع المساحات الخضراء					
21	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع إعادة تدوير النفايات					
22	تصنف المشاريع البيئية الممولة ضمن مشاريع السياحة البيئية					

تابع

المحور الثاني: آليات تمويل المشاريع البيئية في المؤسسة المالية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	البعد الأول: طبيعة تمويل المشاريع البيئية					
23	يمكن للمؤسسة منح التمويل للمشروع البيئي بصفة فردية دون قيد أو شرط					
24	تشترط مؤسستنا لمنح التمويل أن يكون هذا الأخير ثنائيا بالاشتراك مع صاحب المشروع أو جهاز من أجهزة الدعم التابعة للدولة					
25	طبيعة التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل ثلاثي مشترك بين المؤسسة وصاحب المشروع وجهاز من أجهزة الدعم					
26	طبيعة التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل خارجي عن المؤسسة					
27	طبيعة التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل تقليدي(ربوي)					
28	طبيعة التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل اسلامي					
29	طبيعة التمويل الممنوح للمشاريع البيئية عبارة عن تمويل مشترك					
	البعد الثاني: مدة ونوع تمويل المشاريع البيئية					
30	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يصنف ضمن التمويل طويل الأجل					
31	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يصنف ضمن التمويل متوسط الأجل					
32	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يكون عبارة عن قرض مالي بحت					
33	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يكون عن طريق تقديم وتوفير الأرض					
34	تمويل المؤسسة المالية للمشاريع البيئية يكون عن طريق تقديم وتوفير العتاد والتجهيزات					
	البعد الثالث: خدمات وعوائد تمويل المشاريع البيئية من قبل المؤسسة المالية					
35	تسترجع المؤسسة المالية أقساط وفوائد قروض المشاريع البيئية الممولة في آجال طويلة					
36	تسترجع المؤسسة أقساط وفوائد قروض المشاريع البيئية الممولة في آجال متوسطة					
37	تسترجع المؤسسة أقساط وفوائد قروض المشاريع البيئية الممولة في آجال قصيرة					
38	تحقق المؤسسة من جراء تمويل المشاريع البيئية عوائد وأرباح كبيرة بالمقارنة مع بقية المشاريع					
39	تحقق المؤسسة من جراء تمويل المشاريع البيئية عوائد وأرباح مقبولة بالمقارنة مع بقية المشاريع					
	البعد الرابع: البعد الاقتصادي للمشاريع البيئية					
40	تساهم المشاريع البيئية في تحسين مستوى المعيشة					
41	تساهم المشاريع البيئية في تحقيق الاكتفاء الذاتي					
42	تساهم المشاريع البيئية في تحسين ورفع معدلات الأجور					
43	تساهم المشاريع البيئية في تنويع خريطة المشاريع المقامة بالمنطقة					
44	تساهم المشاريع البيئية في رفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية					
	البعد الخامس: البعد الاجتماعي للمشاريع البيئية					
45	تساهم المشاريع البيئية المقامة في المنطقة في تخفيض نسبة البطالة					
46	تساهم المشاريع البيئية في تحسين مستوى الرعاية الصحية					
47	تساهم المشاريع البيئية في احترام عادات وتقاليد المجتمع					
48	تساهم المشاريع البيئية في تحقيق العدالة في توزيع الثروة والمداخيل					
49	تساهم المشاريع البيئية في رفع معدلات التنمية الاجتماعية المحلية والوطنية					
	البعد السادس: البعد البيئي للمشاريع البيئية					
50	تساهم المشاريع البيئية في تخفيض نسبة تلوث الهواء					
51	تساهم المشاريع البيئية في تخفيض نسبة تلوث الماء					
52	تساهم المشاريع البيئية في تخفيض نسبة تلوث التربة					
53	تساهم المشاريع البيئية في المحافظة على التنوع البيولوجي					
54	تساهم المشاريع البيئية في تغيير واجهتها ومستقبلها بشكل ملحوظ مقارنة ببقية المشروعات					

نشكر لكم تعاونكم وتجاوبكم

```
GET
  FILE='F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.

>Avertissement n° 5281.  Nom de la commande : GET FILE
>SPSS Statistics s'exécute en mode de codage Unicode.  Le fichier utilise une
>page de codes spécifique à l'environnement local.  La largeur définie pour les
>variables de chaîne est automatiquement multipliée par trois afin d'éviter
>toute perte de données.  Vous pouvez faire appel à ALTER TYPE pour définir la
>largeur des variables de chaîne sur la plus grande valeur observée parmi les
>chaînes de variable.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 a13 a14 a15 a16 a17 a18 a19 a20
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Jeu_de_données1] F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	170	100.0
	Exclu[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.914	22

(5 -3) الملحق 1

```
GET
  FILE='F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.

>Avertissement n° 5281.  Nom de la commande : GET FILE
>SPSS Statistics s'exécute en mode de codage Unicode.  Le fichier utilise une
>page de codes spécifique à l'environnement local.  La largeur définie pour les
>variables de chaîne est automatiquement multipliée par trois afin d'éviter
>toute perte de données.  Vous pouvez faire appel à ALTER TYPE pour définir la
>largeur des variables de chaîne sur la plus grande valeur observée parmi les
>chaînes de variable.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 a13 a14 a15 a16 a17 a18 a19 a20
    b25 b26 b27 b28 b29 b30 b31 b32 b33 b34 b35 b36 b37 b38 b39 b40 b41 b42 b43 b44
    b50 b51 b52 b53 b54
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Jeu_de_données1] F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	170	100.0
	Exclu[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.885	54

الملحق (5-4)

```
GET
  FILE='F:\التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة\ملف.sav'.

>Avertissement n° 5281.  Nom de la commande : GET FILE
>SPSS Statistics s'exécute en mode de codage Unicode.  Le fichier utilise une
>page de codes spécifique à l'environnement local.  La largeur définie pour les
>variables de chaîne est automatiquement multipliée par trois afin d'éviter
>toute perte de données.  Vous pouvez faire appel à ALTER TYPE pour définir la
>largeur des variables de chaîne sur la plus grande valeur observée parmi les
>chaînes de variable.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=b23 b24 b25 b26 b27 b28 b29
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Jeu_de_données1] F:\التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة\ملف.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	170	100.0
	Exclu[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.473	7

الملحق (5-5)

```
GET
  FILE='F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.

>Avertissement n° 5281.  Nom de la commande : GET FILE
>SPSS Statistics s'exécute en mode de codage Unicode.  Le fichier utilise une
>page de codes spécifique à l'environnement local.  La largeur définie pour les
>variables de chaîne est automatiquement multipliée par trois afin d'éviter
>toute perte de données.  Vous pouvez faire appel à ALTER TYPE pour définir la
>largeur des variables de chaîne sur la plus grande valeur observée parmi les
>chaînes de variable.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=b30 b31 b32 b33 b34
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Jeu_de_données1] F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	170	100.0
	Exclu[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.857	5

الملحق (5 - 6)

```
GET
  FILE='F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.

>Avertissement n° 5281.  Nom de la commande : GET FILE
>SPSS Statistics s'exécute en mode de codage Unicode.  Le fichier utilise une
>page de codes spécifique à l'environnement local.  La largeur définie pour les
>variables de chaîne est automatiquement multipliée par trois afin d'éviter
>toute perte de données.  Vous pouvez faire appel à ALTER TYPE pour définir la
>largeur des variables de chaîne sur la plus grande valeur observée parmi les
>chaînes de variable.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=b35 b36 b37 b38 b39
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Jeu_de_données1] F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	170	100.0
	Exclu[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.703	5

(5-7) الملحق

```
GET
  FILE='F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.

>Avertissement n° 5281.  Nom de la commande : GET FILE
>SPSS Statistics s'exécute en mode de codage Unicode.  Le fichier utilise une
>page de codes spécifique à l'environnement local.  La largeur définie pour les
>variables de chaîne est automatiquement multipliée par trois afin d'éviter
>toute perte de données.  Vous pouvez faire appel à ALTER TYPE pour définir la
>largeur des variables de chaîne sur la plus grande valeur observée parmi les
>chaînes de variable.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=b40 b41 b42 b43 b44
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Jeu_de_données1] F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	170	100.0
	Exclu[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.923	5

الملحق (5-8)

```
GET
  FILE='F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.

>Avertissement n° 5281.  Nom de la commande : GET FILE
>SPSS Statistics s'exécute en mode de codage Unicode.  Le fichier utilise une
>page de codes spécifique à l'environnement local.  La largeur définie pour les
>variables de chaîne est automatiquement multipliée par trois afin d'éviter
>toute perte de données.  Vous pouvez faire appel à ALTER TYPE pour définir la
>largeur des variables de chaîne sur la plus grande valeur observée parmi les
>chaînes de variable.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=b45 b46 b47 b48 b49
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Jeu_de_données1] F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	170	100.0
	Exclu[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.894	5

الملاحق (5-9)

```
GET
  FILE='F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.

>Avertissement n° 5281.  Nom de la commande : GET FILE
>SPSS Statistics s'exécute en mode de codage Unicode.  Le fichier utilise une
>page de codes spécifique à l'environnement local.  La largeur définie pour les
>variables de chaîne est automatiquement multipliée par trois afin d'éviter
>toute perte de données.  Vous pouvez faire appel à ALTER TYPE pour définir la
>largeur des variables de chaîne sur la plus grande valeur observée parmi les
>chaînes de variable.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=b50 b51 b52 b53 b54
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Jeu_de_données1] F:\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	170	100.0
	Exclu[a]	0	.0
	Total	170	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.915	5

الملحق (5-10)

```
GET
  FILE='C:\Users\SAMSUNG\Desktop\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
FREQUENCIES VARIABLES=النوع العمر الخبرة_المهنية المستوى_الدراسي الوظيفة
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

[Jeu_de_données1] C:\Users\SAMSUNG\Desktop\ملف مستلزمات الاطروحة\ملف التفريغ.sav

Statistiques

		النوع (الجنس)	العمر	الخبرة المهنية	المستوى الدراسي	الوظيفة
N	Valide	170	170	170	170	170
	Manquant	0	0	0	0	0

Table de fréquences

النوع (الجنس)

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	95	55.9	55.9	55.9
	أنثى	75	44.1	44.1	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30 سنة	67	39.4	39.4	39.4
	من 30-40 سنة	69	40.6	40.6	80.0
	من41-50 سنة	23	13.5	13.5	93.5
	من50 سنة اكثر	11	6.5	6.5	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	05 سنوات فاقل	24	14.1	14.1	14.1
	05 -10 سنة	101	59.4	59.4	73.5
	11 -20 سنة	34	20.0	20.0	93.5
	أكثر 20 سنة	11	6.5	6.5	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

تابع

المستوى الدراسي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	41	24.1	24.1	24.1
	ماستر	95	55.9	55.9	80.0
	ماجستير	31	18.2	18.2	98.2
	دكتوراه	3	1.8	1.8	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس مصلحة	51	30.0	30.0	30.0
	مرافق	51	30.0	30.0	60.0
	محاسب	17	10.0	10.0	70.0
	عون محاسب	17	10.0	10.0	80.0
	أخرى	34	20.0	20.0	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

الملحق (5-11)

```
ONEWAY x BY النوع
  /STATISTICS DESCRIPTIVES HOMOGENEITY
  /MISSING ANALYSIS
  /POSTHOC=TUKEY ALPHA(0.05).
```

Unidirectionnel

Avertissements

Les tests post hoc ne sont pas effectués pour دراسات الجدوى, car il y a moins de trois groupes.

Caractéristiques

دراسات الجدوى

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
ذكر	95	2.9380	.49436	.05072	2.8373	3.0387	1.09	3.80
أنثى	75	3.1352	.49154	.05676	3.0221	3.2483	1.35	3.92
Total	170	3.0250	.50137	.03845	2.9491	3.1009	1.09	3.92

Test d'homogénéité des variances

دراسات الجدوى

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
.243	1	168	.623

ANOVA

دراسات الجدوى

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	1.629	1	1.629	6.701	.010
Intragroupes	40.852	168	.243		
Total	42.481	169			

الملحق (5 - 12)

```
ONEWAY x BY المستوى_الدراسي
  /STATISTICS DESCRIPTIVES HOMOGENEITY
  /MISSING ANALYSIS
  /POSTHOC=TUKEY ALPHA(0.05).
```

Unidirectionnel

Caractéristiques

دراسات الجدوى

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
ليسانس	41	3.2362	.47695	.07449	3.0857	3.3868	1.35	3.92
ماستر	95	2.9612	.51777	.05312	2.8557	3.0667	1.09	3.79
ماجستير	31	2.9677	.41921	.07529	2.8140	3.1215	2.33	3.80
دكتوراه	3	2.7515	.42889	.24762	1.6861	3.8169	2.36	3.21
Total	170	3.0250	.50137	.03845	2.9491	3.1009	1.09	3.92

Test d'homogénéité des variances

دراسات الجدوى

Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
.873	3	166	.456

ANOVA

دراسات الجدوى

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	2.542	3	.847	3.522	.016
Intragroupes	39.939	166	.241		
Total	42.481	169			

Tests post hoc

تاج

Comparaisons multiples :

Variable dépendante: دراسات الجدوى

Différence significative de Tukey

المستوى الدراسي (I)	المستوى الدراسي (J)	Différence moyenne (I-J)	Erreur standard	Sig.	Intervalle de confiance à 95 %	
					Borne inférieure	Borne supérieure
ليسانس	ماستر	.27504*	.09166	.016	.0372	.5129
	ماجستير	.26847	.11675	.102	-.0345-	.5715
	دكتوراه	.48470	.29337	.352	-.2767-	1.2461
ماستر	ليسانس	-.27504-*	.09166	.016	-.5129-	-.0372-
	ماجستير	-.00656-	.10146	1.000	-.2699-	.2567
	دكتوراه	.20967	.28763	.885	-.5368-	.9561
ماجستير	ليسانس	-.26847-	.11675	.102	-.5715-	.0345
	ماستر	.00656	.10146	1.000	-.2567-	.2699
	دكتوراه	.21623	.29658	.885	-.5535-	.9859
دكتوراه	ليسانس	-.48470-	.29337	.352	-1.2461-	.2767
	ماستر	-.20967-	.28763	.885	-.9561-	.5368
	ماجستير	-.21623-	.29658	.885	-.9859-	.5535

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

Sous-ensembles homogènes :

دراسات الجدوى

Différence significative de Tukey[a,b]

المستوى الدراسي	N	Sous-ensemble pour alpha = 0.05
		1
دكتوراه	3	2.7515
ماستر	95	2.9612
ماجستير	31	2.9677
ليسانس	41	3.2362
Sig.		.125

Les moyennes des groupes des sous-ensembles homogènes sont affichées.

a. Utilise la taille d'échantillon de la moyenne harmonique = 9,987.

b. Les tailles de groupe ne sont pas égales. La moyenne harmonique des tailles de groupe est utilisée. Les niveaux d'erreur de type I ne sont pas garantis.

```
GET
  FILE='C:\Users\SAMSUNG\Desktop\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) R ANOVA COLLIN TOL CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y4
  /METHOD=ENTER x2.
```

Régression

[Jeu_de_données1] C:\Users\SAMSUNG\Desktop\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	دراسة جدوى للمشروع البيني[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : البعد الاقتصادي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.107[a]	.012	.006	.99687	.012	1.960	1	168	.163

a. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيني

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.948	1	1.948	1.960	.163[b]
	Résidu	166.950	168	.994		
	Total	168.898	169			

a. Variable dépendante : البعد الاقتصادي

b. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيني

تابع

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	3.341	.437		7.645	.000	2.478	4.204		
	دراسة جدوى للمشروع البيني	.161	.115	.107	1.400	.163	-.066-	.387	1.000	1.000

a. Variable dépendante : البعد الاقتصادي

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance	
				(Constante)	دراسة جدوى للمشروع البيني
1	1	1.985	1.000	.01	.01
	2	.015	11.344	.99	.99

a. Variable dépendante : البعد الاقتصادي

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) R ANOVA COLLIN TOL CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y5
  /METHOD=ENTER x2.
```

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	دراسة جدوى للمشروع البيني[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : البعد الاجتماعي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.120[a]	.015	.009	1.02313	.015	2.472	1	168	.118

a. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيني

تابع

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2.588	1	2.588	2.472	.118[b]
	Résidu	175.861	168	1.047		
	Total	178.448	169			

a. Variable dépendante : البعد الاجتماعي

b. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيئي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	2.841	.449		6.334	.000	1.955	3.726		
	دراسة جدوى للمشروع البيئي	.185	.118	.120	1.572	.118	-.047-	.418	1.000	1.000

a. Variable dépendante : البعد الاجتماعي

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance	
				(Constante)	دراسة جدوى للمشروع البيئي
1	1	1.985	1.000	.01	.01
	2	.015	11.344	.99	.99

a. Variable dépendante : البعد الاجتماعي

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) R ANOVA COLLIN TOL CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y6
  /METHOD=ENTER x2.
```

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	دراسة جدوى للمشروع البيئي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : البعد البيئي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

ج ٥

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.098[a]	.010	.004	.80649	.010	1.625	1	168	.204

a. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيني

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.057	1	1.057	1.625	.204[b]
	Résidu	109.271	168	.650		
	Total	110.328	169			

a. Variable dépendante : البعد البيني

b. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيني

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Béta			Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	3.664	.354		10.364	.000	2.966	4.362		
	دراسة جدوى للمشروع البيني	.118	.093	.098	1.275	.204	-.065-	.302	1.000	1.000

a. Variable dépendante : البعد البيني

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance	
				(Constante)	دراسة جدوى للمشروع البيني
1	1	1.985	1.000	.01	.01
	2	.015	11.344	.99	.99

a. Variable dépendante : البعد البيني

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) R ANOVA COLLIN TOL CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT D
  /METHOD=ENTER x2.
```

Régression

تابع

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	دراسة جدوى للمشروع البيني[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : فعالية تمويل المشاريع البيئية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.137[a]	.019	.013	.74737	.019	3.235	1	168	.074

a. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيني

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.807	1	1.807	3.235	.074[b]
	Résidu	93.839	168	.559		
	Total	95.646	169			

a. Variable dépendante : فعالية تمويل المشاريع البيئية

b. Prédicteurs : (Constante), دراسة جدوى للمشروع البيني

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	3.282	.328		10.017	.000	2.635	3.929		
	دراسة جدوى للمشروع البيني	.155	.086	.137	1.799	.074	-.015-	.325	1.000	1.000

a. Variable dépendante : فعالية تمويل المشاريع البيئية

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de condition	Proportions de la variance	
				(Constante)	دراسة جدوى للمشروع البيني
1	1	1.985	1.000	.01	.01
	2	.015	11.344	.99	.99

a. Variable dépendante : فعالية تمويل المشاريع البيئية

تابع

```
GET
  FILE='C:\Users\SAMSUNG\Desktop\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x2 y4
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

[Jeu_de_données1] C:\Users\SAMSUNG\Desktop\ملف مستلزمات الاطروحة\ملف التفريغ.sav

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
دراسة جدوى للمشروع البيئي	3.7497	.66825	170
البعد الاقتصادي	3.9435	.99970	170

Corrélations

		دراسة جدوى للمشروع البيئي	البعد الاقتصادي
دراسة جدوى للمشروع البيئي	Corrélation de Pearson	1	.107
	Sig. (bilatérale)		.163
	N	170	170
البعد الاقتصادي	Corrélation de Pearson	.107	1
	Sig. (bilatérale)	.163	
	N	170	170

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x2 y5
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
دراسة جدوى للمشروع البيئي	3.7497	.66825	170
البعد الاجتماعي	3.5353	1.02757	170

ج ٥

Corrélations

		دراسة جدوى للمشروع البيني	البعد الاجتماعي
دراسة جدوى للمشروع البيني	Corrélation de Pearson	1	.120
	Sig. (bilatérale)		.118
	N	170	170
البعد الاجتماعي	Corrélation de Pearson	.120	1
	Sig. (bilatérale)	.118	
	N	170	170

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x2 y6
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
دراسة جدوى للمشروع البيني	3.7497	.66825	170
البعد البيني	4.1082	.80798	170

Corrélations

		دراسة جدوى للمشروع البيني	البعد البيني
دراسة جدوى للمشروع البيني	Corrélation de Pearson	1	.098
	Sig. (bilatérale)		.204
	N	170	170
البعد البيني	Corrélation de Pearson	.098	1
	Sig. (bilatérale)	.204	
	N	170	170

كاج

```
GET
  FILE='C:\Users\SAMSUNG\Desktop\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
DATASET ACTIVATE Jeu_de_données1.

SAVE OUTFILE='C:\Users\SAMSUNG\Desktop\ملف التفريغ\ملف مستلزمات الاطروحة.sav'
  /COMPRESSED.
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x2 D
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

[Jeu_de_données1] C:\Users\SAMSUNG\Desktop\ملف مستلزمات الاطروحة\ملف التفريغ.sav

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
دراسة جدوى للمشروع البيئي	3.7497	.66825	170
فعالية تمويل المشاريع البيئية	3.8624	.75230	170

Corrélations

		دراسة جدوى للمشروع البيئي	فعالية تمويل المشاريع البيئية
دراسة جدوى للمشروع البيئي	Corrélation de Pearson	1	.137
	Sig. (bilatérale)		.074
	N	170	170
فعالية تمويل المشاريع البيئية	Corrélation de Pearson	.137	1
	Sig. (bilatérale)	.074	
	N	170	170